

نهاية الزين في ارشاد المبتدئين بشرح قـرة
العين في الفقه على مذهب الامام
الشافعي للعالم الفاضل المحقق أبي
عبد المعطى الشيخ محمد
نوى نفع الله به
آمين

م

وهم امشه المتن المذكور للعلامة الشيخ زين الدين *
المليبارى قدس سره ونفعنا به البارى *



فهرست نه‌ایه الزین فی ارشاد المبتدئین شرح قرّة العین

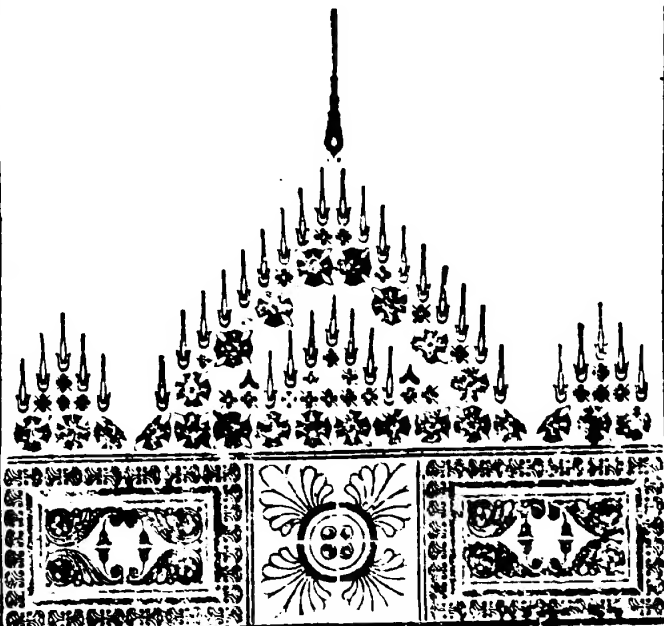
صفحة	محتویة	صفحة	محتویة
٧	باب الصلاة	٧٩	فصل فی سجود السهو
١١	فصل شروط الصلاة خمسة أحدها	٨٧	فصل فی مفسدات الصلاة
	طهارة عن حدث وجنابة	٩٢	فصل فی سنن الصلاة المكتوبة
	مقاصد الطهارة أربعة الخ		قبل الدخول فيها
	المقصد الاول الوضوء	٩٦	فصل فی صلاة النفل
١٦	فروض الوضوء	١١٤	فصل فی الجماعة
١٨	سنن الوضوء	١٣٣	فصل فی صلاة الجمعة
٢٣	نواقض الوضوء	١٤٣	فصل فی الجائز
٢٧	المقصد الثاني من مقاصد الطهارة	١٦٢	باب ما يحرم استعماله من اللباس
	الغسل		والحلي وما لا يحرم
٢٨	فروض الغسل	١٦٥	باب الزكاة
٢٩	سنن الغسل	١٦٦	باب نصاب الذهب والفضة
٣٤	المقصد الثالث من مقاصد الطهارة		وما يجب فيه
	التييم	١٦٧	شروط وجوب زكاة الذهب
٣٥	فروض التييم سبعة		والفضة
٣٧	الثاني من شروط الصلاة طهارة	١٦٨	باب نصاب الاقوات وما يجب فيه
	بدن وملبوس ومكان	١٦٩	باب نصاب الابل وما يجب فيه
٤٠	ما يعفى عنه في الثوب والبدن	١٧٠	بيان نصاب البقر والغنم الخ
	والمكان		وتجب الفطرة على حرا الخ
٤٣	المقصد الرابع من مقاصد الطهارة	١٧٤	فصل فی اداء الزكاة
	ازالة النجاسة	١٨١	باب الصوم
٤٤	النجاسة ثلاثة اقسام	١٩٢	فصل فی صوم التطوع
٤٦	الثالث من شروط الصلاة الستر	١٩٤	باب الاعتكاف
	الرابع من شروط الصلاة معرفة	١٩٦	باب الحج والعمرة
٥٠	الوقت وبيان الاوقات	٢٠٥	واجبات الحج
	الخامس من شروط الصلاة	٢٠٩	فصل فی محظورات النسل
٥٣	استقبال القبلة	٢١٥	خاتمة فی زیارة النبی صلی الله علیه
	فصل فی كيفية الصلاة المتعلقة		وسلم
٧٣	بواجب ومندوب	٢١٧	فرع فی أحكام النذور
	فرع سن دخول صلاة بنشاط الخ	٢١٨	باب البيع

Zain al-Din b. Abd al-Hayy, al-Malibari.

صفحة	صفحة
٣٠٨ فصل في الصداق	٢٢٤ مجت حرمة الربا
٣٠٩ فصل في القسم والنشور وعشرة النساء	٢٢٦ فصل في الخيار
٣١١ فصل في الخلع	٢٣٠ فصل في حكم المبيع والتمن قبل قبضها وبعده وبيان القبض
٣١٣ فصل في الطلاق	٢٣٢ فصل في بيع الارض والشجر والثمار
٣١٨ فصل في الرجعة	٢٣٤ فصل في اختلاف العاقدين وفي التحالف
٣٢٠ فصل في العدة	٢٣٥ فصل في القرض والرهن
٣٢٤ فرع في الاستبراء	٢٤٢ فصل في الحجر
٣٢٦ فصل في النفقة والكسوة والاسكان	٢٤٣ فصل في المحوالة
٣٣١ باب الجنابة	٢٤٤ باب في الو كالة والقراض
٣٣٦ باب في الردة أعاذنا الله والمسلمين منها	٢٥١ تنمة الشركة نوعان
٣٣٨ باب الحدود	٢٥٢ فصل في الشفعة
٣٤١ مطلب حد القذف	باب في الاجارة
٣٤٢ مطلب حد شرب المسكر	٢٥٧ باب في العارية
٣٤٣ مطلب حد السرقة	٢٥٩ فصل في الغصب
٣٤٧ فصل في التعزير	٢٦٠ باب في مطلق الهبة
٣٤٨ فصل في الصيال	٢٦٣ باب في الوقف
٣٥٠ باب الجهاد	٢٦٨ باب في الاقرار
٣٥٧ باب القضاء	٢٧٢ باب في الوصية
٣٦٥ باب الدعوى والمينان	٢٧٧ باب الفرائض
٣٦٧ فرع يقع كغيره في القرى اكرام الشاهد مثلاً أهل قريته الخ	٢٨٧ فصل في أصول المسائل وبيان ما يعول منها
٣٦٩ فصل في جواب الدعوى من المتعنى عليه وما يتعلق بالجواب	٢٩١ فصل في الوديعه
٣٧٢ فصل في بيان قدر النصاب في الشهود الخ	٢٩٢ فصل في اللقطة
٣٨٤ باب في بيان العتق الاختياري والاجباري	باب النكاح
	٣٠٥ فصل في الكفاءة
	٣٠٦ فصل في نكاح من فيها راق



ما شاء الله كان



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي قوى بدلائل دينه أركان الشريعة وصحح بأحكامه فروع الملة الخفيفة
أحمد سبحانه على ما علم وأشكره على ما أنعم وأشهد أن لا إله إلا الله الملك الحق
المبين وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله المبعوث رحمة للعالمين القائل من يرد
الله به خير أرفقه في الدين صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه صلاة تنشرح بها الصدور
وتهون بها الأمور وتكشف بها السطور وسلم تسليماً كثيراً ما دامت الدهور
(أما بعد) فيقول العبد الفقير الراجي من ربه الخير عفو الذنوب والتقصير محمد
نور بن عمر التناري بلدا الأشعري اعتقادا الشافعي مذهبا هذا شرح على قرّة
العين بهيات الدين للشيخ العلامة زين الدين بن الشيخ عبد العزيز بن العلامة زين
الدين بن علي بن أحمد المليباري الغفاني قصدت به نفع اخواني القاصرين مثلي
وسميته نهاية الزين في إرشاد المبتدين ولم يكن لي مما سطر في هذا الكتاب شيء
بل جميعه مأخوذ من عبارات المؤلفين نفعنا الله بهم آمين وغالب ما فيه من نهاية
الأمم للشيخ العلامة محمد بن إبراهيم أبي خضير الدمياطي فانها عين غديقة ومن نهاية
المحتاج وتحفة المحتاج للآكلين محمد الرملي وأحمد بن حجر فانها عمدتان للمتاخرين من
العلماء الشافعية ومن فتح الجواد والنهاية شرح أي شجاع ومن الحواشي فما كان فيه
من صواب فنسب إلى هؤلاء وما كان من خطأ فن ذهني السكيل فالمرجو من اطلع

(قوله هذا شرح الخ)
اعلم ان المقصود من
التأليف أحد سبعة
أشياء جمعت في قول
بعضهم من بحر
الطويل
ألا فاعلم ان التأليف
سبعة ١- لكل لبیب
في النصيحة خالص
فشرح لا غلق وتصحیح
مخطئ ٢- وابداع خبر
مقدم غيرنا كص
وترتيب منشور وجمع
مفروق ٣- وتقصير
قطوب وتمام ناقص
اه (قوله القاصرين)
أي الأخذين أوائل
العلوم اه (قوله من
نهاية الامل) أي ان
رغب في صحة العقيدة
والعمل والمأخوذ منها
غالب ما من أول الكتاب
إلى باب البيع (قوله
للآكلين) أي
الامامين الرئيسين
اه (قوله ومن فتح
الجواد) هو لابن حجر
والمأخوذ منه غالباً في
باب البيع اه (قوله
إلى هؤلاء) ولذلك لم
ينسب كل قول لقائله
إلا في الذود راه (قوله
فن ذهني السكيل) المؤدى إلى زلة القلم في تركيب بعض العبارات أو في النقص اه

عليه أن يصلحه بالمطف واحتياط والله أسأل وبنييه الكريم أتوسل أن ينفع به
 كما نفع بأصوله وأن يحمله محل القبول انه أكرم مسؤل (بسم الله الرحمن الرحيم)
 أقسام الاسم تسعة أولها الاسم الواقع على الشيء بحسب ذاته كسائر الاعلام فحوزيد
 فانه ذات الشيء وحقيقته ثانيها الواقع على الشيء بحسب جزء من أجزاء ذاته كالجواهر
 للجدار والجسم له ثالثها الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية قائمة بذاته كالأسود
 والابيض والحار والبارد رابعها الواقع على الشيء بحسب صفة اضافية فقط كالعلوم
 والمفهوم والمذكور والمالوك خامسها الواقع على الشيء بحسب صفة سلبية
 كاعى وفقير وسليم عن الآفات سادسها الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية مع
 صفة اضافية كعالم وقادر بناء على أن العلم والقدرة صفة حقيقية لها إضافة للمعلومات
 والمقدورات سابعها الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية مع صفة سلبية كقادر
 لا يعجز وعالم لا يجهل وكواجب الوجود ثامنها الواقع على الشيء بحسب صفة اضافية
 مع صفة سلبية كلفظة أول فانه عبارة عن كونه سابقا غيره وهو صفة اضافية وانه
 لا يسبقه غيره وهو صفة سلبية وكالقيوم فان معناه كونه قائما بنفسه أى لا يحتاج الى
 غيره وهو سلب ومقوم ما غيره وهو إضافة تاسعها الواقع على الشيء بحسب مجموع صفة
 حقيقية واذفافية وسلبية كالاله فانه يدل على كونه موجودا أزليا وواجب الوجود
 لذاته وعلى الصفات السلبية الدالة على التنزيه وعلى الصفات الاضافية الدالة على
 الابداد والتكوين والله علم على الذات الواجب الوجود أى الذى لا يمكن عدمه لافى
 الماضى ولا فى الحال ولا فى المستقبل ولم يوجد نفسه ولم يوجد غيره قال البند نجيب
 الاسم الاعظم هو الله عند أكثر أهل العلم والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان من رحم
 بتنزيله منزلة اللازم بأن يبقى على صفته غير متعلق بالمفعول فيقال رحم الله أى كثرت
 رحمته أو يجعله لازما بأن يحول من فعل بكسر العين الى فعل بضمها وقدم الله
 على الرحمن الرحيم لانه اسم ذات وهما اسم صفة والذات مقدمة على الصفة وقدم
 الرحمن على الرحيم لانه خاص اذ لا يقال لغير الله بخلاف الرحيم والخاص مقدم على
 العام ولأنه أبلغ من الرحيم والأبلغية توجد تارة باعتبار العدد ولهذا قيل يا رحمن
 الدنيا لانه يعم المؤمن والكافر ورحيم الآخر لانه يخص المؤمن وتارة باعتبار الصفة
 ولهذا قيل يا رحمن الدنيا والآخر ورحيم الدنيا لان النعم الاخرية كلها جسام وأما
 النعم الدنيوية فجملية وحقية (الحمد لله الذى هدانا لهذا) أى دلنا لهذا العمل (وما كنا
 لنهتدى لولا أن هدانا الله) وهذه الجملة مستأنفة أو حال كنهان فى معنى التعليل وما
 نافية وكان فعل ناقص وناسمها وخبرها محذوف متعلق للام الجود الزائدة أى ما كنا
 مراد اهدايتنا وأن هدانا الله مبتدأ والخبر محذوف وجوابا وجواب لولا محذوف دل
 عليه قوله وما كنا لنهتدى أى لولا هداية الله موجودة ما اهتدينا والحمد للفظى لغة

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذى هدانا
 لهذا وما كنا لنهتدى
 لولا أن هدانا الله

الثناء بالآلة النطق لاجل الجميل الاختيارى حقيقة أو حكما مع قصد التعظيم ظاهرا
وباطنا سواء كان في مقابلة نعمة أم لا (والصلاة والسلام) أى الدعاء لله بالرحمة المبرورة
بتعظيم والدعاء لله بالتحية بالسلامة من الآفات (على سيدنا محمد رسول الله) رسالة
عامة للناس والجن على وجه التكليف وغيرهم على وجه التشريف وشرعه صلى
الله عليه وسلم باق الى يوم القيامة لا ينسخه شرع آخر لعدم وجوده بعده ووقع نسخ
بعض شرعه ببعضه وهو صلى الله عليه وسلم أفضل المخلوقات جميعا ويايه سيدنا
ابراهيم ثم سيدنا موسى ثم سيدنا عيسى ثم سيدنا نوح وهؤلاء أولوا العزم ثم بقية الرسل
ثم الانبياء غير الرسل ثم الرؤساء الاربعة من الملائكة وهم جبريل ثم ميكائيل
ثم اسرافيل ثم عزرائيل ثم عوام البشر والمراد بهم غير الانبياء من الاولياء كآبى بكر
وعمر وعثمان وعلي وأشباههم ثم عوام الملائكة والمراد من عدا الرؤساء الاربعة
كحمله العرش وهم الآل اربعة فاذا كان يوم القيامة أيدهم الله تعالى بأربعة أخرى
وكالسكر وبين بفتح الكاف وتخفيف الراء وهم ملائكة حافون بالعرش طائفون به
(وعلى آله) وهم المؤمنون ولوعصاة واعتقاد أهل السنة أن أمة محمد صلى الله عليه
وسلم خير الامم أجمعين (وصحبه) اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو من لقي النبي
صلى الله عليه وسلم بعد نبوته في حال حياته ولو أعى كآبى أم مكتوم أو غير مميز ومن
ثم عدوا محمد بن أبى بكر رضى الله عنهما صحبا بياع ولادته قبل وفاته صلى الله عليه وسلم
بثلاثة أشهر وأيام وعد بعض المحدثين من رآه صلى الله عليه وسلم قبل النبوة ومات
قبلها على دين الخنيفة كزبد بن عمرو بن نفيل صحابيا (الفائزين برضا الله) تعالى
وخير الصحابة رؤسهم الاربعة الذين تولوا الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم وهم أبى
بكر وعمر وعثمان وعلي رضى الله عنهم فأفضليتهم على ترتيب الخلافة فآبى بكر مكث في
الخلافة سنتين وثلاثة أشهر وعشرة أيام وعمر مكث في الخلافة عشر سنين وستة
أشهر وعثمانية أيام وعثمان مكث في الخلافة احدى عشرة سنة وأحد عشر شهرا
وتسعة أيام وعلي مكث في الخلافة أربع سنين وتسعة أشهر وسبعة أيام ثم بعد هؤلاء
الاربعة بقية العشرة المبشرين بالجنة وهم طلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد
وسعيد وأبو عبيدة عامر بن الجراح ثم بعدهم أهل دار الخيزران غير من ذكر وكلهم
أربعون رجلا كملوا بعمر بن الخطاب وقد كان صلى الله عليه وسلم وأصحابه مستخفين في
دار الخيزران وفي ساعة اسلام عمر قال للنبي صلى الله عليه وسلم يا رسول الله لا يعبد الله
بعد اليوم سرا اخرج بنا الى قريش لا تخاف ونحس أربعون رجلا فخرجوا صفين يقدم
أحدهما عمر والاخر حزة عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان حزة قد أسلم قبله
بثلاثة أيام ثم بعدهم أهل غزوة بدر وهو مكان بين مكة والمدينة وهم ثلاثمائة وثلاثة
عشر عددا أصحاب طالوت غزوا مع ألف من كفار قريش ومات من الصحابة أربعة عشر

والصلاة والسلام
على سيدنا محمد رسول
الله وعلى آله وصحبه
الفائزين برضا الله

رجلاسته من المهاجرين وثمانية من الانصار ثم بعدهم في الفضيلة أهل غزوة أحد وهو
اسم جبل قريب من المدينة وهم سبعمائة غزوا مع ثلاثة آلاف من كفار مكة ومات
من الصحابة سبعون ثم بعدهم في الفضيلة أهل الحديبية وهي بئر قرب مكة على طريق
جدة وهم الذين بايعوه صلى الله عليه وسلم ببيعة الرضوان فهم ألف وأربعمائة وخرج
صلى الله عليه وسلم بهم من المدينة عام ستة من الهجرة لزيارة البيت الحرام والاعتمار ولم
يكن معهم سلاح الا السيوف فنزلوا بأقصى الحديبية فصعدهم المشركون عن دخول
مكة ودعا صلى الله عليه وسلم الناس عند الشجرة للبيعة على الموت أو على أن لا يفروا
بل يصبرون على الحرب فبايعوه على ذلك فشت الوسائط في الصلح ~~في تنبيه~~ في تدرج
في اثبات الرسالة لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم مباحث علم الفقه وهي الاحكام
الشرعية ومباحث علم التوحيد وهي ثلاثة الهيات ونبويات وسمعيات فاللهيات
هي المسائل البحوث فيها عما يجب لله تعالى وما يستحيل عليه وما يجوز في حقه
والنبويات هي المسائل البحوث فيها عما يجب للرسول وما يستحيل عليهم وما يجوز في
حقهم والسمعيات هي المسائل التي لا تلتقي الا عن السمع ولا تعلم الا من الوحي
وذلك كسؤال منكرونا في القبر وعذاب القبر ونعيمه والبعث للحشر والشفاعة
وكتب الاعمال والحساب والميزان والصراف والجنة والنار والاسراء والمعراج (وبعد)
أي بعد ما تقدم من البسملة والحمد لله والصلاة والسلام على من ذكر (فهذا) المؤلف
الحاضر في الذهن لا في الخارج (مختصر) أي قليل اللفظ (في الفقه) أي لتحصيل الفقه
وهو لغة الفهم واصطلاحاً ظن قوي بالاحكام الشرعية العملية مكتسب من أدلتها
التفصيلية بأن يقال أقيموا من قوله تعالى أقيموا الصلاة وأمروا الامر للوجوب فقوله
أقيموا للوجوب وموضوعه افعال المكلفين من حيث عروض الاحكام التكليفية
والوضعية لها وما أخذ من الكتاب والسنة والاجماع والقياس والاستصحاب
والاستحسان والاستقراء والاقتران فان هذه أدلة ثم الاستحسان دليل يتقدح في
نفس المجتهد كما استحسن امامنا الشافعي التحليف على المصحف فانه ابلغ في الزجر
وفائدة امتثال أوامر الله تعالى واجتناب مناهيه المحصل لان لفوائده الدنيوية
والآخورية وذلك كالبيع والشراء وكالصلاة ~~في~~ وفصله أنه من أشرف العلوم وهو من
علوم الدين الشرعية ~~في~~ ونسبته أنه فرع علم التوحيد ~~في~~ واسمه علم الفقه وعلم
الفروع والواضع له اجمالاً الامام أبو حنيفة النعمان يعني أنه أول مصنف فيه الابواب
التفليس والحج والسبق والرمي فأول مصنف فيه امامنا الشافعي ~~في~~ وحكم الشارع
في تعلمه الوجوب العيني فيما يتلبس به الشخص والكفائي في غير ذلك ~~في~~ ومسائله
قضايا التي يبحث فيها عنها كزكاة التجارة واجبة والخلف بغير الله مكروه وزيارة
القبور مستحبة والاكل لا بقصد شيء مباح (على مذهب الامام) المجتهد اجتهاداً مطلقاً

(وبعد) فهذا مختصر
في الفقه على مذهب
الامام

الشافعي رحمه الله تعالى (وسميته) بقرّة العين بهيات الدين راحيا من الرحمن أن ينتفع به الاذكياء وأن تقرّ به عيني غدا بالنظر الى وجهه الكريم بكرة وعشيا

(قوله وهم الامام الشافعي الخ) قال بعضهم مذهب الشافعي أو ثق ومذهب مالك أوسع ومذهب أبي حنيفة أكثر ومذهب أحمد ابن حنبل أروع اه وقد نظم محمد الخليلي في بيان سنة وفاة هؤلاء الائمة بالكلمة الاولى الواقعة بعد اسمائهم وفي مقدار أعمارهم بالكلمة الثانية فقال

أبو حنيفة سيف لم يصد يوم فريدا ومالك قطع دكس كسى من الفخر مجدا والشافعي درند قد فاق في الافق سعدا وأحمد مار عز قد أظهر الدين مجدا اه

(قوله أهل الذكر) أي أهل العلم لانهم يذكرون الاحكام اه

أى على اختياره للاحكام (الشافعي) نسبة الى شافع بن السائب نسب هذا الامام اليه لانه صحابي ابن صحابي (رحمه الله تعالى) والمجتهد المطلق هو من يقدر على استنباط الاحكام من الادلة ومجتهد المذهب هو الذي يقدر على الاستنباط من قواعد امامه كالمرنى والبوطي ومجتهد الفتوى من يقدر على الترجيح لبعض أقوال امامه على بعض كالتووي والرافعي لا كالمرنى وابن حجر لانها مقلدان فقط ويجب على من لم يكن فيه أهلية الاجتهاد المطلق أن يقلد في الفروع واحدا من الائمة الاربعة المشهورين وهم الامام الشافعي والامام أبو حنيفة والامام مالك والامام أحمد بن حنبل رضى الله عنهم والى لعل على ذلك قوله تعالى فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون فأوجب الله تعالى السؤال على من لم يعلم ويلزم عليه الاخذ بقول العالم وذلك تقليد له ولا يجوز تقليد غيره هؤلاء الاربعة من باقى المجتهدين في الفروع مثل الامام سفيان الثوري وسفيان بن عيينة وعبد الرحمن بن عمر الاوزاعي ولا يجوز أيضا تقليد واحد من أكابر الصحابة لان مذاهم لم تضبط ولم تدون وأما من فيه أهلية الاجتهاد المطلق فانه يحرم عليه التقليد ويجب على من لم يكن فيه الأهلية أن يقلد في الاصول أى العقائد للامام أبي الحسن الاشعري أو الامام أبي منصور الماتريدي لكن ايمان المقلد مختلف فيه بالنسبة الى أحكام الآخرة أما بالنظر الى أحكام الدنيا فيكفيه الاقرار فقط والاصح أن المقلد مؤمن عاص ان قد رعى النظر وغير عاص ان لم يقدر ثم ان جزم بقول الغير جزم اقويا بحيث لو رجع المقلد بالفتح لم يرجع هو كفاه في الايمان لكنه عاص بترك النظر ان كان فيه أهلية النظر وان لم يجزم بقول الغير جزم اقويا بأن كان جازمالكن لو رجع المقلد بالفتح لرجع هو لم يكفه في الايمان ويجب على من ذكر أن يقلد في علم التصوف اماما من أئمة التصوف كالجنيد وهو الامام سعيد بن محمد أبو القاسم الجنيد سيد الصوفية علما وعملا رضى الله عنه والحاصل ان الامام الشافعي ونحوه هداة الامة في الفروع والامام الاشعري ونحوه هداة الامة في الاصول والجنيد ونحوه هداة الامة في التصوف فجزاهم الله خيرا ونفعنا بهم آمين (وسميته) أى هذا المختصر (بقرّة العين بهيات الدين راحيا) أى مؤملا (من الرحمن) أى كثير الرحمة جدا (أن ينتفع به) أى بسبب هذا المختصر (الاذكياء) أى سراع الفهم (وأن تقرّ) أى تفرح (به) أى بسبب هذا المختصر (عيني غدا) أى في الجنة (بالنظر الى وجهه الكريم بكرة وعشيا) ويجب اعتقاد أنه تعالى يرى بالابصار فى الآخرة للمؤمنين بلا تكيف للارثى بكيفية من كيفيات الحوادث من مقابلة وجهة وتحيز وغير ذلك ومحل الرؤية الجنة بالاخلاق فبها تعالى أهلها فى مثل يوم الجمعة والعيد وبراها تعالى خواصهم كل يوم بكرة وعشيا قال أبو يزيد البسطامي ان لله خواص من عباده لو حجبهم فى الجنة عن رؤيته تعالى ساعة لاستغاثوا من الجنة ونعيمها كما يستغيث أهل النار من النار وعذابها

باب الصلاة

حقيقة شرع أقوال غايبا وأفعال ولو قلبية مفتحة بالتكبير المقترن بالنية مختمة بالتسليم على وجه مخصوص وهي أربعة أنواع فرض عين بالشرع وفرض عين بالنذر وفرض كفاية وسنة والفرض العيني بالشرع خمس صلوات في كل يوم وليلة وهي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح لا غير ووجوبها معلوم من الدين بالضرورة فيكفر جاحداها وفرضت ليلة المعراج في السماء وهذه الصلوات تفرقت في الأنبياء والفجر لا دم والظهر لإبراهيم والعصر لسليمان والمغرب لعيسى ركعتين عن نفسه وركعة عن أمه والعشاء خصت به هذه الأمة وقيل الظهر لداود والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس وقيل موسى والأصح أن العشاء من خصوصيتنا كما نقله الشهاب المصلي عن ابن قاسم والفرض بالنذر هو ما يوجب به المكاف على نفسه بالنذر من النوافل ونسأل بالنذر مسلما واجب الشرع في العزائم كوجوب فعله دون الرخص كالقصر والتجمع وفرض الكفاية هو صلاة الجنازة والسنة هي النوافل الآتي بيانها (انما تجب المكتوبة) أي الصلوات الخمس (على مسلم) ولو فيما مضى ذكر أو غيره فلا تجب على كافر أصلي وجوب مطالبة بها منافي الدنيا لعدم صحتها منه لكن تجب عليه وجوب معاقبة عليها في الآخرة لتمكنه من فعلها بالاسلام ولا قضاء عليه إذا أسلم فإذا أسلم أثيب على ما فعله من القرب التي لا تحتاج إلى نية كصدقة وصلة وعمق وتجب على المرتد فيقضيهما إذا أسلم حتى زمن الجنون في الردة تعليما عليه ولأنه التزمها بالاسلام فلا تسقط عنه بالجود كحق الآدمي بخلاف زمن الحيض والنفاس فيها فلا تقضى في ذلك (مكلف) أي بالغ عاقل سليم الحواس بلغته الدعوة فلا تجب على صبي ولا على مجنون لم يمتد بسبب جنونه كمن وثب وثبة لم يرد بها زوال عقله ولا على سكران بغير مؤثم لعدم تكليفهم لقوله صلى الله عليه وسلم لم رفع القلم عن ثلاث عن النساء حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يكبر بفتح الباء وعن المجنون حتى يعقل أو يفريق رواه ابن ماجه والحاكم ومن نشأ بشاهق جبل ولم تبلغه دعوة الاسلام غير مكلف بشئ وكذا من خلق أعشى أصم فانه غير مكلف بشئ إذا لا طريق له إلى العلم بذلك ولو كان ناطقا لأن النطق بمجرد لا يكون طريقا لمعرفة الأحكام الشرعية بخلاف من طرأ عليه ذلك بعد المعرفة فانه مكلف ولو أسلم من لم تبلغه الدعوة وجب عليه القضاء لأنه منزل منزلة مسلم نشأ بعيدا عن العلماء بخلاف من خلق أعشى أصم فانه ان زال مانعه لا قضاء عليه لأنه ليس فيه أهلية الخطاب (طاهر) من الحيض والنفاس فلا تجب على حائض ونفساء لعدم صحتها منها فن تتوفر فيه هذه الشروط وجبت عليه الصلاة اجساعا (ويقتل) أي من ذكر بضرب عنقه بالسيف لا بغير ذلك (ان أخرجهما) أي الصلاة ولو صلاة واحدة فقط (عن وقت جمع) لها أن كان فلا يقتل بترك الظهر كالعصر

باب الصلاة
انما تجب المكتوبة على
مسلم مكلف طاهر
ويقتل ان أخرجهما
عن وقت جمع

كسلا ان لم يتب
ويبادر بفائت

(قوله كسلا) اما حال
من فاعل أخرجهما أو
مفعول لاجله وخرج
بذلك ما لو ترك الصلاة
لعذر كفاقد الطهورين
لانه مختلف في وجوبها
عليه ولو ذكر عذرا
للتأخير لم يقتل ولو كان
فاسدا كما لو قال صليت
وان ظن كذبه ويحقق
بفقد الطهورين كل
تارك للصلاة تلمذه
اعادتها وان لم تلمه
اتفاقا لان احباب
قضاها شبهة في تركها
وان ضعفت اه (قوله
فلا يجوز لغير المعذور
ان يصرف زمنا في غير
قضاها) اي الفائت
اي فيحرم ذلك فلولم
يقض الفرض بل فعل
التطوع حصل له اثم
وأجر فالاثم من حيث
صرف الزمان لغير
المطلوب شرعا والاجر
من حيث فعل التطوع
وانما صح لان المنع
للاذات الصلاة بخلاف
فعل الصلاة التي لا
سبب لها في الاوقات
المكروهة فانها

حتى تغرب الشمس ولا يترك المغرب كالعشاء حتى يطلع الفجر لان وقت الجمع وقت
الصلاة في العذر فكان شبهة في القتل ويقتل بترك الصبح بعد طلوع الشمس أما الجمعة
فيقتل بها اذا ضاق الوقت عن أقل ممكن من الخطبة والصلاة وان قال أصليها ظهرا
لان الظاهر ليس بدلا عنها (كسلا) أو أنها وانما مع اعتقاده وجوبها (ان لم يتب) أي ان
لم يفعل الصلاة بعد مطالبة الامام أو نائبه بأدائها وتوعده بالقتل فلا يفيد طلب غيره
وتوعده ثبوت القتل لانه ليس من منصف به فيطالب ندب الامام أو نائبه في الحال
بأدائها اذا ضاق وقتها عن فعلها بأن بقي من الوقت زمن يسع مقدا الفريضة
والطهارة ويتوعده بالقتل ان أخرجهما عن الوقت فيقول له صل فان صليت تركك
وان أخرجهما عن الوقت قتلناك وعلم من ذلك أن الوقت وقتان وقت أمر وقت قتل
فلا يقتل عند ضيق الوقت بحيث يتحقق فوتها ثم القتل بعد خروج الوقت ليس لمطلق
كونها قضاء اذا قتل به وانما هو للترك بلا عذر مع الطلب منه في الوقت وامتناعه من
الفعل بعده وان لم يصرح بقوله لا أفعل كما في فتح الجواهر وهو حكمه بعد قتل له حكم باقي
المسلمين في وجوب الدفن والغسل والتكفين والصلاة عليه كغيره ممن قتل حدا من
المسلمين ولو زعم زاعم أن بينه وبين الله حالة أسقطت عنه الصلاة وأحلت له شرب
الخمر كما زعمه بعض الصوفية فلا شك في وجوب قتل له وان كان في خلو لوده في النار نظير
وقتل مثله أفضل من قتل مائة كافران ضرره أكثر (ويبادر بفائت) من فرض صلاة
أو غيرها متى تذكره وجوبا ان فات بغير عذر تجب له لبراءة الذمة فلا يجوز لغير المعذور
أن يصرف زمنا في غير قضاها كالتطوع وفرض الكفاية وفرض عين موسع الا فيما
يضرط اليه كالنوم وتحصيل مؤنة من تلمذه مؤنته وكالصوم المستثناة من وجوبها
الفورية وهي مسائل منها ما اذا خاف فوت أداء حاضرة بأن علم أنه لو اشتغل بقضاء
الفائتة لم يدرك من وقت الحاضرة ما يسع ركعة فيبدأ بالحاضرة وجوبا وخرج بفوت
أداء الحاضرة فوت جماعتها فاذا خاف فوتها بدأ بالقضاء وظاهره ذلك أنه يبدأ بالفائتة
ولو بعذر وأنه لا فرق بين ان يرجو جماعة غير هذه أولا ولا غيرها ومنها ما اذا لم يوجد الا ثوب
واحد في رفقة امرأة أو أزد جوا على بئر أو مكان للصلاة فلا يقضى حتى تنتهي النوبة
اليه ومنها فاقد الطهورين اذا صلى لحرة الوقت ثم وجد خارج الوقت ترابا لا يسقط
به الفرض كأن كان يحمل يغلب فيه وجود الماء فلا يقضى به اذا لا فائدة فيه ومنها
ما اذا وجد غير تقايب انقاذه فيحرم اشتغاله بالقضاء ويبادر بفائت استجابة بامسارعة
لبراءة ذمته ان فات بعد رقا ووجوب قضاها على التراخي والعذر كنوم لم يتعد به بأن
كان قبل دخول الوقت أو فيه ووثق بيقظته قبل خروجه بحيث يدرك الصلاة فيه فان
كان متعديا به كأن نام بعد دخوله ولم يثق بيقظته فيه وجب القضاء فوراً وحيث لم
يكن متعديا بالنوم واستيقظ من نومه وقد بقي من وقت الفريضة ما لا يسع الا الوضوء

لا تسمع لان النهي لذات الصلاة نفسها

أو بعضه فحكمه حكم ما فات به بعد فلا يجب قضاءؤها فوراً ومن الاعتذار نسبيان لم ينشأ
عن تقصير فان كان عن تقصير كاشتغال بلعب فليس عذراً واشتغال بما يلزمه تقديمه
على الصلاة كدفع صائل وتقصي الجمعة ظهر أو يندب قضاء النوافل المؤقتة دون
النفل المطلق وذو السبب ولو كان عليه فوائت لا يعلم عددها قضى ما تحقق تركه
فلا يقضى المشكوك فيه على ما قاله القفال والمعتمد ما قاله القاضي حسب ما أنه يقضى
ما زاد على ما تحقق فعله فيمضى ما ذكر (ويسن ترتيبه) أي الفائت في القضاء على
ترتيب أوقات الفوائت وأيامها آخر وجام من خلاف من أوجبها فيبدأ بالفائت أولاً ولو
بعذر ويؤخر عنه الفائت ثانياً ولو بلا عذر فلو فات ظهر هذا اليوم مثلاً بعذر وعصره بلا
عذر قدم في القضاء الظاهر مراعاة للترتيب وفهم من هذا المثال أنه لو فات عصره لا مس
وظهر اليوم قدم في القضاء عصره لا مس على ظهر اليوم مراعاة للترتيب (و) يسن
(تقديمه) أي الفائت (على حاضرة) على تفصيل في ذلك حاصله أنه ان كان يعلم أنه بعد
فراغه من الفائت يدرك الحاضرة كلها في الوقت بدأ بالفائت وجوباً ان فاتته بلا عذر
ونداً ان فاتته بعذر وان كان يعلم أنه بعد فراغه منها لا يدرك من الحاضرة إلا ركعة
في الوقت بدأ بالفائت ندباً مطلقاً ولو كان الباقي من الوقت ما يسع الوضوء ودون ركعة
قدم الحاضرة على الفائت لثلاث تصير صاحبة الوقت فائتة أيضاً ولو تذاكر فائتة بعد
شروعه في حاضرة أتمها ضاق الوقت أو اتسع وسواء كانت الفائتة يجب قضاؤها فوراً
أولاً ولو شرع في فائتة معتقداً ساعة الوقت فبان ضيقه وجب قطعها والافضل قلبها
نفلاً مطلقاً حيث فعل منها ركعة فأكثراً أقل (ويؤمر) صبي ذكر وأتتى (مميز) بان
يصير أهلاً لأن يأكل وحده ويشرب ويستنجي بذلك (بها) أي الصلاة ولو قضاها
أي يجب على كل من أبويه وان علم الوصي أو القيم وكذا نحو الملتقط ومالك الرقيق
والوديع والمستعير أن يأمر الطفل بالصلاة (لسبع) من السنين أي بعد استكمالها
فلا يجب الأمر قبل اجتماع السبع والتميز ولا يقتصروا على مجرد الأمر بل مع
التهديد على ترك الصلاة كأن يوعده بما يخوفه إذا تركها (ويضرب) أي المميز وجوباً
على من ذكر (عليها) أي على تركها ضرباً غير مبرح (لعشر) لأنه مظنة البلوغ فيجوز
ضربه في أثناء العاشرة والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم مرواً أولادكم بالصلاة
وهم أبناء سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع (كصوم
أطاقه) بان لم تحصل له به مشقة لا تحتمل عادة وان لم تجع التيمم ويجب على من مرتبه
عن المحرمات وتعليمه الواجبات وسائر الشرائع كالسواك وحضور الجساعات ثم ان بلغ
رشيداً انتفى ذلك عن الأولياء أو سفيهاً فولاية الأب مستمرة فيكون كالصبي وأجرة
تعليمه الواجبات في ماله فان لم يكن فعلى الأب ثم الام ويخرج من ماله أجرة تعليم
القرآن والآداب كزكاة ونفقة مؤنيه وبذل متلفه فعنى وجوبها في ماله ثبوتها في ذمة

يسن ترتيبه وتقدمه
على حاضرة ويؤمر
بها السبع ويضرب
عليها لعشر كصوم
أطاقه

(قوله فائتة أيضاً)
أخذنا مما قالوه من
أنه لو نوى الأداء
حينئذ وقصد الأداء
الحقيقي لم تنعقد
صلاته اهـ شرفاوى

الصبي (وأول واجب) من المقاصد على كل مكاف من ذكر وأنثى معرفة كل عقيمة
بالدليل الاجمالي ويقوم مقام ذلك معرفته بالكشف والمعرفة جزم بالعقائد مطابق
للواقع ناشئ عن دليل تخرج بها الظن والشك والوهم في العقائد فان صاحبها كافر
وأول واجب من الوسائل النظر وهو أن يتأمل بفكره في المصنوعات فيستدل بها على
وجود الصانع وصغته فيمنظر في أحوال ذاته وما اشتملت عليه من سمع وبصر وكلام
وطول وعمق ورضا وغضب وبياض وحمرة وسواد وعلم وجهل ولذة وألم وغير ذلك مما
لا يحصى وكلها متغيرة من عدم الى وجود وبالعكس فتكون حادثة وهي قائمة بالذات
لازمة لها وملازم الحوادث وذلك دليل الافتقار الى صانع حكيم واجب الوجود
عام العلم تام القدرة والارادة فاعل بالاختيار يفعل ما يشاء ثم يتأمل في العالم العلوي
وهو ما ارتفع من الفلكيات من سموات وكواكب وغيرها فانه يجد بعض ذلك ساكنا
وبعضه متحركا وبعضه نورانيا وبعضه ظلمانيا وذلك دليل حدوثها وافتقارها الى صانع
حكيم ثم يتأمل في العالم السفلي وهو ما نزل من الفلكيات كالسموات والارض
وما فيها من المعادن والجمار والنبات وغير ذلك فانه يجد في ذلك صنعا بديع الحكيم من
ألوان مستحسنة في الحيوانات والنباتات وغيرها واختلاف بقاع وأصوات وألوان
ومقادير ولغات الى ما لا يحصى من الصفات ولا يحيط به الا خالق الارض والسموات
وجميع ذلك ملازم للاعراض الحادثة وذلك يدل على حدوثه فيكون دالا على وجود
الصانع وعلمه وقدرته وارادته وحياته لان ذلك لا يصدر الا عن اتصف بما ذكر وقال
السمعاني يجب (على الآباء) ثم على الوصي أو القيم (تعليمه) أي المميز (أن نبينا) محمد
ابن عبد الله (صلى الله عليه وسلم بعث بمكة) الى كافة المسلمين (ودفن بالمدينة) وأنه
واجب الطاعة والمحبة انتهى واعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بلغ من العمر أربعين
سنة نبأه الله تعالى في يوم الاثنين في شهر ربيع الاول وأرسله لكافة الناس بشيرا
ونذيرا ولما بلغ صلى الله عليه وسلم من العمر احدى وخمسين سنة ونصف أسرى بجسده
وروحه يقة من مكة الى بيت المقدس ثم عرج منه الى السموات السبع الى سدرة
المنتهى الى مستوى سمع فيه صريف الاقلام الى العرس الى مكان الخطاب مع ربه
وفرض في ذلك الوقت عليه صلى الله عليه وسلم وعلى أمته خمس صلوات ولما اكمل له
صلى الله عليه وسلم من العمر ثلاث وخمسون سنة أمره الله تعالى بالهجرة من مكة الى
المدينة فخرج من مكه يوم الخميس هلال ربيع الاول واختفى بغار ثور ثم خرج منه ليلة
الاثنين وقدم صلى الله عليه وسلم المدينة أي قباء يوم الاثنين الثاني عشر من ربيع
الاول ولما اكمل له من العمر ثلاث وستون سنة توفاه الله تعالى وكان ذلك يوم الاثنين
الثاني عشر من ربيع الاول فدفن في حجرة عائشة رضي الله عنها وكان حمله صلى الله
عليه وسلم يوم الاثنين في غرة رجب وولادته يوم الاثنين أول ليلة الاثنين الثاني عشر

و اول واجب على
الآباء تعليمه ان
نبينا محمد صلى الله
عليه وسلم بعث بمكة
ودفن بالمدينة

من ربيع الاول في مكة في سوق الليل في محل مولده المشهور وقال الصبيان الذي عليه
الاجماع أنه صلى الله عليه وسلم حمل به يوم الاثنين ومثله ولادته وبعثته وخروجه من
مكة أي من غار ثور ووصوله المدينة أي قباء ووفاته ونقل بعض الافاضل عن القليوبي
وعن جمع من المحققين أنه صلى الله عليه وسلم لم يولد من الفرج بل من محل فتح فوق
الفرج ونحت السرة والتأم في ساعته ونقل عن القاضي عياض أن مثله صلى الله عليه
وسلم في ذلك جميع الانبياء والمرسلين لكن قال العلامة التلمساني وكل الانبياء غير
نبينا مولودون من فوق الفرج وتحت السرة وأما نبينا فولد من الخاصرة اليسرى
تحت الضلوع ثم التأم لوقته خصوصية له فتحصل لك من هذه أنه لم يصح نقل بولادته من
الفرج وكذا غيره من الانبياء ولهذا أفق المالكية بقتل من قال ان نبينا ولد من
مجرى البول اه

﴿فصل في مسائل منثورة﴾

(شروط الصلاة خمسة أحدها طهارة عن حدث وجذابة) ومقاصد الطهارة أربعة
الوضوء والغسل والتيمم وإزالة النجاسة ووسائلها أربعة الماء والتراب والدابغ وحجر
الاستنقاء ووسائل الوسائل شيان الاجتهاد والاواني أما الاجتهاد فإذا اشتبه
طهور ماء أو تراب بمتنجس منهما اجتهد وجوباً أن لم يقدر على اليقين وجوازاً أن قدر
على طهور ييقن كأن كان على شط نهر واستعمل ما ظنه طهوراً وإذا اشتبه ماء وماء
ورد من قطع الرائحة توضعاً بكل مرة وإذا اشتبه ماء وبول أراقهما أو خلطهما ثم تيمم
وللإجتهاد شروط التعدد في المشتبه وأصلية الطهارة فيه وكون العلامة له صافية
مجال أي مدخل كالأواني والشياب بخلاف اختلاط المحرم بنسوة والعلم بالنجاسة
أو ظنها بأخبار العدل والسلامة من المعارض وبقاء المشتبهين إلى تمام الاجتهاد فلو
انصب أحدهما بتمامه أو تلف امتنع الاجتهاد ويتيمم ويصلي من غير عادة وإن لم يرق
مابقي والمحصري المشتبه فلو اشتبهه أناء ببول بأواني بلداً فلا اجتهد بل يأخذ منهما ما شاء
وأما سعة الوقت فليست بشرط بل يجتهد وإن أدى اجتهاده إلى خروج الوقت وكذا
لا يشترط كون الاناءين لواحد بل لو كانا لثنين ليس لأحدهما أن يتوضأ من انائه إلا
بعد الاجتهاد بشرط العمل بالاجتهاد طهوراً العلامة فإن لم يظهر له شيء أراق الماءين
أو خلط أحدهما أو بعضه بالأخر ثم تيمم وعلم أن هذا شرط للعمل بالأصل الاجتهاد
وأما الاواني فيحل استعمال كل اناء طاهر ولو نفيساً كما قوت ونحوه إلا آنية الذهب
أو الفضة فحرام استعمالها واتخاذها من غير استعمال على النساء والرجال ثم الطهارة
قسمان طهارة لأجل حدث أصغر وطهارة لأجل حدث أكبر (فالاولى) أي
الطهارة لحدث أصغر وهو المقصد الاول (الوضوء) وهو مشتق من الوضوء بالماء وهي
النظافة وهو في الشرع استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مفتحة بالنية وكان قد فرض

شروط
الصلاة خمسة
أحدها طهارة عن
حدث وجذابة
فالأولى الوضوء

(قوله واستعمل)
معطوف على اجتهد
أفاد ذلك أنه لا بد من
الاجتهاد وظن
الطهارة فلو تطهر
بأحد الاناءين عند
الاشتباه من غير
اجتهاد لم يصح طهره
وإن تبين أنه تطهر
بالماء المطلق اه
كشف المروط

مع الصلاة في ليلة المراج كما رواه ابن ماجه وهو فرض على المحدث وسنة لتجدد اذ اصلى
 بالاول صلاة ما غير سنة الوضوء وتنسب اداية الوضوء (وشروطه) أى الوضوء
 (كالغسل) أى كشروطه خمسة أحدها (ماء مطلق) ولومظنوننا وهو ما يصح أن
 يطلق عليه اسم الماء بلا قيد فشمى الماء المتغير كثيرا بما لا يستغنى الماء عنه كطاب
 وطحاب وهو شئ أخضر يعالو على وجه الماء من طول المسك ولا فرق بين أن يكون
 في مقر الماء وعمره أو لا والمتغير بما في موضع قراره ومروءه فهو مطلق يصح التطهير به
 ولو كان المتغير كثيرا لعدم استغنائه عنه ومن الماء المطلق ما إذا تغير الماء بما اتسايط
 فيه من أوراق الاشجار ولو ربيعية أو تقطعت فيه لتهذر صون الماء عنها ومنه ما إذا تغير
 ماء المغاطس بأوساخ أبدان المغتسلين وماء الفساق بأوساخ أرجل المتوضئين
 فإنه لا يضر ولو كثيرا المتغير ثم ذكر المصنف للماء المطلق قيودا تستلزمه (غير مستعمل
 في) ما لا بد منه ثم تاركه أم لا من (رفع حدث) كالغسلة الأولى فشمى وضوء الصبي ولو
 غير مميز بارتوضأه ولبه للطواف ووضوء الحنفى الذى لا يعتد بوجوب النية وان لم ينو
 وشمل ما استعمل في غسل بدل مسخ من رأس أو خف أو في غسل كناية أو مجنونة
 عن حيض أو نفاس ليحل وطؤها ولو كان الحليل كافرا أو الوطء زنا أو الوطء غير حرام من
 جهة الظهارة عن حيض لا من جهة الزنا (و) إزالة (نجس) ولومعفو عنه (قليل)
 أى حالة كون المستعمل في حال قلته وهو دون القلتين بخلاف ما إذا كان قلتهين فأكثر
 فإنه إذا رفع الحدث لا يحكم عليه بالاستعمال وإذا أزال النجس لا يحكم بتنجسه الا اذا
 تغير بالنجاسة ولا يحكم باستعماله أيضا ولو جعت المياه المستعملة حتى صارت ماء كثيرا
 قلتهين فأكثر عاد طهورا والماء القليل الذى أزيلت به النجاسة طاهر غير مهبط بشرط
 أن يكون الماء واردا بخلاف ما لو كان الماء مورودا كأن وضع الشئ في الماء القليل
 فإنه ينجس بمجرد ملاقة النجاسة وأن لا يتغير طعمه أو لونه أو ريحه وأن لا يزيد وزنه عما
 كان قبل الغسل به بعد اعتد ما يتشربه المغسول من الماء وما يجمعه من الوسخ وأن
 يطهر المحل فان فقد شرط من ذلك كان الماء متنجسا (و) غير (متغير) (تغيرا) كثيرا
 يمنع إطلاق اسم الماء عليه بأن يحدث له بسبب ذلك اسم آخر يزول به وصف الإطلاق
 (بخليط طاهر غنى) أى الماء (عنه) أى الخليط سواء كان التغير حسيا أم تقديريا
 وسواء كان الماء قليلا أو كثيرا فلو وقع في الماء مائع طاهر يوافقه في صفاته فرض
 وصف الخليط المفقود مخالفا في أوسط الصفات كالون عصير العنب أبيض أو أسود
 وطعم الرمان وريح اللاذن كذا قاله ابن أبى عسرون واعتبر الرويانى الاشبهه بالخليط
 فإما الورد المنقطع الرائحة يفرض على القول الاول من اللاذن فإنه أوسط في الرائحة
 وان لم يشبهه صفة الواقع وعلى الثانى يعتبر بما ورد له رائحة لانه أشبهه بالخالط فلا يضر
 الماء تغيره بطول المسك ولا بالمحاور الطاهر ولو كان التغير كثيرا ان تحلل منه شئ

وشروطه كالغسل
 ماء مطلق غنى
 مستعمل في رفع
 حدث ونجس قليلا
 ومتغير كثيرا بخليط
 طاهر غنى عنه

كما لو نفع التمر في الماء فاكسب الحلاوة منه سلبه الطهورية كذا قاله الشبراملسي
 (أو) كان الماء غير متغير بخليط طاهر بل كان تغيره (بنجس) فانه لا يسمى ماء مطلقا
 (ولو كان) أي الماء (كثيرا) فلتين فاكثر الماء اذا تغير بنجس صار متنجسا بالاجماع
 سواء كان التغير قليلا أم كثيرا وسواء الخالط والمجاور ولا فرق بين التغير الجسدي
 والتقديري فان كان الخليلط نجسا في ماء كثر باعتباره بياض الصفات يكون الحبر وطعم
 الخل وريح المسك الخ لظنه  والحاصل أن المياه أربعة أقسام أحدها ماء طاهر في
 نفسه ومظهره غير مكره استعماله وهو الماء المطلق الغير المتشمس وثانيها ماء
 طاهر في نفسه ومظهره غير مكره استعماله وهو الماء المطلق المتشمس ولا كراهة
 استعماله تسعة شروط  الأول أن يكون ببلد حار كبلاد الحجاز غير الطائف بخلاف
 البارد كبلاد الشام غير حران والمعتدل كبلاد مصر والجافة فلا يكره استعمال المتشمس
 فيها الثاني أن تنقله الشمس من حالة إلى أخرى بحيث تنفصل منه زهومة تعلو الماء
 بخلاف مجرد انتقاله من البرودة إلى الحرارة حيث لم يصل إلى هذه الحالة الثالث أن
 يكون فيما ينطبع غير الذهب والفضة كالحديد والنحاس ونحوهما بنحو لاف مالم يكن
 في غير منطبع كالنحاس أو في منطبع من الذهب أو الفضة فلا كراهة الرابع أن
 يستعمل في حال حرارته بخلاف ما لو ترك حتى زالت حرارته الخامس أن يكون
 استعماله في البدن ولو شربا ولو كان بدن أبرص أو ميت أو حيوان غير آدمي حيث كان
 يدركه البرص كالخيل السادس أن يكون تشمسه في زمن الحرك كما يصيف بخلاف الزمن
 البارد أو المعتدل السابع أن يجد غيره الثامن أن يكون الوقت متسعا فان ضاق
 الوقت أو لم يجد غير المتشمس فلا كراهة في استعماله بل يجب استعماله الا اذا تحقق
 الضرر أو ظنه فيحرم استعماله بل يتمم التاسع أن لا يتحقق الضرر أو ظنه والاحرم
 استعماله كالتقدم وثالثها ماء طاهر في نفسه غير مطهره غير وهو قسمان الماء
 المستعمل فيما لا بد منه من رفع حدث أو إزالة نجس ولو معفو عنه وكان الماء دون
 القلتين والماء المتغير بشئ خالطه من الاعيان الطاهرات المستغنى عنها كثيرا
 يمنع اطلاق اسم الماء عليه بأن يزول به وصف الاطلاق كان يقال ماء نورة أو ماء سدر
 أو مرقه  ورابعها ماء متنجس وهو الماء الذي لا قته نجاسة قدرك بالبصر وهو قسمان
 قليل دون القلتين باكثر من رطلين سواء تغير أم لا ولكن يستثنى من النجاسة مية
 لادم لها سائل أصالة كزبور وعقرب ووزغ وذباب وقمل وبرغوث اذا وقعت في الاناء
 الذي فيه ماء قليل أو شئ من المائعات كالزيت والعسل فانها لا تنجسه بشرط أن
 لا يطرحها طارح ولو حيو وانا وهي مية وتصل مية والانجسته وكثير بان كان قلتين
 فاكثر وقد تغير باتصال النجاسة ولو تغير يسيرا أو كان تقديرا ولو نقل من محل إلى آخر
 فوجد فيه طعم النجاسة أو رائحتها فان وجد سبب محال عليه التنجيس كأن كان محلها

غير متنجس ولو كان
 شربا

الاول مما يحصل فيه بول مثلاً حكم بنجاسة ذلك والا فلا ولو جعلت المياه المتنجسة حتى
 صارت ماء كثيراً قلتمين فاكثروا لا تغريبه عاد طهوراً ولو زال تغير الماء الكثير بما زيد عليه
 أو نقص منه والباقي قلتمين فاكثروا عاد طهوراً. والقلتان خمسمائة رطل بالبغدادى
 تقريباً. وأما التراب فإنه يكون مطهراً استقلالاً في التيمم أو مع انضمامه للماء في إزالة
 النجاسة المغلظة بشرط أنه لم يكن استعماله في فرض مطلقة ولم يحتلط بغيره في التيمم
 وأما الدباغ فهو كل حريف ينزع فضول الجلد وهو رطوبة ومائته التي يفسده بقاؤها
 ويطيبه نزعها بحيث لو وقع في الماء لم يعد اليه النتن والفساد وذلك كالعص و قشور
 الرمان ولا فرق في ذلك بين الطاهر والنجس كذرق الطيور ولو كان النجس من مغلظ
 لكن يحرم التضمخ به إذا وجد ما يقوم مقامه وكل جلد نجس بالموت يطهر بالدباغ
 ظاهر أو باطن دون ما عليه من الشعر فلا يطهر بالدباغ إلا جلد الكلب والخنزير أو
 فرع أحدهما مع الآخر أو مع حيوان طاهر فإن جلد ذلك كان نجساً في حال الحياة
 وجلد الحيوان المأكول المذكي لا يحتاج إلى الدباغ لانه طاهر بعد الموت بسبب
 تذكيته نعم لو أصابته نجاسة من دم أو نحوه طهر بالماء وأما حجر الاستنجاء فيجوز
 الاستنجاء به وحده بدلاً عن الماء ولو مع القدرة على الماء لكن له شروط من حيث
 استعماله وشروط من حيث ذاته وشروط من حيث الخارج وشروط من حيث المحل
 أما شروطه من حيث استعماله فامران أحدهما ثلاث مسحات بحيث يعم بكل مسحة
 المحل ولو بأطراف حجر ثانيهما انقاء المحل بحيث لا يبقى الا قدر لا يزيد له إلا الماء أو صغار
 الخرف فان لم يحصل الانقاء بالثلاث وجبت الزيادة عليها حتى يحصل الانقاء ويسن
 الايتار إذا لم يحصل الانقاء بوتر وإذا حصل الانقاء بدون الثلاث وجب تيممها وأما
 شروطه من حيث ذاته فهي ان يكون جامداً طاهراً قاعاً غير محترم ولا مبتل ومن المحترم
 مطعوم الأديمين أو الجثن وأما شروطه من حيث الخارج فهي أن لا يحجب الخارج
 النجس وأن لا ينتقل وأن لا يقطع وأن لا يطرا عليه أجني وأن لا يجاوز في الغائط
 صفحته ولا في البول حشفته وأما من حيث المحل فله شرط واحد وهو أن يكون ذلك
 المحل فرجاً معتاداً. وحقيقة الاستنجاء إزالة الخارج من الفرج عن الفرج بماء أو حجر
 والاصل في ذلك هو الماء والحجر رخصة وهو من خصائص هذه الامة وإذا أراد
 الاستنجى الاقتصار على أحدهما فالماء أفضل والفضل الجمع بينهما بقديم الأجر
 والاستنجاء تعتبره أحكام أربعة يكون واجباً من كل خارج نجس ملوث ويكون
 مستحباً من دونهما بلوث ويكون مكروهاً من الريح ويكون حراماً بالمحترم وأركانه
 أربعة مستحب ومستحبى منه ومستحبى به ومستحبى فيه فالمستحبى الشخص
 والمستحبى منه الخارج والمستحبى به الماء أو الحجر والمستحبى فيه الفرج وشروطه
 استغراغ مخرج وإزالة نجس ورفع شك وثبوت يقين والمراد باليقين ما يشمل غلبة

الظن فان الواجب في الاستنجاء بالماء استعمال قدر يغلب على الظن معه زوال
النجاسة وعلامته ذهاب النعومة وحدث الخشونة وسننه أن يكون باليد
اليسرى وأن يقدم القبل على الدبر في الاستنجاء بالماء وعكسه في الحجر وأن يدل الشئ به
بخو الأرض بعده ثم يغسلها وأن ينضح فرجه وازار به بعده بالماء وأن يعتمد أصبعه
الوسطى لانه أمكن وأن يقول بعد فراغه وبعد خروجه من محل قضاء الحاجة اللهم
طهر قلبي من النفاق وحصن فرجي من الفواحش ومن آداب قاضي الحاجة أن
يقدم يسراه في دخول محل قضاء الحاجة ويعتد في الخروج منه ولو بوضع ابريق مثلاً
وأن يعتد يساره في الجلوس لقضاء الحاجة وأن يعتد عن الناس بحيث لا يسمع
للخارج منه صوت ولا يشم له ريح ولا يقول في ماء راكداً ولا في معبر ريح ولا في طريق
الناس ولا في مواضع جلوسهم ولا تحت الشجرة المثمرة ولا في الثقب ولا في مكان
صلاب وأن لا يكون قائماً وأن لا ينظر الى فرجه ولا الى الخارج منه ولا يعيث بيده ولا
يلتفت يمنة ولا شمالاً ولا يستقبل الشمس ولا القمر ولا صحرة بيت المقدس ولا يدخل
المخلاء خافياً ولا مكشوف الرأس ولا يتكلم ولا يستنجي بالماء في محل قضاء الحاجة
بل ينتقل منه الا في المكان المعد لقضاء الحاجة فلا ينتقل منه ويستبرئ من البول
بحسب عادته فان عادة الانسان تختلف واذا صارت عادة الشخص أنه لا ينقطع بوله الا
بالاستبراء وجب ذلك في حقه ويقول كل من دخل المخلاء باسم الله اللهم اني أعوذ بك
من الخبث والنجاسة واذا خرج قاضي الحاجة يقول غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني
الاذى وعافاني ويجب الاستئذان عن عين من يحرم نظره ويجب ترك الاستقبال القبلة
واستدبارها حال قضاء الحاجة في غير المعد لذلك ويكره أن يقول في الماء الجاري لئلا
وفي الماء الراكد مطلقاً ومحل الكراهة ان كان الماء مباحاً أو مملو كاله فان كان الماء
مسبلاً أو مملو كالغديره حرم البول فيه الا باذن المالك وأن يقول في محل اغتساله فانه
يقع في الوسواس ويحرم قضاء الحاجة على القبر وفي المسجد ولو في ماء تنبيهه
لو كان مستنجياً بالاحجار حرم عليه الجماع قبل غسل الذكر وان لم يجد الماء نعم ان خاف
الزنا كان عذراً ولو كان فرج المرأة متنجساً وكانت مستنجية بالاحجار حرم عليها ما كين
الحليل قبل تطهيره ولا تعتد بعدم التمكن ناشئة (و) ثانیها (جری ماء على عضو)
مغسول فلا يكفي مسح ولا مسح بالماء من غير جريان ولا يمنع من عده هذا شرطاً كونه
معلوم من مفهوم الغسل لانه قد يراد بالغسل ما يعين النضج (و) ثالثها (أن لا يكون
عليه) أي العضو (مغبر لماء) تغیراً مضرباً كزفران (و) رابعها أن لا يكون على
العضو (حائل) يمنع وصول الماء الى جميع أجزاء العضو الذي يجب تعميمه (كنورة)
ودهن له جرم يمنع وصول الماء للبشرة ووسخ تحت أظفار حيث لم يصركا الجزء وغبار
على بدن لا عرق متجمد عليه وان لم يصركا الجزء ولم يتأذ بازالته لكثرة تكرره ولا شقة في

وجرى ماء على عضو
وأن لا يكون عليه
مغبر لماء وحائل
كنورة

(قوله جرى ماء على
عضو) هذا ان لم
يغمره في الماء كما
في كشف المروط
لاكردي اه

دخول وقت لدايم
حدث وفروضه نية
فرض وضوء

ازالته واذا تراكم الوسخ على العضو وصار جزأ من البدن يتعسر فصله عنه بحيث يخشى من فصله محذور تيمم فلا يمنع صحة الوضوء وينتقض الوضوء بلمسه وبقي للوضوء شروط وهي اسلام وتمييز وهذا الشرطان في كل عبادة تقية قرآنية وعدم المنافي كالحيض والنفاس في الوضوء غير أغسال الحج ونحوه وذوام النية حكماً بأن لا يأتى بما ينافيها فان قصد بغسل العضو تبرداً أو تنظفاً فان كان مع الغفلة عن نية الوضوء كان صارفاً للنية فيضرو من ذلك ما اذا قصد ازالة ما على رجله من الوسخ بحكها على بلاط المطهرة ففيه هذا التفصيل وتقدم ازالة النجاسة بغسل غير غسل الحدث اذا لم تزل بغسلة واحدة في الوضوء وعلم بكيفية الوضوء فلا بد من التمييز بين فروضه وسننه على تفصيل في ذلك حاصله أنه متى ميز الفروض من السنن أو أعتقه كله فروضاً صح من العالم والعامي فهاتان وان أعتقه كله سنناً أو علم أن فيه فروضاً وسنناً ولم يميز بينهما واعتقد بفرض معين نفلاً بطل من العامي والعامي وهاتان صورتان وان أعتقه أن فيه فروضاً وسنناً ولم يميز بينهما ولم يعتقه بفرض معين نفلاً كأن كان كلباً مثلاً عن شيء منه هل هو فرض أو سنة يقول لا أدري صح من العامي دون العالم وهذه صورة واحدة فالصور خمس اثنتان تتحكان من العامي والعالم واثنتان تبطلان منهما واحدة تصح من العامي وتبطل من العالم وهذا الشرط مع هذا التفصيل عام في جميع العبادات كالصلاة والصوم ونحو ذلك لكن بعضهم استثنى الحج قال فلا يشترط ذلك فلهذه عشرة في وضوء السليم وصاحب الضرورة معا ويراد في وضوء صاحب الضرورة شرط آخر وهو خامس في كلام المصنف فقال (ودخول وقت) أو ظن دخوله (لدايم حدث) كسلس بول وهو الذي يتهافت بولده دائماً ويشترط له أيضاً تقدم الاستنجاء على الوضوء لانه يشترط الطهارة تقدم ازالة النجاسة وتقدم التحفظ مثل الحشو والعصب والموا لا بين الاستنجاء والتحفظ والموا لا بينهما وبين الوضوء ويسمى من ذلك ما اذا كان السلس بالريح فلا يشترط الموا لا بين ذلك والموا لا بين أفعاله وأما الموا لا بين الوضوء والصلاة فشرط لجواز فعل الصلاة به لا شرط لصحته كما قاله الرشيدى (وفروضه) أى الوضوء ستة أولها (نية) أداء (فرض وضوء) أو فرض الوضوء أو أداء الوضوء أو رفع الحدث أو الطهارة عن الحدث أو نحو ذلك من النيات المعتبرة والنية لغة القصد وشرعاً قصد الشيء مقترناً بفعله فان تراخى عنه سمي عزماً وحكمها الوجوب ومحلها القلب أما التلفظ بالمنوى فسنة ليساعد اللسان القلب والمقصود بها تمييز العبادات عن العادات كالجوس في المسجد يكون للاعتكاف تارة وللإستراحة أخرى أو تمييز رتب العبادات كالصلاة تكون فرضاً تارة ونفلاً أخرى والنية تميز هذا من هذا وشرطها اسلام النوى وتمييزه وعلمه بالمنوى وعدم اتيانه بما ينافيها كردة أو قطع بأن يستحبها حكماً أما استحبابها ذكر الى آخر الوضوء فهو سنة وأن لا تكون معلقة فلوقال نويت الوضوء ان شاء الله

(قوله ودوام النية الحج) ويعبر عنه بعدم الصارف اه
(قوله وتقدم ازالة النجاسة) أى عن العضو والذي يريد غسله اه
(قوله وعلم بكيفية الوضوء) مسألة ما للفريضة قبل الفريضة وما للفريضة في الفريضة وما الفريضة بعد الفريضة الجواب الفريضة قبل الفريضة العلم قبل العمل والفريضة في الفريضة الا خلاص في العمل والفريضة بعد الفريضة الخوف بعد العمل اه
(قوله أو قطع) أى ولو بخونية تبرد فلو نوى الوضوء ثم التبرد ولم يكن ذاكرة للنية الاولى انصرف الوضوء للتبرد اه كشف المروط

فان قصد التعليق أو أطلق لم تصح أو قصد التبرك أو أن ذلك واقع بمشيئة الله تعالى
صح ووقتها أول العبادات الانية الصوم فلا تجوز فيها مقارنة الفجر إذا كان فرضا
لو حوب تبين النية فيه وتجوز من أول الليل وكيفيتها تختلف بحسب الانواع
فكيفيتها في الوضوء قد علمتها وسيأتي كيفيتها في كل باب بحسبه فهذه سبعة أمور
تتعلق بالنية ويجب وجودها (عند) أول (غسل) جزء من (وجه) وينبغي أن ينوي
سنن الوضوء عند الشروع في غسل الكفين أول الوضوء ليشاب على السنن وهذا أسهل
من الاتيان بنية من نيات الوضوء المعتبرة عند غسل الكفين لأنها وإن كانت كافية
لكن يعسر معها تحصيل المضمضة والاستنشاق إذ متى انغسل جزء من جرة المشغتين
مع هذه النية فاته المضمضة والاستنشاق (و) ثانيها (غسل وجهه) و) حذوه طولا (هو
ما بين منابت) شعر (رأسه) المعتاد (و) بين تحت (منتهى لحية) بفتح اللام (و)
عرضا (ما بين) وندى (أذنيه) ويجب تعميم الوجه بالماء طولا وعرضا ويجب غسل جزء
من رأسه ومن تحت ذقنه ومن صفحة عنقه ومن كل ما كان متصلا بالوجه مما يحيط به
ليتحقق تعميم الوجه بالماء من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وإذا كان على
الوجه حائل وجبت إزالته ومنه الرمح في العين والوسخ الذي يكون في باب الأنف
فلا بد من إزالته ذلك وإذا كثفت لحية الرجل وعارضاه كفاه غسل ظاهر ذلك وهو
الطبقة العليا من الشعر وضابط الكثافة أن لا ترى البشرة من خلال الشعر عند
التخاطب مع القرب ولو خفت اللحية والعارضان بأن ترى البشرة من الشعر عند
التخاطب مع القرب وجب غسل الظاهر والباطن وهو الطبقة السفلى وما في
خلال الشعر وباقي شعور الوجه ان كثف وخرج عن حد الوجه كفي غسل ظاهره والا
وجب غسل ظاهره وباطنه (و) ثالثها (غسل يديه) بكل (مرفق) أي معه والمراد
باليدين من رؤس الأصابع إلى رأس العضد وإذا كان على اليدين شعر وجب
غسل ظاهره وباطنه وان كثف وتجب إزالته ما تحت الظاهر من الوسخ وكذا ما على
اليدين من شمع ونحوه من كل ما يمنع وصول الماء إلى العضو ومثل اليدين في ذلك الوجه
والرجلان فلورأي بعد تمام وضوئه على يديه مثلاً حائلاً كقشرة سمك وعلم أن ذلك كان
حاصلاً وقت الوضوء وجب عليه إزالته وغسل ما تحته وإعادة تطهير الأعضاء التي
بعده لأجل مراعاة الترتيب في الوضوء (و) رابعها (مسح بعض رأسه) ولو قليلا سواء
كان من بشرة الرأس أو من شعرها الذي لا يخرج عنها بالماء من جهة نزوله ولو بعض
شعرة والمراد بالمشح مجرد وصول البلل إلى الرأس وإن لم يمر يده عليها (و) خامسها
(غسل رجله) بكل (كعب) أي معه ويجب غسل باطن شقوق فيها وإذا كان في
تلك الشقوق شمع أو نحوه وجبت إزالته إذا كان له غور في اللحم وإذا كان في عضو
يجب تعميمه شوكه ففيها تفصيل حاصله أنها إذا كانت بحيث لو قلعت لم يبق عملها مفتوحا

عند غسل وجهه
وغسل وجهه وهو ما
بين منابت رأسه
ومنتهى لحية وما
بين أذنيه وغسل
يديه بمرفق ومسح
بعض رأسه وغسل
رجليه بكل

كشوة القماء فلا تضرب وإذا كانت بحيث لو قلعت بقي محلها مفتوحا كانت حائلا
فتجب إزالتها ما لم يكن لها غور في اللحم فان كان لها غور في اللحم فلا تضرب في الوضوء وأما
في الصلاة فتضرب إذا كانت متصلة بدم كثير والافلا هذا كله ما لم يلتمح الجلد فوقها والا
صارت من حكم الباطن فلا تضرب في وضوء ولا صلاة وتجب إزالة ما على الرجلين من
قشف ونحوه وبالجمل فلا بد من تخصيص الرجلين بمزيد الاحتياط لان الرجل مظنة
الافساخ خصوصاً العقب فانه محل تراكم الافساخ وقد ورد في الحديث ويل للعقاب
من النار ولو أزال شعرا أو قلم ظفرا أو قطع عضوا من أعضاء الوضوء أو كشط منه جزء
بعد تطهير ذلك لم يجب تطهير موضعهما لان الوضوء يرفع الحدث عن الظاهر والباطن
(و) سادسها (ترتيب) بأن يبدأ بالوجه مقروفاً بنية ثم غسل اليدين ثم مسح بعض
الرأس ثم غسل الرجلين ولو شرع ثلاثه نفر في غسل بقية أعضاءه بعد غسل بعض
الوجه لم يرتفع غير حدث وجهه ولو اغتسل محدث حدثاً أصغر فقط بنية رفع الحدث أو
نحوه أو بنية رفع الجنابة أو فرض الغسل أو أدائه غالباً ورتب ترتيباً حقيقياً أجزاءه
حيث وجدت النية عند غسل الوجه ومنه ما لو وقف تحت نحو ميزاب واستمر الماء
يجري منه على أعضاءه اذ الدفعة الأولى مثلاً يرتفع بها حدث الوجه فالماء الذي بعده
يرفع حدث اليدين وهكذا ولو انغمس محدث ولو في ماء قليل بنية ما ذكر أجزاءه عن
الوضوء وان لم يمكث زمناً يمكن فيه الترتيب لحصوله تقديرافى لحظات لطيفة لا يظفر في
الحسن هذا اذا وجدت النية عند وصول الماء الى الوجه أما لو انغمس ونوى عند
وصول الماء الى صدره مثلاً ثم انغمس ولم يستحضر النية عند وصول الماء للوجه
لم يصح وضوءه لعدم النية وان أمكن الترتيب به كنه ولو أغفل لمعة من غير أعضاء
الوضوء أجزاء ذلك الانغماس خلافاً للقاضي حسين (وسن) للمتوضي تعوذو (تسمية)
وحمد الله (أوله) عند غسل الكفين مع نية سنن الوضوء بقلبه ليجمع بين عمل اللسان
والجنان والاركان في أول وضوئه ثم يتلفظ بالنية فيقول عنه ذلك أعوذ بالله من
الشیطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على الاسلام ونعمته الحمد لله الذي
جعل الماء طهوراً والاسلام نوراً رب أعوذ بك من هزات الشياطين وأعوذ بك رب
أن يحضرون (فغسل الكفين) واذا شئت في طهرهما كره مباشرتهما الماء القليل قبل
غسلهما ثلاثاً خارجة (فسواك ب) كل (خشن) فيحصل بخرقه وأركانه خمسة مستاك
وهو الشخص ومستاك به وهو كل خشن ومستاك منه كالتغير مثلاً ومستاك فيه
وهو الفم ونية للتسمية كأن ينوي به سنية للصلاة مثلاً ومحل في الوضوء بعد غسل
الكفين وقبل المضمضة ولا يحتاج حينئذ لنية لان نية الوضوء تشملها والسواك
مستحب في كل حال وفي كل وقت الا بعد الزوال للصائم ولو نفل أو يتأكد في أحوال
منها عند الوضوء وعند ارادة الصلاة وعند الاحتضار وفي السحر وللصائم قبل

وترتيب وسن تسمية
أوله فغسل الكفين
فسواك بخشن

الزوال وعند قراءة القرآن أو الحديث أو العلم الشرعي ولذكر الله تعالى وعند تغير القم
وعند دخول المنزل وعند ارادة النوم ومراتبه خمس مرتبة في الافضلية الاثران ثم
جريد الفحل ثم الزيتون ثم ذوالريح الطيب من الاعواد ثم باقي الاعواد وكل واحد منها
فيه خمس مراتب مرتبة في الافضلية ايضا وهي اليابس المندى بالماء ثم المندى بماء
الورد ثم المندى بالريق ثم الرطب خلقة ثم اليابس الغير المندى ❀ وكل واحد من
الخمس الاول بمراتبه الخمس مقدم على ما بعده واعتمد بعضهم أن اليابس الغير
المندى مقدم على الرطب لانه أقوى في ازالة التغير ولا تجرى في الخرقه المراتب الخمس
الثانية لان الرطوبة الخلقة لا تصورها ويسن أن يكون السوال في عرض
الاسنان ظاهر او باطنا وفي اللسان طولا وأن يمسه باليد اليمنى يجعل خنصره تحته
والبنصر والوسطى والسبابة فوقه والابهام أسفل رأسه ولا يقبض عليه بيده لأن
ذلك يورث الباسور وأن يبدأ بيمينه وكيفية ذلك أن يبدأ بالجانب الايمن من فيه
فيستوعبه باستعمال السوال في الاسنان العليا والسفلى ظهرا وبطنا الى الوسط
ثم الايسر كذلك ثم اللسان ثم سقف الحلق ويسن أن يبلع ريقه وقت وضع السوال
في الفم وقبل أن يجره كثير الما قبل ان ذلك أمان من الجذام والبرص ومن كل
داء سوى الموت ولا يبلع ريقه بعد لما قيل انه يورث الوسواس ويكره أن يزيد طوله
على شبر معتدل لما قيل ان الشيطان يركب على الزائد (فضضة) وأقلها جعل الماء
في الفم من غير ادارة فيه ومج منه وأكلها أن يبلغ الماء الى أقصى الخنك ووجهي
الاسنان واللسان وامرار اصبع يده على ذلك وادارة الماء في الفم ومج منه
(فاستنشق) وأقله وضع الماء في الأنف وان لم يصل الى الخيشوم وأكله أن يصعد
الماء الى الخيشوم ويسن الاستنثار وهو أن يخرج بعد الاستنشاق ما في أنفه من ماء
وأذى فقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ما منكم من أحد يتمضمض ثم يستنشق
فيستنثر الاخرت خطايا وجهه وخياشيمه والافضل أن يكون اخراج ذلك بخنصر
يده اليسرى (و) الافضل (جمعها) بغرفة واحدة بأن يتمضمض منها ثم يستنشق منها
ثم يفعل منها كذلك ثانيا وثالثا وأبأن يتمضمض منها ولا ثالثا ثم يستنشق كذلك
وهذه في الحقيقة فصل لانه لم ينتقل لتطهير الثاني الا بعد الفراغ من الاول وتسميتها
وصلا باعتبار اتحاد الغرفة والاولى منها أن يكون الجمع (بثلاث غرف) يتمضمض من
كل غرفة ثم يستنشق وهذه ثلاث كيفية للجمع وهي أفضل من الفصل وكيفية
ثلاثة ايضا الاولى أن يكون بغرفتين يتمضمض بالاولى ثلاثا ثم يستنشق بالآخرى
كذلك والثانية أن يكون بست غرف بأن يأخذ غرفة يتمضمض منها ويطحرها
ويأخذ أخرى يستنشق منها ويطحرها وهكذا والثالثة أن يكون بست غرف أيضا
يتمضمض بثلاث ثم يستنشق بثلاث وهذه أضعفها وأنظفها وتسني المبالغة فيها

فضضة فاستنشاق
وجمعها بثلاث
غرف

للفطر وهي في المضمضة أن يبلغ الماء إلى أقصى الخنك ووجهي الاسنمان واللاثات مع
 أمرار الاصبع اليسرى على ذلك وفي الاستنشاق أن يصعد الماء بالنفث إلى الخيشوم
 بحيث لا يصل دماغه مع ادخال أصبعه اليسرى ليزيل ما فيه من أذى ثم يستنثر
 كما تمخط (ومسح كل رأس) ويشاب ثوب الغرض على القدر المجزئ فقط وثواب
 النفل على ماء داء والسنة في كيفية أن يضع يديه على مقدم رأسه ويلصق سبابته
 بالآخرى ويضع إبهاميه على صدغيه ثم يذهب بأصابعه غير الإبهامين إلى قفا
 ثم يردّها إلى المكان الذي ذهب منه إن كان له شعر يلقب ليصل البلل لجميعه
 وحينئذ يكون الذهاب والرد مسحاً واحدة لعدم تمام المسحة بالذهب فان لم يكن له
 شعر يلقب لقصره أو عدمه لم يرد لعدم الفائدة فان رد لم تحسب مسحة ثانية لان الماء
 صار مستعملاً لا اختلاط بلله ببلل يده المنفصل عنه حكماً بالنسبة للشانية والضعف
 البلل أثر فيه أدنى اختلاط فان كان على رأسه فهو عمامة نكحار وقلنسوة ولم يرد رفع
 ذلك كل بالمسح عليه وإن كان لبسها على حدث لكن بشرط أن لا يكون على العمامة
 أو نحوها نجاسة ولو معفو عنها كدم البراغيث وأن لا يكون عاصياً باللبس لذاته كأن
 لبسها وهو محرم لغبر عنده وأن يبدأ بمسح القدر الواجب من الرأس ولو كان فوق
 العمامة طيلسان كفي المسح عليه (و) بعد الرأس مسح (الاذنين) ظاهراً وباطناً ماء
 جديداً والافضل في كيفية مسحهما أن يدخل مسحتهما في صماخيه ويديرهما في
 المعاطف ويمر إبهاميه على ظاهر أذنيه ويسن غسل الاذنين مع غسل الوجه ثلاثاً
 مراعاة للقول بأنهما من الوجه ويسن مسحهما مع الرأس ثلاثاً مراعاة للقول بأنهما من
 الرأس وبالكيفية المتقدمة ثلاثاً مراعاة للقول بأنهما عضوان مستقلان لامن الوجه
 ولامن الرأس وهو المعتمد ويسن أن يمسحهما ثلاثاً استظهاراً بأن يضع كفيه وهما
 مبلولتان على الاذنين فجملة ما يسن فيهما اثنتا عشرة مرة (ودلك أعضاء) وهو أمرار
 اليد عليهما عقب ملاقاتهما الماء أو معهما فراراً من خلاف من أوجبه وينبغي الاجتهاد
 في ذلك النقب لاسيما في الشتاء (وتخليل الحمة كثة) ونحوها من كل شعريكتي بغسل
 ظاهره وكيفية أن يدخل أصابعه من أسفل اللحية ليصل الماء إلى باطنها (و) تخليل
 (أصابع) لليدين والرجلين إن كان الماء يصل بدون التخليل والواجب فتخليل أصابع
 اليدين بالتشبيك بأي كيفية كانت بأن يدخل أصابع إحدى يديه في أصابع
 الأخرى سواء في ذلك وضع إحدى الراحتين على الأخرى أو غير ذلك لكن الافضل أن
 يضع بطن الكف اليسرى على ظهر اليمنى ويخلل أصابعه ثم يضع بطن اليمنى على ظهر
 اليسرى ويفعل كذلك والافضل في تخليل أصابع الرجلين أن يكون مختصراً باليد
 اليسرى مبتدئاً بمختصر الرجل اليمنى مختتماً بمختصر الرجل اليسرى فيكون مختصراً باليد
 مختصراً إلى مختصر (واطالة غرة وتجميل) فالغرة في الوجه والتجميل في اليدين

ومسح كل رأس
 والاذنين وذلك أعضاء
 وتخليل الحمة كثة
 واصابع واطالة غرة
 وتجميل

(قوله استظهاراً)
 قال الشيرازي
 الاستظهار طلب
 الأمر الذي يريد من
 وضوء أو غيره كزكاة
 أو غيرها أه
 (قوله بأن يضع الخ)
 تصوير لقوله يمسحهما
 الخ أه

والرجلين وهما اسمان للواجب والمندوب وغاية الاطالة في الغرة أن يغسل صفحتي
العنق مع مقدمة الرأس وفي التحجيل استيعاب العضدين والساقين (وتثليث
كل) مما ذكر من الاقوال والافعال فلا بد أن يقع تثليث مغسول وممسوح على محل
واحد فايقص الماء غيره محاولة تعميم لا تكرر ولا يجزئ تثليث عضو قبل اتمام
واجب ولا بعد تمام الوضوء ولو توضأ مرة ثم أعاد كذلك لم تحصل فضيلة التثليث
كما قاله الشيخ أبو محمد وهو المعتمد وحكم هذه الاعادة الكراهة فلا يقال انه عبادة فاسدة
فتحرم وانما لم يحرم مع أن الثاني والثالث بعد تمام الوضوء وقبل صلاة لان الروايات
والقوراني قالوا بمحصول التثليث به وذلك شبهة دافعة للتحريم (وتيان من) الافي
الكفين أول الوضوء واليدين والاذنين لغير أقطع ومن خلق بيد واحدة ويسن بداءة
في الوجه بأعلاه وفي اليدين والرجلين بالأصابع ان لم يكن الوضوء بالصبي من الغير
أو من نحو حنفية والابدأ في اليدين بالمرفقين وفي الرجلين بالكعبين ويبدأ في الرأس
بمقدمه كما تقدم (وولاء) بين أعضاء الوضوء بحيث لا يحف العضو الأول قبل الشروع
في الثاني مع اعتدال الريح وطبائع الشخص نفسه والمكان والزمان فلو خرج واحد
من ذلك عن الاعتدال قدر اعتداله ويقدر الممسوح مغسولاً هذا في وضوء المسلم اذا
كان الوقت واسعاً ما وضوء صاحب الضرورة فتجب فيه الموالاة وكذا على المسلم
عند ضيق الوقت (وتعهد موق) واذا كان عليه حائل كرمص وجب ازالته ويسن ان
يمر كخاتمه اذا كان الماء يصل الى ما تحتته بدون التحريك والاوجب تحريكه
(واستقبال) للقبلة ويسن جلوس بمحل لا يصيبه فيه رشاش الماء ويسن أن لا يلطم
وجهه بالماء (وترك تكلم) في أثناء وضوئه بغير ذكر لانه شاغل عن العبادة وقد يسن
لعذر بل يجب انخوان اذا من خيف عليه مؤذ لم يشعر به (وترك) تنشيف) للاتباع
وهو أخذ الماء بخرقة نعم يندب في ميت واعذر كأن هبت ريح بنجس أو آلمه نحو برد أما
ترك النفض فهو كترك الاستعانة بصب الماء عليه من غير عذر ففعله باخلاف
الاولى لا مكروه كما اتفق عليه الا كميلان الرمي وابن حجر وتسن أذكار الاعضاء بأن
يقول عند غسل الكفين اللهم احفظ يدي عن معاصيك كماها وعند المضمضة اللهم
أعني على ذكرك وشكرك اللهم اسقني من حوض نبيك صلى الله عليه وسلم كأساً
لا أظم أبعد أبداً وعند الاستنشاق اللهم أرحني رائحة الجنة اللهم لا تحرمني رائحة
نعيمك وجنتك وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود
وجوه وعند غسل اليد اليمنى اللهم أعطني كتابي يميني وحاسبني حساباً يسيراً وعند
غسل اليد اليسرى اللهم لا تعطني كتابي بشمال ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس
اللهم حرم شعري وبشري على النار وأظلي تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك وعند
مسح الاذنين اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيستبشرون أحسنه وعند غسل

وتثليث كل وتيان من
وولاء وتدهم موق
واسم استقبال وترك
تكم وتنشيف

الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام (والشهادتان عقبه) أي
الوضوء بأن تنسب للوضوء فان آخرهما بحيث يطول فاصل عنه عرفا فأت محلهما فيقول
مسبقا قبل القبلة رافعا يديه الى السماء كهيئة الداعي أشهد أن لا اله الا الله وحده
لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله لقوله صلى الله عليه وسلم من توضأ فأحسن
الوضوء ثم قال أشهد أن لا اله الا الله الى قوله ورسوله فتحت له أبواب الجنة يدخل من
أيها شاء رواه مسلم والترمذي والحاكم وأبواب الجنة ثمانية باب الصدقة وباب الصلاة
وباب الصوم ويقال له الريان وباب الجهاد وباب الكفاية من الغيظ والعافين عن
الناس وباب الراجين وباب من لا حساب عليهم وباب التوبة ويقال له باب الرحمة
وباب محمد صلى الله عليه وسلم وهو مفتوح منذ خلقه الله تعالى لا يغلق الا اذا طلعت
الشمس من مغربها فيمضي يغلق ولا يفتح الى يوم القيامة وهذه الأبواب مقسومة على
أعمال البر الا باب التوبة فليس باب عمل وانما هو باب الرحمة العظمى وانما فتحت
له الابواب الثمانية تكرامة له والافهوا اذا اتصف بنوع من هذه الاعمال دخل من بابه
فلو اتصف بنوعين فأكثر فيخير أو يدخل من الباب الذي هو لازم نوعه أكثر ويجب
الايمان بذلك من غير بحث وزاد الترمذي والحاكم على رواية مسلم اللهم اجعلني من
التسويين واجعلني من المتطهرين وزاد الحاكم على روايتهما سبحانه لك اللهم وبمحمد
أشهد أن لا اله الا أنت أستغفرك وأتوب اليك فقال عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
من قال عقب الوضوء سبحانه اللهم وبمحمد إلى آخره كتب في رق ثم طبع عليه
بطابع فلم يطرُق اليه خلل الى يوم القيامة وهذا كناية عن عدم احباط ثوابه وفيه
بشرى بأن قائله يموت على الايمان ولا يحصل له ردة أبدا لان الردة ان اتصلت بالموت
أحبطت العمل من أصله وان لم تتصل بالموت بأن عاد للاسلام قبل الموت عادت له
الاعمال مجردة عن الثواب فيكون قائل هذا الدعاء مبشرا بالسلامة من هذا كله ويسن
أن يقول عقبه وصلى الله على سيدنا محمد وآل محمد ويسن أن يقرأ بعد ذلك مع رفع
البصر كما في الشهادتين من غير رفع اليدين سورة انا أنزلناه لنخبر من قرأ في انثرو ضوئه انا
أنزلناه في ليلة القدر مرة واحدة كان من الصديقين ومن قرأها مرتين كتب في ديوان
الشهداء ومن قرأها ثلاثا حشره الله محشر الانبياء رواه الديلمي عن أنس ويسن بعد
قراءة السورة المذكورة أن يقول ثلاثا مستقبلا القبلة بصدرة رافعا يديه وبصره اللهم
اغفر لي ذنبي ووسع في داري وبارك لي في رزقي ولا تقتني بما زويت عني (وشربه من
فضل وضوئه) بفتح الواو أي مائه الذي توضأ به لما ورد في الخبر أن فيه شفاء من كل داء
ومكروهات الوضوء الاسراف في الماء كأن يزيد على الثلاث بنية الوضوء أو يأخذ
في الغرقة زيادة عما يكفي العضو ولو كان يغترف من البحر ومحل كون الاسراف مكروها
ان كان الماء مباحا ومملو كاله فان كان مسبلا للوضوء كالغساق أو مملو كالغدير وأذن

والشهادتان عقبه
وشربه من فضل
وضوئه

في الوضوء منه ولم يأذن في الاسراف حرم ويجب الاقتصار في المسبل على ما اراد مسبله
فيحرم استعماله في غير ذلك كترديد الدواة ونحوه وكالاستنجاء من ماء الفساقى المعدّة
للوضوء أو ماء مغاطس المسجد الا اذا لم يكن في بيوت الاخلية ماء للعذر ويحرم تقدير
ذلك كالبول فيه ووضع العضوف فيه متنجسا وكذا البصق أو الامتنحاط ونحو ذلك ومن
مكروهات الوضوء النقص عن الثلاث والوضوء في الماء الراكد بلا عذر ولو كثر ما لم
يكن مستبھرا (وليقتصر) أي المتوضي (حتما) أي وجوبا (على واجب لضيق
وقت) عن ادراك فرض الصلاة كما فيه فيجب ترك جميع السنن لذلك على ما قاله
ابن حجر ويجب الاقتصار على مره واحدة لذلك أيضا بحيث لو نلت خرج وقت الفرض
(أو قلة ماء) بحيث كان الماء لا يكفي الا فرض الوضوء أو كان المتوضي يحتاج للفاضل
للعطش بحيث لو اكمل الوضوء لاستغرق الماء وأدركه العطش (و) ايقتصر (ندبا)
على الواجب (لادراك جماعة) لم يرج غير هانم ما قيل بوجوبه كالدلك لا يسن تركه
لاجل الجماعة بل يسن اتيانه وان أدى الى فوت الجماعة قياسا على ندب رعاية ترتيب
الفوائت وان فاتت الجماعة اذ قد قيل بوجوب ترتيبها (وتوافقه) أي الوضوء أي
الاسباب التي ينتهي بها الطهر أربعة فقط ثابتة بالأدلة أحدها (خروج شيء) غير
منه الموجب للغسل (من أحد سبيلي حي) أي من قبل الحي الواضح أو دبره وخرج
بالحي الميت فلا تنقض بالخارج من قبله أو دبره بعد وضوئه وخرج بالواضح المشكل
وهو من له آلتان آلة تشبه آلة الرجال وآلة تشبه آلة النساء فلا تنقض الا بالخارج من
الاثنين جميعا أو من دبره ولا فرق في الخارج بين أن يكون عينا أو رجحا طاهرا أو نجسا
جافا أو رطبا معتمادا كالبول أو نادرا كالدّم انفصل أولا قليلا أو كثيرا طوعا أو كرها سموا
أو عمدا (ولو كان) أي الخارج (باسورا) بأن خرج الباسور نفسه من داخل الدبر أو
زاد خروجه فانه ناقض وإن دام بواسير من باسور داخل الدبر لا خارجه وأما منيه
الموجب للغسل كأن أمني بجمرد ونظرا واحتلام ممكنة معدته فلا تنقض به لانه أوجب
أعظم الأمرين وهو الغسل بخصوص كونه منيا فلا يوجب أدونهما وهو الوضوء بعموم
كونه خارجا كزنا المحصن لما أوجب أعظم الحدين وهو الزحم بخصوص كونه زنا محصن
لم يوجب أدونهما وهو الجلد والتغريب بعموم كونه زنا ولو انسد الفرج بأن صار
لا يخرج منه شيء وان لم يلتحم وانفتح بدله ثقبه لخروج الخارج فان كانت تحت السرة
أعطيت حكم الفرج في ثلاثة أمور النقص بالخروج منها وجواز وطء الحلية لعل فيها
وعدم النقص بالنوم ممكنة لها ولا بصير الواطئ جنبيا بالوطء فيها الا اذا أنزل ولو عاد
الاصلي منفصلا عادت له جميع الاحكام من الاثبات وقلنا أحكام الثقبه فانها متى كان
الفرج منفصلا لا عبرة بها ولا بد في الثقبه التي تقوم مقام الفرج أن تكون قريبة من
السرة عرفا فان كانت في رجله أو نحوها فلا ينقض الخارج منها فان لم تكن تحت السرة

وليقتصر حتما على
واجب لضيق وقت
أو قلة ماء وندبا لادراك
جماعة وهو نوافقه
خروج شيء من أحد
سبيلي الحي ولو كان
باسورا

بل كانت فوقها أو فيها أو في محاذيها فلا تنقض بالخروج منها هذا في الانسداد العارض
أما الخلق فيمنع معه الخارج من المنفعة مطلقاً أي في أي موضع كان من البدن
ويثبت له جميع أحكام الأصل من الفطر بالإيلاج فيه ووجوب الحذبه وحرمة النظر
إليه ووجوب ستره عن غير الحليل وفي الصلاة وتبطل بكشفه ولو في الجبهة ويصح
السجود مع الحائل لوجوب ذلك شرعاً والفرج حينئذ كعضو زائد من الخنثى لا يتعلق
به حكم من أحكام الفرج ولو قام مقام الفرج شيء من المناداة الأصلية كالفم والأنف
والاذن فلا تنقض بالخارج منه على المعتمد (و) نانيها (زوال عقل) أي تمييز مجنون أو
سكر أو غم أو خفي أو شرب دواء أو غيبوبة حال ذكر أو نحو ذلك ولا فرق في ذلك
بين الممكن وغيره (لا) ينتقض بزوال التمييز (بنوم ممكن مقعده) من مقعده لا من
خروج شيء من دبره حينئذ لكن يسن الوضوء خروجاً من الخلاف ولا يمكن لمن نام
على قفاه ملصقاً مقعده بمقعده وكذلك لو كان نحيفاً بحيث يكون بين بعض أليمه ومقعده
تجاف وإنما كان النوم على غير هيئة الممكن مقعده من مقعده ناقضاً لأنه مظنة لخروج
شيء من دبره ثم نزلوا المظنة منزلة المثنية ثم جعلوا نفس النوم على هذه الهيئة ناقضاً وان
تيقن عدم خروج شيء من دبره كما لو أخبره معصوم بأنه لم يخرج منه شيء أو كان المحل
مسدوداً بما لا يمكن معه خروج شيء وعلم بما ذكر أن القبل لا يجب تمكينه وإن احتمل
خروج ریح منه لأن ذلك نادر بل قالوا لا يضرون كان من عادته خروج الريح من قبله
نعم إن تيقن خروج شيء من قبله انتقض وضوءه وأونام ممكناً ورأى أحدى أليمه
أو سقط ذراعاه على الأرض فله أربع حالات فإن كان ذلك قبل انتباهه يقيناً انتقض
وضوءه أو بعده أو معه أو شك فلا ولو شك هل كان ممكناً أم لا فلا تنقض ولا ينقض
النعاس لأنه أخف من النوم لأن سبب النوم ریح تأتي من قبل الدماغ فتغطي
القلب فإن لم تصل إلى القلب بل غطت العين فقط كان نعاساً ومن علامات النوم
الرؤيا ومن علامات النعاس سماع كلام الحاضرين مع عدم فهمه فلورأى رؤياً علم أن
ذلك نوم ولو شك هل نام أو نعس وأن الذي خطر به الرؤيا وحديث نفس فلا تنقض
(و) نالهما (مس فرج آدمي) وهو قبله ولو محل الحب أو ذكر أو شل وحلقة دبره من
نفسه أو غيره ولو مع التوافق في الذكورة أو الأنوثة والمراد بفرج المرأة الشفران من
أولهما إلى آخرهما ومن ذلك ما يظهر عند جلوسها على قدميها والظاهـر أن من ذلك
ما يظهر عند الاسترخاء المطلوب في الاستنجاء ومثـل ذلك ما يطع في الحتمان منها حال
اتصاله ولو بازرأ والمراد بحلقة الدبر ملتقى منفذه فاعد ذلك كله لا تنقض فيه بالمس فلا
نقض بمس الأنثيين ولا بمس العانة (ببطن كفت) وهي راحة مع أصابع ولو من يد
شـلاء من غير حائل سواء كان الـآدمي ذكر أو أنثى بلغ حد الشهوة أم لا عمد أو سـموا
طوعاً أو كرهاً أو بلا قصد ولا فعل متصلاً كان الفرج أو منفصلاً وكان بحيث يـطـلـق

وزوال عقل لا نوم
ممكن مقعده ومس
فرج آدمي ببطن كفت

عليه اسم الفرج ولو ثبت على باطن الكف شعر كثير لا يعد حائلا بل ينتقض المس به
ثم عند مس القبل ان كان كل من الماس والممسوس واضحا فالامر واضح وكذا ان
كان الماس مشكلا والممسوس واضح وأما عكس هذه وهي أن يكون الماس
واضحا والممسوس مشكلا فان مس الاثنين جميعا فالامر ظاهر وان مس احدهما
فان كان مثل ماله مع فقد المحرمية والصغر انتقض الوضوء جزما لان المسوس ان كان
مثل الماس ذكورة أو أنوثة فقد حصل مس وان لم يكن مثله فقد لمس وان كان غير
ماله أو مثله مع المحرمية أو الصغر فلا نقض لاحتمال توافقهما في الذكورة أو الأنوثة في
الاولى ولوجود المحرمية أو الصغر في الثانية وان كان كل من الماس والممسوس
مشكلا فلا بد من مس الاثنين جميعا لانهما ان كانا ذكرين فقد مس آله الذكور أو
أنثيين فقد مس آله النساء أو متخالفين فهو مس ولمس ولو تعدد القبل من الواضح
فعلى التفصيل الميل المتقدم في خروج الخارج ولو ثبتت له أصابع زائدة فان كانت على
سمت الاصلية نقض باطنها دون ظاهرها وان كانت ببطن الكف فان سامت
فكذلك وان لم تسامت نقض باطنها وظاهرها كسلعة في بطن الكف وان كانت
بظهر الكف لا ينتقض ظاهرها ولا باطنها وكذلك لو كانت بحرف الراحة ولم تكن على
سمت الاصلية وخرج ببطن الكف رؤس الاصابع وما بينهما وحروفها وحروف
الراحة فلا نقض بذلك وخرج بفرج الآدمي فرج البهيمة والطيور فلا نقض بمسه نعم
الجنى كالأدمي ~~تنبيه~~ ضابط ما ينتقض المس به هو ما يستتر عند وضع احدى
الراحتين على الاخرى مع تحامل يسير هذا بالنسبة لغير الياهمين أما بالنسبة لهما فهو
ما يستتر عند وضع بطن احدىهما على بطن الاخر بحيث تكون رؤس احدىهما عند
أصل الاخر مع تحامل يسير (و) رابعها اللبس وهو (تلاقى بشرفي ذكر وأنثى)
ولو كان الله كرخصا أو عذينا أو ممسوحا أو كان احدىهما ميتا لكان لا ينتقض وضوء
الميت سواء كان التلاقى عمدا أو سهوا أو بشهوة أو دونها بعضوسليم أو أشل أو زائد
من أعضاء الوضوء أو غيرها ولو كانت الانثى عجوزا شوها لا تشتهى ولا ينتقض لمس
العضو المبان ولو قطع عضو من شخص والتصق بآخر وحلته الحياة فله حكم من
اتصل به لا من انفصل عنه فلو قطعت يدرجل والتصقت بأمرأة وحلته الحياة
انتقض وضوء الرجل بلمسها وعكسه ولو قطعت المرأة جزأين فلا نقض بلمس احدىهما
الا اذا كان يطلق عليه اسم امرأة بمجرد النظر اليه (بكبر) أى مع كبرها يمينان
بلغ كل منهما احد الشهوة لارباب الطباع السليمة وان انتفت الشهوة لهرم أو مرض
لانه ما من ساقطة الا ولها لاقطة (لا) ينتقض الوضوء بتلاقى بشرفيهما (مع محرمية)
والحاصل ان اللبس ناقض بشرط خمسة ~~✽~~ احدىهما ان يكون بين مختلفين ذكورة
وأنوثة فلا نقض بين ذكرين ولا بين انثيين ولا بين احدىهما وأنثى لاحتمال أن يكون

وتلاقى بشرفي ذكر
وأنثى بكبر لا مع
محرمية

مثله ثانيهما أن يكون بالبشرة وهي ظاهر الجلد ومثلها اللحم كخمس الاسنان واللسان
وباطن العين وداخل الأنف والقدم فلا نقض بالشعر وان نبت على الفرج والسن
والظفر والعظم ثالثهما أن يكون بدون حائل فلا نقض مع الحائل ولورق قما رابعهما
أن يبلغ كل منهما حدا اشتبه فيهما فلو بلغه أحدهما ولم يبلغه الآخر فلا نقض
وخامسهما عدم المحرمية فلا نقض بلمس المحارم ومن خصوصيات نبينا صلى الله عليه
وسلم عدم نقض وضوئه بلمس غير المحارم * واعلم أن اللبس يفارق المس في سبعة
أمور أحدها أن اللبس لا يختص بعضو بخلاف المس فإنه يختص ببطن كف ثانيهما
أنه لا بد في اللبس من اختلاف الجنس بخلاف المس ثالثهما أن الفرج المبان ينقض
مسسه على ما تقدم بخلاف العضو المبان لا ينقض لمسسه رابعهما أن اللبس ينقض وضوء
اللباس والملبس بخلاف المس فإنه عند اتحاد الجنس لا ينقض الا وضوء اللباس
خامسهما أن مس فرج المحرم ناقض بخلاف لمسها سادسهما اشتراط بلوغ حد الشهوة
في اللبس دون المس سابعهما أن اللبس لا بد فيه من التعدد بخلاف المس فإنه يحصل
بمس فرج نفسه * ثمانية * من القواعد المقررة التي ينبغي عليها كثير من الأحكام
الشرعية استصحاب الأصل وطرح الشك وبقاء ما كان على ما كان وقد أجمع العلماء
على أن الشخص لو شك هل طلق زوجته أو لا فإن الأصل عدم الطلاق فيجوز له
وطؤها وأنه لو شك في امرأة هل تزوجها أم لا فإن الأصل عدم التزوج بها فلا يجوز له
وطؤها (و) من ذلك أنه (لا يرتفع يقين وضوء أو حدث بظن ضده) فمن تيقن الطهر
ثم شك هل أحدث أم لا فالأصل عدم الحدث ومن تيقن الحدث ثم شك هل تطهر أم لا
فالأصل عدم الطهر * خاتمة * ومن كان لا بسا للخفين وأراد المسح عليهما بدلا عن
غسل الرجلين في الوضوء جاز له ذلك بشروط أربعة الأولى أن يبتدئ لبسهما بعد كمال
الطهارة الثاني أن يكونا ساترين لحمل الفرض وهو القدم بكعبيه من سائر الجوانب
ولا يشترط الستر من الأعلى والمراد بالستر الحيلولة وان لم يمنع الرؤية فيكفي الشفاف
الثالث أن يكونا مما يمكن تتابع المشي فيهما لتردد مسافر لحاجته عند النزول والسير
وغيرهما ما جرت به العادة ولو كان لا بسه مقعدا وهذه الشروط الثلاثة لا بد من
وجودها عند ابتداء اللبس الرابع أن يكونا طاهرين وهذا الشرط يكفي وجوده
قبل الحدث ولو بعد اللبس ومدة المسح ثلاثة أيام بلياليها للمسافر سفر قصر ويوم وليلة
لغيره وابتداءؤها من وقت الحدث بعد لبس الخفين ثم ان كان الحدث باختياره
كاللبس والمس والنوم فابتداء المدة من ابتداء الحدث وان كان الحدث بغير اختياره
كالجنون والاعماء والبول والغائط والريح كان ابتداء المدة من آخره والعبرة في
ذلك بالشأن فإشأنه أن يكون بالاختيار فالمدة من ابتدائه وان حصل قهرا ومأشأنه
أن يكون بغير اختيار فالمدة من انتهائه وان حصل بغير قهر فان مسح في سفر القصر

ولا يرتفع يقين وضوء
أو حدث بظن ضده

ثم زال السفر أو مسح في غير سفر القصر ثم سافر سفر قصر لم يكمل مدة سفر القصر في
الحالين ويكفي القليل من المسح في محل الفرض بظاهره على الخف كمسح الرأس حتى
لو وضع أصبعه المبتلة على ظاهره على الخف ولم يمرها أجزأه وأند الوطر عليه قطرة ماء
ويسن مسح أعلاه وأسفله خطوطاً بأن يضع يده اليسرى تحت العقب واليمنى على
ظهر الأصابع ثم يمر اليمنى إلى آخر ساقه واليسرى إلى أطراف الأصابع من تحت
مفرجاً بين أصابع يديه فاستيعابه بالمسح خلاف الأولى ويكره تكراره وغسل الخف
ويبطل حكم المسح على الخف بواحد من ثلاثة أشياء الأول ظهور شيء مما استتره
من رجل أو لفافة أو غيرهما الثاني انقضاء المدة المحدودة المتقدمة ذكرها الثالث
عروض ما يوجب الغسل من جنابة أو حيض أو نفاس أو ولادة (والثانية) أي
الطهارة لأجل حدث أكبر وهو المقصد الثاني من مقاصد الطهارة (الغسل)
وحقيقته شرعاً سيلان الماء على جميع البدن بنية ولو مندوبة كما في غسل الميت وهو
نوعان فرض وسنة فالفرض (موجبه) أي أسبابه ثلاثة أحدها جنابة وهي إما
(خروج منه) من طريقه المعتاد وإن لم يكن مستحكماً أو من صلب الرجل وترايب
المرأة والمعتاد منسدان كان مستحكماً أي خارجاً لا لعله ويعرف المني بتدفقه أوله وقت
خروجه أو ريح عجين أو طلع نخل إذا كان رطباً أو ريح بياض بيض إذا كان المني جافاً
فان فقدت هذه الصفات فلا غسل لأن الخارج حينئذ ليس بمني فان احتمل كون
الخارج منياً أو غيره كودي أو مذى تخير بينهما على المعتمد فان اختار كونه منياً
اغتسل وإن اختار كونه غير مني توضأ وغسل ما أصابه منه ولو اختار أحدهما ثم عثر له
اختياراً لا يخرج له الرجوع عن اختيار الأول ولو بعد أن فعل مقتضاه ولا يعيد
ما فعله بالأول ولو رأى في فراشه أو ثوبه ولو بظاهره منياً لا يحتمل كونه من غير لزمه
الغسل وإعادة كل صلاة لا يحتمل خلوها عنه ويسن إعادة كل صلاة احتمل خلوها
عنه ولو أحس بنزول المني فأمسك ذكره فلم يخرج منه شيء فلا غسل عليه (و) أما
(دخول حشفة) من ذكر أصلي أو قدرها منه من فاقدها (فرجاً) قبلاً أو دبراً ولو من
ميت أو بهيمة مع إكراه أو نوم أو نسيان وبلا انزال ومن ذكر أشل وغيره منتشر
وبحائل كاف خرقه على الذكر ولو غليظة فلو غيب بعض الحشفة لم يجب الغسل
على الموج ولا على الآخر نعم يندب (و) ثانيها (حيض) والمعتبر فيه وفيما يأتي
انقطاعه مع القيام إلى الصلاة ونحوها وأقل زمن الحيض مقدار يوم وليلة وهو أربع
وعشرون ساعة فلكية متصلة اتصالاً معهوداً في الحيض والساعة خمس عشرة
درجة والدرجة أربع دقائق والدقيقة مقدار سورة الاخلاص مرة وفيل ثلاث
مرات وأكثره خمسة عشر يوماً بلياليها وإن لم يتصل (و) ثالثها (نفاس) لئلا يكونه دم
حيض مجتمعا وأقله زمن يسير ولو قدر ما يسع بحجة بعد انفصال الولد وأكثره ستون

المقصد الثاني

والثانية الغسل
موجبه خروج منه
ودخول حشفة ورجا
وحيض ونفاس

يوما وغالبه أربعة - ونوما اعتبارا بالوجود في الجميع - ومن موجب الغسل تحريم
المستحاضة وولادة ولولعة ومضغته لان الغسل يجب بخروج الماء الذي يخلق
منه الولد فخرج الولد أولى - والمسنون كثير منه غسل الجمعة والاستسقاء
والكسوف للشمس والخسوف للقمر لمن اراد حضور صلاتها في الاربعة وغسل
العيد وغسل الكافر اذا أسلم والغسل من غسل الميت والغسل من الحجامة والغسل
عند ارادة الخروج من الحمام والاولى أن يكون بماء معتدل بين الحرارة والبرودة
والغسل من تنف الابط ومن ازالة العانة ومن حلق الرأس ومن الاغماء ومثله
الجنون ومن البسوخ بالسن وللأحرام بالحج أو العمرة وله دخول الحرم ولدخول مكة
وللوقوف بعرفة وللمبيت بمزدلفة وللوقوف بالمسعر الحرام غداة النحر ان لم يكن اغتسل
للوقوف بعرفة والا كفى عنها ولزمى الحرام في كل يوم من أيام التشريق الثلاثة ولتغير
البدن والحضور كل مجمع من مجامع الخير وللأغمة كاف وله دخول المدينة المشرفة
ولكل ليلة من رمضان وعند سيلان الوادي وآ كدهذه الاغسال غسل الجمعة ثم
غسل غاسل الميت ومن اراد غسل المسنون فانوى به السبب كأن ينوى الغسل
المسنون للجمعة أو للعيد مثلا الا غسل الافاقة من الجنون أو الاغماء فانه ينوى به
رفع الجنابة ولا فرق في ذلك بين البالغ وغيره على المعتمد (وفروضه) أي الغسل
شيئا أن أولهما (نية أداء فرض الغسل) أو أداء الغسل أو فرض الغسل أو الغسل
المفروض أو الواجب أو الطهارة للصلاة أو الغسل لها أو نية رفع جنابة ان كان جنبا
أو رفع حدث الحمض ان كانت المرأة المغتسلة حائضا أما نية الغسل المسنون فقد
تقدم (مقرونة بأوله) أي الغسل وأول فرض هنا هو أول مغسول من بدنه سواء
أكلن أعلى أم أسفل لعدم الترتيب فيه فلو نوى بعد غسل جزء وجب إعادة غسله وإذا
اقرنت بأول مفروض فلا يحصل له شيء من السنن السابقة (و) ثانيهما (تعميم) ظاهر
(بدن حتى ماتحت قلعة) من الاقلف وحتى باطن الشعر ولو كثيفا ويجب نقض
الضغائر والعقائص ان لم يصل الماء الى الباطن الا بالنقض (بماء ويكفي ظن عمومه)
ثم الاغتسال عن الحدث الا كبيرا بالانغماس أو بالنصب أو بالاغتراف من الماء فان
كان بالانغماس فالامر ظاهر وان كان بالنصب فينبغي للغتسل مراعاة محل الاستنجاء
لانه ربما لا يصل اليه ماء النصب فيبقى عليه الحدث الا كبر فيحتاج الى غسله آخر
فان مسه بطن كفه من غير حائل انتقض وضوءه وان لف على يده خرقة مثلا ففيه
كلغة والمخلص من ذلك أنه بعد فراغ الاستنجاء ينوى رفع الحدث الا كبر مع صب
الماء على المحل وهذه المسئلة تسمى الدقيقة لكن اذا طلق النية فان الحدث الا كبر
يرتفع عن محل الاستنجاء وعن باطن كف الغتسل للملافة ذلك للماء حال النية ويرتفع
الحدث الاصغر عن باطن الكف في ضمن ارتفاع الحدث الا كبر ثم يعود الحدث

وفروضه نية أداء فرض
الغسل مقرونة بأوله
وتعميم بدن حتى
ماتحت قلعة بماء
ويكفي ظن عمومه

مطلب فروض الغسل

مطلب الدقيقة
ودقيقة الدقيقة

الاصغر على باطن الكف بمس حلقة الدبر فيحتاج الغتسل الى افاضة الماء على بطن
 كفه بنية رفع الحدث الاصغر عنه بعد رفع حدث وجهه وانما قلنا بعد رفع حدث
 وجهه لوجوب الترتيب في الحدث الاصغر اذا لم يكن ارتفاعه في ضمن الا كبر وحدث
 الكف في هذه الحالة ليس في ضمن الا كبر فراجع فيه الترتيب والمسلم من هذه
 الورطة أن بقيد النية بأن يقول نويت رفع الحدث الا كبر عن محل الاستنجاء بخصوصه
 ثم يأتي بنية أخرى لما بقي بدنه وهذه تسمى دقيقة الدقيقة فجمعوا المسئلتين يسمى
 الدقيقة ودقيقة الدقيقة ۞ وان كان يغتسل بالاغتراف من الماء فان كان يغترف من
 ماء كثير فالامر ظاهر وان كان يغترف من ماء قليل فان وضع يده في الماء بنية
 رفع الحدث الا كبر ارتفع حدث يده في الماء وصار مستعملا فالحاصل أنه ينوي
 الاغتراف من هذا الماء ليغسل به خارج الاناء ومحل نية الاغتراف بعد نية رفع
 الحدث وقبل مماسه يده للماء لكن يكون مستحضرا للفتين عند مماسه يده للماء
 لتحصل المقارنة ولو غترف من الماء القليل لابقصده رفع الحدث ثم لما أخرج يده من
 الاناء غسلها بنية رفع الحدث بالماء الذي أخذ منه صار الحدث مرفوعا عنها فلا يضر
 غمسها في الماء بعد ذلك ولو كان في يده اناء فارغ يغترف به من الماء القليل ويغسل
 بما فيه خارج الاناء من غير مماسه يده للماء فلا يضر ومسئلة الدقيقة ودقيقة الدقيقة
 تأتي في الاغتسال بالاغتراف أيضا ومسئلة نية الاغتراف تأتي في الوضوء أيضا اذا
 كان يتوضأ بالاغتراف من ماء قليل لكن محلها في الوضوء بعد غسل الوجه الغسلة
 الاولى ان أراد الاقتصار عليها أو الغسلات الثلاث ان أراد استيفاءها أو أطلق
 نظرا لطلبها شرعا وقبل غسل المدين (وسن) للغسل مطلقا (تسمية) أوله لكن من
 به حدث أكبرية قولها بصد الذكركر أو يطلق فان قصد القراءة وحدها أو مع الذكركر
 أو قصد واحد الأبعينه حرم (و) مضمة واستنشاق أوله كالوضوء وبعدها (ازالة
 قدر) طاهرا أو نجسا (ف) بعد ازالته (وضوء) كاملا قبل الغسل (فتعهد معاطف)
 كالاذنين وطبقات البطن والموق وتحت المقبل من الانف وتحت الاظفار اذا وصل
 الماء الى ذلك بدونه والاوجب وتخليل الشعر والاصابع قبل افاضة الماء لانه أبعد
 عن الاسراف (ودلك) لجميع بدنه خروجا من خلاف من أوجبه وتخصيلا للنظافة
 (وتثليث) في واجبه وسننه (واستقبال) للقبلة وأن يكون في محل لا يناله فيه رشاش
 الماء (وجازت كشفه) أي الغسل (في خلوة) قال ابن حجر في فتح الجواد ويسن ستر
 عورته ان لم يكن ثم من يحرم نظره اليها والاوجب انتهى وذكر بعضهم أنه يحرم
 كشف العورة بحضرة من يحرم عليه النظر ولو غرض بصره ولا يكفي قوله لهم غضوا
 أبصاركم نعم ان ضاق الوقت وكانت الصلاة لا بدل لها واضطر الى كشف عورته لقضاء
 الحاجة مثلا جاز ولزم الحاضرين غرض البصر ۞ والاكمل في كيفية الغسل أن يسمى

وسن تسمية وازالة
 قدر وضوء فتعهد
 معاطف وذلك
 وتثليث واستقبال
 وجازت كشفه
 في خلوة

الله أولاً ثم يمتضمض ويستنشق ثم يزيل ما على جسده من قدر كفى ثم انوضوء ثم يتعمد
معاطفه ثم يفيض الماء على رأسه ثلاثاً مع التخليل والدلك في كل مرة ثم شقه الايمن
مقدماً ومؤخراً كذلك ثم شقه الايسر مقدماً ومؤخراً كذلك ولو أفاض الماء على بدنه
جميعه مرة مع التخليل والدلك ثم ثالثة ثم ثالثة كذلك حصل له أصل الكمال ولو غسل
رأسه مرة مع التخليل والدلك ثم شقه الايمن مقدماً ومؤخراً كذلك ثم شقه الايسر مقدماً
ومؤخراً كذلك ثم ثالثة ثم ثالثة كذلك حصل له أصل الكمال أيضاً ولو انغمس في الماء
ثلاثاً مع التخليل والدلك في كل مرة حصل له أصل الكمال أيضاً لكن لا بد من رفع
القدمين في كل مرة عن مقرهما ليحصل التثليث الى باطنهما والكيفية الاولى افضل من
هذا جميعه * ولو اجتمع على الشخص أغسال من نوع واحد بان كانت كلها واجبة
أو كلها مسنونة كفاه نية واحدة منها فيحصل الباقي وان لم ينو الا اذا كانا واجبين
جعلين كالمندورين أو جعليا وشريعيا فلا بد من نية كل منهما وان اختلف النوع
كفرض ونقل فان نوى الجميع حصل وان نوى أحد النوعين حصل فقط دون غيره ومن
كان عليه الحدث الاكبر والحدث الاصغر كفاه نية رفع الحدث الاكبر ويرتفع الاصغر
في ضمنه ومن لزمه غسل يسن له أن لا يزيل شيئاً من بدنه ولو دماً أو شعراً أو ظفراً حتى
يغتسل لان كل جزء يعود له في الاخرة فلو أزاله قبل الغسل عاد عليه الحدث الاكبر
تسكيتاً للشخص * ثم الحدث اما أصغر وهو كل ما أوجب الوضوء وأما متوسط وهو
الجنابة والولادة واما أكبر وهو الحيض والنفاس ويحرم بكل منها أشياء * فالذي
يحرم بالحدث الاصغر خمسة أشياء أولها الصلاة بانواعها وكذا سجدة التلاوة والشكر
نعم تجوز صلاة الفرض لفاقدا الطهورين لحرمه الوقت ويعيد اذا وجد أحدهما لكن
اذا وجد التراب بعد الوقت لا يعيده الا بمحل يسقط فيه الفرض بالتيمم وأما اذا وجد
في الوقت فيعيد به مطلقاً لكن اذا كان في محل يغلب فيه وجود الماء تلزمه الاعادة
ثالثاً اذا وجد الماء أو التراب بمحل يغلب فيه فقد الماء أو يستوى الامران حينئذ
يتصور له فعل الفرض أربع مرات بأن يصلي أولاً لحرمه الوقت ثم بالتراب في الوقت
بمحل يغلب فيه وجود الماء ثم بالماء أو التراب في محل يغلب فيه فقد أو يستوى
الامران ثم يعيد تلك الصلاة جماعة وظاهر هذا أن فاقدا الطهورين له أن يصلي أول
الوقت وهو كذلك ان أيس من وجود أحدهما فيه * وثانيها الطواف بانواعه وان لم
يكن في ضمن نسائه وثالثها خطبة الجمعة أي أركانها ورابعها مس المصحف ولو بجائل
نخين حيث عتد ما سأل عرفاً والمراد بالمصحف كل ما كتب فيه شيء من القرآن بقصد
الدراسة كلوح أو عمود أو وجد اركتب عليه شيء من القرآن للدراسة فيحرم مسه مع
الحدث حينئذ سواء في ذلك القدر المشغول بالنقوش وغيره كالحمامش وما بين السطور
ويحرم أيضاً مس جلده المتصل به وكذا المنفصل عنه ما لم تقطع نسبته عنه كأن

محرمات الحدث

جعل جلد كتاب والا فلا ولو كان فيه ما يدل على أنه كان جلد مصحف كأن كان مكتوباً
 عليه لا يمسح الا المطهرون وما دام لم تنقطع نسبته عن المصحف لا يحل مسحه مع الحدث
 وان مرت عليه سنون ويحرم مس علاقه اللوح الا القدر الذي جاوز العادة في الطول
 ويحرم مس كبس المصحف اذا كان فيه المصحف وأعدله وحده ولو زائد على حجمه
 فان لم يكن فيه فلا أو كان غير معدله وكان كبيراً عرفاً فلا يحرم الا مس المحاذي له فقط
 وكذا لو كان معدله ولغيره ومن ذلك ما لو جعل المصحف مع كتاب في جلد واحد فلا
 يحرم الا مس المحاذي للمصحف دون غيره ومثل الكيس في هذا التفصيل الصندوق
 ومنه بيت الربعة المعروفة فيحرم مسه ان كان فيه الاجزاء أو بعضها وأما الكرسي
 فان كان صغيراً كالذي يكون في المكاتب وكان عليه المصحف حرم مس أي جزء منه
 فان لم يكن عليه المصحف فلا وان كان كبيراً كالكرسي الذي يجلس عليه فلا يحرم
 ويستثنى من ذلك الضبي المسلم المميز المحدث فانه لا يمنع من مس مصحفه أو لوحه ولا
 من جملة مع الحدث ولو أكبر ولو كان حافظاً عن ظهر قلب وفرغت مدة حفظه وأفتى
 الحافظ ابن حجر بأن معلم الاطفال الذي لا يستطيع أن يقيم بالوضوء أكثر من فريضة
 يسامح له في مس ألواح الصبيان مع الحدث لما في تكليفه الوضوء حيثئذ من المشقة
 عليه لكن يتيم ولو كان المصحف في خزانة لم يحرم مس شيء منها ولو أعدت له لاتها لا تعد
 طرفاً له عرفاً وخرج بالمصحف غيره وخرج بما كتب للدراسة ما كان لغير ذلك كالشباب
 والدرهم والدنانير اذا كتب عليها شيء من القرآن فيحل مس ذلك وجملة مع الحدث
 وكذا التيممة كورقة يكتب فيها شيء من القرآن وتعلق على الرأس مثلاً للتبرك فيحوز
 مسها وجملة مع الحدث ولو أكبر والعبرة بقصد الكاتب لنفسه أو غيره بغير أمر
 ولا اجارة فان كان يكتب للغير بأمر أو اجارة فالعبرة بقصد الآخر والمستأجر وخامسها
 حل المصحف لانه أبلغ من المس نعم يجب حمله مع الحدث لضرورة تخوف عليه من
 غرق أو حرق أو نجاسة أو وقوعه في يد كافر ولم يتمكن من الطهارة فان قدر على التيمم
 وجب ولو تعارض القاءه في قاذورة ووقوعه في يد كافر قدم الثاني لان أخذه غير محقق
 الا هاتين بخلاف الالتقاء المذكور ولو خاف عليه الضياع ولم يتمكن من الطهر جاز حمله مع
 الحدث ولو حال تغوطه ولا يجب اعدام محقق تلفه ويحل حمله في متاع ولو كان ذلك المتاع
 قلبه لا يصلح للاستتباع بشرط أن لا بعد ما سأل ان قصد المتاع وحده أو أطلق
 أو قصدهما معاً بخلاف ما لو قصد المصحف وحده أو قصد واحد الا بعينه ويحل حمله في
 تفسير سواء تميزت حروف القرآن بلون أم لا اذا كان التفسير أكثر يقيناً بخلاف
 ما لو كان القرآن أكثر أو تساوى أو شك في ذلك فيحرم ولو وضع يده على قرآن وتفسير
 فهو كالحمل في التفصيل بين كون النفس يرا الذي تحت يده أكثر أو لا فالعبرة بالموضع
 الذي وضع يده فيه لا بجملة التفسير وأما الحمل فالعبرة فيه بجملة التفسير والعبرة أيضاً

بعد حروف الرسم العثماني في القرآن ورسم الخط في التفسير لا بعد دال الكلمات ولو كان
 بها مش المحف تفسير ففيه التفصيل المتقدم في الجمل أما ترجمة المحف المكتوبة
 تحت سطوره فلا تعطى حكم النفس - ير بل تبقى للمحف حرمة مسه وحله كما أفق به
 السمد أجدد - لان حتى قال بعضهم ان كتابة ترجمة المحف حرام مطلقا سواء كانت
 تحته أم لا فينبغي أن يكتب بعد المحف تفسيره بالعربية ثم يكتب ترجمة ذلك
 التفسير ٥ والذي يحرم بالحدث المتوسط ثمانية أشياء الخمسة المتقدمة على الوجه
 المتقدم فيها نعم قد يجوز فعل صورة الصلاة مع هذا الحدث كما قد يقع للشخص في بعض
 الاحيان أنه ينام في مكان فيه نساء أو أولاد مرد ويحتلم ويخشى على نفسه من الوقوع
 في عرضه اذا اغتسل فهذا عذر مبيح للتيمم لانه أشق من الخوف على أخذ المال لكن
 قبل التيمم يغسل ما يمكنه غسله من بدنه ويصلي ويعيد لان هذا مثل التيمم للبرء - اذا
 اذسهل له فعل ذلك والأقوى بأفعال الصلاة بغير نية ولا حرمة عليه ٥ والسادس
 قراءة شيء من القرآن ولو حرفا حيث قصد أنه من القرآن كأن قصد أن يتلفظ بالسلمة
 فأق بالباء منها وسكت فيحرم من حيث انه نوى العصية وشرع فيها لامن حيث ان
 الحرف الواحد يسمى قرآنا وللحرمة شروط ستة أن يكون بقصد القرآن وحده أو مع
 الذكر أو بقصد واحد لا بعينه بخلاف ما اذا قصد الذكر وحده أو أطلق فلا حرمة ولا
 فرق في ذلك بين ما يوجد نظمه في غير القرآن وما لا يوجد نظمه الا فيه وأن يكون ما ألقى
 به يسمى قرآنا الا اذا نوى القراءة وشرع فيها فانه يأثم بالحرف الواحد كما تقدم وأن
 تكون القراءة نفلا لتخرج قراءة الفاتحة في الصلاة لفاقد الطهورين وآية خطبة الجمعة
 له وما لو نذر قراءة في وقت معين وأن يتلفظ بها فخرج ما اذا أجرى القرآن على قلبه
 وإشارة الاخرس المفهومة مثل التغلظ وأن يسمع نفسه حيث كان صحيح السمع ولا مانع
 من لغط ونحوه والا فالمدار على كونه بحيث لو لم يكن مانع لسمع وأن يكون مكلفا
 ٥ فائدة ٥ عدد آيات القرآن العظيم ستة آلاف وستمائة وست وستون آية ألف منها
 أمر وألف نهى وألف وعد وألف وعيد وألف قصص وأخبار وألف عبر وأمثال
 وخمسمائة لتبيين الحلال والحرام ومائة لتبيين الناسخ والمنسوخ وستة وستون دعاء
 واستغفار وأذكار ٥ والسابع المكث في المسجد ٥ والثامن التردد فيه ولو في
 هوائه وسر داب تحت أرضه أو في رحبته أو روشن متصل به والمراد بالمسجد ما تحقق
 مسجدية أو ظنت بالاستفاضة ولو مشاعا وتصح التحية في المشاع لا الاعتكاف على
 المعتمد ومحل الاكتفاء بالاستفاضة في المسجد ان لم يعلم أصله فان علم أصله كالمساجد
 المحدثه بجرى البحر أو بغيره أو بالقبور المسبلة للدفن فيها لم يحرم المكث فيه نعم يجوز
 المكث في المسجد لضرورة كأن نام فيه فاحتلم وتعدرا الخروج منه لخوف عسس
 ونحوه لكن يلزمه التيمم ان وجد غير تراب المسجد أما اذا لم يجد الا ترابه فيحرم ويصح

- رمات الجنابة

والمراد بترابه الداخل في وقفته أمالو كانت أرضه مبلطة وجلب الريح فيها ترابا
أوفوق حصره فلا يحرم التيمم به وينبغي وجوب غسل ما يمكنه غسله من بدنه لأن
المسور لا يسقط بالمعسور ولو شك في التراب هل هو من المسجد أو جلبه الريح
فالشبهة الحل ومذهب الامام أحمد جواز المكث في المسجد للجنب بالوضوء لغير
ضرورة فيجوز تقليده ويستتر في المساكن والمتردد أن يكون مكافا غير النبي صلى الله
عليه وسلم أما غير المكاف فيجوز أوايه تمكينه من ذلك وأما النبي صلى الله عليه وسلم
فيمحوله ذلك ~~لكن~~ لم يقع منه وخرج بالمكث والتردد العبور وهو الدخول من باب
والخروج من آخر من غير مكث ولا تردد فلا يحرم على الجنب فان كان الحاجة كأن
كان المسجد أقرب طريقه فلا كراهة فيه ولا خلاف الأولى وان لم يكن الحاجة فهو
خلاف الأولى وأما الحائض فان خافت التلويث حرم عليها العبور وان أمنته كان
مكروها الغلط حدنها ما لم يكن الحاجة والا فلا كراهة وخرج بالمسجد المدارس والربط
ومصلى العيد والموقوف غير مسجد فلا يحرم فيه ذلك نعم ان لوئته الحائض حرم من
حيث تنجيس حق الغير ~~و~~ والذي يحرم بالحدث الا كبر ثلاثة عشر شيئا هذه الثمانية
على الوجه المتقدم فيها ~~و~~ والتاسع الوطء ولو بمجائل ثخين ولو بعد انقطاع الدم وقبل
الغسل وهو كبيرة من العامد العالم بالتحريم المختار ~~يكفر~~ مستحله اذا كان قبل
الانقطاع وقبل بلوغ عشرة أيام والا فلا يكفر للخلاف فيه حينئذ ومحل الكفر
بالاستحلال أيضا ان كان في بلد معلوم عندهم حرمة ذلك بالضرورة والا فلا كفر
ك بعض البلاد الذين يجهلون حرمة ذلك ومحل حرمة اذا لم يخف الزنا فان خافه وتعين
الوطء في الحيض طريقا لدفعه جازلانه اذا تعارض على الشخص مفسدتان قدم
أخفهما ولو تعارض عليه الوطء في الحيض والاستمنااء بيده فالذي يظهر أنه يقدم
الاستمنااء فان الوطء في الحيض متفق على أنه كبيرة بخلاف الاستمنااء فان بعض
المذاهب يقول بجوازها عند هييجان الشهوة وهو عند الشافعي صغيرة ويؤخذ من ذلك
أنه لو تعارض عليه الزنا والاستمنااء بيده قدم الاستمنااء لما ذكر وكما يحرم الوطء في
الحيض يحرم وطء حليلته في دبرها في الحيض وغيره ولو تعارض عليه الزنا ووطء
الحليلة في دبرها قدم الوطء في الدبر ولو تعارض عليه الوطء في الدبر والاستمنااء بيده
قدم الاستمنااء والعاشر المباشرة فيما بين سرية الحائض وركبتها ولو بلا شهوة لان ذلك
قد يدعوه الى الجماع وخرج بما بين السرية والركبة باقي جسدها فلا تحرم مباشرة وكل
ما منعاه من مباشرة غنمها من أن تمسه في شيء من بدنه فيجوز له أن يلمس جميع
بدنها الا ما بين سرتها وركبتها ويجوز لها أن تلمس جميع بدنه بجميع بدنها الا ما بين
سرتها وركبتها ويحرم عليه تمكينها من اللبس بذلك ~~و~~ والحادي عشر الصوم بأنواعه
ويجب قضاء ما فاتهما من رمضان زمن الحيض بخلاف الصلاة الغائبة زمنه لا يجب

مطلب محرمات الحيض
ونحو

قضاؤها بل اذا قضتها لا تنعقد والفرق بين الصوم والصلاة أن الصلاة متكررة كل يوم
 فيشق قضاؤها بخلاف الصوم ❀ والثاني عشر طلاق الحائض بشرط أن تكون
 موطوءة له تعتد بالاقراء بغير عوض منها لتضررها حينئذ بطول المدة فان زمن الحيض
 والنفاس لو طلقت فيه لا يحسب من العدة فلا تشرع في العدة من حين الطلاق بل
 بعد ائنة قضاء الحيض أو النفاس والواجب كون الطلاق في زمن تشرع فيه في العدة
 بمجرّد الطلاق ❀ والثالث عشر الغسل أو التيمم الا في أغسال الحج أو التيمم عنها واذا
 انقطع الحيض والنفاس حل لها الغسل وحل طلاقها وصومها ولو قبل الغسل وارتفع
 عنها سقوط الصلاة وأما باقي محرمات الحيض فلا يحل الا بالغسل أو التيمم ❀ المقصد
 الثالث من مقاصد الطهارة التيمم وحقيقته شرعاً ايصال التراب الى الوجه واليدين
 على وجه مخصوص بنية وسببه العجز عن استعمال الماء بسبب مرض أو فقه ثم اعلم أن
 العجز عن استعمال الماء اما حسي كفقده الماء وضابطه تعذر استعماله واما شرعي وهذا
 لا يتعذر فيه استعمال الماء لكن وجد للشخص عذر جوزه الشارع بتشبيهه العدول
 عن الماء الى التيمم رحمة من الله تعالى فاذا علمت ذلك فثي كان العجز حسياً تيمم وصلي
 فان كانت الصلاة بمحل يغلب فيه وجود الماء وجبت الاعادة وان كانت بمحل يندر فيه
 وجود الماء أو يستوى الأمران فلا اعادة فالعبرة بمكان الصلاة لا بمكان التيمم كما أن
 العبرة بوقت فعل الصلاة لا بجميع السنة ومتى كان العجز شرعياً كارض وفجوه تيمم
 وصلي ولا اعادة مطلقاً فشرط عدم الاعادة اخبار الطبيب العدل ولو عدل رواية بأن
 استعمال الماء يضره بسبب خوف حدوث مرض أو بقاء بقاء أو زيادة ألم أو شين فاحش
 في عضو ظاهر كخول واستحشاف أو لجمّة تزيد أو ثغرة تبقى والعضو الظاهر الوجه
 واليدين ويكفي معرفة نفسه اذا كان عالماً بالطب فان لم يستند الى شيء من ذلك بل
 اعتمد على التجربة لزمته الاعادة واذا اتيقن الضرر لاستعمال الماء أو غلب على ظنه ذلك
 حرم عليه استعمال الماء ووجب عليه التيمم وان توجه أو شك فيه جاز التيمم ولا يحرم
 استعمال الماء وقد يجتمع العذر الحسي والشرعي كما اذا حال بينه وبين الماء سبع أو عذو
 فان ذلك فيه عجز حسي نظر للحيلولة بينه وبين الماء وعجز شرعي حيث ان الشارع
 نهاه عن الاقدام على ما فيه ضرره وهذا الاعادة فيه مطلقاً ايضاً على المعتمد نظر الجانب
 الشرع ومن أفراد العجز الشرعي فقط ما اذا لم يجد الماء مسبباً لا غير الطاهر به لانه
 ممنوع من استعماله شرعاً فاذا علم أن مسبله عم الانتفاع به مطلقاً استعده في الطهارة
 ولا يجوز التيمم فان شك في ذلك حكمكم بالعرف والقرائن ولا يجوز نقل الماء المسبل
 للشرب من محله الى محل آخر كأن يأخذ من الشرب في بيته مثلاً الا اذا علم أو قامت قرينة
 على أن مسبله يسمع بذلك ومثل ذلك ما اذا أباح له غيره طعاماً مأكلاً لا يجوز أن يحمل
 منه شيئاً ولا أن يطعم غيره الا اذا علم أن مبيع الطعام يسمع بذلك فان شك حكمكم بالعرف

(قوله تعتد بالاقراء)
 احترز عن تعتد بوضع
 الحمل فان الحمل قد
 تبيض اه

المقصد الثالث

والقرينة واذا وجد الماء يباع بثمن مثله وهو عاجز عنه أو يحتاجه للمؤنة أو وجده لا يباع
 إلا بأكثر من ثمن مثله أو لم يجد ما يستقي به من دلو أو حبل تيمم لأجل ذلك كله ولا إعادة
 ولو علم ذو النوبة من مزدحمين على بئر أو نحوه أن النوبة لا تنتهي إليه إلا بعد خروج
 الوقت ولم يجد ماء آخر صلى بالتيمم في الوقت ولا إعادة عليه ومثل الماء في هذا استرة
 الصلاة ولو كان معه ماء لكن يحتاج إليه لعطش حيوان محترم ولو لغيره أو يحتاج ثمنه
 لنفقة ذلك الحيوان أو كان الخبز الموجود لا يمكن أكله إلا إذا بل بالماء والماء الموجود معه
 لا يكفي لذلك وللطهارة ولم يقدر على غير هذا الماء وجب عليه التيمم صونا للروح
 أو غيرهما عن التلف ويحرم عليه الوضوء به حينئذ ومن ذلك ما إذا كان في قافلة الحج
 وكانوا بموضع لا ماء فيه فمن كان معه ماء يحرم عليه الوضوء به بل يتيمم لأن قافلة الحج
 لا تخلو عن عطشان وإن لم يعلم به وموضوع هذه المسائل أنه يخاف من استعمال الماء
 ضررا ولا بد أن يعتمد في خوف ذلك قول الطبيب العدل كما تقدم هذا إن وجد
 الطبيب حاضر أو الأفليس من محاسن الشريعة منعه من الشرب حتى يوجد الطبيب
 ومن أفراد اجتماع الأمرين ما إذا خاف راكب السفينة الغرق لو توضأ من البحر فيتيمم
 ويصلي ولا إعادة مطلقا ولو كان معه ماء لا يحتاج إليه للعطش لكن لا يكفي لطهارته
 وجب عليه استعماله في الطهارة ثم تم طهارة بالتيمم وفروض التيمم سبعة الأول
 النية المقرونة بنقل التراب وبأول مسح جزء من الوجه كأن ينوي استباحة الصلاة
 أو نحوه مما يفتقر إلى طهارة عن الحدث كطواف وحل مصحف وسجود تلاوة ثم إن
 المراتب ثلاثة المرتبة الأولى فرض الصلاة وفرض الطواف وخضبة الجمعة والمنذور
 من الصلاة أو الطواف المرتبة الثانية نفل الصلاة وصلاة الجنازة المرتبة الثالثة
 مس المصحف وحمله وسجود التلاوة والشكر والمكث في المسجد والتردد فيه
 والاعتكاف وقراءة شيء من القرآن بالنسبة لمن به حدث أكبر في الأربعة الأخيرة
 وتمكن التحليل بالنسبة للحيض والنفاس فإن نوى استباحة واحد من المرتبة الأولى
 كأن قال نويت استباحة فرض الصلاة أبيع له ما نواه أو غيره مما في مرتبته بدلا عنه فله
 أن يفعل بهذا التيمم أما فرض الصلاة وأما فرض الطواف وأما المنذور منها وأما خطبة
 الجمعة ويباح له بهذا التيمم جميع ما في المرتبة الثانية والثالثة وليس له أن يجمع بين
 اثنين من المرتبة الأولى بتيمم واحد لأن التيمم الواحد لا يجمع به بين فرضين فاذا صلى
 به فرضا ثم أراد أن يصلي فرضا آخر وجب عليه أن يعيد التيمم لأجله نعم لو نذر الوتر
 أو الضحى كفاه تيمم واحد وإن كان يصلي أكمل الوتر وهو واحد عشر ركعة
 أو أكمل الضحى وهو ثمان وإن كان يسلم من كل ركعتين لأن الجميع صلاة واحدة
 ما لم ينذر السلام من كل ركعتين مثلاً والواجب التيمم بعدده ولو نذر التراويح
 وجب عشر تيممات أوجب السلام من كل ركعتين فلم تكن كل صلاة واحدة من هذه

(قوله ولا بد الخ)
 مضرب بقوله صونا
 للروح الخ وقوله في
 خذوف ذلك أي
 العطش اه
 (قوله مطلقا) أي
 سواء قصر السفر أم لا
 اه

الحقيقة وله أن يفعل بالتيمم الواحد من المرتبة الثانية والثالثة ماشاء ولو نوى
استباحة شيء مما في المرتبة الثانية أبيع له جميع ما فيها وجميع ما في المرتبة الثالثة
ولا يباح له به - هذا التيمم شيء مما في المرتبة الاولى ولو نوى استباحة شيء مما في المرتبة
الثالثة أبيع له جميع ما فيها بهذا التيمم ولا يباح له به شيء مما في المرتبة الاولى أو الثانية
❖ الركن الثاني مسح الوجه حتى ظاهر ما استرسل من الحية ولو خفيفة والمقبل
من أنفه على شفتيه ولا يجب اتصال التراب الى باطن اللحية الخفيفة لعسر ذلك
❖ الركن الثالث مسح اليدين مع المرفقين ويجب اتصال التراب الى ماتحت الاظفار
والاكمل في مسح اليدين أن يضع بطون أصابع اليسرى سوى الاهام تحت أطراف
أنامل اليمنى بحيث لا تخرج أنامل اليمنى عن مسحة اليسرى ولا أنامل اليسرى عن
مسحة اليمنى ويمرهما على ظهر كفه اليمنى فاذا بلغ الكوع وهو رأس الزند مما يلي الاهام
ضم أطراف أصابعه الى حرف الذراع فيمرهما عليه ثم يمسح بطن الذراع ببطن السكف
رافعا اياهما فاذا بلغ الكوع أمر بطن اياهما اليسرى على ظهر اياهما اليمنى ثم يفعل
باليسرى كذلك ثم يمسح احدى الراحتين بالآخرى واذا كان في أصبعه خاتم سن نزعه
في الاولى ليكون مسح الوجه بجميع اليدين ويجب نزعه في الثانية ليصل التراب الى
محله ولا يكفي تحريكه بخلافه في الطهر بالماء لان التراب لا يدخل تحته بخلاف الماء
❖ الركن الرابع الترتيب بين الوجه واليدين بأن يبدأ بالوجه ثم اليدين ولو كان
التيمم بدلا عن الغسل ❖ الركن الخامس نقل التراب ولو من الهواء أو من فوق ظهر
كأب اذا كان الغبار طهورا ولا رطوبة باحد الجانبين ولا يشترط الترتيب في النقل
فلو نقل ترابا أولا بقصد اليدين كأن نقله بخرقة ولم يمسح به ثم نقل ثانيا بقصد الوجه
ومسح به وجهه ثم مسح يده بتراب النقلة الاولى كفى ❖ الركن السادس التراب
الطهور الذي له غبار فلا يصح التيمم بالتراب المتنجس ولا بالمستعمل ولا بما لا غبار له
وأذا اذا خالطه شيء يمنع من وصوله الى العضو كرمل أو دقيق أو نحو ذلك ودخل
في التراب الاغفر والاصفر والاحمر والابيض وخرج بالتراب النورة والزرنج وسحافة
الخرف ونحو ذلك فلا يكفي ❖ الركن السابع قصد التراب للنقل منه * وشروط التيمم
تعدد النقل وكون التراب طهورا وكونه غير مخلوط بما يمنع وصول الغبار الى العضو
المسوح والبحث على الماء ولو بماؤونه في الوقت الا المريض ومتيقن الفقد والاسلام
الا في كبايسة تيممت من نحو حيز لتحل لحليها والتيمم يزوعدهم نحو حيز كنقاس
الا في التيمم بدلا عن أغسال الحج وعدم الحائل بين التراب والعضو المسوح وتقدم
ازالة النجاسة عن بدنه فلا يصح التيمم مع وجودها كما قاله الرملي وقال ابن حجر بصحته
ومن ثمرات الخلاف أن الاقلف اذا مات وتعدر غسل ماتحت القلفة وكان ماتحتها
متنجسا قال الرملي يدفن بلا صلاة عليه ولا ييمم عما تحت القلفة لنجاسته وقال ابن حجر

يعم عما تحت القلفة ويصلى عليه ^و والعلم بدخول الوقت ولو بالاجتهاد وكون نقل
 التراب في الوقت واذا دخل وقت الصلاة ولم يجد أحدا يطهرون الماء والتراب صلى
 الفرض فاقد الطهورين لحرمته الوقت ثم أعادها عند وجود أحدهما لكن اذا كان
 يرجو وجود أحدهما في الوقت لا يصلى حتى ييأس أو يضيق الوقت وان كان
 لا يرجو أحدهما في الوقت صلى ولو في أول الوقت واذا شق استعمال الماء في عضو ولم
 يكن على موضع العلة جبيرة وجب أمران غسل الصحيح والتميم عن الجريح ولا إعادة
 ان كان مستندا في ذلك لقول الطبيب العدل فاذا كان على موضع العلة جبيرة فان
 أمكنه نزعه بالامسقة وتطهر ما تحتها وجب ذلك فان لم ينزعه لم تصح طهارته ولا
 صلاته نعم ان لم تأخذ من الصحيح شيئا أصلا فلا يجب نزعه الا اذا كانت في أعضاء التيميم
 فان شق عليه نزعه وكانت أخذت من الصحيح شيئا وجب ثلاثة أمور غسل الصحيح
 والتميم عن الجريح والمسح على الجبيرة بالماء بدلا عما أخذته من الصحيح فان لم تأخذ
 من الصحيح شيئا فلا يجب الأمران غسل الصحيح والتميم عن الجريح ولا يجب المسح
 عليها بالماء لان مسحتها بالماء بهكون عوضا عما أخذته من الصحيح وهي لم تأخذ من
 الصحيح شيئا ثم ان كانت الجبيرة في أعضاء التيميم وجبت الاعادة مطلقا وان كانت
 في غيرها فان أخذت من الصحيح زيادة على قدر الاستمسك فكذلك وان أخذت من
 الصحيح بقدر الاستمسك فقط فان كان وضعها على حدث فكذلك وان كان وضعها على
 طهر كامل من الحدثين فلا تجب الاعادة وكذا لا تجب الاعادة اذا لم تأخذ من الصحيح
 شيئا أصلا سواء كان وضعها على حدث أو على طهر (وثانيتها) أي ثانی شروط الصلاة
 (طهارة بدن) ولو داخل فيه أو أنفه أو عينه أو أذنه (وملبوس) ومقبوض له وان لم
 يتحرك بحركته (ومكان) يصلى فيه (عن نجس) لا يعفى عنه فلا تصح صلاته مع شيء
 من ذلك وان كان جاهلا بوجوده أو بطلانها به ولو رأينا في ثوب من يريد الصلاة نجاسة
 لا يعلم بها وجب عليه ان يعلم بها الان الامر بالمعروف لا يتوقف على العصيان ومحل
 ذلك حيث كانت تمنع من صحة الصلاة عنده وعلمنا بذلك والافلا لجواز كونه صلى مع
 علمه بذلك لعدم اعتقاده البطلان معه في مذهبه ^و وحقيقة النجاسة شرعا مستترة لا يمنع
 من صحة الصلاة حيث لا مرخص ومن أفراد ذلك كل ما نفع خرج من أحد السبيلين
 الا المني (كروث وبول ولومن) جن حيث تحققتا منهارا وبولا ومن طير (مأكول)
 أو مما لانفس له سائلة أو سمي وجردنم ان كان الخارج حيا متصلا بحيث لو زرع
 لنبت فهو متنجس يطهر بالغسل ولو بال شخص في الماء الكثر فطهر من الماء شيء
 فأصاب قاضي الحاجة أو غيره أو ظهرت رغبة على وجه الماء فان تحقق أن ذلك من
 البول فنجس والافطاهره هذا حاصل المعتقد ويعفى عما في جوف السمك الصغير الذي
 يتلعب برمته ويجوز بلعه بما في جوفه ولو قلى بما في جوفه فلا ينجس الزيت ولو صنع للفحل

وثانيتها طهارة بدن
 وملبوس ومكان
 من نجس كروث وبول
 ولومن مأكول

ومذى وودى ودم

(قوله وكذا بيض الميتة) أى ان لم يتصلب والافطاهر لانه انما بعد الموت فى الميتة لامن بها بخلاف الانفحة فانها جزء منها والحاصل ان الانفحة ان اخذت من الماء كول بعد ذبحه ولم يطعم غير لبن نجسة لكن تعفى عنها لا طباق الناس على أكل الجبن المعمول بها وهى لبن فى خوف نحو السخلة فى حلبة تسمى أنفحة أيضا أما اذا اخذت من ميتة أو مذبوحه أكلت غير لبن فهي نجسة لانها بعد أكلها تسمى كرشا لا أنفحة اه فتح الجواد لابن حجر

كواره من روث البقر عفى عنها فيجوز الاكل من غسلها ولو حلت الميتة الماء كولة فأصاب لبنها وقت الحلب شئ من بعرها أو بولها عفى عنه وكذا لو كان ضرعا متنجسا بنجاسة تمرغت فيها أو وضعت على نديها المنع ولدها من شربها عفى عنه ولو وضع الاناء وفيه اللبن لتسخينه بنار نجسة فتطير شئ منها فى اللبن عفى عنه ولو سقى البطيخ أو نحو به النجس حتى تمام جازأ كلبه ولو بنى المسجد بالا حبر المجنون بالزبل أو فرشت أرض المسجد به عفى عنه فتجوز الصلاة عليه والمشى عليه ولو مع رطوبة الرجل ~~فائدة~~ إذا فسد البيض بحيث لا يصلح للتخلق فهو نجس وكذا بيض الميتة وما عد ذلك طاهرا مأكولا ولو من حيوان غير مأكول كالحداة والغراب والعقاب والبومة والتمساح والسحفاة ونحوها الا بيض الحيات وليس لنا شئ من الحيوانات يؤكل فرعه ولا يؤكل أصله الا لبن الاذى وبيض ما لا يؤكل لحمه وعسل النحل والزباد يؤخذ من سنود بري غير مأكول ومع ذلك لا يمنع أكل الزباد ويجوز أكل قشر البيض ولو من حيوان غير مأكول واذا لم تفسد البيضة لكن اختلط بياضها بصغارها وأنتنت فهي طاهرة يحل أكلها سواء كان ذلك بلا سبب أو بسبب حضانة دجاجة لها أو وضعتها فى مكان وإرسال الدخان عليها ليخرج الفرج عنها كقطعة لحم أنتنت واددت فانه يحل أكلها على الصحيح ولو مع الدود الذى تولد منها لم تضر ولو كسرت بيضة حيوان مأكول ووجد فى جوفها فرخ لم يكمل خلقه أو كمل خلقه لكن قبل نفخ الروح فيه جازأ كلبه بخلاف ما اذا كان بعد نفخ الروح وزالت حياته بغير ذكاة شرعية فانه يكون ميتة وأما اذا كانت البيضة من حيوان غير مأكول ووجد فى جوفها حيوان كامل أو غير كامل فانه غير مأكول ولو وصلت البيضة بالماء المتنجس نجس ظاهرها فقط دون بياضها وصغارها (ومذى) وهو ماء أبيض رقيق يخرج بلا شهوة قوية عند ثوران الشهوة ولو ابتلى بالمذى وكان غسل الذكوة منه قبل الجماع يفتى شهوة عفى عنه بالنسبة للجماع فقط (وودى) وهو ماء أبيض كدر تخين يخرج عقب البول عند يبس الطبيعة أو عند حمل شئ ثقيل فلا يختص بالبالغين بخلاف المذى فيختص بهم لان خروجه ناشئ عن الشهوة ورطوبة الفرج وهى ماء أبيض متردد بين المذى والعرق على ثلاثة أقسام طاهرة قطعها وهى الناشئة مما يظهر من المرأة عند قعودها لقضاء حاجتها لكن لو طرأت عليها بنجاسة نجست وطاهرة على الأصح وهى ما يصل اليها ذكرا للجماع ونجسة وهى ما وراء ذلك (ودم) بتخفيف الميم وتشديد ها أى سائل فخرج الكبد والطحال وان سخقا وصارا كالدم ولو سال من سمك وكبد وطحال وأما الدم الباقي على اللحم وعظامه وعروقه من المذكاة فنجس معفو عنه وذلك اذا لم يختلط بشئ كالوزيحت شاة وقطع لحمها فبقى عليه أثر من الدم وان تلون المرق بلونه بخلاف ما لو اختلط بغيره كالماء كما يفعل فى البقرة الذى تذبح فى الحبل المعدل لئلا يجها من صب الماء

عليه الازالة الدم عنها فان الباقى من الدم على اللحم بعد صب الماء عليه لا يعفى عنه
وان قل لا اختلاطه باجنبي ولو شك في الاختلاط وعدمه لم يضر لان الاصل الطهارة
(وقيح) لكونه دما يستحيل الى نتن وفساد ومثله ماء قرح ونقط وجدري متغير لونه
أوريجيه (وقيح معدة) ولو بلا تغير والمراد بذلك الرجوع بعد الوصول الى ما جاوز مخرج
الحرف الباطن وهو الحاء المهملة نعم لو رجع منه حب صحيح صلابته باقية بحيث لو زرع
نبت كان متجنسا لانجسا وكذا لو ابتلع بيضا بقشرة فمقيأه كما هو فان كان بحيث لو حضن
لفرخ فهو متجنس يظهر بالغسل والافجنس أما الخارج من الصدر أو الحلق كالخامة
والنازل من الدماغ وهو البلغم فظاهر ان بخلاف البلغم الصاعد من المعدة فانه نجس
ولو ابتلى شخص بالقيء عفى عنه منه في الشوب وغيره وان كثروا الماء السائل من فم
النائم نجس ان كان من المعدة كأن خرج منتهابا بصفرة لان كان من غيرها أو شك في
أنه منها أولا فانه طاهر نعم لو ابتلى به شخص عفى عنه والمراد بالابتلاء به أن يكثر
وجوده بحيث يقل خلوه منه ومن الخجاسات سم الحية والعقرب وسائر الهوام وتبطل
الصلاة بالسعة الحية لان سمها يظهر على محل السعة لا بالسعة العقرب على الواجهة
لان ابرتها تغوص في باطن اللحم وتقع فيه السم والباطن لا يجب غسله (وميتة غير
بشرو سمك وجراد) ولو نحو ذباب كدود دخل مع شعرها وصورها ووبرها وريشها
وعظمها وطفلها وظفرها وحوافرها وسائر أجزائها ومن ذلك ثوب الثعبان بخلاف
فسخ العنكبوت فانه من اللعاب والمراد بالميتة شرعا ما زالت حياته لا بد كاة شرعية
فدخل فيها مذكي غير المأكول ومذكي المأكول قد كية غير شرعية كذبيحة الجحش
وما ذبح بالعظم ونحوه وذبيحة المحرم اذا كان ماذ كاه صيدا وحشيا أما الماذ كاة شرعا
فطاهرة ولو جئنا في بطنها وصيد الم تذرك كاه وبغير ان ذك كاة الجنيين بذ كاه أمه
والصيد الميت بالاضغطة والبيعير الناد بعقره لان الشارع جعل ذلك ذكاتها أما
الا ذكي ولو كافر افا طاهر ومثله الملاك والجنى فان ميتتهما طاهرة وأماميتة السمك
والجراد فلا جماع على طهارتهما ولو كان السمك طافيا بان طهر بعد الموت على ظهر
الماء وهو ما يؤكل من حيوان البحر وان لم يسم سمكا ويعفى عن الذود الميت في الجبن
والنخل والغا كاه ويجوز أكله معه لعسر تميزه مالم يلقه فيه بعد خروجه منه ويعفى عن
السكر الابيض المعمول بعظم الميتة لكن قال بعضهم يجب غسل الفم بعد أكله ولو
انكسر عظمه فجبره بعظم نجس ولو من مغلظ ولم يجد عظما طاهرا صالحا للجبر غيره
أو خاف من نزع ذنر رايح التيمم أو أكره على الجبر بهذا العظم عفى عنه فان لم توجد
هذه الشروط وجب نزع مالم يكن قد مات والافلا ينزع لئلا تنتهك حرمة ولوته عارض
عليه المغلظ وغيره قدم غير المغلظ نعم اذا قال أهل الخبرة ان للمغلظ أسرع في الجبر جاز
تقديمه (ومسك) أى شأنه الاسكار وان كان قليلا (مائع) خرا كان وهى التى قوى

وقيح وفي معدة
وميتة غير بشرو سمك
وجراد ومسك مائع

فوله وفي عن
(السكر الخ) مثل ذلك
السكر الذى صار لونه
أحمر بسبب تلطيخ
غطاء القدر بالسر حين
وقت طبخه فاقرب
من الغطاء صار أحمر
وما قرب منه أبيض
وذلك لأن الحاجة
تدعو اليه اه

تغيرها حتى صارت مسكرة أو مثلثة وهي التي أغليت على النار حتى ذهب ثلثاها
والنخلة هي المتخذة من ماء العنب ومثلها في ذلك النبيذ على المعتمد وهو المتخذ من ماء
التمر أو الزبيب وخرج بالمائع غيره كالحشيشة والبنج والافيون فانه وان أسكر طاهر
واذا انقلب النخرا خلا طهرت بشرط أن يكون تخللها بلا مصاحبة عين وحاصل ذلك
أنه اذا وقعت فيها عين قبل التخلل وكانت تلك العين نجسة لم تطهر النخرا بالتخلل سواء
نزع تلك العين منها قبل التخلل أو صاحبته الى التخلل وسواء تخلل من تلك العين
شيء في النخرا أم لا لان العين النجسة بمجرد ملاقاتها للخمر تنجسها نجاسة غير نجاستها
الاصلية لان النجس يقبل التنجيس فان تخللت زالت النجاسة الاصلية وبقيت
النجاسة الطارئة وكذلك اذا وقعت فيها عين طاهرة لكن تخلل منها في النخرا شيء كماء
البصل أو صاحب النخرا حتى تخللت فانها لا تطهر بخلاف ما اذا وقعت فيها عين طاهرة
ولم يتخلل منها شيء ونزع قبل التخلل ولم تهبط النخرا بنزعها عما كانت عليه حال
حصول العين فيها فان النخرا تطهر بالتخلل حينئذ ولا يضر نقلها من شمس الى ظل
وعكسه ما لم يحصل فيها ارتفاع وهبوط ولا تنجس ما فوقها من الدن ثم يعود عليها
بالتنجيس بعد التخلل لا اتصالها به لانم لو غمر ذلك المرتفع بخمر قبل جفافه ثم تخلل ما في
الدن طهر ولو حصل الارتفاع والهبوط بغليانها بنفسها فلا يضر ولو كان في النخرا دود
أو شيء من بزر العنب الذي تساقط فيه ساوقت العصير في عنه وحيث طهرت النخرا
طهر دنها تبعا لها ولا يضر مصاحبة الماء للعنب لانه من ضرورياته لا تنبيه كالحلاوى
التي تشبه الفلوس وهي التي في طعمها شيء يلذع اللسان نجسة لا يعفى عنها لانها معولة
من النخرا (وكلب) ولو معلما (وخنزير) وفرع كل منهما ومنهما (ويغى) في الثوب
والبدن (عن دم نحو برغوث) كقمل وبق وبعوض (ودمل) وفصد وجحم وقروح
وبواسير ونحو ذلك (وان كثر) الدم في ذلك ولو تفاحش في الصورة الاولى على المعتمد
ما لم يختلط بأجنبي مطلقا هذا اذا كان الكثير (بغير فعله) فلا يعفى عن ذلك اذا كان
بفعله كأن قتل برغوثا في ثوبه أو عصر الدم ولا يضر فعل الفاعل في الفصد والحجم
لانه لم يحاجة وهل العفو عما فيه دم البراغيث ان كان ملبوسا ولو للتجمل فان كان
مفروشا أو محمولا فلا عفو الا عن القليل بالنسبة للصلاة وما ألحق بها كالطواف
وسجدة التلاوة والشكر ودخول المسجد وان كان يحرم ادخال النجاسة فيه ومما عمت به
البلوى حصول دم البراغيث في خرقة يضعها بعض الناس تحت عمامته صيانة لها عن
الوسخ فيعفى عنه وان كثر ومثل ذلك ما لو تخلل الصئبان في خياطة الثوب وان فرضت
حياته ثم موته لمعوم البلوى به مع مشقة فتق الخياطة لاخراجها ولو اختلط دم البرغوث
أو القملة بجلدة نفسه وقت قتله عفى عنه بخلاف ما اذا اختلط بجلدة أخرى فلا يعفى
عنه وقال بعضهم بالعفو عن القليل من ذلك وأما نفس قشرة البرغوث أو القملة

وكلب وخنزير ويغى
عن دم نحو برغوث
ودمل وان كثر بغير
فعله

(قوله التي تشبهه
الفلوس) هي ما يجعله
النصارى من روح
المنعناع وعرقه وهو
نخرو يضم مع خمر آخر
أما المول يدهن
المنعناع فانه أشد حرا
وأكثر غشا فلا يباع
غالبها كما أفاده الثقة

اه
(قوله لا يعفى عنها)
لان الحاجة لم ندع
اليها كما ندعوا الى
السكك والرجل
بالنجاسة والجبن
الرجل بالانفحة اه

أو البقرة أو نحوها فنجسة غير معفو عنها فلو صلى بشئ من ذلك وإن لم يعلم به فصلاته باطلة
وبعضهم قال بالعفو وإن لم يعلم به وكان ممن ابتلى بذلك ونقل عن العلامة الحنفى
والعلامة العزى أن الشخص لو وجد بعد فراغ صلاته قشر قمل في طي عمامته أو في
غرز خياطة ثوبه لا إعادة وإن علم أنه كان موجوداً حال الصلاة لأنه ليس مكافئاً
بالتفتيش في كل صلاة وقالوا إن ذلك هو المعتمد ولا يضر في العفو عن هذه الدماء
انتشارها بسبب ماء الوضوء أو الغسل المطلوب أو العرق أو ما تساقط من الماء حال
شربه أو من الطعام حال أكله أو بصاق في ثوبه أو ما على آلة نحو الفصد من ريق ودهن
ونحوهما وكذا كل ما يشق الاحتراز عنه كالدماء الذي يبل به الشعر لا جل سهولة حلقه
بخلاف الماء الذي تغسل به الرأس بعد الحلق فلا يعفى عنه (وقليل دم غيره) من غير
نحو كلب ولو من نفسه بأن عاد إليه بعد انفصاله عنه (وحيض ورعاف) لوقوع القليل
في محل المسامحة إذ جنس الدم مما يتطرق له العفو والقليل ما تعافاه الناس أى عدوه
عفووا وحاصل مسألة الدم تفصيل فإن كان من نفسه وكان قليلاً عرفاً عفى عنه بشرط أن
لا يختلط بأجنبي لم تمس الحاجة إليه فإن كان كثيراً عرفاً عفى عنه بشرط أن لا يكون
بفعل فاعل وأن لا يختلط بأجنبي وأن لا يجاوز محله وهو ما يغلب إليه السيلان من
البدن وما يقابله من الثوب وأن لا ينتقل من المحل الذي استقر فيه عنه دخروحه وإن
كان من غيره عفى عنه بشرط أن يكون قليلاً وأن لا يعصى بالتصمغ به كأن تصمغ
به لغرض غرض وأن لا يكون من مغلاظ وأن لا يختلط بأجنبي وهذا التفصيل إذا
كان الدم يدركه الطرف فإن كان لا يدركه الطرف المعتدل عفى عنه مطلقاً ولو من
مغلاظ ولو اختلط بأجنبي والصديد وهو ماء رقيق مختلط بالدم قبل أن يغلاظ والقيح
كالدم فيما ذكرنا كونه دماً مستحيلاً إلى نتن وفساد * واعلم أن الفسج وهو ما ملح
من سمك وطبق بعضه على بعض نجس نجاسة العين لا يطهر بالغسل لا اختلاط أجزاءه
بصديد أجنبي وذلك في غير الطبقة العليا أما هي فظاهرة وهذا إذا طبق في أناء
بخلاف ما إذا جعل في أرض محفورة فإنه طاهر لأن الصديد يغور في الأرض وكذا إذا
ذبح السمك حال حياته وجعل فسيخاً فإنه طاهر لأن التمدد كمية تزيد الدم أما إذا أفرد
السمك عن غيره فظاهره هذا حكم الصديد وأما حكم الروث فيعفى عنه في السمك
الصغير دون الكبير فلا يجوز أكله إذا لم ينزع ما في جوفه لا متراجح به بفضلاته
التي في باطنه بواسطة الملح ويستثنى البطروخ فظاهره لا بينه وبين الفضلات
حائلاً فإن ظرف الروث إذا انكسر لا يصل ذلك الروث إلى البطروخ ووصل إلى اللحم
وامتزج به والله أعلم (وعن روث خفاش) وخطاف وفراش وكذا كل حيوان تكثر
مخاططته للناس كالزنبور وبول كل ذلك كروثه فيعفى عن القليل والكثير في
الثوب والبدن والمكان في المساجد والبيوت وأما بقية الطيور غير ما ذكر فيعفى عن

وقليل دم غيره
وحيض ورعاف وعن
روث خفاش

(قوله بصديد أجنبي)
أى فإنه يتنجس به
ويغلاظ بخلاف البول
إذا طبخ به اللحم ولذا
قال بعض العلماء
ألف شيخ على عين
من قال بجل الفسج أه
والظاهر أنه لا فرق
بين السمك الكبير
والصغير أه
(قوله في أرض محفورة)
أى كالقبر هذا ما أفاده
شيخنا يوسف
السنبلاوين
(قوله وكذا إذا ذبح
السمك الملح) هو كافى
مجموع المذهب أه
(قوله فلا يجوز أكله)
المخ هذا ما نقله الوفاي
عن ابن حجر ومفهومه
أنه صار نجس العين
أه
(قوله بواسطة الملح)
ظاهره لو لم يوجد الملح
جاء أكله أه

روثها بشرط ثلاثة أن يشق الاحترار عنه وأن لا يعمد المشي عليه وأن لا يكون بأحد الجانبين رطوبة نعم يعفى عما يحصل في مطهرة الجامع من ذلك إذا لم يجد عنه معدلا للشقة ولا فرق في ذلك بين المسجد وغيره ولو قصد محلا من الجامع مثالا يصلي فيه فوجد فيه زرق الطيور كثير فلا يكلف الانتقال منه إلى غيره بل يعفى عنه بالشروط المتقدمة ومن أحرم بفرض أو نفل فطرأ عليه أمر كخطف نعل أو شردت دابته أو قصده للصوم أو خاف حرقا أو غرقا أو خاف فوت الوقوف بعرفة فله المشي بعد إحرامه لهذا العذر ويومئ بالركوع والسجود إذا لم يمكنه اتمامهما وتغفر له الأفعال الكثيرة ووطء النجاسة بشرط أن تكون جافة وأن لا يجد عنهما معدلا وأن لا يكون عاصيا بالسفر ومع ذلك تلزمه الإعادة وإذا أتم غرضه أتم صلاته في مكان تمام الغرض ولا تغفر له الأفعال الكثيرة حينئذ فلا يعود إلى مكانه الأول ويعفى عن طين شارع نجس يقينا بشرط أن تكون عين النجاسة مستهلكة فيه فان كانت متبصرة فلا يعفى عنها وبشرط أن يكون ما أصابه منها سيرا عرفا بحيث لا ينسب لسقطة ولا لقلة التحفظ ويختلف العفو باختلاف الزمان والمكان والصفة فيعفى في الشتاء عما لا يعفى عنه في الصيف ويعفى عما في الذيل أكثر مما في أعلى الثوب ويعفى في الأعمى ما لا يعفى في حق البصير وهذا المحكم عام في ماء المطر وفي الماء الذي ترش به الأرض أيام الصيف ونحو ذلك ومحل ذلك إذا وصل إليه ذلك بنفسه بخلاف ما لو تلطخ كلب بطين الشارع وانتفض على إنسان ومالورث السقاء على الأرض النجسة أو على ظهر كلب فطار منه شيء على شخص فانه لا يعفى عنه والمراد بالشارع محل المرور وان لم يكن شارعاً كالمحلات التي عث البلوى باختلاطها بالنجاسة كما حول الفساق مما لا يعتاد تطهيره أما ما جرت العادة بحفظه وتطهيره إذا أصابته نجاسة فلا يعفى عنه بل متى تيقنت نجاسته وجب الاحتراز عنه ولا يعفى عن شيء من ذلك فتنبه لذلك ولو كان ماراً بالطريق فنزل عليه ماء من ميزاب جهله فالأولى عدم البحث عن هذا الماء هل هو طاهر أو نجس لانه محكوم بطهارته ما لم يعلم خلافاً ولو حصل في نعله شيء من طين الشوارع أو قليل من تراب المقبرة المنبوشة أو الرماد النجس عفى عنه ويعفى عن جزء الحيوان وهي ما يخرج من جوفه للمضغ ثانياً ثم يتلعه فلو أصاب ريقه أحد أو وضع فيه في ماء قليل عفى عنه ويعفى عن غبار السرجين بشرط أن يكون قليلاً لا يثمن المعفوات ثلاثة أقسام قسم يعفى عنه في الثوب والماء وهو ما لا يدركه الطرف وقسم يعفى عنه في الثوب دون الماء وهو قليل الدم لسهولة صون الماء عنه بخلاف الثوب ومن هذا القسم أثر الاستنجاء بالحجر فيعفى عنه في الثوب والبدن حتى لو سال منه عرق وأصاب الثوب من المحل المحاذي للفرج عفى عنه دون الماء وقسم يعفى عنه في الماء دون الثوب مثل الميتة التي لا ذم لها سائل حتى لو جالها في الصلاة بظلمت ومن هذا

المقصد الرابع من
مقاصد الطهارة

القسم منفذ الحيوان غير الآدمي فإنه إذا كان عليه نجاسة ووقع في الماء أو المائع لا يغسله ولو حل في الصلاة بطلت ومثل المنفذ رجل الطائر ووجهه إذا غلب النجس في مثل ذلك ۞ والمقصد الرابع من مقاصد الطهارة إزالة النجاسة وإزالتها واجبة إلا في النجاسة المعفوعة عنها وهي على الفوران عصى بها كأن تضحغ بها غير حاجة ومن ذلك التضحغ بدم الأضحية وما يفعله العوام من تزويق الأبواب به حرام وتجب إزالته فوراً فإن لم يعض بها فهي على التراخي إلا عند إرادة القيام إلى الصلاة أو نحوها مما تشترطه إزالة النجاسة أو عند خوف الانتشار ويندب أن يعجل بإزالتها فيما عدا ذلك سواء فيما ذكر المغلظة وغيرها على المعتمد وخرج بغير حاجة ما إذا كان التضحغ بها الحاجة كأن بال ولم يجد شيئاً ينشف به فله تنشيف ذكره بيده حتى يجرد الماء وكذلك تخرج بيوت الأخلية ونحوها مما يحتاج إليه ۞ وأعلم أن الفضلات قسمان منها ما يستحيل إلى صلاح كالمني واللبن من الحيوان الماء كولد ومن الآدمي فطاهر ولو على لون الدم ومنها ما يستحيل إلى فساد كالبول والغائط والدم فنجس ويستثنى من ذلك فضلات نبتة محمد صلى الله عليه وسلم وكذلك فضلات سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ثم النجاسة على ثلاثة أقسام مخففة ومتوسطة ومغلظة فالمخففة بول الصبي الذي لم يبلغ الحولين ولم يأكل غير اللبن على جهة التغذي بأن لم يأكل غير اللبن أصلاً أو أكل غير اللبن على وجه التداوى مثلاً فهذا القسم بطهر مصابه برش الماء عليه بأن يغمر بالماء بغير سيلان بشرطين زوال عين النجاسة قبل رشه بحيث لا يبقى فيه رطوبة تنفصل وأن لا يختلط البول بغيره ولا تعين الغسل والمغلظة وهي نجاسة الكلب والخنزير وورع أحدهما مع الآخر أو مع حيوان طاهر يغسل مصابه سبع مرات أحدهن معكوبة بالتراب الطهور الذي يعكر الماء ويعم محل النجاسة والافضل أن يكون التراب مصاحباً للغسلة الأولى وتقدم أن التراب يشمل الأعفر والأصفر كالطفل والأجر والأبيض ونحو ذلك ولو كان مختلطاً بدم أو نحوه بخلاف ما تقدم في التيمم ولو لم تزل عين النجاسة إلا بست غسلات مثلاً حسبت واحدة ولو أصاب بعض ما غسله من الغسلات شيئاً وجب غسله بعد ما بقي من الغسلات بعده هذه الغسلة التي أصابه ماؤها فإن كانت الأولى غسل ستاً وإن كانت الثانية غسل خمساً وهكذا فإن كان تراباً فيها أو فيها قبلها فلا يحتاج إلى ترتيب المصاب والتراب ولو اجتمع ماء الغسلات في أناء مثلاً ثم أصاب شيئاً غسل ستاً مع الترتيب إن لم يكن تراباً في الأولى فإن كان تراباً في الأولى لم يحتج إلى ترتيب المصاب ولو دخل نحو كلب جليماً وانتشرت النجاسة في أرضه وحصره وفوطه واستهزت الناس على دخوله والغتسال فيه مدة طويلة فأتية من أصابته بالنجاسة من ذلك فنجس والافطاهر لا فالانجس بالمشك وحيث مضت عليه هذه المدة واحتمل مرور الماء عليه سبع مرات أحدهن بتراب

ولو طفلا صار لا ينجس داخله لا نالنا نجس بالشك كما تقدم وأما هو في ذاته فهو متنجس حتى يتيقن طهره فهو كفم الهرة إذا رأى أنها وضعت في نجاسة ثم غابت غيبة يحتمل فيها ورودها ماء كثير فلا يحكم بكونها نجس ما أصابه حينئذ لما تقدم وأما في ذاته فمتنجس حتى يتيقن طهره وأما النجاسة المتوسطة فهي ماء ذلك فان كانت حكمية وهي التي ليس لها جرم ولا طعم ولا لون ولا ريح كقطرة بول جفت كفي جري الماء على محلها مرة واحدة ولو بغير فعل أحد كأن جرى عليها المطر ويسن تشليشها وإن كانت عينية وهي التي لها جرم أو طعم أو لون أو ريح وجبت إزالة ذلك ولو توقف زواله على الاستعانة بغير الماء كصابون وجبت والعبرة بظنه بحيث يغلب على ظنه زوال ذلك ولا يجب عليه اختباره بالشم والبصر ولا يجب على الاعى ولا على من به رمد أن يسأل بصيرا هل زالت الأوصاف أولا الماعسر زواله من لون كلون الدم أو ريح كريخ الخرفانه يحكم بظهارته ولا فرق في ذلك بين النجاسة المغلظة ونحوها ولا فرق في ذلك بين الأرض والثوب والائاء فيطهر المحل طهرا حقيقيا بحيث لو قدر على إزالته بعد ذلك لا تحب وضابط العسر قرصه ثلاث مرات مع الاستعانة المتقدمة فلو صبغ شيء بصبغ متنجس ثم غسل المصبوغ حتى صفت الغسالة ولم يبق إلا مجرد اللون حكم بظهارته أما الطعم وحده أو اللون والريح معا في محل واحد من نجاسة واحدة فلا بد من تعذر زواله بحيث لا يزول إلا بالقطع فإذا تعذر ذلك حكم على المحل بالعفو بحيث لو قدر على إزالته بعد ذلك وجبت ولو كان الماء قليلا لاشتراط وروده لئلا يتنجس الثوب لو عكس ولو كان الثوب فيه دم براغيث ووضعه في الاثناء الذي فيه ماء قليل لم يغسله فإن كان غسله بقصد تنظيفه من الأوساخ الطاهرة لا ينجس الماء ولا يضر بقاء دم البراغيث في الثوب وإن كان بقصد إزالة دم البراغيث أو الأوساخ النجسة تنجس الماء التلليل بورد النجاسة عليه وغاد على باقي الثوب بالنجس وصار دم البراغيث غير معفو عنه (وثالثها ستر رجل) أي ذكر ولو صبيا (وأمة) ولو مبعضة (ما بين سرة وركبة وجرعة غير وجه وكفين) طهرا وبطننا إلى السكوعين عن العيون من أنس وجن ولو كان المصلي خاليا في ظلمة (بما لا يصف لونا) للبشرة ولو طينا أو حشيشا أو ماء كدرا أو نحو ذلك فشرط الساتر أن يكون جرم ما يمنع ادراك اللون البشرة لا حجمها فلا يكفي في السترون نحو الخناء لأنه ليس جرم ولا يكفي فيه الشفاف الذي لا يمنع ادراك اللون البشرة كالزجاج (إن قدر) أي المصلي (عليه) أي السترفان يحجز عن جميع ما ذكر صلى عاريا ويتم ركوعه وسجوده ولا إعادة عليه ولو كانت السترة متنجسة وحجز عما يطهره رها به وكان قطع موضع النجاسة ينقص قيمة السترة أكثر من أجر ثوب يصلى فيه لواء أكثره ولم يجد سترة طاهرة غير ما صلى عاريا ولا إعادة عليه لجزءه من السترة شرعا وكذا لو نجس في مكان نجس ولم يجد شيئا يفرشه فيه للصلاة لسترة فرشها وصلى عاريا ولا إعادة عليه

وثالثها ستر رجل
وأمة ما بين سرة
وركة وجرعة غير وجه
وكفين بما لا يصف
لونا إن قدر عليه

عليه لما ذكر والواجب ستر العورة من أعلى وجوانبها من أسفل فلو كانت عورته بحيث ترى من طوق قميصه أو من كمه مثلاً لا تصح صلاته فالمدار على رؤيتها بالقوة وإن لم تر بالفعل وكذا لو كان ثوبه قصير بحيث لم يستر جميع العورة ولو كان ثوبه ينكشف عن بعض العورة عند الركوع أو السجود فلا تبطل صلاته إلا أن بل حتى ينكشف حتى لوستر بشئ عند الركوع أو السجود ولم يظهر شئ من العورة استمرت صلاته على الصحة ولا تضر رؤية العورة من أسفل كأن صلى في علو وتحتته من يرى عورته من ذيله ولو لم يجد الرجل الاثوب حرير لزمه الستر به ويسن للرجل أن يلبس للصلاة أحسن ثيابه وأن يصلي في ثوبين حديث إذا صلى أحدهم فلم يلبس ثوبيه فإن الله أحق أن يزين له ويكره أن يصلي في ثوب فيه صورة وأن يصلي الرجل مثلثاً والمرأة متعقبة إلا أن تكون في مكان وهناك أجنب لا يحترزون من النظر إليها فلا يحجوزها رفع النقاب إلا إذا سترت وجهها بشئ آخر وحاصل القول فيما يتعلق بالعورة أن الرجل له ثلاث عورات أحدها ما بين سترته وركبته وهي عورته في الصلاة ولو في الخلوة وعند الذكور وعند النساء المحارم * ثانيتهما السواآت أي القبل والدبر وهي عورته في الخلوة * ثالثتها جميع بدنه وشعره حتى قلامه ظفروه وهي عورته عند النساء الأجانب فيحرم على المرأة الأجنبية النظر إلى شئ من ذلك ولو علم الشخص أن الأجنبية تنظر إلى شئ من ذلك وجب حجب وجهها ولسنا نقول أن وجه الرجل في حجبها عورة كوجه المرأة في حقه بل هو كوجه الصبي الأمرد في حق الرجل فيحرم النظر عند خوف الفتنة فقط فإن لم تكن فتنة فلا اذ لم يزل الرجال على ممر الزمان مكشوف في الوجوه والنساء يخرجن متعقبات ولو كان وجه الرجل عورة في حق النساء لا أمرن بالتنقيب أو منعوا من الخروج الا لضرورة * ومن فيها رقبتهما ثلاث عورات أيضاً * أحدها ما بين سترتها وركبتهما وهي عورتها في الخلوة وعند الرجال المحارم وعند النساء المؤمنات * ثانيتهما جميع بدنها إلا ما يظهر عند المهنة أي خدمة بيتها وهي عند النساء الكافرات * ثالثتها جميع بدنها حتى قلامه ظفرها وهي عند الرجال الأجانب نعم يجوز أن أراد شراءها النظر إلى المواضع التي يحتاج إلى تقليدها ويجوز للطبيب النظر إلى المواضع التي يحتاج إلى مداواتها * والحرة لها أربع عورات أحدها جميع بدنها إلا وجهها وكفيها ظهرا وبطنها وعورتها في الصلاة فيجب عليها ستر ذلك في الصلاة حتى الذراعين والشعروا بطن القدمين * ثانيتهما ما بين سترتها وركبتهما وهي عورتها في الخلوة وعند الرجال المحارم وعند النساء المؤمنات * ثالثتها جميع البدن إلا ما يظهر عند المهنة وهي عورتها عند النساء الكافرات * رابعتها جميع بدنها حتى قلامه ظفرها وهي عورتها عند الرجال الأجانب فيحرم على الرجل الأجنبي النظر إلى شئ من ذلك ويجب على المرأة ستر ذلك عنه والمراهق في ذلك كالرجل فيلزم وليه منعه من النظر

الى الاحذية ويلزمها الاحتجاب منه ومثل المرأة في ذلك الامر الجميل الوجه والخنثى
كالانثى في جميع ما ذكر (ورابعها معرفة دخول وقت) ولوطننا بالاجتهاد أو تقليدا
لجتهاد فلو هجم وصلى من غير اجتهاد في دخول الوقت لانتقد صلواته وان صادفت
الوقت لان الاعتبار في العبادات بما في ظن المكلف وبما في نفس الامر معا وفي
العقود بما في نفس الامر فقط ولا يخفى أن الوقت أهم شروط الصلاة لان بدخوله تجب
الصلاة ونخروجه تفوت فكان الانسب تقديمه على جميع الشروط لكن الاتباع
خير من الابتداع ولكل واحد من الفروض الخمسة وقت محدد شرعا بحيث لو خرجت
عنه كانت قضاء الا اذا نوى التأخير في سفر القصر (وقت ظهر من زوال) أى من ميل
الشمس عن وسط السماء الى جهة المغرب (الى مصر ظل كل شئ مثله غير ظل استواء)
أى سوى ظل الشئ حالة الاستواء ان كان كافي أكثر البلاد والازمنة وأول وقت
الظهور أيضا حدوث الظل بعد الاستواء ان لم يكن للشئ ظل عنده كافي بعض الازمنة
في بعض البلاد كمكة والبتاوى وذلك في مكة في ثامن برج الجوزاء وفي الثاني
والعشرين من برج السرطان وفي البتاوى في السادس عشر من برج الميزان في ميل
ست درج وفي الرابع عشر من برج المحوت ثم البروج اثنا عشر نظمه بعضهم
من بحر الكامل بقوله

ورابعها معرفة دخول
وقت وقت ظهر من
زوال الى مصر ظل
كل شئ مثله غير ظل
استواء

حمل ونور جـوزة سرطان ☿ أسد وسنبلة كذا ميزان
قل عقرب قوس و جدى يا أنحى ☿ دلو و حوت خذ فذا احسان
ومعرفة الزوال أمر يصعب لكنك اذا استقبلت القبلة فكانت الشمس على حاجبك
الايمان في الصيف فقد زالت بلا شك فصل الظهور فاذا صار ظل كل شئ مثله فهو
وقت العصر فاذا كانت الشمس على حاجبك الايسر في الصيف أيضا وأنت مستقبل
القبلة فاعلم أنهم لم تزل بعد فاذا كانت بين عينيك فهو قيامها في كبد السماء وقد يجوز
أنها قد زالت اذا كانت في أول الشتاء وقصر النهار وأما اذا كانت على حاجبك الايمان
فتكون قد زالت في جميع الازمنة لانه اذا كان ذلك في الصيف فهو أول وقت الظهور
وان كان في الشتاء فهو آخر وقت الظهور واذا كانت على حاجبك الايسر فقد يجوز
أنها قد زالت لقصر النهار في أول الشتاء ولا يجوز في أول الصيف لطول النهار واذا
كانت بين عينيك في انشاء فقد زالت بلا شك فاذا صارت الى حاجبك الايمان فهو
آخر وقت الظهور وهذا اهل إقليم العراق وخراسان الذين يصلون الى الركن الاسود
وباب البيت وأما اهل اليمن والمغرب ومن يليهم فعلى ضد ذلك لانهم يصلون الى
الركن اليماني ومؤخر الكعبة فاذا عرفت الزوال وأردت أن تعرف القبلة فاجعل ظلك
على يسارك فانك تكون حينئذ مستقبل القبلة فاعلم ذلك محتضرا بلا تعب كذا
قال سيدي عبد القادر الجيلاني وللاظهر سبعة أوقات ☿ وقت فضيلة أى وقت لوقوع

الصلاة فيه فضل يزيد على ما بعده وهو أول الوقت بمقدار كل لقيمت يقمن صلته
وسر العورة والتطهر والاذان والاقامة وصلاة الغرض برواتبه القبليّة وذلك اثنتا
عشرة ركعة في الظهر لان لها أربعاً قبلية وأربعاً بعدية وثمان ركعتان في العصر لان لها
أربعاً قبلية ولا بعدية لها وسبع ركعات في المغرب لان رواتبها أربع اثنتان قبلها
واثنتان بعدها وثمان ركعات في العشاء لان رواتبها أربع اثنتان قبلها واثنتان بعدها
كما في المغرب وأربع ركعات في الصبح لان راتبها اثنتان قبلها ولا بعدية لها والعبرة
في هذه الاعمال بالوسط المعتدل من غالب الناس ووقت اختيار أي وقت يختار
فيه فعل الصلاة بالنسبة لما بعده ووقت جواز بلا كراهة يدخل باول الوقت كوقت
الفضيلة ويمتد الى أن يبقى من الوقت ما يسع الغرض فقط ووقت حرمة أي يحرم تأخير
الصلاة اليه وهو أن لا يبقى من الوقت ما يسع فروض الصلاة ووقت عذر وهو وقت
العصر لمن يجمع تأخير في السفر ووقت ضرورة وهو وقت زوال الموانع وهو آخر الوقت
ولو بمقدار ما يسع تكبيرة الاحرام كأن زال الصبا أو الجنون أو الحيض أو النفاس
أو الكفر وقد بقي من وقت الصلاة ما يسع تكبيرة الاحرام فقط فتجب هذه الصلاة ان
خلا من المانع زمنا يسعها بعد صاحبة الوقت الذي دخل فلوزال حيزها وقد بقي من
وقت الظهر ما يسع تكبيرة الاحرام فقط وجبت الظهر ان خلت من المانع زمنا يسع
فعلها وظهرها بعد اعتبار ما يسع فعل العصر التي هي صاحبة الوقت وظهرها فلو طرأ
مانع كجنون قبل مضى ذلك الزمن لا تجب الظهر ثم ان كان زمن الخلو من الموانع يسع
العصر التي هي صاحبة الوقت وظهرها وجبت والا فلا ووقت ادراكه ووقت
طرو الموانع فاذا طرأ مانع من جنون أو غماء أو حيض أو نفاس في الوقت واستغرق
باقيه وكان أدرك من الوقت قبل طرو المانع زمنا يسعها ويسع طهرها الذي لا يصح
تقديمه على الوقت كالتيهم ووضع صاحب الضرورة وجبت والا فلا (فعصر) من
الزيادة على ظل المثل وان قلت (الى غروب) للشمس بجميع فرصها ولها ثمانية أوقات
وقت فضيلة بالضبط المتقدم ووقت اختيار من أول الوقت الى أن يصير ظل الشيء
مثليه غير ظل الزوال ووقت جواز بلا كراهة من أول الوقت الى الاصفرار فهذان
الوقتان يشتركان مع وقت الفضيلة في الدخول ثم اذا مضى ما يسع الاعمال المتقدمة
خرج وقت الفضيلة واذا صار ظل الشيء مثليه غير ظل الزوال خرج وقت الاختيار فاذا
حصل الاصفرار خرج وقت الجواز بلا كراهة ويدخل وقت الجواز بكراهة الى أن يبقى
من الوقت ما يسع فرضها فقط فاذا كان الباقي من الوقت لا يسع فروض
الصلاة دخل وقت الحرمة أي الوقت الذي يحرم تأخير الصلاة اليه لا أن فعلها
حينئذ حرام كما يعتقده بعض العوام اذ يجب على الشخص حينئذ فعلها قبل أن
يخرج الوقت كله ووقت عذر وهو وقت الظهر لمن يجمع تقديمه في السفر مثلاً

فيعصر الى غروب

ووقت ضرورة كما تقدم لكن في هذه تحب الظهر مع العصر لان وقت العصر وقت
للظهر في العذر في الضرورة أولى ويشترط الخلو من الموانع زمنيا يسعها كما تقدم ووقت
ادراك كالذي تقدم أيضا (فغرب) من تمام غروب الشمس (الى مغيب شفق) أي
أجر ولها ثمانية أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة هذه
الثلاثة متحدة في المغرب دخولا وخرجا تدخل بأول الوقت وتخرج بمضي زمن الاعمال
المتقدمة فيدخل وقت الجواز بكرة الى أن يبقى من الوقت ما يسع الا فروضها فاذا
بقي ما لا يسع الفروض دخل وقت الحرمة ووقت العذر وقت العشاء لمن يجمعها معها
تأخير في السفر ووقت الضرورة ووقت الادراك كما تقدم (فعشاء) من مغيب الشفق
الاحمر (الى فجر صادق) ولها اسمان أحدهما عمة وثانيهما العشاء الأخيرة ولها ثمانية
أوقات وقت فضيلة أول الوقت ووقت اختيار الى ثلث الليل ووقت جواز بلا كراهة
الى الفجر الاول ويدخلان بأول الوقت كوقت الفضيلة كما تقدم ووقت جواز بكرة
وهو ما بين الفجرين الى أن يبقى من الوقت ما يسع فروضها فقط فاذا بقي من الوقت ما لا
يسع فروضها فهو وقت الحرمة ووقت العذر وقت المغرب لمن يجمعها معها تقدم
في السفر أو المطر ووقت الضرورة ووقت الادراك كما تقدم (فصبح) من طلوع الفجر
الثاني (الى) ابتداء (طلوع شمس) ولها سبعة أوقات وقت فضيلة أول الوقت ووقت
اختيار الى الاضاءة ووقت جواز بلا كراهة الى الاحرار ووقت جواز بكرة الى أن
يبقى من الوقت ما يسع فروضها فقط فاذا بقي من الوقت ما لا يسع فروضها دخل وقت
الحرمة ووقت الضرورة ووقت الادراك كما تقدم فتبين أن الصبح ليس لها وقت عذر
لأنها لا تجمع لا تقدما ولا تأخيرا وأن الظهر ليس لها وقت جواز بكرة ~~تنبهان~~
الاول قد ظهر مما تقدم أن وقت الفضيلة ووقت الاختيار ووقت الجواز بلا كراهة
تدخل سواء من أول الوقت في جميع الأوقات وتخرج مترتبة فوق الفضيلة تخرج
أولا لان زمنه قصير ثم وقت الاختيار ثم وقت الجواز بلا كراهة الا في المغرب فانها
متحدة فيه دخولا وخرجا والافى الظهر فان وقت الاختيار ووقت الجواز بلا كراهة
فيه متحدان دخولا وخرجا على الراجح وقيل يخرج وقت الاختيار اذا صار ظل الشيء
مثل ربه ويستمر وقت الجواز بلا كراهة الى أن يبقى من الوقت ما يسع الصلاة فقط
الثاني حاصل انقول في وقت الضرورة ووقت الادراك أن موانع وجوب الصلاة
تسعة الصبا والجنون والاعشاء والسكر بلا تعدد والكفر الاصلي والحيض والنفاس
وعدم بلوغ الدعوة وعدم سلامة الحواس والذي يمكن طرده منها خمسة الجنون
والحيض والنفاس والاعشاء والسكر بلا تعدد فلو كان بالشخص مانع من هذه الموانع
التسعة وزال وقد بقي من وقت الصلاة ما يسع تكبيرة الاحرام وجبت هذه الصلاة
والتي قبلها ان كانت تجمع معها وخال من الموانع زمنيا يسعها ويسع صاحبة الوقت

فغرب الى مغيب شفق
فعشاء الى فجر صادق
وهو جمع الى طلوع شمس

الذي دخل ويسع طهر الثلاثة مثال ذلك زال الحيض وقد بقي من وقت العصر ما يسع
تسكيرة الاحرام وجبت العصر والظهر لانها تجتمع معها تأخير في السفر والمغرب لانها
صاحبة الوقت الذي دخل ان استمرت خالية من الموانع زمنا يسع الفروض الثلاثة
وطهرها فلو طرأ على المرأة مانع آخر كالجنون ولم تدرك الا زمنا يسع المغرب فقط
وطهرها وجبت المغرب وحدها وان كان زمن الخلو يسع المغرب والعصر فقط وطهرها
وجبت ادون الظهر هذا ما يتعلق بوقت الضرورة ✽ وأما وقت الادراك فهو وقت
طرؤ المانع فلو طرأ عليه مانع من الموانع التي يمكن طرؤها وقد أدرك من الوقت زمنا
يسع الصلاة وجبت هذه الصلاة والتي قبلها ان كانت تجتمع معها واخلأ زمنا يسع
وأما طهرها فان كان لا يمكن تقديمه على الوقت كالتيه ووضوء صاحب الضرورة فان
شرط صحتها دخول الوقت فلا بد أن يدرك زمنا يسعه قبل طرؤ المانع وان كان يصح
تقديمه على الوقت كوضوء السليم الذي لم يمنع من تقديمه مانع فلا يشترط أن يدرك من
الوقت زمنا يسعه اذا كان يمكن تقديمه على الوقت مثال ذلك زال حيضها في
أول وقت العصر مثلا وأدركت من وقت العصر جزأ ثم طرأ عليها الجنون فان كان زمن
الخلو من المانع يسع العصر والظهر وطهرها وجبتا وان كان لا يسع الا العصر فقط
وطهرها وجبت العصر وحدها دون الظهر والظهر في هذا المثال لا يمكن تقديمه على
الحيض لان الوقت مانع منه ومن أدرك من الصلاة ركعة في الوقت فقد أدركها أداء
وان كان يحرم تأخيرها الى وقت لا يسع فروضها كما تقدم ومتى كان الباقي من الوقت
لا يسع الفروض وجب الاقتصار على الواجبات ولا يجوز الاتيان بالسنة وينوى
الأداء ان كان الباقي من الوقت يسع ركعة واذا كان الباقي من الوقت يسع جميع
الفروض ولا يسع السنن فالأفضل الاتيان بالسنة ولو لم على ذلك اخراج الصلاة أو
بعضها عن وقتها فاذا كان الباقي من الوقت يسع الفروض والسنن لكن طول في
القراءة أو السكوت حتى خرج بعض الصلاة أو كلها عن الوقت فلا حرمه عليه لكنه
خلاف الاولى حينئذ لم يدرك من الصلاة ركعة في الوقت تصير قضاء الاثم فيه
وينوى الاداء وهذا هو المذهب المجازفة بين أن الاحوال ثلاثة حال يجب فيها الاقتصار
على الواجبات ويحرم الاتيان بالسنة وهي ما اذا كان الباقي من الوقت لا يسع
الفروض وحالة الافضل فيها الاتيان بالسنة ولو خرج بعض الصلاة عن وقتها وهي
ما اذا كان الباقي من الوقت يسع جميع الفروض دون السنن وحالة يجوز فيها المدغم
كونه خلاف الاولى وان خرجت الصلاة كلها عن الوقت وهي ما اذا كان الباقي من
الوقت يسع الفروض والسنن جميعا وبدخول الوقت تجب الصلاة وجوباً موسعاً الى
أن يبقى من الوقت ما يسعه لكن اذا أُرِيت تأخير فعلها عن أول الوقت لزم العزم على
فعلها في الوقت على الاصح فان أخرها عن أول وقتها مع العزم على ذلك ومات في

أثناء الوقت قبل فعلها لم يكن عاصيا بخلاف ما إذا لم يعزم العزم المذكور فانه إذا مات
 في أثناء الوقت قبل فعلها كان عاصيا والافضل أن يصلحها في أول الوقت لانه صلى الله
 عليه وسلم سئل أي الأعمال أفضل فقال الصلاة في أول وقتها نعم قد يكون تأخير
 الصلاة عن أول وقتها أفضل في صور منها الإبراد بالظهور وهو تأخيرها عن أول وقتها
 حتى يصير للحيطان ظل يمشي فيه طالب الجماعة بشرط أن يكون في زمن الحر بقطر حار
 كالبحار لصل الجماعة أو في مسجد ولو فرادى بمصلي يأتيه بمسقة تذهب الخشوع أو كاله
 وكل كمال اقترن به التأخير عن أول الوقت وخلا عنه التقديم في أول الوقت كالسنة
 والجماعة والوضوء ونحو ذلك فالتأخير له أفضل وقد يجب إخراج الصلاة عن وقتها
 كما إذا خيف انفجار الميت أو فوت الحج أو فوت انقاذ الأسير أو الغريق لو شرع
 فيها وتقدم أن الواجب في اليوم والليلة خمس صلوات فقط لكن محله في أيامنا هذه
 أما في أيام الدجال فيزيد على ذلك فان أول يوم من أيامه كسنة وثاني يوم كشهرو ثالث
 يوم كاسبوع وباقي الأيام كأيامنا فالיום الذي كسنة يقدر له قدره فتجب الصلاة في
 أوقاتها حتى العشاء والمغرب ولو في النهار لانه زمن خارق للعادة وتعلم الاوقات
 بالساعات مثلا ويصام رمضان إذا جاء وقته ويحج البيت إذا جاء وقته فتعمل في ذلك
 اليوم أعمال السنة بتمامها ويقاس على ذلك اليومان بعده ومثل ذلك ليلة طلوع
 الشمس من مغربها فانها تطول بمقدار ثلاث ليال فيقدر لها قدرها ~~ف~~ فرع ~~ف~~
 وكراهة تحريم صلاة في خمسة أوقات في غير حرم مكة ولا تنعقد عند استواء الشمس
 حتى تزول الا يوم الجمعة فلا يحرم التنفل فيها حالة الاستواء ولو لم يحضرها وبعد صلاة
 صبح أداء مغنية عن القضاء وعند طلوع الشمس سواء صلى الصبح أم لا حتى ترتفع
 فيها كرمح في رأي العين وهو مقدار سبع أذرع وبعد صلاة عصر أداء ولو جمعة في
 وقت ظهر وعند اصفرار الشمس سواء صلى العصر أم لا حتى تغرب فيها ثم المحرم في
 هذه الاوقات صلاة لاسبب لها كالنوافل المطلقة وصلاة التسبيح أو لها سبب متأخر عن
 الصلاة كاحرام واستخارة فلا تنعقد واحدة منها الضعف السبب المتأخر لاحتمال
 وقوعه وعدمه ولو نوى صلاة الاستخارة وغيرها بطلت الصلاة تغليبا للفسد وخرج
 بالتأخر سبب مقارن للصلاة فلا تحرم كصلاة فريضة معادة في جماعة وسبب متقدم
 عليها فلا تحرم كصلاة العيد بناء على دخول وقتها بطولع الشمس واستسقاء وجنازة
 ان لم يقصد تأخير الصلاة عليها الى الوقت المذكور من حيث كونه مكروها بخلافه لنحو
 زيادة المصلين أو رجاء صلاة صالح وكفائته لم يقصد تأخيرها اليها ليقضيها فيها وسنة
 وضوء وطواف ودخول منزل وسجدة تلاوة لم يقرأ آيتها بقصد السجود فقط (وخامسها
 استقبال القبلة) أي الكعبة والواجب في الاستقبال أصابة عين القبلة بيميننا مع
 القرب اما برؤية لها أو مسها بيده أو نحو ذلك مما يفيد اليقين أو ظنا مع البعد فلا يكفي

وخامسها استقبال
القبلة

مطالب مكروهات
الصلاة

اصابة الجهة مع الخروج عن استقبال عينها فلو امتد صف بقرب الكعبة وخرج بعض
المصلين عن محاذة عينها لم تصح صلاته وأما في حالة البعد عنها فلا يضر طول الصف
فانهم لا يخرجون عن محاذاتها ولو طال الصف لان صغير الحجم كلما زاد بعده زاد محاذاته
كغرض الرماة والاستقبال يكون بالصدر حقيقة في حق القائم والجالس وحكما في
حق الراكع والساجد ويكون بالوجه ومقدم البدن في حق المضطجع ويكون بالوجه
والاخصين في حق المستلق فلا بد من رفع رأسه عن الارض بنحو وسادة ليكون
مستقبلا بوجهه ومن وضع عقبه بالارض ليكون مستقبلا بأخصيه ويجهت ان يحجز
عن العلم بالنفس وعن اخبار الثقة عن علم فان يحجز عن الاجتهاد فلدرب المنزل حينئذ
ولو اجتهد الشخص في القبلة وصلى ثم ثبت في الخطأ أعاد صلاته وأما اذا لم يتيقن الخطأ
بل تغير اجتهاده الى جهة أخرى فان كان الاجتهاد الثاني أرجح وجب عليه العمل
به سواء كان متلبسا بالصلاة أم لا ولا يجب عليه إعادة الصلاة بالاول لان الاجتهاد
لا ينقض باجتهاد آخر حتى لو صلى أربع ركعات لأربع جهات بأربع اجتهادات صح
فان كان الاجتهاد الثاني مساويا للاجتهاد الاول تخير بينهما ان لم يكن في صلاة فان
كان فيها تعين عليه العمل بالاجتهاد الاول ولا يجوز له العمل بالاجتهاد الثاني لانه
الترحم بدخوله في الصلاة جهة فلا يتحول عنها الا الى أرجح منها ومتى ثبت أن النبي صلى
الله عليه وسلم اطلع على محراب وأقره كان في مرتبة العلم بالنفس فلا يجوز مخالفته ولا
الاجتهاد فيه لاجتهاد ولا يمتنع ولا يسره وأما محارب المسلمين الموثوق بها فهي في
مرتبة اخبار الثقة عن علم ولا يجوز الاجتهاد فيها جهة لاستحالة الخطأ في الجهة ويجوز
الاجتهاد فيها يمتنع أو يسره والمحارب اصطلاحا مقام الامام في الصلاة وأما المحراب
المعتاد الا أن وهو التجويف الذي يكون في الامكنة التي بنيت للصلاة فيها في جهة
القبلة فلم يكن موجودا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن أصحابه بل هو حادث
بعدهم ولكن لا بأس به والاعمى ومن في ظلمة يعتد بالمحارب بالمس أو نحوه كما يعتد به
البصير الذي ليس في ظلمة بالمشاهدة ومتى انفرد انسان في ناحية وجب عليه تعلم
أدلة القبلة على سبيل فرض العين واذا وجد غيره معه كان التعلم فرض كفاية ولا فرق
في ذلك بين السفر والحضر وأدلتها كثيرة منها ما هو ليلى كالقمر ومنها ما هو نهارى
كالشمس ومنها ما هو أرضى كالجبال ومنها ما هو هوائى كالرياح ومنها ما هو سماوى
كالنجوم ومن جملة النجوم القطب المعروف وهو بين الفرقدين وبنات نعش الصغرى
لكن متى عرفه يقيما وعرف كيفية الاستقبال به في القطر الذي هو فيه كان في مرتبة
العلم بالنفس والا كان من أدلة الاجتهاد كباقي النجوم (الافى شدة خوف) في قتال
جائر فيصلى كيف أمكنه نعم ان أمن في أثناء الصلاة امتنع عليه ترك الاستقبال حتى
لو كان راكبا شرط أن لا يستدبرها في حال نزوله فان استدبرها حينئذ بطلت صلاته

الافى شدة خوف

باتفاق ومثل شدة الخوف في ذلك دفع الصائل والفرار من سبع أو نار أو عهد أو وسيل
أو نحو ذلك مما يباح الفرار منه لكن إن أمن في أثنائها وجب عليه الاستقبال ولا يعود
إلى مكانه الأول بل يتمها في المكان الذي انتهى سيره إليه ومثل ذلك من خطف
متاعه أو شردت دابته وهو في الصلاة فله السعي خلف ذلك لتحصيله وكما يباح لهؤلاء
ترك الاستقبال بغفر لهم الأفعال الكثيرة إذا اقتصر واعي قدر الحاجة (ونقل سفر
مباح) ولوراتبه وعيده وفي معناه مسجد أو التلاوة والشكر المفعولتان خارج الصلاة
فيتوجه إلى جهة مقصده لصيرورتها بدلا عن القبلة ويحرم انحرافه عنها إلا إلى القبلة
وذلك مشروط بأمور تسعة أحدها أن يكون ذلك فيما يسمى سفرا ولو قصيرا ثانيها أن
يكون السفر مباحا ثالثها أن يقصد قطع المسافة المسمى قطعها سفرا رابعها ترك
الأفعال الفاحشة كركض وعدو وبلا حاجة خامسها دوام السفر فلو صار مقيما في
أثناء السفر لزمه الاستقبال إن استمر فيها أو لقطع النفل جائز سادسها دوام السير
فلو انقطع سيره لم يجز له ترك الاستقبال حتى لو وقف لاستراحة أو لانتظار رفقة لزمه
الاستقبال مادام واقفا فإن سارا لاجل سير القافلة أتمها إلى جهة مقصده وإن سار
مختارا للسير بلا ضرورة لم يجز أن يسير حتى تنتهي صلاته إن أراد الاستمرار فيها سابعها
عدم وطء نجاسة عمداء مطلقا وكذا نسيانا في نجاسة رطبة غير مفعو عنها ولو بالت دابته
أورأت أو وطئت نجاسة بنفسها أو أطأها أياها لم يضر لأنه لم يلاقها وذلك حيث
لم يكن زمامها بيده ثامنها أن يكون السفر ميلا أو أكثر تاسعها أن يكون لغرض صحيح
وقولهم يتوجه إلى جهة مقصده يفيد أنه لا يجب استقبال عين مقصده بل يكفي
التوجه إلى جهته ولا يخرف عن جهة مقصده إلا إلى القبلة لأنها الأصل فلوا انخرف
إلى غيرها عامدا عالما بطلت صلاته ولو قصر الزمن أما إذا كان خطأ أو نسيانا أو لجحاح
الدابة فإن طال الزمن بطلت صلاته ولو قصر الزمن يسن أن يسجد للسم ولأن عمد ذلك مبطل
وهذا هو المعتمد (وعلى ماش أتمام ركوع وسجود واستقبال فيها وفي تحريم) والحاصل
أنه يسقط وجوب الاستقبال في صور منها غريق على لوح لا يمكنه الاستقبال ومنها
مربوط إلى غير القبلة ومنها عاجز لم يجد من يوجهه ومنها خائف من نزوله عن راحلته
على نفس أو مال أو انقطاعا عن رفقة ومنها من كان في أرض مغصوبة وخاف خروج
الوقت لو أخر الصلاة حتى يخرج منها فله أن يحرم بالصلاة ويتوجه للخروج من ذلك
الأرض ويصلي بالإيماء ومنها من كان في حال شدة الخوف في قتال جائز فيه صلى كيف
أمكنه ومنها النفل في السفر فيتم توجهه إلى جهة مقصده لكن على تفصيل في ذلك حاصله
أنه إن كان ماشيا وجب عليه التوجه للقبلة في أربع وهي تحريمه وركوعه وسجوده
وجلوسه بين السجدين ويجوز أن يتوجه إلى مقصده في أربع في قيامه واعتداله
وتشهده وسلامه وهذا معنى قولهم يتوجه في أربع ويمشي في أربع وإن كان راكبا فإن

ونقل سفر مباح وعلى
ماش أتمام ركوع
وسجود واستقبال
فيهما وفي تحريم

كان في سرج أو على مجرد ظهر الدابة أو كان على ظهرها ثوب أو نحوه فان سهل عليه التوجه في جميع صلاته وتمام جميع أركانها أو بعضها أو هو الركون والسجود أزمه ذلك وان لم يسهل عليه ذلك لم يلزمه الاتجاه في تحرمة ان سهل فان لم يسهل لم يلزم شيء وان كان راكبا في مركب أو هودج أو محفة أو شقف أو نحوه أو في سفينة وهو غير ملاح فان جميع من ذكر ان أمكنهم الاستقبال في جميع صلاتهم وتمام جميع الأركان جاز لهم التنفل والواجب تركه وأما ملاح السفينة وهو من له دخل في تسييرها بحيث يحتمل السفر لو اشتغل وان لم يكن من المعدين لتسييرها كما عاون الركاب أهل العمل فيها في بعض أعمالهم فله التنفل الى جهة مقصده كالراكب على السرج ونحوه مما تقدم ويلحق بالملاح مسير المركب كما اعتمد الشبراملسي

فصل في كيفية الصلاة المتعلقة بواجب وينقسم له اخل في ماهيتها ويسمى ركنا
 وخارج عنها ويسمى شرطا وعندوب وينقسم لما يجبر بالسجود ويسمى بعضها التأكيد شأنه بالجبر لشبهه ببعض حقيقة والما يجبر ويسمى هيئة وهو ما عدا الأبعاض (أركان الصلاة) أربعة عشر يجعل الظمانينات الأربع ركنا واحدا نظرا للاتحاد جنسها كما عداوا السجودين ركنا واحدا لذلك أحدها (نية) وأجعت الامة على اعتبار النية في الصلاة ثم ان كانت الصلاة فافلة مطلقة وهي التي لا تنقيد بوقت ولا سبب (فيجب فيها) أي الصلاة أمر واحد وهو (قصد فعلها) لتمييز عن بقية الأفعال ولا يجب التعمين ولا نية النفعلية وان كانت فافلة مؤقتة أو ذات سبب وجب فيها أمران قصد فعلها (وتعمينها) لتمييز عن سائر الصلوات خصوصاً التي يجب فيها التعمين من ظهر وغيره (ولو) كانت الصلاة (نفلا) ذاسبب لا يحصل المقصود منه بكل صلاة فينوي في ذلك سببها كصلاة الكسوف والاستسقاء وعيد الفطر أو الأضحية وسنة انظر مثلا القبلية أو البعدية سواء كان صلى الفرض قبل القبلية أم لا أما النفل الذي يحصل المقصود منه بكل صلاة كالنفل المطلق وذلك كتحية المسجد وركعتي الوضوء والأحرام والاستنحارة والطواف وصلاة الحاجة وسنة الزوال وصلاة الغفلة بين المغرب والعشاء والصلاة في بيته اذا أراد الخروج للسفر وصلاة المسافر اذا نزل منزلا وأراد مفارقتها وصلاة التوبة وركعتي القتل وعند الزفاف ونحو ذلك من كل ما قصده مجرد الشغل بالصلاة ولا تجب في النوافل نية النفعلية وان كانت الصلاة فرضا ولو نذرا أو قضاء أو كفاية وجب في نية ثلاثة أمور نية الفعل والتعمين (ونية فرض فيه) أي ذلك الفرض لكن لا تجب نية الفرضية في صلاة الصبح لانها تقع نفلا وقيل لا فرق بين البالغ وغيره لوجوب القيام في الفرض على غير البالغ ومثال اجتماع هذه الأمور الثلاثة (كأصلي فرض الظهر) والحاصل أن مراتب الصلوات ثلاث المرتبة الاولى الفرض بأقسامه فيعتبر فيه ثلاثة أشياء القصد والتعمين ونية

فصل في أركان الصلاة نية فيجب فيها قصد فعلها وتعمينها ولو نفلا ونية فرض فيه كأصلي فرض الظهر

الفرضية المرتبة الثانية النفل المؤقت أو ذو السبب فيعتبر فيه أمران القصد والتعيين
ولا حاجة لنية النافلة المرتبة الثالثة النفل المطلق ويعتبر فيه أمر واحد وهو قصد
فعله ولا حاجة للتعيين ولا لنية النافلة ولو شرك في نيته بين فرض ونفل غير مقصود
كسنة وضوء وتحيمة مسجد صحيح وحصل مانواه بل يحصل ذلك وإن لم ينو بل وإن نفاه
(وسن إضافة) للصلاة (إلى الله) تعالى حال النسبة ليتحقق معنى الإخلاص (وتعرض
لأداء أو قضاء) ويصح الأداء بنية القضاء وعكسه أن جهل الوقت لغيم أو نحوه ولو تبين
خلاف مانواه وكذا لو قصد بالأداء أو القضاء المعنى اللغوي فإنها في اللغة بمعنى واحد
يقال قضيت الدين وأدبته أما إذا فعل ذلك عامدا عالما ولم يقصد المعنى اللغوي فإنه
لا يصح لتبنيها (و) سن تعرض (لاستقبال) القبلة (وعدد ركعات) ولو غير العدد
كأن نوى الظاهر ثلاثا أو خمسا فلا تنعقد صلاته سواء كان عامدا أو غالطا لأن ما يجب
التعرض له ولو أوجبا لا يضر الغلط فيه والعدد يجب التعرض له أجمالا بسبب التعيين
اذ قوله الظاهر يقتضي أن تكون أربعاً ولا يجب التعرض لليوم فلو عينه وأخطأ لم يضر
سواء كانت الصلاة أداء أو قضاء ولو مكث في مكان عشرين سنة يترأى له الفجر
فيصلي ويعين اليوم ثم تبين له خطؤه في ذلك وجب عليه قضاء صلاة واحدة لأن صلاة
كل يوم تقع عما قبله ولا عبرة بتعيين اليوم فتبقى عليه صلاة واحدة وهي صلاة اليوم
الآخر لأنها وقعت عن اليوم الذي قبله أما قولهم لو أحرم بفريضة قبل دخول وقتها
ظاناً دخوله انعقدت نفلاً فحله أن لم يكن عليه فائدة نظيرها والواقعة عنها إذا كان
لوصلي ظاناً دخول الوقت بالاجتهاد والافلاته انعقد صلاته ولو صادفت الوقت ومن عليه
فوائت لا يشترط أن ينوي ظهره كذا مثل بل يكفيه نية الظاهر أو العصر وتقدم في
الوضوء أن النية محلها القلب (و) لكن يندب (نطق بمنوى) قبيل التكبير ليساعد
اللسان القلب ولأنه بعد عن الوسواس ولا يضر النطق بخلاف ما في القلب كأن
قصد الصبح وسبق لسانه إلى الظاهر (و) نانيها (تكبير تحرم مقروناً به) أي التكبير
(النية ويتعين) في لفظ التكبير على القادر بالنطق به (الله أكبر ويوجب اسماعه نفسه
كسائر ركن قولي) والحاصل أن شروطه عشرون إيقاعه في حال القيام في الفرض
وبلغة العربية للقادر عليها ولفظ الجلالة ولفظ أكبر وتقدم لفظ الجلالة على أكبر
وعدم مذهب الجلالة ويجوز إسقاطها إذا وصلها بما قبلها كأن يقول أماً أو مأموماً
الله أكبر لكن وصلها بخلاف الأولى ولا يجوز إسقاط همزة أكبر ويغتنفر للعامة إبدالها
واو ويغتنفر له أيضاً إبدال كاف أكبر همزة عند العجز وعدم مداء أكبر وعدم
تشديد هاء وعدم زيادة واو ساكنة أو متحركة بين الكلمتين وعدم واو قبل الجلالة
وعدم سكون طوبى بين الكلمتين بخلاف السكونة اليسيرة فإنها لا تضر وضابط الطول
أن تزيد على سكونة التنفس والعنى وأن يسمع نفسه جميع حروفه إذا كان صحيح السمع

وسن إضافة إلى الله
وتعرض لأداء أو قضاء
ولا استقبال وعدد
ركعات ونطق بمنوى
وتكبير تحرم مقروناً
به النية ويتعين الله
أكبر ويوجب اسماعه
نفسه كسائر ركن
قولي

ولا مانع ودخول الوقت في الفرض والنفل المؤقت أو ذى السبب وإيقاعها حال
الاستقبال حيث شرطناه وتأخيرها عن تكبير الإمام في حق المقتضى وأن لا تبدل
همزة أكبر وأو ولا تبدل كافها همزة فلا يصح ذلك من العالم في الأولى ولا من العالم
العامد القادر في الثانية وأن لا يزيد في مائة ألف التي بين اللام والماء إلى حد لا يراه
أحد من القراء وهو عالم بالحال بأن لا يزيد على أربع عشرة حركة فان زاد عليها ضاع
وعدم الصارف فلو كان مسبوقاً فاحرم خلفه الإمام راكع ولم ينوبه التحريم وحده يقينا
مع وقوع جميعه في محل تجزئ فيه القراءة لم يصح وحاصل هذه المسئلة أن المسبوق
إذا أدرك الإمام راكعاً فكبور ركع خلفه له سبعة أحوال يصح التحريم في واحدة منها
وهي ما إذا قصد بالالتكبير التحريم وحده يقينا وأوقع جميعه في محل تجزئ فيه القراءة
والسنة المابقة لا تنعقد فيها الصلاة وهي ما إذا شرك بين الأحرار والانتقال أو قصد
الانتقال فقط أو قصد أحدهما مبهماً أو أطلق أو شك هل قصد التحريم وحده أم لا
أو قصد التحريم وحده يقينا لكن لم يتم التكبيرا إلا بعد وصوله إلى محل لا تجزئ فيه
القراءة ومن شروط التكبير وهو تمام العشرين قرن النية به حقيقة أو عرفاً مع
الاستحضار الحقيقي أو العرفي والحاصل أن لهم مقارنة حقيقية ومقارنة عرفية
واستحضاراً حقيقة واستحضاراً عرفياً فالاستحضار الحقيقي أن يستحضر جميع أركان
الصلاة تفصيلاً والاستحضار العرفي أن يستحضر أركان الصلاة أجمالاً ويكفي في ذلك
القصد والتعيين ونية الفرضية كما قاله الحنفية - لا مسلسل إلا عن شيخ الإسلام قال
الشيخ منصور الطونجي هذا مذهب الشافعي ومعلوم أن اشتراط الأمور الثلاثة
في الاستحضار العرفي إنما هو في الفرض أما النفل المؤقت أو ذى السبب فيشترط فيه
القصد والتعيين فقط وأما النفل المطلق فيشترط فيه القصد فقط والمقارنة الحقيقية
أن يقرن هذا المستحضر بجميع أجزاء التكبير من أوله إلى آخره والمقارنة العرفية
أن يقرن هذا المستحضر بجزء من أجزاء التكبير واختار بعض الأفاضل الاكتفاء
بالاستحضار العرفي والمقارنة العرفية وهو اللائق بمحاسن الشريعة والوسوسة
عند تكبيرة الأحرار من تلاعب الشيطان وهي تدل على خبل في العقل أو
جهل في الدين وكان الاستاذ أبو حسن الشاذلي يعلم أصحابه لدفع الوسواس
والخواطر الرديئة ويقول لهم من أحس بذلك فليضع يده اليمنى على صدره وليقل
سبحان الملك القدوس الخلاق الفعال سبع مرات ثم يقل أن يشأ يذهبكم
ويأت بخلق جديد وما ذلك على الله بعزيز يقول ذلك المصلي قبل الأحرار ولو كبر
للأحرار تكبيرات ناوياً بكل منها الافتتاح دخل في الصلاة بالافتتاح والاشغاف
هذا أن لم ينوي بينهما خروجاً أو افتتاحاً ولم يحصل منه تردد في النية مع طول والافتتاح
بالنية ويدخل بالتكبير فان لم ينو بغير الأولى شيئاً لم يضر لانه ذكر فلا تبطل به صلاته

هـ - إذا كله مع العمد أمانع السم وكأن نسي كونه أحرم أولا فكبر قاصدا لأحرام فلا بطلان ولو شك في أنه أحرم أولا فأحرم قبل أن ينوي الخروج من الصلاة لم تنعقد هذه النية لأنه شك في هذه النية أنها شفع أو وتر فلا تنعقد الصلاة مع الشك هذا إذا كان قبل طول الفصل فإن طال بطلت صلاته للتردد أما إن علم عن قرب أنه أحرم قبل تبين انعقاد صلاته والافلا وهـ - إذا من انقروغ النفيسة (وسن جزم رائه) أي التكبير ولا يغرضم الرء خلافا لجمع متأخرين تبعه للجبلي (و) سن للمصلي ولو امرأة (رفع كفيه) وإن اضطجع (بكشف) لهما (حذو منكبيه مع تحرم) للصلاة بالاجماع (و) عند هوى إلى (ركوع و) عند (رفع منه) أي الركوع (و) عند قيام (من تشهد أول) وكذا عند القيام من جلسة الاستراحة على المعتمد بخلاف القيام من السجود فلا يسن فيه الرفع فإن ترك الرفع فيما أمر به أو فعله فيما لم يؤمر به كره ويبتدئ التحريم من ابتداء الرفع وينهيه عند غاية الرفع ورفع الركوع يكون قبل الهوى بحيث يهوى بعد تمام الرفع والرفع المطلوب عند رفعه من الركوع يبتدأ مع ابتداء رفع رأسه من الركوع فإذا استوى معتدلا أرسلها الرسا لا خفية تحت صدره وفوق سرته وهكذا بعد كل رفع من ذلك إلا في رفع الهوى للركوع وكذا في الرفع للاعتدال عند ابن حجر والرهلي والحكمة في هـ - هذا الرفع الإشارة إلى رفع الحجاب بين العبد وربه وقال الشافعي وحكمته اعظام جلال الله تعالى ورجاء ثوابه وأكمله أن تحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه وإبهاماه شهمتي أذنيه وراحته منكبيه مع تفريق الأصابع تفريقا وسطا وأما التمسك بالقبلة ويحصل أصل السنة بفعل بعض ذلك ثم للأصابع ست حالات أحدها حالة الرفع في تحريم وركوع واعتدال وقيام من تشهد أول أو من جلسة استراحة فيندب تفريقها ثانيها حالة قيام من غير تشهد أول ومن غير جلسة استراحة فلا تفريق ثالثها حالة ركوع فيندب تفريقها على الركبتين رابعها حالة سجود فتضم وتوجه للقبلة خامسها حالة جلوس بين السجدةتين فالأصح أنه كالسجود سادسها حالة الجلوس للتحديق فاليمين مقبوضة الأصابع إلا المسبحة واليسرى مبسوطة والأصح فيها الضم (فوضعهما) أي الكفين (تحت صدره آخذا بيمينه يساره) أي قابضا ركوع يساره بكفه اليمنى ويجهلها تحت صدره وفوق سرته ما لثنتين إلى جهة يساره قليلا لخبر مسلم عن وائل أنه صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة ثم وضع يده اليمنى على اليسرى (و) ثالثها (قيام قادر في فرض) وخرج بالفرض النقل فليس القيام ركنا فيه لكنه فيه أفضل من القعود نعم الصلاة المعادة وإن كانت نفلا لا بد فيها من القيام ومثل ذلك ما لو صلى الصبي إحدى الخمس فلا بد فيها من القيام وإن كانت صلاة الصبي تقع له نفلا (و) خرج بالقادر العاجز فيجوز (أعجز شق عليه قيام) كأن حصل له بالقيام مشقة تذهب الخشوع أو كماله (صلاة قاعدا) ومن ذلك ما لو خاف راكب السفينة غرقا

وسن جزم رائه ورفع كفيه بكشف حذو منكبيه مع تحريم ركوع ورفع منه ومن تشهد أول ووضعها تحت صدره آخذا بيمينه يساره وقيام قادر في فرض ولما جرح شق عليه قيام صلاة قاعدا

(قوله على الاعتدال) أي كما نص عليه الشافعي من أنه يسن الرفع عند القيام من جلسة الاستراحة كما أفاده الشافعي (قوله تحت صدره) أي لا يعيب باليمين وهذا موافق للشافعي والمطري لا يكرهه بخلاف لابن حجر اه

أودوران الرأس لوصلي من قيام وكذا الوكأن به سلس بول ولو قام سال بوله ولو قعد لم يسأل أو قال طبيب ثقة لمن بعينه ماء ان صليت مستلقيا أمكنت مداواتك فله ترك القيام في الجميع ويفعل مقدوره ولا إعادة عليه وشرط القيام نصب ظهر المصلي ولو كان مستندا الى شيء ولو تحامل عليه ولو كان بحيث لو زال ما استند له سقط هو بشرط استقراره على مكان وقوفه بخلاف ما اذا كان يمكنه رفع قدميه فلا يصح لانه ليس قائما بل معلق نفسه فلو وقف مخنبا الى قدومه أو خلفه أو ما ثلا الى يساره أو يمينه بحيث لا يسمى قائما لا يصح قيامه والانحناء المختر أن يصير الى أقل الركوع أقرب منه الى القيام فان عجز عن ذلك وصار كرا كع لكبر أو غيره وقف كذلك وزاد وجوبا بالانحناء له ركوعه ان قدر على الزيادة ليميز الركوع ولو عجز عن الركوع والسجود وقدر على القيام لزمه القيام ويجب أن يفعل مقدوره في الانحناء له ركوعه وسجوده فان عجز فبرقبته ورأسه فان عجز أو ما اليها بأجفانه ولو قدر على القيام لكن بعين أو عكازة وجب ولو بأجرة مثل للمعين لكن لا يجب المعين الا اذا كان يحتاج اليه في النهوض فقط ولو من كل ركعة بخلاف ما اذا كان يحتاج الى المعين في دوام قيامه فانه لا يجب وأما العكازة فتجب مطلقا والفرق بينهما المشقة في الاولى دون الثانية وحيث عجز عن القيام قعد كيف شاء والافتراش أفضل من غيره فان عجز عن القعود اضطجع على جنبه جاعلا وجهه ومقعدته بدنه للقبلة والافضل اليمين فان عجز عن الاضطجاع استلقى على ظهره رافعا رأسه بشئ ليتوجه بوجهه الى القبلة وكذا يرفع قدميه جاعلا أخصيه للقبلة ويركع ويسجد بقدر ما كانه فلو قدر على الركوع فقط كره للسجود ولو قدر على زيادة على أكمل الركوع تعينت تلك الزيادة للسجود لان الفرق بينهما واجب على الممكن فان عجز عن ذلك أو ما برأسه ويجعل السجود أخفض من الركوع لما تقدم فان عجز أو ما بأجفانه ولا يجب في هذا جعل السجود أخفض من الركوع لعدم ظهوره فان عجز أجزأهم على قلبه وكذا لو عجز عن الصلاة كما هافانه يجري أفعالها وأقوالها على قلبه بأن يمثل نفسه قائما وقارئا وكذا الى آخره ولا إعادة عليه ولا تسقط عنه الصلاة مادام عقله ثابتا وعلم مما تقدم أن من قدر على الابعاء لا يكفيه الاجراء ولا يجب عليه جمعه مع الابعاء وهو كذلك (كمتنفل) فله صلاة النفل قاعدا ولو مع القدرة على القيام كما تقدم وهذا عام في جميع النوافل حتى النفل الذي تسن فيه الجماعة كصلاة العيدين وحتى رواتب الفرائض وكذا الصلاة النفل مضطجعا ولو مع القدرة على القعود ويجب عليه الجلوس للركوع والسجود والجلوس بين السجودتين نعم مصليا النفل قاعدا له نصف أجر القائم ومصلية مضطجعا له نصف أجر القاعدا اذا كان مع القدرة أما مع العجز فلا ينقص أجره ولا يجوز الاستلقاء الا اذا عجز عن جميع ما تقدم فان استلقى مع امكان القيام أو القعود أو الاضطجاع فلا تصح صلاته

كمتنفل

(و) رابعها (قراءة فاتحة كل ركعة) في قيامها أو بدله (الركعة مسبوق) بها حقيقة
 كأن وجد الامام راكعاً وحكماً كأن زحم عن السجود فتسقط الفاتحة أو بعضها
 عن القادر عليها في ركعة مسبوق وهو من لم يدرك مع الامام زمناً يسع الفاتحة
 بالنسبة للوسط المعتدل لا بالنسبة لقراءته ولألقراءة امامه فانه اذا جاء ووجد الامام
 راكعاً أحرماً وركع خلفه ويتحمل عنه امامه الفاتحة كلها بشرط أن يكون أهلاً للتحمل
 بأن لا يكون محدثاً ولا في ركعة زائدة ولا في الركوع الثاني من صلاة الكسوف نعم ان
 اطمأن يقيناً قبل رفع الامام عن أقل الركوع أدرك الركوع وان لم يطمئن أو شك
 في ذلك فاتته الركعة فيتداركها بعد سلام امامه واذا جاء قبل ركوع الامام وأحرماً خلفه
 ولم يشتغل بسنة كدعاء افتتاح قرأ مأماً مكنه من الفاتحة واذا ركع امامه ركع معه
 ويتحمل عنه الامام باقي الفاتحة ان كان أهلاً للتحمل كما مر فان لم يركع مع امامه فاتته
 الركعة فيوافق الامام فيما هو فيه ولا يجري على نظم صلاة نفسه ولا تبطل صلاته
 الا اذا اختلف عن الامام بركنين فعليين بلا عذر هذا ان لم ينو المفارقة والا صار منفرداً
 فيجري على نظم صلاة نفسه فان اشتغل بسنة فان كان يظن أنه يدرك الامام في
 الركوع وأن الاشتغال بالسنة لا يؤخره عن ذلك فتبين خلاف ظنه وجب عليه أن
 يتخلف حتى يأتي من الفاتحة بقدر ما أتى به من السنة فاذا فرغ من ذلك وأدرك الامام
 في الركوع واطمأن معه يقيناً أدرك الركعة والافاتته ويتداركها بعد سلام امامه
 واذا رفع الامام من الركوع قبل أن يكمل المأموم ما عليه فاتته الركعة أيضاً فلا يجري
 على نظم صلاة نفسه بل يوافق الامام فيما هو فيه بعد تكميل ما عليه ما لم يسبق بركنين
 فعليين فلو أراد الامام الهوى للسجود قبل أن يكمل المأموم ما عليه وجب عليه نية
 المفارقة والابطال صلاته وان كان المسبوق يظن أنه لا يدرك الامام في الركوع
 لو اشتغل بالسنة ومع ذلك اشتغل بها كدعاء الافتتاح فانه يجب عليه التخلف كما مر
 لكن تجب عليه نية المفارقة قبل رفع الامام من الركوع والاحرم عليه ولا تبطل
 صلاته الا اذا اختلف بركنين فعليين بلانية مفارقة ولو اقتدى بامام راكع فركع
 واطمأن معه في ركوعه ولم أتم الركعة وقام وجد اماماً غير راكعاً فندوى مفارقة هذا
 واقتدى بالآخر وركع واطمأن معه وهكذا الى آخر صلاته جازو على هذا فيمكن
 سقوط الفاتحة عنه في جميع الركعات ولو اقتدى بامام سريع القراءة على خلاف
 العادة والمأموم معتدلاً وكان في قيام كل ركعة لا يدرك مع الامام زمناً يسع الفاتحة
 من الوسط المعتدل فهو مسبوق في كل ركعة فيقرأ من الفاتحة ما أدركه واذا ركع
 امامه ركع معه وسقط عنه باقي الفاتحة لتحمل الامام له وعلى هذا فيمكن سقوط بعض
 الفاتحة عنه في كل ركعة وتجب الفاتحة (مع) قراءة (بسملة) فانها آية والحمد لله
 رب العالمين الى آخرها ست آيات فالجمله سبع آيات والبسملة آية من كل سورة

وقراءة فاتحة كل ركعة
 الركعة مسبوق مع
 بسملة

الابراءة (و) مع (تشديدات) أربع عشرة فلو خفف تشديده منها فان غير المعنى
وتعمد وعلم بطلت صلاته كتخفيف اياك بل ان اعتقد معناه كفر لان ايا بالقصر
مخففا اسم لضوء الشمس وان كان ناسيا أو جاهلا أو كان التخفيف لا يغير المعنى لم تبطل
صلاته بل تبطل قراءته فيجب عليه أن يعيدها على الصواب قبل الركوع والابطلت
صلاته ولا بد من كونه قادرا على الصواب ولو بالتعلم (و) مع (رعاية) عدد (حروف)
وهي مائة وأربعون حرفا على قراءة مائة ألف بغير ألف لكن الافضل بالالف لان
الحرف الواحد بعشر حسنات فلا يجوز نقص حرف من ذلك العدد وحروف الفاتحة مع
تشديداتها مائة وخمسة وخمسون حرفا لان الحرف المشدد محسوب بحرفين (و) تجب
الفاتحة مع رعاية (مخارجها) فلو أبدل حرفا بغيره فان كان يغير المعنى بأن يتقل الكلمة
الى معنى آخر أو يصير الكلمة لا معنى لها كابدال حاء الحمد هاء أو ابدال ذال الذين زاي
أو دال الاو كان مع العمد والعلم بالتحريم بطلت صلاته وان كان لا يغير المعنى كالعالمون بدل
العالمين لم تبطل صلاته بل تبطل قراءته لتلك الكلمة فان لم يعدها على الصواب قبل
الركوع ور كع عامدا بطلت صلاته وبعضهم قال ان الابدال مع العمد والعلم والقدرة على
الصواب مبطل للصلاة مطلقا وان لم يغير المعنى كالعالمون لانها كلمة أجنبية وأما اللحن
في الفاتحة والمراد به تغيير شيء من حركاتها أو سكناتها لا خصوص اللحن في اصطلاح
الخواصين وهو تغيير الاعراب والخطأ فيه فالمراد هنا ما هو أعم من ذلك فان غير المعنى
كضم تاء أنعمت أو كسر هاء فان تعمدا وعلم بطلت صلاته وان كان ناسيا أنه في الصلاة
أوجاهلا بالتحريم بطلت قراءته فيجب عليه اعادتها على الصواب قبل الركوع والا
بطلت صلاته كما تقدم هذا كله ان كان قادرا على الصواب ولو بالتعلم كما تقدم فان كان
عاجزا عن الصواب وعن تعلمه فصلاته صحيحة في نفسه وتصح امامته لمثله وان كان
الابدال لا يغير المعنى كضم هاء الحمد لله أو ضم صاد الصراط أو كسر باء نعبدا أو فتحها أو
كسر نونها فلا تبطل به الصلاة مطلقا لكن يحرم عليه ذلك مع العمد والعلم من حيث
كونه قرآنا ولو نطق القادر على الصواب بالقاف كما تنطق به اجلاف العرب صح مع
الكرامة وتجب الفاتحة مع رعاية ترتيبها بأن يأتي بها على نظمها المعروف لانه مرجع
مناط البلاغة والاعجاز فلو ترك الترتيب كان بدأ بنصفها الثاني لم يعتد به مطلقا ثم اذا
أتى بنصفها الاول بعد ذلك ولم يقصده التكميل على ما أتى به بأن قصد الاستئناف
أو أطلق اعتد به بشرط أن يكمل عليه باقي الفاتحة من غير فصل طويل أو كان بعذر ولو
طال والالم يعتد به (و) مع رعاية (موالاة) بأن يأتي بكلماتها على الولا (فيغيد)
الفاتحة (بتخلل ذكر أجنبي) غير متعلق بالصلاة وان كان قليلا كحمد عا طس واجابة
مؤذن (لا بتأمين وسجود) لئلا يؤاها مع امامه (ودعاء) من سؤال رجلة
واستعاذه من عذاب ولا يقول بلى وأنا على ذلك من الشاهدين ولا يقول سبحان ربي

وتشديدات ورعاية
حروف ومخارجها
وموالاة فيغيد بتخلل
ذكر أجنبي لا بتأمين
وسجود ودعاء

العظيم أو غير ذلك (لقراءة امام) الآية التي يسن فيها ذلك (و) لا (فتح عليه) أي
 الامام عند توقفه وسكوته والفتح تلقين الآية لا يرد عليه مادام يردد هان فتح عليه
 حيث انقطت الموالاة (و) يعيد الفاتحة (بسكوت طال) مطلقاً بأن زاد على سكتة
 الاستراحة والاعياء لا شـ عاره بالأعراض أو قصر ان قصد بالقصـ يقطع القراءة
 لأعراضه عنها حقيقة لا فتران الفعل بنية القطع (بلا عذر) في مسئلتى ذكر أجنبي
 وسكوت طويل بخلاف ذلك مع النسيان فلا يقطع الموالاة بل يبنى فلونسي آية فسكت
 طويلًا لم تذكرها فإنه لا يؤثر في الموالاة كما قاله القاضي وغيره ولو كرر آية منها للشك أو
 التفرق أو لا لسبب عمد أو لا صحت أنه يبنى (ولا أثر لشك في حرف بعد تمامها) أي
 الفاتحة لأن الظاهر حيث أنه مضى تاماً ولا نـ الشك في حروفها يكثر استنفاها فغنى عنه
 للشقة فأكثف فيها بغلبة الظن (واستأنف) وجوباً إذا شك في بعضها (قبله) أي
 التمام كالشك في أصل القراءة فإنه يوجب استنفاها ولو بعد تمام الفاتحة لأن الأصل
 عدم قراءتها والأوجه الحاق التشهد بها فيما ذكر لا سائر الأركان فإنه إذا شك فيها أو
 في صفتها وجب أعادتها مطلقاً فوراً ومن ذلك ما لو شك في شيء من الأعضاء السبعة هل
 وضعه أو لا فعيد السجود وان كان الشك بعد الفراغ منه هذا ان كان اماماً أو منفرداً
 ويعيد بعد سلام الامام ان كان مأموماً حيث امتنع عليه الرجوع إليه بأن تلبس مع
 الامام بما بعده فان عجز المصلي عن جميع الفاتحة لعدم معلم أو مصحف أو نحو ذلك وجب
 سبع آيات ولو متفرقة لا تنقص حروفها عن حروف الفاتحة سواء أفادت معنى منظوماً
 أم لا ولا يلزمه الا الاثنيان ببدل حروفها الموجودة في النطق دون الرسم والمشدد
 بحرفين من الفاتحة والبدل ومن يحسن بعض الفاتحة يأتي بها ويبدل الباقي ويجب
 الترتيب بين الاصل والبدل فلو كان يحسن أول الفاتحة أتى به أولاً ثم يأتي ببدل الباقي
 وان كان يحسن آخر الفاتحة أتى ببدل الاول ثم يأتي بآخرها وان كان يحسن وسطها أتى
 ببدل الاول ثم يأتي بالوسط الذي يحسنه ثم يأتي ببدل الآخر فان عجز عن القرآن أتى
 بسبعة أنواع من الذكر أو الدعاء لا تنقص حروفها عن حروف الفاتحة ويجب تعلق
 الدعاء بالآخر أن عرف ذلك والآتي بدعاء دنيوى فلا يعدل الى الدنيوى الا اذا عجز
 عن الاخرى ولو بغير العربية فان عجز عن ذلك كله لزمه وقفة قدر الفاتحة في ظنه لان
 القيام ركن في نفسه (وسن بعد تحريم) وقبل تعوذ (افتتاح) وذلك في غير صلاة
 الجنائز أما فيها فلا يسن لبثاً ثها على التخفيف وله صيغ كثيرة منها وجهت وجهي
 للذي فطر السموات والارض حنيفاً مسلماً وأنا من المسلمين ان صلاتي ونسكي
 ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين ومنها الحمد
 لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ومنها الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة
 وأصيلاً ومنها اللهم يا ذا الجلال والإكرام اغفر لي ولوالدي ولجميع المسلمين ولجميع
 المومنين ولجميع المومنات ولجميع المسلمين ولجميع المومنين ولجميع المومنات ولجميع المسلمين

أقراءة امام وفتح عليه
 وبسكوت طال بلا
 عذر ولا أثر لشك في
 حرف بعد تمامها
 واستأنف قبله وسن
 بعد تحريم افتتاح

فقتنى من خطاياى كما ينقى الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلنى من خطاياى بالماء
والثلج والبرد ومنها اللهم أنت الملك لا اله الا أنت أنت ربى وأنا عبدك ظلمت نفسى
واعترفت بذنبي فاغفر لى ذنوبى جميعا فانه لا يغفر الذنوب الا أنت واهدنى لاحسن
الاخلاق لا يهدى لاحسنها الا أنت واصرف عنى سيئها الا بصرف عنى سيئها الا أنت
لميك وسعديك والخير كله فى يديك والشر ليس اليك أنا بك واليك تباركت ربنا
وتعاليت أستهغرك وأتوب اليك ومنها غير ذلك وبأياها افتتح حصلت السنة ويسن
الجمع بينهما المنفرد وامام قوم محصورين راضين بالتطويل (مالم يجلس مأمووم وان خاف
فوت سورة) ولا يسن دعاء الافتتاح الا بشروط أربعة أن يكون فى غير صلاة الجنازة
ولو على قبر أو غائب خلافا لابن العباد وأن يحرم فى وقت يسع الصلاة وأن لا يخاف
المأمووم فوت بعض الفاتحة لو اشتغل به وأن لا يدرك الامام فى غير اتيام فان أدركه فى
الاعتدال مثلا لا يفتتح ويفوت دعاء الافتتاح بالشروع فيما بعده عمدا أو سهوا وخرج
بذلك ما لو سبق لسانه فلا يفوت (ف) يسن بعد دعاء الافتتاح وبعد تكبير صلاة العيد
(تعوذ) للقراءة (كل ركعة) وله شروط دعاء الافتتاح المقدمة آتفانم يسن التعوذ فى
صلاة الجنازة وفيما لو اقتدى بامام جالس وجلس معه فيأتى به بعد قيامه لانه للقراءة
بخلاف دعاء الافتتاح فى ذلك ولا يأتى به الا بعد تمام الانتصاب فلو أتى به فى نهوضه
للقيام لا يحسب وكان مكروها ويسن الاسرار به فى الصلاة مطلقة أى سواء كانت سرية
أو جهرية وكذا دعاء الافتتاح وأما التعوذ للقراءة خارج الصلاة فانه تابع للقراءة سرا
وجهرا ويفوت التعوذ بالشروع فيما بعده عمدا أو سهوا لا يسبق اللسان وأفضل صيغ
التعوذ على المعتمد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وقيل أعوذ بالله السميع العليم من
الشيطان الرجيم ويحصل أصل السنة بالاثمان ببعضه ولو عجز عن الفاتحة سن التعوذ
للبدل حتى لو كان بدلهما نفس التعوذ سن التعوذ له وظاهر هذا أنه يتعوذ للبدل ولو
كان ذكرهما مع أن الذكر المحض لا يسن ابتداءه بالبسملة ويمكن أن يوجه بأنه لما
كان بدلا عن القراءة أعطى حكمها (و) سن (وقف على رأس كل آية منها) أى
الفاتحة وقال ابن حجر فى فتح الجواد والاولى أن يصل بين البسملة والحمد دلة نعم الافضل
الوقف على رأس كل آية من بقية الفاتحة للتتابع والاولى أن لا يقف على أنعمت
عليهم لانه ليس بوقف تام ولا منتهى آية عندنا فخرج من سن الهيات الجهرية
موضعه والاسرار فى موضعه فالجهر فى الصبح والجمعة والعيد وخسوف القمر
والاستسقاء والتراويج ووتر رمضان وركعتى الطواف ليلا أو وقت الصبح وأولتى
العشاء والاسرار فى غير ذلك الاتوافل الليل المطلقة فيمتوسط فيها بين الجهر
والاسرار بحيث يسر تارة ويجهر أخرى مالم يشوش على نائم أو مصل أو نحو ذلك والعبارة
فى قضاء الصلاة بوقت القضاء على المعتمد فيجهر فى قضاء الظهر لا ويسر فى قضاء

مالم يجلس مأمووم
وان خاف فوت سورة
فتعوذ كل ركعة
ووقف على رأس كل
آية منها

(قوله والشر ليس
اليك) أى لا يتقرب
به اليك والا فكل
الأمور خيرها وشرها
من الله تعالى اه

وتأمين عقبها ومع
امامه ان سمع وآية
بعدها وفي الاولين
اغير مأموم

(قوله لا في ثالثة
الرباعية الخ) أي اغير
مسبوق أما هو فيقرأ
السورة ان تمكن لان
ذلك أول صلاته والا
قرأها في الاخيرتين
من صلاته لئلا تخلو
عنها ويكررها مرتين
في ثالثة المغرب التي
انفرد بها لا عن
قراءتها في الاولين
ومحل ندب قراءتها
فيما انفرد به ما لم تسقط
عنه تسقوط الفاتحة
والا فلا يقرأها لانه اذا
سقط المتبوع سقط
التابع ومثل المسبوق
موافق فرغ من الفاتحة
قبل امامه في السرية
فانه يقرأها لانه لا معنى
في سكوتها اه
(قوله على المعتمد)
أي خلافا لابن حجر
كشيخ الاسلام فانهما
قالا ان السورة أفضل
وان كانت أقصر اه

العشاء نهارا ومثل الليل وقت الصبح لانه وقت جهر فلو قضى صلاة الضحى ليلا أو
وقت صبح جهر نعم صلاة العيدين جهرية قضاء وأداء وترغير رمضان ورواتب
الغرائض سرية أداء وقضاء وجهر المرأة دون جهر الرجل نعم لا تجهر بحضرة الرجال
الا جانب ومثلها الخنثى (و) سن (تأمين) أي قول آمين (عقبها) أي الفاتحة أو عقب
بدلها ان تضمن دعاء ولو فصله عن الفاتحة بذكر آخر فاته نعم يستثنى نحو رب اغفر لي
ومثل الذكرك في ذلك السكوت الطويل بخلاف السكوت اليسير فانه سنة بين آمين
والفاتحة أو بدلها **فائدة** السكوتات المطلوبة في الصلاة ست سكتة بين تكبيرة
الاحرام ودعاء الافتتاح وسكتة بين دعاء الافتتاح والتعوذ وسكتة بين التعوذ
والفاتحة أو بدلها وسكتة بين الضالين وآمين وسكتة بين آمين والسورة وسكتة بين
السورة والركوع وكلها بقدر سهو بها ان الله ألا سكوت الامام بين آمين والسورة فانه
بقدر قراءة المأموم الفاتحة والاولى للامام ان يشتغل حينئذ بدعاء أو قراءة سرا
فالقراءة اولى وحينئذ يكون تسمية ذلك سكوتا بحسب الظاهر فقط والتأمين تابع
للفاتحة سرا وجها (و) يسن للمأموم أن يؤمن في الجهرية (مع امامه ان سمع) قراءة
الامام والا فلا يؤمن فنخرج ما لو كان خارج الصلاة فسمع قراءة غيره من امام ومنفرد
فلا يسن له التأمين وليس في الصلاة ما تسبب مقارنة الامام فيه الا هذا فان لم تتفق له
مقارنته آمن عقبه ولو تأخر الامام عن الزمن المسمون فيه التأمين آمن المأموم ولو
قرأ المأموم مع الامام وفرغ معا كفاء تأمين واحد وان فرغ المأموم قبل الامام آمن
لنفسه ثم يؤمن للمتابعة ولا ينتظره على المعتمد وان فرغ الامام قبله آمن معه للمتابعة ثم
يؤمن لنفسه عقب قراءته **فائدة** الاحوال التي يجهر فيها المأموم خلف الامام
خمس حالة تأمينه مع امامه وحالة دعاء الامام في قنوت الصبح وفي قنوت الوتر في
النصف الاخير من رمضان وفي قنوت المنازلة في الصلوات الخمس وحالة فتحه على
امامه وما عدا ذلك يسري فيه (و) سن قراءة شيء من القرآن وهو (آية) فأكثره الا كل
ثلاث والاوجه حصول أصل السنة بما دون آية ان أفاد كما قال الرملي وابن حجر
(بعدها) أي الفاتحة في صلاة فرض أو نفل (و) ذلك (في الاولين) لا في ثالثة
الرباعية ورابعتهما ولا في ثالثة المغرب ويسن تطويل قراءة الاولى على الثانية وأن
يكون على ترتيب المصحف والسورة أفضل من بعض سورة ان كان قدرها أو أقل فان
كان أكثر فهو أفضل منها على المعتمد ومحل أفضلية السورة على البعض في غير
المواضع التي ورد فيها البعض كالتراويح فان السنة فيها الصلاة بجميع القرآن
فيجزئه على الليالي بحيث يكون آخر الحتمة منطبقا على آخر ليلة في الشهر وكر كفي
الفجر فان السنة فيها قراءة آيتي البقرة وآل عمران ولو كر سورة في الركعتين
حصل أصل سنة القراءة وتكفي فواتح السور ونحو الموصوق ون (اغير مأموم)

(سمع) ولا سورة للمأموم في الجهرية بل يستمع قراءة إمامه فان لم يسمعها الصم أو بعد
أو غيره قرأ سورة فأكثر إلى أن يركع الإمام أدسكوته لا معنى له وأما السرية فيقرأ فيها
السورة لعدم سماعه قراءة إمامه ما لم يكن مسبوقاً ولا سقطت عنه السورة تبعاً
للسقوط الفاتحة أو بعضها أو يسن للصبح طوال المفصل وللظهر قريب منها وللعصر
والعشاء أو ساطه إن كان مقبلاً منفرداً أو إمام قوم محصورين راضين بالتطويل أما
المسافر فانه يقرأ في صلاته كلها بالكافرون والاخلاص وأما المأموم فلا يسن له شيء
من ذلك وأما إمام غير المحصورين ومثله إمام المحصورين غير الراضين بالتطويل فيسن
له التخفيف والمغرب قصاره وابتداء المفصل الحجرات وطواله من الحجرات إلى عم
وأوساطه من عم إلى الضحى وقصاره من الضحى إلى الآخر (وفي جمعة وعشائرها
الجمعة والمنافقون أوسج وهل أتاك وصحبها) في الركعة الأولى (أم تنزيل) السجدة تلي
سورة لقمان (و) في الثانية (هل أتى) وهذا عام في إمام المحصورين وغيره ومثل ذلك ق
واقتربت في العيدين والأفضل أن يقرأ السورتين بكاملهما وله الاختصار على بعض
منها ولو آتت السجدة ولو بقصد السجود وإن لم يضق الوقت على المعتمد ولو قرأ في الأولى
من صبح الجمعة هل أتى وفي الثانية أم تنزيل وسجد صح وتسن المحافظة على السجدة في
صبح الجمعة ولا نظراً لكون العامة قد تعتقد وجوبها بخلاف ما لنظر في ذلك (و) في
(مغربها الكافرون والاخلاص) كما تسن هاتان السورتان للمسافر في صبح الجمعة
وصبح غيرها لكن قال الونائي والمؤذنان للمسافر في صبحه أولى اه وقال المصنف في
ارشاد العباد وسن قراءة المؤذنين في مغرب السبت اه وقال محمد المصري في شرح
أبي شجاع والسنة أن يبدأ السورة بالبسملة لأنها آية منها وأن يقول قبل السورة إن
كانت من الضحى إلى آخر القرآن لا اله الا الله والله أكبر لما نقل عن الشافعي رضي الله
عنه أنه سمع رجلاً يكبر هذا التكبير في الصلاة فقال له أحسنت وأصبت السنة
(و) سن للصلى (تكبير في كل خفض ورفع لا) في الرفع (من ركوع) فيقول فيه سمع
الله لمن حمده (ومده) أي التكبير من الفعل الذي انتقل منه إلى الحصول في المنتقل
اليه ولو فصل بينهما بجملة الاستراحة وهذه يقال لها أذكار الانتقالات ويسر بها كل
من الإمام والمأموم والمنفرد كما أذكار الأركان (و) لكن لو توقف العلم بانتقالات
الإمام على جهره بأذكار الانتقالات سن (جهره) أي بالمدكور (لإمام وكره) أي
الجهر بذلك (لغيره) أي الإمام فان لم يبلغ صوت الإمام جميع المأمومين سن لبعضهم
الجهر بذلك لاسماع الباقي والمبلغ يجهر بما يجهر به الإمام ومنه سمع الله لمن حمده لانه
من أذكار الانتقالات ويسر بما يسر به الإمام ومنه ربنا لك الحمد في الاعتدال لانه من
أذكار الأركان ومخالفة ذلك من جهل الأئمة والمبلغين (و) خامسها (ركوع) وأقله
في حق القائم المعتدل الخلقة أن يخني (بانحناء) خالص لا انحناس فيه (بحيث تنال

سمع وفي جمعة
وعشائرها الجمعة
والمنافقون أوسج
وهل أتاك وصحبها
الم تنزيل وهل أتى
ومغربها الكافرون
والاخلاص وتكبير
في كل خفض ورفع
لامن ركوع ومده
وجهره لإمام وكره
لغيره وركوع بانحناء
بحيث تنال

(قوله المفصل) سمى
بذلك لكثرة الفصل
بين سورته بالبسملة

راحتاه ركبتيه) يقينا اذا أراد وضعهما عليهما وهو سنة والراحة بطن الكف غير
الاصابع فلا يحصل بانحناس ولا به مع انحناء ولو طال التبداه أو قصرنا أو قطع شيء منها
لم يعتبر ذلك فان عجز عن ذلك الابعين ولو باعتماد على شيء أو انحناء على شقه لزمه
(وسن) في حق القائم ليكون ركوعه أكمل (تسوية ظهر وعنق) بحيث يصيران
كالصفحة الواحدة ونصب ساقيه وفخذه (وأخذ ركبتيه) مفرقتين بقدر شبر
(بكفيه) وتفرقة أصابعه تفريقاً وسطاً للجهة القبلة لأنها أشرف الجهات والعاجز يخفى
قدرا مكانه فان عجز عن الانحناء أصلاً أو مأرأسه ثم بطرفه وأما الركوع في حق القاعد
فأقله أن تحاذي جهته أمام ركبتيه وأكمله أن تحاذي محل سجوده ومن عجز فعل
مقدوره فظير مائة دم (و) سن في الركوع (قول سبحان ربّي العظيم) للاتباع وتسب
زيادة (وبحمده) ويحصل أصل السنة بمرة ولا أكمل أن يقولها (ثلاثاً) وتكره الزيادة
عليها إلا ما قام غير محصورين أو كانوا غير راضين بالتطويل فان كان منفرداً أو امام
قوم محصورين راضين بالتطويل فلا أكمل أن يقولها خساو أكمل منها سبعاو أكمل
منها تسعاو أكمل منها إحدى عشرة وهي نهاية المطلوب ويسن لمن ذكر أن يزيد على
ذلك اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري ومخي
وعظمي وعصبي وشعري وبشري وما استقلت به قدمي لله رب العالمين (و) سادسها
(اعتماد) ولولنا فلة ويحصل (بعود لبدء) أي لما كان عليه قبل ركوعه قائماً كان
أوقاعداً (ويسن أن يقول في رفعه) إلى الاعتماد (سمع الله لمن حمده) أي تقبل الله
منه حمده ويحصل أصل السنة بقوله من حمده الله سمع له ولا فرق في ذلك بين الإمام
والمأموم والمنفرد (و) يسن (بعده انتصاب) أن يرسل يديه ويقول (ربنا لك الحمد) أي
ربنا استجب لنا ولك الحمد على هدايتك إيانا ويسن أن يزيد بعد ذلك حمداً كبيراً
كثيراً طيباً مباركاً فيه (ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد) أي
بعدهما كالعرش والكرسي وغيرهما مما لا يعلمه غيره تعالى ويجوز في ملء رفعه على
الصفة ونصبه على الحال أي ما شاء لو كان الحمد جسمًا أو يزيد منفرداً امام قوم محصورين
راضين بالتطويل أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت
ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم ومن بمعنى عند والحمد بفتح الجيم الغنى
لكن لو كان الاعتماد محل قنوت وأراد من ذكر أن يقنت فإنه يأتي بالقنوت بعد قوله
وملء ما شئت من شيء بعد ولا يأتي بباقي الذكر المذكور (و) سن (قنوت بصبح) أي
في اعتدال ركعته الثانية بعد اتسائه بالذكر الاتب خلافاً لابن القزح فإنه يقول
لا يأتي بالذكر والأصل في ذلك ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه لم يزل يقنت
في الصبح حتى فارق الدنيا (و) في اعتدال الركعة الأخيرة من (وتر نصف أخير
من رمضان و) في اعتدال الركعة الأخيرة من (سائر مكتوبة) أي باقيها من الخمس

راحتاه ركبتيه وسن
تسوية ظهر وعنق
وأخذ ركبتيه بكفيه
وقول سبحان ربّي
العظيم وبحمده ثلاثاً
واعتماد بعود لبدء
ويسن أن يقول في
رفعه سمع الله لمن
حمده وبعد انتصاب
ربنا لك الحمد ملء
السموات وملء
الأرض وملء ما شئت
من شيء بعد وقنوت
بصبح وتر نصف
أخير من رمضان
وسائر مكتوبة

(لنزالة) نزلت بالمسلمين وارواحهم احدى نفقه كاسر العالم والشجاع وسواء فيها
 الخوف من نحو عسكروا مسلمين والقحط والجراد والوباء والطاعون وقنوت النزالة
 ليس من الابعاض لانه سنة في الصلاة لا سنة منها ويحصل القنوت (بضو) اللهم اغفر
 لي يا غفور وارحمني يا رحيم من كل ما يشتمل على دعاء وثناء فالدعاء حصل يا غفور وارحمني
 والثناء حصل يا غفور وارحمني ومثل ذلك آية تتم من دعاء وثناء كآخر سورة البقرة بشرط
 أن يقصد بها القنوت والافضل أن يأتي بالقنوت المشهور وهو (اللهم اهدني فيمن
 هديت الى آخره) أي القنوت وتتمه وعافني فيمن عافيت وتوفاني فيمن توليت وبارك لي
 فيما أعطيت وفقني شرمافضيت فأنك تقضي ولا يقضى عليك وأنه لا يذل من واليت
 ولا يزي من عاديت تباركت ربنا وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت أسألك مغفرك وأتوب
 اليك ويس من المنفرد وامام محصورين راضين بالتطويل أن يزيد على ذلك القنوت
 المروي عن سيدنا عمر وهو اللهم انا نسألك تعينك ونسألك مغفرك ونسألك وثمن بك
 وتتوكل عليك ونثنى عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك
 اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد أي نسرع نرجو رحمتك ونخشى
 عذابك ان عذابك الحمد بكسر الجيم أي الحق بالكفار ملحق بكسر الحاء أي لاحق بهم
 اللهم عذب الكفرة والمشركين أعداء الدين الذين يصعدون عن سبيلك ويكذبون
 رسالتك ويدعون أولياءك اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء
 منهم والاموات اللهم أصلح ذات بينهم وأفصل بين قلوبهم واجعل في قلوبهم الايمان
 والحكمة وثبتهم على ملة رسولك وأوزعهم أن يوفوا بعهدهم الذي عاهدتهم عليه
 وانصرهم على عدوك وعدوهم الله الحق واجعلنا منهم ثم يأتي بالصلاة والسلام على
 النبي صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه فيقول صلى الله عليه وسلم يا محمد وعلى آله وصحبه
 وسلم بصيغة الماضي أو الامر في الفعلين والاولى أولى من البليغ الذي يراعى النكات
 فان لفظة لفظ الخبر فكانت الصلاة والسلام حصل من الله بالفعل وأخبر عنها ولا يقال
 ان ذلك يحصل به تطويل الاعتدال وهو مبطل لانه قول محله في التطويل بغير الوارد
 على أن ذلك مقيد بغير الاعتدال الاخير من سائر الصلوات لانه ورد تطويله في الجملة
 ولو عجز عن القنوت وقف وقفة يسيرة تسع قنوتا ولو قصير أو تسع ما بعد من الصلاة
 والسلام على النبي وآله وصحبه فان لم تسع ذلك سن سجود السهو على الوجه والوارد
 أن يجمع بين القنوتين المذكورين لكن لو اقتصر على واحد منهما فلا سجود (وجهه
 به) أي القنوت (امام) استحبابا في الجهرية والسرية كأن قضى صبحا أو زواجا بعد طلوع
 الشمس (وأم من مأوم) للدعاء جهر اذ جهر امامه و(سمع) أي المأموم قنوت الامام
 ومن الدعاء الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يطلب من الامام الجهر
 بالقنوت في السرية مع أنها ليست محل الجهر لان المقصود من القنوت الدعاء وتأمين

لنزالة بضو اللهم اهدني فيمن هديت الى آخره
 وسهر به امام وأمن
 مأوم سمع

(قوله لنزالة) وتقل
 بعض الفضلاء انه
 ورد ان البلاء بالمقدرة
 في السنة تنقل من
 اللوح المحفوظ الى
 سماء الدنيا في ليلة
 آخر اربعاء من شهر
 صفر وان من كتب هذه
 الآيات السبع في اناه
 ومخاضه بقاء وشربه لم
 يصيبه شيء من تلك
 البلاء يا وهي سلام
 قولاً من رب رحيم
 سلام على نوح في
 العالمين سلام على
 ابراهيم سلام على
 موسى وهارون سلام
 على آل ياسين سلام
 عليكم طيبتم فادخلوها
 خالد بن سلام هي
 حتى مطلع الفجر
 وهي سبع سلامات
 اه

القوم عليه فطالب الجهر ليسمعه وافيهؤمنوا ولا يؤمن المأموم للثناء بل يسن أن يقول
ثناء سرا وهو من فانك تقضي الى آخره أو يستمع له لانه ثناء وذكر لا يليق به التأمين
والمشاركة أولى (وكره لا امام تخصيص نفسه بدعاء) وانما يسن له أن يأتي بضمير المتكلم
ومعه غيره بأن يقول اللهم اهدنا الى آخره لانه يقول عن نفسه وعن المأمومين فلو خص
الامام نفسه بالقنوت بأن لا يأتي بلفظ الجمع سن للمأموم التأمين لانه الوارد لا القنوت
كما قاله الشبرا ملسي ويسن رفع يديه في القنوت كسائر الادعية والاولى عدم مسح
وجهيه بها (و) سابعها (سجود مرتين) في كل ركعة وانما شرع تكرار السجود دون
غيره لانه أبلغ في التواضع ولانه لما عرج به صلى الله عليه وسلم الى السماء فن كان من
الملائكة قائما سلوا عليه قياما ثم ركعوا وشكر الله تعالى على رؤيته صلى الله عليه وسلم
ومن كان منهم راكعا رفعوا رؤسهم من الركوع وسلموا عليه ثم سجدوا شكر الله تعالى
على رؤيته ومن كان منهم ساجدا رفعوا رؤسهم من السجود وسلموا عليه ثم سجدوا
ثانية شكر الله تعالى على رؤيته فلذلك صار السجود مثني مثني فلم يرد الله أن يكون
للملائكة حال الا وجعل لهذه الامة حالا هو مثل حالهم ولائن في تكرار السجود اشارة الى
أنه خلق من الارض وسيعود اليها وحقبة السجود شرعوا وضع الاعضاء السبعة فوق
ما صلى عليه من أرض أو غيرها والاعضاء السبعة هي الجمجمة والركبتان وباطن
اليدين وبطن أصابع الرجلين ويكفي وضع بعض كل عضو من ذلك وهو شرطه ستة
أن لا يقصده غير فقط وهذا الشرط عام في جميع الأركان ويعبر عنه بعدم الصارف
وان تستقر أعضاؤه السبعة كلها في آن واحد فلو وضع بعضها ثم رفعه ووضع البعض
الاخر لم يكف وأن يكون السجود (على غير محمول وان تحرك) أي ذلك الغير
(بحركته) فلا يصح السجود على طرف كنه الطويل ان تحرك بحركته لانه محمول له
بخلاف ما اذالم يتحرك بحركته فانه كانه منفصل وبخلاف ما لو سجد على نحو سرير يتحرك
بحركته فيصيح لانه غير محمول له والمراد بالمحمول متصل به يتحرك بحركته وخرج بذلك
ما هو في حكم المنفصل عنه عرفا كعود أو منديل بيده فلا يضر السجود عليه ويضر
السجود على عمامته أو عرقته أو نحوهما ولو كان يحمل سجوده تراب أو ورقة أو نحو ذلك
فالتصق بجهته وصار حائلا فلا يصح السجود الثاني حتى يخيه ولو صلى على قاعد أو سجد
على متصل به لا يتحرك بحركته الا اذا صلى قائما لم يحزه السجود عليه لانه كالحجز
منه كذا قاله الرملي تبعه والده خلافا لابن حجر وشيخ الاسلام في فتاويه كذا قاله
الشبرا ملسي وأن يكون السجود (مع تنكبس) وهو رفع أسافل البدن على أعاليه
فلو انعكس أو تساوى لم يحزه قطعا في الانعكاس وعلى الاصح في المساواة نعم لو كان
في سفينة ولم يتمكن من ارتفاع ذلك لم يلها أو غيره كرجة صلى على حسب حاله
ووجبت عليه الاعادة لندرة هذا اذا ضاق الوقت أو لم يضق ولم يكن لم يرج التمكن

وكره لا امام تخصيص
نفسه بدعاء وسجود
مرتين على غير محمول
وان تحرك بحركته
مع تنكبس

من السجود على الوجه المجزئ قبل خروج الوقت فان رجا ذلك وجب التأخير الى
التمكن أو الى ضيق الوقت ولو أكب على وجهه ومد رجله لم يجز خراجهما لو ارتفعت
الاعالي نعم لو كان به علة لا يمكنه السجود معها الا كذلك بأن يكون فيه مشقة شديدة
أجزأه ولا اعادة عليه وان شفي بعد ذلك وأن يكون السجود (بوضع بعض جبهته
بكشف) للجهة ان سهل الكشف بحيث لا يناله به مشقة لا تحمل عادة فلو كان بجبهته
جرح أو نحوه وعليه عصابة وشق عليه نزعهما صح السجود عليهما ولا تلزمه الاعادة (و)
أن يكون السجود مع (تحامل) على الجبهة بحيث لو كان تحتها فطن أو حشيش
لا تكبس وظهرا أثره في اليد لو فرضت تحته ولا يشترط ذلك في بقية الاعضاء السبعة
(و) كما يجب السجود على بعض جبهته يجب على بعض (ركبتيه و) بعض (بطن
كفيه) من الراحة وبطون الأصابع دون ماعداهما (و) بعض بطن (أصابع قدميه)
لقوله صلى الله عليه وسلم لم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة واليدين
والركبتين وأطراف القدمين (وسن وضع أنف) مكشوف مع الجبهة وأكمل السجود
أن يكبر لهويه بلارفع يديه ويضع ركبتيه وقدميه ثم كفيه ثم جبهته وأنفه معا ويكره
مخالفة الترتيب المذكور وعدم وضع الأنف لأنه صلى الله عليه وسلم قال أمرت أن
أسجد على سبعة أعظم على الجبهة وأشار به إلى أنفه ومن الهيات أن يفرق
ركبتيه قدر شبر ويضع كفيه مكشوفتين حذو منكبيه فاشرا أصابعه مضمومة للقبلة
وأن يفرق قدميه ويبرزهما من ذيله وأن يحافي الرجل في السجود وفي البر كوع بأن يرفع
بطنه عن فخذه ومرفقيه عن جنبه وأما المرأة والخنثى فينضم كل منهما بعضه الى بعض
فيهما لان الضم أستر لهما (و) سن في السجود (قول سبحان ربى الاعلى) وتسبب زيادة
(وبحمده) ويحصل أصل السنة مرة والا كمل أن يقولها (ثلاثا) والافضل لمنفرد وامام
قوم محصورين راضين بالتطويل أن يقولها خمسا فسبعة عا فاحدا عشر وهي
غاية الكمال كما تقدم ويزيد من ذكر اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد
وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته تبارك الله أحسن الخالقين
ويزيد من ذكر أيضا سبح قدوس رب الملائكة والروح وينبغي الاكثر من الدعاء
في السجود بعد ذلك لمحدث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثر والدعاء
أى في سجودكم ومن المأثور في السجود اللهم اغفر لى ذنبي كله دقه وجله أوله وآخره
وعلانته وسره اللهم انى أعوذ برضالك من خطيئتك وبعفوكم من عقوبتك وأعوذ بك
منك لا أخصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ومعنى أعوذ بك منك أستعين
بك على دفع غضبك ويبقى المأموم بما يمكنه من غير تخلف بقدر ركن (و) ثامنها
(جلوس بينهما) أى السجودتين ولو فى نفل (ولا يطأوله) أى ذلك الجلوس (ولا اعتد الا)
لأنهما ركان قصيران ليسا مقصودين لذاتهما بل للفصل وهذا معنى الموالاة التى جرى

بوضع بعض جبهته
بكشف وتحامل
وركبتيه وبطن كفيه
وأصابع قدميه وسن
وضع أنف وقول
سبحان ربى الاعلى
وبحمده ثلاثا وجلوس
بينهما ولا يطأوله ولا
اعتد الا

الخلاف في كونها ركناً أو شرطاً وطويل الاعتدال يحصل بأن يطوله زيادة عن الله
 المشروع فيه قلها الفاتحة وهذا في غير اعتدال الركعة الأخيرة من سائر الصلوات
 أما ما ولا يشترط طوله لانه ورد تطويله في الجملة بالتمنوت فيه في أوقات المنازلة كما تقدم
 وتطويل الجلوس بين السجدةتين يحصل بأن يطوله زيادة عن الله كرك المشروع فيه بقدر
 الواجب في التشهد الأخير وسبب ما في بيانه قريباً وسبب ما في بيان الله كرك المشروع فيه وأما
 أنه كرك المشروع في الاعتدال فقد تقدم (وسن فيه) أي الجلوس بين السجدةتين (و)
 في (تشهد أول) وفي باقي الجلسات غير الجلوس الأخير فإنه على تفصيل يل يأتي
 (افتراض) بأن يضع رجليه اليسرى بحيث يلي ظهرها الأرض ويجلس على كعبها
 وينصب رجليه اليمنى ويجعل أطراف أصابعه منها للقبلة (واضعاً كفيه) على فخذه
 (قريباً من ركبتيه) بحيث تسامت رؤسها الركبة للاتباع فاشراً أصابعه مضومة
 للقبلة كما في السجود (قائلًا رب اغفر لي آخره) تتمه وأرجى وأجبرني وأرفعني
 وأرزقني وأهدني وعافني رب هب لي قلباً تقياً تقياً من الشرك بريالاً كافراً ولا شقيماً
 ولم أرتخصيص هذا الدعاء بالمفرد لئلا في نهاية الأمل وقال الرمي وفي تحرير الجرجاني
 يقول رب اغفر واحم وتجاوز عما تعلم أنك أنت الأعز الأعلى كرم ثم قال الشبرام لسي هذا
 زيادة على ما تقدم ولا فرق بين تقديمه على قول رب هب لي قلباً إلى آخره وبين تأخيره
 عنه أي وكل منهما مؤخر عن قوله وعافني (و) من سنن الهيمات (جلسة استراحة)
 بقدر الجلوس بين السجدةتين للاتباع رواء البخاري والترمذي (لقيام) بعد سجود
 الغيرة تلاوة وتسبيح في محل التشهد الأول عند تركه وفي غير العاشرة أن يصلي عشر
 ركعات مثلاً بتشهد ولا تسن للقاعد ويكره تطويلها على الجلوس بين السجدةتين ولا
 تبطل به الصلاة على المعتد ويأتي بها المأموم ندباً وإن تركها الإمام ولا بعد من خش
 المخالفة لأن الشأن أنها يسيرة وهي فاصلة بين الركعتين ويسن أن يمد التكبير من رفعه
 من السجود إلى قيامه لأنه يكبر تكبيرتين وذلك بشرط أن لا يزيد على سبع ألفان
 والابتدأت صلاته أن علم وتعمد ومن سنن الهيمات اعتماد على الأرض بطن كفيه
 وأصابعه مبسوطة على الأرض عند قيامه من جلوسه أو سجود وهو كهيئة العاجز
 ولو كان قوياً (و) تاسعها (طمانينة في كل) من الأركان الأربعة التي هي الركوع
 والاعتدال والسجود والجلوس بينهما ولو في ثقل وهي سكون الأعضاء بعد حركتها
 من هوى من الركوع والسجود ومن نهوض إلى الاعتدال والجلوس بحيث يستقر كل
 عضو محله بمقدار التلفظ بسبحان الله (و) عاشرها (تشهد الأخير) وهو ما يعقبه سلام
 (يقال له التبعيات لله إلى آخره) تتمه سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته
 سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فهذا
 الأقل هو المعداد من الأبعاض في التشهد الأول والمعداد من الأركان في الجلوس

وسن فيه وتشهد أول
 افتراض واضعاً كفيه
 قريباً من ركبتيه
 قائلًا رب اغفر لي
 آخره وجلسه استراحة
 لقيام وطمانينة في
 كل وتشهد الأخير
 وأقله التبعيات لله
 إلى آخره

الذي يعقبه سلام وتجب مراعاة حروفه فلو أبدل حرفا منه بآخر لم يصح ومثل ذلك نحن
 بغير المعنى وتجب مراعاة تشديداته فلو خفف مشددا لم يصح نعم في النبي اختان
 التشديد والله زفير وركل منها ولو أظهر النون المدغمة في أن لا اله الا الله أو التنوين
 المدغم في محمد ارسول الله لم يضر على المعتمد لانه لم يسقط حرفا وانما أظهر المدغم على أن
 النون حسي من الادغام والانطباع في النون والتنوين مع اللام والراء وتجب موالاته
 بأن لا يفصل بين كلماته بغيرها ولو من ذكر أو قرآن نعم يغتفر وحده لا شريك له بعد
 الا لله لانها وردت في رواية ومثل ذلك الكلمات الواردة في أكمل التشهد الا في بيانه
 التي تذكر في خلال الواجب ولا يضر زيادة يا الندائية قبل أبيها ولا زيادة ميم في عليك
 ولا يجب ترتيبه نعم ان كان عدم الترتيب يحل بالمعنى ضرر وتبطل به الصلاة مع الحمد
 والحاصل أنه يشترط في التشهد اسماع النفس وعدم الصارف والموالات ومراعاة
 الحروف والكلمات والتشديدات كالفاصلة والترتيب ان حصل بعده اخلال بالمعنى
 وأن يكون بالعربية للقادر عليها ولو بالتعلم وقراءته فاعدا الا لعذر وأكمل التشهد
 القيمات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته
 السلام عليه بنا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له
 وأشهد أن محمدا رسول الله (و) الحادي عشر (صلاة على النبي) صلى الله عليه وسلم
 (بعده) أي التشهد في الجلوس الذي يعقبه سلام ولا تشترط الموالات بينها وبين
 التشهد بل لو فصل بينهما بذكر أو دعاء جاز (وأقلها اللهم صل على محمد وسن في) تشهد
 (أخير صلاة على آله) صلى الله عليه وسلم ولا تسن في الأول لبنائه على التخفيف
 وسواء في ذلك المنفرد والامام ولو لمحصورين رضوا بالتطويل خلافا للذرعى وأقل
 الصلاة على النبي وآله اللهم صل على محمد وآله وآله والاكمل أن يقول اللهم صل على محمد
 وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد
 كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين أنت حميد مجيد والافضل الاتيان
 بلفظ السيادة وآل محمد كل مؤمن كما هو أحسن في مقام الدعاء فقد ورد اذا دعوتهم
 فعمموا وآل ابراهيم اسمعيل واسحق وأولادهم ابلا واسطة أو ذريتهم بالمؤمنون مطلقا
 (و) من سنن الميامن (دعاء) عقب التشهد وما بعده من الصلاة على النبي وآله بما شاء
 من دعاء نيوى وأخروى والمأثور أفضل ومنه اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر ومن
 عذاب النار ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الله مال هـ ذامتا كد وأوجه
 قوم وينبغي أن يختم به دعاء لقوله صلى الله عليه وسلم لم واجه من آخر ما تقول ومنه
 اللهم اني أعوذ بك من المأثم والمغرم ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما
 أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت أقدم وأنت المؤخر لا اله الا
 أنت ومنه اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كبيرا كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي

وصلاة على النبي بعده
 وأقلها اللهم صل على
 محمد وسن في أخير
 صلاة على آله ودعاء

مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم والافضل للامام ان لا يبلغ بالدعاء
 قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أى الافضل له كون الدعاء أقل من
 قدر ما يأتي به منهما فان أطالهما أطالها وان خففها خففها لانه تبع لهما وأما غيره فمطيل
 ماشاء ما لم يخف وقوعه في سهو وقال الشافعي في الام فان لم يزد على ذلك كرهته أى اذا
 اقتصر المصلى على التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأت بعدهما بشئ
 كان ذلك الاقتصار مكروها (و) الثاني عشر (قعود لهما) أى التشهد والصلاة على النبي
 فالتشهد وقعوده ان عقبهما سلام فهما ركان والا فستتان (وسن تورك فيه) أى في ذلك
 القعود ما لم يطلب منه سجود السهو وما لم يرد الالتيان به أو ما لم يطلق أما من طلب
 منه سجود السهو بأن فعل ما يقتضيه وأراد السجود أو أطلق فانه يفترش فعلم أنه
 يتورك عند ارادة تركه فلو عن له ارادة السجود افترش وان أدى ذلك الى انحناء بصل
 به الى ركوع القاعد لتولده من مأموريه كذا قال الشبرا ملى * والحاصل أن جلستان
 الصلاة سبع يفترش في ست منها وهى الجلوس بين السجودتين وجلوس الاستراحة
 وجلوس المنبوق وجلوس التشهد الاول وجلوس المصلى قاعد للقراءة وجلوس
 التشهد الاخير لمن أراد سجود السهو أو أطلق ومثلهما الجلوس لسجود التلاوة والشكر
 قبل السجود ويتورك في واحدة وهى الجلوس للتشهد الاخير اذا لم يطلب منه سجود
 السهو أو أراد تركه ومثله الجلوس للسلام بعد سجدة التلاوة أو الشكر والضابط أن
 كل جلوس يعقبه حركة من سجود أو قيام يسن فيه الافتراش وكل جلوس يعقبه
 سلام يسن فيه التورك وهو كالا فتراش لكن يخرج يسراه من جهة يمينه ويلصق اليه
 بالارض وعلم من كون الافتراش والتورك من سنن الهيئات أنه لو قعد كيف شاء جاز
 لكنه خلاف السنة (و) سن (وضع يديه) أى كفيه (في تشهديه) ومما معها (على
 طرف ركبتيه) بحيث تسامت رؤسهما الركبة مع ضم الاصابع كاتها حتى الابهام فلا
 يفرجها خلافا للرافعي والماوردي ومع نشرهما في جهة القبلة فلا يقبضهما وهذه الهيئة
 في جميع الجلوسات غير جلوس التشهد الاول والاخير فان المصلى يطلب أن يكون
 فيها (ناشرا أصابع يسراه) فقط (وقابضا يميناه) بعد وضعهما منشورة الاصابع على
 فخذه اليمنى (الا المسجدة) فانه يشير بها (و) سن (رفعها) مع امالتها جهة القبلة قليلا
 في حالة الرفع (عند) قوله (الاله) بأن يبتدئ بالرفع عند همزة الا لله (و) سن
 (ادامته) أى الرفع الى القيام من التشهد الاول والى تمام التسليمتين في الاخير كما مال
 اليه الشبرا ملى ويقصد بذلك الرفع أن المعبود واحد فيجمع في توحيده بين اعتماده
 وقوله وفعله وعلم من عدو وضع الكفين على الفخذين من السنن في جميع جلوسات
 الصلاة أنه لو لم يضعهما على الفخذين في الجلوس بين السجودتين بل أدام وضعهما على
 الارض أى السجود الثاني لا يضر خلافا لمن وهم في ذلك (و) سن (نظر اليها) أى

وقعود لهما وسن تورك
 فيه ووضع يديه في
 تشهديه على طرف
 ركبتيه ناشرا أصابع
 يسراه وقابضا يميناه
 الا المسجدة ورفعها
 عند الا لله وادامته
 ونظر اليها

المسجحة ولو مستورة ويديم النظر اليها مادامت مرتفعة والاندب نظر محل السجود ولو
قطعت سبائبه لا ينظر الى موضعها بل الى موضع سجوده (و) الثالث عشر (تسليمية
أولى وأفلها السلام عليكم) ويجزئ عليكم السلام مع الكراهة (وسن ثانية)
وان اقتصر امامه على واحدة وقد تحرم الثانية مع صحة الصلاة عند عروض منساق
للصلاة عقب الاولى كحدث وتحويل صدره عن القبلة وخروج وقت جمعة وتخرق
خف ونية إقامة وانكشف عورة انكشافا مبطلا للصلاة وسقوط نجاسة غير معفو عنها
عليه لانها وان لم تكن جزأ من الصلاة هي من توابعها ومكملاتها (و) سن أن يقرن كلا
من التسليمتين (برحة الله) ولا تسن زيادة وبركاته على المعتمد وشروط التسليمية أحد
عشر تعرفها بأل وكاف الخطاب وميم الجمع واسماع نفسه وتوالى كلمتها وعدم قصد
الاعلام وحده وأن تكون من قعود وأن يكون مستقبلا القبلة وأن يأتي بها بالعربية
إذا كان قادرا عليها وأن لا يزيد فيها زيادة تغير المعنى كأن قال السلام عليكم بخلاف
ما لو قال السلام التام عليكم فانه لا يضر وأن لا ينقص منها ما يغير المعنى فلو اختل شرط
منها كانت غير معتبرة بل اذا تحلل بغير الوارد وخاطب وتعد بطلت صلاته والمحكمة في
السلام أن المصلي كان مشغولا عن الناس وقد أقبل عليهم (و) سن (التفات فيهما)
أي التسليمتين يلتفت في الاولى يمينا حتى يرى خذه الأيمن لمن وراءه ناويا للسلام
على من عن يمينه من ملائكة ومؤمني انس وجن ويلتفت في الثانية يسارا حتى يرى
خذه الأيسر لمن وراءه ناويا للسلام على من عن يساره كذلك وينويه على من خلفه
وأمامه بأيها شاء والاولى أولى وينوي المأموم الابتداء على من لم يسلم عليه من امام
ومأموم وغيرهما والرد على من سلم عليه وأما الامام فاذا تأخر تسليم المأمومين عن
تسليمته فانه ينوي الابتداء بكل من التسليمتين والانوي الرد على من سلم ويسن
للمأموم أن لا يسلم الا بعد فراغ الامام من تسليمته ولو فارنه جاز كبقية الاركان لكنها
مكروهة مفقوتة لشواب الجماعة فيما قارن فيه فقط ~~وتنبه~~ بمقارنة المأموم للإمام اما
حرام ومبطله وهي المقارنة في التحريم واما مكروهة وهي المقارنة في السلام وفي الافعال
واما سنة وهي المقارنة في التأمين واما واجبة وذلك في قراءة الفاتحة حيث علم أنه
لا يمكن من قراءتها بعد قراءة الامام وهي مباحة فيما عدا ذلك ولو سلم الاولى عن
يساره والثانية عن يمينه أو جعلهما معا عن يمينه أو عن يساره جاز مع الكراهة ولو أراد
الاقتصار على واحدة أتى بها قبل وجهه فلو التفت فيها يميناً أو يساراً كان خلاف
المطلوب وحيث نوى المصلي بالسلام الابتداء لا يجب الرد على أحد ولو سمعوه وعلموا
بنية ~~فروع~~ الموالاة وهو عدم تطويل الركن القصير وعدم طول الفصل بعد
سلامه ناسيا وعدم طول الفصل أو عدم مضي ركن بعد شك في نية صلاته شرط لاركن
على المعتمد ونية الخروج من الصلاة سنة على المعتمد ولا بد أن تكون مقارنة للسلام

وتسليمية أولى وأقلها
السلام عليكم وسن
ثانية وبرحة الله
والتفات فيهما

الاول فان تقدمت عليه بطلت بها الصلاة وان تأخرت عنه فانت السنية وتعين غير
صلاته للخروج عدم امبطل للصلاة وسن أن يبتدئ السلام مستقبلا للقبلة بوجهه ثم
يلتفت كما تقدم ويتمه بتمام الالتفات والذكر اذا نابه شئ في الصلاة سجد أي قال سبحان
الله وغيره من امرأة وخشي اذا نابه شئ في الصلاة صفق والاولى أن يكون بضرب بطن
اليمنى على ظهر اليسار (و) الرابع عشر (ترتيب) أركانها على الوجه المتقدم المشتمل
على كون النية مقارنة لتكبير الاحرام وجماع القراءة في القيام وكون التشهد الاخير
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتسليمة الاولى في القعود والترتيب مراد بها
عدا ذلك وأنت خبر بأن محل عدم الترتيب في الثلاثة الاخيرة انما هو بالنسبة لها
مع جلوسها وأما هي نفسها فالترتيب بينها حاصل وكذا محل عدم الترتيب في القراءة
انما هو بالنسبة للقيام وأما بالنسبة للتكبير المقرون بالنية فالترتيب حاصل وتقدم
الانتصاب على ابتداء تكبيرة الاحرام واستحضار النية مع التكبير شرط لها لاركن
وخرج بالاركان السنن فالترتيب فيها كالفتاححة والسورة والتشهد والله اعلم ليس بركن
في الصلاة وانما هو شرط للاعتداد بسنيتها فان ترك ترتيب الاركان عدا كما أن قدم
ركنا فعليا كان سجدة قبل ركوعه أو ركع قبل قراءته بطلت صلاته لكونه متلاعبا
ومثل ذلك ما اذا قدم ركعا فاوليا بضرب نقله كسلامه قبل تشهد فان قدم ركعا فاوليا غير
سلام كتشهد على سجود أو قويا على قولي كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لم تبطل لكن
لا يمتد بما قدمه بل عليه عادته في محله (ولو هو غير مأموم) أي ترك الترتيب سهوا
(ترك ركن) فما فعله بعد المتروك انغلق وقوعه في غير محله فان ذكر المتروك قبل بلوغ
فعل مثله من ركعة أخرى فعله بعد ذكره فورا وجوبا فان تأخر بطلت صلاته وان قل
التأخر (أو شك) غير مأموم في ركن هل فعله أم لا كأن شك في ركوعه هل قرأ الفاتحة
أو في سجوده هل ركع أم لا (أقرب) أي بذلك الركن حالا فان مكث قليلا ليمتدرك
بطلت صلاته بخلاف ما لو شك في قيامه في قراءة الفاتحة فسكت ليتذكر فلا تبطل
ويستثنى من ذلك ما لو تذكر في سجوده أو شك أنه ترك الركوع فانه يرجع الى القيام
ليركع منه ولا يكفيه أن يقوم راكعا لان الانحناء غير معتد به لانه قد صرف الهوى
للسجود وفي هذه الصورة زيادة على المتروك قال الشيرازي ومع جوب الرجوع الى
القيام لا يجب عليه الركوع فورا ومثله ما لو قرأ الفاتحة ثم هوى ليسجد فتذكر ترك
الركوع فعاد للقيام فلا يجب الركوع فورا لانه بتذكره عاد لما كان فيه ولو شك غير
مأموم بعد تمام ركوعه في الفاتحة فعاد للقيام ثم تذكر أنه قرأ فيحسب له انتصابه عن
الاعتدال لانه لم يصرف الركن لا بجنبه عنه فان القيام واحد وانما ظن صفة أخرى
لم توجد فلم ينظر لظنه بخلافه في مسئلة الركوع فانه بقصد السجود لم يتضمن ذلك
قصد الركوع لان الانتقال الى السجود لا يستلزمه وبذلك يعلم أنه لو شك قائما في

وترتيب ولو هو غير مأموم
ما هو من ترك ركن أو
شك في ركن

ركوعه فركع ثم بان أنه سها عن اعتداله لم يلزمه العود للقيام بل له الهوى من ركوعه لان
هوى الركوع بعض هوى السجود فلم يقصد أصليا أما المأموم لو لم يركع في ركوعه أنه
ترك الانفاحة أو شك لم يعد اليها بل يصلي ركعة بعد سلام الامام وعلى هذا لو كان الشاك
امام فعاد بعد ركوع المأمومين معه أو سجد معهم فمناظرون في الركن الذي عاد منه
الامام جلالة على أنه عاد ساهيا ^{لكن} ينبغي اذا عاد والمأموم في الجلس بين
السجدين أن يسجد ويبتظره في السجود حذر من تطويل الركن القصير وذلك (ان
كان) في حال التذكر أو الشك (قبل فعل مثله) أي الركن المتروك أو المشكوك
فيه (والا) بآء لم يتذكر أو بان دام الشك حتى بلغ فعل مثله (أجزأه) أي قام ذلك المثل
مقام ذلك الركن ولو كان المثل ممدوبا لوقوعه عن متروكه ولو كان المثل لمحض المتابعة
كما لو أحرمت مفردا وصلى ركعة ونسى منها سجدة ثم قام فوجد مصليا في السجود أو
الاعتدال فاقضى به وسجد معه للمتابعة فيحرقه ذلك وتكمل به ركعته كما نقل عن
الشمس الشوبري واعتمده لشهاب الرشيدى (وتدارك) الباقي من صلاته لا لغناء
ما بينهما نعم ان لم يكن المثل من الصلاة كسجود تلاوة أو سجود سهو لم يجزه لعدم شمول
نية الصلاة لذلك بخلاف جلسة الاستراحة فانها جزء من الصلاة ومحل اجزاء المثل ان
عرف عن المتروك وحمله والا أخذ بالمتيقن فباتيقن فعله حسب له وما لم يتيقنه فبلغه
وأقرب الباقي ويسجد للسهو في جميع الاحوال ومحل الاحد بالمتيقن والبناء على ما فعله
ما لم يوجب الشك استئنافا فان أوجبته كشكه في النية أو تكبيرة الاحرام فلا يأتى
بالباقي لانه قد بطلت صلاته ان طال زمن الشك وهويته قد سرحان الله أو مضى ركن
كاعتداله الرمي وابن قاسم والشبرايملى خلافا لابي حرقانه قال بعدم اشتراط طول
ومضى ركن ولو كان المتروك أو المشكوك فيه السلام وتذكره قبل طول الفصل أقي
به وإذا بعد طواه حيث لم يأت بما يبطل الصلاة كفعل كثير وان تذكر ذلك الركن
المتروك بعد السلام والزمان قريب ولم يصطأ نجاسة ولم يتكلم كثيرا ولم يفعل ما يبطل
عمده وسهو كالفعل الكثير أقي به وجوب ما يبنى عليه بنية الصلاة وان تكلم قليلا
واستدبر القبلة وخرج من المسجد بدون أفعال كثيرة ويسن له سجود السهو في
الجميع فان طال الزمان أو حصل منه ما لا يعذر فيه كوطء النجاسة استأنف الصلاة
والرجوع في طول الزمن وقصره العرف (فرع) سن دخول صلاة بنشاط لان الله ذم
تارك ذلك بقوله تعالى واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى والكسل الفتور عن الشئ
والتواني فيه وهو ضد النشاط (وفراغ قلب) عن الشواغل الدنيوية لان ذلك أدعى
لتحصيل الغرض فاذا كانت صلاته كذلك انفتح له فيها من المعارف ما يقرع عنه فهم
كل عارف فيه قرأ فراغ بالجرم معطوفا على نشاط فهو من ذكر السبب بعد المسبب كما قاله
عطية (و) سن (فيها) أي في جميع صلاته (خشوع) أما الخشوع في جزء من الصلاة

ان كان قبل فعل مثله
ولا أجزأه وتدارك
* فرع * سن دخول
صلاة بنشاط وفراغ
قلب وفيه انخشوع

فواجب ليس بشرط ولو في تكبيرة الاحرام كما أفاده بعضهم وهو بالقلب بأن لا يحضر فيه غير ما هو فيه وان تعلق بالآخر فلو اشتغل بذكر الجنة والنار وغيرهما من الاحوال الشريفة التي لا تعلق لها بذلك المقام كان من حديث النفس وهو مكروه ويكره أن يتفكر في صلاته في أمر ديني أو في مسألة فقهية كما قاله القاضي حسين وبالجوارح بأن لا يعبت بأحدها (وتدبر قراءة) أي تأمل معانيها بطريق الاجمال فلا يبالغ في ذلك بل يتصور المعاني اجمالاً بمحصول الخشوع والادب به وهو المقصود به تشرح الصدور وتستنير القلوب وسن ترتيب القراءة وهو التأملي في اخراج الحروف حيث أحرم بالصلاة في وقت يسعهما كاملة والاوجب الاسراع لانه يقتصر على أخف ما يمكن فافراط الاسراع مكروه وحرف الترتيل أفضل من حرفي غيره أي فنصف السورة مثلاً مع الترتيل أفضل من تمامها بدونه وهذا في غير ما طلب بخصوصه كقراءة الكهف يوم الجمعة فان اتمامها مع الاسراع لتحصيله سنة قراءتها أفضل من قراءة بعضها مع التأني في القراءة ويسن للقارئ مصلياً أو غيره أن يسأل الله الرحمة اذا مر بآية رحمة ويستعين من العذاب اذا مر بآية عذاب ومحل استحباب ذلك اذا لم تكن آية الرحمة والعذاب في شيء قرأه بدل الفاتحة والافلا يأتى به لئلا يقطع الموالاة فان مر بآية تسبيح سبح أو بآية مثل تفكروا اذ قرأ أليس الله بأحكم الحاكمين سن له أن يقول بلى وأنا على ذلك من الشاهدين واذا قرأ فبأي حديث بعده يؤمنون يقول آمنت بالله واذا قرأ فن يأتىكم بماء معين يقول الله رب العالمين ويقول ذلك الامام والمأموم سرا كذا كالأركان وهذا بخلاف ما لو مر الامام بآية رحمة أو عذاب فانه يجهر بالسؤال وبوافقه المأموم فيه ولا يؤمن على دعائه وان أتى به بلفظ الجمع (و) تدبر (ذكر) ولا يثاب عليه الا ان عرف معناه ولو بوجهه كما أفاده الونائي وقال الشهاب المسمى لا بد أن يعرفه ولو بوجهه ومن الوجه الكافي أن يتصور أن في التسبيح والتمجيد ونحوهما تعظيماً لله وثناء عليه انتهى وقال الشنوائى فقد قال الا كابر الاخبار ان الشخص لا يثاب على الذكر الا اذا عرف معناه واستحضره ولو اجمالاً ما عدا القرآن والصلاة والسلام على النبي المختار (وادامة نظر محل سجوده) في جميع صلاته ولو بحضرة الكعبة وان كان أعمى أو في ظلمة بأن تكون حائمه حالة الناظر لمحل سجوده لانه أقرب للخشوع وكذا في صلاة الجنائز فلا ينظر للميت نعم يسن في التشهد أن لا يجاوز بصره اشارته مادامت مرتفعة والاندب نظر محل السجود ويسن أيضاً من في صلاة الخوف والعدو أمامه نظره الى جهته لئلا يبتغتهم وان صلى على نحو بساط مصور عم التصوير مكان سجوده أن لا ينظر اليه فان لم يتيسر له ذلك لا بتغميض عينيه ففعله كما يسن التغميض لمن صلى لحائط مزوق ونحوه مما يشوش فكره ويجب التغميض اذا كان العرايا صفواً ويجوز في قوله نظراً لاضافة وترها (و) سن (ذكر ودعاء سرائعها) أي الصلاة لكن يجهر بهما من

وتدبر قراءة وذكر
وادامة نظر محل
سجوده وذكر ودعاء
سرايعها

يريد تعليم الناس مأموما كان أو غيره وهذا ما يقال عقب الصلوات الخمس أو بعضها
يستغفر الله ثلاثا ويقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال
والإكرام لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم
لا مانع لما أعطيت ولا ينفق ذا الجدم منك الجدم لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الجميل الحسن لا إله إلا الله
مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أنك الرب
وحدك لا شريك لك اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن محمدا عبدك ورسولك اللهم
ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن العباد كلهم إخوة اللهم ربنا ورب كل شيء اجعلني
مخلصا لك وأهلي كل ساعة من الدنيا والآخرة يا ذا الجلال والإكرام اسمع واستجب
الله إلا كبر الله إلا كبر الله إلا كبر الله نور السموات والأرض الله أكبر حسبى الله ونعم
الوكيل الله أكبر الله أكبر اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ومما
ترجى بركته أن يقول عقب الفروض أستغفر الله العظيم لى ولوالدى ولاصحاب الحقوق
على وللمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات وهذا ما يقال
عقب صلاة الصبح فيقول أستغفر الله العظيم الذى لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه
ثلاثا لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات
لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده لا شيء
قبله ولا شيء بعده لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن الجميل
لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
اللهم أجرنا من النار سبع مرات اللهم أجرنا وأجر والدينا من النار بحاء النبي المختار
وأدخلنا الجنة مع الأبرار بفضلنا وكرمك يا عزيز يا غفار اللهم أنا نعوذ بك من
الفتن ما ظهر منها وما بطن ثلاث مرات نعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق
ثلاثا بسم الله الذى لا يضر مع اسمه شيء فى الأرض ولا فى السماء وهو السميع العليم ثلاثا
رضينا بالله تعالى ربا وبالإسلام ديننا وبسيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم نبيا وسولا
ثلاثا اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا راد لما قضيت ولا ينفق
ذا الجدم منك الجدم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ثم يقرأ الفاتحة بتمامها والله كم
اله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم وآية الكرسي وآمن الرسول إلى آخر السورة
ويكرر وأغفر لنا وأغفر لنا وارحنا ثلاثا وشهد الله أنه لا إله إلا هو إلى قوله إلا سلام
وقل اللهم مالك الملك إلى قوله بغير حساب اللهم ارزقنا وأنت خير الرازقين وأنت
حسبنا ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم لقد جاءكم رسول من
أنفسكم إلى آخر السورة ويكرر فان تولوا إلى آخرها سبع بعائهم سورة الإخلاص ثلاثا ثم
المعوذتين مرة مرة وان من شيء إلا يسبح بحمده سبحانه وتعالى سبحان الله ثلاثا وثلاثين

الحمد لله كذلک الله أكبر کذلک لا اله الا الله وحده لا شریک له له الملك وله الحمد وهو على كل شیء قدير ان الله وملائکته یصلون على النبی یا ایها الذین آمنوا صلوا علیه وسلموا تسلیما اللهم صل وسلم وبارک على سیدنا محمد وعلى آله عدد کمال الله وکما یلیق بکماله عشر مرات ورضی الله عن أصحاب رسول الله أجمعین آمین یا الله یا مقلب القلوب والابصار ثبت قلبی على دینک یا الله یا حی یا قیوم لا اله الا أنت یا الله یا ربنا یا واسع المغفرة یا أرحم الراحمین ثلاثا اللهم آمین وصا وسلم على جمیع الانبیاء والمرسلین وآلهم والحمد لله رب العالمین لا اله الا الله ثلاثا سیدنا محمد رسول الله حقاً وصداقاً اللهم استجب دعائنا وشف مرضانا وارحم موتانا وصل وسلم على جمیع الانبیاء والمرسلین والحمد لله رب العالمین ثم یلعنوا عیسا أحب ثم یقرأ المسبوعات العشرة المنسوبة الى الخضر علیه الصلاة والسلام وهی الفتحة وقل أعوذ برب الناس وقل أعوذ برب الفلق وقل هو الله أحد وقل یا ایها الکافرون وآة الكرسی وسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلی العظیم اللهم صل على سیدنا محمد وعلى آل سیدنا محمد کما صلیت على سیدنا ابراهیم وعلى آل سیدنا ابراهیم وبارک على سیدنا محمد وعلى آل سیدنا محمد کما بارکت على سیدنا ابراهیم وعلى آل سیدنا ابراهیم وبارک في العالمین انک حمید محمد اللهم اغفر لی ولوالدی وارحمهما کما یرحمنا فی جمیع المؤمنین واؤمنات والمسلمین والمسلمات لا حیاء منهنم والاموات اللهم افعل بی وبهم عاجلاً وآخراً فی الدین والدنیا والآخرة ما أنت له أهل ولا تفعل بنا یا مولانا ما نحن له أهل انک غفور رحیم جواد کریم رؤوف رحیم کل واحدة تقر أسمعا علی الترتیب المتقدم ذکره ثم یقول اللهم صل على سیدنا محمد عدد معلوماتك عشر مرات یا حبار احدى وعشرين مرة ثم یقول یا حبار ارحم حالی على وفق مرادک ولا تجعلنی حبارا علی عبادک انک على کل شیء قدير ثلاثا وهذه المسبوعات لقنها الخضر علیه السلام الى سیدنا ابراهیم التیمی وأخبره أنه أخذها عن النبی صلی الله علیه وسلم ثم لما عمل بها رأى ذات یوم فی منامه كأن الملائكة احتملته وأدخلته الجنة فرأى ما أعد له فیهامن النعیم فقال للملائكة لمن هذا فقالوا للذی یعمل مثل عملک ثم جاءه النبی صلی الله علیه وسلم ومعه سبعون نبیا وسبعون صفامن الملائكة کل صف مثل ما بین المشرق والمغرب فسلم علیه وأخذ بیده فقال یا رسول الله الخضر أخبرنی انه مع منک هذا الحديث فقال صدق الخضر صدق الخضر وکل ما یحکمه فهو حق وهو عالم أهل الارض وهو رئیس الابدال وهو من جنود الله تعالی فی الارض فقال یا رسول الله من فعل مثل ذلك او عمله ولم یر مثل الذی رأیت فی منامی هل یعطى شیئا عما أعطیت فقال والذی یبعثنی بالحق نبیا انه لیمعطی العاقل بذلک وان لم یرنی ولم یر الخضر علیه السلام انه لیغفر له جمیع الکبائر التي عملها ويرفع الله تعالی عنه غضبه ومقته ویا مر صاحب

الشمال أن لا يكتب عليه خطبة من السمات إلى سنة والذي بعثني بالحق نبيا
ما يعمل بهذا الأمن خلقه الله سعيدا ولا يتركه الأمن خلقه الله شقيا ثم يذكر إلى أن
تطلع الشمس ثم يختم بالفاحة ويدعو بما أحب ومما يفيد حفظ الإيمان أن يقال عقب
صلاة الصبح قبل التكلم مع أحد اللهم أنت الهادي إلى طريق الزهد والرشاد وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم بعد ذلك حرف جرى به القلم (ونذب) لمريد صلاة
ولو صلاة جنازة (توجه) إلى سترة ومراتبها أربع أولاها أن يصلي (لخو جدار) كعمود
ونحوه مما له ثبات وظهور كظهور العمود (ف) ثانيتهما أن يصلي إلى (عصا مغروزة)
ويشترط في هاتين أن يكون ارتفاعهما ثلثي ذراع فأكثر وبين المصلي وبينهما ثلاثة
أذرع فأقل والنعش في مرتبة العصا حيث كان ارتفاعه كما تقدم (ف) ثالثتهما (بسط
مصلي) كسجادة بفتح السين ورابعتهما خط أمامه خطا طولا بأن يكون أوله من جهة
رجله وآخره جهة القبلة ويشترط في هاتين أن يكون بين ما اعتمد عليه المصلي وبين
طريقهما الذي يلي القبلة ثلاثة أذرع فأقل سواء صلى من قيام أو قعود أو اضطجاع ولا
يـكفي ما عدا الأولى من المراتب إلا إذا لم يسهل ما قبلها ولذلك أتى المصنف بالغناء
المفيدة للترتيب وحيث صلى إلى السترة المذكورة يسن له ولغيره دفع المار بينه وبينها
بالأخف فالأخف كما يدفع المصائل بغير فعل كثير متوال والابطال الصلاة ويحرم
المرور بين يديه حينئذ وإن لم يجد المار سبيلا غير هذا الحديث لو يعلم المار بين يدي
المصلي ما ذا عليه من الأثم لكان أن يقف أربعين خريفا خيرا له من أن يمر بين يديه
لـكن محل ذلك ما لم يقصر المصلي والا كان وقف بقارعة الطريق فلا حرمة بل
ولا كراهة وما لم يكن في الصف الذي أمام ذلك المصلي فرجة لا يمكن الوصول إلى سدها
إلا بالمرور بين يديه ولو صلى بلا سترة أو تباعد عنها بأكثر من ثلاثة أذرع أو لم تكن
بالصفة المذكورة فليس له دفع المار بين يديه لتقصيره ولا يحرم المرور بين يديه حينئذ
لـكن الأولى تركه وإذا صلى إلى السترة فالسنة أن يجعلها مقابلة ليمينه أو شماله ولا
يجعلها تلقاء وجهه وهل الأفضل جعلها مقابلة لليمين أو الشمال قيل بكل وينبغي أن
يكون مثل الصلاة في ذلك سجدة التلاوة والشكر والوجه عدم الاكتفاء بالسترة
بالأدنى ونحوه وإن لم يستقبله فان استقبله كان مكروها وبعض الصنف لا يكون
سترة لبعضها كما قاله الرمي وخالف في ذلك ابن حجر فكتفي بالصنف (وكره فيها) أي
في جزء من الصلاة (التفات) بالوجه يمينا أو شمالا بلا حاجة سواء كان المصلي ذكرا
أم أنثى أما إذا كان لم حاجة كحفظ متاع فلا كراهة وهذا في غير المستلقي أما هو
فالتفات بالوجه مبطل لوجوب الاستقبال بوجهه كما تقدم وإشارة بنحو عين أو حاجب
أو شفة ولو من آخرس بلا حاجة هذا ما لم تكن على وجه اللعب والا كانت مبطله
(ونظر نحو سماء) كما يكره رفع البصر إلى السماء يكره نظر ما يلهي عن الصلاة كثوب له

ونذب توجه نحو جدار
فـعـصـا مغروزة ببسط
مصلي وكره فيها
التفات ونظر نحو
سماء

أعلام (و بصق) بالصا و الزاى والسين (أماما) بفتح الهمزة أى قبل وجهه (و عينا)
ولو خارج الصلاة بل عن يساره ان كان فى غير المسجد أما فيه فيبصق فى ثوبه من الجهة
اليسرى ولو كان فيه دم براغيث للعفون عن ذلك كما تدم فلو بصق فى المسجد حرم
لحديث الشيخين البصاق فى المسجد خطيئة وكفارتها دفنها بأن تكون أرضه ترابا
لكن اذا هيأ لها موضعا وبصق فيه ثم رد عليها التراب كان ذلك دافعا للآثم ابتداء وأما
اذا ألقاها فى المسجد قبل تهية محل لها ثم غطاها بالتراب كان ذلك قاطعا للدوام الآثم
ومثل ذلك ما لو كانت أرضه مبلطة أو بصق على شئ من فراشه ثم دلصكه حتى لم يبق
لها أثر ومحل كراهة البصاق عن اليمين دون اليسار فى غير المسجد النبوى أما فيه
فينعكس الحكم فى حق المستقبل لأن القبر الشريف يكون حينئذ فى جهة يسار
ومحل كراهة البصاق قبالة الوجه خارج الصلاة اذا كان مستقبلا بخلاف غيره
(وكشف رأس ومنكب) فلو سقط نحو رداءه أو طرف عمامته كره له تسويته
الاضرورة منها خوف الاستهزاء به واضطباع وهو أن يجعل وسط رداءه تحت منكبه
الايمن وطرفيه على اليسر كفعل أهل الشطارة (و) كره (صلاة بعد افععة حدث)
ويسمى من اتصف بذلك حاقبا بالباء اذا كان مدافعا بالغا ط و حاقنا بالنون اذا كان
مدافعا بالبول و حاقبا بالميم اذا كان مدافعا بهماء وحافزا بالزاى اذا كان مدافعا بالريح
والعبرة فى كراهة ذلك بوجوده عند التحرم ويلحق به ما لو عرض له قبل التحرم فرد
وعلم من عادته أنه يعود له فى أثناء الصلاة والسنة تغريغ نفسه من ذلك لانه يخل
بالخشوع وان خاف فوت الجماعة حيث كان الوقت متسعا فان ضاق وجبت الصلاة
مع ذلك الا ان خاف ضررا لا يمتثل عادة ولا يجوز له الخروج من الفرض بطرق ذلك له فيه
الا ان غلب على ظنه حصول ضرر بكمته فله حينئذ الخروج منه وتأخير عن الوقت
وخرج بالفرض النفل فلا يحرم الخروج منه وان نذر اتمام كل نفل دخل فيه لان
وجوب الاتمام لا يلحقه بالفرض وينبغى كراهته عند طرق ذلك عليه (و) صلاة (بقبرة)
بتثليث الباء اذا لم تنبش أو نبشت وفرش عليها طاهرا أو نبت عليها حشيش غطاها
وانما كرهت الصلاة فيها المحاذاة للنجاسة سواء مات تحتها أو أمامه أو بجانبه ومن ثم لم تفرق
الكراهة بين المنبوشة بمخائل وغيرها ولا بين المقبرة القديمة والمجددة بأن دفن فيها
أول ميت بل لو دفن ميت بمسجد كان كذلك وتنتفى الكراهة عند انتفاء المحاذاة وان
كان فيها البعد الموقى عنه عرفا ومن مكروهات الصلاة جعل يديه فى كمينه عند تكبيرة
الاحرام وعند الركوع وعند القيام من التشهد الاول وعند الجلوس له أو للاخير
فالحجة خمسة وهذا فى حق الذكر أما الانثى والخنثى فلا يكره والجهر فى موضع الاسرار
وعكسه بلا حاجة أما لها فلا كراهة والجهر خلف الامام بغير آمين ونحوه مما مر ووضع
اليدين فى الخاصرة بلا عذر وافتراش السبع فى سجوده بأن يضع ذراعيه فى الارض

و بصق أماما وعينا
وكشف رأس
ومنكب وصلاة
بعد افععة حدث وبقبرة

كما يفعل السبع لغير عذر فإن كان عذرا فلا كراهة وإبطان المكان الواحد أي ملازمته لأن السنة إذا أراد صلاة أخرى أن ينتقل من مكان الأولى إلى مكان آخر ولو قريبا من المكان الأول ولورجع في الصلاة إلى مكان الأولى كفي والمبالغة في خفض الرأس في الركوع وإطالة التشهد الأول ولو بما يندب بعد التشهد الأخير وصلاة المنفرد ولو عن الصف والجماعة قائمة إذا كانت مطلوبة والأفلا وصلاة في الأسواق وفي الرحاب الخارجة عن المسجد وفي طريق ولو في بنيان

فصل في سجود السهو وشرع بجبر الخلل الواقع في الصلاة غير صلاة الجنازة أو في سجدة التلاوة والشكر ولا مطلق من جبر الشيء بما هو أكثر منه ولا رغام الشيطان لكن إن كان مقتضيه حصل سهوا فإلما قصود بالذات جبر الخلل ويحصل ارغام الشيطان تبعا وهو من خصوصيات هذه الأئمة والمراد بيان أسبابه وحكمه ومحلّه وعدده وكيفيته فحكمه الندب ويجب للمتابعة الإمام وعده كما قال (تسنن سجدة) وإن كثرت السهو لأنه يجبر جميع ما وقع قبله أو فيه أو بعده حتى لو فعله ثلاثا سهوا جبر الخلل الواقع فيه أو سجدة ثم سهوا بكلام قليل أو نحوه لا يسجد ثانيا لأن ذلك مجبور بالسجود الذي حصل وقد يتعدد السجود صورة كالوسم امام الجمعة وسجود اللسهو فبيان فوتها أتموها ظهرا وسجدا واثانيا آخر الصلاة لتبين أن السجود الأول ليس في آخر الصلاة ولو لوطن سهوا فسجد فبان عدم السهو وسجد للسهو ولأنه زاد سجدة تين سهوا ولو سجدة في آخر صلاة مقصورة فعرض له الإتمام سجدة ثانيا بعد إتمام الصلاة وإنه المسبوق يسجد مع إمامه للمتابعة ثم يسجد في آخر الصلاة لكن أنت خبر بأن السجود الجابر للخلل هو الواقع آخر في الجميع فلهذا كان التعدد صورة لا حكما ومحلّه بعد التشهد (قبيل سلام) ولو أتى به قبل الصلاة على الآل وما بعدهما ثم أتى بها بالثبوت أجزأ وحصل السنة وامتنع عليه إعادته ثانيا بعد ذلك وكيفيته كسجود الصلاة في واجباته ومنهوباته كوضع الجهة والطمأنينة والتخامل والتكيس والتكبير والافتراش في الجلوس بينهما والتورك بعدهما لكن إذا كان مقتضى السجود وقع سهوا فإلا ليق بالخلل أن يقول في سجوده سبحان الذي لا ينام ولا يسهو ويقول سبحان من لا ينام ولا يغفل وإذا وقع عدا فإلا ليق الاستغفار قال الأذري وذكر الجلوس بينهما كذا الجلوس بين سجدة في الصلاة ولا بد لغير المأموم من نية سجود السهو بقلبه دون لسانه فلو تلفظ بها بطلت صلاته أو سجدة بلانية بطلت أيضا وأما أسبابه فخمسة السبب الأول (لترك بعض) من الأبعاض الأربعة فان تركها أو سهوا أو سهوا سن له سجود السهو في آخر صلاته جبر لهذا الخلل (و) المسمى أبعاضا (هو) ثمانية الأول (تشهد أول) ولو في نفل فلو نوى أربعين النوافل راتبة كانت أو غيرها بقصد أن يأتي بتشهادين فترك أولهما سهوا أو عدا سجدة للسهو على المعتمد فان لم يقصد الاتيان بذلك بأن قصد تركه أو

فصل في تسنن
سجدة ثان قبيل سلام
لترك بعض وهو
تشهد أول

أطلق وتركه فلا سجود والمعدود من الأبعاض في التشهد الأول هو اللفاظ الواجبة في التشهد الأخير وأما ما زاد على ذلك وهو المعدود من أكمل التشهد الأخير فليس من الأبعاض فلا يسجد لتركه وإن كان يسن الاتيان به في التشهد الأول أيضاً (و) الثاني (قعوده) وإن استلزم تركه ترك التشهد لأن السجود إذا شرع لترك التشهد شرع لترك جلوسه لأنه مقصود له وصورة تركه وحده أن لا يحسنه فإنه يسن له حينئذ الجلوس بقدره (و) الثالث (قنوت راتب) وهو قنوت الصبح والوتر في نصف رمضان الثاني دون قنوت النازلة لأنه سنة عارضة في الصلاة يزول نزولها فلم يمتأ كدشأنه بالجمهر وترك بعض القنوت ولو كلمة ككلمة ما لم يقطعه ويعدل إلى آية تتضمن نساء و دعاء والافلا سجود من جهة ترك القنوت بخلاف ما إذا قطعه واقعة شرعية على ما أتى به منه فبسجد ولو اقتصر رتبة دعاء على قنوت عمر فلا يسجد لآتيانه بقنوت كامل بخلاف ما لو أتى به بعضه وبجميع القنوت المشهور وعكسه فبسجد لأن كلا منهما ورد بخصوصه فكانا كقنوت واحد والقنوت الواحد يسجد لترك بعضه ولو كلمة بخلاف ما تقدم من الآية لأنها لما لم تطلب بخصوصها كانت قنوتاً مستقلاً فأنسقط العدول إليها حكم القنوت الذي شرع فيه ولو عزم على الاتيان بالقنوتين قنوت مشهور وقنوت عمر ثم ترك أحدهما فلا يسجد لأن السبب لا يلزم إلا بالشرع فيها كذلك أفاده الشرح المسمى (و) الرابع (قيامه) بأن لم يحسن القنوت فإنه يسن له القيام بقدره زيادة على ذكر الاعتدال فإذا تركه سجده ولو ترك القنوت تبعاً لآيانه الخفي بسجده وكذا الوأقي به خلفه لأنه بترك الإمام له الحق سهووه في اعتقاده ولو اقتدى في الصبح بمصلي سنتها بسجد إن لم يتمكن من القنوت خلفه فإن فعله فلا كذا قال الرملي ومثل سنة الصبح كل صلاة لا قنوت فيها (و) الخامس والسادس (صلاة على النبي) صلى الله عليه وسلم (بعدهما) أي التشهد الأول والقنوت (و) السابع والثامن (صلاة على آل بعد) تشهد (أخير وقنوت) والجلوس للصلاة على النبي في التشهد الأول وعلى آل في الأخير كالقعود للتشهد الأول والقيام للصلاة على النبي وعلى آل في القنوت كالقيام له فتكون من الأبعاض وعلى ذلك فالأبعاض اثنا عشر وصورة السجود لترك الصلاة على آل في الأخير أن يتمن ترك الإمام لها بعد سلام إمامه وقبل أن يسلم هو أو بعده أن يسلم وقرن الفصل وسميت هذه السنن أبعاضاً لأنها كدشأنها بالجمهر تشبهها ببعض حقيقة حيث تأكد شأنه بحيث تبطل الصلاة بتركه وليس المراد أن كلا يجبر بالسجود فإنه لو ترك ركعاً مما يجب فعله والسجود انما هو للزيادة الحاصلة بتداركه إن وجدت (و) السبب الثاني (لشك فيه) أي في ترك بعض فلو شك في ترك بعض معين كقنوت سجود لأن الأصل عدم الاتيان به أو شك في بعض مبهم لم يدر هل هو قنوت أو تشهد أول فكذلك بخلاف ما لو شك هل أتى بكل الأبعاض أو ترك شيئاً منها فلا يسجد وقد يقال إن الأصل

وقعوده وقنوت راتب
وقيامه وصلاة على
النبي بعدهما وصلاة
على آل بعدهما
وقنوت ولشك فيه

عدم الاتيان بكل الابعاض فكان مقتضى ذلك السجود لكن لما ضعف بالابهام لم
ينظر لذلك وبخلاف الشك في ترك مندوب لم يدرك هل هو بعض أو هيئة لا يسجد لان
المترك قد لا يقتضى السجود ولو سهوا وشك هل سجد للسهو أم لا يسجد لان الاصل
عدمه أو هل سجد واحدة أو اثنتين سجد أخرى ولو ترك التشهد الاول أو القنوت عمدا
وقارب القيام في الاول أو بلغ حد الركع في الثاني لم يعد فان عاد عمدا عالما بالتحریم
بطلت صلاته فان كان ناسيا أو جاهلا بالتحریم لم تبطل ولو كان الجاهل بين أظهر
العلماء لان هذا مما يخفى على العوام لكن يسن لمن عاد ناسيا أو جاهلا بسجود السهو
(ولو نسي بعضا) أى ترك ذلك سهوا (و) قد (تلبس بفرض) وهو الوصول الى محل
تجزي فيه القراءة في التشهد الاول والى السجود بوضع الاعضاء السبعة وان لم يتحامل
ولم ينكس عند الخطيب أو مع ذلك عند بعضهم في القنوت لم يعد (فان عاد) عاد عالما
بالتحریم (بطلت) صلاته (لا) ان عاد (جاهلا) بتحريره وان كان مخاطبا لنا ولا ان عاد
ناسيا كونه في صلاة أو ناسيا حرمة عوده فلا تبطل لعذره ووقع القلم عنه نعم يجب عليه
عند تذكره أو تعلمه العود الى ذلك الفرض فوراً فان لم يتلبس بالفرض على هذا الوجه
ندب له العود ولو بعد وضع الجبهة نعم ان كان اماما وكان عوده يشوش على المأمومين
فالاولى له عدم العود (لكن يسجد) أى ان المعتمد يندب لمن عاد ناسيا أو جاهلا بسجود
السهو وان قارب القيام في التشهد الاول أو بلغ حد الركع في القنوت لان عدم ذلك
مبطل هذا كله في المنفرد والامام (ولاماً موما) فانه ان ترك التشهد الاول أو القنوت
عمدا وتلبس بالفرض مع تخلف الامام فلما خـير بين العود والانتظار لانه قد تلبس
بفرض ومتابعة الامام فخير بين الفرضين لكن يسن له العود (بل) ان ترك ذلك
سهوا وجب (عليه عود) فان لم يعد بطلت صلاته ان لم ينو المفارقة والفرق بين العامد
والساهي أن العامد قوت على نفسه الفضيلة بتمهده وقت تلبس بفرض فخير بين
الفرضين والساهي فعله كلا فعل فتعين عليه العود ليعظم أجره ولو ترك الامام
التشهد الاول فتخلف له المأموم بطلت صلاته ان شرع في التشهد أو طال الفصل
وقصد المخالفة ولم ينو المفارقة بخلاف ما لو ترك امامه القنوت فان المأموم يندب له
التخلف له ان علم أنه يدركه في السجود الاول ويجوز بلان ندب ان علم أنه يدركه في
الجلوس بين السجدين ويمتنع ان علم أنه لا يدركه في ذلك لانه في مسألة القنوت لم
يحدث في تخلفه وقوفاً لم يفعله الامام بل نهاية ما فيه أنه أطال الوقوف زيادة على ما فعله
الامام وأما في مسألة التشهد فانه أحدث جلوس تشهد لم يفعله الامام ويؤخذ من
هذا أن المأموم يمتنع عليه التخلف للتشهد ولو كان الامام جلوس للاستراحة فتدبر
ولو ترك التشهد الاول أو القنوت عمدا وقارب القيام في الاول أو بلغ حد الركع في
الثاني ثم عاد الامام لم يعد المأموم لان الامام اماناس أو جاهل فلا يوافق في الخطأ واما

ولو نسي بعضا وتلبس
بفرض فان عاد بطلت
لجاهلا لكن يسجد
ولا مأمو ما بل عليه
عود

عامد فصلاته باطلة بل يفارقه بالنية أو ينتظره في القيام أو في السجود جلا على أنه عاد
ناسيا أو جاهلا فان عاد المأموم عامدا عالما بالتحريم بطالت صلاته أو ناسيا أو جاهلا فلا
وكذا لو قام الامام وترك التشهد الاول وقارب القيام ثم عاد قبل قيام المأموم حرم على
المأموم استمرار القعود بل يجب عليه القيام بمجرد انتصاب الامام ثم له أن ينتظره في
القيام جلا على أنه معذور في العود وله أن يفارقه بالنية (و) السبب الثالث (لنقل
قولي غير مبطل) سواء كان ركنا كالفتاححة أو غير ركن كالسورة وسواء نقله عمد أو سهوا
لكن لا بد في الركن أن يكون أتى به في محله ثم أعاده ناسيا في غير محله كالفتاححة إذا أتى
بها في محلها ثم أعادها في الركوع كما علم من التقييد بغير المبطل وأما إذا لم يأت بالركن
في محله كأن ركع قبل قراءة الفاتحة عامدا عالما فان صلاته تبطل ومحل كون نقل السورة
يقتضي سجود السهو إذا نقلها غير القيام كالركوع أما إذا نقلها قبل الفاتحة فلا سجود
لان القيام محلها في الجملة والحاصل أن المطلوب القولي المنقول عن محله أما أن يكون
ركنا أو بعضا أو هيئة فالركن يسجد لنقله مطلقا ومثله البعض ان كان تشهدا أو أول فان
كان قنوتا فان نقله بنية انقوت سجد أو بقصد الذكرا فلا وهيئة لا يسجد لنقلها الا
السورة إذا قرئت في غير القيام وان لم يكن بنية (و) السبب الرابع (لسهو ما يبطل
عمده) فقط (لا هو) أي لا سهوه كتطويل الركن القصير وكلام قليل ولو شك في
حصول ذلك منه لا يسجد لان الاصل عدمه ولو علم حصول سهو منه لكن شك هل
هو بترك بعض أو ارتكاب ما يبطل عمده دون سهوه سجد لتيقن مقتضى السجود
وخرج بذلك ما لا يبطل عمده ولا سهوه كالاتفات والخطوتين فلا يسجد لسهوه ولا
لعمده لعدم وروده ويستثنى من ذلك نقل القولي المتقدم وأما ما يبطل عمده وسهوه
ككثير كلام وأكل وفعل فلا يسجد له أيضا لانه ليس في صلاة (و) السبب الخامس
(لشك فيما صلاه واحتمل زيادة) وهو ايقاع الفعل مع التردد في زيادته فلو شك في
عدم ما أتى به من الركعات أهى ثلاثة أو أربعة بنى على اليقين وهو الاقل وأتى وجوبا
بما بقي وسجد للسهو للتردد في الزيادة وهذا بخلاف ما لا يحتمل الزيادة كأن شك في
ثلاثة من رباعية أهى ثلاثة أم أربعة فتدكر فيها أنها ثلاثة لا يسجد لان ما فعله منها مع
التردد غير محتمل للزيادة ومن شك في عدد الركعات لا يرجع في فعله الى غيره سواء
قولهم وفعلهم الا اذا بلغوا عدد التواتر ف يرجع لقولهم وكذا فعلهم على المعتمد وعند
محمد الرمي يعمل بقولهم دون فعلهم لان القول يدل بوضعه بخلاف الفعل ولو قام
لخامسة في رباعية ناسيا ثم تدكر قبل جلوسه عاد الى الجلوس فورافان كان قد تشهد
في الرابعة أجزأه وان ظنه التشهد الاول فان لم يتدكر الا بعد جلوسه وقبل تشهد أهى
بالتشهد أو بعد تشهد أهى أجزأه ويسن له سجود الستة هو في الجملة (و) يلحق المأموم
سهوا امام له غير المحدث ونحوه وسهوا امام الامام وسهوا امام الامام وهكذا كأن

ولنقل قولي غير مبطل
واسهوما يبطل عمده
لا هو ولا شك فيما صلاه
واحتمل زيادة

اقتدى مسبوق بساء فلما قام المسبوق ليتم صلاته اقتدى به آخر وهكذا في غير ذلك من
 المأموم سجدتان (لسهو وامام) ولو كان سهوا لا امام قبل اقتداء المأموم في الاولى وقبل
 اقتداء امامه في الثانية لتطرق الخلل فيهما من صلاة الامام الى صلاة المأموم ولتحمل
 الامام عنه السهو وان ترك الامام السجود أو فارقته أو بطلت صلاة الامام بعد وقوع
 السهو منه فان سجد الامام للسهو في آخر صلاته وجب على المأموم متابعتها وان لم يعلم
 منه خللا حلا على أنه لا يفعل السجود الا لمقتضيه فلو ترك المأموم المتابعة عمدا بطلت
 صلاته ان لم يكن نوى المغارقة قبل السجود للمخالفة حال القدوة وتبطل بمجرد هوى
 الامام ان قصد المخالفة والا فهو به للسجدة الثانية فان تخلف عنه سهوا ثم تذكر قبل
 سلام نفسه سجد وجوبا ولو بعد سلام الامام فان سلم عمدا من غير سجود بطلت صلاته
 أو سهوا فان قصر الزمان تذكره وان طال استأنف فلو سجد الامام قبل أن يتم المأموم
 تشهد فعند ابن حجر يسجد مع الامام وجوبا ثم بعد ذلك يكمل تشهد وجوبا بناء
 لا استئنافا وعند الرمي يجب عليه أن يتخلف لا تمام التشهد ويتعين عليه السجود بعد
 اتمام تشهد ولو كان الامام قد سلم فان سلم المأموم عمدا من غير سجود بطلت صلاته
 وان سجد عمدا قبل اتمام تشهد بطلت أيضا هذا في الموافق وأما المسبوق فتسجد
 امامه سجد معه وجوبا ولو قبل تمام تشهد وان كان محل تشهد له باتفاق الشيخين لأن
 المتابعة أكد من تشهد فانه سنة فاذا تخلف المسبوق عمدا عن السجود مع الامام
 بطلت صلاته أو سهوا لم تبطل ويسقط عنه وجوب السجود ان استمر سهوه حتى فرغ
 منه الامام لانه لمحض المتابعة وقد فاتت فان زال سهوه في أثناءه وجب عليه الاتيان
 بما أدرك منه وسقط عنه الباقي لما مر ولم يسجد الامام عمدا أو سهوا في آخر صلاته سجد
 المأموم ندبا في آخر صلاة نفسه بعد سلام الامام بحرا للخلل الحاصل في صلاة نفسه نعم
 ان كان الخلل صدر من المأموم وحده حال القدوة ولم يصدر من الامام فلا يسجد المأموم
 كما قال المصنف (لا) لغير سهو الامام فلا يسجد المأموم (لسهو) الواقع منه حال
 كونه (خلف امام) متطهر عن الحدث والنجس كأن سها عن التشهد الاول فلا
 يسجد لذلك لتحمل الامام له لوقوعه حال اقتدائه به فلم يؤمر به وان لم يتذكره الا بعد
 سلام الامام كما يحمل عنه الجهر والسورة وغيرهما كالقنوت فلو ظن المأموم سلام
 الامام فسلم فتبين خلافه سلم مع امامه ولا سجود لان سهوه يحمله الامام ولو تذكر في
 تشهد ترك ركن غيرنية وتكبيرة الاحرام وغير سجدة من الركعة الاخيرة أتى بعد
 سلام امامه بركعة ولا يسجد لما مر وخرج بالتدكير ما لو شك في ذلك فانه يأتي بعد سلام
 الامام بركعة ويسجد والفرق بينهما أن ما فعله بعد سلام الامام في صورة الشك متردد
 في زيادته بعد فراغ القدوة بخلافه في صورة التذكر وخرج بحال القدوة سهوه قبلها
 كالأحرار منفردا وحصل منه مقتضى السجود ثم اقتدى بامام فلا يتحمله بل يسجد في

ولسهو امام لا سهو
 تخلف امام

آخر صلاة نفسه بعد انقضاء القدوة وقبل سلامه وخرج أيضا سهو بعد القدوة كالو
سهو بعد سلام امامه سواء كان مسبوقا أو موافقا لانتفاء القدوة فلو سلم المسبوق بعد
سلام امامه أو معه ناسا ما فتد كرحا لابي على صلاته وسجد للسهو لان سهو بعد
انقضاء القدوة أو اختلاها بالشروع في السلام (ولو شك بعد سلام) لا يحصل بعده
عود للصلاة (في فرض) أي في ترك ركن (غير نية وتحريم لم يؤثر) وان قصر الفصل
لان الظاهر مضي الصلاة على العكس والالتصير على الناس خصوصاً على ذوي
الويسواس فخرج ما لو شك في السلام نفسه فيجب تداركه ما لم يأت بمبطل ولو بعد طول
الفصل اذ غاية الامر أن ذلك سكوت طويل وتعذر غير مبطل فلا يسجد لسهو وخرج
ما لو سلم ناساً ما أن عليه سجود السهو وفعاد للصلاة عن قرب ليتداركه وشك بعده عوده
في ترك ركن فهو كالوشك قبل السلام أي فيجب تداركه أما لو شك في النية وتكبيره
الاحرام فيؤثر على المعتمد ولو كان طر والشك بعد طول الفصل من السلام ويجب
الاستئناف لانه شك في أصل الاعتقاد ما لم يتذكر أنه أتى بهما ولو بعد طول الزمان
وموضوع المسئلة أن الشك طرأ بعد السلام أما لو شك في النية أو تكبيره الاحرام في
أثناء الصلاة فان تذكر عن قرب قبل مضي أقل الطمأنينة لا يضر والاضر وكذا لو شك
في شرط من شروط الصلاة في أثناءها ومن الشك في النية ما لو شك أنوى فرضاً أم نفلاً
لا شك في نية القدوة في غير الجمعة والمعدة والمجموعة جمع تقديم بالمطر بخلاف
المنذور فعلها جماعة لان الجماعة ليست شرطاً للصحة بل واجبة للوفاء بالندب فخرج
بذلك ما لو أحرم بفرض ثم ظن أنه في غيره فكل عليه ثم علم الحال لم يضر وان ظن أن
ما أحرم به نفل وعليه فهذا مما يفرق فيه بين الظن والشك وخرج بقوله بعد سلام
ما قبله فان كان الشك في ترك ركن أتى به أن بقي محله والا فركعة وسجد للسهو فيها
لا احتمال الزيادة أو لضعف النية بالتردد في مبطل ولو سلم وقد نسي ركناً فاحرم بأخرى
فورا لم تنعقد لبقائه في الاولى ثم ان ذكر قبل طول الفصل عرفاً بين السلام وتيقن
الترك بنى على الاولى ولا نظر لتحريمه هنا بالثانية وان تخال كلام يسير أو استدير
القبلة أو خرج من المسجد بخلاف ما لو وطئ نجاسة أو بعد طوله استأنفها لبطانها به
مع السلام بينهما ومتى بنى لم تحسب قراءته ويجب العود للعود والغاء قيامه وخرج
بالعود فالوطأ الفصل بين السلام وتحريم الثانية فيصح التحريم بها والمعتمد أن الشرط
كالركن فلا يؤثر فيه الشك الطارئ بعد الحكم بالحكم بالصححة لانه أدى العبادة في الظاهر
فلو شك بعد السلام هل كان متوضئاً أم لا لا يضر وان كان متيقن الحدث قبل الصلاة
ومن ذلك ما لو شك بعد السلام في نية الوضوء فلا تلزمه الاعادة بخلاف شكه في نية
الطهارة قبل الصلاة فانه يؤثران قبل ان الاصل بقاء الحدث في ذلك أحجب بأن
هذا الأصل معارض بأن الأصل أنه لم يدخل في الصلاة الا بعد الطهارة لكن

ولو شك بعد سلام في
فرض غير نية وتحريم
لم يؤثر

يُمتنع عليه استئناف صلاة أخرى بهذه الطهارة مادام شكه ~~في~~ فرع ~~في~~ تسن
سجدة التلاوة لمن قرأ آية سجدة قراءة مشروعة مقصودة أو سمعها ويتأكد
السجود للسامع سجود القارئ والمريد بالمشروعة أن لا تكون محترمة ولا مكروهة
لذاتها وخرج غير المقصودة كقراءة النائم والمساهي والسكران والطير وروفوها
وبالمشروعة غيرها كقراءة البالغ المسلم الجنب وقراءة المصلي في غير القيام والحاصل
أن الشروط ستة كون القراءة مشروعة مقصودة من شخص واحد في غير صلاة
الجماعة لجميع الآية وأن لا تكون بدلا عن الفاتحة وهذه الستة عامة للمصلي وغيره
ويزيد المصلي أن لا يقصد بقراءته السجود في غير صبح الجمعة بالم تنزيل وإن كان مأموما
شرط أن لا يسجد إلا للسجود امامه ~~في~~ وآيات السجود أربع عشرة واحدة في الأعراف
واحدة في الرعد واحدة في النحل واحدة في الإسراء واحدة في مريم وثبتان
في الحج واحدة في الفرقان واحدة في النمل واحدة في الم تنزيل السجدة واحدة
في فصلت واحدة في النجم واحدة في الانشقاق واحدة في اقرأ باسم ربك ففي
الأعراف يسجد عند آخر السورة وأول الآية أن الذين عند ربك وفي الرعد عند
قوله تعالى بالغدو والآصال وأول الآية ولله يسجد من في السموات والارض
وفي النحل عند قوله تعالى ويفعلون ما يؤمرون وفي الإسراء عند قوله تعالى ويزيدهم
يسجد ما في السموات وما في الارض من دابة وفي الانشقاق عند قوله تعالى ويزيدهم
خشوعا وأول الآية قل آمنوا به وفي مريم عند قوله تعالى خروا سجدا وبكيا وأول
الآية أولئك الذين أنعم الله عليهم في الحج الأولى عند قوله تعالى يفعل ما يشاء
وأول الآية ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الارض والثانية عند قوله
تعالى لعلمكم تفعلون وأول الآية يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا وفي الفرقان
عند قوله تعالى وزادهم نفورا وأول الآية وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن وفي النمل
عند قوله تعالى رب العرش العظيم وأول الآية ألا يسجدوا لله وفي الم تنزيل السجدة
عند قوله تعالى وهم لا يستكبرون وأول الآية انما يؤمن وفي فصلت عند قوله
تعالى ان كنتم اياه تعبدون وأول الآية ومن آياته الليل والنهار وفي النجم عند آخر
السورة وأول الآية أفمن هذا الحديث وفي الانشقاق عند قوله تعالى لا يسجدون
وأول الآية فلا أقسم بالشفق لكن قال الشبراملسي والأولى في الانشقاق تأخير
السجود الى آخرها خروجا من الخلاف لانه لا يستحب السجود عند كل محل سجدة
عملا بالقول بل يمتنع لانه حينئذ أت بسجدة لم تشرع وفي اقرأ عند آخر السورة وأول
الآية فليدع ناديه وليس في القرآن آية سجدة تلاوة غير ما ذكر ولو ذكر فيها السجود
كما في قوله تعالى في سورة الحجر وسبح بحمد ربك وكن من الساجدين ووقع اضطراب
فحين قرأ آية سجدة في غير الصلاة بقصد أن يسجد والمعتد أنه يسن له السجود

مطالب سجود التلاوة

حيث لم يقرأ في وقت الكراهة بقصد أن يسجد فيه والا فلا وأما في الصلاة فإن كان
 في صبح يوم الجمعة بالم تنزيل صح ذلك باتفاق الشيخين الرمي وابن جرير وإن كان في غير
 صبح الجمعة فإن قرأ آية سجدة بقصد السجود وسجد عامدا عالما بطلت صلاته باتفاقهما
 أيضا ولو قرأ آية لا بقصد السجود فاتفق أنها آية سجدة جازا السجود عندهما وإن كان
 في صبح الجمعة بغير الم تنزيل جاز عند ابن جرير لأن صبح الجمعة محل السجود في الجملة
 وامتنع عند الرمي لعدم ورود ويسجد المأموم تبعالا مامه وجوبا ولا يحتاج لنية لأن
 سجوده للمتابعة بخلاف الإمام والمنفرد فيحتاج سجودهما لنية بالتلب دون اللسان
 لأن التلفظ بهامبطل فإن سجد ابلانية بطلت صلاتهما وأركان سجود التلاوة لغير
 مصل تحرم مقرون بالنية وسجدة وسلام بعد الجلوس وأما المصلي فإن كان مأموما فعليه
 متابعة إمامه ولا يطلب منه غيرها وإن كان اماما أو منفردا وجب عليه نية السجود
 فقط بقلبه كاتقة لدم ولا يجوز له غيرها وشروطه شروط الصلاة وأن لا يطول فصل عرفا
 بين السجود والقراءة بأن لا يزيد على ركعتين بأخف ممكن من الوسط المعتدل
 فإن زاد فانت ولا تقضى فإن لم يتمكن من فعلها الشغل قال أربع مرات سبحان الله
 والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وكذا سجدة
 الشكر وكذا تحية المسجد وهو كسجود الصلاة في واجباته ومنذ وباته قال الرمي أفضل
 ما ورد فيه سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته تبارك
 الله أحسن الخالقين والدعاء فيه بمناسب الآية حسن انتهى ويتكررت الآية
 نعم إن لم يسجد حتى كرر الآية كفاه سجدة واحدة ويسن رفع اليدين عند التحريم
 بها كالصلاة وتنفوت بالأعراض وطول الفصل ويسن سجود الشكر لهجوم نعمة له
 وإن كان له نظيره أو أخوه أو قريبه أو صديقه أو من يعم النفع به كالعالم أو العموم
 المسلمين والمراد بالمجوم أن تكون من حيث لا يحتسب في وقت لم يتيقن وجودها
 فيه وإن كان متوقعا لها بحيث لا تنسب لتسببه عادة كالولد والعافية ولا عبرة بتسببه
 بالوطء وتعاطى الدواء لعدم الانتساب إلى ذلك عادة وخرج بالمجوم النعم المستمرة
 كالعافية المستمرة والاسلام والغنى عن الناس ونحو ذلك وكذلك ما حصل بتسببه
 عادة كرجح معتمد التاجر فلا يسجد لذلك أو هجوم اندفاع نعمة عنه أو عن تقادم سواء
 كان يتوقعها أم لا أو رؤية مبهمة إلى بفتح اللام في نحو علة أو بدنه أو رؤية نحو عاص
 متجاهر بعصية ولو بازتكاب صغيرة من غير اصرار وإنما يسجد من رأى المبتلى
 والعاصي إذا كان غير مصاب بمثل بلوته بأن كان سليما أو مصابا بأخف منها ولو من
 نوعها أو به عدد السجود بتعدد رؤية المبتلى أو الفاسق نعم لو تعددت الأسباب قبل
 السجود كفاه سجود واحد للجميع ولو اختلفت الأسباب كأن هجمت النعمة عند
 رؤية المبتلى والعاصي ويسن اظهار سجود الشكر الالابتملى لئلا يتأذى نعم إن كان

غير معذور كقطوع في سرقة أو محلود في زنا ولم يعلم توبته أظهره له والافيسره والا
للعاصى ان خاف ضرره وهي كسجدة التلاوة خارج الصلاة في كسجدة فيها وشروطها
ومندوباتها ويسن أن يقول فيه أيضا اللهم اكتب لي بها عني ذلك أجر او اجعلها لي
عندك ذخرا ووضعه عني بها وزرا واقبلها مني كما قبلتها من عبدك داود والظاهر أن هذا
الدعاء لا يقال الا في سجدة ص ولا يجوز فعل هذا السجود في الصلاة ويسن أن يقول
بعد السجود لرؤية المبتلى أو الفاسق سرا الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك به وفضلني
على كثير من خلقه تفضيلا وقد ورد أنه اذا قال ذلك عافاه الله من ذلك البلاء طول عمره
وكان السلف الصالح يفرحون بالمصائب التي لا تضر في الدين نظرا لثوابها فينبغي
للعبد أن يفرح بالمرض كما يفرح بالصحة ويشكر الله تعالى في أيام البلاء وأيام الرخاء
فاقضى الله لعبده المؤمن أمرا غير مخالف لأوامر الشرع الا وكما كنت له الخيرة فيه
وسجدة الشكر لا تدخل صلاة بل تحرم فيها وتبطلها وتفتقر بطول الفصل عرفا بينهما
وبين سببها ومنها سجدة ص عند قوله تعالى وخر كما أو أناب وأول الآية وظن داود
فان داود عليه الصلاة والسلام سجد لها شكر الله تعالى على قبول توبته من خلاف
الاولى الذي ارتكبه وهو اضماره أنه ان مات وزيره تزوج بزوجه وتجنس سجدة هذه
السجدة شكر الله تعالى على ذلك عند تلاوة هذه الآية ولا يشترط أن ينوي بها سجود
الشكر على قبول توبة داود بل يكفي مطلق نية الشكر وكذا لو قال نويت السجود لقبول
توبة داود بخلاف ما لو نوى الشكر والتلاوة معا خارج الصلاة فلا يصح لأن سجود
التلاوة ان لم يكن من السجودات المشروعة كان باطلا فاذا نواها فقد نوى مبطلا
وغيره فيغلب المبطل

فصل في تبطل الصلاة بنية قطعها
وتردد فيه وفعل كثير
ولاء ولو سهوا كالثلاث
خطوات

فصل في مفسدات الصلاة (تبطل الصلاة) بعشر من شيئا الاول (بنية قطعها)
وهي نية الخروج من الصلاة قبل مجيء محلها وهو مقام انتهت له الصلاة اما حالا أو بعد
ركعة مثلا فانها تبطل حالا كما لو نوى أنه يكفر عند فانه يكفر حالا ففائدة العبادات
بالنسبة الى قطع النية أربعة أقسام قسم يبطل بمجرد قطع نية اتفاقا وهو الاسلام
والصلاة وقسم لا يبطل بذلك اتفاقا وهو الحج والعمرة وقسم لا يبطل بذلك على الاصح
وهو الصوم والاعتكاف وقسم لا يبطل ما مضى منه على الاصح لكن يحتاج الباقي
الى تجديد نية وهو الوضوء والغسل (و) الثاني (تردد فيه) أي في قطعها أو تعليقه
بشيء ولو محالا عاذا بالنافاة الجزم المطلوب دوامه في الصلاة بخلاف المحال العقلي فانه
لا ينافي الجزم المذكور (و) الثالث (فعل كثير) عرفا اذا كان كثيرا يقينا تقبلا
(ولاء) بغير عذر ولا فرق في الفعل المبطل بين عمد وسهو فيبطل مطلقا (ولو سهوا)
سواء كان من جنس واحد (كثلاث خطوات) أو ضربات متوالية أو من أجناس
تخطوة وضربة وخلع نعل ويفهم مما تقدم أن ضابط الكثرة العرف فأي بعده الناس

كثيرا يضر مثل ثلاث خطوات وان كانت بقدر خطوة واحدة والمعتمد أن الخطوة
تقل التدم الى أي جهة كانت فان نقلت الأخرى عدت ثانية سواء ساءى بها الأولى
أم قدمها عليها أم أخرها عنها وذهب الرجل وعودها بعد مرتين مطلقا بخلاف ذهاب
اليده وعودها على الاتصال فانه يعد مرة واحدة وكذا رفعها ثم وضعها ولو في غير
موضعها وأما رفع الرجل فانه يعد مرة ووضعها بعد مرة ثانية ان وضعها في غير موضعها
والفرق بين اليده والرجل ان الرجل عادت بها السكون بخلاف اليده ولو نوى الفعل
الكثير وشرع فيه بطلت صلاته لانه قصد المبطل وشرع فيه وخرج باليقين ما لو شئت
في كثرته فلا بطلان وخرج بالثقل الخفيف كما قال (لا بحرركات خفيفة) فلا بطلان
بذلك ما لم يكن على وجه اللعب فان كان كذلك بطلت الصلاة (كتحريك أصابع)
في سبعة بتحريك الكف (أو جفن) أو لسان أو شفتين أو ذكر أو أنثيين ومن
الخفيف نزع الخف أو الضربة أو الضربتان أو الخطوة أو الخطوتان فلا يضر ما لم يحصل
وثبة وخرج به وله ولا المتفرق بحيث لا ينسب الثاني الى الاول أو الثالث الى الثاني
عرفا فلا يضر وخرج به غير عذر ما اذا كان لعذر كصلاة شدة الخوف والصلاة التي احرمت
بها في أرض مغصوبة فانه يتوجه للخروج منها وهو في الصلاة كما تقدم ومن ذلك
صلاة النافلة في السفر كما تقدم ايضا فان المشى يتوجه في اربع وعشرون في اربع
والراكب اذا احتاج الى تحويل رجله او نحوه فلا يضر ولو كان في الصلاة وناذاه نبيها
صلى الله عليه وسلم لم يطلب المحي ووجب عليه الاجابة بما طلبه ولا تبطل صلاته ولو
كثرت الافعال وتواترت ولو استدبر القبلة واذا انتهت غرض النبي صلى الله عليه وسلم
أتم صلاته فيما وصل اليه وليس له ان يعود الى مكانه الاول حيث لزم على ذلك افعال
متواليه ما لم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالعود ولو كان اماما مائة أخر عن القوم
بسبب الاجابة لجز ذلك ولا يتعين على المأمومين نية المفارقة بمجرد تأخره عنهم لاحتمال
ان يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالعود الى مكانه الاول فلهم الصبر الى تبين الحال
ولو تقدم عليهم بأكثر من ثلاثمائة ذراع بسبب الاجابة جاز لهم البقاء على المتابعة
وتغفر الزيادة لانها في الدوام ويغفر في الدوام ما لا يغفر في الابتداء كما لو زالت
الرابطه في الدوام ومثل الفعل الكثير الفعلة الفاحشة كالنطة وكتحريك جميع بدنه
لان الصلاة ذات أفعال منقوطة والفعلة الفاحشة تقطع نظامها (و) الرابع
(بنطق) بكلام مخلوق (بحرفين) وان لم يفهما نعم يعذر في التلفظ بنذر التبر الخالي
عن التعليق والخطاب لمخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم لانه مناجاة لله فهو من
جنس الدعاء لتضمنه ذكرا بخلاف غير التبر أو كان بتعليق أو خطاب وبخلاف باقي
القرب كالعتق والوقف فان الصلاة تبطل بذلك وفي اجابة النبي صلى الله عليه وسلم
اذا دعاه ولو بالاشارة ويشترط أن يجيبه بمادعاه به فلو طلب منه القول فأجابه بالفعل

لا بحرركات خفيفة
كتحريك أصابع أو
جفن أو بنطق بحرفين

أو عكسه بطلت صلاته وهـ ذه خصوصية لنبينا صلى الله عليه وسلم لم تخرج باقى
 الانبياء وكذا الملائكة فتبطل الصلاة بأجابتهم (ولو) ظهر (في تنخخ لغير تعذر قراءة
 واجبة) ولغير تعذر واجب قولى غيرهما أما السنة فلا ضرورة الى التنخخ لاجلها
 ولا ضرورة لمن يمكنه اتيان واجب قولى سرا (أو نحوه) كضحك وبكاء وأنين ونفخ من
 أنف أو فم وسعال وعطاس وخرج بالضحك التيسير فلا تبطل به (أو بحرف مفهم)
 نحو ق أو ع أول أو ط من الوقاية والوعاية والولاية والوطء (لا يسير نحو تنخخ لغلبة
 وكلام) فيعذر في يسير كلام عرفا (بسهو) بأن نسي كونه في الصلاة (أو سبق
 لسان) الى الكلام اليسير (أو جهل تحريمه) فيها (لأقرب اسلام أو بعد عن العلماء)
 بخلاف من بعد اسلامه وقرب من العلماء فلا يعذر لثقله بترك التعلم واليسير عرفا
 هو الذى يكون ست كلمات عرفية فأقل وخرج بذلك الكثير وهو ما زاد على ست
 كلمات عرفية فانه مبطل مطلقا وضابط البعد عن العلماء أن يعسر عليه السفر
 اليهم لخوف أو عدم زاد أو ضياع من تلزمه نفقتهم أو نحو ذلك من أعذار الحج فان اتقى
 ذلك لزمه السفر لتعلم المسائل الظاهرة دون الخفية والمراد بالعلماء هنا العالمون بهذا
 الحكم المجهول وان لم يكونوا علماء عرفا ولو علم تحريم جنس الكلام في الصلاة
 لكن جهل تحريم ما أتى به من ذلك لا تبطل ان قرب عهده بالاسلام أو كان بعينه
 عن العلماء وكان ما أتى به يسيرا عرفا واستنبط بعضهم من ذلك صحة صلاة المبلغ
 والفاصح على الامام بقصد الاعلام فقط اذا كان يجهل امتناع ذلك قال وينبغي صحة
 صلاته وان لم يقرب عهده بالاسلام ولونشأ قريبا من العلماء لم يزد خفاء ذلك على
 العوام ويعذر في التنخخ للغلبة ان قيل ولتعذر ركن قولى وان كثر عرفا في تنخخ بقدر
 ما يسمع نفسه ولا يهـ ذر في التنخخ للسنن كجهر وقراءة سورة وقنوت وتكبيرات
 انتقالات والحاصل أن التنخخ اذا لم يظهر منه حرفان أو حرف مفهم لا يضر مطلقا وان
 ظهر منه حرفان أو حرف مفهم ان كان لغير عذر ضير مطلقا فان كان للغلبة ولم يكن
 مرضا ملازما لا يضر ان قل عرفا ولو ظهر منه حرفان ولو في كل مرة فان صار ملازما بحيث
 لا يخلو الشخص منه في الوقت زهيا يسهل الصلاة لا يضر ولو كثر عرفا وكذا اذا كان
 لتعذر الركن القولى والبكاء والأنين والتأوه ولو كان كل منهما من خوف الآخرة
 والضحك والنفخ بالفم أو الأنف والسعال والعطاس والتثاؤب ان كان ذلك للغلبة
 لا يضر ان قل عرفا ولو ظهر منه حرفان ولو في كل مرة فان كثر عرفا فاضر وكذا لو كان بغير
 عذر وظهر منه حرفان أو حرف مفهم وخرج بكلام المخـ لوق كلام الله تعالى ومثله
 الذكر فلا بطلان به وكذا الدعاء ما لم يخاطب به غير الله ورسوله ولم يكن محرما والا
 بطلت صلاته كأن قال لغـ يره رحمتك الله أو دعائهم أو قطيعه رحم أو دعاء على انسان
 بما لا يجوز ولوتكلم بنظم القرآن كما يحى هذا الكتاب مفهما به من استأذنه أن يأخذ

ولو في تنخخ لغير تعذر
 قراءة واجبة أو نحوه
 أو بحرف مفهم
 لا يسير نحو تنخخ
 لغلبة وكلام بسهـ
 أو سبق لسان أو جهل
 تحريمه لأقرب اسلام
 أو بعد عن العلماء

شيئا لا تبطل صلاته ان قصد التلاوة فقط أو مع الافهام أو شك في ذلك فان قصد
 الافهام فقط أو أطلق بطلت صلاته وكذا يقال في الفتح على الامام وفي جهر الامام أو
 المبلغ بتكبيرات الانتقال لا سماع المأمومين ويؤخذ مما تقدم تم تخصيص ذلك
 بالعارف أما غيره ففيه ما تقدم وتبطل الصلاة بخطاب مالا يعقل كأن قال يا أرض ربى
 وربك الله أعوذ بالله من شركك وشرك ما فيك وشرك ما ذب عليك ولو قال امامه اياك
 نعبد واياك نستعين فقال لها أو قال اسمعنا بالله أو اسمعنا بالله ففيه التفصيل
 المتقدم ولو قال لامامه صدقت حين نطق بالشهادة في القنوت بطلت صلاته لانه خطاب
 واذا قال أشهد ففيه التفصيل المتقدم ولو سلم ناسيا فظن بطلان صلاته فتكلم يسيرا
 عامدا لم تبطل ولا تحب اجابة الابوين في الصلاة بل تحرم في الفرض وأما النفل
 فالاجابة فيه أفضل ان شق عليه ما عدها والا فالاستمرار أفضل (و) الخامس (يعطّر)
 للصوم فكل ما يبطل الصوم يبطل الصلاة وسيأتي بيانه في باب ان شاء الله تعالى ومن
 ذلك ما لو كان في فقه باقى مطعوم أو مشروب فجرى به ريقه فابتلعه فان صلاته تبطل ثم
 لو كان بين أسنانه طعام ومخرج عن تميزه ومجى فجرى به ريقه فنزل الى حلقه بغير ارادته
 فانه لا يضر كما في الصوم وتبطل الصلاة بأكل بضم الهمة ولو لبلا حكة فم ولو قل له لا لشدته
 منافاته للصلاة لانه يشعر بالاعراض عنها نعم لو كان ناسيا للصلاة أو جاهلا بتحريمه فيها
 وقرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء لا تبطل صلاته بالاكل القليل بخلاف
 الكثير فانه مبطل مطلقا بخلاف الصوم ولا فرق بين المكروه وغيره لندرة الاكراه (و)
 السادس (زيادة ركن) أى تكرار ركن (فعلى عمدا) لغير عذر فان كان لعذر كمتابعة
 الامام لا يضر ولا يضر جلوس قصر بقدر الطمأنينة بعد الهوى من الاعتدال وقبل
 السجود الاول لان الجلوس عهد في الصلاة غير ركن كجلوس الاستراحة بخلاف ما اذا
 انحنى حتى خرج عن حد القيام بأن صار أقرب الى الركوع عامدا عالما بالتحريم فتبطل
 صلاته ومثله في السجود اذا كان لغير مطلوب كما تقدم عن الشبرا ملى وخرج بالفعل
 في الصورتين القولى كالفتحة والتشهد وبالعمد ففيهما السهو فلا بطلان واذا أدرك
 المسبوق الامام في السجدة الاولى من صلب صلاته فسجد معه ثم رفع الامام رأسه
 فأحدث وانصرف فالاصح انه لا يأتى بالسجدة الثانية لانه يحدث الامام انفرادا فهو
 زيادة محضة بغير متابعة فكانت مبطله (و) السابع (باعتقاد فرض) بعينه من فروض
 الصلاة (نفلا) لتلاعبه وانما صح الاقتداء بمن يرى سنية الطمأنينة لان المدار في القدوة
 على الاتيان بما يعتقده المأموم وان لم يعتقه الامام ما يعتقده المأموم والالم يصح
 الاقتداء بمخالف ومحل البطلان بظن ذلك ان كان في ركن فعلى وفعله مع ذلك أو فى
 قولى أقي به مع ذلك وشرع فيما بعده أما لو أعاد القولى في محله بنية الفرض أو لانية
 شئ فلا بطلان كذا فى فتح الجواهر والثامن مما يفسد الصلاة الحديث بأقسامه الثلاثة

ويعطّر ويزاد ركن
 فعلى عمدا وباعتقاد
 فرض نفلا

المتقدمة فلو بلا قصد واختيار وأما فسادها فمبين تعمد ذلك فبالاجماع والحديث مسلم لا يقبل الله صلاة بغير طهور وأما فمبين سبقة الحدث فلذلك الحديث والتاسع الشك في النية أو في شيء من شروط الصلاة كالطهارة أو هل نوى طهرا أو عصرا ومضى على ذلك زمن يسع ركعا أما لو زال الشك سرعا كما أن خطر له خاطر وزال سرعا فلا وفرض المسئلة أنه طرأ عليه الشك وهو في الصلاة قبل السلام منها ﴿﴾ والعاشرا كشف الغور مع القدرة على سترها ولو كان في خلوة إلا أن كشفها الريح فسترها حال قبل مضى أقل الطمأنينة فلا بطلان حينئذ إلا أن كثرت وتوالي بحيث يحتاج السترا إلى أفعال كثيرة متوالية والابطال ﴿﴾ والحادي عشر الانحراف عن القبلة ببعض ما وجب الاستقبال به ولو باكره لندرة الاكره في الصلاة ومن ذلك ما يقع كثيرا أن ينقذ شخص بين مصليين فيحرفهما أو أحدهما عن القبلة أو يمر بجانب مصلي فيحرفه فان الصلاة تبطل على المعتمد نعم لو انحرف عن القبلة ناسيا أنه في الصلاة وعاد عن قرب لا يضر ﴿﴾ والثاني عشر الردة أعادنا الله والمسلمين منها ﴿﴾ والثالث عشر ظهور بعض ما ستر بالخف من رجل أو لفافة أو انقضاء مدة المسح وهو في الصلاة في الخالين ﴿﴾ والرابع عشر اتصال نجاسة يده ولودا دخل أنفه أو عينه أو بلبوسه إلا أن نجاسها حال بغير حل لها أو لما اتصلت به ومثال تخيبتها بغير حل أن تكون يابسة فينفضها كأن يميل كفها فيلقمها وله نفضها حينئذ ولو في المسجد وانسع الوقت ثم تجب إزالتها بعد ذلك فوراً فان كانت رطبة فتخيبتها برمي ما أصابته حالاً من غير حل لها لكن ان كان في المسجد ولزم على القائدها فيه تخيسته فان اتسع الوقت راعاه فلا يلقمها فيه بل يقطع الصلاة ويلقيها خارجاً والاراعى الصلاة وألقى النجاسة وتجب إزالتها بعد الصلاة فوراً وخرج بالمسجد الرباط والمدرسة ومالك الغير والاشد المحترم وقبره ومالك نفسه فانه يراعى الصلاة في جميع ذلك وان لزم على ذلك فساد شيء ولا يرد على الغاية المذكورة أن فيها إضاعة مال وهي حرام لان محل الحرمة ما لم تكن لغرض شرعي وهو هنا تصحيح الصلاة والذي يتعين مراعاة المصحف وخوف الكعبة وان ضاق الوقت ولو كانت النجاسة جافة لعظم حرمتها ومثل تخيبتها فوراً ما لو غسل ما أصابته فوراً كما لو كان بجانب ماء كثير فاصاب يده بول مثلاً فغسلها فوراً في ذلك الماء قال بعضهم ولعل ضابط الفورية أن لا يزيد على قدر الطمأنينة ﴿﴾ والخامس عشرة تقديم الركن الفعلي على محله عمداً ﴿﴾ والسادس عشر ترك ركن من أركان الصلاة عمداً بخلافه سهواً ما لم يسلم وبطل الفصل والاسستأنفها ﴿﴾ والسابع عشر تطويل الركن القصير وهو الاعتدال والجلوس بين المجدتين وتقدم تصويير تطويل ذلك ﴿﴾ والثامن عشر التقدم على الإمام بركنين فعليين عامداً عالماً بلا عذر أو بالتخلف عنه بهما كذلك أما التقدم على الإمام بأقل من ركنين فعليين فليس مبطلاً لكنه في الفعلي حرام ولو

بعض ركن **والتاسع عشر** الاقتداء بمن لا يقتدى به ولومع الجهل بحال نعم ان بان امامه محدثا أو ذانجاسة خفية حيث كان المأموم غير عالم بذلك لم يضر والنجاسة الخفية هي ما لو تأملها المأموم لم يرها وقيل ما كانت مستترة بالثياب فان قلت الكلام فيما يفسد الصلاة وهو الذي يطرأ بعد انعقادها فيفسدها والاقتداء بمن لا يقتدى به يمنع الانعقاد فكيف عذمت من المفسدات قلت يصور بما اذا أحرمت الصلاة منفردا ثم بعد انعقادها نوى الاقتداء بمن لا يقتدى به ففسدها هذه النية على ما تقدم **والعشرون** صرف نية صلاة الى صلاة أخرى سواء كانت فرضا أو نفلا (و) لكن (نذب لمنفردا) أي لمن يصلي منفردا (رأى جماعة) مشروعة (أن يقلب فرضه نفلا) أي يصرف فرضه الى نفل مطلق ليدرك فضيلة الجماعة بشرط ستة الأول أن يتحقق اتمامها في الوقت لو استأنفها والاحرم القلب في هذه الثاني أن تكون الصلاة المطلوبة ثلاثية أو رباعية (و) الثالث أن لا يشرع في الركعة الثالثة لانه طلب منه أن (يسلم من ركعتين) أو ركعة الرابع أن لا توجد جماعة غيرها الخامس أن لا يكون الامام مخالفا في المذهب ولا مبتدعا والاجاز القلب في هذه الاربعة ولم يندب السادس أن تكون الجماعة مطلوبة في تلك الصلاة فلو كان يصلي فائتة لم يجز قلبها نفلا ليصلها في جماعة حاضرة أو فائتة ليست من نوعها فلو كانت الجماعة في فائتة من نوعها كأن كانتا ظهريتين أو عصرين جاز القلب ولم يندب ما لم يجب قضاء الفائتة فورا والاحرم القلب ولو خشى في فائتة فوت حاضرة وجب قلبها نفلا فعلم أن القلب تارة يسن وتارة يجب وتارة يحرم وتارة يجوز ولا تعتبره الكراهة

ونذب لمنفردا رأى
جماعة أن يقلب
فرضه نفلا ويسلم من
ركعتين
فصل في
أذان واقامة الذكر
ولو منفردا

فصل في سنن الصلاة المكتوبة قبل الدخول فيها وهي شيان الاذان والاقامة أما الاذان فهو قول مخصوص مطلوب لفريضة الصلاة وكلماته خمس عشرة كلمة وهي أن يقول الله أكبر أربعاً أشهد أن لا اله الا الله مرتين أشهد أن محمداً رسول الله كذلك حي على الصلاة كذلك حي على الفلاح كذلك الله أكبر كذلك لا اله الا الله مرة وأما الاقامة فهي ذكر مخصوص يكون سبباً للقيام الى المكتوبة وكلماتها احدى عشرة كلمة وهي الله أكبر تقال مرتين أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمداً رسول الله حي على الصلاة حي على الفلاح تقال كل واحدة مرة قد قامت الصلاة تقال مرتين الله أكبر تقال مرتين لا اله الا الله تقال مرة فتيين بذلك ان معظم الاذان مثني ومنه ما هو اربع وهو التكبير في اوله كما تقدم وما هو واحد وهو التوحيد آخره ومعظم الاقامة فرادي ومنه ما هو اثنان وهو التكبير اولها وآخرها وقد قامت الصلاة (سن اذان واقامة) أخبر المحييين اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم ولخبر ابي داود وتقول اذا قامت الى الصلاة لله أكبر الله أكبر الى آخر الاقامة (لذكر ولو منفردا) بالصلاة في صحراء أو غيرها ويكفي في اذان المنفرد اسماع نفسه بخلاف اذان الاعلام

كما يأتي ولا يكن سنية كل من الاذان والاقامة سنة كفاية للجماعة وسنة عين للمنفرد
(وان سمع أذانا) من غير حيث لم يكن مدعواه أما إذا كان مدعواه بأن سمعه من
مكان وأراد الصلاة فيه وصلى معهم فلا يندب له الاذان ثم الاذان وان كان سنة أفضل
من الجماعة التي هي فرض عين في الجمعة والمعدة والمجموعة بالمطربة سيما
وفي المنذور جماعة وفرض كفاية فيما عدا ذلك من المكتوبة فهو من
السنن التي فضلت الفرض كأنظار المعسر وأبرائه فان الانظار واجب والبراء
مندوب والبراء أفضل من الانظار وكابتداء السلام وردة فان ابتداء سنة وردة
فرض كفاية والابتداء أفضل من الرد وبقي من سنن الكفاية تسميت العاطس
والتسمية على الطعام اذا كان المتناول منه أكثر من واحد وما يفعل بالمت اذا ندب
اليه والاضحية في حق أهل المنزل الواحد فملتأسة بعبارة الاذان والاقامة وابتداء
السلام وتسميت العاطس والتسمية على الطعام وما يفعل بالمت اذا ندب اليه
بالنسبة للجماعة في الجميع والاضحية في حق أهل المنزل الواحد وعلم مما مر في تعريف
الاذان والاقامة أنها لا يسنان الا (المكتوبة) والاذان حق للفريضة لا للوقت على
المعتمد (و) لكن سن (أن يؤذن للاولى) فقط (من صلوات توات) سواء كانت قضاء
أو أداء كالمجموعتين بالسفر أو المطر نعم ان اختلف الوقت كأن أراد صلاة الظهر
في آخر وقتها فاذن لها ثم دخل وقت العصر وأراد صلاة سن لها الاذان لا اختلاف
الوقت (ويقيم لكل) من الصلوات التي والاهما سواء كانت قضاء أو أداء كما تقدم ولا
يصح الاذان من امرأة وخنثى لرجال أو خنثى ولو محارم (و) انما تسن (اقامة لا نثى)
لنفسها وللجماعة النساء لا للذكور ولا للخنثى لكن لو أذنت لجماعة النساء بالرفع
صوت لم يحرم ولم يكره وكذلك لو أذنت لنفسها وكان الاذان ذكر الله تعالى فان رفعت
صوتها فوق ما تسمع صواحبها ثم حرم على الصحيح ومثلها في ذلك الخنثى فلا يقيم
الانفسه أو للجماعة النساء لا للذكور ولا للجماعة الخنثى لاحتمال أنوثته وذكورهم
(و) أما النفل فان كان مما تسن فيه الجماعة كالعيدين والكسوفين والاستسقاء
والتراويح وتر رمضان وأريد فعله جماعة فهو (ينادي) لهذه (للجماعة نفل) شرعت
له وان نذر فعله بنحو (الصلاة جامعة) مثل الصلاة الصلاة وهلموا الى الصلاة والصلاة
رحمكم الله والصلاة فقط وكذا حي على الصلاة وذلك ذكر شرع لهذه الصلاة استتمها
للحاضرين وليس بدلا عن شيء كما قاله الشبرا ملسي ولا يقال الامرة واحدة على المعتمد
ويفعل ذلك في كل ركعتين من التراويح فان كان النفل لا تسن فيه الجماعة أو كانت
تسن لكن أريد فعله فرادى فلا ينادى له بشيء ومثله صلاة الجنائز لان المشيعين
حاضرون فلا حاجة الى النداء نعم ان كانوا يزيدون بالنداء طلب (وشرط فيهما) أي
في كل من الاذان والاقامة ثمانية منها ثلاثة في فاعلهما وهي الاسلام فلا يصحان من كافر

وان سمع اذانا مكتوبة
وان يؤذن للاولى
من صلوات توات
ويقيم لكل واقامة
لا نثى وينادي بجماعة
نفل الصلاة جامعة
وشرط فيهما

لان في اتينانه بهما نوع استهزاء فلو فعل الكافر ذلك حكمه باسلامه لمنطقه بالشهادتين
 ما لم يكن عيسويا وهم طائفة من اليهود منسوبون الى أبي عيسى اسحق بن يعقوب
 الاصفهاني اليهودي كان في خلافة المنصور وكان يعتقد أن محمدا صلى الله عليه وسلم
 بعث الى العرب خاصة ولا يشترط في صحة الاسلام عطف احدي الشهادتين على
 الاخرى لان الشهادتين في الاذان لا عطف بينهما كذا قال الشبرا الملسي والتميز ولو
 صديبا والذكورة ولو عبدا اذا كان الاذان لغير النساء أمالهن فلا يصح منهن وتطلب
 منهن الإقامة على المعتمد بأن تفعلها احداهن ومنها خمسة في ذاتها وهي (ترتيب)
 للاتباع ولأن تركه يوهن اللعب ويخل بالاعلام (وولاء) لان ترك ذلك يخل بالاعلام
 فلا يفصل بين كلماتهما بسكوت أو كلام طويل وخرج بالطويل اليسير منهن ما ولو عبدا
 (وجهر جماعة) ويحصل أصل السنة بمجرد الرفع فوق ما يسمع نفسه أو أحد من
 المصلين وكما السنة بالرفع طائفة بلا مشقة (ووقت) أي دخوله لان القصد بالاعلام
 ولا معنى له قبل الوقت مع ما فيه من التبدليس (لغير أذان صبح) فان الاذان الاول
 للصبح يدخل بنصف الليل ويحرم قبله وليس مثله أذان الجمعة الاول على الوجه اذ
 لا مدخل للقياس في ذلك وتختص الإقامة بتقيدها بالوقت فلا تصح قبله ولو للصبح
 وباشتراط أن لا يطول فصل عرفا بينهما وبين فعل الصلاة كذا في فتح الجواد وعدم
 البناء على أذان غيره وإقامته لان البناء يخل بالاعلام وذلك كاللحج أو العمرة فان من
 مات أثناءهما لا يجوز للآخر البناء على فعله (وسن) للاذان وحده ستة (تشويب) في
 أذاني (صبح) بأن يقول بعد الحية علمتين الصلاة خير من النوم مرتين أي اليقظة
 للصلاة خير من الراحة التي تحصل من النوم فتكون كلمات الاذان سبع عشرة ويسن
 للصبح وحدها أذانان ولومن واحد أذان قبل الفجر وهو وقت السحر والمختار في
 السادس الاخير وآخر بعده للاتباع (وترجييع) بأن يأتي بالشهادتين كل واحدة
 مرتين بخفض صوت قبل رفع الصوت بهما فيأتي بالاربعة ولأنه لم يأت بهما سرا أولا
 أتي بهما بد الجهر كذا قال الشبرا الملسي نقلا عن العباب فتكون جملة كلمات اذان
 الصبح بالترجييع والتشويب احدى وعشرين كلمة (وجعل مسجتيه) أي أغلقتها
 (بصماخيه) لانه أجمع للصوت ويعرف به الاذان لصم أو بعد ولو تعذرت بد واحدة
 جعل الاخرى أو سبابتها جعل غيرهما من بقية أصابعه وترتيل بأن يفرد كل كلمة
 بصوت الا التكمير أوله وآخره فيجمع كل كلمتين بصوت مخففة مع وقفة لطيفة على
 الاولى فان لم يقف فالاولى الضم وقيل الفتح ورفع الصوت قدر الامكان لانه أبلغ في
 الاعلام نعم ان أذن في مسجد أو نحو ذلك كان قد صليت فيه صاحبة الوقت قبل ذلك
 لا يسن رفع الصوت لئلا يتوهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى أو أن التي فعلوها
 وقعت قبل الوقت وأن يكون على موضع عال ولولم يكن للمسجد منارة سن الصعود فوق

ترتيب وولاء وجهر
 جماعة ووقت لغير
 أذاني صبح وسن
 تشويب صبح وترجييع
 وجعل مسجتيه
 بصماخيه

السطح فيؤذن عليه وان تعسر ذلك فينبغي أن يكون على باب المسجد وخرج بالاذان
الاقامة فلا يسن لها شيء من ذلك كله نعم ان اتسع المسجد سن أن تكون على عال (و)
سن (فيهما) أي الاذان والاقامة مع السبعة (قيام) فيكره ان للقاعد وللضطج أشد
وللراكب المقيم بخلاف المسافر فلا يكره ان له راكبا جالسا (واستقبال) للقبلة اذا كانت
البلد صغيرة عرفا أما اذا كانت كبيرة عرفا فيسن حينئذ الدوران في الاذان كما هو
واقع الآن وكذا لا يسن الاستقبال في الاذان اذا كانت مئذنة المسجد في طرف
القرية من جهة القبلة بل يستقبل القرية حينئذ وان استدير القبلة (وتحويل
وجهه) دون صدره ورجليه (فيهما) أي الاذان والاقامة وان قل الجمع (يمينا) مرة
(في) قوله (حي على الصلاة) مرتين (وشمالا) مرة أخرى (في) قوله (حي على الفلاح)
كذلك حتى يتنهما في الالتفاتين واختصت الحجة لئلا يبالغوا في الالتفات لانها خطاب
الآدمي كالسلام في الصلاة وأما غيرهما فهو ذكر الله تعالى وانما يندب لان القصد منها
الاعلام ولا يلتفت في قوله الصلاة خير من النوم والطهارة من الخبثين والنجس
وعدم التغنى بهما فانه يكره ما لم يتغير به المعنى والاحرم وعدم التطييط أي التمديد فانه
يكره وقد يبطل بل يكفر المتعمد في بعض الكلمات كدعاء أكبر وهزته ومدهرة أشهد
وأف الله وكذا يبطل عدم النطق بهاء الصلاة وأن يكون كل من المؤذن والمقيم
حسن الصوت عدلا في الرواية بالنسبة لأصل السنة وفي الشهادة بالنسبة لكاملها
لانه أمين على الوقت فان أذن الفاسق كره اذ لا يؤمن من أن يؤذن في غير الوقت لكن
يحصل بأذانه أصل السنة وان لم يقبل خبره (و) سن (لسامعهما) أي المؤذن والمقيم
(أن يقول ولو غير متوضئ) أو جنباً أو حائضاً أو نفساء خلافاً للسبكي حيث قال يسن
للحدث لا للجنب والحائض وخلافاً لابنه وهو التاج السبكي حيث قال تجيب الحائض
لطول أمدها بخلاف الجنب (مثل قولهما) والمجامع وقاضى الحاجة يجيبان بعد فراغ
شغلها كغيرهما ما لم يبطل الفصل عرفا والالم تستيب لهما الاجابة (الافى حيعلات
فيحوقل) أي يقول التحجب بدل كل منها لاحتول ولا قوة الا بالله ينفـ ولها أربع مرات
وانما يسن للجنب ذلك لانه تفويض محض الى الله تعالى والحيات دعاء الى الصلاة
فلا يليق بغير المؤذن والافى كلمتي الاقامة فيقول المجيب مرتين أقامها الله وأدامها
وجعلني من صالحى أهلها (و) الافي التثويب فان المجيب (يصدق) بقوله صدقت
وبررت مرتين (ان ثوب) أي ان أتى مؤذن الصبح بالتثويب ويستغل بالاجابة ولو كان
يفوت تكبيرة الاحرام مع الامام أو الفاتحة لانه قيل بوجوبها (و) سن (لكل) من
مؤذن ومقيم وسامع ومستمع (أن يصلي على النبي) صلى الله عليه وسلم (بعد فراغها)
أي فراغ كل من الاذان والاقامة الا امام الجمعة في الاقامة كما قاله على الونائي وتحصل
السنة بأي لفظ أتى به مما يفيد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأفضل الصبح

وفيها ما قيام
واستقبال وتحويل
وجهه فيها ما يميننا
في حي على الصلاة
وشمالا في حي على
الفلاح ولسامعهما
ان يقول ولو غير متوضئ
مثل قولهما ما الافي
حيعلات فيحوقل
ويصدق ان ثوب
ولكل أن يصلي على
النبي بعد فراغها

على الراجح صلاة التشهد فيمنبغي تقديمها على غيرها كذا قال الشبراملسي (ثم) يقول عقب ذلك (اللهم رب هذه الدعوة الى آخره) وهو التامة والصلاة القائمة آت سيدنا محمدا الوسيلة والفضيلة وابعدته مقام محمود الذي وعدته انك لا تخلف الميعاد وأوردنا حوضه واسقنا من يده الشريفة شربة هنيئة مريئة لا نظمأ بعدها أبدا انك على كل شيء قدير ويسني أن يقول المؤذن ومن سمعه بعد أذان المغرب اللهم هذا اقبال ليلاك وبارئك نهارك وأصوات دعائك فاغفر لي ويقول كل منهما بعد أذان الصبح اللهم هذا اقبال نهارك وادبار ليلاك وأصوات دعائك فاغفر لي ويسن الدعاء بين الاذان والاقامة وان طال ما بينهما ويحصل أصل السنة بمجرد الدعاء والاولى شغل الزمان بتمايمه بالدعاء الا وقت فعل الراتبة فالدعاء في نحو سجودها كاف ولا يطلب الدعاء بعد الاقامة وقبل التحريم والمطلوب من المصلي المبادرة الى التحريم لتحصل له الفضيلة التامة وآكد الدعاء سؤال العافية في الدنيا والآخرة كأن يقول اللهم اني أسألك العافية في الدنيا والآخرة ويسن اغير المقيم القيام بعد الفراغ من كلمات الاقامة كلها ومكروهات الاذان والاقامة وقوعهما من المحدث والكرهة للجنب أشد وفي الاقامة أغلظ والتغني بهما أي الانتقال من نغم الى نغم آخر فالسنة أن يستمر على نغم واحد والتعطيط أي مذ الحروف ولو بنغم واحد ومحل كراهته ما لم يتغير المعنى به والاحرم كدباء أكبر وهزته وهزته أشهد وهزته الله ومداها من أشهد وابدأها حاء واسقاط همزة التكلم منها وأن يقول في محمد محامد وأن يقول حاي على الصلاة أو حاي على الفلاح واسقاط شدة الله وعدم النطق بهاء الصلاة ونحو ذلك بل بعض ذلك مكفر فيمنبغي التحرز من ذلك والكلام لغير مصلحة فيهما والوقوف فيهما للتقارر على القيام والاضطجاع أشد كراهة وأن يقال فيهما حاي على خير العمل كما قد يقع ذلك بعد الحجة علتين لانه شعار الزيدية وأما اذا أتى بذلك عوضا عن الحجة علتين فلا يصح الاذان ولا الاقامة لان ترك كلمة منه - بما يبطل لها وقوعهما من فاسق أو صبي مميز ومثلها الا عني بالنسبة للاذان اذا كان وحده أما اذا كان معه بصير يعرف الوقت فلا كراهة * ومبطلاتهما الردة والعباد بالله منها والجنون والسكر وقطعها بسكوت أو كلام ان طال الفصل بحيث لا يعد الباقى مع الاول اذا انا ولا اقامة بخلاف اليسر وترك كلمة منهما فان عاد عن قرب وأتى بها أو أعاد ما بعدها صح وهذا في الكلمات التي لا بد منها للصحة فلا يضر ترك التبرجيع ولا التثويب ولا يعود اليه لو تركه

ثم اللهم - رب هذه
الدعوة الى آخره
فصل

فصل في صلاة النفل وهو لغة الزيادة واصطلاحا ما عدا الفرائض من الصلاة وغيرها وهو ما طلبه الشارع طالبا غير جازم ويعبر عنه بالسنة والمندوب والحسن والمرغب فيه والمستحب والتطوع والاحسان والاولى بفعله من تركه وثواب الفرض يفضله بسبعين درجة وهو أربعة أنواع مؤقت وذو سبب متقدم وذو سبب متأخر

ومطلق وهو الذي لا يتيقده بوقت ولا سبب وأفراد النوافل لا تنحصر أما المؤقت فهو
قسمان قسم تسن فيه الجماعة وسبب يأتي وقسم لا تسن فيه الجماعة فهي فيه خلاف
الاولى وان حصل ثوابها على المعتمد كما نقله النواثي عن ابن قاسم وهو ما ذكره بقوله
(يسن أربع ركعات قبل عصر) لقوله صلى الله عليه وسلم لم رحم الله امرأ صلى قبل
العصر أربعاً فينبغي المحافظة عليها رجاء الدخول في دعوته صلى الله عليه وسلم (و)
أربع قبل (ظهر) لعدم تركه صلى الله عليه وسلم لها كما رواه البخاري (و) أربع (بعده)
لقوله صلى الله عليه وسلم من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدهما حرمه
الله على النار والجمعة كالظهر فلها أربع قبلية وأربع بعدية ان كانت مغنية عن
الظهر فان وجب الظهر بعدها فلا بعدية لها وللظهر بعدها أربع قبلية وأربع بعدية
وحيث تدفع القبليّة التي صلاها قبل الجمعة فلا مطلقة ولا تغني عن قبلية الظهر
(وركعتان بعد مغرب) لخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين قبل الظهر
وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين بعد الجمعة
ويندب في ركعتي المغرب بعدها الكافرون والاخلاص ويسن تطويلهما حتى
ينصرف أهل المسجد فينبغي اذا أراد الاكمل أن يقدم الكافرون لورودها
بخصوصها ثم يضم اليها ما شاء ومثله يقال في الركعة الثانية من أنه يقدم الاخلاص
لذلك والاولى فيما يضمه رعاية ترتيب المحضف فان لم ييسر له تطويل برعاية ذلك ضم الى
ذلك ما شاء وان خالف ترتيب المحضف (و) ركعتان بعد (عشاء) للخبر المار (و)
ركعتان خفيفتان (قبلهما) أي المغرب والعشاء لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا قبل
صلاة المغرب قال صلى الله عليه وسلم في المرة الثالثة لمن شاء وانما قال ذلك كراهة أن
يتخذ الناس طريقة لازمة ولقوله صلى الله عليه وسلم بين كل أذانين أي أذان واقامة
صلاة ويستحب فعل الرواتب القبليّة بعد اجابة المؤذن فان تعارضت هي وفضيلة
التحرر لاسراع الامام بالفرض عقب الأذان أخرها الى ما بعدها ويكون ذلك عذراً في
التأخير ولا يدمها على الاجابة لانها تفوت بالتأخير وللخلاف في وجوبها كما قاله
الشبرا ملسي (و) ركعتان قبل (صبح) لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليها ولقوله صلى
الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها واول في نيتها كيفيات سنة الصبح سنة
الفجر سنة البرد سنة الوسطى بناء على القول المرجوح أنها الوسطى سنة الغداة وله أن
يحذف لفظ السنة كأن يقول أصلي الغداة أو أصلي ركعتي البرد ويستحب تخفيفهما
بأن لا يطولهما تطويل يخرج به عن حد السنة والاتباع لانه يطلب أن يقرأ فيهما
الكافرون والاخلاص وآية البقرة وهي قوله تعالى قولوا آمنا بالله الى قوله مسلمون
وآية آل عمران وهي قوله تعالى قل يا أهل الكتاب الى قوله ايضاً مسلمون وألم نشرح وألم
تركيف وروى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في الثانية ربنا آمنا بما أنزلت واتبعنا

يسن أربع ركعات
قبل عصر وظهر
وبعد ور كعتان
بعد مغرب وعشاء
وقبلهما وصبح

الرسول فاكتمنا مع الشاهدين وانا أرسلناك بالحق بشيرا ونذيرا ولا تسئل عن أصحاب
الحكيم فيسن الجمع بين ذلك ليتحقق الاتيان بالوارد وهاتان في الافضلية بعد الوتر وهما
أفضل من بقية الرواتب المؤكدة ويقول بعدها وقبل صلاة الغرض يا حي يا قيوم
لا اله الا أنت أربعين مرة وقل هو الله أحد أحدى عشرة مرة والمعوذتين مرة مرة
وسبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم أستغفر الله مائة مرة وروى ابن عباس رضي
الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم لما صلى ركعتي الفجر قال قبل صلاة الغرض اللهم اني
أسألك رحمة من عندك تهدي بها قلبي وتجمع بها شملى وتلم بها شعثى وترد بها الفقى
وتصلح بها دينى وتحفظ بها غائبي وترفع بها شأهى وترزق بها عيلى وتبيض بها وجهى
وتدفعنى بها شرى وتعصمنى بها من كل سوء اللهم أعطنى ايمانا صادقا و يقينا ليس
بعده كفر ورحمة أنال بها شرف كرامتك فى الدنيا والاخرة اللهم اني أسألك الفوز عند
القضاء ومنازل الشهداء وعيش السعداء والنصر على الأعداء ومرافقة الانبياء اللهم
انى أنزل بها حاجتى وان ضعف رأى وقلت حيلتى وقصر أسمى وافقت رجلي الى رحمتك
فأسألك يا قاضى الامور ويا شافى الصدور كما تحب بين البحور أن تحبى من عذاب
السعر ومن دعوة الثمور ومن فتنة القبور اللهم ما قصر عنه رأى وضعف عنه أسمى
ولم تبلغه نيتى وأمنيتى من خير وعدته أحد امن عبادك أو خير أنت معطيه أحد امن
خلقت فاني أرغب اليك فيه وأسألكه يارب العالمين اللهم اجعنا هادين مهتدين
غير ضالين ولا مضلين حربا لأعدائك وسلم لا أوليا لك فنجب بحبك من أطاعك من
خلقتك اللهم هذا الدعاء وعليك الاجابة وهذا الجهد وعليك التكفل وانا
راجعون ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ذى الجبل الشديد والامر الرشيد
أسألك الامن يوم الوعيد والجنة يوم الخلود مع المقربين الشهود والركع السجود
الموفين بالعهود انك رحيم ودود وأنت تفعل ما تريد سبحان الذى لبس العزوقال
به سبحان من تعطف بالمجد وتكرم به سبحان الذى لا ينبغي التسبيح الا له سبحان ذى
الفضل والنعم سبحان ذى العزة والكرم سبحان الذى أحصى كل شى بعلمه اللهم
اجعل لى نورا فى قلبى ونورا فى قبرى ونورا فى سمعى ونورا من بين يدي ونورا من خافى
ونورا عن يمينى ونورا عن شمالى ونورا من فوقى ونورا من تحتى اللهم زدنى نورا وأعطنى
نورا ومما ثبت له فضل عظيم بين سنة الصبح وفرضه سبحان من تعزى بالعظمة سبحان
من تردى بالكبرياء سبحان من تفرد بالوحداية سبحان من احتجب بالنور سبحان من
قهر العباد بالموت سبحان من لا يفوته فوت سبحان الاول المبدئ سبحان الاخر المفضى
سبحان من تسمى قبل أن يسمى سبحان من علم آدم الاسماء سبحان من كان عرشه على
الماء سبحان من لا يعلم قدره غيره ويقول سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم ثلاثا
سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ويسن

(قوله ويسن قبل
القيام خمسة الف مرة)
كذلك يسن قبله أيضا
أن يقول ثلاث مرات
اللهم بحق الحسن
وأخيه وجده وأبيه
وأمه وبنه فنجى من
الغم الذى أنا فيه
يا حي يا قيوم أسألك
أن تنور قلبي بنور
معرفةك قال بعضهم
من قرأ ذلك بعد سنة
الصبح على الايمان
مات على الايمان
وحسن الخاتمة وان لم
يقصد ذلك اه

قبل القيام لصلاة الفرض ذبجة لطيفة و يحصل أصل السنة بأي كيفية فعلت
والأولى أن تكون على الجنب الأيمن مع استقبال القبلة بتمدد البدن يتذكر بها ذبجة
القبر فان لم تيسر له ذلك الحالة في محله انتقل الى غيره مما يسهل فعلها فيه يقول فيها اللهم
رب جبريل وميكائيل واسرافيل وعزرائيل ورب سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أجرني
من النار ثلاثا و جملة الرواتب وهي السنن التابعة للفرائض ثنتان وعشرون ركعة
والمؤكد من ذلك عشر ركعات وهي ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وركعتان
بعده وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء ومتى كانت الصلاة لها قبلية وبعدية
فلا بد في روايتها من نية القبلية او البعدية لاجل التمييز فلو آخر القبلية بعد الفرض
وصلها مع البعدية باحرام واحد ينوي القبلية والبعدية معا ولو أحرم بركعتين قبلية فقط
انصرفتا للمؤكدتين وان لم يقصد هما وكذا يقال في البعدية ولو لم يصل شيئا قبل الفرض
وأحرم بعده بأربع ركعات قبلية وبعدية انصرفت للمؤكدتين وان لم يقصدها ويدخل
وقت الرواتب التي قبل الفرض بدخول وقت الفرض والرواتب التي بعد الفرض
يدخل وقتها بفعل الفرض وشرط البعدية صحة الفرض يقينا فمن ثم لو تعددت الجمعة
زيادة على قدر الحاجة لا بعدية لها اذا لم يتيقن سبقها المأداه او يخرج وقت النوعين
بخروج وقت الفرض ولو قبل فعل الفرض وحينئذ يابغز بالبعدية فيقال لناس صلاة
خروج وقتها ولم يدخل ولو فاتت الرواتب نذر قضاؤها (و) من القسم الذي لا تسن
الجماعة (وتر) في غير رمضان (وأقله ركعة) ولا كراهة في الاقتصار عليها على المعتمد
بل خلاف الأولى وأدنى السكالم ثلاث وأكمل منه خمس ثم سبع ثم تسع (وأكثره
احدى عشرة) وهي غاية السكالم فلا تصح الزيادة عليها فلو أحرم بثلاث عشرة دفعة
وكان عامدا عالما بطل الجميع وان كان ناسيا أو جاهلا وقعت نفلا مطلقا وان أحرم
بركعتين بعد ان صلى الاحدى عشرة لم تنعقد هذه الصلاة ان كان عامدا عالما والواقعنا
نفلا مطلقا ولمن زاد على ركعة الفصل بين الركعات بالسلام بأن يحرم بالوتر ركعتين
ركعتين ثم يحرم بالاخيرة وينوي بالاخيرة الوتر ويتخير في غيرها بين نية صلاة الليل
ومقدمة الوتر وستة وركعتين من الوتر لانها بعبث ولا يصح أن ينوي بالركعتين وتر
لانها شفع لا وتر ويجوز في الاخيرة أن يقول ركعة من الوتر لانها بعبث أيضا وله الوصل
بتشهد في الاخيرة أو تشهدين في الاخيرة تبين وليس له في الوصل غير ذلك ان أحرم به
دفعة واحدة أما لو أراد أن يصلي احدى عشرة مثلا أو أراد تأخير ثلاثة منها يحرم بها
دفعة وأحرم بالثمانية قبلها باحرام واحد جازله التشهد في كل شفع فقد زاد في الوصل
على تشهدين لانه لم يحرم به دفعة واحدة والوصل بتشهد أفضل منه بتشهدين فرقا بينه
وبين المغرب وهذا جار فيما لو أحرم بزيادة على ثلاث دفعة لما في الاتيان بتشهدين من
مشابهته للمغرب في الجملة والفصل أفضل من الوصل لزيادة الاعمال فيه ولو أحرم

وتر وأقله ركعة
وأكثره احدى
عشر

بالتزوا طلق أى لم يقيده بعد - دد بخير بين ركعة وثلاث وخمس وهكذا عند الخطيب
واعتمد الشمس الرملى الاقتصار على ثلاث لانها أدنى الكمال فيحمل عليها عند
الاطلاق فى الاحرام وكذا فى النذر ومتى صلى الركعة المفردة سواء كانت وحدها
أو مع غيرها وبقي منه شئ لم يجز الايمان به لفواته واذا صلى الترتير ركعة فقط قرأ فيها بعد
الفاتحة سورة الاخلاص وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس وان صلاه ثلاثا
قرأ فى الاولى سورة سج اسم ربك الأعلى وفى الثانية سورة الكافرون وفى الثالثة
السور الثلاث المتقدمة وان صلاه زيادة على الثلاث قرأ فى الاولى من كل من
الركعتين سورة انا أنزلناه وفى الثانية سورة الكافرون ماعدا الاخيرتين وما عدا
ركعة الترتير أما هذه فيقرأ فيها ما تقدم ويسن أن يقول بعد الترتير سبحان الملك القدوس
ثلاثا اللهم انى أعوذ بربك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وبك منك أى
أسـتجير بك من غضبك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ووقته من
صلاة العشاء ولو تقديما الى طلوع الفجر الثانى فعلم أن صحته متوقفة على فعل العشاء
لهـ كن لا يفعله اذا صار مقيما قبل فعله وبعد فعل العشاء كأن وصلت سفينة دار
اقامته بعد فعل العشاء أو نوى الإقامة بل يؤخره حتى يدخل وقته الحقيقي لأن كونه
فى وقت العشاء اتقى بالإقامة كما أفاده الشرح المسمى ويسن جعله آخر صلاة الليل
فان كان له ثم يجد آخر الترتير بعد هذه وهذا وثق بيقظته آخر الليل والا فالأفضل تجمله
بعد فريضة وراتبها ولو أوتر أول الليل ثم استيقظ آخره لا تصح إعادة الترتير حديث
لا وتران فى ليلة (و) من هذا القسم (الضحى) ومن فوائد هذا أنها تجزئ عن الصدقة
التي تصب على مفاسل الانسان الثلاثمائة وستين مفصلا كما أخرجه مسلم (وأقلها
ركعتان) وأدنى الكمال أربع وأكمل منه ست (و) أفضلها و (أكثرها ثمان)
على المعتمد ووقتها من ارتفاع الشمس الى الزوال والاختيار فعلا عند مضى ربع
النهار ليـ كون فى كل ربع منه صلاة فى الربع الاول صبح وفى الثانى ضحى وفى
الثالث ظهـ وفى الرابع عصر ويسن أن يحرم بهار كعتين ركعتين ويجوز أن يحرم بها
دفعه واحدة اما بتشهد فى الاخيرة فقط أو فى كل شفع وينوى بها سنة الضحى ويقرأ
فى الاولى من الركعتين بين الاولتين بعد الفاتحة سورة والشمس وضحاها وسورة
الكافرون وفى الثانية منها سورة والضحى وسورة الاخلاص ثم فى باقى الركعات
يقتصر فى الاولى على الكافرون وفى الثانية على الاخلاص ولو أحرمت زيادة على الثمانية
وكان الجميع مع باحرام واحد لم ينـ قد ان كان عامدا عالما بالوقوع نفلا مطلقا فان
أحرمت بالزيادة وحدها بعد أن فرغ من الثمانية لم تنـ قد الزيادة ان كان عامدا عالما والا
وقعت نفلا مطلقا فى دعاء الضحى روايتان احدهما عن ابن علوان وهى اللهم فلك
أقفل قلوبنا بمشيتك وأحسن توفيقنا بدوام الصدق فى ارادتك وانشر علينا فى هذه

والضحى وأقلها
ركعتان وأكثرها
ثمان

الساعة راية هدايتك وقد فاضت برفق ولايتك وتوجنا بتيجان معرفتك وأمطر
 علينا من سحاب رحمتك واسقنا من شراب محبتك وأثبتنا في ديوان خاصتك
 وأوقفنا في ميدان ملاحظتك وصف سرائرنا ونور أبصارنا واجمعنا في حظائر قدسك
 وأنسنا بلطيف أنسك ولا تقطع عنا بغيرك عن نفسك اللهم ما كان منا من اقبال الى
 غيرك واعراض عنك تعمد أو خطأ أو نسيانا أو زله عنا أنك على كل شيء قدير وثابتها
 عن سيدي محمد البكري رحمه الله وهي ان الضحاح ضحاؤك والبهائم بهائوك والنور نورك
 والعظمة عظمتك أسألك بحق ضحائك وبهائك وعزتك وجلالك أن تسخر لي رزقا
 حلالا طيبا يكون عصمة لي في ديني ودنياي وعونا لي على آخرتي اللهم أحى روحي
 ببارقة تسري بي في أي صورة أحببتك وأرني بدائع حكمتك في صنعك حتى
 أحكم بصنعة كل مصنوع فأقابل كل بما يجب له على حتى يحيا لي كل قلب ميت
 وتنقاد لي كل نفس أبية ان شأنتك العدل والصلاح واليك تنقاد النفوس والارواح
 أنك على كل شيء قدير ومن ذلك صلاة الاشرار وهي ركعتان بعد شروق الشمس
 وارتفاعها ينوي بها سنة الاشرار يقرأ في الاولى بعد الفاتحة سورة والضحى وفي
 الثانية بعد الفاتحة ألم نشرح وتفوت بلعوا النهار ولا تمتد الى الزوال ثم يقول اللهم يا نور
 النور بالطور وكتاب مسطور في رق منشور والبيت المعمور أسألك أن ترزقني نورا
 أسألك به اليك وأدل به عليك ويحسبني في حماي وبعد الانتقال من ظلام
 مشكاتي وأسألك بالشمس وضحاها ونفس وما سواها أن تجعل شمس معرفتك
 مشرقة بي لا يحجبها غيم الاوهام ولا يعترى بها كسوف قرالوا احديّة عند التمام بل آدم لها
 الاشرار والظهور على عمر الايام الدهور وصل اللهم على سيدنا محمد خاتم الانبياء
 والمرسلين والحمد لله رب العالمين اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولأخواننا في الله أحياء
 وأمواتا أجمعين ومن النفل المؤقت الذي لا تسن فيه الجماعة صلاة الزوال وهي
 ركعتان أو أربع بعد الزوال وقيل هي سنة الظاهر ينوي بها سنة الزوال ومنه
 صلاة الاوابين وتسمى صلاة الغفلة ووقتها بعد صلاة المغرب الى مغيب الشفق الاحمر
 ولوجع العشاء مع المغرب تقديم آخرها عن فعل العشاء لوجوب الموالاة في جمع
 التقديم وأقلها ركعتان أو ست طهاست وأكثرها عشرون وتفوت بخروج وقت
 المغرب ويندب قضاؤها اذا فاتت وينوي بها سنة صلاة الاوابين أو سنة صلاة الغفلة
 ولا بأس لو نوى بالركعتين الاولتين من الست صلاة الاوابين وحفظ الايمان كأن
 يقول نويت أصلي من صلاة الاوابين لحفظ الايمان واذا فاتت شيء من هذا النوع ندب
 قضاؤه ثم يقول بعد السلام منها اللهم سددني بالايمان واحفظه علي في حماي وعند
 وفاتي وبعد مماتي (و) أما النفل ذو السبب المتقدم فهو قسمان قسم تسن فيه الجماعة
 وسياق وقسم لا تسن فيه الجماعة فنه (ركعتان تحية) لله جدد ولو كان مشاء ما أي بعضه

وركعتان تحية

مسجد وبعضه غير مسجد على الشيوع وان قل البعض الذي جعل مسجد بخلاف
 الاعتكاف فانه لا يصح في المشاع ولا يشترط تحقق المسجدية بل تكفي غلبة الظن
 فطلب التحية لما هو على صورة المسجد كالزوايا في القرى ما لم تقم القرينة على عدم
 المسجدية وليس من علاماته المنارة ولا المنبر وخرج بالمسجد المدراس والرباطان
 وما في الارض المحصورة وما في سواحل الانهار وما في الارض الموقوفة أو المسبلة
 وهي ركعتان قبل الجلوس لكل داخل متطهر مرید الجلوس فيه لم يشغل به عن
 الجماعة ولم يخف فوت راتبة ولا تسن للخطيب اذا خرج للخطبة ولا لمن دخل آخر الخطبة
 بحيث لو فعل التحية فاته أول الجماعة مع الامام ولو أحرم بها زيادة على ركعتين صحت
 لكن الافضل الاقتصار على ركعتين هذا ان أحرم بالجميع مرة واحدة فلو أحرم بركعتين
 بنية التحية ثم بعد الفراغ منهما أحرم بركعتين غيرهما بنية التحية لم تنعقد الثانية وتحصل
 بفرض ونفل آخر سواء نويت مع ذلك أو لا نعم ان نفاها فأتت فضله وان سقط الطلب
 والحاصل انه ان نواها حصل الثواب اتفاقا وان نفاها فاته الثواب اتفاقا وان أطلق
 حصل الثواب على المعتمد وفي الجميع يسقط الطلب وتكررت كرر الدخول ولو على
 قرب وتغوت بالجلوس عمدا ولو قصيرا كالجلوس للشرب ان ألصق مقعدته بالارض أما
 اذا جلس للشرب على قدميه ولم يلصق مقعدته بالارض ولم يطل الفصل فلا تغوت أما
 الجلوس سهوا أو جهلا مع القصر فلا تغوت به وتغوت بطول الوقوف ولو سهوا أو جهلا
 وضابط الطول أن يكون زائدا على ما يسع ركعتين بخلاف ما اذا قصر الوقوف فلا
 تغوت به ولو عمدا والحاصل أنها تغوت بالجلوس الطويل وبالوقوف كذلك مطلقا فها
 وبالجلوس القصير عمدا ولا تغوت بسجود التلاوة والشكروا بصلاة الجنازة ولو جلس
 وترك التحية بسن له أن يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا
 قوة الا بالله العلي العظيم مرة وقيل أربع مرات فان ذلك يقوم مقام التحية ومن دخل
 المسجد المبكي بدأ بالطواف لانه تحية البيت ثم بعد ذلك صلى التحية فاذا أتى بركعتين
 سنة الطواف حصلت بهما سنة التحية أي سقط الطلب وفي حصول الثواب ما تقدم
 فان دخل غير مرید للطواف صلى التحية ابتداء ولو ابتداء مرید الطواف بالتحية صح لكنه
 ترك الافضل ومنه صلاة سنة الوضوء عقب الفراغ منه وقبل طول الفصل والاعراض
 وتحصل بما تحصل به تحية المسجد فلو أتى بصلاة غيرها عقب الوضوء من فرض أو نفل
 ففيها ما تقدم في تحية المسجد من جهة حصول الثواب وسقوط الطلب ومثل الوضوء
 الغسل والتيمم ولو توضأ خارج المسجد ثم دخل في الحال فهل له افراد كل من التحية
 وسنة الوضوء عن الاخرى ولا تغوت المؤخرة بالمقدمة مطبقا وبشرط قصر الفصل أولا
 بطلب الافراد بل المطلوب ركعتان ينوي بهما كلا منهما فقال العلامة الشوبري
 الأخير أوجه لانه متى اشتغل باحداهما سقط عنه طلب الاخرى ومنه صلاة بعد

واستخارة

(قوله صلاة الحاجة)
وعن بعض العارفين
من أهل اليمن ان
من قرأ من أول سورة
الدخان الى قوله تعالى
ربكم ورب ابائكم
الأولين خمس عشرة
مرة في أول ليلة من
شعبان ثم ذكر الله
واثنى عليه ثم صلى على
النبي صلى الله عليه
وسلم مرارا ثم سأل الله
ما أحب واختار من
خير الدنيا والآخرة
فانه سريع الاجابة
اه نهاية الامل

الاذان وهي ركعتان ينوي بهما سنة الاذان ومنه ركعتان عقب الخروج من الحمام
في المسجد أو في أي محل كان غير الحمام لكرامة الصلاة فيه ومنه ركعتان الزفاف تسن
هذه الصلاة لكل من الزوج والزوجة ينوي بهما سنة الزفاف وركعتان بعد الخروج
من الكعبة يفعلها في مواجعتها وركعتان عند حفظ القرآن العظيم وبعد تنف الابط
وقص الشارب وحلق العانة وحلق الرأس وعند حصوله في أرض لم يمر بها قط أو في
أرض لم يعبد الله فيها ومنه صلاة الحاجة فمن ضاق عليه الامر ومسته حاجة في صلاح
دينه ودينه وتيسر عليه ذلك فليصل هذه الصلاة الآتية روى عن وهيب بن الورد
انه قال ان من الدعاء الذي لا يرد أن يصلي العبد ثنتي عشرة ركعة يقرأ في كل ركعة
بفاتحة الكتاب وآية الكرسي وقل هو الله أحد فاذا فرغ قال سبحان الذي لبس العز
وقال به سبحان الذي تعطف بالمجد وتكرم به سبحان ذي العز والكرم سبحان ذي
الطول أسألك بمعاد العز من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك وباسمك الاعظم
وجدك الاعلى وكلما تك التامات العامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر أن تصلي على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد ثم يسأل حاجته التي لا معصية فيها فيجاب ان شاء الله
عز وجل قال بلغنا أنه كان يقال لا تعلموها السفهاء لكم فيتعانوا بها على معصية الله
عز وجل وتحصل بركتين ينوي بهما قضاء حاجته وتندرجان في الفرض والنفل كتحية
المسجد ويصلي بهما على النبي صلى الله عليه وسلم ويقول لا اله الا الله الحليم الكريم
لا اله الا الله العلي العظيم سبحان الله رب العرش العظيم والحمد لله رب العالمين اللهم
اني أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلامة من كل اثم
لا تدع لي ذنبا الا غفرت ولا همدا الا فرجته ولا حاجة هي لك رضا الا قضيتها ~~فائدة~~
يسن لكل أحد أن يتضرع بالدعاء ونحوه عند الزلازل ونحوها كالصواعق والريح
الشديد والخسف وأن يصلي في بيته منفردا كما قاله ابن المقرئ لا يكون غافلا لانه
صلى الله عليه وسلم كان اذا عصفت الريح قال اللهم اني أسألك خيرا وخيرا فيها
وخيرا أرسلت به وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به اللهم اجعلها
ربا حولا لا تجعلها ريبا (و) أما ذوالسبب المتأخر فلا تسن فيه الجماعة فنه صلاة
(استخارة) في كل أمر مباح وتكون في المندوب اذا تعارض عليه مندوبان أيهما بدأ
به أو يقتصر عليه ومثل ذلك الواجب الخير كخضال كفارة اليمين أو الموسع كالجمع في هذا
العام وتكون في العظيم والحقير وتحرم في الحرام والمكروه وكيفية الاستخارة انه
اذا عزم على أمر يتوضأ ويصلي ركعتين بنية استخارة ويقرأ في الأولى الفاتحة
والكافرون وفي الثانية الفاتحة والاحلاص ثم بعد سلامه يدعو بهذا الدعاء وهو
اللهم اني أستخيرك بعلمك وأستهديك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر
ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في

ديني وديناي ومعاشي وعاقبة أمري وعاجل أمري وآجله فاقدري لي ويسر لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شرلي في ديني وديناي ومعاشي وعاقبة أمري وعاجله وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به ويسمي حاجته فليس المراد انه يأتي بلفظ قوله هذا الامر بل يسمي حاجته كالبيع والشراء والزواج فيسمي الزوجة ثم يفعل ما ينشرح له صدره فان لم يظهر له الحال في أول مرة كرر ما عدا الصلاة فان لم يظهر له شيء توكل على الله ومضى لما هو عازم فيكون الخير فيه ان شاء الله تعالى ومنه صلاة التوبة وهي ركعتان قبل التوبة ينوي بهما سنة التوبة وتصحان بعدها والتوبة واجبة على الفور ولو من صغيرة وتأخيرها ذنب تحب التوبة منه ولا بعد تأخير التوبة باتيان الركعتين لاجلها الا انها من وسائلها وفائدة التوبة انها حيث صحت كفرت الذنب ولو كبيرة قطعها في الكفر وغيره وقيل قطعها في الكفر وظننا في غيره وهي من أفضل الطاعات ومنه صلاة سنة الاحرام قبيله بحيث تنسب اليه عرفا ومنه ركعتان عند القتل ولو ظمنا ان أمكن وعند الخروج من المنزل أو معتله وعند الخروج من مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم للسفر وركعتان قبل عقد النكاح ومنه صلاة الاستخارة المعروفة عند الصوفية وهي الاستخارة المطلقة التي يعملها أهل الله كل يوم وهي ركعتان غير الاستخارة المشهورة يقصدهن ما أن تكون حركاته وسكناته من هذا الوقت الى مثله من اليوم الا آخر خير في حقه وحق غيره وأن تكون حركاته وسكناته في تلك المدة خير في حقه هو قال بعض العارفين وقد جرب ذلك فشوهه منفعه يقرأ في الركعة الاولى بعد الفاتحة قوله تعالى وربك يخلق ما يشاء ويختار الى يعلنون أو قل يا أيها الكافرون وفي الركعة الثانية بعد الفاتحة قوله تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة الى ميمنا أو قل هو الله أحد وله فعلها في أي وقت أراد من ليل أو نهار ما عدا أوقات الكراهة المتقدمة ذكرها لكن الاولى أن يفعلها بعد صلاة الاشراف وقبل صلاة الضحى ثم يدعو بدعاء الاستخارة وهو اللهم اني استخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم أن جميع ما يتحرك فيه أو أسكن في حق وفي حق غيره وجميع ما يتحرك فيه غيره أو يسكن في حق وفي حق أهلي وولدي وماملكت يميني من ساعتى هذه الى مثلها من اليوم الا آخر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري وعاجله وآجله فاقدري لي ويسر لي يا أرحم الراحمين وان كنت تعلم أن جميع ما يتحرك فيه أو أسكن في حق وفي حق غيره وجميع ما يتحرك فيه غيره أو يسكن في حق وفي حق أهلي وولدي وماملكت يميني من ساعتى هذه الى مثلها من اليوم الا آخر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري وعاجله وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كنت وتوكل بلفظك أمري ديني وأخرى انك على

كل شئ قد بر وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ومنه صلاة ركعتين ليلة الجمعة بعد المغرب لتسهيل الموت وما بعده من الالهوال كما ذكره السنوسي وغيره يقرأ في كل ركعة منهما بعد الفاتحة سورة الزلزلة خمس عشرة مرة ومنه ركعتان بعد المغرب أيضا لحفظ الايمان يقرأ في كل ركعة بعد الفاتحة سورة القدر مرة وسورة الاخلاص ستة اواثم وتبين مرة مرة ويقول في السجود اللهم اني أسئلك تودعك ديني وايمانني فاحفظهما علي في حياتي وعند مماتي وبعد وفاي وبقول بعد السلام سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم ومنه صلاة ركعتين للناس في القبر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يأتي على الميت أشد من الله ليلة الاولى فارحوا بالصدقة من يموت فن لم يجد فليصل ركعتين يقرأ فيهما أي في كل ركعة منهما فاتحة الكتاب مرة وآية الكرسي مرة وألهاكم الله كما ذكر مرة وقل هو الله أحد عشر مرات ويقول بعد السلام اللهم اني صليت هذه الصلاة وتعلم ما أريد اللهم ابعث ثوابها الى قبر فلان ابن فلان فيبعث الله من ساعته الى قبره ألف ملك مع كل ملك نور وهدية يؤنسونه الى يوم ينفخ في الصور اه وفي الحديث ان فاعل ذلك له ثواب جسيم منه أنه لا يخرج من الدنيا حتى يرى مكانه في الجنة قال بعضهم فطوبى لعبدا واطب على هذه الصلاة كل ليلة وأهدى ثوابها لكل ميت من المسلمين وبالله التوفيق ومنه صلاة الاستعاذة وهي ركعتان بعد صلاة الضحى ينوي بهما سنة الاستعاذة يقصد بهما أن الله يعينه منه من شرب يومه وليلته يقرأ في الاولى بعد الفاتحة سورة قل أعوذ برب الفلق وفي الثانية بعد الفاتحة سورة قل أعوذ برب الناس ثم يدعو بدعاء الاستعاذة وهو بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم اللهم اني أعوذ بك من خلیل ما كره عيناه ترياني وقلبه يرعاني ان رأى حسنة دفنها وان رأى سيئة أذاعها اللهم اني أعوذ بك من يوم السوء وأعوذ بك من ليلة السوء وأعوذ بك من ساعة السوء وأعوذ بك من صاحب السوء وأعوذ بك من جار السوء في دار المقام وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ومنه صلاة السفر وهي ركعتان عند ارادة الخروج للسفر ينوي بهما سنة السفر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما استخلف عبد عند أهله من خليفة أحب الى الله من أربع ركعات يصلين في بيته اذا شد عليه ثياب سفره يقرأ فيهن بفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد ثم يقول اللهم اني أتقرب بهن اليك فاخلفني بهن في أهلي ومالي فهي خليفة في أهله وماله وحرز حول داره حتى يرجع الى أهله واذا فات النفل المؤقت ندب قضاؤه كما تقدم وأما ذوالسبب فلا يقضى اذا فات تنبيهه متى كانت النافلة غير مقصودة لذاتها كفي عنها صلاة أخرى من فرض أو نفل وفي حصول الثواب وسقوط الطلب ما تقدم في تحية المسجد وسنة الوضوء (و) القسم الثاني من النفل المؤقت وهو

ما تسن فيه الجماعة (صلاة العدين) الا صغروا لا كبروهي من خصائص هذه الامة
 وصلاة الاضحية افضل من صلاة الفطر لثبوتها بنص القرآن وهو قوله تعالى فصل
 لربك وانحر ومحل سن الجماعة في صلاة الاضحية لغير الحاج اما هو فتسن له فرادى سواء
 كان بمنى او غيرها ولو في طريقه الى مكة وصلاة العيد سن سنة مؤكدة ووقتها ما بين طلوع
 الشمس يوم العيد وزوالها ويسن تأخيرها عن طلوع الشمس حتى ترتفع كرمح في رأى
 العين لكن لو فعلها قبل الارتفاع وبعد الطلوع صحت من غير كراهة على المعتد وهو
 ركعتان لغيرها في الأركان والشروط وأقلها ان يحرم بالركعتين بنية صلاة عيد الفطر
 أو الاضحية ويصليهما كراتبة انظر من لا يؤاكلها أن يكبر في الركعة الأولى سبع
 تكبيرات بعد تكبيرة الاحرام وبعد دعاء الافتتاح وقبل التعوذ ويرفع يديه في كل
 تكبيرة كما في التحريم ويسن أن يفصل بين كل اثنين منها بقراءة معتدلة هلال ويكبر
 ويمجد ويحسن في ذلك أن يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر لانه لا تنق
 بالحال ويسن أن يضع يمينه على يساره تحت صدره بين كل تكبيرتين ولو شك في عدد
 التكبيرات أخذ بالاقل وهي من الهيئات كالتعوذ ودعاء الافتتاح فلا يسجد لترك شيء
 منها وان كان الترك مكرها ولو نسي التكبيرات أو شيئا منها وشرع في القراءة لم يتداركها
 ولو لم يتم الفاتحة بخلاف ما لو نسيها وشرع في التعوذ ثم ذكرها فانه يعود اليها ولا يفوت
 به دعاء الافتتاح ويفوت بالتعوذ ويفوت الكل بالقراءة ولو ناسيها ثم يتعوذ بعد
 التكبيرة الاخيرة ويقرأ الفاتحة لغيرها من الصلوات ويندب أن يقرأ بعد الفاتحة
 في الركعة الأولى وفي الثانية اقتربت الساعة أو سبح اسم ربك الأعلى في الأولى
 والغاشية في الثانية وهي صلاة جهرية ثم اذا قام للركعة الثانية يكبر خمسا بالصفة
 المتقدمة بعد تكبيرة القيام وقبل التعوذ ويسن الغسل للعدين وأن لم يرد الحضور لانه
 يوم زينة ويدخل وقته بنصف الليل ولكن الافضل فعله بعد الفجر ويخرج بالغروب
 ويسن البكور بعد الصبح لغير الامام وأن يحضر الامام وقت صلاته وأن يجعل الحضور
 في الاضحية ويؤخره في الفطر قليلا وحكمته اتساع وقت الاضحية والافضل في صدقة
 الفطر أن تكون قبل الصلاة ويندب التطيب للذكر بأحسن ما يجده عنده من الطيب
 والتزين بأحسن ثيابه وأفضلها البمض الا أن يكون غيرهما أحسن فهو أفضل منها
 هنا في الجمعة والفرق أن المراد هنا اظهار النعم وتم التواضع وفعلها بالمسجد أفضل
 لشرفه وأن يذهب للصلاة في طريق طويل ماشيا بسكينة ويرجع في آخر قصير كالجمعة
 وأن يأكل قبلها في عيد الفطر والأولى أن يكون ثمرا وترا وأن يمسك عن الأكل في
 الاضحية ولا يكره لغير الامام التنفل قبلها بعد ارتفاع الشمس ولا بعد ما ان لم يسمع
 الخطبة والا كره أما الامام فيكره له التنفل قبلها وبعدها ويستحب إزالة الشعر
 والظفر والريح الكريهة ومن له ثوب واحد يغسله ندبا لكل جمعة وعيد ويكبر ندبا لكل

وصلاة العيد

أحد من غروب الشمس من ليلتي عيد الفطر والاضحى برفع الصوت في المنازل
والاسواق وغيرهما واستثنى الرافي من رفع الصوت المرأة اذا حضرت مع غير
محارمها ونحوهم ومثلها الخنثى ويستمر ذلك الى أن يدخل الامام في صلاة العيد فان
صلى منفردا فالعبادة باحرامه هو ولو تأخر احرام من ذكر الى الزوال ومن لم يرد الصلاة
أصلا يستمر تكبيره الى الزوال وهذا يسمى التكبير المرسل ويكبر في عيد الاضحى
خلف صلاة الفرائض والنوافل ولو فائتة وصلاة جنازة من فجر يوم عرفة الى الغروب
من آخر أيام التشريق الثلاثة وهذا بالنسبة لغير الحاج فحالة ما يكبر عقبه من
المكتوبات المؤداة في هذه الايام ثلاثة وعشرون ولو تعارض عليه التكبير وأذكار
الصلوات قدم عليه لانه شعار الوقت وان كان لا يفوت بها أوالحاج فيكبر عقب
كل صلاة من ظهر يوم النحر لانها أول صلواته بعد انتهاء وقت التلبية الى الغروب من
آخر أيام التشريق فجعله ما يكبر عقبه من المكتوبات المؤداة في هذه الايام سبعة عشر
وهذا يسمى التكبير المقيد فعلم أن المرسل لكل من الفطر والاضحى وأن المقيد
للاضحى فقط وأن صلاة عيد الفطر لا تكبر عقبها لانه ليس له مقيد بخلاف صلاة عيد
الاضحى ومرسل الفطر أفضل من مرسل الاضحى ومقيد الاضحى أفضل من
المرسلين والمحرم بالحج لا يكبر ليلة الاضحى لان شعاره التلبية وكذا لو أحرم بالحج عند
ابتداء أول ليلة من شوال لا يكبر بل يلبى وهو صيغة التكبير المحبوبة لله أكبر الله أكبر
الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد لله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا
وسبحان الله بكرة وأصيلا لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره
الكافرون لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده
ويستحب بعد ذلك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى ورفعنا لك ذكرك
أى لا أذكر الا وقد كرمي والمعتاد في ذلك أن يقول اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد وعلى أصحاب سيدنا محمد وعلى أزواج سيدنا محمد وعلى ذرية سيدنا محمد وسلم
تسليما كثيرا (و) القسم الثاني من النفل ذي السبب المتقدم وهو ما تسن فيه الجماعة
صلاة (الكسوفين) أى صلاة كسوف الشمس وصلاة خسوف القمر وهى سنة
مؤكدة وأقلها ركعتان كراتبة الظهر مثلا يحرم بها بنية صلاة الكسوف أو الخسوف
وأوسطها ركعتان في كل ركعة قيامان وركوعان فيحرم بها بنية ما ذكر ثم بعد
الافتتاح والتعوذ يقرأ الفاتحة ويركع ثم يعتدل ويقرأ الفاتحة ثانيا ويركع ثانيا
ثم يعتدل ثانيا ثم يسجد السجدة الثانية ويأتى بالطمأنينة في محلها فهذه ركعة ثم يأتى
بركعة أخرى كذلك وأكملها ركعتان يحرم بها بنية ما ذكر في كل ركعة قيامان يطيل
القراءة فيها فيقرأ في القيام الأول بعد الفاتحة وسواقةها من افتتاح وتعوذ البقرة
بكلها لن أحسنها والافقدها ويقرأ في القيام الثاني مقدار مائتى آية منها وفى القيام

والكسوفين

الثالث مقدار مائتين وخمسين منها وفي القيام الرابع مقدار مائة منها تقر يبافي الجميع
ويقرأ في القيام الثاني آل عمران أو قدرها وفي الثالث النساء أو قدرها وفي الرابع
المائدة أو قدرها وفي كل ركعة ركوعان يطيل التسبيح فيهما فيسبح في الركوع الأول
قدر مائة آية من البقرة وفي الثاني قدر ثمانين منها وفي الثالث قدر سبعين منها بتقديم
السين على الموحدة وفي الرابع قدر خمسين منها تقر يبافي الجميع والمعمدة أنه يطيل
السجود الأول من كل ركعة نحو الركوع الأول منها والسجود الثاني نحو الركوع الثاني
وأما الاعتدال الثاني من كل ركعة والجلوس بين السجودتين من كل ركعة فلا
يطيلهما ولا بد في النية من تعيين كون هذه الصلاة لكسوف الشمس أو لخسوف
القمر وان أحرم بهما قصد أن يفعلها كسنة الظاهر فمن له بعد الاحرام أن يزيد على ذلك
لم يجز على المعتمد وان أحرم بهما قصد أن يفعلها بقيامين وركوعين فعن له أن يفعلها
كسنة الظاهر أيضا وان أحرم بهما وأطلق تخيير بين الأقل وغيره ويسن فعلها في الجامع
ويسن للنساء غير ذوات الهيئات أن يصلينها مع الإمام في الجامع وذوات الهيئات
يصلين في بيوتهم من منفردات فان اجتمعن مع الإمام فلا بأس ويدخل وقتها بأثناء
التغير يقينا وتفتت صلاة كسوف الشمس بالانجلاء التام يقينا وبغروبها كسفة
وصلاة خسوف القمر بالانجلاء التام يقينا وبطلوع الشمس لا بطلوع الفجر ولا بغروب
القمر خاسفا ولو حصل الانجلاء أو الغروب أو طلوع الشمس في أثناء الصلاة لا تبطل
بلا خلاف ويسن الاسرار في صلاة كسوف الشمس لانها نهارية ويجهر في صلاة
خسوف القمر لانها صلاة ليل أو لمحة بهما ويسن للإمام أن يخطب (بخطبتين)
للجماعة دون المنفرد (بعدهما) أي بعد السلام من صلاة العيدين والكسوفين
وتكون خطبتا العيدين تخطبتا الجمعة في الأركان والسنن لافي الشروط كالقيام
والستر والطهارة والجلوس بينهما ويسن الجلوس قبلهما للاستراحة نعم لا بد في أداء
السنة وصحة الخطبة من الاسماع بالفعل والسماع ولو بالقوة كما تقدم في الجمعة وكون
الخطبة عربية وكون الخطيب ذكرا على المعتمد ويسن للخطيب أن يعلمهم في عيد فطر
الفطرة وعيد أضحى الاضحية ويسن أن يكبر في افتتاح الخطبة الأولى تسعاً بتقديم
المائة على السين وفي افتتاح الثانية سبعاً بتقديم السين على الموحدة مع الموالاة
وافراد كل تكبيرة بنفس ويفوت هذا التكبير بالشروع في أركان الخطبة كما يفوت
تكبير الصلاة بالشروع في القراءة ويخطب الإمام في الكسوفين ولو بعد الانجلاء
نخطبتا العيدين لكن لا يكبر فيهما قال بعضهم ويحسن أن يستغفر لانه لا ثق بالحال
لان الكسوف مما يخوف الله به عباده ولا يشترط فيهما شروط خطبة الجمعة بل تسن
كما في خطبة العيد ولا يكفي خطبة واحدة ويحث فيهما السامعين على فعل الخير من
توبة وصدقة وعق ونحوها **فائدة** الخطب المشروعة عشر خطبة الجمعة

بخطبتين بعدها

(قوله وان أحرم الخ)
هكذا في نسخة المؤلف
ولعل جواب هذا
الشرط محذوف دل
عليه جواب الشرط
قبله وحرراه مصححه

والعيد - دين والكسوفين والاستسقاء وأربع في الحج وكلاهما بعد الصلاة الخطبة
الجمعة وعرفة فقبلها وكل منها اثنتان الا الثلاثة الباقية في الحج ففرادى ولو اجتمع
على الشخص فرض وصلاة كسوف أو خسوف فان كان وقت الفرض واسعا قدم
الكسوف أو الخسوف لانه يخاف فوتها وان كان وقت الفرض ضيقا قدمه
ثم الكسوف أو الخسوف ان لم يفت ولو اجتمع عيد وجنازة أو كسوف وجنازة قدمت
الجنازة فيهما خوفا من تغير الميت لانه مضنة للتغير هذا اذا حضرت وحضر الولي والا
أفرد الامام جماعة ينتظرونها واشتغل مع الباقين بغيرها والعيد مع الكسوف
كما فرض معه لان العيد أفضل منه ولو اجتمع فرض وجنازة ولم يخف تغير الميت فان
كان وقت الفرض واسعا وجب تقديم الجنازة وان كان وقت الفرض ضيقا وجب
تقديم الفرض فلو خيف تغير الميت وجب تقديم الجنازة على الفرض وان خيف فوت
وقته **تمتمة** قد جعل الله الشمس قدرا لارض اثنتي عشرة مرة وجعل سيرها
في البروج من السنة الى السنة وهي تسير كل شهر في برج منها فبعد تمام السنة ترجع
الى البرج الذي ابتدأت منه السير وتكون في الشتاء في أسفل البروج وفي الصيف في
أعلى البروج ولا تجتمع مع القمر في سلطانه لئلا يبطل كل واحد منهما خاصية صاحبه
اذ في الشمس خصائص لا توجد في القمر وبالعكس لان الله تعالى جعل الشمس
طباخة للثمار والفواكه ولولاها ما نبت زرع ولا خرجت فاكهة ولها خصائص أخرى وجعل
الله القمر مصباغا لساائر أنواع الفواكه وفيه خصائص أخرى قال الامام السيوطي
الحكمة في كسوف الشمس وخسوف القمر انه لما سبق في علمه سبحانه وتعالى أن
العباد يكفون عن عبادة الله دون الله خصوصاً الشمس والقمر قضى عليهم ما بالخسوف
والكسوف وجعل ذلك دالة على أنهم مع اشراق نورهما وما يظهرون من حسن آثارهما
مأموران وفي مصالح العباد مسير ان فسبحان الحكيم وقال ابن العباد سبب كسوف
الشمس وخسوف القمر تخويف العباد بحبس ضوءهم الرجوعوا الى الطاعة لان
هذه النعمة اذا حبست لم ينبت زرع ولم يحف ثمر ولم يحصل له نفع وقيل سببه أن
الملائكة تجرّها وفي السماء بحر فاذا وقعت فيه استر ضوءها (و) من ذى السبب
المتقدم الذي تسن فيه الجماعة صلاة (استسقاء) وهو شرعاً طلب سقيا العباد من
الله تعالى عند حاجتهم اليها والاستسقاء ثلاثة أنواع أدناها أن يكون بالدعاء مطلقاً
ففرادى ومجتمعين وأوسطها يكون بالدعاء خلف الصلوات فرضها ونفلها وفي خطبة
الجمعة وخطبة العيدين ونحو ذلك وأكملها يكون بالصلاة على الوجه الآتي وانما
يفعل الاستسقاء عند الحاجة بسبب انقطاع الماء أو قلته بحيث لا يكفي او ملوحته
ولا استزادة نفع وشمل ما ذكره من انقطاع الماء عن طائفة من المسلمين واحتاجت اليه
يسن غيرهم ان يستسقوا لهم ويسألوا الزيادة لئلا يذوقوا لانفسهم واذا اراد صلاة

واستسقاء

الاستسقاء جماعة يسرن للامام او نائبه ان يخرج بهم الى الصحراء حيث لا عذر تأسيابه
 صلى الله عليه وسلم ولان الناس يكثرون فلا يسعهم المسجد غالباً وقبل الخروج
 يسرن للامام او نائبه ان يأمرهم بالتسبيح ومنها التوبة من جميع المعاصي القولية
 والفعلية ومنها المبادرة الى مصالحة الاعداء المتشاكسين لامردنيوى او لحظ نفس
 واذا كان الهجران لله تعالى بأن كان لامردنيوى فلا ومنها المبادرة الى صيام ثلاثة ايام
 متتابعة قبل ميعاد يوم الخروج فهي به اربعة ايام ومنها امثال امر الامام في جميع
 ما ذكره مسافرين ولو في النصف الثاني من شعبان لان هذا الصوم لسبب وانما
 وجب امثال امره في ذلك لانه اذا امر بواجب تأكد وجوبه واذا امر بمندوب وجب
 وان امر بمباح فان كان فيه مصلحة عامة كترك شرب الدخان وجب بخلاف ما اذا امر
 بحرم أو مكروه أو مباح لا مصلحة فيه عامة ويجب تبديت النية في هذا الصوم لانه
 واجب نعم لا تجب الصدقة بأمر الامام بها الا على من تجب عليه زكاة الفطر لا مطلقاً
 ويكفي في التصديق أقل متمول ان لم يعين الامام قدره او الاتعين الا اذا زاد ذلك القدر
 على ما يجب في زكاة الفطر فلا يجب الا اذا فضل ذلك القدر عن كفاية العمر الغالب
 وهذا التفصيل هو المعتمد ثم يخرج الامام او نائبه بالناس في اليوم الرابع من صيامهم
 الى الصحراء وهم صيام غير متطيبين ولا متزينين بل في ثياب بدلة وفي استسقاء أي
 خشوع وفي تضرع ويسن لهم التواضع في مشيهم وكلامهم وجلوسهم لاحفاء
 ولا مكشوفى الرؤس ويتنظفون بالسواك والغسل وقطع الروائح الكريهة ويخرجون
 من طريق ويعودون من آخر ويخرج ندباً معهم الصبيان ولوغيرهم يميزون والشيوخ
 والجماثر ومن لا هيئة له من النساء لان دعاءهم أقرب الى الاجابة اذ الكبيرة ارق قلباً
 والصغيرة لا ذنب عليه ولقوله صلى الله عليه وسلم هل ترزقون وتنصرون الابيض فائكم
 ويسن اخراج البهائم لان الجذب قد أصابها أيضاً وتقف البهائم معزولة عن الناس
 ويفرق بين الامهات والاولاد حتى يكثرا الصباح والضجة والرقعة فيكون ذلك أقرب
 الى الاجابة ثم بعد خروج الامام بالناس الى الصحراء يصلى بهم ركعتين كصلاة العيدين
 في كيفيةتهما من التكبير بعد الافتتاح وقبل التعوذ سبعاً في الاولى وخمساً في الثانية مع
 رفع اليدين في كل تكبيرة وهذه الصلاة جهرية تسببها الحاجة ينوي بها سنة صلاة
 الاستسقاء يقرأ في الاولى بعد الفاتحة سورة ق وفي الثانية اقتربت الساعة أوسج
 والغاشية ولا توقف بوقت عيد ولا غيره بل تصلى في أى وقت كان من ليل أو نهار
 لانها ذات سبب فدارت مع سببها ثم يخطب الامام بعدهما خطبتين ويبدل التكبير
 بالاستغفار أو لهما فيقول أستهغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه
 بدل كل تكبيرة ويكثر في اثنا عشر من قول أستهغفر واربعين انه كان غفارا يرسل السماء
 عليكم مدراراً ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً ومن

دعاء الكرب وهو لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الارض ورب العرش الكريم ويتوجه للقبلة من نحو ثلث الخطبة الثانية ويحول رداءه عند استقبال القبلة بأن يجعل عين الرداء يساره وعكسه ويجعل أعلاه أسفله وهذا يسمى تنكيسا وليس التحويل والتنكيس خاصين بالامام بل مثله الله كورا الحاضرون بخلاف النساء والنخسائي وحكمة التحويل التفاؤل بتغير الحال من شدة الى رخاء فيغيرون بواطنهم بالتوبة وظواهرهم بتحويل أديتهم وتنكيسها ويترك الرداء محولا من كساحتي تنزع الثياب والرداء هو ما يوضع على الكتفين والطيلسان ما يوضع على الرأس ويغطي به بعض الوجه والا زار ما يوضع في الوسط وكان طول ازاره صلى الله عليه وسلم أربعة أذرع وعرضه ذراع وطول عمامته سبعة أذرع وعرضه اذراع وبكثر الخطيب في الخطبتين من الدعاء سرا وجهرا ويرفع الحاضرون أيديهم عند دعائه جامعين ظهورا كفهم الى السماء لان القصد رفع الياء بخلاف من يدعو قاصدا تحصيل شيء فانه يدعو وبطن كفه الى السماء ومقتضى ما ذكر أنه في الاستسقاء تجعل ظهورا كف الى السماء ولو كانت صيغة الدعاء بطلب تحصيل شيء نحو اللهم اسقنا الغيث اعتبارا بقصد المستسقين فانهم قاصدون رفع الياء وهذا اختاره العلامة الخطيب واختار بعضهم أن العبرة بالصيغة فان كان فيها طلب رفع شيء جعلت ظهورا كف الى السماء وان كان فيها طلب حصول شيء جعلت بطون الا كف الى السماء وليس هذا خاصا بالاستسقاء بل يأتي في كل دعاء ويكثر أيضا في الخطبتين من الاستغفار والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لان ذلك أرجح لحصول المقصود ويدعو في الخطبة الاولى بدعاء سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو اللهم سقنا رحمة ولا سقنا عذاب ولا محق ولا بلاء ولا هدم اللهم اسقنا غيثا هنيئا مريعا غدا قاجلا سحقا طيبا قادرا انما اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان بالعباد والبلاد من الجهد والجوع والضنك ما لا نشكوا الا اليك اللهم أنبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع وأنزل علينا من بركات السماء وأنبت لنا من بركات الارض واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك اللهم انا نستغفرك انك كنت غفارا فأرسل السماء علينا مدرارا ولنزل المطر وكثر وتضرروا بكثرة فاستسأنا أن يسألوا الله رفعه بأن يقولوا اللهم على الآكام والظراب ومنابت الاشجار وبطون الاودية اللهم حوالينا ولا علينا ولسن الاغتسال في الوادي اذا سال والافضل أن يجمع بين الغسل والوضوء ثم الاقتصار على الغسل ثم على الوضوء قال العلامة الخطيب وهذا الغسل والوضوء لا يشترط فيه مائية لان الغرض اساس الماء لهذه الاعضاء كما يسن البروز للمطر وهذا لا يحتاج لمية ومثله في شرح الرمي الا ان أراد بهما الغسل والوضوء الشرعيين فلا بد من المية كما هو ظاهر ويسن أن يقول عند سماع الرد

سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته وكذا عند رؤية البرق والمناسبات
عندها أيضاً أن يقول سبحان من يريكم البرق خوفاً وطمعاً وبقوله عند ذلك
لا اله الا الله وحده لا شريك له سبحانه قدوس ويندب أن لا يتبع بصرة البرق لانه
يضعفه ويندب أن يقول عند نزول المطر اللهم صيبنا فاعاويد عوبنا شاء فان الدعاء
يستجاب عند نزول الغيث واقامة الصلاة ورؤية الكعبة ويندب أن يقول عقب المطر
مطرنا بفضل الله ورحمته (و) من النفل المؤقت الذي تسن فيه الجماعة صلاة
(التراويح) وهي عشرون ركعة مجمع على سنيتها ويجوز لاهل المدينة الشريفة دون
غيرهم فعلها سنة ما وثلاثين ركعة ومع ذلك الا فضل لهم الاقتصار على عشرين والمراد
باهل المدينة من كان بها وقت الاداء وان لم يكن متوطناً ولا مقيماً والعبرة في قضائها
بمحل الاداء فلو فاتته في المدينة قضاهما سنة ما وثلاثين ولو في غيرها بخلاف ما لو فاتته في
غيرها فانه يقضيها عشرين ولو في المدينة ولا تصح بنية مطلقة بل ينوي ركعتين من
التراويح أو من قيام رمضان أو سنة التراويح ولا يصح أن يصلي أربعاً منها بسلاسل بل
لا بد أن يكون كل ركعتين منها بسلاسل لانها وردت كذلك وفعلها بالقرآن في جميع
الشهر أفضل من تكرار سورة الاخلاص ووقتها من صلاة العشاء ولو تقدم الى طلوع
الفجر الصادق فعلم أن صحتها موقوفة على فعل العشاء ومنه الوتر في رمضان ولا بد أن
يكون بعد فعل العشاء سواء صلى التراويح أو لا وبقدم الكلام على الوتر في القسم
الذي لا تسن فيه الجماعة من النفل المؤقت وهو أما النفل المطلق فهو ما لا يقيده بوقت
ولا سبب قال صلى الله عليه وسلم لم الصلاة خير موضوع استكثر أو أقل فإن نوى فوق
ركعة ولم يعين قدره الا بقصر على ركعتين وله الزيادة عليه بما شاء واذا عين قدره
فله الزيادة عليه وله النقص عنه بالنية فيهما والابطال فلو قام لزيادة ثم نوى ركعة ثم
ان أراد الزيادة قام لها بالنية ولو أراد النقص فلا بد من نية الخروج حينئذ عند السلام
على المعتمد وليس لنا ضرورة يجب فيها نية الخروج من الصلاة على القول المعتمد الا هذه
ومنى زاد على الركعتين فله أن يتشهد آخر فقط أو آخر كل ركعتين أو كل ثلاث أو كل
أربع وهكذا سواء الاوتار والاشفاع ولا يشترط تساوي الاعداد بين التشهدات فله
أن يصلي ركعتين ويتشهد ثم ثلاثاً ويتشهد ثم أربعاً ويتشهد وهكذا والممتنع أن يوقع
ركعة غير الاخيرة بين تشهدين اذا قصد ذلك ابتداءً أما لو نوى ركعة وتشهد ثم عن له أن
يأتي بثانوية فتأتي بها وتشهد ثم عن له أن يأتي بثالثة فتأتي بها وتشهد ثم عن له أن يأتي
برابعة وهكذا فلا يمتنع ما لم يكن متلاعياً والافضل السلام من كل ركعتين والنفل
المطلق بالليل أفضل منه بالنهار ومن النفل المطلق قيام الليل واذا كان بعد نوم ولو في
وقت المغرب وبعد فعل العشاء تقدم بما يسمى سجدة ولو قسم الليل انصافاً أو ثلثاً
أو أرباعاً على نية أن يقوم نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً فقط فالأفضل الاخير من جميع ذلك ولو

والترايح

مطلب النفل المطلق

قسم الليل اسداسا فالافضل السدس الرابع والخامس لثمان في السدس السادس
 فيكون أنشط لصلاة الصبح ولقوله صلى الله عليه وسلم أحب الصلاة إلى الله صلاة
 داود كان ينام نصف الليل الأول ويقوم ثلثه وينام سدسه ويحصل قيام الليل بالنفل
 ولوه مؤقتا ولو سنة العشاء أو الوتر وبالغرض ولو قضاء أو نذر أو يسن للمتهجد القبول
 وهي النوم قبل الزوال وهي للمتهجد بمنزلة السجود للصائم ويكره ترك التهجد لمعتاده
 بلا عذر روي عن ثابت رضي الله عنه أنه قال كان أبي من التوأمين لله في سواد
 الليل قال رأيت ذات ليلة في منامي امرأة لا تشبه نساء الدنيا فقلت لها من أنت
 فقالت أنا حوراء أمة الله فقلت لها زوجي نفسك قالت اخطني من عند ربي
 وأمهري فقلت لها وما مهرك فقالت طول التهجد وورد أن التهجد يشفع في أهل
 بيته ويكره قيام بليل يضربه أما إذا كان لا يضربه فلا يكره ولو في ليل كاملة فقد كان
 صلى الله عليه وسلم لم إذا دخل العشر الاواخر من رمضان أحيا الليل كله ويكره
 تخصيص ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي أما أحياؤها بغير صلاة فلا يكره خصوصا
 بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لم فإن ذلك مطلوب فيها ويتأكد الدعاء
 والاستغفار في جميع ساعات الليل وفي النصف الاخير أكد وعند السحر أفضل
 ومنه صلاة التسايح وهي أربع ركعات بتسليمية واحدة وهو الاحسن نهارا
 أو بتسليمتين وهو الاحسن ليلا لجديث صلاة الليل مثنى مثنى وصفتها أن تحرم بها
 وتقرأ دعاء الافتتاح والفتحة وشيأ من القرآن ان أردت والاولى في ذلك أو اذ سورة
 الحديد والحشر والصف والتعاون المناسبة في ذلك فان لم يكن فسورة الزلزلة والعديات
 وألهاكم والاخلاص ثم تقول بعد ذلك وقبل الركوع سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
 والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم خمس عشرة مرة وفي الركوع عشرا
 وفي الاعتدال عشرا وفي السجود الاول عشرا وفي الجلوس بين السجدين عشرا وفي
 السجود الثاني عشرا وفي جلسة الاستراحة أو بعد التشهد عشرا فذلك خمسة
 وسبعون في كل ركعة منها فاربعة في خمسة وسبعين بثلاثمائة وباقى قبل هذه
 التسميات بالنكح الوارد في هذه الاركان وهذه رواية ابن عباس وهي أرجح من رواية
 ابن مسعود وهي بعد التحريم وقبل القراءة خمس عشرة مرة وبعد القراءة وقبل الركوع
 عشرا وفي الركوع عشرا وفي الاعتدال عشرا وفي السجود الاول عشرا وفي الجلوس بين
 السجدين عشرا وفي السجود الثاني عشرا ولا شيء في جلوس الاستراحة ولا بعد
 التشهد وفيما عدا الركعة الاولى يقول الخمسة عشر بعد القيام وقبل القراءة فان
 استطعت أن تصلها في كل يوم فافعل فان لم تستطع ففي كل شهر مرة فان لم تستطع
 ففي كل سنة مرة فان لم تستطع ففي عمرك مرة فان لم يفعلها أصلا دل ذلك على
 تكاسله في الدين ويدعو بعد التشهد الاخير بهذا الدعاء اللهم اني أسألك توفيق أهل

(قوله بسبع وعشرين درجة) أى أو بخمسة وعشرين فالأولى محمولة على الجهرية والثانية على السرية هذا فى الحضرة ما فى السفر فصلاة الجماعة أفضل من الانفراد بخمسين درجة وذلك للأسباب المقتضية لتلك الدرجات كاجابة المؤذن والتكبير اليها والمشى الى المسجد بسكينة ودخول المسجد داعياً وصلاة التحية وانتظار الجماعة وصلاة الملائكة عليه وشهادتهم له واجابة الإقامة ﴿١١٤﴾ والسلامة من الشيطان حين يفر

عند الإقامة والوقوف
منتظراً احرام الامام
وادراك تكبير الامام
وتسوية الصفوف
وسد فرجها وجواب
الامام عند قوله سمع
الله لمن حمده والامن
من السم وغالباً وتنبه
الامام اذا سمع وجواب
الخشوع والسلامة
مما يلهى غالباً وتحسين

﴿فصل﴾ صلاة
الجماعة فى اداء
مكتوبة سنة مؤكدة

المهيئة غالباً
واحتماف الملائكة
به والتدرب على
تجويد القراءة وتعلم
الاركان والابعض
واظهار شعار الاسلام
وارغام الشيطان
بالاجتماع على العبادة
وانتعاون على
الطاعة ونشاط
التمكاسل والسلامة
من صفة النفاق ومن

الهدى وأعمال أهل اليقين ومناصحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر ووجل أهل الخشعة
وطلب أهل الرغبة وتعبد أهل الورع وعرفان أهل العلم حتى أخافك اللهم انى أسألك
مخافة تحجزنى عن معاصيك حتى أعمل بطاعتك عملاً أستحق به رضاك وحتى أناضل
فى التوبة وخوفامنك حتى أخلص لك النصيحة وحتى أتوكل عليك فى الامور كما
وحتى أكون أحسن الظن بك سبحانه خالق النور ومتى كان النفل مطلقاً أو ذاسب
متأخر يكره كراهة تحريم فى خمسة أوقات ولا ينعقد والنهى الذى يتعلق بالزمان ثلاثة
أوقات عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند الاسـتواء حتى تزول الا يوم الجمعة وعند
الغروب والذى يتعلق بالفعل وقتان بعد صلاة الصبح اداء وبعد صلاة العصر كذلك
ولو مجموعة مع الظاهر تقديمها وهذا كله فى غير حرم مكة أما هو فلا تكرر الصلاة فيه فى
أى وقت كان سواء فى المسجد وغيره أما الغرض والنفل المؤقت أو ذو السبب المتقدم
فلا يكره شئ منها فى هذه الاوقات نعم ان تحرى ايقاع شئ من ذلك فى هذه الاوقات بأن
قصدا يوقعه فيه من حيث انه وقت كراهة حرم ولا ينعقد ومثل ذلك سجدة التلاوة
والشكر ونص الغزالي على أن الصلاة ذات السبب المتقدم اذا كان سببها ضعيفاً مثل
ركعتي الوضوء لا تجوز فى أوقات الكراهة ومعنى كون ركعتي الوضوء سببها ضعيف أنه
ضعيف من حيث التسبب لان الصلاة سبب للوضوء لا العكس وتحرم الصلاة مطلقاً
الاتحمة المسجد من وقت صعود الامام لمطبة الجمعة ويكره ابتداء مطلق النفل كراهة
تنزيه فى وقت إقامة الصلاة فان كان فيه أتمه أن لم يخش فوت الجماعة بسلام الامام والا
قطعه ندباً ودخل فيه الا انها أولى منه

﴿فصل﴾ فى الجماعة فى الصلاة وهى من خصائص هذه الامة فان أول من صلى
جماعة من البشر رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما كانوا يصلون قبل ذلك فرادى
ومعناها الشرى ربط صلاة المأموم بصلاة الامام وافظها يصلح لكل من الامام والمأموم
وبتعيين لاحدهما بالقربة وهى أفضل من الانفراد بسبع وعشرين درجة والحكمة
فيها أن الصلاة ضيافة ومائدة وبر والكريم لا يضع مائدته الا لجماعة وأدلهما فى غير
الجمعة امام ومأموم (صلاة الجماعة فى أداء مكتوبة) غير جمعة (سنة مؤكدة) عند
الرافعى والمأوردى والمعتمد عند النووي وغيره انها فى غير الجمعة فرض كفاية لرجال

اساءة الظن به انه ترك الصلاة ونية رد السلام على الامام والانتفاع باجتماعهم على الدعاء
والذكور وعود بركة الكمال على النفاق وقيام نظام الالفه بين الجيران وحصول تعاهدهم فى اوقات الصلوات
والانصات عند قراءة الامام والتأمين عند تأمينه وروى ان ابن عباس قال فضل صلاة الجماعة على صلاة
المنفرد خمس وعشرون درجة وان كانوا اكثر فعلى عدد من فى المسجد وان كانوا عشرة آلاف اه

أحرار مقيمين غير عراة في أداء مكتوبة والواجب فعلها على وجه يظهر به الشعار
فيكفي في القرية الصغيرة إقامتها بمحل واحد يظهر به الشعار وأما القرية الكبيرة والبلد
فلا بد فيهم - مما من إقامة الجماعة بمواضع بحيث يظهر به الشعار وضابط ذلك أن لا تشق
الجماعة على طالبيها ولا يحتشم صغير ولا كبير من دخول محلها فان أقيمت على وجه
لا يظهر به الشعار كان أقيمت في محل واحد في بلد كبير بحيث يشق حضوره على البعيد
أو أقيمت في البيوت بحيث يستحي من دخوله لم يسقط الغرض وكذا إذا أقيمت خارج
العران بحيث تكون في مكان تقصر فيه الصلاة لا يكفي في سقوط الغرض فلو امتنعوا
من إقامتها على هذا الوجه قاتلهم الإمام أو نائبه دون آحاد الناس وكذا لو تركها أهل
حارة من القرية الكبيرة أو البلد ولو في بعض الاوقات كما يقع في غالب القرى وفي
أطراف حارات البلدان ويسقط الغرض بفعل طائفة من أهل البلد إذا كانوا ذكورا
بالغن أحرار أو ظهرهم -م الشعار فلا يكفي غير أهل البلد ولا النساء ولا الصبيان
ولا الأرقاء وجميع فروض الكفاية لا تسقط بالصبيان كصلاة الجنازة والجهاد والأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر فلا تجب الجماعة على النساء ومثلهن الخنثى ولا على من فيه رق
لا شغلهم بخدمة السادة ولا على المسافرين - لكن الجماعة في حقهم إذا كانوا في أرض
فلاة بخمسين درجة ولا على العراة بل هي والانفراد في حقهم سواء إلا أن يكونوا عيالا
أو في ظلمة فتسن لهم ولا في مقضية خلف مقضية من نوعها بل تسن أمانة مقضية خلف
مؤداة أو بالعكس أو خلف مقضية ليست من نوعها فلا تسن ولا تركه بل خلاف
السنة ولا في مندورة بل لا تسن ولا تركه ولا خلاف الأولى فتكون مباحة ما لم تكن
المندورة من النوافل التي تسن فيها الجماعة فتس - ثم على سنيتها ولو نذر الجماعة فيها
حينئذ وجبت أما الجمعة فالجماعة فيها فرض عين لانها شرط في صحتها وكذا المعادة
والجموعة تتقدم بالمطر والجماعة في المسجد وان قلت لغير المرأة والخنثى أفضل منها
في غير المسجد كالبيت وان كثرت لان المسجد مشتمل على أشرف وشأنه ظهور الشعار
وكثرة الجماعة أما المرأة والخنثى فجماعتهما في البيت وان قلت أفضل منها في المسجد وان
كثرت بل يكره حضور المساجد للنوافل الهيأت اذا خرجن باذن الزوج ولم تكن فتنة
والأحرم وتحصل فضيلة الجماعة بصلاة الشخص في بيته بزوجته أو ولده أو رقيق أو غير
ذلك وبؤمر الصبي بحضور المساجد وجماعات الصلاة ليعتادها وه - ذافي غير الأمر
الجميل أما هو فحكم المرأة (وهي) أي صلاة الجماعة (بجمع كثير أفضل) منها في
جمع قليل أي ما كثر جمعه من المساجد أفضل مما قل جمعه منها وما كثر جمعه من
البيوت أفضل مما قل جمعه منها وذهب المتولي إلى أن الانفراد في أحد المساجد
الثلاثة المسجدين الحرام ومسجد رسول الله والمسجد الأقصى أفضل من الجماعة خارجه
(الاخوة بدعة امامه) أي الكثير بمسجد قريب أو بعيد أي البدعة التي لا يكفر بها

وهي جمع كثير أفضل
الاخوة بدعة امامه

كعترلى ورافضى وقدرى ومثله الفاسق والمتهم بالبدعة أو الفسق تهمة قوية أو كان
بالامام وصف آخر يقتضى كراهة الاقتداء به (أو تعطل مسجد) قريب منه أو بعيد
(عنها) أى الجماعة لغيبته عنه لكونه امامه أو يحضر الناس بحضوره فصلاته فيه مع
قلة جماعته أفضل منها فى غيره وإن كثر جمعه وإذا كان عليه الامامة فى مسجد فلم يحضر
معه أحد صلى معه وجبت عليه الصلاة فيه وحده لأن عليه شيئين الصلاة فى هذا
المسجد والامامة فيه فإذا فات أحد هما لا يسقط الآخر (وتدرك جماعة) أى فضيلتها
فى غير الجمعة (ما لم يسلم امام) وإن لم يقع معه بأن سلم عقب تحريمه وبحرم عليه
الجلوس لأنه كان للمتابعة وقد فاتت بسلام الامام فان جلس عامدا لما بطلت صلاة
أما الجمعة فلا تحصل الجماعة فيها إلا ركعة بدرهما مع الامام محسوبة له (و) تحصل
فضيلة كبيرة (تحرم بحضوره) تكبيره أحرام الامام (واشتغال به) أى التحريم (عقب
تحريم امامه) من غير تراخ فادراك تحريم مع الامام فضيلة أخرى غير فضيلة الجماعة لخبر
البرازيل كل شئ صفوة و صفوة الصلاة التكبيرة الأولى فحافظوا عليها و بعد فى
الوسوسة الخفيفة وهى ما لا يطول به زمان عرفا فلا تقوت فضيلة التحريم بخلاف ما لو
أبطأ الغبر وسوسة ولو لمصلحة الصلاة كالطهارة أو وسوسة ظاهرة وهى بحيث أذن الى
فوات القيام أو معظمه أو لم يحضر تحريم الامام (و) تدرك (ركعة) لمسبق أدرك الامام
راكعا وفى آخر محل قراءته بأمرين (بتكبيرة لا حرام) فيه كبر المسبوق للآ حرام وجوبا
ثم للركوع ندبا فان نواهيا بتكبيرة واحدة مقتصرا عليها لم تنعقد صلاته لتشرى بكهين
فرض وسنة مقصودة فأشبهه نية الظهر وسنته (و) بادرارك (ركوع محسوب) للامام
بأن يكون الامام متطهرا فى غير ركعة زائدة سهما (تام) بأن يطمئن فى ركوعه قبل
ارتفاع امامه عن أقل الركوع وهو بلوغ راحتيه ركبتيه (يقينا) ويحصل اليقين برؤية
الامام فى البصير مع الوضوء أو بوضع يده على ظهره فى الاعمى ومن فى ظلمة أو سماء
تسبىح الامام فى الركوع ولا يكفى فى ذلك الظن ولا سماع صوت المبلغ بخلاف ما لو لم
يطمئن أو اطمأن بعد ارتفاع الامام عن أقل الركوع أو شك هل اطمأن قبل ذلك
الارتفاع لان ادراك ما قبل الركوع بالركوع رخصة فلا يصار اليها الا بيقين فلا يكفى
بغلبة الظن خلافا للزركشى ويسجد الشاك للسهم ولا نه شاك بعد سلام الامام فى عدد
ركعاته ولم يتم له عنه وإذا وجد للامام هذه الشروط أدرك الركعة ولو قصر بتأخير
تحريمه الى ركوع الامام من غير عذر لقوله صلى الله عليه وسلم لم من أدرك ركعة من
الصلاة قبل ان يقيم الامام صلبه فقد أدركها (و) يجب على المسبوق ان يوافق امامه فى
فعل كسجود أدركه معه وإن لم يحسب له ولا بطلت صلاته إن علم وتعد ويؤخذ من
عدم حسبان السجود أنه لا يجب عليه وضع الاعضاء السبعة ولا الطمأنينة فى هذا
السجود لانه لمحض المتابعة كما افاده الشبرايمسى ويأتى المسبوق استحبابا برفع اليدين

او تعطل مسجد عنها
وتدرك جماعة ما لم
يسلم امام وتحرم
بمحضوره واشتغال به
عقب تحريم امامه
وركعة بتكبيرة لا حرام
وركوع محسوب تام
يقينا

عند قيام الامام من التشهد الاول وان لم يكن أولاه اما القول ولو واجبا كالتشهد
الاخير فلا تجب موافقته فيه بل تسن وحينئذ (يكبر) ندبا (مسبوق انتقل معه) اي
الامام لانه اذا ادركه معتدلا كبر للهوى وما بعده موافقة لمامه في تكبيره او
ساجد امثلام يكبر للهوى الى السجود لانه لم يتابعه فيه وليس السجود محسوب له وخرج
بهذا ما لو ادركه في سجدة التلاوة فيكبر لانه كادراك الامام في الركوع وهو محسوب له
ويوافق المسبوق امامه استحبابا في اذكار ما ادركه معه وان لم يحسب له كالتمديد
والدعاء حتى عقب التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لان الصلاة
لا سكوت فيها (و) يكبر المسبوق ندبا ايضا للقيام أو بدله اذا سلم الامام (بعد سلامه)
فيسن له انتظار سلامه الثاني لانه من لواحق الصلاة ويجب انتظار السلام الاول
فقيامه بلانية مفارقة قبل ميم عليكم منه مبطل للصلاة من عالم عام ولا يقال غايته
أنه سبق بركن والسبق بركن لا يبطل لان صلاة الامام قدمت وان كان ساهيا
أوجاهه لا لم يعتد بجميع ما أتى به حتى يجلس ولو كان الامام ساهيا لم يحسب له
سلام الامام ومنه ع لم ولم يجلس بطلت صلاته لعدم الاتيان بالجلوس الواجب
عليه هذا (ان كان) أي جلوسه مع الامام (موضع جلوسه) لو كان منفردا كان
أدركه في ثانية المغرب أو الثالثة الرابعة لانه موضع تكبير المنفرد وغيره بلان خلاف
وان لم يكن ذلك موضع جلوسه لو انفرد كان أدركه آخر ركعة فلا يكبر بل بسكت
ندبا في تنقله للقيام أو مقام مقامه لانه غير محسب له تكبيره وليس فيه موافقة لمامه
وحرم حينئذ مكثه بعد تسليمه الى الامام فتبطل صلاته به ان تعمد وعلم تحريمه وزاد
على قدر جلوسه الاستراحة والافلا ويسجد للسجدة فان مكث في محل جلوسه لو كان
منفردا جاز وان طال وما أدركه المسبوق مع الامام مما يعتد به فهو أول صلاة
وما أتى به بعد سلامه آخرها لقوله صلى الله عليه وسلم ما أدرككم فصلوا أو ما فاتكم
فأتوا واتموا الشئ انما يكون بعد أوله فيعيد في الباقي القنوت والتشهد وسجود
السهو (وشرط القدوة) اثنا عشر الأول (نية اقتداء أو جماعة مع تحريم) فلو ترك
هذه النية أو شك فيها وتابعه في فعل أو سلم بعد انتظار كثير عرف بالمتابعة بطلت
صلاته لانه وقفها على صلاة غيره بلارابطة بينهما فهو متلاعب أو في حكمه ولا فرق بين
العالم بالمنع والجاهل به وخرج الانتظار ليسير أو الكثير اتفاقا أي لا بقصد المتابعة
فليس مبطلا (ونية امامة) أو نحوها مع تحريم واجبة على الامام اذا كانت الجماعة
شرطا في صحة صلاته وذلك في الجمعة والمعادة والمجوعة بالمضرو (سنة لامام في غير)
ما ذكر من (جمعة) وتاليها نعم لو كان امام الجمعة زائدا على الاربعين ولم يكن من أهل
وجوبها كالرفيق وكان ناويا غير الجمعة كالظهير لا تجب عليه نية الجماعة بل تسن
(و) الثاني (عدم تقدم على امام) في الموقوف بأن يتأخر عنه أو يساويه فان تقدم

ويكبر مسبقا انتقل
معه وبعد سلامه ان
كان موضع جلوسه
وشرط القدوة نية
اقتداء أو جماعة مع
تحريم نية امامة سنة
لامام في غير جمعة
وعدم تقدم على امام

عليه في أثناء الصلاة بطلت أو عند التحريم لم تنعقد كالتي قدمته بكبيرة الاحرام قماسا
لما كان على الزمان نعم يستثنى من ذلك صلاة شدة الخوف فانه لا يضرب فيها تقدم المأموم
على الامام للعذر ولو شك هل هو متقدم أم لا كأن كان في ظلمة صحت صلاته مطلقا أي
سواء جاء من قدام الامام أو من خلفه ولا اعتبار في التقدم وغيره للتأثم (بعقب) وهو
مؤخر القدم فلو تساوى في العقب وتقدم أصابع المأموم لم يضر الا ان كان اعتمادا
على أصابعه وللقاعد بالالية ومنه الركب فالاعتبار فيه بالالية وللصاحب برؤس
الاصابع وللصاحب بالكتف وللمطوعة رجلا له اعتماد عليه وللصاحب بالجنب
وللستلقي بالراس والحاصل أن أحوال المأموم ستة اما أن يكون قائما أو قاعدا
أو مضطجعا أو مستلقيا أو معتمدا على خشبتين مثلا أو مصلوبا أو أحوال الامام خمسة
وهي ما عدا المصلوب لان المصلوب تلزمه الاعادة وشرط الامام أن لا تلزمه الاعادة
وسنة في خمسة بثلاثين صورة والضابط فيها أن يقال لا يصح أن يتقدم المأموم بجميع
ما اعتمد عليه على جزء مما اعتمد عليه الامام (ونذب وقوف ذكر) ولو صعبا اقتدى
وحده بمصل (عن يمين الامام متأخرا) عنه (قليلا) عرفا للاتباع واستعمال اللادب بأن
لا يزيد ما بينهما على ثلاثة أذرع فان زاد كره وكان مفوتا فضيلة الجماعة قال الشبرا ملي
ولا يتوقف حصول السنة على زيادة القرب بحيث يحاذي بعض بدن المأموم بعض بدن
الامام في الركوع أو السجود (فان جاء) ذكر (آخر أحرم عن يساره ثم) تقدم الامام
أو (تأخرا) في القيام ومنه الاعتدال لانه قيام في الصورة فان لم يكن يسارا الامام محل
أحرم خلفه ثم تأخر اليه من هو على اليمين ويصطفان وراءه وتأخرهما أفضل من تقدمه
ان أمكن كل من التقدم والتأخر والافعل الممكن (و) نذب وقوف (رجلين) أو
صبيين أو صبي وبالغ (أو رجال) حضروا ابتداء (خلفه) كأمراة فأكثر ويسن أن
يقف خلفه رجال لفضلهم فصبين ان استوعب الرجال الصف والاكمل هم أو
بعضهم نخناني لاحتمال ذكورتهم فبنساء للاتباع في ذلك ولا يكمل بالخنثائي ولا
بالنساء صف غيرهم وأن تقف امامتهم في وسطهم من غير تقدم فلو أمهن غير امرأة
قدم عليهن وكأمرأة عار أو عارة بصراء في ضوء (و) سن للرجال وقوفهم (في صف
أول) لانه أفضل صفوف الرجال أما الخنثائي والنساء فأفضل صفوفهم آخرها البعده
عن الرجال وان لم يكن فيهم رجل غير الامام سواء كن اناثا فقط أو خنثائي فقط أو البعض
من هؤلاء والبعض من هؤلاء فالأخير من الخنثائي أفضلهم والأخير من النساء
أفضلهن (ثم ما يليه) أي الصف الاول في حق الرجال والصف الأخير في حق
غيرهم وهكذا في غير صلاة الجنائز أما هي فتستوى صفوفها في الرتبة عند اتحاد
الجنس لطلب تعدد الصفوف فيها أو أفضل كل صف يمينه ثم يساره ومتى سبق واحد
الى الصف الاول لم يجز لغيره تأخيرها الا في مسائل الاولى أن يكون ممن يتأذى به القوم

بعقب ونذب وقوف
ذكر عن يمين الامام
متأخرا قليلا فان جاء
آخر أحرم عن يساره
ثم تأخرا ورجله في
أورجال خلفه وفي
صف أول ثم ما يليه

(قوله في صف أول)
الخ) وأصل ذلك
خبر مسلم خير
صفوف الرجال أولها
وشرها آخرها وخير
صفوف النساء آخرها
وشرها أولها أي اذا
كن مع غيرهن ولو
رجلا واحدا اه

لرائحة كريهة كصنان ونحوه الثانية اذا حضر العبد باذن السيد الى الصف الاول
فلا سيد تأخيره الثالثة اذا تقدم الى الصف الاول من ليس من أهله لكن لو حضر
الصبيان أو لاثم حضر الرجال لم يؤخروا من مكانهم بخلاف من عداهم الرابعة اذا
تقدم خلف الامام من لا يصلح للاستخلاف فينبغي أن يؤخروا بتقديم خلف الامام من
يصلح للإمامة (وكره) للمأموم (انفراد) عن صف من جنسه ان وجد سعة بل يدخل
الصف حينئذ وله أن يخرج الصف الذي يليه فافوقه لاجلها لاجل تقصيرهم بتركها
ولا يتيقن خرق الصفوف في هذا بصفين بل يتيقن به تخطي الرقاب الا في الجمعة
فان لم يجد سعة أحرم ثم بعد احرامه اذا لم يجد من يصطف معه جرائه شخصاً من الصف
ليصطف معه وسن لمجروره مساعدته لانه من باب المعاونة على البر ولا يفوته ثواب
الصف الذي كان فيه لانه لم يخرج منه الا لئلا يشرع وسنة الجرح لها شروط خمسة أن
يكون المجروح حراً وأن يجوز موافقته له وأن يكون الصف المجروح منه أكثر من اثنين
وأن يكون في القيام وبعد الاحرام والافلايسن الجرح ولو أمكنه أن يصطف مع الامام
حينئذ فله أن يخرج الصف لذلك ولو كان الصف الذي أمامه اثنين فقط والمكان
الذي هو فيه واسع فله أن يجبرهما اليه يصطفاه معه والانفراد عن الصف مع امكان
الدخول فيه مفقوت لفضيلة الجماعة لان ارتكاب المكروه من حيث الجماعة يفوتها
(و) حينئذ كره (شروع في صف قبل اتمام ما قبله) وفي فتاوى محمد الرمي أن الصفوف
المقطعة تحصل لهم فضيلة الجماعة دون فضيلة الصف والاعتماد الاول نعم ان كان تأخيرهم
عن سدا الفرجة لعدم ركوت المحر بالمسجد الحرام لم يكره لعدم التقصير فلا تفوتهم
الفضيلة (و) الثالث (علم بآلة تقالات امام) برؤيته أو رؤية صف أو بسماع صوته
أو صوت مبلغ ثقة أو برابطة وهو شخص يقف امام منفذ كالباب ليرى الامام أو بعض
المأمومين فيتابعه من بجانبه أو خلفه وان لم يعلم بآلة تقالات الامام اكتفى بعلمه بآلة تقالات
الرابطة فيكون الرابطة كالامام لهم فيشترط أن لا يتقدموا عليه في الموقف ولا في
الاحرام وأن يكون ممن تصح امامته لهم وأن لا يخالفوه في أفعاله وان خالف الامام حتى
لو كان بطيء القراءة وتختلف بثلاثة أركان طويلة وجب عليهم التاخير معه واذا بطلت
صلاته تابعوا الامام الاصل ان علموا بآلة تقالاته والاوجب عليهم نية المفارقة ومتى كان
بين الامام والمأموم حائل فلا بد من الرابطة بالوجه المتقدم وبما تقرره لم أنه لا يصح
اقتداء أعمى أصم الابيه داية ثقة له وأنه لا بد من كون الافعال في صلاة الامام ظاهرة
(و) الرابع (اجتماعهما) أي الام والمأموم (بمكان) بأن لا تزيد المسافة بينهما ولا بين كل
صفين أو شخصين عن اثنى بالامام خلفه أو بجانبه على ثلاثمائة ذراع بذراع الا رمي
تقريرا في غمغمة فر زيادة ثلاثة أذرع فأقل وهذا الشرط عام فيمن وقف في عـ لو وامامه في
سفل أو عكسه على ما رجحه النووي خلافا لمن قال بشرط المحاذاة لمن ذكر بحيث

وكره انفراد وشروع
في صف قبل اتمام
ما قبله وعلم بآلة تقالات
امام واجتماعهما
بمكان

(قوله ليصطف معه)
أي للخروج من
خلاف ابن المنذر
والحميدي وابن خزيمة
من انهم منعهوا
الانفراد مع الانفراد
خلف الصف
وذهب الى تحريمه
أحمد وإسحق وابن
خزيمة من الشافعية
اهـ

(فـ) وله والمعتصم
الاول وهو مفقوت
لفضيلة الجماعة اهـ

تكون رأس الأسفل المعتدل القائمة تلاقى قدم الاعلى لذهب المقدم الى الخلف ولا
يجب في الفضاء غير ذلك فان كانا في بناء أو بناءين أو كان أحدهما في فضاء والاخر في
بناء والجميع غير مسجد اشترط مع مامر آتقاء عدم حائل بينهما - بما يمنع الرؤية أو
الاستطراق العادي بحيث لو أراد الوصول للامام لا يمكنه أو يسد برأقه و يقال لهذا
ازورار وانعطاف فلا يضر كونها عن يمينه أو يساره - على فرض وصوله للامام وعلم
من تصويره منع المرور العادي بما ذكر أن اعتبار المرور العادي في كل مكان بحسبه
ولو كان الوصول الى الامام بانحناء مثلاً فالدعاء على امكان الوصول الى الامام من غير
استدبار القبلة فلو حال بينهما جدار لا باب فيه أو باب مسمر أو مغلق أو مردود أو شبك
منع صحة الاقتداء و ليس من الحائل النهر ولو أخرج الى سباحة ولا الشارع وان كثر
طروقه فلو كان أحدهما يد كان والاخر بأخرى في الصف المقابل له صح ولو وقف
أحدهما بسطح والاخر بسطح آخر في صف ثان صح ان كان يمكن الوصول من أحد
السطحين الى الآخر كأن يجعل بينهما نحو اسقالة (فان كانا بمسجد) فالمدار على العلم
بالانتقالات بطريق من الطرق المتقدمة وحينئذ (صح الاقتداء) وان بعدت المسافة
بينهما وزادت على ثلاثمائة ذراع ولا بد من امكان الوصول الى الامام ولو بازورار
وانعطاف نعم لا يضر الباب المغلق ولا المردود من غير اغلاق بالاولى والباب المسمر
يضر في الابتداء دون الدوام ومثله ما لو كان بسطح أو دكة لا مرقى لها فيضرب ابتداء
لا دواماً لا يندبغته في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء فلو حال بينهما جدار لا باب فيه أو
شباك يضر لعدم امكان الوصول ولو كان أحدهما بعلو كسطح المسجد أو منارة والاخر
بسفلى كسردابه أو بترفيه لا يضر ولو حال بينهما نهر أو طريق قد يبرأ من سبب وجود
المسجد بل أو دارناه كان كما لو كان أحدهما في مسجد والاخر في غيره وسبب ما في حكمه
بمخلاف ما لو كان النهر طارداً بعد المسجدية فلا عبرة به والمساجد المتلاصقة التي تقع
أبواب بعضها الى بعض كمسجد واحد (ولو كان أحدهما فيه والاخر خارجه) كأن كان
الامام في المسجد واما موم خارجه اعتبرت المسافة المتقدمة من آخر المسجد لان المسجد
مبنى للصلاة فلا يدخل في الحد الفاصل ومن آخر صف خارج عن المسجد اذا خرجت
الصفوف عن المسجد وفي الحائل مامر في غير المسجد فلو كان المأموم في المسجد
والامام خارجه اعتبرت المسافة من طرفه الذي يلي الامام (شرط عدم حائل) كما مر
(أو) حال بينهما حائل فيه باب نافذ شرط (وقوف واحد) مثلاً (حذاء منفذ) وهذا
الواقف كالامام بالنسبة لمن خلفه لا يحرمون قبله ولا يركعون قبل ركوعه ولا يسلمون
قبل سلامه ولا يتقدم المقتدى عليه وان كان متأخراً عن الامام ومع ذلك لو سمع قنوت
الرابطه لا يؤمن عليه لان العبرة في ذلك بالامام الاصلى كذا قال الشبرايملى (و)
الخامس (موافقة) للامام (في سنن تفحش مخالفة فيها) فعلا وترك كسجدة تلاوة

فان كانا بمسجد مع
الاقتداء ولو كان
أحدهما فيه والاخر
خارجه شرط عدم
حائل أو وقوف واحد
حذاء منفذ موافقة
في سنن تفحش
مخالفة فيها

وتشهد أول على تفصيل فيه تقدم بخلاف ما لا تفحش المخالفة فيه كجلسته الاستراحة
فلا تنذر مخالفة الامام في ذلك فعلا وتركها والسادس تبعية الامام في الافعال
والاقوال وهو تأخر ابتداء تحريم المأموم عن انتهاء تحريم الامام يقينا فلو قارنه في حرف
من التكبير لم تنعقد صلاته وحل هذا الشرط فيما لو كان المأموم مقديا من ابتداء
صلاته اما لو نوى الاقتداء في أثناء صلاته فلا يشترط تأخر تحريمه عن تحريم الامام
الذي نوى الاقتداء به في الاثناء بل يصح تقدمه عليه وكذلك لو كبر المأموم عقب تكبير
الامام ثم طرأ للامام شك في تكبيره فكبر ذاتيا خفية ولم يعلم به المأموم لا يضر على
المعتمد وصلاة المأموم حينئذ فرادى وعدم سبقه على امامه بركنين فعليين ولو غير
طويلين (وعدم تخلف عن امام بركنين فعليين) تامين وان لم يكونا طويلين (بلا عذر
مع تعدد علم) بالمتع كان يهوى الامام للسجود والمأموم في قيام القراءة فلا يتحقق
السبق والتخلف بركنين الا اذا انفصل عن الثاني منهما فان خالف في السابق
أو التخلف بهما الغرض عذر بطلت صلاته لفحش المخالفة بلا عذر بخلاف سبقه بهما ناسيا
أو جاهلا ومتى تذكر أو علم وجب عليه العود لموافقة الامام فان لم يعد بطلت صلاته فان
استمر سهوا أو جهلا فلا بطلان لكن لا يعتد بتلك الركعة فيأتي بعد سلام امامه بركعة
وبخلاف سبقه بركن كان ركع قبله وابتدأ رفع الاعتدال وحينئذ يتحقق سبقه بركن
وأما اذا استمر في الركوع ولم يبتدئ رفع الاعتدال فلا يقال سبقه بركن بل يقال سبقه
ببعض ركن وكل منهما لا تبطل به الصلاة لانه يسير لكنه في الفعلي بلا عذر حرام وهو
كبيرة ان كان بركن وصغيرة ان كان ببعضه وقيل كبيرة أيضا وأما مجرد رفع الرأس من
الركن كالركوع من غير وصول للركن الذي بعده فكروه كراهة تنزيه ومثل رفع
الرأس من الركن الهوى منه الى ركن آخر كالهوى من الاعتدال من غير وصول للسجود
وبخلاف سبقه بركنين غير فعليين كقراءة وركوع أو تشهد وصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم ولا تحب إعادة ذلك وبخلاف تخلفه بفعلي مطلقا أو بفعليين بعذر وبخلاف
المقارنة في غير التحريم لكنها في الافعال مكروهة مقوثة لفضيلة الجماعة فيما قارن فيه
لا في جميع الصلاة وأما ثواب الصلاة فلا يفوت بذلك فقد صرحوا بأنه اذا صلى في أرض
مغصوبة ان المحققين على حصول الثواب فالـمـكروه أولى (و) عدم تخلف عن الامام
(بأكثر من ثلاثة أركان طويلة) وهي المقصودة في نفسها فلا يحسب منها القصير وهو
الاعتدال والجلوس بين السجدين بان ينتهي الامام الى الجلوس للشهد أو القيام
والمأموم في القيام (بعذر أو جبهه) أي اقتضى وجوب ذلك التخلف (كاسراع امام
قراءة) وحركة مع بطء المأموم في حركته أو في قراءته الواجبة ان نحو عجز لسانه بخلاف
قراءة السورة فانه لا يتأخر لها ولا يبطلت صلاته بتمام ركنين فعليين كالتخلف لو سوسة
بأن كان يردد الكلمات من غير موجب (وانتظار مأموم سكتته) أي الامام فاذا سبق

وعدم تخلف عن امام
بركنين فعليين بلا عذر
مع تعدد وعلم بأكثر
من ثلاثة أركان طويلة
بعذر أو جبهه كاسراع
امام قراءة وانتظار
مأموم سكتته

بثلاثة طويلة كالركوع والسجدة في التخلف لتمام الفاتحة (فليوافق) امامه
 وجوبا ان لم ينوم فارقتة (في) الركن (الرابع) وهو القيام أو الجلوس للتشهد في
 هذه الصورة ويترك ترتيب نفسه (ثم يدرك) بعد سلام الامام ما بقى عليه والحاصل
 أنه قد يعرض للمأموم أعذار تجوز له أن يتخلف عن امامه بثلاثة أركان طويلة وذلك
 في أربع عشرة مسألة الأولى أن يكون المأموم بطيء القراءة لعجز خلق كنفق
 لسانه أو للترتيل أو للوسوسة والامام معتد لها وكان المأموم موافقا بأن أحرم وأدرك مع
 الامام زمنا يسع الفاتحة بالنسبة للوسط المعتدل بالنسبة لقراءة ولا لقراءة امامه فأنتم
 الامام فاتحته وركع قبل أن يتم المأموم فيجب على المأموم حينئذ التخلف لتمام فاتحته
 لكونه موافقا ويغفر له التخلف بثلاثة أركان طويلة وهي الركوع والسجودان
 فلا يحسب منها الاعتدال ولا الجلوس بين السجدة لأنهما ركان قصيران ثم انتم
 المأموم فاتحته قبل أن يتلبس الامام بالركن الرابع وهو القيام أو قبل أن يجلس
 للتشهد الأول أو الأخير جرى على نظم صلاة نفسه في ركع ويعتدل ويسجد السجودين
 فإذا فرغ من ذلك وقام فوجد الامام راكعا في الثانية ركع معه وسقط عنه الفاتحة
 فان اطمأن في الثانية بقيمنا قبل رفع الامام عن أقل الركوع أدرك الركعة الثانية
 والافاتمة فيم يدرك ركعة بعد سلام الامام وان وجد الامام في القيام قبل أن يركع
 وقف معه فان أدرك معه قبل الركوع زمنا يسع الفاتحة بالنسبة للوسط المعتدل فغفر
 موافق فيجب عليه اتمام الفاتحة ويغفر له التخلف بثلاثة أركان طويلة كما تقدم
 وان لم يدرك مع الامام زمنا يسع الفاتحة فهو مسبوق يقرأ ما أمكنه من الفاتحة ومنى
 ركع الامام وجب عليه الركوع معه وان وجد الامام فيما بعد الركوع وافقه فيما هو فيه
 وتدرك بعد سلام الامام ما فاتته وان لم يتم المأموم فاتحته حتى تلبس الامام بالركن
 الرابع وهو القيام وافقه وبنى على ما تقدم من قراءته ولا يجرى على نظم صلاة نفسه
 فان جرى على ذلك عامدا عالما بطلت صلاته وان كان ناسيا أو جاهلا فلا بطلان لكن
 لا يعتمد بما أتى به ثم اذا أراد الامام الركوع في الثانية وكان المأموم أتم فاتحته ركع
 معه وحسبت للمأموم ركعة ملفقة من قيام الأولى وقراءتها ومن ركوع الثانية
 واعتدالها وسجودها واذا لم يكن المأموم أتم فاتحته عند ارادة الامام الركوع في
 الثانية وجب عليه نية المفارقة فان تخلف بلانية مفارقة عامدا عالما بطلت صلاته
 هذا ان كان تخلف المأموم في ركعة أولى أو ثالثة من الرباعية فلو كان تخلفه في ركعة
 ثانية أو ثالثة من الثلاثية أو رابعة من الرباعية وحلّس الامام للتشهد الأول أو الأخير
 والمأموم في قيام القراءة وجب عليه قطع القيام والجلوس مع الامام ثم اذا قام بعد
 التشهد وجب عليه استئناف القراءة ولا يبنى على ما تقدم ويجرى فيه ما سبق حيث
 كانت القدوة باقية أما الوسوسة فليست عذرا فلوركع امامه قبل أن يتم هو فاتحته

فليوافق في الرابع
 ثم يدرك

بسبب الوسوسة وجب عليه التخلف لاتمامها ولا بضر ذلك في صحة صلاته ما لم يسبق
 بركنين فتى أراد امامه الهوى للسجود قبل أن يتم فاتته وجبت عليه نية المفارقة فان
 لم ينو المفارقة عامدا عالما وهوى الامام للسجود بطلت صلاته الثانية من شك قبل
 ركوعه وبعد ركوع امامه هل قرأ الفاتحة أم لا فيجب عليه التخلف لقراءتها ويغفر
 له ثلاثة أركان طويلة ويأتي فيها وفيما يأتي من بقية المسائل جميع ما تقدم ومثله
 الشك العلم بالاولى فان كان ذلك بعد ركوعه وركوع امامه لم يجز له العود الى القيام بل
 يوافق امامه ويتدارك بعد سلام الامام ماقاته الثالثة من نسي أنه في الصلاة ولم يقرأ
 حتى ركع امامه فيتخلف كما تقدم الرابعة من ذهل عن الفاتحة حتى ركع امامه ثم
 تذكر قبل أن يركع مع امامه فان تذكر بعد أن ركع معه وافق امامه كما تقدم ويتدارك
 بعد سلام الامام ماقاته الخامسة لو عدل الموافق عن الفاتحة وأتى بسنة كدعاء
 افتتاح أو تعوذ وكان يظن ادراك الفاتحة مع ذلك فان تحقق فوت الفاتحة لو اشتغل
 بالسنة فلا عذر في التخلف بل ان أتم الفاتحة وأدرك الامام في الركوع أدرك الركعة
 والافاته الركعة ووافق الامام فيما هو فيه ولا يجري على نظم صلاة نفسه فان فاتته
 الامام بركنين فعليين ولم ينو المفارقة بطلت صلاته السادسة اذا انتظر المأموم
 سكوت الامام بعد الفاتحة ليقرأ هو فيه فركع عقبها السابعة اذا أسرع الامام في
 التشهد الاول وقام وتخلف المأموم لاتمامه وبعد أن أتمه قام ولم يدرك مع الامام زمنا
 يسع الفاتحة الثامنة اذا نام المأموم في التشهد الاول متمكنا فلما أفاق قام ولم يدرك
 معه زمنا يسع الفاتحة التاسعة لو رفع الامام رأسه من السجود الثاني في الركعة
 الثانية مكبر افطن المأموم أنه جلس للتشهد الاول فجلس هو فاذا الامام قام وترك
 التشهد الاول العاشرة لو سمع المأموم تكبيرا وهو في أثناء الفاتحة فظن أنه تكبيرة
 الامام للركوع فترك باقي الفاتحة وركع ثم تبين له أن الامام باق في قيامه فانه يجب عليه
 العود لتكميل الفاتحة الحادية عشرة كان في السجود فنسي أنه مقتديا بالامام واستمر
 نسيانه حتى ركع امامه الثانية عشرة من شك في الزمان الذي أدركه مع الامام بعد
 الاحرام هل يسع الفاتحة أم لا الثالثة عشرة من نذر على نفسه قراءة سورة في الصلاة
 عقب الفاتحة وركع الامام قبل قراءتها فله التخلف ايأتي بها الرابعة عشرة من شك
 قبل ركوعه وبعد ركوع امامه في حروف الفاتحة فانه يأتي بما شئت فيه وبعضهم يجعل
 التخلف للترتيل مسألة مستقلة فيعذر المسائل خمس عشرة وفي جميع هذه المسائل
 يغفر له التخلف بثلاثة أركان طويلة هذا كله في المأموم الموافق (و) أما المسموق
 وهو ضد الموافق فاذا ركع الامام قطع الفاتحة ليركع معه وسقط عنه بقيتها فان قرأ
 الفاتحة فقاته الركوع مع الامام بأن لم يطمئن قبل ارتفاع الامام عن أقله لغت ركعته
 اذ لم يدرك مع الامام ركوعها فوافقها فيما هو فيه بعد فلور ركع عامدا عالما بالتحريم بطلت

(قوله فان قرأ الفاتحة)
 أي فان لم يقطع
 الفاتحة بل تخلف
 عن امامه بعد قراءة
 ما أدركه حتى قرأ
 الفاتحة بتمامها اه
 (قوله فلور ركع)
 أي
 فان لم يوافق امامه بل
 ركع بطلت صلاته اه

صلاته وحديثه كان تخلفه بعد قراءة ما أدركه من الفاتحة لاتمامها بلا عذر وكان تخلفه بلا عذر بأن كان عامدا عالما فيكون مكروها بل تبطل صلاته على وجه ضعيف وتبطل إلى المذهب ان سبقة الامام بتمام ركنين فعلمين هذا كله ان لم يشتغل مسبوق بسنة فأما (لواشتغل مسبوق بسنة) كالتعوذ والافتتاح أو سكنت أو استمع قراءة الامام أو غيره (قرأ) وجوباً من الفاتحة بعد ركوع الامام (قدرها) أي قدر حروف السنة في ظنه فيجب أن يعد أو يخطأ ويصرف قدر الزمن الذي سكته إلى قراءة ما يسعه من الفاتحة لتقصيره بعد وله عن فرض إلى غيره (وعذر) أي من تخلف السنة فتى ركع قبل وفاء ما لزمه عامدا عالما بطلت صلاته والا لم يعتد بما فعله فيأتي بركعة بعد سلام امامه ومتى ركع امامه وهو متخلف لما لزمه وقام من ركوعه فاتته الركعة ووجب موافقة الامام في هويته للسجود فلا يركع ولا بطلت صلاته ان علم وتعمد المراد بكونه معذورا أنه لا كراهة ولا بطلان بتخلفه قطعاً وانه ملزم بالقراءة فيكون محل بطلان صلاته هوى الامام للسجود اذا لم يفارقه في غير هذه الصورة لكن تفوته الركعة وليس معنى كونه متخلفاً بعذر أنه يعطى حكم المعذور من كل وجه أما من تخلف لغير سنة كمن أتى بنسبج بعد تحريم فهو مقدر فاذا فاتته الركعة فاتته الركعة اتفاقاً (وسبقة على امام بركنين فعلمين) تأمين متواليين سواء كانا طويلين أم قصيرين كأن ركع واعتدل والا امام لم يركع (مبطل) للصلاة اذا كان عامدا عالما بتحريمه للخالف الفاحشة بخلاف ما اذا كان ساهياً أو جاهلاً فانه لا يضر الا أنه لا يعتد به فان لم يعتد للاتبان بهما مع امامه لسموه أو جهله أتى بعد سلام الامام بركعة والا أعاد الصلاة (و) سبقة (بركن فعلي) تام عمدا كأن ركع ورفع والا امام قائم (حرام) وهو كبيرة لقوله صلى الله عليه وسلم أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل رأس الامام أن يحول الله رأسه رأس حمار ويؤخذ من هذا الحديث أن السبق ببعض ركن كأن ركع قبل الامام وحققه لا امام في الركوع كالسبق بركن فهو كبيرة أيضاً في قول (ومقارنته) أي المأموم للامام (في أفعال مكروهة كتخلف عنه) أي الامام (إلى فراغ ركن) والحاصل أن المقارنة على خمسة أقسام حرام مانعة من الاعتقاد وهي المقارنة في تكبيرة الاحرام ومندوبة وهي المقارنة في التأمين ومكروهة مفقودة لفضيلة الجماعة فيمأقارن فيه مع العدو هي المقارنة في الأفعال وفي السلام وواجبة اذا علم أنه ان لم يقرأ الفاتحة مع الامام لم يدركها ومباحة فيما عدا ذلك (و) السابع أن لا يقتدى بمن يعتد بطلان صلاته فاذا كان هذا شرطاً لصحة القدوة فيمنه (لا يصح قدوة بمن اعتد بطلان صلاته) والمراد بالاعتقاد ما يشمل غلبة الظن كشافعي اقتدى بمن في مس فريجه وكجتهدين اخلفا في اناءين من الماء طاهر ومتنجس وكل منهما توضع باطنه الطاهر فلا يقتدى أحدهما بالاخر لظنه بطلان صلاته بتمتضي اجتهاده (و) الثامن أن لا يقتدى بمن يجوز كونه

(قوله وحديثه كان تخلفه) أي حين
اذلغت ركعته أو حين
اذفاته الركوع مع
الامام اه
بأنه امش
(قوله وكان تخلفه بلا عذر) أي قد سبق
لنا التنبيه في الطبيعة
الاولى على ان يركع
العبارة سقطا فعند
قدار كره من مصلحي
أصل هذه الطبيعة
أنبتوه بما لا يظـهر
المراد منه والفقهاء معلوم
وحرر اه

ولواشتغل مسبوق
بسنة قرأ قدرها
وعذر وسبقة
على امام بركنين
فعلمين مبطل وبركن
فعلى حرام ومقارنته
في أفعال مكروهة
كتخلف عنه إلى فراغ
ركن ولا يصح قدوة
بمن اعتد بطلان
صلاته

مأموماً فيمنه (لا) يصح قدوة (بمقتد) ولا بمن شئت في كونه مقتدياً ولو اقتدى مسبوق
بعد سلام إمامه بمسبوق آخر صح في غير الجمعة لكن لا ثواب فيه لأن فيه نية القدوة في
أثناء الصلاة ويؤخذ من ذلك أنه لو اقتدى به إنسان من أول صلاته كان فيه الثواب
أما في الجمعة فلا يصح إذ لا يجوز إنشاء جمعة بعد أخرى (و) التاسع أن لا يكون المأموم
قارئاً والامام أمياً سواء أمكنه التعلم أو لا فيمنه (لا) يصح قدوة (قارئ بأمر) وهو
من يحل بحرف من الفاتحة كارت بمنه فوقية وهو من يدغم بأبدال في غير محل الإدغام
بجـ لاف الإدغام بلا ابدال كتشديد اللام أو الكاف من مائل أو ألغ بمثلثة وهو من
يبدل حرفاً غيره كأن يأتي بالمثلثة بدل السين فيقول المنة قيم أو بالهمزة بدل القاف في
المستقيم أو بالزاي أو الدال المعهولة بدل الذال المجهدة في الذين ومن الإخلال بحرف
تخفيف مشدّد من الفاتحة ومثـل الأبدال للحن الذي يغير المعنى كضم تاء أنعت
أو كسر هاء ثم إن كان فاعل ذلك قادراً على التعلم فصـلاته باطلة فلا يصح أن يكون اماماً
لأحد مطلقاً وإن كان عاجزاً عن التعلم فصـلاته في نفسه صحيحة كافتداء مثله به ولا بد
من المسألة في الحرف المجوز عنه وفي محله فلو اختلفا في ذلك لا يصح اقتداء أحدهما
بالآخر لأن كلا يحسن ما لا يحسنه الآخر ومن ذلك يؤخذ أنه لا يصح اقتداء آخرس
بآخرس أصليين أو عارضين فإن كان أحدهما أصلياً والآخر عارضاً صح اقتداء الأصلي
بالعارض دون عكسه ولو كانت اللغّة بسيرة بأن لم تمنع أصل مخرج الحروف بل كان
غير صاف لم تؤثر لانه لم يحصل ابدال ولو ترد المأموم في حال الامام فإن كان في سرية فلا
ضرر وإن كان في جهرية وأسر الامام تابعه المأموم ووجب عليه البحث عن حاله بعد
السلام فإن تبين أنه غير قارئ أعاد وان تبين أنه قارئ ولو بقوله نسيت الجهر
أو أسررت لكونه جائراً وصدق المأموم لم يعد وان لم يتبين حاله كأن تعذر عليه البحث
أو بحث معه فلم يجبه قبل تجب الاعادة وقيل لا ولو طرأ للامام العجز في أثناء صلاته
نكرسه لزم المأموم مفارقتها فان لم يعلم بحاله إلا بعد السلام لزمته الاعادة لأن ذلك نادر
فإن كان اللحن لا يغير المعنى كضم هاء لله وكسر باء نعيد أو فتحها وضم صاد الصراط
لا يضر في صحة الصلاة ولا القدوة وإن كان المتعمد لذلك آثماً والحاصل أن اللحن حرام
على العامد العالم القادر مطلقاً ثم إن كان يغير المعنى فإن كان قادراً على الصواب
أو أمكنه التعلم فسدت صلاته والقدوة به مطلقاً والافصـلـة صحيحة وقدوة مثله به
صحيحة دون غير مثله هـذا بالنسبة للفاتحة ومثـلها بـلها أمات كبيرة الاحرام فإن كان
يحل به مع القدرة واثم به غيره فإن دخل في الصلاة عالماً بأن امامه يحل بالتمكبير
لم تنعقد وإن لم يعلم إلا بعد فراغ الصلاة وجبت الاعادة وإن علم في الأثناء وجب
الاستئناف ولا تنفعه نية المفارقة وأما مع العجز فلا ضرر وأما الإخلال في التشهد فإن
دخل المأموم في الصلاة معه عالماً بذلك لم تنعقد صلاته فإن لم يعلم إلا بعد أن سلم لا إعادة

ولا بمقتد ولا قارئ
بأمر

وان كان قبل سلامه سجدة للسهو وسلم ولا اعادة أيضا وان كان في أثناء التشهد انتظره
لعله يعيده على الصواب فاذا سلم ولم يعده سجدة للمأموم للسهو وسلم وانما سجدة للسهو
حرام لا على أنه أدخل بذلك سهوا أو ما يبطل عمده بسن السجود لسهوه وحكم السلام
كالتشهد وجب مع ما تقر رانما هو في ابدال حرف باخر أو لحن بغير المعنى أما ما لا يغير
المعنى فلا يضر في صحة الصلاة ولا القدوة وبحث الأذرعى صحة اقتداء من يحسن نحو
التكبير أو التشهد بالعربية بمن لا يحسنها بها ووجهه أن هذه لا مدخل لتحمل الامام
فيها فلم ينظر لعجزه عنها وأما السورة فان كان اللحن لا يغير المعنى صحت صلاته
والقدوة به لكنه مع التعمد والعلم حرام وان كان يغير المعنى فان عجز عن التعلم أو كان
ناسيا أو جاهلا صحت صلاته والقدوة به مطلقة مع الكراهة ولو قيل بحرمة قراءة غير
الفاخرة على مثل هذا لم يكن بعيدا لانه لا ضرورة تدعو الى ذلك فان كان قادرا على التعلم
وكان عامدا عالما لا تصح صلاته ولا القدوة به للعالم بحاله ولا يصح اقتداء من يحسن
الفاخرة بمن لا يحسن الا بدلا والعاشقان لا يكون الامام أنقص من المأموم بصفة
ذاتية فلا يجوز أن يقتدى ذكر بأنثى أو خنثى ولا خنثى بأنثى أو خنثى لاحتمال أن
يكون الخنثى الامام أنثى والخنثى المأموم ذكر فلهذا أربع باطلة ويصح اقتداء أنثى
بأنثى وخنثى كما يصح اقتداء أنثى بذكر وخنثى بذكر وكره هذه خمس صحيحة
فالمجموع تسع صور أربع باطلة وخمس صحيحة كما سمعت والحمد لله رب العالمين
من تلزمه الاعادة كالتيمم للبرد أو لفقد الماء بمحل يغلب فيه وجود الماء وفاقد الطهورين
ولو كان المأموم مثله في ذلك لم يكن محل ذلك ان علم المأموم بحاله ولو نسي بعد ذلك
بخلاف ما اذالم يعلم بحاله الا بعد فراغ القدوة فانه لا يضر لان غاية ما فيه أن الامام
أما حدث أو بمنزلة وتبين حدث الامام بعد الصلاة لا يوجب الاعادة والثاني عشر
توافق نظم صلاة الامام والمأموم في الافعال الظاهرة فلا يصح الاقتداء مع اختلافه
كما كتوبة وكسوف أو جنازة لتعذر المتابعة حينئذ ويصح اقتداء مؤد بقاض
ومفترض بمنفصل وفي طويلة بقصيرة كظهور بصبح وبالعكس ولا يضر اختلاف نية
الامام والمأموم بمثل ذلك والمقتدى في نحو ظهر بصبح أو مغرب كمسبوق فيتم صلاته
بعد سلام امامه والافضل متابعتة في قنوت الصبح وفي تشهد آخر المغرب وله فراهة
بالنية اذا اشتغل بهما والمقتدى في صبح أو مغرب بنحو ظهر اذا أتم صلاته لم يفارقه
الامام بالنية والافضل انتظاره في الصبح ليسلم معه بخلافه في المغرب ليس له انتظاره
لانه يحدث جلوس تشهد لم يفعله الامام وله أن يقنت في الصبح ان أمكنه القنوت بأن
كان يدرك الامام قبل هويته للسجدة الثانية والآخر كه وجوب ان لم ينو المفارقة ولا
سجود عليه لتحمل الامام له ونية المفارقة في ذلك لعذر فلا تقوت فضيلة الجماعة وتجوز
صلاة العشاء خلف من يصلي التراويح فاذا سلم الامام من الركعتين قام المأموم الى

بأق صلاته وأتمها منفردا ويصح الاقتداء في الفرض خلف صلاة العيد والاستسقاء
 وإذا أتى الإمام بتكبيرات العيد ندب للمأموم أن لا يتابعه فيها فإن تابعه فيها لا يضر
 وما عدا هذه الاثني عشر مما يذكره في الشروط ما دخل فيما ذكر أو جاز على مرجوح
 وكراهة الاقتداء في أثناء صلاته ولا تحصل له فضيلة الجماعة ويتبع الإمام فيما هو فيه فإن
 فرغ إمامه أولا فهو كمسبوق أو فرغ هو أولا فانتظاره أفضل من مفارقتها لمسلم معه مالم
 يحدث جلوسا لم يفعله الإمام كان نوى الاقتداء في رابعة الرابعة بامام في أولها فتتبع
 عليه نية المفارقة حينئذ قبل رفع رأسه من السجدة الثانية بل لو نوى الاقتداء وهو في
 السجدة الثانية من الركعة الأخيرة بامام في القيام لم يجز له رفع رأسه منها بل ينتظره
 فيها أو ينوي المفارقة وكذلك لو كان في التشهد الأخير ونوى الاقتداء بامام في القيام
 لم يجز متابعتها بل ينتظره أو ينوي المفارقة ولا يضر الانتظار في هذا الجلوس وإن كان
 لم يفعله الإمام لأن هذا ليس إحداث جلوس بل دوامه وبغتفر في السجود مالا يغتفر
 في الابتداء ونية المفارقة بلا عذر مكرهة مفقوتة لفضيلة الجماعة فلا يحرم عليه قطع
 القدوة بنية المفارقة وإن قلنا إن الجماعة فرض كفاية لأن فرض الكفاية لا يلزم
 بالشروع فيه إلا في الجهاد وصلاة الجنائز والحج والعمرة ومحل جواز ذلك ما لم يترتب
 على ذلك تعطيل الجماعة كأن لم يكن هناك إلا إمام ومأموم والاحرم لأن فرض الكفاية
 إذا انحصرت عين فإن كانت المفارقة لعذر كمرض وتطويل إمام وتركه سنة مقصودة وهي
 ما جبر بسجود السهو وأقوى الخلاف في وجوبها أو وردت الأدلة بعظيم فضلها فلا
 كراهة ولا تقويت وما وردت الأدلة بعظيم فضلها التسيحات خصوصا وقد نقل عن
 الإمام أحمد بطلان الصلاة بتركها ساعدا أو وجوب سجود السهو بتركها نسيانا بخلاف
 تكبير الانتقالات وجلسة الاستراحة ورفع اليدين من قيام التشهد الأول لأنه
 لا يفوت على المأموم بترك الإمام لها شيء لأنه يمكنه الاتيان به وإن تركه إمامه وتنقطع
 القدوة بخروج إمامه من صلاته يحدث أو غيره كونه أو وقوع نجاسة عليه ولم يزلها حالا
 وإذا انقطعت القدوة بذلك صار المأموم مستقلا فله أن يقتدي بغيره هذا ولغيره أن
 يقتدي به وإذا حصل منه سهو بعد انقطاعها ولم يقتد بغيره لا يتحمل عنه أحد
 بخلاف السهو والحاصل منه قبل انقطاعها وقد تجب نية المفارقة مع انقطاع القدوة
 لوجود المتابعة الصورية بقاء الإمام على صورة المصلين أما لو ترك الصلاة وانصرف أو
 جلس على غير هيئة المصلين أو مات فلا يحتاج لنية المفارقة والجماعة في الجمعة ثم
 صبح الجمعة ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم العصر أفضل ثم الظهر والمغرب (ولو اقتدى
 بمن ظنه أهلا) أي متصفا بصفة الإمامة (فبان) بعد الصلاة كون الإمام (خلافه)
 أي على خلاف ظنه (أعاد) صلاته لنتقصيره بترك البحث إذا مارة المبطل من انوثة
 أو كفر ظاهرة لا تخفى والختم يتشأ أمره غالبا والمراد بالظن ما قابل العلم فيدخل فيه

ولو اقتدى بمن ظنه
 أهلا فبان خلافه
 أعاد

من جهل اسلامه أو قرأته فتصح القدوة به حيث لم يتبين به نقص يوجب الاعادة
وليس المراد أنه لو لم يظن ذكوره ولا اسلامه لم تصح القدوة به لأنه قد يقال جهل
الاسلام يفيد الظن بالنظر للغالب على من يصلي أنه مسلم والحاصل أنه لو بان امامه
كافرا ولو مخفيا كفره كزندق أو خنثى أو مجنوناً أو أمياً قادراً على التعلم أو تاركاً للفتحة
أو البسملة في الجهرية أو تجب عليه الاعادة أو ساجداً على كفه الذي يتحرك بحركته
أو تاركاً تكبيرة الاحرام أو قادراً على القيام أو المسترة وكان يصلي من قعود أو عارياً
وجبت الاعادة ان بان بعد الفراغ من الصلاة فان بان في اثنتائها وجب استئنافها
لكون الامام ليس من أهل الامامة في ذاته (لا) ان بان امامه (ذاحدث) ولو أكره
(أو خبث) أي ذنبا خفية وهي الحكمة التي لا بدرك لها طعم ولا لون ولا ريح
ومثل ذلك كل ما يخفى على المأموم عادة كعدم النية وكتيممه بمجل يغلب فيه وجود
الماء وكونه تاركاً للفتحة أو للبسملة في السرية أو للتشهد مطلقاً ولو أحرمت المأموم باحرام
الامام ثم كبر الامام ثانياً بنية سر السكونه شئت في التكبير الاول لا يضر في صحة صلاة
المأموم لان هذا مما يخفى ولا أمانة عليه أما لو بان امامه ذنبا ظاهرة وهي العينية
فانه تلزمه الاعادة ولا فرق في ذلك بين القريب والبعيد ولا بين القائم والقاعد ولا
بين الأعمى والبصير ولا بين باطن الثوب وظاهره نظراً للشأن (وصح اقتداء سليم
بسلمس) وظاهره مستحاضة غير متحيرة وحافظ قرآن بحافظ الفتحة فقط وكامل اللباس
بساتر عورته فقط ولو بالطين ومتوضئ بالجامع بين التراب والماء ولا بس من عجز عن
السترة ومتوضئ بما سح الخف أو الجبيرة حيث لا تلزمه الاعادة وبالتميم الذي لا تلزمه
الاعادة ويصح اقتداء البالغ بالصبي والخزمن فيه رقي نعم البالغ أولى من الصبي والحر
أولى من الرقيق ويصح اقتداء القائم بالقاعد وبالمضطجع وان كان مومياً حيث كان
يأق بالاركان فأما من يشير اليه بالسجدة أو يجري أفعال الصلاة على قلبه فلا يصح
الاقتداء به لعدم العلم بانتقالاته كما مر نعم يصح اقتداء القائم بالمستلقي ولو مومياً حيث
علم بانتقالات الامام ولو بطريق الكشف لان المدار على علمه بذلك وهو موجود فيه
وهذا بالنسبة له وانما اغتفر ذلك في حقه لعلمه بحقيقة الحال ومحل كون الخوارق
لا يعتمد بها قبل وقوعها أما بعد وقوعها فاعتد بها في حق من قامت به كذا قال
الشهراملسي (وكره) الاقتداء (بفاسق ومبتدع) لا بكفر يبدعته وبألتاء والغافاء
والوآء ومن تغلب على الامامة ولا يستحقها ومن لا يجترع النجاسة أو يحرق
هيات الصلاة أو يعاطي معيشة مذمومة أو يعاشر أهل الفسق ونحوهم أو لاحن
بما لا يغير المعنى أو يكرهه أكثر القوم لا مردوم فيه كما كثر الضحك والكليات
المضحكة تصنع الاطباء فان كرهه كرههم حرمت امامته وامامة ولده الزنا وولد الملاعة
ومن لا يعرف له أب خلاف الاولى والأعمى والبصير في الامامة سواء كعبه أفقه وحر

لا ذا حدث أو خبث
وصح اقتداء سليم
بسلمس وكره بفاسق
ومبتدع

غير أفقه ثم اذا اجتمع جماعة ممن فيه أهلية الامامة يقدم منهم الافقه في الصلاة
 فالاصح قراءة فالأكثر قرآ فالأزهد فالأورع فالأهجر فالأقدم هجرة فالأسن في
 الاسلام فالأشرف نسباً فالأحسن ذكراً فالأنظف ثوباً فبدا فافضلة أى كسباً
 فبدا في الزارع والتاجر على غيرهما فالأحسن صوتاً فالأحسن خلقاً بفتح الخاء بان يكون
 سليم الاعضاء من الآفة مستقيماً فالأحسن وجهها أى الاجل صورة فهو غير
 الأحسن خلقاً كما سمعت فالأحسن زوجة فالأبيض ثوباً فبدا يقدم على لابس غير
 الأبيض ويقدم الأبيض وجهها على غيره فان استويا وتشابحا أقرع بينهما هذا كله ان لم
 يكن هناك امام راتب ولا امام أعظم ولا نائبه ولا رب منزل والا قدم الوالى في محل
 ولايته على غيره ولو على رب المنزل والامام الراتب وان اختص ذلك الغير بصفات
 مرجحة من فقه وغيره ويقدم من الولاية الأعلى فالأعلى فيقدم السلطان على غيره
 والباشا على القاضي ونحو ذلك وبعد الامام الراتب وهو من ولاة الناطر تولية صحيحة
 أو كان بشرط الواقع فان لم يحضر استحب أن يبعث اليه ليدع عرفان خيف فوات الوقت
 استحب أن يتقدم غيره الا أن يخاف فتنة فيصلاوا فرادى ويقدم الساكن بحق ولو غير
 مالك على غيره ولو مال كافي يقدم المستأجر على المؤجر ويقدم الموصى له بالمنفعة على
 مالك العين نعم لا يقدم المستعير على المعير ولا غير المكاتب على سيده الذى أذن له في
 السككى بل يقدم سيده عليه وليس هذا الاذن اعارة لان الاعارة تقتضى ملك
 الانتفاع والريق لا يملك ولو بتملك سيده أما المكاتب اذا كان ساكناً بحق فلا يقدم
 عليه سيده بل المكاتب هو المقدم لانه متقلا له فاذا أذن لسيده في دخوله دارا
 اشتراها مثلاً فهو المقدم لسيده فان كان سيده هو المعير له الدار فالسيد هو المقدم
 ويؤخذ مما تقدم بالاولى عدم تقديمه على غيره المبعوض فيما ملأه كعبه بعضه الحرفان لم يكن
 الساكن أهلاً للامامة كمرأة تقدم من هو أهل ويندب في الجماعة أشياء منها أنه
 ليس للامام التخفيف مع فعل الابعاض والهيئات الا أن يرضى المحصورون بتطويله
 وليس له نية الجماعة في غير الجمعة وتصح منه نية الامامة وان لم يكن اماماً في الحال
 لانه سيصير اماماً واذا لم يحضر عنده في هذه الحالة أحد لكن وثق بالجماعة صحت منه
 نية الامامة فلو فرغ من صلاته ولم يأت أحد فصلاته صحيحة ولو أقي بهذه النية في أثناء
 صلاته جاز وحاز الفضيلة من حين النية ولا تنعطف نيته على ما قبلها وفهم مما تقدم أنه
 لو نوى المأموم الجماعة ولم ينوها الامام حصلت الفضيلة للمأموم دون الامام وثبت له
 أحكام القدوة كتحمل سهوه وفاقته ونحو ذلك وليس للامام أن يقف قدام المقام عند
 الكعبة بحيث يكون المقام بينه وبين الكعبة وان يستدير المأمومون حولها ولا يضر
 كونهم أقرب اليها في غير جهة الامام منه اليها في جهته كالوقوف في الكعبة واختلافها
 جهة فانه اذا اجتمع عا فيها يجوز أن يكون وجهه الى وجه الامام أو جنبه وأن يكون

ظهره الى ظهر الامام أو جنبه ولا يجوز أن يكون ظهره الى وجهه الامام لانه حينئذ
 متقدم عليه في جهته ولو وقف الامام فيها والمأموم خارجها جاز وله التوجه الى أي
 جهة شاء ولو وقفها بالعكس جاز ايضا لكن لا يتوجه المأموم الى الجهة التي توجه اليها
 الامام بحيث يكون ظهره في وجه الامام لتقدمه عليه حينئذ في جهته ولو وقف
 الامام في ركن من أركان الجبهة مجموع جهتي جانبيه مع الركنين المتصلين بهما فلا
 يتقدم عليه المأموم في ذلك وحاصل ما ذكره صور أربع لانها إما أن يكون داخل الكعبة
 أو خارجها أو أحدهما داخلها والاخر خارجها وقد علمت أحكامها وبسن تسوية
 الصفوف وأن لا يزيد ما بين كل صفين أو شخصين على ثلاثة أذرع والاشارة بان
 الجماعة من تأخر بذلك ويكره فيها أمور منها أنه يكره للامام التطويل ولولي الحق آخرون
 ولو كان من عادتهم الحضور نعم لو أحس في ركوع غير ثان من صلاة الكسوف أو في
 تشهد أخير بداخل محل الصلاة يقتدى به سن له انتظاره لله تعالى ان لم يسأل في
 الانتظار ولم يميز بين الداخلين والآخره وحاصل هذه المسئلة أنه بسن للامام انتظار
 من يريد الاقتداء به بشروط تسعة أن يكون ذلك الانتظار في ركوع غير ثان من صلاة
 الكسوف أو في تشهد أخير وأن لا يخشى فوت الوقت وان يكون الذي ينتظره داخل
 محل الصلاة دون من هو خارجها وان ينتظره لله تعالى لا لتوذد والآخره وأن لا يسأل
 في الانتظار ولو بضم انتظار مأموم الى آخر والاكره وأن لا يميز بين الداخلين فينتظر
 بعضهم دون بعض وأن يظن أن يقتدى به ذلك الداخل وان يظن أنه يرى ادراك
 الركعة بالركوع وان يظن أنه يأتي بالأحرام على الوجه المطلوب من كونه في القيام
 والامام ليس بقيد بل مثله المنفرد وان كان لا يأتي فيه جميع الشروط ويكره ارتفاع
 المأموم على امامه وعكسه حيث أمكن وقوفهما على مستوي الحاجة كتعليم الامام
 المأمومين صفة الصلاة وكتليغ المأموم تكبيرة الامام فيسن ارتفاعهما لذلك وحيث
 لم تكن حاجة ثبتت الكراهة وفانت فضيلة الجماعة ما لم يكن وضع المكان مشتملا على
 انخفاض وارتفاع والانفلا كراهة ولو تعارض عليه اكمال الصف الاول لكن منع ارتفاع
 أو انخفاض والوقوف في الصف الثاني بدون ذلك وقف في الصف الثاني وترت
 تكميل الاول لان كراهة الاول أشد فانها تفوت فضيلة الجماعة اتفاقا بخلاف تقطيع
 الصفوف ففيه خلاف كما تقدم ~~بوجه~~ تمتة ~~بوجه~~ ورخص في ترك الجماعة بعد عام أو خاص
 كمشقة مطر ومثله تقاطر السقوف على المازن بعد فراغ المطر وشدة ريح بليلى
 أو وقت صبح ومثل الريح الشديدة الظلمة الشديدة والريح الباردة وشدة وحل وشدة
 حر وشدة برد وشدة جوع وشدة عطش بحضرة طعام مأكول أو مشروب وما قرب
 حضوره كالحاضر ومشقة مرض ومدافعة حدث وخوف على معصوم من نفس
 أو عضو أو منفعة أو مال نخبز في تنور أو قدر على نار لو ذهب للجماعة وتركه تلف وخوف

(قوله ويسن تسوية
 الصفوف) أي ويسن
 أيضا تحري بين
 الامام وان بعد لانه
 أفضل من يساره وان
 كان من اليسار يسمع
 الامام ويرى أفعاله

هـ

مطلب مرخصات
 ترك الجماعة

من غريم له وبالحائث اعسار بعسر عليه اثباته وخوف من عقوبة يرجو الحائث
 العفو بغيبته وخوف من تخلف عن رفقة وفقد لباس لا ثق وأكل ذي ربح كريهة
 تعسر ازالتها لا بقصد اسقاط الجماعة والالم يكن عذرا وحضور مريض بلا مئة عهد سواء
 أو كان له مئة عهد لكن كان المريض نحو قريب محتضر الروح أي أو يأنس به ومن
 الاعذار زلزلة وغلبة نعاس وسمن مفراط وسعي في استرداد مال يرجو حصوله له
 أول غير مواعي حيث كان الاعمي لا يجد قائدا ولو باجرة مثل قدر عليها ولا أثر لاجسامه
 المشي بالعصا والاستغال بتجهيز ميت وحمله ودفعه ووجود من يؤذيه في طريقه بشتم
 أو نحوه ما لم يمكن دفعه من غير مشقة والنسيان والاكراه وتطويل الامام فوق
 المشروع وتركه سنة مقصودة وكون الامام ممن يكره الاقتداء به أو كان يخشى من
 الافتتان بجمال أمره أو كان هو ممن يخشى الافتتان به ومعنى كون هذه أذوار اسقوط
 الطلب بسببها الا حصول فضيلة الجماعة وجزم الروياني بانه يكون محصلا لاثواب
 الجماعة اذا صلى منفردا وكان قصده الجماعة لولا العذر وهذا هو المعتبر بشرط أن يكون
 ملازما لما قبل العذر ولم يتعاط السبب باختياره ولم يتأت له اقامة الجماعة في بيته لكن
 الفضيلة التي تحصل له دون فضيلة من فعلها ~~تكميل~~ اعلم ان الصلوات الخمس
 بالنسبة للقصر والجمع ثلاثة أقسام قسم يجوز فيه الامران وهو الرباعيات الثلاث
 وقسم يجوز فيه الجمع دون القصر وهو المغرب وقسم لا يجوز فيه هذا ولا هذا وهو الصبح
 ويجوز للمسافر قصر الصلاة بأن يصلها ركعتين بشرط اثني عشر أن تكون الصلاة
 رباعية مكتوبة أصالة مؤداة أو فائتة سفر قصر كالظهر والعصر والعشاء وان يكون
 المسافر في سفر طويل وهو ستة عشر فرسخا وهي مرحلتان وان لا يكون عاصيا بالسفر
 وان يكون سفره لغرض صحيح ديني أو دنيوي وان يقصد محلا معلوما في أول سفره ولو
 بالجمعة وان لا يربط صلاته بمن جهل سفره أو يمت ولو في نفس الامر ولو في جزء من صلاته
 ولو في صبح وأن ينوي القصر مع التحريم كأن يقول مقصورة أو ركعتين أو صلاة السفر
 وأن يتحرر عن نية القصر في دوام الصلاة ودوام السفر في جميع الصلاة يقينا
 وان يعلم بجواز القصر وان يعلم الكيفية وان يجاوز محل الإقامة ويصل الى محل يعد فيه
 مسافرا ويجوز للمسافر السفر المذكور أن يجمع بين الظهر والعصر أو بين المغرب
 والعشاء في وقت أيهما شاء تقديم في وقت الأولى منها أو تأخير في وقت الثانية منها
 والجمعة كالظهر في جمع التقديم فقط ويشترط لجمع التقديم ستة شروط الأول الترتيب
 بان يبدأ بصاحبة الوقت لان الوقت لها فلو عكس الترتيب صححت صاحبة الوقت فقط
 الثاني نية الجمع في الأولى ولو مع التحلل منها الثالث الولاية بين الصلاتين بان لا يتخلل
 بين الصلاتين زمن يسع ركعتين باخف ممكن وحينئذ لا يجوز أن يصل الى الرتبة بينهما
 الرابع دوام السفر الى عقد الثانية وان أقام في اثناها ولا يشترط وجود السفر عند

مطلب صلاة القصر

عقد الاولى الخماس بقاء وقت الاولى يقيمنا الى تمام الثانية فيبطل الجمع والصلاة
 اذا خرج الوقت في اثناء الثانية أو شئت في خروجه السادس ظن صحة الاولى
 لتخرج المتخيرة فليس لها جمع التقديم وكذلك كانت الاولى جمعة في مكان تعددت فيه
 لغير حاجة وشئت في السابق والمعية ومثل ذلك كل من تلزمه الاعادة كفاقد
 الطهورين والمتيم للبرد أو لفقد الماء بمحل يغلب فيه الوجود أو نحو ذلك ويشترط لجمع
 التأخير شرطان الاول نية التأخير في وقت الاولى ما بقي منه قدر يسعها ثامة
 أو مقصورة ان أراد قدرها فان لم ينو التأخير أصلا أو نواه والباقى من الوقت قدر
 لا يسعها عصى وكانت قضاء ما لم يقع منها ركعة أو أكثر في وقتها والافاداء الحرم
 الثانى دوام السفر الى تمام الصلاتين فلو أقام قبل ذلك صارت التي نوى تأخيرها قضاء
 سواء رتب بين الصلاتين أو لا لكن لا اثم فيه ولو كان انتهاء السفر في اثناء الظهر التي
 نوى تأخيرها فاثمة حضر فلا يجوز قصرها وترك الجمع أفضل واذا أراد الجمع فان كان
 نازلا في وقت الاولى سائرا في وقت الثانية فالأفضل جمع التقديم وان كان نازلا فيها
 أو سائرا فيها أو سائرا في الاولى نازلا في الثانية فالأفضل جمع التأخير ويجوز للقيم أن
 يجمع ما يجمع بالسفر ولو عصر مع الجمعة تقديم ما في وقت الاولى بسبب المطر ولو كان
 المطر قليلا لكان كان يبل الثوب ومثل المطر الخ وبرد ذائبان وشفان بفتح الشين
 وتشديد الفاء وهو ريح باردة يصحبها مطر قليل ولا بد أن يكون كل واحد منهما يبل
 الثوب ولهذا الجمع شروط ثمانية أن يوجد نحو المطر عند تحرمة بهما وعند دخله من
 الاولى ليةصل بأول الثانية ويؤخذ من ذلك اعتبار امتداده بينهما وهو المعتمد ولا يضر
 انقطاعه في اثناء الاولى أو الثانية أو بعدهما والرتيب والولاء ونية الجمع كما تقدم
 وأن تصلى الثانية جماعة وان انفردوا قبل تمام ركعتها الاولى ولو قبل ركوعها وان لم
 يحصل ثواب الجماعة كأن كانت مكروهة ولا بد من نية الجماعة أو الامامة والالم تنعقد
 صلاته ولا صلاتهم ان علموا بذلك وأن يفعل ذلك بمصلى بعيد عرفا بحيث يأتيه بمسقة
 في طريقهم اليه لكن يجوز للامام الراتب أن يجمع بالمؤمنين وان لم يتأذ بالمطر وكذا
 من يلزم من عدم امامته تعطيل الجماعة ولئن اتفق له وجود المطر وهو بالمسجد أن يجمع
 والا لا احتاج الى صلاة العصر أو العشاء في جماعة وفيه مشقة في رجوعه الى بيته ثم
 عوده أو في اقامته واذا اختلف شرط من ذلك امتنع الجمع المذكور تنبيههم فقد علم مما
 أنه لا جمع بغير السفر ونحو المطر كمرض وريح وظلمة وخوف ووحل وهو المشهور لانه لم
 ينقل وحكى في المجموع عن جماعة من الشافعية جوازها بالذكورات وهو قوى جدا
 في المرض والوحل وهذا هو اللائق بمحاسن الشريعة وقد قال تعالى وما جعل عليكم في
 الدين من حرج وعلى ذلك فيمن للمريض أن يراعى الارفق بنفسه فمن يحرم في وقت
 الثانية يقدمها بشرائط جمع التقديم بالسفر أو في وقت الاولى يؤخرها بالشرطين

المتقدمين للجمع التأخير ويجعل دوام المرض هنا كدوام السفر هناك **فائدة** **ف**
يختص بالسفر الطويل أربع الجمع على الاظهر والقصر والفطر في رمضان والمسح
على الخف ثلاثة أيام ويجوز في القصير ترك الجمعة والتنفل على الراحة ويختصان بالسفر
فصل في صلاة الجمعة **ف** يوم الجمعة أفضل أيام الاسبوع يعتق الله فيه ستائة
ألف عتيق من النار ومن مات فيه أعطى أجر شهيد ووقى فتنة القبر وهي السؤال
بأن يخفف عنه لان عدم السؤال أصلا خاص بالانبياء ونحوهم ممن استثنى وليلتها
أف اليا لي بعد ليلة القدر وليلة القدر أفضل من ليلة الاسراء بالنسبة لنا أما
بالنسبة لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لم ليلة الاسراء أفضل اذ وقع له فيها رؤية
الباري بعيني رأسه وليلة المولد الشريف أفضل من ليلة الاسراء وليلة القدر لانها
أصلها والمراد ليلة المولد وليلة الاسراء الليلتان المعينتان لانظيرتهما من كل سنة
وفرضت صلاة الجمعة بمكة ليلة الاسراء ولم تقم بها القلة المسلمين أو لحفاء الاسلام اذ ذلك
فان شعارها الاظهار وأول من أقامها بجهة المدينة قبل الهجرة أسعد بن زرارة بقرية
على ميل من المدينة واسمها نقيم الخضمان وهي أفضل الصلوات ومن خصائص هذه
الامة وليست ظهرا مصورا لانه لا يغني عنها وان كان وقتها وقتها وتدارك به بل صلاة
مستقلة ومعلوم انها ركعتان وتختص بشروط وجوبها وشروط لصحتها وآداب كما قال
(تجب الجمعة) وجوب عين (على) كل مسلم (مكلف) اي بالغ عاقل وألحق به في انعقاد
السبب لافي التكليف متعدد بربيل عقلة فيلزمه قضاءؤها ظهرا (ذكر حرمتوطن)
بلد الجمعة بأن لا يسافر عن وطنه صيفا ولا شتاء الا لحاجة كتجارة (غير معذور)
بمجاز لترك الجماعة (و) تجب الجمعة أيضا (على مقيم) بمحل إقامة الجمعة أو بمحل يسمع
فيه نداءها وان لم يستوطنه وكالمقيم بذلك المحل المسافر اليه من محل الجمعة كذا قال
ابن حجر في فتح الجواد (ولا تنعقد) الجمعة (به) أي بمقيم في ذلك المحل على عزم العود الى
بلده بعد مدة ولو طويلة كالمفقهة والتجار ومثله متوطن خارج بلد الجمعة فلا تنعقد
به (ولا بمن به رق) وان قل (وصبا) وحاصل ما في هذا الباب أن صلاة الجمعة كغيرها
من الخمس في الاركان والشروط والآداب لكنها تزيد عليه بشروط للزومها
وبشروط لصحتها وآداب آخرها شروط للزومها المختصة بها فربعة الحرية والذكورة
وعدم العذر المجوز لترك الجماعة والإقامة فلا جمعة على رقيق ولا أنثى ولا مسافر ولا
معذور بمجاز لترك الجماعة ومنه الاشتغال بتجهيز الميت والاسهال الذي لا يضبط
نفسه معه ويخشى منه تلويث المسجد والحبس عنه اذا لم يكن مقصرا فيه فاذا رأى
القاضي المصلحة في منعه منعه والا أطلقه لفعل الجمعة وتلزم الشيخ المهرم والزمن وهو
من به عاهة أبطلت حركته ان وجد امر كامل كالأجارة أو عارذ ولو آذمها اذ لم يزرهما
ولم يشق الركوب عليهما كمسقة المشى في الوحل وتلزم الاعمى ان وجد قائد اولو باجرة

فصل في تجب
جمعة على مكلف
ذكر حرمتوطن
معذور وعلى مقيم ولا
تنعقد به ولا بمن به
رق وصبا

مثل يجدها زائدة عن ما يثاقى في الفطرة ان شاء الله تعالى أو متبرعاً وملا كافان لم يجده
 لم يلزمه الحضور وان أحسن المشى بالعصى على المعتمد لما فيه من التعرض للضرر نعم ان
 كان قريبا من الجامع لا يتضرر بذلك وجب عليه الحضور لعدم الضرر ومن صحت
 ظهره ممن لا تلزمه جمعة صحت جمعة وتغنى عن ظهره كالأصبي والعبد والمرأة والمسافر
 وله أن ينصرف من المصلي قبل إتمامه بها ولو بعد دخول وقتها إلا المريض ونحوه ممن
 ألحق به كالأعمى لا يجدها قائدا فلا يجوز له الانصراف بعد دخول الوقت إلا ان زاد ضرره
 بانتظاره فعلمها والافله الانصراف ما لم تكن قد أقيمت والا فلا ينصرف والحاصل
 أن نحو المريض له الانصراف قبل دخول الوقت وهو الزوال مطلقا ما لم يحصل له علة
 لا تحتمل وأما بعد دخول الوقت وقبل الإحرام فان زاد ضرره بانتظاره فعلمها ولم تقبل
 له الانصراف وان لم يزد ضرره أو أقيمت فلا ثم حاصل ما ذكره المصنف أن الناس
 في الجمعة ستة أقسام تلزمه وتنعقد به وهو كل مسلم مكاف ومتوطن جردا لا غير
 له برخص في ترك الجماعة وقسم لا تلزمه وتنعقد به وهو المذمور بمسقط لوجوبها غير
 المسافر ومن الاعتذار ما لو حلف بالطلاق أنه لا يصلي خلف زيد فولي زيد المذكور
 إمامة الجمعة ولم يكن في المحل غيرهما فتسقط عنه على المعتمد وقيل هو مكروه شرعا فيصلي
 ولا حنث وقسم تلزمه وتصح منه ولا تنعقد به وهو المقيم غير المتوطن والمتوطن بمحل
 يسمع منه النداء ولم يبلغ أهله أربعين فانه يجب عليه السعي الى بلد الجمعة ولا يحسب
 من عددها لانه ليس من المتوطنين ببلدها فان بلغوا أربعين لزمهم إقامتها في محله
 وحرم عليهم تعطيله وان فعلوها في غيره وقسم تلزمه ولا تنعقد به ولا تصح منه وهو
 المرتد وقسم لا تلزمه ولا تنعقد به وتصح منه وهو من به رق والصبي المميز والاثني
 والخمسة والمسافر والمقيم بمحل لا يسمع منه النداء ولم يبلغ أهله أربعين أو كانوا أهل
 خيام وقسم لا تلزمه ولا تنعقد به ولا تصح منه وهو المجنون والمغمى عليه والسكران
 والأصبي غير المميز والكافر الأصلي (و) أما شروط صحة الجمعة فستة وهي ما (شرط)
 زائد على ما يشترط لغيرها الأول (وقوعها جماعة) اجتماع فلا تصح فرادى انما
 يتقل فعلها كذلك والجماعة شرط (في الركعة الاولى) فقط أما العدد فشرط في جميع
 الجمعة فيشترط أن يستمر وتمع الإمام الى سجودها الشافي فلونوا كلهم المفارقة بطلان
 الركعة الاولى وأتموا صلاتهم فرادى صحت جمعهم وجمعة الإمام ويشترط أن لا تبطل
 صلاة واحد من الأربعين قبل سلام نفسه والابطلت صلاة الكل وان كان هو الآخر
 وان ذهب الاولون الى مكانهم وبلغوا بذلك ويقال رجل أحدث في المسجد فبطلت
 صلاة من في البيت ولو كان من جملة الأربعين شخص ماله كي فترك البسملة بطلت
 صلاة الجميع بخلاف ما اذا كان زائدا على الأربعين (و) الثاني أن يكون عدد جماعة
 الجمعة أربعين منهم الإمام وان كان بعضهم صلاها في قرية أخرى ولا نظرا لكونها

وشروط وقوعها جماعة
 في الركعة الاولى

تقع له نافلة فلا تنعقد بأقل منهم وذلك بأن تقام (بأربعين) من أهل الجمعة وهم الذكور
 الأحرار المالكون المستوطنون بمحلتهم لا يظعنون عنه شتاء ولا صيفاً إلا لحاجة قال
 بعضهم ولا بد من صحة إمامة كل واحد منهم بالباقيين وقال بعضهم المدار على صحة
 صلاة كل منهم في نفسه حيث كان إمامهم تصح إمامته لهم وهذا هو اللائق بمحاسن
 الشريعة ولا بد من وجود هذا العدد كاملاً من ابتداء الخطبة إلى انتهاء الصلاة وتصح
 الجمعة خلف عبد وصبي مميز ومسافر ومن بان محدثاً ولو حدثاً كبيراً ثم العدد بغيرهم
 ولو كانا أو بس ظهراً بخلاف ما إذا لم يتم العدد إلا بهم لا بهم لا يحسبون من عدد الجمعة
 ولا بأربعين فقط وفيهم أمي لا ارتباط صحة صلاة بعضهم ببعض فصار كإقتداء
 قارئ بالأمي ومجمله إذا قصر الأمي في التعلم والافتتح الجمعة أن كان الإمام قارئاً وعلم
 من ذلك أن علمه بطلان صلاتهم تقصيرهم لا ارتباط صلاة بعضهم ببعض ومعلوم أن
 الأميين إذا لم يكونوا في درجة واحدة لا يصح إقتداء بعضهم ببعض فلا تصح جمعهم
 لأن الجماعة المشتركة هنا للصحة صيرت بينهم ارتباطاً كالارتباط بين صلاة الإمام
 والمأموم فصار كإقتداء قارئ بأمي وعلم مما ذكر أنه لا بد لصحة الجمعة من اغناء صلاتهم
 عن القضاء ولو كان بقية أربعين كاملون حرم عليهم أن يصلوها في المصر على المتمدن
 سمعوا النداء أم لا لتعطيهم الجمعة في محلتهم وتسقط عنهم الجمعة بفعلها في المصر وإن
 قلنا بعدم الجواز إذا لساة لا تنافي الصحة ويجب على الحاكم منعهم من ذلك ولا يكون
 قصدهم البيع والشراء في المصر عذر في تركهم الجمعة في قريتهم إلا إذا ترتب عليه
 فساد شيء من أموالهم أو احتاجوا إلى ما يصرفونه في نفقة ذلك اليوم الضرورية ولا
 يكلفون الاقتراض ولو تقارب قريتان في كل منهما دون أربعين بصفة الكمال ولو
 اجتمعوا بلغوا أربعين فإنها لا تنعقد بهم وإن سمعت كل واحدة نداء الأخرى لأن
 الأربعين غير متوطنين في موضع الجمعة ولو كان له زوجتان كل واحدة منهما في بلدة يقيم
 عند كل يوماً مثلاً انعقدت به الجمعة في البلدة التي أقامته فيها أكثر دون الأخرى فإن
 استويا في الإقامة انعقدت به في البلدة التي ماله فيها أكثر دون الأخرى فإن استويا
 في المسال اعتبرت نيته في المستقبل فإن لم تكن نية اعتبار الموضع الذي هو فيه (و)
 الثالث أن تقام (بمحل معدود من البلد) أي في خطة أبنية أو طان المصلين للجمعة
 سواء الرحاب المسقفة والساحات والمساجد فتجوز في القضاء المعدود من خطة البلد
 بأن كان في محل لا تقصر فيه الصلاة بخلاف غير المعدود منها ولا فرق في المعدود منها
 بين المتصل بالأبنية والمنفصل عنها ولو أنه دمت الأبنية وأقام أهلها قاصدين عمارتها
 صحت منهم الجمعة وإن لم يكونوا في مظال لانها وطنهم ولا تنعقد في غير بناء إلا في هذه
 الصورة فلا تجوز إقامتها خارج الأبنية حيث أقيمت في محل تقصر فيه الصلاة ولا
 جمعة على أهل الخيام نعم إن كانت خيامهم في خلال الأبنية وهم مقيمون لزمتهم

وبأربعين ومجمل
 معدود من البلد

الجمعة ولو كانوا متوطنين بمحل من البادية قريب من بلد الجمعة بحيث يسمعون النداء من بلد الجمعة لزمهم ووجب السعي اليها والمراد سماع من يكون بطرف محلهم الذي يلي بلد الجمعة أى من أصغى منهم ولو واحد أو هو معتدل السمع ممن بطرف بلد الجمعة الذي يلي محلهم ويفرض عدم المانع والمعتبر أن يكون المؤذن على الأرض لا على موضع عال إلا أن تكون البلدة في أرض بين أشجار وفيعتبر فيها العلو على ما يساوى الأشجار ولو كان بقريّة مسجدة لم يخرّب ما حوله فصار منفرداً ولم يجر بل استمر الناس يترددون اليه في الصلوات وغيرها صحت الجمعة فيه ولو بعد العمران عنه اذ بقاء التردد اليه يصير معدوداً من البلد أفقياً به الملقين وغيره قال الأذرى وأكثر أهل القرى يؤخرون المسجد عن حدّ الزاوية قليلاً لصيانة له عن نجاسة الهائم وعدم انعقاد الجمعة فيه بعيداً والضابط أن المسجد الخارج عن الابنية إن كان بحيث تقصر الصلاة قبل مجاوزته لا تجوز إقامة الجمعة فيه والاحازت (و) الرابع وقوع الصلاة كلها في الوقت يقيناً إلا أن الوقت شرط لا افتتاحها فلو كان شرطاً لتمامها ولا نهما فمضات وقت واحد فلم يختلف وقتها أما بقية الصلوات فليس الوقت شرطاً لا افتتاحها دليل انقضاء خارجها فلا بد من وقوع الصلاة كلها مع الخطبة (في وقت ظهر) فلو خرج الوقت قبل التلبس بها أو كانوا فيها أو ضاق عنها وعن خطبتها أو شك في ذلك صليت ظهراً في الجميع ولو مد الركعة الأولى بأن أخرج بالجمعة في وقت يسعهما لكنه طوّل حتى تحقق أنه لم يبق ما يسع الثمانية انقلبت ظهراً الآن عند ابن حجر كالرويانى أو انقلبت ظهراً عند خروج الوقت على ما عتدته الزملى فيسر بالقراءة من وقت الانقلاب ولو سلم الإمام التسليم الأولى وتسعة وثلاثون في الوقت وسلمها الباقي خارجاً صحت الجمعة الإمام ومن معه أما المسلمون خارجاً فلا تنسخ جمعهم وكذا لو كان المسلمون فيه أقل من أربعين والخامس أن لا يتسبّعها ولا يقارنها جمعة في محلها ولو عظم نعم إذا كبر المحل وعسر اجتماعهم في مكان واحد بأن لم يكن في محل الجمعة مكان يسعهم بلا مشقة ولو عسر مسجد جاز التعداد على قدر الحاجة والظاهر أن العبرة في العسر بمن يصلى في ذلك المحل غالباً وإن لم يكن من أهل البلد ولو كان الغالب يختلف باختلاف الأزمنة اعتبرنا كل زمان بحسبه لا بمن تلزمه ولو لم يحضر ولا يجمع أهل البلد كما قيل بذلك والقول الأخير يفيد أن التعداد في مصر كونه بحاجة فعلية لا تحب الظاهر ثم عسر الاجتماع إما لكثرتهم كما مر أو لاعتدال بينهم أو لبعده أطراف البلد بحيث كان من بطرفها يسعى إليها بعد الفجر لا يدرى كيفان اجتمع من أهل المحل البعيد أربعون أقاموا الجمعة والصلوات ظهراً وحاصل ما يقال في هذه المسئلة أن التعداد إن كان بحاجة جاز بقدرها على الأصح وصحت صلاة الجميع سواء وقع احرام الأئمة معاً أو مرتباً وتسكن الظاهر مراعاة للقول المانع من التعداد مطلقاً أو لغير حاجة في جميعها أو بعضها أو لم يدر هل هو بحاجة أم لا

وفى وقت ظهر

كافي بعض الامصار فلها خمسة احوال لانها انما ان يقع سبق وتعلم عين السابقة ولم
تس أو تعلم وتنسى أو يعلم سبق واحدة لا بعينها أو يعلم وقوعها معاً أو يشك في المعية
والسبق ففي الأولى تجب الظهر على المسبوقه لبطالان جمعتهما وفي الثانية والثالثة
يجب على الجميع فعل الظهر لوجود جعة صحيحة لا حد الفريقين فلا تتأق إقامة جعة
بعدها لكن لما كانت مهمة وجب على الجميع فعل الظهر لثبوتهم ببقين وفي
الرابعة والخامسة يجب على الجميع أن يجتمعوا بمحل أو بمجال بتدرا الحاجة ويقيموا
جعة أخرى وهل يجب مع ذلك في الخامسة فعل الظهر لان احتمال السابق في احدهما
يقتضى وجوب الظهر على الاخرى أو يندب فقط لان الاصل عدم جعة مجرئة في حق
كل منهما قال الامام بالاول والمعتمد الثاني فان ضاق الوقت أو لم يتفق اجتماعهم كما هو
جار الا أن وجب الظهر ~~وتنبيه~~ صلاة الظهر بعد الجمعة اما واجبة أو مستحبة
ويعلم ان مما تقدم أو حرام ولا تنعقد اذا لم يكن بالبلد الا جعة واحدة ~~فائدة~~
الجمع المحتاج اليها مع الزائد على قدر الحاجة كالجمعتين المحتاج الى احدهما في ذلك
التفصيل المتقدم (و) السادس تقدم خطبتين على صلاة الجمعة فلا بد من وقوعها
(بعد خطبتين) لها متلبستين (بأركانها) وقد نظمها بعضهم فقال

وخطبة أركانها قد تعلم * خمس تعد يا أخي وتفهم

حمد الاله والصلاة الثاني * على نبي جاء بالقرآن

وصية ثم الدعاء للمؤمنين * وآية من الكتاب المستبين

(وهي) خمسة اجالاً ثمانية تفصيلاً أولها (حمد الله) تعالى (و) ثانيها (صلاة على
النبي) رسول الله صلى الله عليه وسلم (بلفظها) والحاصل أن مادة الحمد والصلاة
متعينة فلا يجزئ الشكر والثناء ولا اله الا الله ونحو ذلك ولا يتعين لفظ الحمد لله بل
يجزئ نحمد الله أو لله الحمد أو نحو ذلك ويتعين لفظ الجلالة فلا يجزئ الحمد للرحمن أو نحوه
ولا يتعين لفظ اللهم صل على محمد بل يجزئ نصلي أو أصلي أو نحو ذلك ولا يتعين لفظ محمد
بل يكفي أحمد أو النبي أو الماسح أو الحاشر أو نحو ذلك ولا يكفي الضمير نحو صلى الله
عليه ولا يكفي رحم الله محمداً (و) ثالثها (وصية بتقوى الله) ولا يتعين لفظ الوصية ولا
مادتها لان المقصود الوعظ والحث على طاعة الله فيمكن أطيعوا الله وراقبوه وهذه
الثلاثة أركان (فيها) أي في كل من الخطبتين فتكون ستة تفصيلاً (و) رابعها (قراءة
آية في احدهما) سواء أقي بها في خلال الازكان أو قبل الشروع فيها أو بعد فراغها
والسنة أن تكون في آخر الخطبة الأولى لتكون في مقابلة الدعاء للمؤمنين في الثانية
(و) خامسها (دعاء) أي ما يطلق عليه اسم دعاء المؤمنين ويجب أن يكون بأخرى فلا
يكفي الدعاء والتعميم (ولو) خص به الحاضرين أو أربعين منهم كقوله
(رحمكم الله) أو يرحمكم الله فيكفي ذلك اذا قصد ما يقع عليه اسم الدعاء ولا بد من عدم

وبعد خطبتين بأركانها
وهي حمد الله وصلاة
على النبي بلفظها
ووصية بتقوى الله
فيها وقراءة آية في
احدها ودعاء ولو
رحمكم الله

صرفه فلو صرف ذلك للرحمة الدنيوية لم يكف كما أفاده الشبراملسي أما لو خص به
 الغائبين فلا يكفي ويكون (في ثانية) لان الدعاء بالحوادث لم يلق ويباح الدعاء
 للسلطان بخصوصه ويحرم وصفه بالصفات الكاذبة ان لم يخش من تركه فتنة والا
 وجب كما في قيام بعض الناس لبعض ويسن الدعاء لائمة المسلمين وولاية أمورهم عموما
 بالصلاح والهداية والعدل (وشروط فيهما) أي الخطبتين أمور سبعة (اسماع أربعين)
 ممن تنعقد بهم الجمعة (الاركان) أي أركان الخطبتين لان المقصود منهما وعظهم ومن
 لا يحصل الا بذلك فان كان الخطيب ممن تنعقد به الجمعة فلا يشترط أن يسمع نفسه
 فيكفي كونه أصم لانه يعلم ما يقول فلا بد من اسماع تسعة وثلاثين ممن تنعقد بهم
 الجمعة والمراد اسماعهم بالفعل بأن يرفع الخطيب صوته بحيث يسمعه الحاضرون
 أصغوا وأما السماع منهم فبالقوة وان لم يسمعوا بالفعل لوجود غطاء أو نوم خفف
 بخلافه أصم أو بعد أو نوم ثقيل ولا يضر عدم فهم معناه ما احتج في حق الخطيب أن
 يؤم القوم ولا يعرف معنى الفاتحة (وعربية) بأن تكون أركان الخطبتين بالعربية فان
 لم يكن ثم من يحسن العربية ولم يمكن تعلمها خُطب بغيرها فان أمكن وجب على الجميع
 على سبيل فرض الكفاية فيكفي في ذلك واحد فلو تركوا ان تعلم مع امكانه عصوا ولا جنة
 لهم فيصلون الظاهر (وقيام قادر) فيهما جميعا فان عجز عنه خطب جالسا ولو مع وجود
 القادر والاولى للعاجز الاستنابة (وطهر) عن الحدث الاكبر والاصغر وعن نجس
 غير معفو عنه في بدنه وثوبه ومكانه كما في شروط الصلاة (وستر) أي ستر العورة ولو
 أحدث في أثناء الخطبة استأنفها وان سبقه الحدث وقصر انفصل لانها عبادة واحدة
 فلا تؤدي بطهارتين كالصلاة ومن ثم لو أحدث بين الخطبة والصلاة وتطهر عن قدر
 لم يضر ولا يشترط طهر السامعين ولا سترهم (وجلوس بينهما) بطمأنينة في جلوس
 وجوبا ومن خطب قاعد العذر أو قائما وعجز عن الجلوس أو مضطجعا للعجز فصل بينهما
 بسكينة وجوبا فوق سكينة التنفس والحي ويسن أن تكون الجلسة أو السكوت بقدر
 سورة الاخلاص وأن يقرأها في ذلك (وولاء) بين الخطبتين وبين أركانها وبعضها
 وبينهما وبين الصلاة وضابطه ان لا يتخلل ما يسع ركعتين بأخف ممكن ولا
 يضر تخلل الوعظ بين الاركان وان طال وأفتى العلامة الرملي فيما لو ابتدأ الخطيب
 فسردها أي ذكرها متتابعة ثم أعادها كما اعتد الا أن كان قال الحمد لله والصلاة
 والسلام على رسول الله أو صيغته بقرينة قوية على طاعته لقوله تعالى من عمل صالحا
 فلنفسه الآية الحمد لله الذي الى آخره بأن الاركان هو ما أتى به أولا وما أتى به ثانيا
 بمنزلة التوكيد فهو بمنزلة تكرير الركن القولي وذلك لا يضر ومن شروط الخطبة للجمعة
 تقديمها على صلاتها وأن تكون بعد الزوال لجريان أهل الاعصار والامصار عليه ولو
 جاز تقديمها لقدمها النبي صلى الله عليه وسلم لم تحفها على المبكرين وإيقاع الصلاة في

في ثانية وشروط فيهما
 اسماع أربعين الاركان
 وعربية وقيام قادر
 وطهر وستر وجلوس
 بينهما وولاء

أول الوقت ويسن ترتيب الأركان بأن يبدأ بالحمد ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
ثم الوصية ثم القراءة ثم الدعاء ويسن كونها على منبر فان لم يكن فعلى مرتفع وان يسلم
الخطيب على من عند المنبر وأن يقبل عليهم اذا صعد المنبر أو نحوه وانتهى الى الدرجة
التي يجلس عليها المسماة بالمستراح وان يسلم عليهم ويجب رد السلام عليه في الحالين
وهو فرض كفاية كالسلام في باقي المواضع ثم يجلس ندبا بعد سلامه على المستراح
ليستريح من تعب الصعود فلم يأت بالسلام قبل الجلوس فيمنبغى له أن يأق به بعده
ويحصل له أصل السنة كما قاله الشيرازي فيؤذن واحد أم لا تتخاذل المرقى فبدعة لانه
لم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم لكنها حسنة اذا في تلاوة الآية ترغيب في الاتيان
بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في هذا اليوم العظيم المطلوب فيه ا كسارها وفي
قراءة الحديث بعد الاذان وقبل الخطبة تقيظ للسمع لا جتناب الكلام المحرم أو
المكروه على اختلاف العلماء وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول هذا الخبر على
المنبر وهو حديث صحيح وعله صلى الله عليه وسلم كان يقوله في ابتداء الخطبة لئلا يكونه
مشتتلا على الامر بالانصات وكذا الاذان الذي فوق المنارة قبل الاذان الذي بين
يدي الخطيب بدعة حسنة أحدهما عثمان رضي الله عنه وقيل معاوية لما كثر
الناس ويسن أن تكون الخطبة فصيحة جولة لا مبتدلة ولا ركعة قريبة للفهم لا غريبة
وحشية اذ لا ينفذ بها أكثر الناس متوسطة لان الطويل يمل والقصير يخل قال
الاذرعي وحسن أن يختلف ذلك باختلاف أحوال وازمان وأسباب وقد يفتضى
الحال الاسهاب كالحث على الجهاد اذا طرق العدو والبلاد وغير ذلك من النعمى عن الجمر
والغواش والزنا والظلم لم اذا تتابع الناس فيها اه وأن لا يلمتفت في شئ منها بل
يستمر مقبلا عليهم الى فراغها وأن يقبلوا عليه مستمعين لدوان يشغل يسرا به سيف
أو عصا أو قوس أو رمح أى تارة على هذا وتارة على هذا وحكمته الاشارة الى أن هذا
لدين قام بالسلاح ويشغل يمناه بحرف المنبر ان لم تكن فيها انجاسة وأن يقيم بعد فراغه
من الخطبة مؤذنا وأن يبادر ليبلغ المحراب بعد فراغه من الإقامة وأن يقرأ في الركعة
الاولى بعد الفاتحة سورة الجمعة وفي الثانية سورة المنافقين جهرا أو سبعا وهـ لآتاك
(و) أما آداب الجمعة فكثيرة منها انه (سن لمريدها) أى لمن أراد حضور الجمعة
(غسل) وان لم تجب عليه بل وان حرم عليه الحضور كما مره بغير اذن حليها على المعتمد
ووقته (بعد فجر) أى من طلوع الفجر الصادق الى صعود الخطيب على المنبر أو الى
فراغ الصلاة وتقريره من ذهابه الى الجمعة أفضل لانه أفضى الى المقصود من انتفاء
الروائح الكريهة ولوتعارض الغسل والتبكير فإعادة الغسل أولى لانه مختلف في
وجوبه ولتعدي أثره الى الغير ولا يبطله حدث ولا جنابة فان عجز عن الماء تيمم بدلا
عنه بأن ينوى التيمم بدلا عن غسل الجمعة (و) منها (بكور) وهو المبادرة الى الجامع

وسن لمريدها غسل
بعد فجر وبكور



والساعة الاولى أفضل مما بعدها ثم الثانية وهكذا الى السادسة وابتداء ذلك من طلوع
 الفجر فن جاء في الساعة الاولى ناو يا التكبير ثم عرف له عذرا فخرج على نية العود
 لا تفوته فضيلة التكبير ويجب السعي على بعيد الدار الى الجمعة قبل الزوال بمقدار
 ينوقف فعلها عليه ويستحب الايمان اليها ما شيا لقوله صلى الله عليه وسلم من غسل
 يوم الجمعة واغتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يركب ودنا من الامام واستمع ولم يلغ كان له
 بكل خطوة عمل سنة أجر صيامها وقيامها والمعنى من غسل ثيابه ورأسه ثم اغتسل
 للجمعة ثم خرج من بيته باكرا وأدرك أو ان الخطبة ومشى من غير ركوب ولو في بعض
 الطريق كان له ذلك (و) منها (تزين بأحسن ثيابه) وأفضل ثيابه البياض الخبر البسوا
 من ثيابكم البياض فانه خير ثيابكم وكفوا فيها موتاكم ويسن للامام أن يزيد في
 حسن الهيئة والهمة والارتداء للاتباع ولانه منظور اليه ويحث بعضهم تخصيص
 البياض بغير زمان الشتاء والوحل فان لبس مصبوغا فاصبغ غزله قبل النسخ لاما
 صبغ منسوجا فانه يكره قال ابن حجر في تنبيهه الاخيار وقد أمرنا صلى الله عليه وسلم بلبس
 أجود ما نجد وأن نتطيب بأجود ما نجد وأن نلبس البياض نعم في يوم العيد يقدم
 الاحسن غير الابيض على الابيض غير الاحسن فيسن في يوم العيد تقديم الاخضر
 على الابيض لكن لا خصوصية للاخضر بل كل ذي لون كذلك فان الخضرة أفضل
 الالوان بعد الابيض اه ويسن أن تكون الثياب جديدة ان تيسرت له والافاقير
 من الجديدة أولى من غيره ولو كان يوم الجمعة يوم عيد فيرجح مراعاة العيد فيقدم الاغلى
 مطلقا أي سواء وقت إقامة الجمعة أو بقية اليوم اذا الزينة فيه آكد منها في الجمعة
 ولهذا سن الغسل وغيره فيه لكل أحد وان لم يحضر كذا نقله الشبراملسي عن ابن قاسم
 (و) منها (تعمم) لقوله صلى الله عليه وسلم ركعتان بعمامة خير من سبعين ركعة بلا
 عمامة رواه الديلمي عن جابر وفي الحديث أيضا قال صلى الله عليه وسلم علمكم
 بالعمائم فانها سمي الملائكة وتيجان العرب وأرخوها من خلف ظهوركم الى الجمعة
 اليسرى مقدار أربعة أصابع وفي تنبيهه الاخيار كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يفارق
 الطيلسان وكان طول طيلسانه ستة أذرع وعرضه ثلاثة أذرع اه وهو شبه الاردية
 يوضع على الرأس والكتفين والظهر كما نقل عن السيوطي (و) منها (تطيب) الحديث
 من اغتسل يوم الجمعة ولبس من أحسن ثيابه ومس من طيب ان كان عنده ثم أتى
 الجمعة ولم يتخط أعناق الناس ثم صلى ما كتب الله له أي فعل ما طلب منه صلاته
 كالجمعة ثم أنصت اذا خرج امامه حتى يفرغ من صلاته كان كفارة لما بيننا وبين
 الجمعة التي قبلها قال الشبراملسي ولعل ما في هذا الحديث بيان للكل ومنها تنظيف
 الجسد من الروائح الكريهة كالصنمان فيزال بالماء أو غيره ومنها أخذ الظفران
 طحال والشعر كذلك فينتف ابظه ويقص شاربه ويحلق عاتقه وأما حلق الرأس

وتزين بأحسن ثيابه
 وتعمم وتطيب

فلا يطلب الا في نسك وفي المولد في سابع ولادته وفي الكافر اذا سلم وأما في غير ذلك فهو مباح ومعظم هذه الآداب لا يختص بالجمعة بل يسن لكل من أراد حضور مجمع لكن ذلك في الجمعة أشد استحبابا (و) سن لمن يسمع الخطبة من (انصات) أي سكوت مع الاصغاء (لخطبة) ويكره الكلام من المستمعين حال الخطبة وقال الائمة الثلاثة بحرمة نعم ان دعت اليه حاجة وجب أو سن كالتعليم لواجب والنهي عن محرم ولا يكره قبل الخطبة ولا بعد دها ولا بينهما ولو لغير حاجة ويجب رد السلام وان كره ابتداءه في هذه الحالة ويسن تسميت العاطس والرد على المسمت ورفع الصوت بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره لكن المراد الرفع الذي ليس ببلوغ أما البلوغ كما يفعله بعض العوام فبدعة أما من لم يسمع الخطبة فيسكت أو يشتغل بالذكاء أو القراءة وذلك أولى من السكوت (و) سن (قراءة) سورة (كهف) يوم الجمعة وليلتها ويستحب الاكثر من ذلك وأقله ثلاثة لما صح في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال من قرأها يوم الجمعة أضاء له من النور ما بين الجمعةين أي وان لم يقرأها في الجمعة الاخرى وورد من قرأها وليلتها أضاء له من النور ما بينه وبين البيت العتيق وقراءتها نهارا آكد وأولها بعد الصبح مسارعة للخير ما أمكن وحكمة ذلك أن الله ذكر فيها أهوال يوم القيامة والجمعة تشبهها لما فيه من اجتماع الخلق ولأن القيامة تقوم يوم الجمعة (واكثر صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) وأقله ثلاثمائة بالليل ومثله بالنهار ومعلوم أن أفضل الصبح الصبيغة الابراهيمية ثم نقل الشهر المسمى عن فتاوى ابن حجر نقلا عن ابن الهمام أن أفضل الصبح من الصبيغات الواردة في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم اللهم صل أبدا أفضل صلواتك على سيدنا عبدك ونبيك ورسولك محمد وآله وسلم عليه تسليما كثيرا وزده تشريفا وتكريما وأنزله المنزل المقرب عندك يوم القيامة (يومها وليلتها) لخبر أن من أفضل أيامكم يوم الجمعة فاكثروا على من الصلاة فيه فإن صلاتكم معروضة على رواد أبوداود وخبر أكثره من الصلاة على في ليلة الجمعة ويوم الجمعة فن صلى على صلاة صلى الله عليه به عشرة (ودعاء) أي أكثر دعاء في يومها وليلتها أما في يومها فلرجاء أن يصادف ساعة الاجابة والصحيح فيها ما ورد أنها ما بين أن يجلس الامام للخطبة الى أن تنقضي الصلاة وليس المراد أنها مسة غرة لهذا الزمن بل المراد أنها لحظة لطيفة لا تخرج عن هذا الوقت وأما وليلتها فلقول الشافعي رضي الله عنه بلغني ان الدعاء يستجاب في ليلة الجمعة وللقياس على يومها ويسن كثرة الصدقة وفعل الخير في يومها وليلتها (وحرمت الخط) للرقاب أي القريب منها وهو المناكب (لأن وجد فرجة قد امه) وهذا كما نقل عن نص الشافعي والمعتمد عند الرمي وابن حجر أن الخطى مكره كراهة تنزيه وقال الشهر المسمى نقلا عن ابن قاسم فان قلت ما وجه ترجيح الكراهة على الحرمة مع ان

وانصات لمخطبة
وقراءة كهف
واكثر صلاة على
النبي صلى الله عليه
وسلم يومها وليلتها
ودعاء وحرمت خطا
لأن وجد فرجة
قد امه

الايداء حرام وقد قال صلى الله عليه وسلم لم اجلس فقد آذيت وهو يخطب وقد رأى
رجلا يتخطى رقاب الناس قلت ليس كل ايداء حراما وللتخطى هنا غرض فان التقدم
أفضل اه ومن التخطى المكروه ما جرت به العادة من التخطى لتفرقة الاجزاء أو تبخير
المسجد أو سقي الماء أو السؤال لمن يقرأ في المسجد أو نحو ذلك أما مجرد السؤال من غير
تخط فلا كراهة فيه بل هو سعي في خير واعدة عليه ما لم يرغب الحاضرون الذين
يتخطاهم في ذلك والافلا كراهة ويؤخذ من التعبير بالتخطى أنه يرفع رجله بحيث
تتأذى أعلى منكب الجالس أما ما يقع من المرور بين يدي الناس ليصل إلى غير
الصف الأول فليس من التخطى أصلا بل من خرق الصفوف اذ لم يكن بين الناس
فرج يمشی فيها والافلا خرق أيضا وبسبب من كراهة التخطى صور منها لا امام اذ لم
يبلغ المنبر أو المحراب الا بالتخطى فلا يكره له لا اضطراره ومنها ما اذا وجد في الصفوف
التي بين يديه فرجة لا يبلغها الا بتخطى رجل أو رجلين فلا يكره له وان وجد غيرها
لتمصير القوم باخلاء فرجة لكن يسن اذا وجد غيرها أن لا يتخطى فان زاد في التخطى
عليهما ورجا ان يتقدموا إلى الفرجة اذا أقيمت الصلاة استحب ترك التخطى ومنها اذا
سبق من لا تنعقد بهم إلى الجامع فانه يجب على الكاملين اذا حضروا التخطى لسماع
الخطبة اذا كانوا لا يسمعونها مع البعد ومنها الرجل المعظم في نفوس الناس اصلاح
أو ولاية لان الناس يتبركون به ويسرون بتخطيه سواء ألف موضعا أو لا فان لم يكن
معظما لم يتخط وان كان له محل مألوف ومن جلس في ممر الناس لا يكره تخطيه والحاصل
أن التخطى يوجد فيه ستة أحكام فيجب ان توقفت الصحة عليه والافلا يحرم مع التأذي
ويكره مع عدم الفرجة امامه ويندب في الفرجة القريبة اذ لم يجد موضعا وفي البعيدة
لمن لا يرجو سد ها ولم يجد موضعا ويكون خلاف الاولى في القرية لمن وجد موضعا وفي
البعيدة لمن رجا سد ها ووجد موضعا ويباح في هذه لمن لم يجد له موضعا ويحرم ان يقرب
غيره ليجلس في مكانه فان قام الجالس باختياره وأجلسه فلا حرم ولا كراهة في حقه
وأما الذي قام من مكانه فان انتقل إلى مكان أقرب إلى الامام أو مثله لم يكره والا كره
ان لم يكن له عذر لان الايثار بالقرب مكروه وأما قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم
فالمراد الايثار في حظوظ النفس نعم ان آثر قارئاً أو عالماً ليعلم الامام أو يرد عليه
اذا غلط فالمتجه أنه لا كراهة لمكونه مصلحة عامة (و) حرم على من تلزمه الجمعة (نحو
مبايعة) أي فيحرم عليه التشاغل عن الجمعة بأن يترك السعي إليها بالبيع أو غير
من سائر العقود والصنائع وغير ذلك (بعد) الشروع في (أذان خطبة) أي في
الأذان بين يدي الخطيب حال جلوسه على المنبر لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا
نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع فورد النص في البيع
وقيس عليه غيره مما شأنه أن يشغل في كون كل مفوتاً وشمل ذلك ما لو قطع بعدم

فحرم مبايعة بعد
أذان خطبة

فواتها المكن ان باع صح بيعه لان النهى لمعنى خارج عن العقد ويكره ذلك قبل الاذان
 المذكور بعد الزوال له دخول وقت الوجوب ولو تباع اثنا أحدهما تلزمه فقط والآخر
 لا تلزمه أثملا ارتكاب الاول النهى واعانة الثاني له عليه ويحرم على الحاضرين بالجماع
 انشاء صلاة سواء كانت فرضا أو نفلا ولو كان قضاؤها فوريا من وقت صعود الخطيب
 على المنبر ولو قبل الشروع في الخطبة الى فراغها فلو فعلها لم تنعقد ولو في حال الدعاء
 للسلطان أو الترضى عن الصحابة ولو كان أقي بجميع الاركان على المعتمد وأما من
 دخل المسجد في هذا الوقت فيجوز له أن يصلي ركعتين خفيفتين تحية المسجد ثم يجلس
 فان لم يكن صلى سنة الجمعة نواها ركعتين وحصل بهما تحية المسجد ولا تجوز الزيادة على
 ركعتين ولا يجوز له غير تحية المسجد وسنة الجمعة من فرض ونفل ولو جلس قبل
 التحية عمدا أو طال الفصل فانت فلا تصح منه بعد ذلك ولو كان الجماع غير مسجد
 لم يجز أن يصلي فيه في هذا الوقت شيئا بالاجماع وهذا مما غلب فيه الجهل على العوام
 (و) حرم على من تلزمه الجمعة بأن كان من أهلها وان لم تنعقد به كقيم لا يجوز له القصر
 (سفر) مفقوت لها (بعد فجرها) أي بعد طلوع فجر يومها فان سافر كان عاصيا بالسفر
 فمتنع عليه الرخص حتى يئأس من ادراكها وخرج بالسفر النوم قبل الزوال فلا يحرم
 وان علم فوت الجمعة به لانه ليس من شأن النوم الفوات أما السفر الذي لا يفوتها كان
 غلب على ظنه انه يدركها في مقصده أو طريقه فلا اثم عليه به ولو تبين خلاف ظنه
 لا يكون سفره حينئذ معصية ويكره له السفر ليلة الجمعة وذكر في الاحياء أن من
 سافر ليلة الجمعة دعا عليه ملكا له كن قال ابن حجر هذا بسند ضعيف جدا
 فائدة سبع عشرة من الاعمال يكفر كل واحد منها الذنوب المتقدمة والمتأخرة
 وهي الحج المبرور والوضوء مع الاسباغ وقيام ليلة القدر وقيام شهر رمضان وصيامه
 وصوم يوم عرفة ومقارنة الامام في التأمين وقراءة أو آخر سورة الحشر من قوله تعالى
 هو الله الذي لا اله الا هو الى آخر السورة وقود الاعمى أربعين خطوة وان يقول عند
 سماع المؤذن أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وان يحمد عبده ورسوله رضيت
 بالله ربا وبالاسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا ورسولا والسعي في قضاء حاجة
 المسلم وصلاة الضحى وان يقول عند لبس الثوب الحمد لله الذي كساني هذا ورزقنيه من
 غير حول مني ولا قوة وان يقول بعد الاكل الحمد لله الذي أطعني هذا الطعام ورزقنيه
 من غير حول مني ولا قوة والمجيء من بيت المقدس مهلا بحج أو بعمره وقراءة الفاتحة
 وقل هو الله أحد والمعوذتين كل واحدة سبع عباد صلاة الجمعة ومصافحة المسلم غير
 الفاسق مع ذكر الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله

وسفر بعد فجرها
 فصل

فصل في الجنائز يتعين على كل مكلف المبادرة بالتوبة لئلا يفجأه الموت
 المفقوت لها والمرىض آكد من غيره ويكره تمني الموت لغير خوف على دينه واذا دعت

نفسه الى ذلك فليقل اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرا لي وتوفني اذا كانت الوفاة خيرا لي ويستحب لمن أيس من حياته أن يقول اللهم أعني على غمرات الموت وسكرات الموت اللهم اغفر لي وارحني وألحقني بالرفيق الاعلى وأن يكثر من تلاوة القرآن والاذكار ويكره الجزع وسوء الخلق والمخاصمة والشتم والمنازعة في غير الامور الدينية ويستحضر أن هذا آخر أوقاته من الدنيا فيجتهد في ختمها بخير ويبادر الى اداء الحقوق ورد الواجبات والعواري واسـ تحلل أهله وولده وعلمانه وجيرانه وأصدقائه ومن كان بينه وبينه معاملة أوله عليه تباعة من قبل أن يتعذر عليه ذلك ويكون شاكر الله تعالى راضيا بحسن الظن بالله أن يرجه ويغفر له وإن الله غني عن عذابه وعن طاعته فطلب منه العفو والصفح ويطلب أن تقرأ عنده آيات الرجاء والا حاديث فيه وآثار الصالحين فيه وآيات الرحمة وأحاديثها ويوصي بأمور أولاده ويحافظ على الصلوات ويحجب التجاسات ويحذر من التساهل في ذلك فان من أقبح القبائح أن يكون آخر عهده من الدنيا التفريط في حقوق الله تعالى ولا يقول قول من يثبط عن ذلك ويستحب له أن يوصي أهله بالصبر عليه في مرضه وفي مصيبتهم به ويحثهم في وصيتهم بترك البكاء عليه ويقول لهم صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ان الميت يعذب ببكاء أهله فاياكم يا أحبابي والسعي في أسباب عذابي وان يتعاهدوه بالعهاء له ووردان المنضر اذا بلغت روحه التراقي تعرض عليه الفتن وذلك أن ابليس لعنه الله قد أنفذ أعوانه الى هذا الانسان خاصة واستعملهم عليه ووكلهم به وأكدهم بالاجتهاد في اغوائه فيأتون المرء وهو في تلك الغمرات يمثلون له في صورة أحبابه الميتين الذين كانوا يحبونه في دار الدنيا كالاب والام والاخ والاخت والصديق الحميم فيقولون له أنت تموت يا فلان وقد سبقناك في هذا الشأن فت يهود يافهو الذين المقبول عند الله تعالى فاذا أجي جاء آخرون وقالوا لمت نصرانيا فانه دين المسيح وقد نسخ فيه دين موسى وينكرون له عقائد كل ملة فعند ذلك يريغ الله من يريد زيغها فاذا أراد الله بعبد هداية وتبتيما جاءه جبريل فيطرد عنه الشياطين ويمسح الشحوب عن وجهه فيتبسم وكثيرا من يرى متبسم في هذا المقام فرحاً بالبشير الذي جاءه رحمة من الله تعالى فيقول له يا فلان أما تعرفني أنا جبريل وهؤلاء أعداؤك من الشياطين مت على الملة الخنيفة والشريرة الجميلة فاشئ أحب الى الانسان وأفرح منه بذلك المالك ثم يقبض روحه والمحجوب عنه الموت من صورة المحتضر المـد والسكون ومن لسانه النطق بالشهادتين ومن قلبه أن يكون حسن الظن بالله تعالى فال مطلوب منه في هذه الحالة قوة الرجاء فيرجو من الله المغفرة والرحمة والتجاوز عما مضى ويكون راضيا منقادا متمسلا طيب القلب بما يرد عليه من السكرات والنزعات مستحضرا أن عاقبة ذلك خير عظيم لانه لو ضاق صدره بذلك يخشى عليه من سوء الخاتمة والعياذ بالله تعالى ويكون

مستبشرا بالقدوم على الكريم الذي لا يخيب من قصده كما نقل مثل ذلك عن السلف
الصالح فقد فتح عبد الله بن المبارك عينيه عند الوفاة وضحك وقال لمثل هذا أفليعمل
العاملون ومن علامات السعادة عند الموت عرق الجبين وذرف العين وانتشار المخز
روى عن سلمان الفارسي رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول ارفبوا الميت عند موته ثلاثا ان رشح جبينه وذرفت عيناه وانتشر مخزاه فهو
رحمة من الله قد نزلت به وان غط غطيطة البكر المخنوق وأخذ لونه وأربد شدقه فهو
عذاب من الله قد حل به اه وقد تظاهرا بالعلامات الثلاث وقد تظاهروا واحدة أو ثنتان
بحسب تفاوت الناس في الاعمال وأما علامة ذلك في حال الصحة فتوفيقه للعمل بالسنة
على قدر الطاقة وحيث احتضري وجهه للقبلة بمقدم بدنه على جنبه الايمن ان أمكن فان
تعرض على جنبه الايسر فان تعرض على ظهره وحينئذ يجعل وجهه وأخصاه للقبلة
ويقرأ عنده يس جهرًا وسورة الرعد سرًا ولو تعارض عليه قراءتهما فينبغي أن يراعى
حال المحتضر فان كان عند مشهور وقد ذكر بأحوال البعث قرأ سورة يس والآخر سورة
الرعد فهي تهوّن طلوع الروح ويكثر المحتضر من قول لا اله الا الله ويقول لهم اذا أهملت
فنبهوني قال عليه الصلاة والسلام من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة وقال
لقد اومأتموا كما لا اله الا الله فان عجز عن القول لقنه من حضره برفق مخافة أن يضر
فيردها واذا قالها مرة لا يعيدها عليه الا اذا تكلم بكلام آخر ويكون الذي يلقيه له
غير متهم كوارث وعدو وحاسد لئلا يتهمة المحتضر في قولها أي ان كان ثم غيره والا لقنه
وان اتهمه وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال احضروا موتاكم ولقنوهم
لا اله الا الله وبشروهم بالجنة فان الحليم من الرجال يتخير عنده هذا المصراع وان الشيطان
أقرب ما يكون من ابن آدم عند ذلك المصراع والذي نفسى بيده ما عينة ملك الموت أشد
من ألف ضربة بالسيف والذي نفسى بيده لا يخرج نفس عبد من الدنيا حتى يتألم كل
عضو منه على حياله ولا يقول أحد من الحاضرين الا خيرا فان الملائكة يؤمنون على
ما يقولون وورد في الخبر انه اذا دنت منية المؤمن نزل عليه أربعة أملاك ملأ يجذب
النفس من قدمه اليمنى وملأ يجذبها من قدمه اليسرى وملأ يجذبها من يده اليمنى
وملأ يجذبها من يده اليسرى والنفس تنسل انسلال القذاة من السقاء وهم يجذبونها
من أطراف البنان ورؤس الاصابع والكافر تنسل روحه كالسفود من الصوف
المبتل فاذا مات المحتضر غمض ويقول لذي يغمضه بسم الله وعلى ملأ رسول الله صلى
الله عليه وسلم اللهم اغفر له وارحمه وارفع درجته في المهدين واخلفه في عقبه الغابرين
واغفر لنا وله يا رب العالمين وافسح له في قبره ونور له فيه ويشهد له بشيئ ثلاثا ينفتح
فيه وتلين مفاصله فيرد ساعده الى عضده وساقه الى فخذه وفخذه الى بطنه ثم تدوتلين
أصابعه كذلك لاجل تسهيل غسله وتكفينه فان في البدن عقب مفارقة الروح حرارة

فاذا لميت المفاصل حينئذ لانت والا فلا يمكن تليينها بعد وتترج ثيابه التي مات فيها
 لانها تسرع اليه الفساد ثم يغطي بشئ خفيف يجعل طرفاه تحت رأسه ورجليه لثلا
 ينكشف ويوجه للقبلة مثل المحتضر ويتولى فعل ذلك من يكون له به زفق ويجعل
 بقضاء دينه ان أمكن والاسأل وارثه غرماء أن يحلوه أو يحتالوا به على الوارث اكراما
 للميت وتجيلا لبراءة ذمته ويبادر أيضا بتفقيذ وصيته وبتجهيزه بعد تيقن موته بظهور
 شئ من علامات الموت كاسترخاء قدمه وميل أنف وانخساف صدغ فان شئت في
 موته وجب تأخيرها الى اليقين بتغير الراتحة أو غيره واعلم ان المؤمن ينكشف له
 عقب الموت من انعام الله ما تكون الدنيا بالاضافة اليه كالسجن والمضيق ويكون
 مثاله كالحبوس في بيت مظلم فتح له باب الى بستان واسع الاكثاف فيه أنواع الاشجار
 والازهار والثمار والطيور فلا يشتمى العود الى السجن المظلم وقد ضرب له رسول
 الله صلى الله عليه وسلم مثلا فقال في رجل قدمات أصبح هذا امر تحل عن الدنيا وتركها
 لاهلها فان كان قد رضى فلا يسره أن يرجع الى الدنيا كما لا يسر أحدكم أن يرجع الى
 بطن أمه وقال صلى الله عليه وسلم ان مثل المؤمن في الدنيا كمثل الجنين في بطن أمه
 اذا خرج من بطن أمه ابكى على ما خرج به حتى اذا رأى الضوء لم يحب أن يرجع الى مكانه
 وكذلك المؤمن يخرج عند الموت فاذا أفضى الى ربه لم يحب أن يرجع الى الدنيا كما
 لا يحب الجنين أن يرجع الى بطن أمه هذا في المؤمن المعرض عن الدنيا المقبل على
 الآخرة وأما المتعمم بالدنيا المطمئن اليها المعرض عن الآخرة فيكون حاله كحال من
 تنعم في غيبة ملك من الملوك في داره وملكه وحرمة اعتماده على أن الملك يتساهل في
 أمره أو على أن الملك ليس يدري ما يعماطاه من قبيح أفعاله فأخذه الملك بغتة وعرض
 عليه جريدة قد دونت فيها جميع فواحشه وجنباياته ذرة ذرة وخطوة خطوة والملك
 قاهر متسلط غير عور على حريمه ومنتهقم من الجناة على ملكه غير ملتفت الى من يتشفع
 اليه في العصاة عليه فانظر الى هذا المأخوذ كيف يكون حاله قبل نزول عذاب الملك
 به من حلول الخوف والنجلة والحياء والتحسر والندم فهذه حال الميت الفاجر المغفل
 بالدنيا المطمئن اليها قبل نزول عذاب القبر به بل عند موته نعوذ بالله منه فهذه حال
 الميت عند الموت شاهدا أرباب البصائر بمشاهدة باطنة أقوى من مشاهدة العين
 وعن عمرو بن دينار رضى الله عنه ما من ميت يموت الا وهو يعلم ما يكون في أهله بعده
 وانهم ليغسلونه ويكفونونه وانه لينظر اليهم اه اذ الروح باقية على ما كان لها قبل
 مفارقة الجسد من العلم والادراك والفرح والحزن واللذة والالم ونحو ذلك وانما الذي
 تسبب عن الموت انقطاع تصرف الروح في الجوارح فصارت جميع الجسد مظهرا
 وباطنا زمانة عامة فتعدم حواس الجسم وحر كاته ويصير أهلا للفتن والبلى (صلاة
 الميت فرض كفاية كغسله) وسائر تجهيزه أي يجب في الميت المسلم غير شهيد المعركة

- الصلاة الميت فرض
 - كفاية كغسله

وغير السقط ولو قاتل نفسه خمسة أشياء غسله وتكفينه والصلاة عليه وجماله ودفنه
على سبيل فرض الكفاية ان علم بموته جماعة فان لم يعلم به الا واحد تدعى عليه ومتى
قام بذلك واحد سقط الطلب عن الجميع فان لم يعلم به أحد الا بعد ظهور رائيته فلا
حرمة على أحد لعدم العلم به نعم يحرم على نحو جاره ممن حقه السؤال عنه أما الكافر فان
كان ذميا واجب تكفينه ودفنه وفاء بدمته وعالينا مؤن تجهيزه حيث لم يكن له نكحة
ولا من يجب عليه نفقته وتحرم الصلاة عليه ولا يجب غسله له وان كان حربيا أو مرتدا
فلا يجب فيه شيء بل يجوز اغراء الكلاب على جيفته نعم ان تضرر المسلمون برائيته
وجبت مواراته دفعا للضرر عنهم الاول من الخمسة التي يجب في الميت المسلم غير
الشهيد وغير السقط غسله فبكفي الغسل من كافر وان كان يحرم اطالعه على بدن
المسلم كالمرأة الاجنبية ولا يكفي الغرق ولذا قال (ولو غرقا) لانا ما مورون بغسله فلا
يسقط الفرض عنا الا بفعلنا أعني جنس المكلفين ولو صبيا غير مميز أو مجنونا أو من الجن
أو تغسيل الميت نفسه كرامة كما وقع من سيدي عبد الله المتوفى ومن سيدي أحمد
البدوي فغننا الله بها ولومات موتاهة تقيما ثم جهز ثم أحيا حياة حقيقية ثم مات
وجب تجهيز آخر ولا يكفي تغسيل الملائكة لانهم ليسوا من جنس المكلفين بخلاف
التكفين والدفن لان القصد منهما المواراة والستر وقد حصل ومثلها المحمل والمقصود
من الغسل التعميد بفعلنا له بدليل أنه لومات عقب اغتساله بالماء يجب غسله وأنالو
عجزنا عن طهارته بالماء وجب تيممه مع أنه لانظافته فيه ولذا ينشئ للغسل للتكفين
وأقل الغسل حاصل (بتعميم بدنه بالماء) مرة واحدة من غير حائل ولا يجب فيه نية لأن
القصد به النظافة وهي لا تتوقف على نية لكن تسن وأكمله أن يغسل في خلوة
لا يدخلها الا الغاسل ومن بعينه والاولى في قبض لانه أستر له ويكون باليا أو مهلهل
النسج بحيث لا يمنع وصول الماء الى بدنه لان القوى يجس الماء على مرتفع كروح
لله لا يصيبه الرشاش ومنه الدكة المعروفة بماء مالح بارد لانه يشد البدن الحاجة الى
المسح كوسخ وبر لان الميت يتأذى مما يتأذى منه الحي وان يجلسه الغاسل على
المرتفع برفق ما ثلثا الى ورأه و يضع يمينه بين كتفيه وابهامه في نفرة قفاه لئلا تميل
رأسه ويسند ظهره بركبته اليمنى ويمر يساره على بطنه بتكرار ورفق ليخرج ما فيه من
الفضلات ثم يضعه على قفاه ويغسل بخرفقة ملفوفة على يساره سواء أتته ثم يلقها
ويلف خرقة أخرى على اليد بعد غسلها ان تلوث وينظف أسنانه ومخزيه بسبابة
اليسرى ولا تقح أسنانه لئلا يسبق الماء الى جوفه فيسرع فساده نعم لو تجسس فيه بما
لا يعفى عنه وتوقف طهره على فتح أسنانه اتجه فتحها وان علم سبق الماء الى جوفه ولا
تكسر أسنانه لو توقفت ازالة الخجاسة على كسرها ثم يوضئه كالحي ثلاثا ثلاثا بضمضة
واستنشاق ويميل رأسه فيها لئلا يسبق الماء الى جوفه ومن ثم لا تنادب فيها ما بالغة

ولو غرق بقاءه به بدنه
بالماء

ويُتبع بعود لين ماتحت أظفاره ان كان شيء ولا بد من نية لهذا الوضوء كأن يقول الذي
يوضوئ منه نويت الوضوء المسنون لهذا الميت فلا يصح بالنية مع أنه مندوب والغسل
لا يتوقف على نية مع أنه واجب ثم يغسل رأسه فليحتمه بخوسدر ويسرح شعرهما ان
تليده شط واسع الاسنان ويجب دفن المنتف من الشعر معه ويسن أن يكون في
كفنه ثم يغسل مقدم شقه الايمن ثم الايسر من عنقه الى قدمه ثم يحرفه الى شقه الايسر
فيغسل شقه الايمن مما يلي قفاه ثم يحرفه الى شقه الايمن فيغسل الايسر كذلك ويجرم
كبه على وجهه لمسافيه من الازراء به مستعينا في ذلك كله بخوسدر ثم يزيله بماء من
فرقه الى قدمه ثم يبعه كذا بماء قراح فيه قليل كافور بحيث لا يغير الماء فهذه الغسلات
الثلاث تحسب واحدة وتسب ثمانية وثلاثة كذلك أعني الاولى من كل منهما يسد رأو
نحوه والثانية مزيله له والثالثة ماء قراح فيه قليل كافور ولو خرج بعد الغسل نجس
وجب إزالة عنه ويندب أن لا ينظر الغاسل من غير عورته الا قدر الحاجة أما عورته
وهي ما بين السرة والركبة فلا يجوز النظر الى شيء منها وان يغطي وجه الميت من أول
وضعه على المغتسل الى آخر الغسل وأن يكون الغاسل أمينا فان رأى خيرا كاستنارة
وجهه وطيب رائحته سن ذكره وان رأى ضده كاظلام وجهه وتغير رائحته وانقلاب
صورة حرم ذكره لانه غيبة لمن لا يتأق الاستحلال منه وعنه صلى الله عليه وسلم من ستر
على مسلم ستره الله في الدنيا وعنه أيضا من غسل ميتا وكنتم عليه غفر الله له أربعين
سنة نعم اذا رأى من المبتدع أماره خير يكتمه هالئلا يغري الناس على الوقوع في مثل
بدعته وضلاله بل لا يبعد وجوب السكتان عند ظن الاغراء بها والوقوع فيها ولو كان
الميت مبتدعا مظهر البدعة ورؤى به أماره سوء لا يجب ستره بل يجوز التحدث به لينزجر
الناس عنها وكذا لو كان مستترا ببدعته وظاهر عليه أماره سوء فيجوز التحدث بها عند
المطالعين عليها المائلين اليها العلمهم ينزجرون ومن تعذر غسله لفقد ماء أو نحوه
كاحتراق ولو غسل لتهرى عم وتندب النية في التيمم كالغسل ولا تجب على المعتمد
ويشترط في صحة التيمم أن لا يكون على بدنه نجاسة فان كان على بدنه نجاسة وتعذرت
إزالتها كالإكلاف دفن بلا صلاة عليه على ما اعتمده الرمي والذي اعتمده ابن حجر أنه ييم
عما تحتها ويعني عن هذه النجاسة ويغسل باقي بدنه ما عدا محل القلفة ان لم يمكن فسخها
ويصلي عليه ويجوز للرجل غسل حليلته من زوجة وأمة ولو كابية ويجوز للمرأة غسل
زوجها ويجوز لكل منهما النظر والمس للآخر بدون شهوة ولو لمابين السرة والركبة
ولا بد من اتحاد الجنس في الغاسل والميت الا في الحليل والمحرم فاذا لم يوجد الا أجنبي
في الميت المرأة أو أجنبية في الميت الرجل يعم والامرء الجميل يغسله الرجال بلامس
له اذ مسه حرام ولو بعد موته ان لم تخش فتنة والايم نعم لو كان من ذكر في ثياب سابعة
بحضرة نهر مشلا أو مكن التعميم بالماء من غير مس ولا نظر وجب والصغير الذي

لم يبلغ حد الشهوة يغسله الرجال والنساء ومثله الخنثى الكبير عند فقد المحرم
ويكون في ثوب سابغ ويحتمط الغاسل في غرض البصر والمس ويقتصر فيه على غسلة
واحدة لان الضرورة تقدر بقدرها ويجوز لاهل الميت تقبيله ما لم يحمله لهم التقبيل على
خرج كما هو الغالب من حال النساء والاحرم ويجوز ذلك أيضا لغير أهله لكن لا بد من
اتحاد الجنس وانتفاء المروءة عند عدم المحرمية ولا بأس بالاعلام بموته بل يستحب اذا
قصد كثرة المصلين عليه بخلاف نعي الجاهلية وهو النداء بموت الشخص وذكر ما أثره
ومفاخره ومن أقبح المنكرات ما يفعله النساء الآن في الاعلام بموته من دورانهن في
الازقة صارخات جازعات فيجب انكار ذلك عليهن ومن قدر على ازالة ذلك وجبت
عليه (و) الثاني تكفينه بعد غسله أو تيممه احتراماً فلا يجوز تقديم تكفينه على غسله
ولا بد من (تكفينه) بما يجوز له لبسه حياً وأقل الكفن بالنسبة لحق الله تعالى مختص
(بساتر عورة) فقط ويختلف بذلك كورة الميت وأنوثته فالرجل ما يستر ما بين السرة
والركبة والمرأة حرة كانت أو أمة ومثلها الخنثى ما يستر بدنها غير الوجه والكفين
ووجوب سترهما في الحياة لخوف الفتنة لا لكونها عورة وبالنسبة للغرماء ثوب يستر
جميع البدن تكميلاً للرأس المحرم ووجه المحرمة فلا غريم يمنع ما زاد عليه وبالنسبة
للورثة وحق الميت ثلاثة فليس للوارث المنع منها هذا اذا كان تكفينه من تركته أما
اذا كان تكفينه من الغير كالزوجة والرقيق ومن لا شيء له يكفن منه فلا يلزم من تجهيزه
من زوج وسيد وبيت مال الاثوب واحد سائر جميع البدن بل لا تجوز الزيادة عليه من
بيت المال وكذا اذا كفن مما وقف للتكفين وأكمله في حق الذكور ثلاثة أثواب بيض
كأها الفائف ليس فيها قميص ولا عمامة والافضل الاقتصار عليها لخبر الشيخين عن
عائشة قالت كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب يمانية بيض ليس فيها
قميص ولا عمامة وتجوز الزيادة فزيد قميص وعمامة تحت الفائف ان لم يكن محرماً لان
عبد الله بن عمر كفن ابنه في خمسة أثواب ثلاث لفائف وقميص وعمامة وهما خلاف
الاولى حيث كانت الزيادة برضا الورثة المطلقين التصرف والاحرم وأكمله في حق
المرأة ومثلها الخنثى خمسة ازار قميص فخمار وهو ما يغطي به الرأس فلفائف ثمان لزيادة
الستر فيها ولانه صلى الله عليه وسلم كفن فيها ابنته أم كلثوم رضي الله عنها رواه أبو
داود والزيادة على الخمسة للمرأة وغيرها مكروه بل قيل حرام واختاره الاذري نعم يندب
شد سادس على صدر المرأة فوق الألفاف ليجمعها عن انتشارها باضطراب ثدييها
عند الحمل ويحل عنها في القبر كبقية الشادات ويندب تخيير الكفن ثلاثاً بعود اذا كان
لغير محرم ولو محدداً لمرئياً وبسن المغسول لانه للصديد وأن يبسط أحسن
اللفائف وأوسعها أولاً ليكون فوق الجميع عند لفها على الميت ثم الباقي فوقها وان
يذر على كل منها وعلى الميت حنوط وهو الطيب من كافور وغيره اذا لم يكن محرماً

وتكفينه بساتر عورة

المحرم فلا يطيب لافي بدنه ولا في كفيه ولا في ماء غسله وان يوضع الميت فوقها مستلقيا على ظهره وتجعل يداه على صدره ويمناه على يسراه أو يرسلان في جنبه وان يجعل على منافذه قطن عليه حنوط أعينيه وأذنيه ومخريه وغيرها وكذا على جبهته وان تشد الباء بخرقه ثم تلبس عليه اللغائف وتشد اللغائف بشداد خوف الانتشار عند الحمل إلا أن يكون محرما ويحمل الشداد في القبر لا شداد الألية تقا ولا يحمل الشداد عنه ولأنه يكره ان يكون معه في القبر شيء وسواء في ذلك الكبير والصغير وتكره المغالا في الكفن بأن يكون من الثياب الممثلة ان لم يكن في الورثة تحجور عليه أو غائب ولم يكن الميت مفلسا ولا حرمت ونقل عن الشيخ سلطان وغيره أنه يجوز تركفن المرأة ودفنها في ثيابها الممثلة أي ولو مما يساوي ألوف من الذهب كالبيت المرزكش بالذهب وفي صيغتها كذلك ولا يحرم من جهة اضاعة المال لان محل الحرمة اذا لم يكن لغرض وهو هنا اكرام الميت وايضا فيه تسكين للحرز لان المرأة مثلا اذا رأت متاع بنتها بعد موتها يشتهد خزنها ويشترط أن لا يكون في الورثة قاصرون وان تتفق الورثة على ذلك وان لا يكون عليهم ادين مستغرق ويكره أن يكون في الكفن ما يخالف لون البياض لافرق بين الذكر والانثى ~~في فائدة~~ تحرم كتابة شيء من القرآن على الكفن صيانة له عن صديد الموقى ومثله كل اسم معظم ويكره اتخاذ الكفن الامن حل أو من أثر صالح بخلاف اتخاذ القبر فانه يستحب والثالث حمله ولا يحمل الجنائز ولو أنثى إلا الرجال فيكره للنساء حملها الضعفاء عن ذلك وحملها بين العمودين بان يضع مقدمة النعش رجل على عاتقيه ورأسه بينهما ويحمل المؤخرتين رجلان أفضل من التربع بان يتقدم رجلان ويتأخر آخران وقيل التربع أفضل بل حكي وجوبه والافضل الجمع بينهما بان تحمل تارة بهيمة الحمل بين العمودين وتارة بهيمة التربع والحمل في حد ذاته واجب وانما الكلام في الكيفية التي هي أفضل من غيرها وليس في الحمل دناءة ولا سقوط مروءة بل هو بروا كرام وقد فعله بعض الصحابة والتابعين ويحرم حملها على هيئة مزرية كحملها في قفة أو على هيئة يخشى منها سقوطها وينبغي لوضعها في النعش أن يقول باسم الله ويسن تشييعها ومكث الى فراغ من الدفن بان يوارى الميت ويهال التراب جميعه عليه كذا قال ابن حجر فقد ورد في الحديث من شيع جنازة الى المسجد فله قبر اط من الاجرفان وقف حتى تدفن فله قبر اطمان والقبر اط مثل جبل أحد ثم ان المشيع له أحوال امارا كب أو ماش واما أمامها أو خلفها واما قريب أو بعيد والافضل المشي وبأمامها وقربها بحيث لو التفت لراها والماشى أمامها أو خلفها أفضل من الراكب مطلقا والراكب القريب أفضل من الراكب البعيد والامام أفضل من الخلف ولا يكره الركب في رجوعه منها ويستحب لمن رآها أن يقول عند رؤيتها الله أكبر ثلاثا هذ اما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله وما زادهم الا إيمانا وتسليما

أَوْ يَقُولُ اللَّهُمَّ ارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَعْدِينِ وَاخْلُفْهُ فِي عَقْبِهِ الْغَابِرِينَ وَاغْفِرْ لَنَا وَلِدِ إِلَى
يَوْمِ الدِّينِ أَوْ يَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحَقِّ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ أَنْ لَا تَعَذِّبَ هَذَا
الْمَيِّتَ ثَلَاثًا أَوْ يَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ وَعَافْ عَنْهُ وَعَافِهِ وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ وَانْغَسِلْهُ بِمَاءٍ
وَنَاجٍ وَبِرْدُونَةٍ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يَتَّقِي الثَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ وَأَبْدَلْهُ دَارَ الْآخِرَةِ مِنْ
دَارِهِ وَأَهْلَ الْآخِرَةِ مِنْ أَهْلِهِ وَزَوْجَ الْآخِرَةِ مِنْ زَوْجِهِ وَفَقْدَنَهُ الْقَبْرَ وَعَذَابَ النَّارِ وَإِذَا جُمِعَ
بَيْنَ ذَلِكَ كَانَ أَفْضَلُ وَرَوَى الْأَمَامُ فِي الْمَنَامِ فَقِيلَ إِمَّا فَعَلَ اللَّهُ بِهِ فَقَالَ غَفِرَ لِي بِكَلِمَةٍ
كُنْتُ أَقُولُ لَهَا عَنِّي - دَرُويَه الْجَنَازَةُ وَكَانَ يَقُولُهَا عِثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهِيَ
سُبْحَانَ الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَيَسِّنُ الْأَسْرَاعَ بِهَا أَنْ أَمِنَ تَغْيِيرَ الْمَيِّتِ وَالْإِفْتِنَاءُ فِيهَا أَنْ
خَفِيَ تَغْيِيرُهَا بِالْأَمْنِ أَيْضًا زَيْدٌ فِي الْأَسْرَاعِ وَيَسِّنُ لَغَيْرِ الذِّكْرِ مَا يَسْتَرُهُ كَقَمَّةٍ وَيَكْرَهُ
الْلُغَطُ فِي الْجَنَازَةِ بَلِ الْمُسْتَحَبُّ التَّفَكُّرُ فِي الْمَوْتِ وَمَا بَعْدَهُ قَالَ الْقَلْبِيُّ وَيَكْرَهُ رَفْعَ
الصَّوْتِ بِأَقْرَآنَ وَالذِّكْرَ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْمَدَائِنِيُّ وَهَذَا
بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ فِي الْمَصْدَرِ الْأَوَّلِ وَأَمَّا الْآخِرُ فَلَبَّاسٌ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ شَعَارُ الْمَيِّتِ وَتَرْكُهُ
مَرْأَةٌ وَلَوْ قِيلَ بِوَجُوبِهِ لَمْ يَبْعُدْهُ وَيَكْرَهُ اتِّبَاعُهَا بِنَارٍ فِي جَمْرَةٍ أَوْ غَيْرِهَا إِلَّا الْحَاجَةَ كَبُخُورٍ
لِدَفْنِهِ نَتْنٍ أَوْ فَنِيلَةٍ لِرُؤْيَا دَفْنِهِ لِيَلَا فَلَاحُ كَرَاهَةٍ وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ يَنْدُبُ الْبُخُورَ عِنْدَ
الْمَيِّتِ مِنْ وَقْتِ مَوْتِهِ إِلَى تِمَامِ دَفْنِهِ (و) الرَّابِعُ دَفْنُهُ فِي قَبْرِ بَعْدِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ فَيَحْرُمُ قَبْلُهَا
وَأَنْ أُجْزَأَتْ بَعْدَهُ لِأَنَّ فِي الدَّفْنِ قَبْلَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ إِزْرَاءٌ بِالْمَيِّتِ وَلَا يَدُ مِنْ (دَفْنِهِ فِي
حَفْرَةٍ تَمْنَعُ) بَعْدَ رَدِّهَا (رَأْتُهُ) أَيْ ظُهُورُ رَأْتُهُ مِنْهُ فَيَتَوَذَّى الْحَيُّ وَإِنْ كَانَ الْمَحَلُّ
لَا يَدْخُلُهُ مِنْ يَتَأَذَى بِذَلِكَ بَلْ وَإِنْ كَانَ لَا رَأْتُهُ لَهُ أَصْلًا كَانَ جَفَافًا (وَسَبْعًا) أَيْ
وَتَمْنَعُ نَبَشُ سَبْعٍ لَهَا فَيَأْتِي كُلَّ الْمَيِّتِ فَتَمْتَلِكُ حَرَمَتَهُ وَإِنْ كَانَ فِي مَحَلٍّ لَا تَصِلُهُ السَّبْعُ
أَصْلًا ذِكْرُ حِكْمَةِ الدَّفْنِ صَوْنَهُ عَنْ انْتِهَالِ جَسَدِهِ وَانْتِشَارِ رِيحِهِ فَلَا يَدُ مِنْ حَفْرَةٍ تَمْنَعُ ذَيْنَكَ
أَمْالُو وَضَعُ الْمَيِّتِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ ثُمَّ جَعَلَ عَلَيْهِ مَا يَمْنَعُ عَنْهُ ذَلِكَ كَبِنَاءٍ مِثْلَ مَا يَفْعَلُهُ
بَعْضُ أَهْلِ الْقُرَى فَلَا يَكْفِي حَيْثُ لَمْ يَتَعَذَّرَ الْحَفَرُ وَرَبَّمَا يَبْنُونَ فَسْقِيَّةً عَلَى ظَهْرِ أُخْرَى
وَيَضَعُونَ فِيهَا الْمَيِّتَ وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي فِي الدَّفْنِ وَأَكْمَلُ الدَّفْنِ حَفْرَةٌ يَكُونُ عَمَقُهَا
قَامَةً وَبَسِطَةً مِنْ رَجُلٍ مَعْتَدِلًا أَيْ قَدْرَ قَامَةِ رَجُلٍ رَفَعَ يَدَيْهِ مَبْسُوطَتَيْنِ فَوْقَ رَأْسِهِ
وَذَلِكَ أَرْبَعَةٌ أَذْرَعٌ وَنِصْفٌ عَلَى الْمَعْتَدِلِ ثُمَّ إِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ صَلْبَةً فَلَا فَضْلَ أَنْ يَجْعَلَ لَهُ
فِيهَا الْحَدَّ بِأَنْ يَحْفَرَ فِي أَسْفَلِ الْجَانِبِ الْقَبْلِيِّ مِنْهَا قَدْرَ مَا يَسَعُ الْمَيِّتَ وَيَسْتَرُهُ وَإِنْ كَانَتْ
الْأَرْضُ رَخْوَةً فَلَا فَضْلَ أَنْ يَجْعَلَ لَهُ فِيهَا شِقَ خَشِيمَةٍ لَا تَهْمِيَارُ وَهُوَ أَنْ يَحْفَرَ فِي فَعْرِهَا
مِثْلَ النَّهْرِ وَيَبْنِي جَانِبَاهُ بِلَبْنٍ أَوْ غَيْرِهِ غَيْرَ مَا مَسْتَه النَّارُ وَيَجْعَلُ الْمَيِّتَ بَيْنَهُمَا وَيَنْدُبُ رَشَّ
الْقَبْرِ بِمَاءٍ مَارِدٍ تَقَاوُلًا بِرُودَةِ الْمُضْجِعِ وَلَا بَأْسَ بِقَلِيلٍ مِنْ مَاءٍ الْوَرْدِ لِأَنَّ الْمَلَأَ ذِكْرُ
الرَّائِحَةِ الطَّيِّبَةِ وَيَكْرَهُ أَنْ يَجْعَلَ لَهُ فَرْشٌ وَمَحْذَةٌ وَصَنْدُوقٌ لَمْ يَحْتَجِ إِلَيْهِ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ
إِضَاعَةً مَالٍ وَمَحَلَّ الْكِرَاهَةِ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ مَالٍ مُحْجُورٍ عَلَيْهِ وَالْأَحْرَمُ وَمِنْ خُصُوصِيَّاتِ

ودفنه في حفرة تمنع
رائحة وسبعا

الانبياء جواز الفرش لهم في قبورهم بلا كراهة لانهم احياء في القبور اما اذا احتج
الى الصندوق لندوة او نحوها فلا يكره ولا تنفذ وصيته به الا حينئذ ويدخل من
قبل رأسه برفق ويقال عند ادخاله اللهم افتح أبواب السماء لروحه وأكرم منزله ووسع
له في قبره لما في ذلك من الثمرة العظيمة ويقول الذي يلحده باسم الله وعلى ملة رسول الله
صلى الله عليه وسلم اللهم أسلمه اليك الأشخاص من والده وأهله وقرابته وأخوانه
وفارق من كان يحب قبره وخرج من سعة الدنيا والحياة الى ظلمة القبر وضيقة ونزل بك
وأنت خير منزل به ان عاقبته فبذنب وان عفوت عنه فأنت أهل العفو أنت غني
عن عذابه وهو فقير الى رحمتك اللهم اشكر حسنته واغفر سيئته وأعذه من عذاب
القبر واجمع له برحمتك الا من من عذابك واكفه كل هول دون الجنة اللهم اجعله في
الفائزين وارفعه في علمين وعد علمه بفضل رحمتك يا أرحم الراحمين واذا احتاج عليه
التراب يقول في الاولى منها خلقناكم وفي الثانية وفيها نعيدكم وفي الثالثة ومنها
نخرجكم تارة أخرى ويوضع الميت في اللحد أو غيره على جنبه وجو بامستقبل القبلة
بقدم يده وجو بافوجه لغيره انبش ووجهه ان لم يتغير والا فلا ينبش والا فضل أن
يكون على اليمن ويكره على اليسار ولا ينبش لذلك ويندب أن بغضى بخذه الى الارض
وأن يسند وجهه ورجلاه الى جدار القبر وظهره بخولبنة كحجر حتى لا ينكب ولا
يستلقي ولا يكره دفنه بالليل مطلقا ولا وقت الكراهة الا اذا تحرام في كراهة تنزه
وتحرم اهالة التراب عليه فلا بد من سد اللحد أو الشق بعد اضعاج الميت فيه ثم اهالة
التراب فاذا سوي عليه قبره دعاله شخص من الحاضرين يقول اللهم عبدك رذالك
فارأف به وارحمه اللهم جاف الارض عن جنبه وافتح أبواب السماء لروحه وتقبله
منك بقبول حسن اللهم ان كان محسنا فضاعف له في احسانه وان كان مسيئا فمحقوا
عنه ويسن أن يقف جماعة بعد دفنه عند قبره ساعة يسألون له التثبيت (و) ان كانت
الارض مملوكة أو مباحة كالموات (كره بناء له) أي القبر (أو عليه) أو تخصيصه أي
تبييضه بالنورة البيضاء ولا بأس بتطمينه وتكره الكتابة عليه سواء كتب اسم
صاحبه أو غيره نعم ان كتب اسم صاحبه ونسبه بقصد أن يعرف فيزار فلا كراهة
بشرط الاقتصار على قدر الحاجة لا سيما قبور الاولياء والعلماء والصالحين فانها
لا تعرف الا بذلك عند تطاول السنين ويكره أن يجعل على القبر مظلة كقبة لان عمر
رضي الله عنه رأى قبة فخاها وقال دعوه يظله عمله وان كانت الارض مسجلة للدفن
وهي التي جرت عادة أهل البلد بالدفن فيها حرم البناء وهدم واستثنى بعضهم قبور
الانبياء والشهداء والصالحين ونحوهم ولو كان بقبة لاحياء الزياراة والتبرك بهم
وأفتى به الحلبي وقال أمر به الشيخ الزيادي مع ولايته وكل ذلك لم يرتضه العلامة
الشوبري وقال الحق خلافه وقبة الامام الشافعي رضي الله عنه ليست في الارض

وكره بناء له أو عليه

المسبلة بل هي في دار ابن عبد الحكم ولو وجد بناء في أرض مسبلة ولم يعلم أصل وضعه هل هو بحق أو لا ترك لاحتتمال أنه وضع بحق نعم لو كان البناء في المسبلة لخوف نبش سارق أو سبيع أو تخرق سيل جاز ولا يهدم (و) كره جلوس على القبر المحترم واتكأ عليه واستناد اليه و (وطء عليه الا لضرورة) أي حاجة بأن حال القبر عن يزوره ولو أجنبيا بأن لا يصل اليه الا بوطئه فلا يكره وفهم بالا ولي عدم الكراهة لضرورة الدفن والحكمة في عدم الجلوس ونحوه توقير الميت واحترامه وأما خبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال لا ينبغي أن يجلس أحدكم على جرة فتخلص الى جملته خيره من أن يجلس على قبر ففسر الجلوس عليه بالجلوس للبول والغائط وهو حرام بالا جماع أما غير المحترم كقبر مرقد وحر بي فلا كراهة في الجلوس ونحوه ولا يحرم البول والتغوط على قبورها (و) لا يجوز نبش القبر بعد دفن الميت وقبل البلى عند أهل الخبرة بتلك الأرض للنقل ولولا نحو مكة أو غيره كالصلاة عليه وتكفينه الا لواحد من خمسة الاول ما اذا دفن بلا غسل ولا تيم بشرطه وهو ممن يجب غسله فينتد (نبش) وجوبا (لغسل) نذار كاللظهر الواجب ما لم يتغير ثم يصلى عليه الثاني ما اذا دفن بأرض أو ثوب مغصوبين وطالب بهما مالهما فيجب نبشه وان تغير اذا وجد ما يكفن فيه غير الثوب المغصوب والا فلا يجوز الثالث ما اذا وقع في القبر مال وان قل نكحتم وطلبه مالكة فيجب النبش وان تغير الرابع ما لو بلى ما لا غيره وطلبه مالكة ولم يضمن مثله أو قيمته أحد من الورثة أو غيرهم ينبش ويشق جوفه ويخرج منه ويرد لصاحبه الخامس اذا دفن لغير القبلة يجب نبشه ويوجه للقبلة ما لم يتغير أما بعد البلى بأن مضت مدة قال فيها أهل الخبر بتلك الأرض ان الميت لم يبق له أثر فيجوز نبش القبر ودفن غيره فيه ومن ذلك يعلم حرمة اتخاذ الفسافي المعروفة لوجهين البناء في الأرض المسبلة والتجوير على البقعة (و) ينبش القبر أيضا فيما لو دفنت امرأة حامل بجنين ترجى حياته بأن يكون له ستة أشهر فأكثر فيشق جوفها والشق في القبر أولى لأنه أسهل من لا يجوز تأخيرها اليه الا ان غلب على الظن بقول الخبراء بسلامة الجنين لو أخر اليه فان لم ترج حياته حرم الشق لكن (لا تدفن امرأة في بطنها جنين حتى يتحقق موته) ولو تغيرت لثلا يدفن الجمل حيا وقول التنبيه ترك عليه شيء حتى يموت ضعيف بل غلط فاحش فليحذر ومع ذلك لا ضمان فيه مطلقا بل ستة أشهر أو لا لعدم تيقن حياته (و) أما السقط وهو الولد النازل قبل تمام الأشهر فغيبه تفصيل حاصله انه ان لم تظهر حياته ولا أماراتها ولا خلقه لا تجوز الصلاة عليه ولا يجب غسله ويسن ستره بخرقه ودفنه وكذا غسله كما قال ابن حجر اذا سن غسله سن ستره بخرقه ودفنه واذا وجب وجبا وان لم تظهر حياته ولا أماراتها لكن ظهر خلقه وجب ما عدا الصلاة فينتد (ووري) أي ستر بخرقه (سقط) موصوف بما ذكر (ودفن) أي وغسل وجوبا في هذه الثلاثة وحرمت

وطء عليه الا لضرورة
ونبش لغسل ولا
تدفن امرأة في
بطنها جنين حتى
يتحقق موته ووري
سقط ودفن

الصلاة عليه (فان) ظهر حياته بصباح أو غيره أو ظهرت أمارتها كأن (اختلج) أي اضطرب أو تحرّك بعد انفصاله فهو كالـ كبير ولودون أربعة أشهر ان فرض كما أفاده الشبراملسي وحينئذ كفن ودفن وغسل وجوبا فطعا و (صلى عليه) وجوبا على الأظهر في مسألة عدم ظهور الحياة كالبكاء مع ظهور أماراتها كالتحرّك لا احتمال حياته بهذه القرينة الدالة عليها وللاحتياط وقد نظم بعضهم هذه الاحوال فقال
 والسقط كالـ كبير في الوفاة * ان ظهرت أمارات الحياة
 أو خفيت وخلقه قد ظهرا * فامنع صلاة وسواها اعتبرا
 أو اختفى أيضا فغيبه لم يجب * شيء وستر ثم دفن قد ندب
 أما النازل بعد تمام الأشهر وهو ستة أشهر فـ كالـ كبير مطلقا وان نزل مبتاول لم يعلم له سبق حياة وقال الشبراملسي وان لم يظهر فيه تخطيط ولا غيره حيث علم أنه آدمي إذا هو خارج من تعريف السقط وخرج بالسقط العلق والمضغة لانها لا يسميان ولله فيدفنان ندبا من غير ستر والخامس الصلاة عليه ويجب تقديمها على الدفن وتأخيرها عن الغسل أو التيمم عند وجود مسوغة فلو دفن بلا صلاة أثم الدافنون والراضون بدفنه قبلها الوجوب تقديمها عليه ان لم يكن ثم عذرو بصلى على قبره لانه لا ينشئ للصلاة عليه (وأركانها) أي الصلاة على الميت سبعة الاول (نية) كنية غيرها من الصلوات ولا بد فيها من نية الفرضية وان لم يقل كفاية ولو في صلاة امرأة مع رجال ولو في صلاة الصبي وحده أو مع الرجال فلا بد في صلاته من نية الفرضية ولا يجب في الميت الحاضر تعيينه باسمه أو نحوه ولا معرفته بل يكفي تميزه نوع تمييز كنويت الصلاة على هذا الميت أو على من يصلى عليه الامام وكذا الوصلها آخر النهار وقال نويت الصلاة على من توفي من أقطار الارض ممن تصح الصلاة عليه ولو حضر موقى نوى الصلاة عليهم وان لم يعرف عددهم ولو أحرم بالصلاة على جنازة ثم حضرت أخرى وهو في الصلاة تركت حتى يفرغ ثم يصلى على الثانية لانه لم ينوها أولا ويجب على المأموم نية الاقتداء أو نحوه (و) الثاني (قيام) للقادر عليه كغيرها من الفرائض ولو لمعاده والمحاقها بالنفل في التيمم لا يلزم منه ذلك هنا لان القيام هو المقوم لصورتها في عدمه محول صورتها بالكلمة وشمل ذلك الصبي والمرأة اذا صليا مع الرجال فان عجز صلى على حسب حاله (و) الثالث (أربع تكبيرات) بتكبيرة التحريم ولوزاد عليهم لم تبطل صلاته سواء كان سهوا أو عمدا لانه انما زاد كراما لم يعتد البطلان أو يوال رفع يده عند الزيادة ثلاث مرات والابطال ولوزاد امامه عليهم الاتساق له متابعتة في الزائد بل تكرر ولو تابعه لم تبطل على ما تقدم ويستقر رفع يديه في التكبيرات الأربع حذو منكبيه ووضعها بعد ذلك كل تكبيرة تحت صدره كغيرها من الصلوات (و) الرابع (فاتحة) بعد أي تكبيرة منها والاولى أفضل فله أن يجمع بين الفاتحة والصلاة على

فان اختلج صلى عليه
 وأركانها نية وقيام
 وأربع تكبيرات
 وفاتحة

الذي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية وبينها وبين الدعاء للميت بعد التكبيرة الثالثة ولا يشترط الترتيب بينهما وبين الواجب بعد هذه التكبيرة من صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو دعاء للميت فيجوز اخلاء التكبيرة الأولى من القراءة ولا يجوز أن يقرأ بعض الفاتحة في ركن وبعضها في ركن آخر ويسن اسرار الفاتحة ولولم لا كئالة المغرب في أن كلاً لا يشرع فيه السورة ويسن جهر الامام أو المبلغ بالتكبير والسلام (و) الخامس (صلاة على النبي) صلى الله عليه وسلم (بعد) تكبيرة (ثانية) وأقلها اللهم صل على محمد وتسكن الصلاة على الآل والدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقبها بنحو اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والجمعة قبلها بأي صيغة من صيغته والمشهور منها الحمد لله رب العالمين وأكمل الصلاة ما في التشهد الأخير ولا يشترط ترتيب بين ذلك بل هو أولى (و) السادس (دعاء للميت) بخصوصه فلا يكتفى الدعاء للمؤمنين والمؤمنات ويجزئ كل مطلوب أخروي كأنظر إليه (بعد ثالثة) وهو المقصود الأعظم من الصلاة على الميت وأقله ما ينطلق عليه اسم الدعاء ويسن أن يكثر من الدعاء له وأكمله اللهم هذا عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعتهما ومحبوبه وأحبائه فيهم إلى ظلمة القبر وما هو لا فيه كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن سيدنا محمد عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم انه نزل بك وأنت خير منزل به وأصبح فقيراً إلى رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئناك راغبين إليك شفعاء له اللهم ان كان محسنًا فزد في إحسانه وان كان مسيئًا فتجاوز عنه ولقه برحمتك رضاك وقه فتنة القبر وعذابه وافسح له في قبره وجاف الأرض عن جنبيه ولقه برحمتك الآمن من عذابه حتى تبعه آمنًا إلى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين وهذا في البالغ الذكرفان كان أنثى عبر بالامة وأنت ما يعود اليها من الضمائر فخرج قوله وأنت خير منزل به فلا يؤث ذلك الضمير لانه راجع الى الله تعالى ولو ذكرها بقصد الشخص جاز وان كان خنثى عبر بالمولود ونحوه وإذا لم يعرف أن الميت ذكر أو أنثى ويجوز أن يأتي بالضمائر مذكرة على إرادة الشخص أو الميت ومؤنثة على إرادة الجنائز ولو صلى على جمع ما يأتي فيه بما يناسبه فلو قال في ذلك اللهم هذا عبدك بتهو حيد المضاف واسم الإشارة صحت صلاته إذا لا احتمال في صيغة الدعاء أما اسم الإشارة فلانه قد يشار إلى الواحد إلى الجمع وأما لفظ العبد فلانه مفرد مضاف إلى معرفة فيعم أفراد من أشير إليه ولو صلى على من مات في يومه أو سنته في أقطار الأرض ينبغي أن يقول في الدعاء اللهم اللهم من كان منهم محسنًا فزد في إحسانه ومن كان منهم مسيئًا فتجاوز عنه سيما أنه دون أن يقول محسنين ولا مسيئين لان الظاهر في الجميع أنهم ليسوا كاهم محسنين ولا مسيئين وروى مسلم عن عوف بن مالك أنه قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم على جنازة فسمعه يقول اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزله

وصلاة على النبي بعد
ثانية ودعاء للميت
بعد ثالثة

(قوله للميت) يشمل
غير المكلف كصبي
ومن بلغ مجنوناً ودام
جنونه إلى موته اه
زى
(قوله ولو ذكرها الخ)
مكرر مع ما يأتي اه

ووسع مدخله واغسله بماء وتلج وبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من
 الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجته وفتح
 فتحة القبر وعذاب النار قال عوف فتتميت أن أكون أنا ذلك الميت ولوجع بين
 هذين الدعاءين فالأفضل تقديم هذا الأخير لأن حديثه أصح وأما الصغير فيقول
 فيه اللهم اجعله فرطاً لأبويه وسلفاً وذخراً وعظماً واعتباراً وشفيعاً وثقل به موازينها
 وأفرغ الصبر على قلوبها ولا تفتنهما بعده ولا تحرمهما أجره ويكفي الدعاء بالرحمة كأن
 يقول اللهم ارحمه ويؤثب الضمائر إذا كان الصغير أنثى ويأتي في الخنثى والمجهول حاله
 ما مر قال الزركشي وهذا في الأبوين الحيين المسلمين فإن لم يكونا كذلك أتى بما
 يقتضيه الحال ولو غلم كفرهما كتعبية الصغير للساجي حرم الدعاء لهما بالمغفرة والشفاعة
 ونحوهما وإذا تردد في بلوغ المراتق دعاه بالرحمة والأفضل الجمع بينهما ويستحب أن يقدم
 على تلك الدعوات الثلاث اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهداً وغيابنا وصغيرنا وكبيرنا
 وذكرنا وأنثانا اللهم من أحبيته منا فأحبه على الإسلام ومن توفيته منا فتوفه على
 الإيمان ولو اقتصر على هذا الدعاء لم يكف لأنه يجب الدعاء للميت بخصوصه بخلاف
 دعاء الطفل وهو اللهم اجعله فرطاً لأبويه إلى آخره فإنه يكفي لشبوته بالنص بخصوصه
 على أن معناه أي سابقاً له في الأصلح كما في الآخرة فذلك دعاء للطفل بخصوصه لأنه
 لا يكون كذلك إلا إذا كان له شرف عند الله يتقدم بسببه كما أفاده الشرح المسمى (و)
 السابع (سلام بعد الرابعة) كسلام غيرها من الصلوات في كيفية وتعدد وتسنة
 الصلاة على الميت في المسجد جماعة بثلاثة صفوف فأكثر ويسن التعوذ قبل القراءة
 لا دعاء الافتتاح وأن يقول بعد التكبيرة الرابعة وقبل السلام اللهم لا تحرمنا أجره
 ولا تفتنا بعده واغفر لنا وله وأن يطول بعد الرابعة بقدر ما قبلها من التكبيرات
 الثلاث وما فيها من القراءة والصلاة على النبي وآله والدعاء ونقل بعضهم أنه يقرأ فيها
 قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله إلى قوله العظيم نعم لو خيف تغير الميت
 وانفجاره لو أتى بالسنة وجب الاقتصار على الأركان وأن يلتفت في السلام يمينا
 وشمالاً خلافاً لمن قال يقتصر على تسليمته يجعلها تلقاء وجهه وأن يجعل رأس الذكر
 عن يسار الإمام ويقف الإمام قريباً من رأسه ومثله المنفرد ورأس الأنثى عن
 يمينه ويقف عند عجزها وتكره الصلاة عليه قبل تكفينه لما فيها من الإزار
 بالميت ولو تخلف المأموم عن إمامه بلا عذر بتركه كبيرة حتى شرع إمامه في أخرى
 بطلت صلاته إذا اقتداءً به انما يظهر في التكبيرات وهو وتخلف فاحش
 يشبه التخلف بركعة ولا شك أن التقدم كالتخلف بل أولى فإن كان هناك
 عذر كبطء القراءة أو نسيانها فلا تبطل إلا بتخلفه بتكبيرتين أما لو نسي الصلاة
 أو الاقتداء فلا يضر تخلفه مادام ناسياً ولو بجميع التكبيرات ومن جاء بعد أن فعل

وسلام بعد الرابعة

الامام بعض الاركان يكبر ويقرأ الفاتحة وان كان الامام في غيرها كالدعاء لان
 ما أدركه المسبوق أول صلاته ولو كبر الامام أخرى قبل قراءته كرمعه وسقطت عنه
 الفاتحة أو بعضها لكونه مسبوقا واذ اسلم الامام قد ارك المسبوق حتماً باقى التكبيرات
 بأذكارها وجوباً فى الواجب وندباً فى المندوب ويسن أن لا ترفع الجنازة حتى يتم
 المسبوق صلاته ولا يضر رفعها قبل اتمامه ويجوز لمن حضر بعد الصلاة على الميت
 فعلها جماعة وفردى والاولى التأخير الى الدفن مسارعة الى دفنه وينوى الغرض
 لوقوعها منه فرضاً (وشروطها) أى لصحة الصلاة على الميت شروط غيرها من الصلوات
 ما يتأتى فيها (تقدم طهره) أى الميت فلو تذكر كأن وقع فى حفرة وتعد راحه
 وطهره لم يصل عليه ولولم يوجد ماء ولا تراب صلى عليه فان وجد كاف للميت أو المصلى
 عليه تعين الميت (وأن لا يتقدم) أى المصلى (عليه) حالة كون الميت حاضر أو فى قبر
 وبشروط أيضاً أن لا يزيد ما بينهما فى غير المسجد على ثلاثمائة ذراع تقريباً وأن لا يكون
 بينهما حائل ومحل هذين الشرطين فى الابتداء أما فى الدوام كأن رفعت الجنازة فى اثناء
 الصلاة وزاد ما بينهما على ما ذكر أو حال حائل فلا يضر لانه يغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى
 الابتداء نعم لو كان الميت فى صندوق لا يضر ولو أحرمت على الجنازة وهى سائرة صح
 بشروط ثلاثة أن تكون الى جهة القبلة وقت التحرم وأن لا يكون هناك حائل حال
 التحرم ولا تشترط المحاذاة على المعتمد وأن لا تبعد عنه بأكثر من ثلاثمائة ذراع الى تمام
 الصلاة بخلاف ما اذا أحرمت عليها وهى قارة ثم رفعت قبل تمام الصلاة فان ذلك لا يضر
 كما تقدم (وتصح) الصلاة (على غائب عن بلد) لانه صلى الله عليه وسلم صلى على
 النجاشى رضى الله عنه بالمدينة يوم موته بالحبيشة رواه الشيخان وذلك فى رحب سنة
 تسع وقد أجمع كل من أجاز الصلاة على الغائب بأن ذلك يسقط فرض الكفاية عن
 الحاضرين الا ما حكى عن ابن القطان ومحل السقوط بها حيث علم بها الحاضرون ولا
 تجوز الصلاة على الغائب حتى يعلم أو يظن أنه قد غسل أو يم نعم ان علق النية على
 طهره بأن نوى الصلاة ان كان قد طهر صحت الصلاة عليه (لا) تصح الصلاة على
 الميت الذى (فيها) أى البلدة التى كان المصلى حاضر فيها ولم يحضر فى ذلك الميت وان
 كبرت البلدة لم يسر الحضور غالياً والمتجه أن الاعتبار المشقة وعدمها حيث شق الحضور
 ولو فى البلدة لكبرها ونحوه صحت وحيث لا ولو خارج السور لم تصح كما نقله الشيرازى
 عن ابن قاسم فلو كان الميت خارج السور قريباً منه فهو كداخله والمراد بالقرب هنا
 حد الغوث وهو ما يجب طلب الماء منه فى التيمم لحد القرب كما أفاده الشيرازى ولو
 تذر على من فى البلدة الحضور لحبس أو مرض جاز ذلك ومثل ذلك ما اذا قتل انسان
 ببلد وأخفى قبره عن الناس ولو نوى الامام ميتاً حاضر أو غائباً ونوى المأموم آخر كذلك
 جاز لان اختلاف نيتهما لا يضر (و) تصح الصلاة على حاضر (مدفون) فى قبر ولو بعد

وشروطها تقدم طهره
 وأن لا يتقدم عليه
 وتصح على غائب عن
 بلد لا فيها ومدفون

المبلى والاندراست وبسقط الغرض بالصلاة على القبر على الصحيح (غير نبي) أما
 الصلاة على نبي لا تجوز لغير النبي صلى الله عليه وآله والنصارى اتخذوا قبور
 أنبيائهم مساجد والأصح تخصيص صحة الصلاة على الغائب والقبر بمن كان (من
 أهل) أداء (فرضها) أي الصلاة (وقت موته) دون غيره فلا تصح من كافر وحائض
 يوم موته كمن بلغ أو أفاق بعد الموت وقبل الغسل (وسقط الغرض) في الصلاة على
 الجنائز (بذكر) واحد كصبي مميز ولو مع وجود الرجال لأنه من جنسهم مع حصول
 الغرض بصلاته وإن كانت نفلا ولا الجماعة لا تشترط فيها فكذا العدد ولا تكفي في
 إسقاط فرضها امرأة وخنثى مع وجود الذكر (و) أما الشهيد فهو ثلاثة أقسام لأنه
 إما شهيد الأخرى فقط فهو كغير الشهيد وذلك كالمبطلون وهو من قتل له بطنه
 بالاستسقاء أي اجتماع ماء أصفر فيه أو بالأسهال والغريق وإن عصى في الغرق بفرو
 شرب خمر دون الغريق بسير سفينة في وقت هيجان الرياح فإنه ليس بشهيد والمطعون
 ولو في غير زمن الطاعون أو بغيره في زمنه أو بعده حيث كان صابرا محتسبا والميت
 عشقا بشرط الكف عن المحارم حتى عن النظر بحيث لو احتلى بمحبوبه لم يتجاوز الشرع
 وبشرط الكتمان حتى عن معشوقه والميتة طلقا ولو من زنا إذا لم تتسبب في إسقاط الولد
 والمقتول ظلما ولو بحسب الهيئة كمن استحق القتل بقطع الرأس فقتل بالتوسط مثلا
 والغريب وإن عصى بغريته كما بقى وناشزة والميت في طلب العلم ولو على فراشه
 والحريق والميت بهدم وكذا من مات فجأة أو في دار الحرب قاله ابن الرقعة وكذا المحدث
 سواء زيد على الحد المشروع أم لا وسواء سلم نفسه لاستيفاء الحد منه تأبى أم لا قاله
 الشبرايمسي ومعنى الشهادة لهم أنهم أحياء عند ربهم يرزقون قاله الحصني والأوجه
 في ذلك أن يقال إن كان الموت معصية كأن تسببت المرأة في القاء الحبل فماتت أو ركب
 شخص البحر وسير السفينة في وقت لا تسير فيه السفن فغرق لم تحصل له الشهادة
 للعصيان بالسبب المستلزم للعصيان بالسبب وإن لم يكن السبب معصية حصلت
 الشهادة وإن قارنهما معصية لأنه لا تلازم بينهما ومن ذلك ما لو صاد حية وهو ليس حاذقا
 في صيدها أو صنع نحو الهوان ولم يكن حاذقا في صنعة فمات فليس بشهيد بخلاف
 الحاذق فيها فإنه شهيد لعدم تسببه في هلاك نفسه قال صلى الله عليه وسلم إن أكل
 شهداء أمي لأصحاب الفرش أي الذين يألفون النيام على الفرش ولا يهاجرون
 الفرش ويقصدون للغزو وقال الحكيم هؤلاء قوم أطمأنت نفوسهم إلى ربهم وشغلوا
 به عن الدنيا وتمنوا القاء فاذا حضرهم الموت جادوا بأنفسهم طوعا وبذلو حاله إشارا
 لمحبتهم على محبتهم فماتوا ومن قتل في معركة المشركين سواء فيمنالون منازل الشهداء لأن
 الشهداء بذلوا أنفسهم ساعة من نهار وهؤلاء بذلوا طول العمر وأما شهيد الدنيا فقط
 فهو من قتل في قتال الكفار بسببه وقد غل في الغنيمة أو قتل مدبرا على وجه غير

غير نبي من أهل
 فرضها وقت موته
 وسقط الغرض بذكر

مرضى شرعاً أو قاتل رياء أو نجوه وأما شهيد الدنيا والآخرة معافوه من قتل كذلك
 لكن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ومراد الفقهاء أحد هذين الأخيرين وحكمهما أنه
 يجب الدفن و (تحريم صلاة على شهيد) أى شهيد المعركة (كغسله) لخبر البخاري عن
 جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر في قتل أحد بدفنهم بدماؤهم ولم يغسلهم ولم يصل
 عليهم ولو كان جنباً وحائضاً ونفساء لأن حنظلة بن الراهب قتل يوم أحد وهو جنب
 ولم يغسله النبي صلى الله عليه وسلم وقال رأيت الملائكة تغسله وترال وجوباً نجاسة
 غير دم مطلقاً كقول خرج بسبب القتل ودم حصل بغير سبب الشهادة وإن زال
 بسببه دمها ولا يزال الخبس المعفوع عنه فتحرم إزالة الدم الشهادة وهو
 الخارج من المقتول نفسه وهذا تحريم إزالة الدم (وهو) أى شهيد المعركة الذي يحرم غسله
 والصلاة عليه ضابطه أنه (من) أى كل شخص (مات) ولو امرأة أو رقيقاً أو غير مكاف
 (في قتال) كافر واحد أو (كفار) ولو كان القاتل مسلماً لاستعانة بهم بخلاف ما لو
 استعان بغاة بكفار عليهمنا فالمقتول منا لا يكون شهيداً إلا من قتله كافر أو من لم يبق
 فيه حياة مستقرة قبل انقضاء حرب الكفار الجائز (بسببه) أى القتال كأن قتله كافر
 أو أصابه سلاح مسلم خطأ أو عاد عليه سلاحه أو رجمته دابته أو سقط عنها أو تردى
 حال القتال في بئر أو انكشف عنه الحرب وهو ميت ولم يعلم سبب موته وإن لم ير عليه
 أنردم لأن الظاهر أن موته بسبب الحرب بخلاف ما إذا انقضت الحرب وفيه حياة
 مستقرة ولو كان أصابته فيها جراحة يقطع بموته بسببها ثم مات بها والحاصل أن
 المجروح إما أن تكون حركته حركة مذبح فهو شهيد جزماً وإما أن تكون فيه حياة
 مستقرة ثم هذا إما أن يقطع بموته من الجراحة كأن قطعت أمعاؤه فهو غير شهيد في
 الظاهر سواء أطل الزمن أم قصر لحياته بعد انقضاء القتال فاشبهه بموته بسبب آخر
 وإما أن لا يقطع بموته منها بل تتوقع حياته فغير شهيد جزماً ومن ذلك يقول (لا أسير
 قتل صبراً) فإنه إن قتل صبراً بعد انقضاء الحرب فغير شهيد وإن قتل صبراً في بطن
 المعركة قبل انقضائها فشهيد وبخلاف من مات قبل انقضاء الحرب لا بسببها كأن
 مات بمرض أو جأفة أو قتله مسلم عمداً وكذا الوفاة في قتال البغاة أو في قتال الذميين
 من غير مجوز له فليس له حكم شهيد المعركة كمن اغتاله مسلم مطلقاً أو كافراً في غير قتال
 (وكفن شهيد) وجوباً ويسن أن يكون تكفينه (في ثيابه) التي مات فيها إن اعتقه
 لبسها غالباً وإن لم تكن بيضا وإن لم تكن ملطخة بالدم والمطخة به أولى فإن لم تكف
 وجب تقيمها (لا) يجوز تكفينه في (حرير) اضطر إليه للقتال بل ينزع وجوباً كحيط
 لبسه محرم للحاجة ويسن نزع آلة الحرب عنه كدرع وكذا ما لا يعتمد التكفين فيه
 كفروة وجبة محشوة ولو اختلط من يصلى عليه بغيره ولم يتميز كمسلم بكافر وغير شهيد
 بشهيد وسقط يصلى عليه بسقط لا يصلى عليه وجب تجهيز كل إذا لايتم الواجب

وتحريم صلاة على شهيد
 كغسله وهو من مات
 في قتال كفار بسببه
 لا أسير قتل صبراً
 وكفن شهيد في ثيابه
 لا حرب

الا بذلك ويصلى على الجميع وهو أفضل أو على واحد فواحد بقصد من يصلى عليه في
الكيفيتين ويغفر التردد في النية للضرورة ويقول في المثال الاول وهو اختلاط مسلم
بكافر اللهم اغفر للمسلم منهما في الكيفية الاولى ويقول اللهم اغفر له ان كان مسلما في
الكيفية الثانية ولا يحتاج الى ذلك في المثال الثاني والثالث لا تتفاء المحذور وهو
الدعاء بالمغفرة للكافر (ويندب تلقين) ميت (بالغ ولو شهيدا) خلافا للشهاب الرملي
(بعد دفن) لا احتياجه الى التذكير في هذا الوقت وان يقعد الملقن عند رأس القبر
قال صلى الله عليه وسلم اذا مات أحدكم فمسيو يتم عليه التراب فليقم أحدكم على رأس
قبره ثم ليقل يا فلان بن فلانة فانه يسمع ولا يجيب ثم ليقل يا فلان بن فلانة الثانية فانه
يستوى قاعدا ثم ليقل يا فلان بن فلانة الثالثة فانه يقول أرشدنا ربك الله ولكن
لا تسمعون فيقول له اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا
رسول الله وأنت رضىت بالله ربا وبالاسلام ديننا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا
وبالقرآن اماما فان منكرا او نكيرا يتأخر كل واحد منهما فيقول انطلق بنا ما بقعدنا عند
هنا وقد لقن حجة ويكون الله عز وجل حجيجه دونهما فقال رجل يا رسول الله فان لم
يعرف اسم امه قال فليمنسبه الى حواء أما طفل ولومراهما ومجنون لم يتقدمه تكليف
فلا يسن تلقينهما لانهما لا يفقهان ويسن أن يقرأ عنده شيء من القرآن وان ختم كان
أفضل (و) يندب (زيارة قبور) أى قبور المسلمين (لرجل) أى ويتأ كندب ذلك
في حق الاقارب خصوصا الابوين ولو كانوا ببلد آخر غير بلد الزائر ويسن أن يكون الزائر
على طهارة وتكره زيارتها للنساء والخناثي هذا في غير زيارة سيدنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم أما هي فلا تتركه بل تكون من أعظم القربات للذكور والانات وينبغي أن
تكون قبور سائر الانبياء والاولياء كذلك كما قال ابن الرفعة والقمولي ومحل ذلك
اذا أذن لها الزوج أو السيد أو الولي (وسلام) ندب بأحالة كون الزائر مستقبلا وجه
القبور قائلا ما علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها وهو السلام
على أهل الدار من المؤمنين والمسلمين ويرحم الله المستقدمين والمستأخرين وانا ان
شاء الله بكم لاحقون أو ما علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه وهو السلام
على أهل الدار من المؤمنين والمسلمين وانا ان شاء الله بكم لاحقون أسأل الله لنا ولكم
العافية رواه مسلم زاد أبو داود بسند ضعيف اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم
ويقرأ ويدعو عقب قراءة والدعاء ينفع الميت وهو عقب القراءة أقرب للاجابة
ويندب وضع الشيء الرطب على القبر كالجريد الاخضر والريحان لانه يستغفر للميت
ما دام رطبا ولا يجوز للغير أخذه قبل يسه وأما بعد اليبس فيمحوه أخذه لان
واضعه أعرض عنه حينئذ كما علم هذا في غير واضعه أما هو فان كان الشيء الاخضر
قليلا نحو صفة أو نحو صتين فلا يجوز له أخذه قبل يسه لانه صار حقا للميت أما اذا كان

ويندب تلقين
بالغ ولو شهيدا بعد
دفن وزيارة قبور
رجل وسلام

كثير افانه يجوز له الاخذ منه ليعضه على قبر آخر مثلاً ويندب جمع الاقارب في موضع
 من المقبرة لانه أسهل على الزائر والافضل أن يكون بجوار أهل الخير والصالح
 ولوانهم - لم القبر على الميت فالوارث بخير بين ثلاثة أمور اصلاحه وتركه ونقل الميت
 منه الى غيره ومثل ذلك انهم يار التراب عليه عقب دفنه ومعلوم أن الكلام حيث لم
 يخش عليه نحو سبعة أو ظهور راثحة والاوجب اصلاحه قطعاً وكذا لو أفضى انهدام
 القبر الى ظهور شيء من الميت والدفن في المقبرة أفضل من غيره لينال الميت دعاء
 الزائرين ويكره الميت بها لما فيه من الوحشة ولا يجوز جمع اثنين في قبر واحد بل يفرد
 كل واحد بقبر وقال الماوردي بالكرهية عند اتحاد الجنس أو المحرمية أو الزوجية
 أو عدم بلوغ حد الشهوة ويكره عند شـيخ الاسلام وان اختلف الجنس واختلفت
 المحرمية لكن يجعل بينهما ما يمنع التماس كتراب ونحوه والمعتمد الا قول نعم يستثنى من
 حرمة الجمع ما لو أوصى كل من الميتين بذلك فيجوز لان الحق له ومن ذلك ادخال ميت على
 آخر قبل ذهاب أثره ويحرم جمع عظام الموتي لدفن غيرهم وكذا وضعه فوقها نعم ان دعت
 الضرورة الى ذلك كأن كثرت الموتي وعسرا فراد كل ميت بقبر لضيق الارض فيجمع
 بين الاثنين والثلاثة والاكثر في قبر بحسب الضرورة ويحرم نقل الميت قبل دفنه من
 محل موته الى محل أبعد من مقبرة محل موته ليدفن فيه الا أن يكون بقرب مكة أو المدينة
 أو بيت المقدس بحيث تكون المسافة لا يتغير فيها الميت فيجوز حينئذ نقله اليها بعد
 غسله وتكفينه والصلاة عليه في محل موته لتوجه الفرض قال الزركشي وينبغي أن
 يكون مثله ذلك ما لو كان بقرب مقابر أهل الخير والصالح لان الشخص يقصد الجوار
 الحسن **فائدة** من مات في سفينة وتعد ردفنه في البر يجب أن يوضع بعد غسله
 وتكفينه والصلاة عليه بين لوحين مثلاً ويرمى في البحر وان ثقل بحجر ليصل الى القرار
 فهو أولى **تنبيه** محل تجهيز الميت تركته ويراعى فيه حاله وسعة وضيق وان كان
 مقتر على نفسه في حياته الزوجية وخادمها المملوك لها أو المكاتري بالانفاق عليه
 فعلى زوجها الغنى ولو كان غنياً بما يخصه من التركة والمراد به من يملك زيادة على
 التجهيز ما يكفي مؤنة يوم وليلة وان امتنع الزوج من تجهيزها أو كان غائباً فبهرها الورثة
 أو غيرهم من مالها أو غيرهم رجعوا عليه بذلك ان فعلوه بأذن حاكم يرى ذلك والا فلا نعم
 ان لم يوجد الحاكم كفي المجهز الا شهادة على أنه جهز من مال نفسه ليرجع وخرج
 بالزوج ابنة فلا يلزم تجهيز زوجة أبيه وان لزمته نفقتها في الحياة ولو أوصت الزوجة
 بتجهيزها من مالها توقف على اجازة الورثة لانها وصية لوارث وهو الزوج حيث
 أسقطت الواجب عليه والمفتي به عند الحنفية أن تجهيز الزوجة على الزوج مطلقاً
 أي سواء كان غنياً أو لا وعند المالكية والحنابلة أن تجهيزها من مالها مطلقاً فان لم يكن
 للميت تركة فتجهيزه على من عليه نفقته حياً في الجملة ليدخل المكاتب والولد الكبير

الذي كان قادرا على الكسب فان لم يكن للميت من تلزمه نفقته فتجهيزه في بيت المال
فان تعذر بيت المال فعلى مياسير المسلمين ومثل غيبة الزوج فيما تقدم غيبة من يجب
عليه نفقة الميت في الحياة والمحكوم عليه فيما تقدم بأنه فرض كفاية هو الأفعال وأما
الاعيان كتمن الماء والكفن وأجرة من يغسله ويحمله ويحمله ونحو ذلك فما ذكر ولا بأس
بالبكاء على الميت قبل موته وبعد. والاولى عدمه بحضرة المحتضر وهو قبل الموت مباح
وأما بعده ففيه تفصيل فان كان لمحبة أو ورقة كالبكاء على الطفل فلا بأس به والصبر
أجل وان كان لما فقد من علمه وصلاحه وبركته وشجاعته فيظهر استحبابه وان كان
لما فات من بره والقيام بمصالحه فيظهر كراهته لتضمنه عدم الثقة بالله تعالى ولا فرق في
ذلك بين ما كان بمجرد دمع العين أو كان برفع صوت وكان داخل تحت الاختيار وهذا
كاه ما لم يكثر به ما يدل على الجزع كالنوح وشق الجيب ونشر الشعر وتسويد الوجه
 ووضع التراب على الرأس ورفع الصوت بأفراط في البكاء والاحرم ولا يعذب المنكر
بشيء من ذلك ما لم يوص به بأمر أوصى بتركه أو سكت أما اذا أوصى بشيء من ذلك فإنه
يعذب به ويسن أن يغزى كل من يحصل له عليه ويجد حتى الزوجة والصديق
وتندب البداءة بأضعفهم عن جمل المصيبة ويقال في تعزية المسلم بالمسلم أعظم الله
أجره وأحسن عزاءك وغفر لميتك وأخلف عليك ويقال في تعزية الكافر بالمسلم
غفر الله لميتك وأحسن عزاءك وينبغي للعزى اجابة التعزية بنحو جزاك الله خيرا
ويسن زيارة القبور وورد أن من زار قبر أبيه أو أحد هما في كل جمعة مرة غفر له وكان
بارا والديه وفي رواية من زار قبر والديه في جمعة أو أحد هما فقرأ عنده سنن ولقرآن
الحكيم غفر الله له بعد ذلك آية وحر فا وفي رواية من زار قبر والديه أو أحد هما يوم
الجمعة كان كحجة

باب ما يحرم استعماله من اللباس والحلى وما لا يحرم

لا يجوز للرجل والخنثى استعمال الحرير بسائر أنواعه كالابر يسمن والديباج والسندس
والقز ونحو ذلك مما بعد استعماله عرفا كالكتابة عليه ولولا صدق امرأته حيث كان
الكاتب رجلا بخلاف ما اذا كان الكاتب أنثى ولولا للرجل فلا حرمة وهذا اذا كان
الحرير على أصله ولم يكن مستهلكا فان استهلك كافي ورق الحرير فلا حرمة وكجلوس
تحتها كأموسمية وقد نرى تغط به كالحاف وجهه حرير وما يحرم حبة محشوة ظاهرها
أو باطنها حرير ولا يضر كون المحشوة حرير أو لا فيها ولا في اللحاف وقلنسوة حرير فان
خيط شيء فوق اللحاف أو الجبة أو القلنسوة بحيث ستر الحرير من استعماله بخلاف
مجرد وضع شيء على ما ذكر بدون خياطة فلا يكفي ومثل ذلك القاووق فاذا كانت
بطانتها وظهرته حرير فلا بد من خياطة غشاء يعهما أوالو كان أحدهما حريرا فقط
فالعبارة في الخياطة عليه ومن الاستعمال الجلوس عليه أو الاستناد اليه بالأحائل

فيهما ولو رقيقا وان لم يخط ما لم يتخذ حصيرا من حرير والا فالوجه الحرمة وان بسط فوقها
شيئا لما فيه من السرف ومن الاستعمال ستر الجدران به الاستراكعة ومثلها قبور سائر
الانبياء على المعتمد بخلاف قبور غيرهم ولوم من أهل الصلاح والولاية على المعتمد ويحرم
الباسه للدواب لانها لا تنقص عن ستر الجدران به وغطاء العمامة وكيس الدراهم
ويحرم التفرج على الزينة المحرمة لكونها بنحو الحرير بخلاف الضرورة الحاجة فلا يحرم ولو
أكره الناس عليها جازت له للعذر وحرم التفرج عليها لان ما هو حرام في نفسه يحرم
التفرج عليه وان جازف له لعذر لانه رضاه وكذا اما أكثر حرير بخلاف ما اذا كان
أكثر من غير الحرير أو تساوى باغلا حرمة والعبرة بالوزن لا بالظاهر في الرؤية فالاطالس
المعروفة حلال وقيل بحرمتها وفيه تضيق ومثل الحرير في الحرمة المزعفر أي المصبوغ
بالمزفران كله أو بعضه بحيث يطلق عليه اسم المزعفر في العرف وأما المعصفر فانه
مكروه بخلاف سائر المصبوغات من أحمر وأصفر وأخضر وأسود ومخطط فانها تحل من
غير كراهة في شيء منها على المعتمد ويحل من الحرير خيط المفتاح وخيط الميزان وخيط
الكوز وغطاؤه وخيط المنطقة وخيط القنديل وليقة الدواة وتكة اللباس ووزر
الطربوش وكيس المصحف وخيطه ووزر نحو القميص وخيط الخياطة وخيط السبحة
واختلاف في شراريبها فقل حلال مطلقا وقيل حرام مطلقا والمعتمد اتم فصيل
فالشرابة التي هي طرف الخيط عند المسماة بالمثدنة تحل اذا كانت من أصل خيط
السبحة والاحرمت بخلاف ما بين الحبات من الشراريب فانها تحرم ولوم من أصل الخيط
ويحل المشي على الحرير ولومع ان تردد ويجوز الدخول بين ستر الكعبة وجدارها والنحو
الدعاء ويجوز الاتصاف بسترها من خارج في نحو الملتزم ولمن له ولاية التأديب اللباس
الحرير للصبي والمجنون لا افتراشه ولا ادنائه ويحل وضع الاشرطة بشرط أن لا تزيد على
وزن الثوب وان لا تزيد الاشرطة على أربعة أصابع في العرض وان زادت في الطول
وان لا تزيد الرقع على أربعة أصابع طولا وعرضا ويحل التطريفة بالحرير بأن يجعل
طرف ثوبه مسجفا به قدر عادة أمثاله من غير نظر الى زيادة الوزن فان زاد على عادة أمثاله
وجب قطع الزائد وان باعه لمن هو عادة بخلاف ما لو اشتراه ممن عاداته ذلك وكان زائدا
على عادة أمثال المشتري فانه يحل لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ويجوز
استعمال الحرير لضرورة كحرب وبرد مهلكين أو مضربين وكفجأة حرب والحاجة كحرب
ودفع قل وستر عورة في الصلاة وعن عيون الناس وفي الخلوة اذا لم يجد غير الحرير في
الجميع مما يقوم مقامه ويحرم على الرجل والخنثى حلي الذهب والفضة لا فرق في ذلك
بين اليسير والكثير نعم يجوز لها لبس خاتم الفضة حيث كان على عادة أمثالها فـ درا
ومحلا وصفة وكذا يجوز لها اتخاذ الانف والانملة والسن منها ولو تعددت الانملة حيث
تعددت الاصابع بعددها ولا يجوز اتخاذ أصبع بكاملها منها وأما الانملة ان من أصبع

واحد فان كانتا من أعلى الاصبع جازا اتخاذهما الوجود العمل بواسطة الاغلة السفلى وان
 كانتا من أسفله امتنع لعدم وجود العمل ويحل للرجل حلية آلة الحرب بالفضة وان لم
 يكن محار بالان المصود اغاظة الكفار وهي حاصلة ولوان يدارنا منهم وذلك بشرط أن
 تكون هذه الآلة مما يصلح للحرب عادة كسيف ورمح وسكين الحرب وترس ومثل
 ذلك الحياصة والدرع والخف بشرط عدم السرف أمام مع السرف فتحرم لا مثل سكين
 المهنة والمقشط ونحوه فلا يجوز فيه ذلك وخرج بالآلة أو عتيها كالتقرب ونحوه فلا
 يجوز فيه ذلك ومثل ذلك ما ليس ملبوسا له كسرج ولجام وركاب وخرج بالفضة
 الذهب فيحرم ذلك منه مطلقا وخرج بالرجل المرأة والخنثى فلا يجوز لهما شيء من ذلك
 لما فيه من التشبه بالرجال والتحلية تسمير قطع النقدة على نفس الآلة مع الاحكام
 فخرج التمويه فان فعله حرام مطلقا لما فيه من اضاعة المال وتحريم تحلية الدواة والمرأة
 ونحوهما ومثل الذهب والفضة في الحرمة المنسوج بهما كله أو بعضه والمطلبي بأحدهما
 اذا حصل منه شيء بالعرض على النار ومن المطلبي أطراف الشاشات التي فيها قصب
 فيحل ذلك ان لم يحصل منه شيء بالعرض على النار والاحرم أما المرأة فيحل لها جميع ذلك
 لباسا وفرشا وغيرهما بالنسبة للحرير أما المنسوج والمموه بالذهب أو الفضة وكذا المطرز
 بهما أو بأحدهما فيحل لبسه فقط على المعتمد ويحرم عليه ما فرشه والجلوس عليه وغيرهما
 من سائر وجوه الاستعمالات لان علة التحل تزينها الداعي الى الميل اليها ووطئها
 المؤدى الى كثرة النسل المطلوب للشارع وذلك لا يوجد في غير اللبس والخاصة ان
 سائر أنواع الذهب والفضة يجوز للنساء استعماله ومن ذلك القمقمق فيجوز لها اتخاذ
 من ذهب أو فضة الا في صورتين الاولى الاواني اذا لفرق في تحريمها بين النساء
 وغيرهن ومنها القماقم والمباخر وظروف الغناجيل فتحرم على الرجال والنساء
 ولثانية المنسوج والمموه والمطرز بهما على التفصيل المتقدم ويجوز لهن له ولاية الناديب
 اللباس حلى الذهب والفضة والمموه بهما للصبي ولو مراهما قوله الباسه نعلان من ذهب
 حيث لا سرف عادة ومثل ذلك الحياصة وأما الخنجر والسكين المطلبيان بالذهب
 أو الفضة فيحرم اللباس بهما ان حصل من الطلاء شيء بالعرض على النار ولا يجوز أن
 يفرش له الحرير ولا المموه بالذهب أو الفضة ومثله في جميع ذلك المجنون ويحرم خرم
 الانثى ليجعل فيه حلية من ذهب أو نحوه لا فرق في ذلك بين الذكر والانثى ولا عبرة
 باعتبار ذلك لبعض الناس في نسائهم وأذن الصبي كذلك ولا نظر لزمته بذلك وأما
 الانثى فيجوز خرم أذنها على المعتمد ويجوز تحلية المعحف بالفضة للرجال والنساء
 وبالذهب للنساء خاصة وخرج بالتحلية التمويه فهو حرام مطلقا لما فيه من اضاعة المال
 سواء حصل منه شيء بالعرض على النار أولا وتجوز كتابته بهما بالتحلية كتب علم
 أو حديث ولا كتابته بهما ويحرم تحلية قبور سائر الانبياء والمرسلين والكعبة

ومقام ابراهيم بالذهب أو الفضة ومثل ذلك ما يفعله في المحمل المعروف فهو حرام
ويحرم التفرج عليه ولا يصح الوقف عليه وكذا الذهب الذي على كسوة الكعبة
والبرقع على المعتمد وقال البلقيني يجوز كسوة الكعبة بالحرير المنسوج بالذهب لما فيه
من التعظيم بكسوتها الفاخرة ويحل لبس شيء تنجس لارطوبة فيه لان نجاسته عارضة
سهلة الازالة ولا يحل لبس نجس العين كجلد الميتة لما يجب عليه من التنقية باحتنا
النجس لا قامة العبادة الا لضرورة كحرقه ويحل لباس الجلد النجس للدابة اذ لا
تعبد عليها ما لم يكن من مغلظ **تنبيه** لا يحرم استعمال النساء في الثياب من
المسالك لها وبأذنه واستعمال الدقاق في غسل الايدي بقدر الحاجة والاولى لمالك
الثياب ترك دفعها اذا كان ذلك للبيع فهو من الغش المحرم فيجب اعلام المشتري
به والاولى أيضا ترك صقلها وينبغي طي الثياب وذكر اسم الله عليها ما ورد من قوله
علي الله عليه وسلم اذا طويتم ثيابكم فاذكروا اسم الله تعالى عليها ثلاثا تلبسها لجن
بالليل وانتم بالنهار فتبلى سريعا وينسب للعلماء والقضاة الذين بمصارشهم عاراهم
ليعرفوا فيسئلوا وليطاعوا فيما عنه زجروا ويحرم على غيرهم التزبيذ فيهم لما فيه
من التلبس كما يحرم على غير الصالح التزبيذ في الصلحاء وفي لبس العمامة الخضراء
لمن ليس من اولاد قاطمة خلاف والشر يف هو الذي له نسب من جهة الاب وأما
الذي نسبه من جهة الام فقط فليس شريفا نعم له مزية على من لم يكن له نسبة أصلا
لانه من ذرية صلى الله عليه وسلم ومن أقاربه

باب الزكاة

وهي اسم لما يخرج عن مال أو بدن سمي بهذا لانه يظهر المخرج عنه عن تدينسه
بحق المستحقين والمخرج عن الاثم وبقية من الآفات ويعدحه عند الله تعالى حتى
يشهد له بعبادة الايمان وأصل وجوبها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى خذ من
أموالهم صدقة تطهرهم بها وتزكهم بها وقوله تعالى وآتوا الزكاة وأخبار كقوله صلى
الله عليه وسلم الزكاة قنطرة الاسلام رواه الطبراني عن أبي الدرداء والبيهقي عن
ابن عمر أي الزكاة جسر الاسلام الذي يعبر منه اليه فأيها طريق في التمكن في
الدين ووجوبها معلوم ضرورة فيكفر جاحدها في المجمع عليها دون المختلف فيها
كزكاة الركا زكاة التجارة وزكاة مال النسي ومن جهلها عرّف بها فان جحدتها
بعد ذلك كفر وفرضت في شوال في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر (تجب)
أي الزكاة (على) كل (مسلم) ولو غير مكلف والمراد أنها تلزم في ماله فعلى الولي اخراجها
منه ان اعتقد الوجوب كشافعي والا كحنفي فلا ما الكافر الا صلى فلا يلزمه اخراجها
ولو بعد الاسلام لكنه يعاقب عليها زيادة على كفره والزكاة الواجبة بالاسلام لا
تسقط بالردة ووقف الامر في مال المرتد لردته فان مات مرتدا بعد مضي حول من ردت

باب الزكاة
تجب على مسلم

بان أن لا مال له من حينها فلا زكاة وإن أسلم أخرجه ماضى وله الأخر في رده وإن
تصح نيته للضرورة (حر) ولو كان خرا البعض وقدم ملك به ضعه المحر نصابا بالتسام ملك
على ماله ملك به ضعه المحر أما القن فلا تلزمه لعدم ملكه وكذا المالك كاتب لضعف ملكه
ولا تلزم سيده لأنه غير مالك ولا بد من أن يكون من وجبت عليه الزكاة معينا منقضا
فلا زكاة في مال بيت المال وربيع موقوف على نحو الفقراء والمساجد لعدم تعيين
المالك بخلاف الموقوف على معين واحد أو جماعة ولا زكاة في مال وقف على جنين
لأنه لا ثقة لوجوده ولا لحياته ثم الزكاة نوعان زكاة بدن وهي الفطرة وزكاة مال وهي
واجبة في ثمانية أصناف من أجناس المال وهي الذهب والفضة والزروع والخل
والعنب والابل والبقر والغنم ويجب صرف الزكاة لثمانية أصناف من طبقات الناس
وأما عروض التجارة فهي ترجع للذهب والفضة لأن زكاتها تتعلق بقيمتها وهي إنما
تكون منها بخلاف زكاة الباقي فانها تتعلق بعينه ويجب (في ذهب) ولو غير مضروب
(بلغ عشرين مثقالا وفضة) ولو غير مضروبة (بلغت مائتي درهم ربع عشر) لقول
صلى الله عليه وسلم ليس في أقل من عشرين دينارا شيء وفي عشرين نصف دينار رواه
أبو داود وغيره وقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أواق من الورق صدقة
رواه الشيخان وأواق كجوار وذلك بوزن مكة لقوله صلى الله عليه وسلم المكيال مكيال
المدينة والوزن وزن مكة والمثقال لم يتغير جاهلية ولا إسلاما وهو اثنتان وسبعون
حبة شعير معتدلة لم تقشر وقطع من طرفيها مادي وطال والمراد بالدرهم الدراهم
الاسلامية التي كل عشرة منها سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما
وسبعان وكانت مختلفة في الجاهلية ثم ضربت على هذا الوزن في زمن عمر بن عبد العزيز
أو عبد الملك بن مروان وأجمع عليه المسلمون ولا يكمل نصاب أحد النقادين بالآخر
لاختلاف الجنس ويكمل الجيد بالردى من الجنس الواحد وعكسه وإن اختلف
النوع والمراد بالجودة النعومة ونحوها وبالرداءة الخشونة ونحوها ويؤخذ من كل نوع
بقسطه إن سهل بأن قلت الأنواع والأخذ من الوسط ولا يجزئ ردى ومكسور عن
جيد وصحيح وله استرداد إن بين عند الدفع أنه عن ذلك المال والافلا وإذا جازاه
الاسترداد فإن بقي أخذه والا أخرجه التفاوت وكيفية معرفة التفاوت أن يقوم المخرج
بجنس آخر كأن يكون معه مائتا درهم جيدة فأخرج عنها خمسة معيبة والجيدة تساوي
بالذهب نصف دينار والمعيبة تساوي به خمسي دينار فيبقى عليه درهم جيد وذلك
لأن نصف الدينار إذا قسم على الخمسة الجيدة خص كل نصف خمس منه درهما والمعيبة
تساوي خمسي دينار وقيمتها أربع دراهم من الجيدة فيبقى من نصف الدينار نصف
خمس يقابل بدرهم من الجيدة ويجزئ الجيد والصحيح عن ضدهما بل هو أفضل (كمال
تجارة) فإنه يجب فيه ربع عشر قيمته آخر الحول من نقد رأس المال الذي اشترى

حر في ذهب يبلغ
عشرين مثقالا وفضة
بلغت مائتي درهم
ربع عشر كمال تجارة

العرض به ولو في ذمته وان كان بعض نصاب أو أبط له السلطان أو لم يكن هو الغالب
لانه أصل ما بيده وأقرب اليه من نقد البلد أما أنه رابع العشر فكافي النقدين لانه
يقوم بهما وأما أنه من القيمة فلانها المنضبطة وألحق بالرح بالاصل لانه ان ضم اليه في
الحول بأن لم ينض من جنس ما يقوم به كان كالنتاج مع الامهات والابان أفرد بحول
فهو مال تجارة وانما انقطع عن الاصل في الحول فقط لبقاء حكمه عليه في قدر المخرج
ومحلول الانخراج وأما اعتباره بآخر الحول فلانه وقت الوجوب فقطع النظر عما سواه
لاضطراب القيم ولو كان رأس المال عرضا للقيمة أو نكاحا أو خلعا أو صلحا عن دم عمد
فيه يقوم مال التجارة بغالب نقد البلد من الدراهم أو الدينارين فان بلغ نصابا زكاه والا فلا
ولو حال الحول بموضع لان نقد فيه كبلدية عامل فيها بفلوس أو نحوها اعتبر أقرب البلاد
اليه أو بموضع فيه نقد ان غالبان يقوم بما بلغ به نصابا بالتحقق تمام النصاب بأحد
النقدين فان بلغه بهما تخير المالك فيقوم بأيهما شاء والاصل في وجوب زكاة التجارة
قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم قال مجاهد نزلت هذه الآية
في زكاة التجارة وقوله صلى الله عليه وسلم في الابل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي الغنم
صدقتها وفي البر صدقتها (وشرط) لوجوب زكاة الذهب والفضة (تمام نصاب كل
الحول) لقوله صلى الله عليه وسلم لازكاة في مال حتى يحول عليه الحول رواه أبو داود
 وغيره نعم لو ملك نصابا سنة أشهر مثل ما أقرضه انسانا لم ينقطع الحول كما نقله الرملي
عن الراعي أي لانه لما كان باقيا في ذمة الغير كانه لم يخرج عن ملكه وكذا ما نقله شيخ
الاسلام عن البليغي وهو عن أبي حامد لكن قال الشرقاوي والمعتد وجوب
الاستئناف في ذلك في حق كل من المقرض والمقرض أما المقترض فلا النصاب لم
يدخل في ملكه الا بقبضه فيه وان لم يتصرف في ذلك المال وأما المقرض فلا
المال خرج عن ملكه بالاقرار فتجب عليه الزكاة اذا تم الحول من الاقرار بمعنى
انها تستقر في ذمته ولا يجب الاخراج الادارجع له النصاب (وبينقطع) أي الحول
(بتخلل زوال ملك) فان زال ملكه في أثناء الحول عن النصاب أو بعضه ببيع أو غيره
فعاد بشراء أو غيره استأنف الحول لا تقطاعه بزوال ملكه فعوده ملكا جديدا فلا بد له
من حول ومن ذلك مبادلة أحد النقدين بالآخر المسماة بالمصارفة كصرف رiales
فضة بذهب كما يفعله الصيارفة فيستأنف الحول كلما بادل هذا في غير التجارة أما
هي فلا تضر بالمبادلة فيها أثناء الحول وهي جائزة مع الكراهة ان وجدت الشروط
الثلاثة التي هي الحول والتقابض والممانعة عند اتحاد الجنس والائتمان اللذان هما
الحول والتقابض عند اختلافا ولم يشتمل النقدان أو أحدهما على غش ووجدت
الصيغة والابان لم توجد الشروط أو لم توجد صيغة كانت المبادلة باطلة وكذا ان اشتملا
على غش لانهما حينئذ من قاعدة مدعجوة ودرهم (وكره) أي فعل زوال ملك (الحيلة)

وشرط تمام نصاب
كل الحول وبينقطع
بتخلل زوال ملك وكره
الحيلة

أى بأن قصده الفراق من الزكاة فقط ولم يكن ذلك لحاجة لانه فرار من عبادة فان أطلق
أو كان لحاجة فقط أو لها وللفرار معافلا كراهة (ولا زكاة في حلى مباح) كالحلى من
ذهب أو فضة للباس امرأة (ولو) اتخذها بقصد أو قصد لا عارة أو (لا جارة) لها إلا ان
أسرفت تكاليفها وزن مجموع فردية ما ثمتا مثقال مثلا فلا يحل لها وتجب زكاته ولو
اشتري انا لم اتخذها حلياً مباحاً فليس واضطر الى استعماله في طهر. مثلاً ولم يمكنه غير
فبقي حولا كذلك أوللشرب منه لمرض أخبر من الثقة أنه لا يزيله الا هو وأمسكه لا حله
أو اتخذها لانا ابتداء لذلك لا تلزمه زكاته لانه معد لاستعمال مباح (الا) اذا كان
المباح محمولاً (بنية كثر) فتجب زكاته للصرف له بهذه النية عن الاستعمال فصار
مستغنى عنه كالدرهم أو كان المثل لم يعلمه بأن ورث حلياً مباحاً ولم يعلمه الا بعد
حول فتجب زكاته لانه لم ينو امساكه لاستعمال مباح وخرج بالحلى المباح المحرم
كالرود ولا برة وخلال الاسنان من ذهب أو فضة فانها ملحقة بالاناء وكسب الخاتم من
ذهب والد ملح منه للرجل سواء كان المحرم لعينه كالتينة أو بالقصد كقصص درج
لبس حلى امرأة أو عكسه أو غيرهما ككبر مغصوب صيغ حلياً والمكروه كضبة صغيرة
للزينة وما فيه أدنى سرف فتجب زكاتها (و) يجب (في قوت كبر وأرز) بفتح الهمزة
وضم الراء وتشديد الزاي وهى اللغة المشهورة واللغة الثانية كذلك إلا أن الهمزة
مضمومة أيضاً الثالثة ضمهما وتخفيف الزاي على وزن كتب الرابعة بضم الهمزة
وسكون الراء كوزن قفل الخامسة حذف الهمزة وتشديد الزاي السادسة زيزنون
بين الراء والزاي السابعة فتح الهمزة مع تخفيف الزاي على وزن عضد (وتروغيب
بلغ) أى القوت (خسة أوسق منق) من تبين وقشر لا يؤكل معه غالباً وغيرهما (عشر)
لخبر ليس فيما دون خسة أوسق من التمر صدقة وخبر مسلم ليس فى حب ولا تمر صدقة
حتى يبلغ خسة أوسق وانما تختص الزكاة بالقوت لان الاقيمت من الضروريات
التي لا حياة بدونها وخرج به ما يؤكل قداوياً أو تنعماً أو نادماً كالزيتون والزعفران
وعسل النحل وحب الفجل والبطيخ والرمان وغيرها والوسق ستون صاعاً كإرواه بن
حبان وغيره فمجموع الخمسة ثلاثمائة صاع والصاع أربعة أمداد فيكون النصاب ألف
مد ومائتى مد وأما ما يؤكل قشره معه غالباً كالذرة فلا يعتبر تقشره عنه بل يدخل فى
الحساب وان أزيل تنعماً كما يقشر البر أو ما ما يدخر فى قشره ولا يؤكل معه كالارز فنصابه
عشرة أوسق اعتباراً بقشره الذى أذخاره فيه أصح له وأبقى بالنصف فتصفية من
قشره لا تحب وقشره لا يدخل فى الحساب نعم لو حصلت الخمسة أوسق من دون العشرة
اعتبرناه دونها وذلك (ان سقى) أى القوت (بلامؤنة) كما مطر أو نهر أو عين أو قناسة أو
ساقية حفرت من النهر وان احتاجت لمؤنة لقوله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء
العشر (والا) يكن كذلك بأن سقى بمؤنة كالدالية (فنصفه) أى العشر لخبر الشيخين

ولا زكاة فى حلى مباح
ولو لا جارة إلا بنية
وفى قوت كبر وأرز
وتروغيب بلغ خسة
أوسق منق عشر
ان سقى بلامؤنة والا
فنصفه

فما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر والعثري
 بفتح العين والشاء المثناة أو بسكون الثانية هو أن يحفر حفرة يجري فيها الماء من
 السيل إلى أصول الشجر وتسمى تلك الحفرة عاثورا لأن المارة عليها تثرها والنضح
 هو جعل الماء من نهر أو بئر يحمون لسقي الزرع ويسمى البعير الذي كرا ناضحا والاثني
 ناضحة ويسمى هذا الحموان أيضا سانية وإن سقى بمؤنة ودونها على السوية وحب
 ثلاثة أرباع العشر أو كان ثلثا السقي بطرو وثلثه بدلية وحب خمسة أسداس العشر
 وفي عكسه ثلثاه ويكون التقسيم باعتبار عيش الزرع أو الثمر باعتبار المدة لا باعتبار
 السقيات فلو كانت المدة من يوم الزرع إلى يوم الإدراك ثمانية أشهر واحتاج في ستة
 أشهر من الشتاء والربيع إلى سقيتين فسقي بماء السماء وفي شهرين من الصيف إلى
 ثلاث سقيات فسقي بالنضح وحب ثلاثة أرباع العشر للسقيتين وربيع نصفه للثلاث
 وإن جهل المقدار جعل نصفين فيجب ثلاثة أرباع العشر أخذ بالاحوط ولو علم أن
 أحدهما أكثر وجهل عينه فالواجب ينقص عن العشر ويزيد على نصفه فيؤخذ
 ويوقف الباقي إلى البيان والمعنى في التفرقة كثرة المؤنة وخفتها ولا فرق في وجوب
 العشر أو نصفه بين الأرض المستأجرة وذات الخراج وغيرهما وتكون الأرض خراجية
 إذا فتحها الإمام عنوة ثم تعوضها من الغنائم ووقفها عليها وضرب عليها خراجا
 أو فتحها صلحا على أن تكون لها وسكنها الكفار بخراج معلوم فهو أجرة لا تسقط
 باسلامهم فإن سكنوها به ولم تشترط هي لنا كان جزية تسقط باسلامهم قال حسين
 المحلى في كشف اللثام نقلا عن فتاوى الرملى لا تسقط الزكاة عن الأرض الخراجية
 ولا يحسب ما يأخذه السلطان من الخراج أو ظلمان الزكاة ولا يقوم ذلك مقامها
 لأن الاتخاذ ليس من مستحقها (و) يجب (في كل خمس ابل) باثنين فيها على أن
 الثاني بدل أو عطف بيان كما قاله ابن حجر في فتح البواب (شاة) جذعة ضأن لها سنة
 ودخلت في الثانية أو أجدعت قبلها تنزى لاله منزلة البلوغ بالاحتمال أو ثنية معز لها
 سنتان ودخلت في الثالثة ولو كان المخرج من الشاة ذكرا أو ابلة كلاهما ناث وإيجاب
 الغنم في الأبل على خلاف القاعدة رفقا بالفر يقين لأنه لو وجب بعير لا ضربا باب
 الأموال ولو وجب جزء لا ضرب بالفر يقين بالتشقيص ووجوب الشاة في كل خمس من
 الأبل مستمر (إلى خمس وعشرين) منها فإذا بلغت ذلك العدد (فبنت مخاض) وهي
 واجبة إلى ست وثلاثين وهي ذات سنة كاملة سميت بذلك لأن أمها آن لها أن تصير
 من المخاض أي الحوامل فإن لم يكن في ابلة بنت مخاض فابن لبون ولو خنتي أو مع قدرته
 على شراء بنت مخاض أو كانت قيمته أقل منها (وفي ست وثلاثين) إلى ست وأربعين
 (بنت لبون) وهي التي تم لها سنتان سميت بذلك لأنها آن لامها أن تلد ثانيا فكون
 ذات لبن فإن فقد هالم يحجز عنها حق (ست وأربعين) إلى إحدى وستين (حققة) وهي

وفي كل خمس ابل شاة
 إلى خمس وعشرين
 فبنت مخاض وفي
 ست وثلاثين بنت
 لبون وست وأربعين
 حققة

وست وستين
بنات لبون واحد
وتسعين حقان ومائة
واحدى وعشرين
ثلاث بنات لبون ثم
فى كل أربعين بنت
لبون وخمسين حقة
وفى ثلاثين بقرة تبيع
وأربعين مسنة
وستين تبيعان ثم فى
كل ثلاثين تبيع
وأربعين مسنة وفى
أربعين غنما شاة ومائة
واحدى وعشرين
شاة واثنتين
وواحدة ثلاث
وأربع مائة أربع ثم فى
كل مائة شاة وتجب
الفطرة على حرب غروب
ليلة فطر عن تلزمه
نفقته ولورجعية ان
فضل عن قوت ممون
يوم عيد وليلته وعن
دين ما يخرج فيه

(قوله ثلاث بنات
لبون) فتحصل أن
نصب الأبل أحد
عشر نصابا اه

(قوله وأربعين
مسنة) فتحصل ان
للقرن نصابين فقط اه
(قوله وأربع مائة أربع)

فتحصل ان للغنم أربعة نصب كما فى نهاية الامل اه

التي تم لها ثلاث سنين وسميت بذلك لانها استحققت أن يطرقها الفحل وأن تترك
ويحمل عليها (واحدى وستين جذعة) بالذال المعجمة وهى التي تم لها أربع سنين
سميت بذلك لانها حينئذ أخذت مقدم أسنانها أى أسقطته وهى آخر أسنان ابل
الزكاة واعتبرت فى الجميع الا نوتة لما فيها من رفق الدر والنسل (وست وستين)
الى احدى وتسعين (بنات لبون واحدى وتسعين) الى مائة واحدى وعشرين
(حقان ومائة واحدى وعشرين ثلاث بنات لبون) ولتغير الواجب بهذه الواحدة
لا بعضها كان لها قسط من الواجب فسقط بموتها بين تمام الحول والتمكن من الاخراج
جزء من مائة واحد وعشرين جزأ من بنات اللبون الثلاث (ثم) يستمر ذلك الى مائة
وثلاثين فيتغير الواجب بزيادة تسع ثم بكل عشر بعدها فينشد يجب بعد زيادة تسع على
المائة والاحد والعشرين (فى كل أربعين بنت لبون و) فى كل (خمس حقة) وفى مائة
وثلاثين بنت لبون وحقة وفى مائة وأربعين حقان وبنت لبون وفى مائة وخمسين
ثلاث حقا وفى مائة وستين أربع بنات لبون (و) يجب (فى ثلاثين بقرة) الى
أربعين (تبيع) وهو ذو سنة كاملة سمي بذلك لانه يتبع أمه فى المسرح ويجزئ عنه
تبعه بالاولى لانها زادت خيرا بالانوتة وان كانت أقل منه قيمة (وأربعين) بقرة الى
ستين (مسنة) وتسمى ثنية وهى ذات سنتين كاملتين سميت بذلك لانه كامل أسنانها
ويجزئ عنها تبيعان لاجرائهما عن سنتين كما قال (وستين تبيعان ثم) يختلف الواجب
بكل عشر فيجب (فى كل ثلاثين تبيع وأربعين مسنة) فينشد يجب فى كل سبعين
مسنة وتبيع وفى ثمانين مستان وفى تسعين ثلاثة أتبعه وفى مائة وعشرة مستان
وتبيع وفى مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة أتبعه (و) يجب (فى أربعين غنما)
الى مائة واحدى وعشرين (شاة) فمن الضأن جذعة ضأن وهى ماله سنة ومن الماعز
ثنية معز وهى ماله سنتان (ومائة واحدى وعشرين) شاة الى مائتين وواحدة
(شاة واثنتين وواحدة) الى ثلاثمائة (ثلاث) من الشياه (وأربع مائة أربع) منها
(ثم فى كل مائة شاة) جذعة من الضأن وهى ماله سنة وثنية من المعز وهى ماله
سنتان وما بين النصابين يسمى وقصا وهو عفو لا شئ فيه ولو تفرقت ماشية المالك فى
أما كن فهى كالتى فى مكان واحد حتى لو مال أربعين شاة فى بلد من بلد من الزكاة ولو
مال ثمانين فى بلد من بلد أربعين لا يلزمه الا شاة واحدة وان بعدت المسافة
بينهما (وتجب الفطرة على حرب غروب ليلة فطر عن تلزمه نفقته ولورجعية ان فضل عن
قوت ممون) له (يوم عيد وليلته وعن دين) كما اعتمد ابن حجر تبعا للمأوردى وكقول
امام الحرم من دين الا تدمى يمنع وجوب الفطرة بالاتفاق (ما يخرج فيه) أى الفطرة
والحاصل أنه يشترط فى المؤدى ثلاثة شروط الاول الاسلام فلا تلزم الكافر فطرة
نفسه بمعنى انه لا يطالب بها فى الدنيا وان كان يعاقب على تركها فى الآخرة وتلزم فطرة

رقيقه وقربه المسلم لوجوب نفقة عليها عليه هذا في الكافر الأصلي وأما المرتد ففطرته
 موقوفة على عوده للإسلام وكذلك الرقيق المرتد الثاني الحرية فلا فطرة على رقيق
 لا عن نفسه ولا عن غيره سواء كان مكاتباً أو لا أما المكاتب فلا تجب فطرته على أحد
 لا على سيده ولا على نفسه لضعف ملكه ومن بعضه حرو وبعضه إلا آخر رقيق
 يلزمه من الفطرة بقدر ما فيه من الحرية وباقيها على مالك الباقي هذا حيث لا مهايأة
 بينه وبين مالك بعضه والا اختصت الفطرة بمن وقع زمن الوجوب في نوبته ومثله في
 ذلك الرقيق المشترك الثالث أن يملك ما يفضل عن مؤنة من تلزمه مؤنتهم من نفسه
 وزوجته التي في طاعته بخلاف الناشئة إذا تلزمه مؤنتها ومثل الزوجة الرجعية
 والبائنة الحامل لوجوب نفقتها ولو زوج أمته بعبد ألزمه فطرتها ولا بد أيضاً أن
 تكون الفطرة فاضلة عن مسكن وخادم لا ثقبين به يحتاج اليهما والمراد بحاجة للخادم
 أن يحتاجه لخدمته أو خدمة ممونه أما حاجته لعمله في أرضه أو ماشيته فلا أثر لها نعم
 لو ثبتت الفطرة في ذمة إنسان يباع فيها مسمى كنه وخادمه لأنها حينئذ صارت من
 الدين وأن تكون فاضلة عن دست ثوب يليق به وبممنونه ولا يشترط كونها فاضلة عن
 دينه ولو لا آدمي كارجحه النووي في المجموع واعتمده الأذرعى وابن المقرئ لأن الدين
 لا يمنع الزكاة ولا يمنع إيجاب نفقة الزوجة والقريب فلا يمنع إيجاب الفطرة التابعة لها
 وإنما يمنع الدين وجوبها لأن ماله لا يتعين صرفه له وإنما يبيع المسكن والخادم فيه
 فقد يملكه ذمته على الانتفاع بهما لأن تحصيلهما بالكره أسهل كذا قال الرملي ويعتبر
 وجود الفضل بما ذكر وقت الوجوب فوجوده بعد لا يوجبها اتفاقاً فوفارق الكفارة
 حيث تستقر في ذمته عند العجز عنها لأن القاعدة أن الحق المالي إذا وجب على
 الشخص يتسبب منه استعقار في ذمته وإن كان معسراً وقت وجوبه نال الكفارة وإن لم
 يتسبب في وجوبه فلا شيء عليه إذا كان معسراً وقت وجوبه وإن أسير بعده كالفطرة
 ويشترط في المؤدى عنه أمران الأول الإسلام فلا تخرج الفطرة عن كافر وفي المرتد مأمراً
 الثاني أن يدرك وقت وجوبها الذي هو آخر جزء من رمضان وأول جزء من شوال
 فتخرج عن مات بعد الغروب وعن ولد قبله ولو بلحظة دون من مات قبله ودون من ولد
 بعده ولو كان هناك مهايأة في رقيق بين اثنين بليلة ويوم بأن كان يخدم أحدهما ليلة
 والاخر يوماً أو في نفقة قريب بين اثنين كذلك فهي عليهما لأن كل واحد منهما وقع في
 نوبته جزء من وقت الوجوب ولو قال لرقيقه أنت حرم مع آخر جزء من رمضان فالفطرة على
 العتيق إن أسير في هذه اللحظة بارت أو نحوه ~~بمضابط~~ كل من ألزمه نفقة شخص
 ألزمه فطرته إن كان ذلك الشخص مسلماً وذلك كزوجته والأصول والفروع والرقاب
 ومثل الزوجة خادمة المملوك لها أو لها أو المستأجر بالنفقة بخلاف المستأجر بدراهم ولو
 صحبتها امرأة لتخدمها بالنفقة لا يلزم الزوج فطرتها لعدم الاجارة وليست ثني من هذا

الضابط مسائل منها أنه لا يلزم العبد فطرة زوجته حرة كانت أو غيرها وإن وجبت نفقتها في كسبه ونحوه لأنه لا يملك وإن ملكه سيده ومنها أنه لا يلزم إلا بن فطرة زوجته أبيه ومستولته وإن وجبت نفقتها على الولد لكون الأب فقيرا إلا أن النفقة لازمة للأب مع اعساره فيتحملها الولد بخلاف الفطرة ومنها عبد بيت المال تحب نفقته على الإمام دون فطرته ومنها مالو أجر عبده وشرط نفقته على المستأجر فإن الفطرة على سيده ومنها عبد المالك في المساواة والقراض إذا شرط عمله مع العامل فنفقته على العامل وفطرته على سيده ومنها مالو حج بالنفقة ففطرته على نفسه ومنها عبد المسجد سواء كان ملكه أو موقوفا عليه فلا تحب فطرتها وإن وجبت نفقتها وصورة الملك أن يوهب له أو يوصى له ولا يشترط القبول من الناصر فيها وفائدة كونه ملكه أنه يباع في مصالحه بخلاف الموقوف عليه ومنها الموقوف على غير معين كرجل ومدرسة ورباط أو على جهة كالفقراء ومنها الزوجة الغنية التي في طاعة الزوج المعسر تحب نفقتها دون فطرتها إلا أن المخاطب بفطرتها زوجها والحال أنه معسر فلا يجب عليها إخراج فطرة نفسها إلا أن المخاطب بها غيرها نعم يسن لها ذلك وخرج بما ذكرنا من نفقة فطرتها على نفسها ولو كانت الزوجة أمة مسلمة لزوجها ليلأونها إنا كان حراما وسرا فاعليه نفقتها وفطرتها وإن كان رقيقا أو معسرا فعليه نفقتها وعلى سيدها فطرتها وإن كانت مسلمة له ليلأها فقط ويستخدمها السيد إن نفقتها وفطرتها على السيد سواء كان الزوج رقيقا أو حراما وسرا أو معسرا ومفهوم هذا الضابط أن من لم تحب نفقته لا تحب فطرته ويستثنى من ذلك المكاتب كناية فاسدة فإن نفقته لا تلزم السيد وتلزمه فطرته ولو كانت الزوجة شافعية والزوج حنفي لا تحب فطرتها على أحد لانها تراها على زوجها وهو يراها عليها وإذا كان بعكس ذلك وجبت على الزوج لكونه يراها على نفسه ولو استأجر شخصا لخدمته أو لرعى دوابه أو لخدمة زرعه بشئ معين من الدراهم لا تحب على المستأجر فطرته لكونه مؤجرا بدراهم اجارة صحيحة أو فاسدة بخلاف ما لو استخدمه بالنفقة والكسوة فإنه تحب عليه فطرته ويجزئ أداء المتحمل عنه للفطرة بغير إذن المتحمل لأنه الأصل وقد نوى كما قاله ابن حجر والحاصل أن اعتبار الفطرة شرعا متوقف على أربعة أمور النية والقدر المخرج والمؤدى والمؤدى عنه أما النية فتكون من المؤدى عن نفسه أو عن تلزمه فطرته من زوجة وخدامها ورقيق وأصول وفروع إذا وجبت نفقتهم ونحو ذلك أو عن مولاه الغنى من صغير ومجنون وسفيه ولو من مال نفسه لأنه يستقل بتعليمه بخلاف أصوله وفروعه الذين لا تحب نفقتهم وبخلاف الأجنبي فإنه لا بد من الإذن له في الأداء عنهم فلو أدى عنهم بغير إذنهم لم يقع الموضع ومن كانت فطرته واجبة على غيره كالزوجة فأخرج عن نفسه من ماله بغير إذن من وجبت عليه صم ولا رجوع لهما على من وجبت عليه لانها تحب ابتداء على المؤدى عنه

ثم يحتملها عنه المؤدى وتكون النية عند العزل عن المال أو عند الدفع إلى المستحق أو بينهما (و) القدر المخرج من زكاة الفطرة عن واحد (هي صاع) بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم (من غالب قوت بلده) أي غالب قوت محل وقت الوجوب من جنس واحد عن شخص واحد فلا يجوز تبعضه من جنسين وإن كان أحد الجنسين أعلى من الآخر كما لا يجزى في كفارة اليمين أن يكسو خمسة ويطعم خمسة أمال أو أخرج الصاع عن اثنين كأن ملك شخص نصف عبدين أو مبعوضين ببلدين مختلفي القوت فإنه يجوز تبعضه ولو كان قوتهم البر الذي فيه قليل من الشعير تسويعه فإن كان قوتهم البر المختلط بشعير كثير تخير أن تساوى الخليطان فيخرج صاعاً من البر أو الشعير فإن كان أحدهما أكثر وجب منه ويجزى الأعلى عن الأدنى لا عكسه فإن لم يجد الانصاف من ذاونصف من ذافلا وجه أنه يخرج النصف الواجب عليه ولا يجزئه الآخر لما مر من أن الصاع لا يبعث من جنسين والعلو بزيادة الأقيمت لا بزيادة القيمة فأعلى الأقوات البر فالسلت فالشعير فالذرة فالارز فالجص فالماش فالعدس فالقول فالتمر فالزبيب فالأقط فاللبن فالجبن ورمز بعضهم لترتيبها فقال

بالله سل شيخ ذى رمز حكى مثلاً * عن فور ترك زكاة الفطر لو جهلا

حروف اولها جاءت مرتبة * أسماء قوت زكاة الفطر ان عقلا

فهذه أربعة عشر لو غلب اقيمت واحد منها في بعض النواحي وجب اخراج صاع منه في زكاة الفطر ويجزى أعلى منه لا أدنى وذلك بخلاف زكاة المال فإنه لا يجزى فيها اخراج جنس عن آخر كذهب عن فضة وعكسه لأن الزكاة المسالية متعلقة بالمال فأمر أن يواسى الفقراء بما وساه الله به والفطرة زكاة البدن فنظر فيها المساهة غذاء البدن والأعلى يحصل به هذا الغرض وزيادة ولو كان في البلد أقوات لا غالب فيها تخير بينهما ولو اختلفت الأغالب باختلاف الأوقات فالعبارة بغالب قوت السنة لا غالب قوت وقت الوجوب على المعتمد فأهل البلد الذين يقيمون الذرة في غالب السنة والقمح ليلة العيد مثلاً يجب عليهم الذرة فإن غلب في بعض البلد جنس وفي بعضها جنس آخر أجزأ أدناها في ذلك الوقت هكذا انصوا عليه ولا يجزى الاخراج من غير هذه الأقوات الأربعة عشر ولو كان بعض النواحي يقيمون بغيرها كالترجيل والمخند من ماء عصير الشجر وكالسمل وجبت الفطرة من غالب قوت أقرب البلاد اليهم مما يجزى فيها فإن كان بقربهم محلان مستويان قربا واختلفت الأغالب من الأقوات فيها تخير بينهما ولو اختلف محل المؤدى والمؤدى عنه فالعبارة بغالب قوت محل المؤدى عنه ويجب صرفها إلى مستحق محل المؤدى عنه فإن لم يعرف محل المؤدى عنه كعبداً أبق قال جماعة يحتمل استثناء هذه أي فيخرج السيد من غالب قوت محله ويحتمل أنه يخرج فطرته من غالب قوت آخر محل عهد وصوله إليه لأن الأصل أنه فيه ويدفعه للحاكم لأن له نقل

وهي صاع من غالب قوت بلده

الزكاة وهذا هو المأخذ وله أن يخرج عن نفسه من قوت واجب وعن تلزمه فطرته من
 زوجة ورقيق ونحوهما أو عن تبرع عنه بأذنه أعلى منه لأنه زاد خيرا **فصل** والصاع أربعة
 أمداد والمد رطل وثلاث بالعراف فيكون الصاع خمسة أرطال وثلاثة أبعاض
 الصاع أربع حفنات بكفي رجل معتمدا لهما ولا بد أن يكون الحب سليما فلا يجزى
 المستوس وإن اقتاتاه ولا بد أن يكون خالصا من التبن والطبن ونحو ذلك وتسب الزيادة
 على الصاع لاحتمال أن يكون فيه شيء من العفش ولا يجزى أقل من صاع إلا من بعض
 مكاتب ولرقيق مشترك بين موسر وموسر وإن لا يملك زيادة عن كفاية يوم العيد
 وإيلته إلا بعض الصاع **فصل** من أسير ببعض الواجب فعليه أن يقدم نفسه
 فزوجته فخادمها فولده الصغير فأباه فأمه الفقير من فولده الكبير الذي يجب نفقة
 بأن كان فقيرا عاجزا عن الكسب فإن لم يكن كذلك لا يجب على الأب فطرته لعدم
 وجوب نفقته وفطرة ولد الزنا والمنفى باللعان على أمهما لوجوب نفقتهما عليهما (وحرر
 تأخيرها عن يومه) أي الفطر والحاصل أن للفطرة خمسة أوقات وقت جواز وهو من
 ابتداء رمضان فإنه يجوز تعجيلها من ابتداءه ولا يجوز إخراجها قبله ووقت وجوب
 وهو بادر الكثر من رمضان وجزء من شوال ووقت نذر وهو قبل صلاة العيد ووقت
 كراهة وهو ما بعد صلاة العيد وقبل فراغ اليوم فإنه يكره تأخيرها عنهما ما لم يكن لغدر
 من انتظار قريب أو أحوج ووقت حرمة وهو ما بعد يوم العيد فإنه يحرم تأخيرها عنه
 وتكون قضاء يجب على الفور إن كان التأخير بلا عذر ولا فعلى التراخي
فصل في أداء الزكاة وهو دفعها المستحقين (يجب أداؤها فوراً) لأن حاجة
 المستحقين إليها ناخلة ولا نهى حق لزمتهم وقدر على أدائها (بتمكن) من الأداء وذلك
 (بمضور مال) وإن عسر الوصول له لا تسامع البلد مثلاً أو ضياع مفتاح أو نحوه فإن لم
 يحضر المال لم يلزمه الأداء من محل آخر وإن جوزه نقل الزكاة (و) بمضور (مستحقها)
 لاستحالة الإعطاء من غير قابض وإن لم يطلبوا والفرق بين هذا وبين دين الأدي
 حيث لا يجب دفعه إلا بالطلب أن الدين لزم ذمة المدين باختياره ورضاه فتوقف
 وجوب دفعه على طلبه بخلاف ما هنا فإنه وجب له بحكم الشارع فلم يتوقف وجوب
 دفعه على طلب (وحلول دين مع قدرة) على استيفائه بأن كان على ملي حاضر بأذن أو
 جاحد عليه بينة أو يعلمه القاضى أو على غيره وقبضه وبمضور جفاف في الثمار وتنقية
 من نخوتين في حب وتراب في معدن وبخلو مالك من مهم ديني أو ديني كافي رد
 الوديعة ونحو ذلك لأن الجبر به مانع من التصرف ويعود مغضوب وضال فيخرج
 الزكاة حينئذ عن الأحوال الماضية فإن تلف قبل التمكن فلا زكاة وشرط لوجوب
 الأداء عن التمكن بهذه الأمور ثلثة أمور قبضت قبل مضي المدة المعقود عليها فلا أجر
 داراً أربع سنين بمائة دينار معينة أو في الذمة وتسليمها لم يلزمه كل سنة أن يخرج

وحرر تأخيرها عن
 يومه
فصل يجب
 أدائها فوراً بتمكن
 بمضور مال ومستحقها
 وحلول دين مع قدرة

الازكاة ما استقر عليه ملكه اضعف الملك في غيره بتعرضه للزوال بتلف العين المؤجرة بخلاف الصداق فلا يشترط تقرر به بتشطير أو موت أو ووطء ولذا قال (ولو أصدقها) أي المرأة (نصاب نقد زكته) لأنها ملكته بالعقد ملكاً تاماً لا يسقط بموتها قبل ووطء وان لم تسلم المنافع للزوج وانما يثبت تشطيره بتصرف مبتدأ من الزوج من طلاق ونحوه وبذلك فارق الاجرة فاذا أصدقها نصاب سائمة معينة ومضى حول من الاصداف زكته وان لم يقبضه ولا ووطئها وخرج بمعيونة ما في الذمة لأن السوم لا يثبت فيها بخلاف اصداف النقد فانه يزكى اذا تم الحول من الاصداف وان كان في الذمة وقبل التمكن وبعده (وشرط له) أي أداء الزكاة بشرط أن أحدهما (نية) قال ابن حجر في فتح الجواد والنية في الزكاة ركن ولا يشترط النطق بها ولا يكفي وحده اهـ (كذا زكاة) أو زكاة المال فتجزى هذه النية ولو بدون الفرضية إذا زكاة لا تكون الا فرضاً (أو صدقة مفروضة) أو واجبة وكذا إذا فرض الصدقة ولا يضر شموله لصدقة الفطر ألا ترى أن نية الزكاة تشملها وذلك لدلالة ما ذكر على المقصود كما اتفق عليه الرمي وابن حجر بخلاف صدقة مالي فلا يكفي لشمولها النفل وفرض مالي لشمولها الكفارة والنذر وصدقة فقط لصدقة با صدقة التطوع (لا) بشرط (مقارنتها) أي النية (للدفع بل يكفي) وجود النية قبل الأداء ان وجدت (عند عزل أو) عند (اعطاء وكيل) أو امام والافضل لهما أن ينويا عند التفريق على المستحقين أيضاً وبعد أحدهما وقبل التفريق لعسرا فتران النية بأداء كل مستحق (أو) وجدت النية (بعد أحدهما) أي العزل والتوكيل (وقبل التفريق) فلودفع مالا الى وكيله ليعرفه تطوعاً ثم نوى به الفرض ثم فرقه الوكيل وقع عن الفرض ان كان القابض مستحقاً مائة قديم النية على العزل أو اعطاء الوكيل فلا يجزى كاداء الزكاة بعد الحول من غير نية ولو نوى الزكاة مع الافراز أخذها صبي أو كافر ودفعها المستحقها أو أخذها المستحق لنفسه ثم علم المالك بذلك أجراً وبرئت ذمته منه لوجود النية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله وملكها المستحق لكن اذا لم يعلم المالك باعطاء الصبي أو الكافر لمستحقها وجب عليه اخراجها وتقع الاولى تطوعاً ولو أفرز قدرها ونواها لم يتعين ذلك القدر المفرز للزكاة لا يقبض المستحق له سواء أ كانت زكاة مال أم بدن والفرق بين ذلك والشاة المعينة للتضحية أن المستحقين للزكاة شركاء للمال بقدرها فلا تقطع شركتهم الا بقبض معتبر (وجاز) كما قال الجرجاني (الكل) من أحد الشريكين (اخراج زكاة المشتركين) (غير اذن) شريكه (الاخر) ومن ذلك يؤخذ أن نية أحدهما تغني عن نية الآخر وذلك اذا أخرج من المشترك (و) جاز التوكيل في أداء الزكاة لأنها حتى مالي بخلاف أن يوكل فيه كديون الا دميين ولذلك جاز (توكيل كافر وصي) أي ميم (في اعطائها المعين) أي بشرط لجواز توكيل دفع الزكاة الى من ذكر تعيين المدفوع اليه وبشرط ابراءة

ولو أصدقها نصاب
نقد زكته وشرط له
نية كذا زكاة أو
صدقة مفروضة
لا مقارنتها للدفع بل
تكفي عند عزل أو
اعطاء وكيل أو بعد
أحدهما وقبل التفريق
وجاز لكل اخراج
زكاة المشتركين
اذن الا يخرجوا وكيل
كافر وصي في
اعطائها المعين

ذمة الموكل العلم بوصوله للمستحق ومثل الصبي المميز السفيفه والرقيق في ذلك (و) جاز
 لمالك النصاب (تجملها) أي الزكاة في المال الحولي (قبل) تمام (حول) فيها
 انعقد حوله ووجد النصاب فيه لانه صلى الله عليه وسلم أرخص في التجميل للعامة
 رواه أبو داود والحاكم ولانه وجب بسببين فجاز تقديمه على أحدهما كتقديم الكفارة
 على الخنث ومحل جواز التجميل في غير الولي أما هو فلا يجوز له التجميل عن موله سواء
 الفطرة وغيره ان عجل من ماله جاز ولا يرجع به على الصبي وان نوى الرجوع لانه
 انما يرجع عليه فيما يصرفه عنه عند الاحتياج ولا يصح تجميل الزكاة على ملك
 النصاب في زكاة عينية كان ملكاً مائة درهم فعجل خمسة دراهم لتكون زكاة اذ انتم
 النصاب وحال الحول عليه واتفق ذلك فلا يجوز له ان لم يوجد سبب وجوبه لعدم المال
 الزكوي فاشبه أداء الثمن قبل البيع والدية قبل القتل والكفارة قبل اليمين وخرج
 بالزكاة العينية زكاة التبخارة فيجوز التجميل فيها بناء على ما مر من أن النصاب فيها
 معتبر بآثار الحول فلو اشترى عرضاً قيمته مائة فعجل زكاة مائتين مثلاً أو قيمته
 مائتان فعجل زكاة أربع مائة وحال الحول وهو يساوي ذلك أجره وكانهم اغتفروا له
 التردد في النية اذا اصل عدم الزيادة لضرورة التجميل والالم يجوز تجميل أصل الاله
 لا يدري ما حاله عند آخر الحول (لا) يجوز تجميل الزكاة (لعامة) ولا لاكثر منهما اذ
 زكاة غير الاول لم ينعقد حوله والتجميل قبل انعقاد الحول بمنتهى فان عجل لاكثر من عام
 أجره عن الاول مطلقاً أي ميز مال كل عام أو لا دون غيره سواء كان قدمه من حصة كل
 عام أم لا وشرط وقوع المجهول زكاة بقاء المالك بصفة الوجوب عند آخر الحول
 والقابض بصفة الاستحقاق والمال الى تمام الحول فان مات مالك أو قابض قبله أو ارتد
 قابض أو غاب ولم يجز نقل الزكاة أو استغنى بمحض غير المجهول كمحل آخر أخذه بعد
 الاول أو نقص نصاب أو زال عن ملكه وليس مال تجارة لم تجز ثبوته لخروجه عند
 الوجوب عن الاهلية في الطرفين ولا يصرف غناؤه بالمجهول وحده أو مع غيره ولا عروض
 مانع فيه قبل الحول كرده ولو لم يعلم استحقاقه أو حمايته (وحرمة تأخيرها) أي
 تأخير المالك أداء الزكاة بعد التمكن (ضمن) أي المالك (ان) أخر الاداء (وتلف)
 أي المال (بعد تمكن) وقد مر لتقصيره ومن ثم لو أتلفه بعد الحول ولو قبل التمكن
 ضمنه بأن يؤدي ما كان يؤديه قبل التلف فان أتلفه أجنبي تعلقت الزكاة بالقيمة
 ويجوز التأخير لطلب الأفضل لتفريقه أو لطلب الامام حيث كان تفرقة أفضل
 ولا تنظر قرابة وان بعدت وجار أو أوصح لانه تأخير لغرض ظاهره اذا لم
 يكن هنالك مضطراً ما اذا كان ثم من يتضرر بالجوع أو العرى مثلاً لاضرر راييغ التيمم
 فيحرم التأخير مطلقاً ويضمن ما تلف في مدة التأخير فيخرج قدر الزكاة لمستحقه وان
 لم يأنتم كأن أخر ذلك لحصول الامكان واذا أخر لغرض نفسه فينتقم جواز التأخير

وتجملها قبل حول
 لا لعامة من وحرمة
 تأخيرها وضمن ان
 تلف بعد تمكن

بشرط سلامة العاقبة أما ما تلف قبل التمكن من غير تقصير فلا ضمان سواء كان تلفه
بعد الحول أم قبله فإذا كان من نصاب لا وقص سقط قسطه وبقي قسط الباقي فبتملق
الفرض بالنصاب فقط وذلك لا تنفقاء تقصيره فان قصر كأن وضعه في غير حزم مثله كان
ضامنا وخرج بالتلف قبل التمكن ما لو مات المالك قبل التمكن فلا يسقط الضمان بل
يتملق الواجب بتركته (و) ثانيهما (اعطاؤها) أي الزكاة (لمستحقها) فلا تصرف
الزكوات الا الى الاصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء
والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله
وابن السبيل وبين هذه الاصناف على ترتيب الآية الكريمة أن نقول هو الفقير هو
من لا مال له ولا كسب لاثق به يقع كل منهما أو مجموعهما موقعا من كفايته مطعما وملبسا
ومسكنا وغيرهما مما لا بد له منه على ما يليق بحال دوحال ممونه كمن يحتاج الى عشرة في
كل يوم ولا يملك أو لا يكتسب الا أقل من خمسة والمراد باللاثق أن يكون حلالا لا يليق
به فالكسب الحرام لا يمنع الفقر ولو كان في سعة منه فيحل له الاخذ من الزكاة وعلم من
ذلك أن أهل البيوت الذين لا يعتمدون الكسب بأيديهم لهم أخذ الزكاة وهو المعتمد
والكسوف غير فقير وان لم يكتسب بالفعل ان وجد من يستعمله وقد رعليه ولاق به
وحل له تعاطيه والمسكين هو من له مال أو كسب لاثق به يقع موقعا من كفايته
ان قدر ولا يكفيه لو توسط كمن لا يكفيه الا عشرة ولا يملك أو يكتسب الا خمسة فافرقها
الى دون ما يكفيه ويمنع فقر الشخص ومسكنه كفاية بنفقة واجبة ان تبسرت له أما
اذا تبسرت كأن كان الزوج معسرا بالنفقة أو يتماها فللزوجة أن تأخذ كفايتها من
الزكاة ومن لم يكفها ما وجب لها على زوجها الكون لها أو لو تأخذ تمام كفايتها من
الزكاة ولو من زوجها ولو كان له كسب لاثق به لكنه كان مشغولا بالعلم الشرعي
الذي يتأق منه تحصيله والكسب يمنعه جازله الاخذ من الزكاة قال بعضهم وحينئذ
تجب نفقته على والده والعلم الشرعي الفقه والتفسير والحديث وآلاتها ولا يمنع فقره
مسكنه الذي يحتاجه ويليق به ولا ثيابه ولوللجمال ولا كتب له يحتاجها وان تعددت
بتعدد الفنون فان تعددت من فن واحد بيع ما زاد الا لدرس فتبقى له كلها ويبقى
المبسوطا غيره ولا مال غائب بمرحلتين أو حاضر حيل بينه وبينه أو مؤجل فيعطى الى
أن يصل الى ماله أو يتمكن منه أو يحل الأجل لانه الآن فقير أو مسكين وعلم مما مر
ان الفقير أسوأ حالا من المسكين والعامل على الزكاة مثل الساعي الذي يجيها
والسكاتب الذي يكتب ما أعطاه ارباب الاموال والقاسم الذي يقسم الزكوات بين
المستحقين والمحاضر الذي يجمع ارباب الاموال والمستحقين والمحافظ لها والمحاسب
للاموال لا قاض ووال بل رزقهما في خمس الخمس المرصدة للصالح والمؤلفة قلوبهم
اربعة اقسام من أسلم ونيته ضعيفة في الاسلام أو أهله ومن أسلم ونيته قوية فيهما ولكن

واعطاؤها المستحقين

له شرف في قومه يتوقع باعطائه اسلام غيره ومن أسلم وثيقته كذلك لكن هو كاف لنا من يلبه من كفار أو مانعي زكاة وهذا تحتها قسمان فيعطى كل من الاقسام الاربعه لكن انما يعطى الاخير ان اذا كان اعطاؤه ما هو عليه من تجهيز جيش به من ذلك والرقاب هم المكاتبون كتابة صحيحة لغير المزكي فيعطون ما يعينهم على العتق ان لم يكن معهم ما يفي بنجوم الكتابة ولو بغسر اذن ساداتهم أو قبل حلول النجوم وان كان كسوبا أما مكاتب المزكي فلا يعطى من زكاته شيئا لعود الفائدة عليه مع كونه ملكه والغارم ثلاثة أقسام الاول من تدان لنفسه في مباح طاعة كان أولا وان صرفه في معصية أو في غير مباح نكح و صرفه فيه وقاب وظن صدقه أو في غير مباح و صرفه في مباح هذا كله قسم أول من أقسام الغارم الثلاثة فيعطى مع الحاجة بأن يحمل الدين ولا يقدري على وفائه بخلاف من تدان لمعصية و صرفه فيها ولم يتب ومن لا يحتاج فلا يعطى شيئا الثاني من تدان لاصلاح ذات البين أي الحال بين القوم كان وجد قتيل بين قبيلتين ولم يظهر قتاله وتنازع في ذلك فتمحل دية تسكينها للقتل فيعطى ولو غنيا ترغيبا في هذه المكرمة الثالث من تدان لضمان فيعطى ان حل الدين وأسر مع الاصيل أو وحده وكان متبرعا بالضمان بأن ضمن بلا اذن بخلاف ما لو ضمن بالاذن وكان الاصيل موسرا فلا يعطى الضامن لانه يرجع على الاصيل بما أذاه وفي سبيل الله المجاهد المتطوع بالجهاد فيعطى ولو غنيا اعانة له على الغزو وإن السبيل هو منشئ السفر من بلد مال الزكاة أو مختار به في سفره فيعطى ان احتاج ولا معصية بسفره ومن علم أو ظن الدافع حاله من استحقاق الزكاة وعده عمل بمقتضى ذلك ومن لم يعلم أو يظن حاله فان ادعى ضعف اسلام أو فقرا أو مسكنة أو كونه غازيا أو ابن سبيل صدق بلا عيب وان ادعى عيالا أو تلف مال عرف أنه له أو عاملا أو مكاتبا أو غارما أو بقرية المؤلفة كاف بينة وهي عدلان أو عدل وامرأتان يخبران بذلك وان لم يكن بلفظ الشهادة وان لم يتقدم دعوى عند حاكم ولا استشهاد و يغني عن البينة الاستفاضة بين الناس أي الاشاعة من قوم يؤمن بتواطئهم على الكذب ويكفي أيضا تصديق دائن للغارم وسيد للمكاتب ولو تخلف الغازي وابن السبيل عما أخذ الاجله بأن مضى ثلاثة أيام ولم يترصد للخروج ولم ينتظر ارفقة استرد منهم ما أخذاه وكذا لو فضل عن حاجة الغازي شيء له وقع ولم يكن قتر على نفسه أما ما لا وقع له فلا يسترد مطلقا وكذلك لو فضل عن نفسه وفضل شيء بسبب ذلك فلا يسترد بخلاف ابن السبيل فانه يسترد منه الغاضل مطلقا ومثله المكاتب اذا عتق بغير ما أخذاه والغارم اذا برئ أو استغنى بغير ما أخذاه وينبغي للامتنان أن يدعوا للمعطي لقوله صلى الله عليه وسلم من أسدى اليكم معروفاف كافؤه فان لم تقدر و اعلى مكافأته فادعوا له أي من أحسن اليكم أي احسان فكافؤه بمثله فان لم تجد و افينا لغوا في الدعاء له جدهم حتى تحصل المثلثة

والاولى أن يقول في دعائه طهر الله قلبك في قلوب الابرار وركب عملك في عمل الاخيار
وصلى على روحك في ارواح الشهداء واذا قسم الامام وجب عليه أربعة أشياء تعميم
الاصناف الثمانية ان وجدوا وتعميم آحاد كل صنف ان وفيهم المال والابان كان
قدر الووزع عليهم لم يسد مسدالم يجب التعميم بل يقدم الا حوج فالأ حوج منهم
والتسوية بين الاصناف مطلقا غير العامل أما هو فيعطى أجرة مثله والتسوية بين
آحاد الاصناف ان استوت الحاجات فان لم يوجد جميع الاصناف وجب تعميم من
وجد منهم وان لم تتساو الحاجات دفع اليهم بحسب ما فيعطى الفقير والمسكين كفاية بقية
الامر الغالب وهو اثنان وستون سنة فيشترى ان بما يعطيه عقالا يستغللانه وللا مام
أن يشتري لها ذلك هذا فمن لا يحسن الكسب بحرفة ولا تجارة أما من يحسن
الكسب بحرفة فيعطى ما يشتري به آلتها وأما من يحسن التجارة فيعطى ما يشتري
به ما يحسن التجارة فيه مما يفي ربحه بكفايته غالبا ويعطى مكاتب وغارم لغير اصلاح
ذات البين ما عجز عنه من وفاء دينهما ويعطى ابن السبيل ما يوصله مقصده أو ماله ان
كان له في طريقه مال ويعطى الغازي حاجته في غزوه ذهابا وايابا واقامة له ولعيله
ويهيأ له مركوب ان لم يطق المشى أو طال سفره وما يحمل زاده ومتاعه ان لم يعتمد مثله
جملهما كابن السبيل ويعطى المؤلفة ما يرام ويعطى كل فرد من أفراد العامل أجرة مثله
ومن فيه صفتا استحقاق كفقير غارم يأخذ باحداهما أو مثل الامام فيما ذكر المالك ان
انحصر وافي البلد وفيهم المال فيجب عليه تعميم الاصناف حيث وجدوا والتسوية
بينهم وان تفاوتت الحاجات وتعميم آحاد كل صنف لكن لا تجب التسوية بين آحاد
الصنف الا ان قسم الامام وتساوت الحاجات كما مر فان لم ينحصروا أو لم يوف بهم المال
لم يجز الاقتصار على أقل من ثلاثة من كل صنف ومعلوم أنه لا عامل حيث قسم المالك
تتبعه ما تقر من أنه لا بد من تعميم الاصناف هو معتمد المذهب لان معنى
الحصر المذكور في الآية عند الامام الشافعي رضى الله عنه انما تصرف لهؤلاء لا لغيرهم
ولا لبعضهم فطبل يجب استيعابهم ولا يخفى ما في هذا من الصعوبة سيما في زكاة الفطر
والمعنى عند الامام مالك وأبي حنيفة رضى الله عنهما انما تصرف لهؤلاء لا لغيرهم وهذا
يصدق بعدم استيعابهم فيجوز دفعها للصنف منهم ولا يجب التعميم قال ابن عجيل
اليمنى ثلاث مسائل في الزكاة يفتى فيها على خلاف المذهب نقل الزكاة ودفع زكاة
واحد لواحد ودفعها الى صنف واحد قال ولو كان الشافعي حيا لا فتي بذلك واختار
جمع جواز دفع زكاة الفطر الى ثلاثة فقراء أو مساكين وآخرون جوازه لواحد وأطال
بعضهم في الانتصار له وفهم من ذلك أن مقتضى المذهب حرمة نقل الزكاة من محل
وجوبها مع وجود المستحقين به الى محل آخر والمراد بالمستحقين من كانوا فيها في ذلك
الوقت وان لم يكونوا من أهلها دون غيرهم ومحل الوجوب شامل للبلد والقرية والبحر

والبر حتى لو حال الحول والمال في البحر حرم نقله الى البر والمراد بمحل الوجوب المحل
الذي حال الحول والمال فيه بالنسبة لزكاة المال أما زكاة الفطر فمحل الوجوب هو
الذي غربت شمس آخر يوم من رمضان والشخص فيه والمراد بالمحل الآخر الذي يحرم
نقل الزكاة اليه المحل الذي بالوصول اليه يجوز للقصر للمسافر ولو خارج السور فإن عدمت
الاصناف في محل وجوبها أو فضل عنهم شيء وجب نقلها أو القاضل الى مثلهم
بأقرب بلد اليه فان عدم بعضهم أو فضل عنه شيء رذ نصيب البعض أو القاضل عنه
على الباقي ان نقص نصيبهم عن كفايتهم فان لم يبق نقص نقل ذلك الى ذلك الصنف
بأقرب بلد اليه وهذا كله بالنسبة للمالك أما الامام فله ولو بنا ثبته نقل الزكاة مطلقا
فائدة ~~لو~~ لو كان له دين على آخر فقال المدين لصاحب الدين ادفع لي من زكائك
حتى أقضيك دينك ففعل اجرأ عن الزكاة ولا يلزم المدين قضاء الدين مما أخذه بل له
دفع غيره ولو قال صاحب الدين للمدين اقض ما عليك لا رده اليك من زكاتي ففعل
صح القضاء ولا يلزم رده اليه ولو كان له عليه دين فقال جعلته عن زكاتي لم يجزئه على
الصحيح حتى يقبضه ثم يرده اليه وقيل يجزئه كما لو كان ودبعة وشرط أخذ الزكاة من
هذه الاصناف أن لا يكون فيه رق الا المسكاتب وأن لا يكون كافرا ولا من بني هاشم
وبني المطلب ومواليهم (و) حينئذ (لو أعطاهما) أي الزكاة (لكافر أو من به رق) غير
مكاتب (أو هاشمي أو مطلب أو غني) بمال أو كسب يليق بحاله ومروأته (أو مكفي
بنفقة قريب) أو زوج (لم يجزئ) أي ذلك المعطى عن الزكاة نعم يجوز أن يكون الجمال
والسكبال والوزان والمحافظة كافر أو هاشمي أو مطلب أو رقيقا لان ما يأخذونه أجره في
الحقيقة أما الكافر فلا جاع فيما عدا زكاة الفطر وترك المسلم الصلاة لا يؤثر في
اعطائه نعم ان بلغ كذلك أخذه واهيه وأما الرقيق فلانه غني بنفقة سيده ولانه لولائه
لم يملك وأما بنو هاشم وبنو المطلب فحديث الحاكم عن علي بن العباس سأل النبي صلى
الله عليه وسلم أن يستعمله على الصدقة فقال ما كنت أستهلك على غسالة الايدي
وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال ان هذه الصدقة انما هي أو ساخ الناس
وانها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد وزوى الطبراني أنه صلى الله عليه وسلم قال لا أحل
لكم أهل البيت من الصدقات شيئا ولا غسالة الايدي ان لكم في خمس الخمس
ما يكفيكم أو يغنيكم أي بل يغنيكم وفي موالى بني هاشم وبني المطلب خلاف قيل
يجوز الدفع اليهم لانهم منع ذوى القربى اشرفهم وهو موقوف فيهم والاصح أنها لا تحل
لهم أيضا لخبر مولى القوم منهم وأما الغني فليقله صلى الله عليه وسلم لا حق فيها لغني
ولا لقوى مكتسب ولو غاب الزوج أو المنفق ولم يترك منفقا ولا ما لا يمكن الوصول اليه
أعطيت الزوجة أو القريب بالفقر والمسكنة وخرج بذلك المكفي بنفقة مقبرع فله
الاخذ من الزكاة ويسن للزوجة أن تعطى زوجها من زكاتها ان كان من أهل استحقاق

ولو أعطاهما لكافر أو
من به رق أو هاشمي أو
مطلب أو غني أو مكفي
بنفقة قريب لم يجزئ

الزكاة وان أنفقها عليها **تتبعه** مثل الزكاة الكفارة والنذر لانه يسأل فيه مسألتان
واجب الشرع هذا اذا كان النذر على جهة عامة كهذا على الفقراء أما اذا نذر لشخص
معين ممن تحرم عليه الصدقة الواجبة فيمنع قد فان كان النذر معين كهذا الدينار ملكه
بنفس النذر ولا يتأثر بالرد كاعراض الغنم بعد اختصار التلث أو بشئ في الذمة
ملكه بالقبض الصحيح والشرط عدم الرد وينعقد النذر للغني والكافر على التعمين
بخلاف الكفارة فلا يحل اعطاؤها لهما وليس كل حكم من الاحكام منصوصا عليه بل
ما دخل تحت اطلاق الاحكام منزل منزلة تصريحهم كذا نقل عن زاد الغريب شرح
الفاظ التقريب للشيخ جمال الدين محمد بن علي (ويسن صدقة تطوع كل يوم) أي
كل وقت لا يلاونه ارا لاسيما أيام الجذب والضيق يجوز بذلك العافية في الجسم والمال
والاهل والخلف السريع في الدنيا والثواب الجزيل في الآخرة ولا تتم صدقة الصدقة
بمقدار بل تحصل (بما تيسر) ولو شيئا يسيرا في الصالحين اتقوا النار ولو بشق تمرة بكسر
الشين المجمة والمعنى اجعلوا بينكم وبين نار جهنم وقاية من الصدقة وأعمال البر ولو
كان الاتقاء المذكور بجانب الثمرة أو نصفها فانه قد يسد الرمي سيما للطفل فلا يحتقر
المصدق ذلك وقال تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ودرهم الصدقة أفضل من درهم
القرض على المعتمد ويسن أن يتصدق بما يحبه لقوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما
تحبون ويحرم المن بالصدقة ويبطل به ثوابها وتباح على الغني والكافر غير الحرابي وقد
يعرض لها ما يحرمها كان يعطيها لمن يعلم منه أنه يصرفها في معصية (واعطاؤها)
أي الصدقة المندوبة (سرا وبرمضان ولقريب) ونحوه كزوجة وصديق (وجار)
أقرب فاقرب (أفضل) من غير ذلك ويسن الاكثار من الصدقة في رمضان لاسيما في
عشره الاواخر وأمام الحاجات وعند كسوف ومرض وحج وجهاد وفي أزمته
وأمكنه فاضلة كعشر ذي الحجة وأيام العيد والجمعة وعاشوراء وشهر رجب وشعبان
ومكة والمدينة وأن يخص بصدقته أهل الخير والمحتاجين (لا) يطلب شرعا التصديق
(بما يحتاجه) لنفقة ممونة من نفسه وغيره فانه حرام أن لم يصبر على الاضاعة والا فلا
حرمة لقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة أو بما يحتاجه لو فاء دين
لا يظن له وفاء لو تصدق بذلك

باب الصوم

حقيقته شرعا لا مسالك عن جميع المفطرات على وجه مخصوص وصوم رمضان فرض
بالاجماع معلوم من الدين بالضرورة فيكفر جاحده الا اذا كان جاهلا بنشأ بادية بعيدة
عن العلماء أو كان قريبا عهد بالاسلام ومن ترك صومه لغير عذر من سفر ومرض غير
جديد وجوبه كأن قال الصوم واجب على وليكن لا أصوم حبس ومنع من الطعام
والشراب نهارا التحصل له صورة الصوم وهو أحد أركان الاسلام الخمسة وهي شهادة

ويسن صدقة تطوع
كل يوم بما تيسر
واعطاؤها سرا
وبرمضان ولقريب
وجار أفضل لا بما
يحتاجه
باب الصوم

أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله واقام الصلاة وآتاه الزكاة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وهي في الافضلية على هذا الترتيب (يجب صوم رمضان) بأحد أربعة أمور الا قول اكمال شعبان ثلاثين يوما عند عدم ثبوت رمضان ليلة الثلاثين الثاني رؤية الهلال ليلة الثلاثين فيجب الصوم على الرائي ولو غير عدل وان كان حديدا البصري وان قال المنجمون ان الحسب القطعي دل على عدم امكان الرؤية خلافا للقميوني ومن أخبره موثوق به بأنه رأى الهلال وجب عليه الصوم وان لم يصدقه لان خبر الثقة مقبول شرعا ولا أثر لرؤيته في الماء ولا في المرأة وخرج بليلة الثلاثين ما لو رأى نهارا فلا أثر لذلك لا في دخول الصوم ولا في خروجه وفي معنى الرؤية العلم بالامارة الدالة على ثبوت رمضان كسماع المدافع ورؤية القناديل المعلقة بالمنائر ولو طفت بعد ايقادها انخوشك في الرؤية ثم أعيدت لثبوتها وجب تجديد النية على من علم بطفئها دون غيره ويجب على كل من المنجم والحاسب أن يعمل بحسابه وكذا من صدق الثالث حكم الحسا كم بثبوتها بمقتضى شهادة عدل عنده بالرؤية فلا بد أن يقول حكمت بثبوت هلال رمضان أو ثبت عندى هلال رمضان والالم يجب الصوم وحيث صل منه حكم وجب الصوم على عموم من كان مطلعاه موافقا لمطلع محل الرؤية بأن يكون غروب الشمس والكواكب وطلوعها في المحلين في وقت واحد فان غرب شئ من ذلك أو طلع في أحد المحلين قبله في الآخر أو بعده لم يجب على من لم ير رؤية أهل المحل الآخر لكن لو سافر من أحد المحلين الى الآخر فوجد أهله صائمين أو مفطرين لزمه موافقتهم سواء في أول الشهر أو آخره وهذا أمر مرجعه الى طول البلاد وعرضها سواء قربت المسافة أو بعدت ولا نظر الى مسافة القصر وعدمها وعلم أنه متى حصلت الرؤية في البلد الشرقي لزم رؤيته في البلد الغربي دون عكسه كما في مكة المشرقة ومصر المحروسة فيلزم من رؤيته في مكة رؤيته في مصر لا عكسه لان الهلال يرى غاربا وتكفي العداة الظاهرة ولو رجع عن شهادته بعد شروعه في الصوم أو بعد حكم الحسا كم ولو قبل شروعه في الصوم لزمهم الصوم وكل شهر اشتمل على عبادة يثبت بشهادة العدل الواحد بالنظر للعبادة وذلك كرجب وشعبان ورمضان وشوال وذى الحجة ويكتفى في الشهادة أشهد أنى رأيت الهلال الرابع ظن دخوله بالاجتهاد فيمن اشتبه عليه رمضان كأن كان أسيرا أو محبوسا أو للصوم شروط وجوبه وشروط لعمته وأركان وسنن ومكروهات ومبطلات أما شروط وجوبه فتلاثة الاسلام والتكليف والقدر على الصوم كما أشار الى ذلك المصنف بقوله يجب صوم رمضان (على مكلف مطيق له) وشروط صحته أربعة الاسلام والنقاء من الحيض والنفاس والعقل والوقت القابل للصوم (وفرضه) أى أركان الصوم اثنان الاول (نية) ليلا (لكل يوم) ومحلها القلب ويستحب التلفظ بها ولو نسي النية ليلا وطلع الفجر وهو ناس لم يحسب له ذلك اليوم

يجب صوم رمضان
على مكلف مطيق له
وفرضه نية لكل يوم

لكن يجب عليه الامساك رعاية لحرمة الوقت ويسن في أول الشهر أن ينوي صوم
جميعه وذلك بغنى عن تحديد هاء في كل ليلة عند الامام مالك فيسن ذلك عندنا لأنه ربما
نسى التبييت في بعض الليالي فيقلد الامام مالك ويشترط أن يحضر في الذهن صفات
الصوم مع ذاته ثم يضم القصد الى ذلك المعلوم فلو خطر به سأل الكلمات مع جهله معناها
لم يصح ومن صفات الصوم كون الشهر رمضان وان لم يحضر في الذهن ذلك لم يحصل له
اليوم الاول ولا غيره (وشرط لفرضه) أي الصوم من رمضان ولو من صبي أو غيره
كقضاء أو كفارة أو استسقاء أمر به الامام أو نذر (تبييت) للنية لكل ليلة ولو من أول
الليل ولا يجب التبييت في نفل الصوم بل تصح نيته قبل الزوال بشرط أن لا يسبقها
مناف للصوم (وتعيين) في الفرض المنوي كرمضان أو نذر أو قضاء أو كفارة وفي نفل له
سبب بخلاف النفل المؤقت كصوم الاثنين وعرفة وعاشوراء وأيام البيض وستة من
شوال ولا يشترط فيه التعيين لان الصوم في تلك الايام منصرف اليها بل لو نوى به
غيرها حصلت أيضا كتحية المسجد لان المقصود وجود صوم فيها ويستثنى من وجوب
التعيين ما لو كان عليه قضاء رمضان أو صوم نذر أو كفارة من جهات مختلفة فنوى
صوم غدا عن قضاء رمضان أو صوم نذر أو كفارة جاز وان لم يعين عن قضاء أيهما في قضاء
رمضانين ولا نوعه في الباقي لانه ككل جنس واحد ولو نوى صوم غدا وهو يعتقه
الاثنين فكان الثلاثاء أو صوم رمضان هذه السنة وهو يعتقه سنة ثلاث فكانت
سنة أربع صح صومه ولا عبرة بالظن البين خطؤه بخلاف ما لو نوى صوم الثلاثاء ليلة
الاثنين ولم يخطر بباله صوم غدا أو صوم رمضان سنة ثلاث وكانت سنة أربع ولم يخطر
بباله السنة الحاضرة فانه لا يصح لانه لم يعين الوقت الذي نوى في ليلته وله نوى صوم
غدا يوم الاحد مثلا وهو غير فالوجه التحق من الغلط لا العام لانه لا عبرة
بالتعيين ما لو نوى الصوم عن فرضه أو عن فرض وقته فلا يكفي لانه في الاولى يحتمل
رمضان وغيره وفي الثانية يحتمل القضاء والاداء أقل التعيين هنا أن ينوي صوم غدا
عن رمضان ولا يشترط التعرض للغد بخصوصه لحصول التعيين دونه كان يقول الخميس
مثلا عن رمضان أو يقول رمضان بدون ذكر يوم وانما هو مثال للتبييت بل يكفي نية
دخوله في صوم الشهر (وأكلها) أي النية وعبرة المنهاج كالمحرر وكما للتعين
(نويت صوم غدا عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى) أي انا واحتسابا باضافة
رمضان الى ما بعدهما لتمييز عن اضدادها ويغنى عن ذكر الاداء أن يقول عن هذا
الرمضان واحتيج لذكر هذه السنة وان اتحد محترزها اذ فرض غير هذه السنة لا
يكون الا قضاء لان لفظ الاداء يطلق ويراد به الفعل كذا قاله الرمي والثاني الامساك
عن جميع المفطرات الاربعة المذكورة في قوله (ويفطر عامدا عالما مختارا) فخرج بالحمد
النسيان فلو أكل أو شرب ناسيا للصوم لا يضره لقوله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو

وشرط لفرضه تبييت
وتعيين وأكلها
نويت صوم غدا عن
أداء فرض رمضان
هذه السنة لله تعالى
ويفطر عامدا عالما مختارا

صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه وبالعلم بالتحريم الجاهل به اذا كان جاهلا معذورا فلا يفطروا بالاختيار الا كراهة فلو أكره حتى أكل أو شرب لا يبطل صومه (بجماع) أي ادخال حشفة أو قدرها من مقطوعها فراقبلا أو دبر من آدمي أو غيره أنزل أولا عامدا مختارا عالما بالتحريم فلا يفطر بالوطء ناسيا للصوم وان تكرروا بالاكره ما لم يكن زنا لانه لا يباح بالاكره فمفطر به واعتمد العلامة العزيزي الاطلاق وقال لا يفطر حيث اكره على الزنا الشبهة الا كراهة والحرمة من حيث نفس الوطء وكذا لو وطئ جاهلا بأن الوطء مبطل للصوم وكان معذورا كما مر ولو أدخل شخص ذكره في دبر نفسه فانه يفطر ويحد ويغسل وجهه ويجب عليه الغسل والكفارة في الصوم كما نقل عن البلقيني (واستثناء) أي طلب خروج المني وهو مبطل للصوم مطلقا سواء كان بيده أو بيد حليته أو غيره بمحائل أو لا بشهوة أولا أما اذا كان الانزال من غير طلب خروج المني فتارة يكون بمباشرة ما تشتهيه الطباع السليمة أولا فان كان لا تشتهيه الطباع السليمة كالامرد الجليل والعضو المبين فلا يفطر بالانزال مطلقا سواء كان بشهوة أولا بمحائل أولا وان كان تشتهيه الطباع السليمة فتارة يكون من محارمه وتارة لا فان كان من المحارم وكان بشهوة وبدون حائل أفطر والا فلا وان لم يكن من المحارم فان كان بدون حائل أفطر سواء كان بشهوة أولا وان كان بمحائل ولو رقيقا جسد افلا فطار ولو بشهوة كما قال (لا بضم محائل) والمراد بالشهوة أن يقصد مجرد اللذة من غير أن يقصد خروج المني والا كان استثناء وهو مفطر مطلقا كما مروا خرج بالمباشرة النظر والفكر فلو نظر أو تفكر فامني فلا يفطر ما لم يكن من عادته الانزال بذلك والا أفطر ولو أحس بانتقال المني وتتهيئه للخروج بسبب النظر فاستدماه حتى أنزل أفطر قطعاً ولا يضرب ثروله في النوم ويحرم نحو اللبس كالقبلة ان حرك شهوته خوفاً الانزال والا فتركه أولى ومن خصوصياته صلى الله عليه وسلم جواز القبلة في الصوم المفروض مع قوة شهوته لانه كان أم لك الناس لاربه (واستثناء) أي طلب في عمد مختارا عالما بالتحريم كما مر وان تيقن أنه لم يرجع شيء الى خوفه كان تقايماً من كسبه ومن التيء ما لو دخلت ذنابه خوفاً فأخرجها وكالتيء التجشئ فان تعمد وخرج شيء من معدته الى حد الظاهر أفطر ولو كان ناسيا للصوم أو مكرهاً كما لو غلبه التيء أو جاهلا معذورا فلا يفطر ويستثنى من التيء ما لو اقلع نخامة من الباطن ورماها سواء قلعه من دماغه أو من باطنه لان الحاجة الى ذلك تتكرر والى بذلك أشار بقوله (لا بقلع نخامة) ولو نزلت من دماغه أو خرجت من خوفه ووصلت الى حد الظاهر وجب قلعه أو مخرجها ويعفى عما أصابته لو كانت نجسة فان تركها مع القدرة على ذلك فرجعت الى حد الباطن أفطر لانه قصيره ولو كان في فرض صلاة ولم يقدر على مخرجها الا بظهور حرفين فأكثرت تبطل صلاته بل يتعين ذلك مراعاة لمصلحتها كانه لم يخرج لتعذر القراءة الواجبة وحد الظاهر هو مخرج النخاء المعجزة

بجماع واستثناء لا بضم
محائل واستثناء
لا بقلع نخامة

عند الرافعي والحاء المهمة عند النور وهو المعتمد فان لم تصل الى حد الظاهر
الذكور بان كانت داخلها ذكراً أو حصلت في حد الظاهر ولم يقدر على قلعها ومجها
لم يضر ولو أصبح وفيه خيط متصل بجوفه كأن أكل بالليل كافة وبقي منها خيط بقمه
تعارض عليه حينئذ الصوم والصلاة لبطالان الصوم باستلأه لأنه أكل أو نزعه لأنه
استقاء وأبطالان الصلاة ببقائه لاتصاله بخاسة الباطن فطريق خلاصه أن ينزعه
منه غيره وهو غافل فان لم يكن غافلاً وتمكن من دفع النازع أفطر إذا النزع موافق
لغرض النفس فهو حينئذ منسوب اليه قال الزركشي وقد لا يطلع عليه عارف به إذا
الطريق ويريد الخالص فطريقه أن يحبره الحاكم على نزعه ولا يفطر لأنه كالمكره
وحيث لم يتفق له شيء من ذلك وجب عليه نزعه أو ابتلاعه محافظة على الصلاة لان
حكمها أغلظ لقتل تاركها وقال بعضهم يتعين عليه بلعه في هذه الحالة ولا يخرج له لأنه
يخس فيه (ودخول عين) من أعيان الدنيا وإن قلت كسمسمه أو لم تؤكل كحصاة
(جوا) أي يفطر صائماً بوصول عين من تلك التي مطلق الجوف من منفذ مفتوح مع
العدو والاختيار والعلم بالتحريم ومن العين الحقنة ومنها الدخان المعروف بخلاف
دخان البخور لأن شأنه القلة وأما أعيان الجنة فلا تفطر والمراد بمطلق الجوف كل
ما يسمى جواً وان لم يكن فيه قوة إحالة الغذاء والدواء كالحلق وباطن اذن واحليه
ومثانه فلو أدخل عوداً في أذنه أو أحليه فوصل الى الباطن أفطر وينبغي الاحتراز
حالة الاستنجاء لأنه متى أدخل من أصبعه أدنى شيء في دبره أفطر وكذا الوضوء به غيره
ذلك باختياره ما لم يتوقف خروج الخارج على إدخال أصبعه في دبره ولا أدخله ولا فطر
وضابط دخول المفطر أن يصل الداخل الى ما لا يجب غسله في الاستنجاء بخلاف
ما يجب غسله فيه فلا يفطر إذا أدخل أصبعه ليغسل الطيات التي فيه ومثل الأصبع
غائط خرج منه ولم ينفصل ثم ضم دبره فدخل منه شيء الى داخله فيفطر حيث تحقق
دخول شيء منه بعد بروجته من معدنه وخرج بالعين الطعم والريح فلا يضره وبالجوف
مالوط عن فخذه مثلاً فلا يضره ويغني عن مقعدة المسور حتى لو توقف دخوله على
الاستعانة بأصبعه غني عنه ويؤخذ من التقيد بالمنفذ المفتوح أن الواصل بتشرب
المسام لا يضر فلا يضر الا كتحال وان وجد أثره في الحلق كما لا يضر الاغتسال بالماء
وان وجد أثر البرودة أو الحرارة بباطنه (لابريق طاهر صرف) بكسر الصاد أي خالص
(من معدنه) أي محله وهو جميع الفم أي فلا يضر وصول ريق من معدنه خوفاً إذا كان
طاهر ولم يختلط بغيره ولو أخرج ريقه من فمه على لسانه أو جعه على لسانه ثم أخرجه على
طرفه ثم أعاده لا يفطر لان اللسان كيفما تقلب معدود من داخل الفم بخلاف ما إذا خرج
عن معدنه كالخارج الى حجرة الشفتين أو كان مختلطاً بغيره كبقايا الطعام أو متنجساً
كان دميت لثته فانه يضر نعم لو ابتلى بذلك بحيث يجري دائماً أو غالباً سوخ بما يشق

ودخول عين جوا
لابريق طاهر صرف
من معدنه

الاحترار عنه ويكفي بصفه ويعفى عن أثره ولا سبيل الى تكليفه غسله جميع نهاره
 اذ الفرض أنه يجري أو يرشح دائماً أو غالباً وما إذا غسله زاد رشحاً قاله الأذرعى قالوا
 وهو فقه ظاهر ولو بقي بين أسنانه شيء من أثر طعام وعجز عن تمييزه وجهه فسبق مع ريقه
 الى جوفه بغير اختياره لا يضر ولا يضر وصول الذباب أو غبار الطريق أو غلبة
 الدقيق جوفه وان تعمد فتح فيه لاجل ذلك لأن شأنه غسل التمرز عنه ولا بد من تقيده
 الغبار بالطاهر فيضرب النجس ولا يضر بلع ريقه أثر المضمضة في الوضوء لغسل التمرز عنه
 (ولا يسبق ماء جوف مغتسل عن جنباً بل لا انغماس) والحاصل أن الصائم لو اغتسل
 من حيض أو نفاس أو جنباً فسبق الماء الى جوفه لا يضر ولا نظر الى إمكان إمالة
 رأسه بحيث لا يدخل شيء لعينه نعم ان عرف من عادته ذلك حرم عليه الانغماس وأظن
 قطعاً ان تمكن من الغسل على غير تلك الحالة ومثل ذلك الغسل المسنون بخلاف
 غسل التبريد فلا يعفى عنه وكذا الولد من غير مأوربه أو من مأوربه باختياره
 ولو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق الى جوفه فان كان مع المبالغة أو كان من رابعة
 يقيناً أفطر ولا من مبطلات الصوم الحيض والنفاس ويجب عليهما القضاء بعد
 انقضاء الدم والولادة ولو لعلة ومضغعة وان لم تر المرأة دمًا وغشاء كل اليوم والجنون
 ولو في لحظة من النهار والردة والعياذ بالله تعالى ولو لحظة وجلة المبطلات عشرة (وباح
 فطر) في صوم فرض (بمرض مضر) فان شق عليه الصوم فالفطر أفضل والا فاصوم
 أفضل لما فيه من تعجيل براءة لذة والفطر له جائز ان خاف مشقة شديدة تبيح التيمم
 كان خشى من الصوم بقاء برء فان تحققت أو غلبت على ظنه حرم الصوم ووجب الفطر
 ثم ان كان المرض مطبقاً أو كان مجعوماً وقت الفجر فله ترك النية من الليل وان كان
 مطبقاً بان كان مجعوماً وقتاً دون وقت فان كان مجعوماً وقت صحة النية جاز له تركها والانقباض
 أن ينوي فان عاد المرض واحتاج الى الافطار ففطر فان لم يخف المريض مشقة بالصوم
 تبيح التيمم بان كان مرضه يسيراً كصداع ووجع أذن أو سن لم يجز الفطر الا ان يخاف
 الزيادة بالصوم فلامريض ثلاثة أحوال ان توهم ضرراً يبيح التيمم كره له الصوم وجزأه
 الفطر وان تحقق الضرر المذكور أو غلب على ظنه وانتهى به العذر الى الهلاك
 أو ذهاب منفعة عضو حرم الصوم ووجب الفطر وان كان المرض خفيفاً بحيث لا يتوهم
 فيه ضرراً يبيح التيمم حرم الفطر ووجب الصوم ما لم يخف الزيادة وكما لمريض الحصادون
 والملاحون والفعلة ونحوهم ومثله الحامل والمرضع ولو كان الحمل من زنا أو شبهة ولو بغير
 آدمي حيث كان معصوماً وكانت المرضع مستأجرة أو متبرعة ولو غير آدمي (وفي سفر
 قصر) مباح بأن فارق ما تشترط مجاوزته في صلاة المسافر قبل الفجر يقيناً والفطر فيه
 جائز وان لم يشق عليه الصوم سواء كان من رمضان أم من غير هذرا ولو تعين أو كفارة أو
 قضاء بخلاف السفر القصير وسفر المعصية وصوم المسافر بلا ضرر يحصل له منه أحب

ولا يسبق ماء جوف
 مغتسل عن جنباً
 بل لا انغماس وبيح
 فطر بمرض مضر وفي
 سفر قصر

من فطره ابراء ذمته وفضيلة الوقت ومحل ان لم ينذر الا تمام والا لم يجزله الفطر مع عدم الضرر على الاوجه اما اذا تضرر بالفطر افضل (وتخوف هلاك) بالصوم على نفسه أو عضوه أو منفعة من عطش أو جوع وان كان صحيحا مقيما وكذا الخاف على غيره كان توقف انقاذ نحو الغريق على فطره فيلزمه انقاذه والفطر وان وجد غيره لئلا يؤدي الى التواكل والفطر فيما ذكر كله جائز بل واجب ان خيف نحوه هلاك الولد ولم توجد مرضعة أخرى ويلزم كل مترخص بالفطرية الترخيص لتمييز الفطر المباح عن غيره (ويجب) على من أفطر (قضاء) صوم واجب من (رمضان) وغيره لقوله تعالى فن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر والتقدير فافطر عليه عدة ويجب اتمام قضاء واجب ولو موسعا شرعا فيه لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم ولا يجب اتمام تطوع غير حج وعمرة الا بالنذر ولا اتمام فرض كفاية كتعلم علم شرعي غير عيني الا بالنسك وصلاة الجنازة والجهاد فتجب اتمامها بالشروع فيها وقيل يحرم قطع فرض الكفاية مطلقا كالعيني وانما لم يحرم قطع العلم لانه ليس خصلة واحدة (و) يجب (امساك فيه) أي في رمضان لا في غيره على متعمد الفطر وهو المراد بقوله (ان أفطر بغير عذر) وعلى من لم يبيت النية فيه (أو بخلط) كمن تسهر ظانا بقاء الليل أو أفطر ظانا الغروب فبان خلافه ومن ظهر له يوم الثلاثاء من شعبان أنه من رمضان ومن سبقه ماء المبالغة أو الرابعة في المضضة والاستنشاق بخلاف صبي بلغ مفطرا ومجنون أفاق وكافر أسلم ومسافر ومريض زال عذرهما بعد الفطر والضابط في ذلك أن كل من جازله الافطار مع علمه بحقيقة اليوم لا يلزمه الامساك بل يسن وكل من لا يجوز له مع ذلك يلزمه الامساك ويجب القضاء على الجميع الا الكافر اذا أسلم في أثناء اليوم والصبي اذا بلغ مفطرا فلا يجب عليه ما للقضاء بل يسن ولو بلغ الصبي صائما لزمه الامساك واستحب له القضاء (و) يجب (على من أفسده) أي صوم يوم من رمضان أو منع انعقاده (بجماع) أي بتغيب جميع الحشفة أو قدرها من مقطوعها في فرج ولودبران آدمي أو غيره من حي أو ميت وان لم ينزل (كفارة) وتغزير (معه) أي القضاء أي من وطئ عمدا عالما بالتحريم في نهار رمضان يقينا ولو غرب بعض القرص ولم يتم الغروب وهو مكاف صائم آثم بالوط بسبب الصوم مع عدم الشبهة ومع كونه أهلا للصوم ببقية اليوم وجب عليه وعلى الموطوء المكاف القضاء وعليه وحده الكفارة دون الموطوء وحاصل ما ذكر في هذا المقام من الشروط أحد عشر شرطا الاول انها على الواطئ الثاني أن يكون الوطء مفسدا فخرج الناسي والجاهل والمكره الثالث أن يكون ما أفسده صوما فخرج نحو الصلاة الرابع أن يكون صوم نفسه فخرج المفطر اذا جامع زوجته الصائمة الخامس أن يكون الفساد بالوطء فخرج الفساد بغيره السادس أن يتفرد الوطء بالافساد فخرج بالوطء وغيره معا

وتخوف هلاك ويجب
قضاء رمضان وامساك
فيه ان افطر بغير عذر
أو بخلط وعلى من
افسده بجماع كفارة

(قوله وكفارة اليمين)
 (فائدة) سميت الكفارة
 كفارة لانها تستر
 الذنب فان كان عقد
 اليمين طاعة وحلها
 معصية مثل والله
 لا زينت فاذا زنى
 كفرت اثم الحنث
 وان كان الامر
 عكسه مثل ان يقول
 والله لاصليت فاذا
 صلى كفرت اثم اليمين
 وان كان العقد والحل
 معا حين مثل ان يقول
 والله لا ألبس هذا
 فخلعت الكفارة بهما
 وهى بالحنث أحق
 لاستقرار وجوبه
 اه زيادى
 (قوله ان يعتق رقبة)
 وهو افضل الثلاثة ولو
 فى زمن الغلاء وبحث
 ابن عبد السلام ان
 الطعام فى زمن الغلاء
 افضل اه زى
 (قوله او يطعم عشرة
 مساكين) اى يملكهم
 فلا يجوز ان يصرف
 الى دون عشرة ولا الى
 عشرة أو اكثر كل
 واحد دون مئذولان
 يطعم خمسة ويكسو
 خمسة اه زى

السابع أن يستمر على الاهلية كل اليوم فخرج ما اذا جن أو مات بعد الجماع وقبل
 فراغ اليوم فلا كفارة الشامن أن يكون الصوم من أداء رمضان يقيناً فخرج القضاء
 والنذر ومن وطئ فى رمضان وكان صام بالاجتهاد ولم يتيقن أنه منه أو صام يوم الشك
 حيث جازف بان أنه من رمضان ويحصل اليقين بالرؤية أو بالحساب أو خبر الموثوق به
 أو غير الموثوق به اذا اعتقد صدقه التاسع أن يأثم بالوطء فخرج الصبي والمساكين اذا
 وطئ حليلته مع نية الترخص العاشر أن يكون اثمه لاجل الصوم فخرج الصائم
 المسافر الواطئ زناً ولم ينوترخصاً بالافطار لانه لم يأثم بالوطء للصوم بل للزنا ولعدم نية
 الترخص الحادى عشر عدم الشبهة فخرج من ظن بقاء الليل أو شك فيه أو ظن
 دخوله فبان نهاراً فلا كفارة وكذا من أكل ناساً فظن أنه أفطر فوطئ عامداً ففطر
 ولا كفارة عليه لان الكفارة كالحد وتدرأ بالشبهة ومن ذلك ما لو أكره على الزنا
 ففعل فانه يفطر لان الزنا لا يباح بالاكراه ولا كفارة عليه لشبهة الاكراه ولو طلع الفجر
 وهو مجامع فاستدام عالماً بطلوعه وجبت عليه الكفارة لانه لا يقدر أن صومه انعقد
 ثم أفسد والكفارة عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المضرة بالعمل والكسب فان لم
 يجد هاتفي صيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً أو فقيراً لكل
 واحد مئذ من غالب قوت البلد ولو شرع فى الصوم ثم قدر على الرقبة نذبت عتقها أو شرع
 فى الاطعام ثم قدر على الصوم نذبت له فلو عجز عن جميع الخصال المذكورة استقرت
 الكفارة المذكورة فى ذمته لما سرفى زكاة الفطر والكفارات أربع هذه وكفارة الظهار
 وهو أن يقول الزوج لزوجته أنت على أو مئى أو مئى أو عندي كظهر أى أو نحو ذلك
 مما هو مبين فى محله فاذا قال ذلك ولم يتبعه بالطلاق بان يمسكها بعد ظهاره زمن يسع
 التلغظ بالطلاق صار عائد افتلزمه الكفارة وهى كما مروا كفارة القتل وهى كما رأينا أنها
 لا اطعام فيها وهذه الثلاثة مرتبة ابتداء وانتهاء وكفارة اليمين وهى مخيرة ابتداء اما أن
 يعتق رقبة او يطعم عشرة مساكين لكل مسكين مئذ ويكسوهم مرتبة انتهاء أى فاذا
 عجز عما ذكر صام ثلاثة ايام ولو تفرقة ~~م~~ وعلم ~~م~~ ان الافطار فى رمضان اربعة انواع
 موجب للقضاء فقط وهو الحائض والنفساء والافطر فيها واجب ويحرم عليه ما الصوم
 ولا يصح منها ولا يسن لها الامساك الا اذا انقطع الدم فى أثناء يوم فبدن امساك باقى
 ذلك اليوم ومسافر سفر طويلاً مباحاً ومريض ونحو الحصادين ومثله المنة للغريق
 وحامل ومرضع اذا أفطرتا للخوف على نفسيهما ولو مع غيره ومغى عليه وناسى النية
 ليهلوا والمتعدى بفطره بغير جماع وموجب للفدية فقط وهو شيخ كبير لا يطيق الصوم
 ومريض لا يرجى برؤه وموجب للقضاء والفدية وهو الافطار للخوف على غيره وحده
 كالا فطار لانه اذا المشرف على الغرق وكافطار الحامل والمرضع خوفاً على الولد وان
 كان ولد غير المرضع وغير موجب لشيء منهما وهو للمجنون غير المتعدى والصبي ولد كافر

الاصلي والقضاء في جميع ما ذكر على التراخي الا فيمن اثم بالفطر والمرتد وترك التبييت
 عدا فعلى الفور والفدية فيما ذكر من غلب قوت البالد اكل يوم من رمضان
 يصرف للفقير والمسكين دون غيرهما من مستحق الزكاة ثم اعلم انه يجب الفدية فقط
 بطريق واحدة وهي فوات الصوم وهو على نوعين الاول على هرم لم يطبق الصوم في
 زمن من الازمان ولو بعد رمضان والا لزمه ايقاع الصوم فيما يطيقه فيه ونحوه من كل
 عاجز عنه كذلك وهذا هو المشار اليه بقوله (وعلى من افطر لعذر لا يرجي زواله مديلا
 قضاء) ولم يجب قضاء وان قدر عليه بعد لانه غير مخاطب بالصوم فالفدية في حقه
 واجبة ابتداء لا بدلا وبذلك فارق معضوبا شفى بعد الحج لانه مخاطب به ولو عجز عنها
 لم تثبت في ذمته كالفطرة والثاني على ميت مسلم لزمه صوم واجب وتمكن من قضاائه
 فيجب في تركه اكل يوم مدوان ترك الاداء لعذر فان انضم اليه تأخير فدان أو أكثر
 بحسبه مدلفوات أصل الصوم ومدللتاخير ومن ثم لو افطرت المرأة خوفا على ولد
 وأخرت القضاء سنة لعذر وماتت قبل القضاء وجب في تركها اكل يوم ثلاثة امداد
 لان كلاً منها يجب عند الانفراد فكذلك عند الاجتماع ويجب الفدية مع القضاء
 بطريقين الطريق الاول فوات فضيلة الوقت فتجب الفدية على قسمين الاول على حرة
 حامل ومرضع غير متحيرة من مالهما وان كانتا مريضتين أو مسافرتين وان كانت
 المرضعة مستأجرة لان الفدية من تمة ايصال المنافع اللازمة بخلاف أجيرة تمتع فانه
 يلزم الدم مستأجرة لانه من تمة المناسك اللازم له وذلك اذا خافت كل منهما على ولد فقط
 ولو اغير المرضع والثاني على من قد محترم مشرف على هلاك نفسه أو عضوه او منفعة
 بخصوصائل وتوقف الانقاذ على الفطر فافطر وليس المنقذ متحيرة ولا نحو مسافر قصد
 الترخص أو أطلق لان هذا الفطر فطر ارتفق به شخصان هنا وفيما امركا بجماع فانه لما
 كان من شأنه ارتفاق الواطئ والموطوء لزم به القضاء والكفارة العظمى والاوجه
 وجوب الفطر في انقاذ حيوان محترم مع الفدية وجوازه في مال غير حيوان ولا فدية
 لانه ارتفق به شخص واحد والطريق الثاني تأخير القضاء فن عليه شيء من رمضان
 فاحر قضاءه بغير عذر حتى دخل رمضان آخر حرم عليه ولزمه فدية التأخير اكل يوم مد
 طعام والى ذلك أشار بقوله (وعلى مؤخر قضاء بلا عذر) أى في التأخير بان أمكنه
 القضاء في تلك السنة (مد) وانما جاز تأخير قضاء الصلاة الى سنين لعمته كل الاوقات
 وتأخير الصوم الى رمضان آخر تأخير له الى نظيره الذي لا يقبله ولا يصح فيه وكان
 كما أخيره عن الوقت فان أخر القضاء بعذر كأن استمر سفره او نسيمانه او جهله الذي
 يعذره أو أكراهه أو ارضاع المرأة الى عام قابل فلا شيء عليه من الفدية والحكمة ما بقى
 العذر وان استمر سنين ولو كان افطاره بغير عذر اذ لا يلزم من الاثم الفدية وخرج
 بالعدر دخوله عن العذر بقدر ما عليه فتملزمه الفدية وبه تكرار المدبته تكرار السنين فيجب

وعلى من افطر لعذر
 لا يرجي زواله مديلا
 قضاء وعلى مؤخر
 قضاء بلا عذر مد

(قوله كالفطرة) فهي نصف صاع عندهم بصاع عند الشافعية اه (قوله وكذا حكم الوتر) اي فانه واجب عندهم وقوله والصوم ومثله كفارة ونذر وحقوق الناس والصحيح انه لكل صلاة فدية هي نصف صاع من بر أو دقيق أو ذرة أو شعير أو صاع من تمر أو زبيب أو قيمة ذلك ١٩٠ وهو افضل لتنوع حاجات الفقير

وقيل فدية جميع صلاة اليوم الواحد كفدية صوم يوم ويجوز اعطاء فدية صلوات وصيام ايام لواحد من الفقراء جملة بخلاف كفارة اليمين فانه لا يجوز ان يدفع للواحد اكثر من نصف صاع ثم المراد بنصف صاع هو صاع عندنا معشر الشافعية وصاع عندهم بصاعين عندنا اه

لكل سنة

(قوله ويعطى من ثلث ماله) اي لان حقه في ذلك حال مرضه اه (قوله ولولم يترك مالا الخ) عبارة نور الايضاح وان لم ينف ما أوصى به الميت عما عليه أولم ينف ثلث ماله أولم يوص بشئ وأراد أحد التبرع بقليل لا يكفي فحيلته لأبراء ذمة الميت

(لكل سنة) لان الحقوق المالية لا تتدخل بخلافه في نحو الهرم لا يترك راعداً من النقص ومن عجز عن ذلك استقر في ذمته أما القن فلا يلزمه فدية هنا ولا فيما مر اذ لا قدر له عليهم فان عتق لزمته فان العبرة بوقت الاداء لا بوقت الوجوب ولولم يبق بينه وبين رمضان القابل ما يسع قضاء جميع الغائت لزمته الفدية حالاً عملاً لا يسعه ومن مات وعليه صيام رمضان أو نذر أو كفارة قبل امكان فعله بأن استمر مرضه الذي لا يرجى برؤه أو سفره المباح الى موته فلا تدرك للغائت بالفدية ولا بالقضاء ولا اثم عليه لعدم نقصه فان تعدي بالافطار ثم مات قبل التمكن أو بعده أو أفطر بعد رومات بعد التمكن أطعم عنه وليه من تركته لكل يوم فاته مد طعام من غالب قوت البلد فان لم يكن له تركة لم يلزم الولي اطعام ولا صوم بل يسن له ذلك لخبر من مات وعليه صيام صام عنه وليه ويجوز تقريبه أن يصوم عنه ولو بغير اذنه وان لم يكن عاصباً ولا وارثاً ولا ولي مال ويجوز ذلك للاجنبي باذن القريب وشرط كل من الاذن والمأذون المبلوغ لا الحرب لان القن من أهل فرض الصوم ويجزئ صوم ثلاثين يوماً بالاذن في يوم واحد أما اجنبي لم يأذن له قريب ولا ميت فيمتنع صومه لانه لم يرد به النص ولا هو في معناه ومن مات وعليه صلاة أو أعتكاف لم يفعل ذلك عنه ولا فدية لعدم ورودها لكن تسن كما أفاده الشبرا ملسي نعم لو نذر أن يعتكف صائماً جاز أن يعتكف عنه وليه صائماً فان لم يفعل بقي الاعتكاف في ذمة الميت ومثله ركعتا الطواف فيمحوzan يفعلهما الولي عن الميت تبع الحج عنه وفي كل من الصلاة والاعتكاف قول كالصوم ففي وجهه عليه كثير من أصحاب الشافعي ان الولي يطعم عن كل صلاة مذكاة واختار جمع من محقق المتأخرين أن الصلاة تفعل عن الميت أوصى بها أولاً لحكاها العبادي عن الشافعي وحكي غيره عن اسحق وعطاء بل نقل ابن برهان عن القاسم أنه يلزم الولي ان خلف الميت تركة أن يصلي عنه كالصوم واختار ذلك ابن أبي عصرون وابن دقيق العيد والسبكي حتى قيل ان السبكي صلى عن قريبه بعد موته بل قال المحب الطبري في شرح التذنية يصل للميت كل عبادة تفعل عنه واجبة أو مندوبة وقال ابن حجر نقلاً عن شرح المختار مذهب أهل السنة ان للانسان أن يجعل ثواب عمله وصلاته للميت ويصله اه وعند السادة الحنفية أنه لو مات وعليه صلوات وأوصى بالكفارة عنها يعطى لكل صلاة نصف صاع من بر كالفطرة وكذا حكم الوتر والصوم ويعطى من ثلث ماله ولولم يترك مالا استقرض وارثه

عن جميع ان يدفع ذلك للفقير بعد تقديره شيء من صلاة وحقوق الناس بقصد اسقاط ما يريد عن الميت فيسقط عنه بة قدره ثم بعد قبض الفقير يهبه للولي أو الاجنبي ويقبضه لنتم الهبة ويملك ثم يدفعه الموهوب له للفقير بجهة الاسقاط متبرعاً عن الميت فيسقط عنه بقدره ايضا وهكذا يفعل مراراً حتى يسقط ما كان يظنه على الميت من نذرو ونحوه فانه يتجاوز عن الميت بواسطة الصدقة اه

نصف صاع مثلاً ويدفعه لفقيه ثم يدفعه الفقير للوارث ثم وثم حتى يتم ما عليه ويجوز
عندهم أن يقوم بالدرهم والدنانير وتصرف للفقراء ولو فدى عن صلاته في مرضه
لا يصح (و) سنن الصوم عشرة الأول مذ كور بقوله (سنن تسحر) أقوله صلى الله عليه
وسلم تسهروا فإن في السحور بركة ويحصل السحور على شيء وإن قل ولو جرعة ماء
ويدخل وقته بنصف الليل والأفضل تأخير السحور ما لم يقع في شك الخبر الصحيحين
لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور (و) الثاني (تجديد الفطر) بعد
تحقق الغروب وقبل الصلاة للخبر السابق وسن ذلك ولو مارا بالطريق ولا تخرم
مروءته به كطالب إلا كل يوم عيد الفطر قبل الصلاة ولو مارا بالطريق والمعتمد عدم
حصول سنة التجديد بالجماع لما فيه من إضعاف القوة (و) سنن أن يكون الفطر (بتمر
فساء) الخبر صحيحه الترمذي وابن حبان إذا كان أحدكم صائماً فليفطر على التمر فإن لم يجد
التمر فعلى الماء فإنه طهور وترتيبه في الفضلية أن يكون على رطب فتمر فساء فخلو فلواء
لما ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يفطر قبل أن يصلي على رطبات فإن لم يكن فعلى
تمرات فإن لم يكن حسا حسات من ماء وقضية هذا الخبر أن السنة تثليث ما يفطر
عليه من رطب وغيره ويقدم العسل على اللبن لأنهم نظروا للمعروف في هذا المثل بعد فقد
التمر والماء ونحوهما مما ورد تغاؤلاً بالحق لاؤة أول نفع البصر والثالث الدعاء المأثور
عقب فطره وهو اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت وبك آمنت وعليك توكلت
ذهب الظما وأبليت العروق وثبت الأجر إن شاء الله تعالى يا واسع الفضل اغفر لي
الحمد لله الذي هداني لهذا الذي كنت أضل وأعمى (و) الرابع (غسل عن الحدث الأكبر
من جنابة) وحيض ونفاس (قبل فجر) ليؤدي العبادة على الطهارة وللخشية
من وصول الماء إلى باطن الأذن أو الدبر أو غيرهما وينبغي أن يغسل هذه المواضع قبل
الفجر بنية رفع الجنابة إن لم يتيمم بالغسل الكامل والخامس كف اللسان عما لا يعني
لا سيما كل محرم ككذب وغيبة لأنه محبط للثواب (و) السادس (كف) النفس
عن (شهوة) مباحة لا تبطل الصوم من توسع طعام وشراب وتلذذ بنحو مسوموع ومبصر
وملموس ومشوم كشم ريحان ونظر إليه وإسهال فيه ترفها لا يناسب حكمة الصوم
(و) السابع مذ كور بقوله (برمضان أكثر صدقة) وجود وزيادة توسعة على العيال
واحسان إلى ذوي الأرحام والجيران ومن ثم سن أن يفطروهم بأن يعشيهم فإن عجز عن
عشائهم فطروهم بشربة ماء أو بتمرة أو غيرهما لقوله صلى الله عليه وسلم من فطر صائماً
فله مثل أجره ولا ينقص من أجر الصائم شيء (و) الثامن (تلاوة) وأذكار وفعل الخيرات في
كل مكان حتى الحجام والطريق فمن التلاوة المدارس المعبر عنها بالادارة وهي أن يقرأ
على غيره ويقرأ غيره عليه ولو غير ما قرأه الأول لخبر أن جبريل كان يلقي النبي صلى الله
عليه وسلم في كل ليلة من رمضان (و) الثامن أكثر (اعتمكاف) بأن يعتمكف في جميع

وسن تسحر وتجدد
الفطر وبتمر فساء وغسل
عن جنابة قبل فجر
وكف شهوة وبرمضان
أكثر صدقة وتلاوة
واعتمكاف

الشهر وهو في العشر الاخر آكد ولذا قال (سـيما) بالتشديد والتحقيق وهي دالة
 لا لولية ما بعدها انما حكم مما قبلها المستثنى بها والافصح جرم ما بعدها على الاضافة
 وتقديم لا عليها بل قال بعض المحققين ان حذوها لحن وما زائدة ويجوز رفع ما بعد
 لاسيما على انه خبر مبتدأ محذوف وما حية ثم موصولة ويجوز نصبه على انه مفعول لفعل
 محذوف وهو صلة لما أي لاسي الذي أريد (عشر آخره) فهي أولى بذلك كله من غيره
 للتابع ولانه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل العشر الاخير أحيا الليل وأيقظ أهله
 وشدا المنزى وهذا كناية عن الاقبال على العبادة بهمة ونشاط وهو التاسع ختم القرآن
 في جميع رمضان والعاشر التتابع في قضاء رمضان ومكروهات الصوم ثلاثة عشر
 أن يستأكل بعد الزوال وتأخير الفطور وأن يحجم لغيره وأن يحتجم منه ويفصد ويدخل
 الحمام والمخاض فان شتمه أحد فليقل في صائمه والكذب والفحش ويكره أن يقول
 بحق الختم الذي على في ومثله بحق الخاتم الذي على فم العباد ووجه الكراهة انه
 حلف بغير الله تعالى وصفاته والقبلة لغير من تحرل شهوته ومضغ العلق ومحل كراهته
 في علق لا يتفتت أما هو فيحرم مضغه ان تيقن وصول بعض جرمه الى جوفه فان وصل
 عمدا أفطر بخلاف ما اذا شك أو وصل طعمه أو ريحه فلا يضر لانه مجاور ومضغ الطعام
 لا يصل لحلقه نعم ان احتاج الى مضغ نحو خبز لطفل لم يكره وذوق الطعام أو غيره
 خوف الوصول الى حلقه أو خوف تعاطيه لغلبة شهوة نعم لوزاق الطعام لغرض
 اصلاحه لمتعاطيه لم يكره للحاجة وان كان عنده مظهر غيره لانه قد لا يعرف اصلاحه
 مثل الضائم كما أفاده الشبرا ملسي

مطلب مكروهات
الصوم

سـيما عشر آخره
فصل في صوم عرفة وعاشوراء

(قوله العشر الاخر)
صوابه الا واخره
فـيـسـيـا تـي

فصل في صوم التطوع وهو كثير والذي (يسن) متأ كدائمة خمسة عشر الاول
 (صوم) يوم (عرفة) لغير الحاج وهو تاسع ذى الحجة لانه صلى الله عليه وسلم سئل عن
 صوم عرفة فقال يكفر السنة الماضية والمستقبلة وصومه للحاج خلاف الاولى ويوم
 عرفة أفضل الايام حتى من يوم من أيام رمضان لامن جميعها ولا من العشر الاخير
 منه (و) الثاني صوم يوم (عاشوراء) وهو عاشوراء المحرم لانه صلى الله عليه وسلم سئل عنه
 فقال يكفر السنة الماضية وانما كان صوم عرفة بستين وعاشوراء بسنة لان الاول
 يوم نبينا صلى الله عليه وسلم والثاني يوم غيره من الانبياء ونبينا صلى الله عليه وسلم
 أفضل الانبياء فكان يومه بستين ولان المزية لا تقتضي الفضيلة وحكي ان نوحا عليه
 الصلاة والسلام لما استقرت به السفينة يوم عاشوراء قال لمن معه اجمعوا ما بقى معكم
 من الزاد فجاء هذا بكف من الباقلاء وهو الفول وهذا بكف من العدس وهذا بارز
 وهذا بشعر وهذا بحنطة فقال اطبخوه جميعا فدهنتم بالسلامة فن ذلك اتخذ
 المسلمون طعام المحبوب وكان ذلك أول طعام طبخ على وجه الارض بعد الطوفان
 واتخذ ذلك عادة في يوم عاشوراء وللحفاظ بن حجرشـعـر من الرجز في الحبوب التي طبخها

نوح عليه الصلاة والسلام

في عاشر ربيع ثامن * برش - غير ثم ماش وعدس
وحص ولوبيا والفول * هذا هو الصحيح والمنقول

ونقل عن بعض الأفاضل أن الأعمال في يوم عاشوراء اثنا عشر عملاً الصلاة والأولى
أن تكون صلاة التسبيح والصوم والصدقة والتوسعة على العمال والغتسال وزيارة
العالم الصالح وعيادة المريض ومسح رأس اليتيم والأكنحال وتقليم الأظفار وقراءة
سورة الاخلاص ألف مرة وصلوة الرحم وقد وردت الأحاديث في الصوم والتوسعة
على العمال وأما غيرهما فلم يرد في الأحاديث وقد ذكر إمام المحدثين ابن حجر العسقلاني
في شرح البخاري كلمات من قالها في يوم عاشوراء لم يمت قلبه وهي سبحان الله ملء
الميزان ومنتهى العلم ومبلغ الرضا وزنة العرش والحمد لله ملء الميزان ومنتهى العلم
ومبلغ الرضا وزنة العرش والله أكبر ملء الميزان ومنتهى العلم ومبلغ الرضا وزنة
العرش لا ملجأ ولا منجى من الله إلا إليه سبحانه الله عدد الشفع والوتر وعدد كلمات الله
التامات كلها والحمد لله عدد الشفع والوتر وعدد كلمات الله التامات كلها والله أكبر
عدد الشفع والوتر وعدد كلمات الله التامات كلها أسألك السلامة برحمتك يا أرحم
الراحمين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين ونقل سيدي علي الأجهوري أن من قال يوم
عاشوراء سبعين مرة حسبي الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير كفاه الله تعالى شر
ذلك العام وذكر العلماء أن ليوم عاشوراء من أيام تسكن فيه غيره وذلك أنه خلق فيه آدم
داخل الجنة وتيب عليه فيه واستوت سفينة نوح على الجودي وخلق البحر لموسى
وأغرق في البحر فرعون وأخرج يونس من بطن الحوت ويوسف من الحب وتيب على قوم
يونس وولد إبراهيم عليه الصلاة والسلام ونجى من النار فيه وولد عيسى عليه السلام
ورفع إلى السماء فيه ورد بصر يعقوب وكشف ضرأيوب وغفر لنبي الله داود فيه اه
(و) الثالث صوم يوم (تاسوعاء) وهو تاسع المحرم لأنه صلى الله عليه وسلم قال لئن
عشت إلى قابل لأصومن التاسع والعاشر فقبض صلى الله عليه وسلم من عامه (و)
الرابع صوم (ستة من شوال) الحديث من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان
كصيام الدهر ولقوله أيضاً صيام رمضان بعشرة أشهر وصيام ستة أيام بشهرين فذلك
صيام السنة أي كصيامها فرضاً وتحصل السنة بصومها متفرقة منفصلة عن يوم
العيد لكن تتابعها واتصالها بيوم العيد أفضل وتغوت بفوات شوال ويسن قضاؤها
(و) الخامس صوم (أيام) الليالي (البيضاء) من كل شهر وهي الثالث عشر والرابع
وفي ذي الحجة يصوم السادس عشر بدل الثالث عشر لأنه من أيام التشريق وصيامها
حرام (و) السادس والسابع صوم يوم (الاثنين والخميس) لأنه صلى الله عليه وسلم

وتاسوعاء وستة من
شوال وأيام البيض
والاثنين والخميس

كان يتجرى صومهما وقال انها يومان تعرض فيهما الاعمال فأحب أن يعرض على وأنا
صائم والثامن صوم الثمانية أيام قبل يوم عرفة سواء في ذلك الحاج وغيره والتاسع صوم
الثمانية في المحرم قبل التاسع ولا بأس بافراده والعاشر صوم أيام الاشهر المحرم وهي
أربعة المحرم ورجب وذو القعدة وذو الحجة وأفضل الشهور رمضان ثم المحرم ثم رجب
ثم ذو الحجة ثم ذو القعدة ثم شعبان وظاهر كلامهم ان باقي شهور السنة على حد سواء
والحادي عشر صوم أيام الليالي السود من كل شهر وهي الثامن والعشرون وتاليها
والثاني عشر صوم شعبان لحبه صلى الله عليه وسلم صيامه فن صامه نال شفاعته صلى
الله عليه وسلم لم يوم القيامة والثالث عشر صوم يوم وفطريوم والرابع عشر صوم يوم
وفطريومين والخامس عشر صوم يوم لا يجذ فيه ماياً كله ولو نذر شيئاً من صوم التطوع
وجب ويكره الصوم للربض والحامل والمرضع والمسافر والشيخ الكبير اذا خافوا منه
مشقة شديدة وقد يفرض ذلك الى التحريم كما مر ويكره التطوع بصوم يوم وعليه قضاء
فرض وافراد يوم الجمعة أو السبت أو الاحد بالصوم وصوم الدهر لمن خاف به ضرراً
أو فوت حق ويحرم صوم العيدين وصوم أيام التشريق وهي الحادي عشر من ذي
الحجة وتاليها وصوم الحائض والنفساء وصوم يوم الشك بلا سبب وهو يوم الثلاثاء
من شعبان اذا تحدث الناس برؤية الهلال ولم يثبت بخلاف ما اذا صامه عن قضاء أو نذر
أو كفارة أو وافق صومه عادة فلا يحرم بل يجب أو يسن وصوم النصف الثاني من
شعبان الا أن يصله بما قبله أو بصومه بسبب مما مر

باب الاعتكاف

حقيقته شرع اللبث في المسجد من شخص مخصوص بنية وهو سنة في كل وقت لحديث
من اعتكف فواق ناقة فكأنما اعتق نسمة ويجب بالنذر ويحرم على الزوجة والرقين
بغير إذن ويكره لذات الهيئة مع الاذن فتعثر به الاحكام ما عدا الاباحة وهو في العشر
الاخير من رمضان أفضل منه في غيره لطلب ليلة القدر في تحميمها وارتب احيائها
ثلاثة علميا وهي احياء ليلتها بالصلاة ووسطى وهي احياء معظمها بالنذر ونيانها
أن يصلي العشاء في جماعة والصبح في جماعة والعمل فيها خير من العمل في ألف شهر
وينال العامل فضلها وان لم يطالع عليها على المعتمد لكن حال من اطالع عليها أكمل
ويسن الاجتهاد في العبادة في ليلتها ويومها ويسن لمن رآها ان يكتبها وهي من
خصوصيات هذه الامة وباقيها الى يوم القيامة ومختصة في العشر الاخير من رمضان
عند الامام الشافعي وتلزم ليلة منه بعينها على المعتمد فليل الحادي والعشرين
وقيل ليلة الثالث والعشرين وقيل ليلة السابع والعشرين ومقابل المعتمد انها تنتقل
في ليالي العشر وأرجاها الى الاوتار وأرجي الاوتار ليلة الحادي والعشرين ونقل عن
ابن عباس أنها ليلة السابع والعشرين وبالجملة فهي من الاسرار التي يطلع الله عليها

من يشاء من عباده وينبذ أن يكفر في ليلتها من قول الله -م انك عفوتحب العفو
فأعف عني ومن علاماتها أنها متوسطة لا حارة ولا باردة وتطلع الشمس في صبيحتها
بيضاء ليس فيها كثير شعاع وهي لحظة نظيفة على صورة البرق الخاطف لكن تصير
الليلة كلها ذات فضل لا حلهاء وكذلك تردد الملائكة في جميع الليل صعودا وهبوطا بين
الله تعالى وبين عباده لقضاء حوائجهم ويتجلى الله تعالى فيها جميعها بخلاف غيرها
فانه في الثلث الاخير فقط فيندب احياء لما الى العشر كلها الا جل مصادفة ليلة القدر
وهي ليلة ينكشف فيها شيء من عجائب الملكوت والناس في هذا الكشف متفاوتون
فمنهم من يكشف له عن ملكوت السموات والارض فيرى الملائكة بين ركن وساجد
ومنهم من يرى طبقة من نور أو فضل الليالي ليلة المولد الشريف فالقدر فالاسراء فعرفة
فالجمعة فنصف شعبان فالعيد فهذه سبع ليال مرتبة في الافضية وأفضل الايام
يوم عرفة فنصف شعبان فالجمعة والليل أفضل من النهار وأركان الاعتكاف أربعة
نية وابت لا بد أن يزيد على قدر طمأنينة الصلاة ومسجد ومعتكف وشروطه اسلام
وعقل وخلو من حدث أكبر فلا يصح اعتكاف من اتصف بضد شيء من ذلك وتجب
نية الغرضية في المنذور منه ويقع كله فرضا على المعتمد وان طال مكثه وان لم يقيد بمدة
ومراتب الاعتكاف ثلاثة مطلق ومقيد بمدة من غير تتابع ومقيد بمدة وتتابع فان
كان مطلقا كفته نيته وان طال مكثه لكن لو خرج من المسجد بلا عزم عود وعاد جدد
النية ان أراد الاعتكاف ويكون هذا اعتكافا آخر لان الاول قد انقطع فان خرج
عازما على العود للاعتكاف سواء للمسجد الذي خرج منه أو لغيره كان هذا العزم قائما
مقام النية فلا يحتاج لتجديد نية وان كان مقيدا بمدة من غير تتابع كيومين وخرج لغير
تبرز بلا عزم عود وعاد جدد النية وان لم يطل الزمن بخلاف خروجه للتبرز فلا يحتاج
لتجديد نية وان طال الزمن لانه لا بد منه فهو كالاستئني عند النية أما اذا خرج عازما
على العود وعاد فلا يحتاج لتجديد نية على المعتمد سواء في جميع ذلك المنذور وغيره وان
كان مقيدا بمدة وتتابع كعشرة أيام متوالية فلا ينقطع تتابعه بخروجه من المسجد
لعذر كنسيان الاعتكاف وكحيز ونفاس لا تخلو عنه مدة الاعتكاف غائبا أو عذر
مرض يشق معه المقام في المسجد لحاجة فرش أو خادم أو تردد طبيب أو يخاف منه
تلويث المسجد كاسهال وادرار بول بخلاف المرض الخفيف فيمنقطع التتابع بالخروج له
وفي معنى المرض الخوف من لص أو حريق ولا ينقطع التتابع بخروج مؤذن راتب الى
منارة منفصلة عن المسجد قريبة منه للاذان لانها مبنية له معدودة من توابعه وقد
اعتمد الراتب صعودها وألف الناس صوته فيعذرفيه ويجعل زمن الاذان كالاستئني
من الاعتكاف ومتى زال عذره وجب عليه العود فوراً وبني على ما مضى وما يطول
زمنه عادة كمرض وكحيز ونفاس وعادة لا باختيار يجب قضاء زمنه وما لم يطل زمنه

عادة كائى كل وغسل جنابة وأذان مؤذن راتب وتبرز لا يجب قضاء زمنه لانه مستثنى
اذ لا يذمنه ولانه معتكف فيه حكما فان خرج لغير عذر انقطع تتابعه فيمجدد النية
ويستأنف ولا يبنى على ماضى منه لبطلانه والذي يبطل الاعتكاف تسعة أشياء
الوطء والانزال عن مباشرة بشهوة والسكر المتعدي به والردة والحيض اذا كانت مدة
الاعتكاف تخلوع عنه غالبها والنفاس كذلك والخروج لغير عذر والخروج لاستيفاء
عقوبة ثبتت باقراره وكذلك الخروج لاستيفاء حق مما طل به والخروج لعدة ثبتت
باختيارها ففى طرأ واحد من هذه على الاعتكاف المنذور المقيد بالمدة والتتابع
أبطله وخرج منه ووجب الاستئناف وان أثبت على ماضى فى غير الردة ان كان
مقدرا بمدة من غير تتابع فعنى بطلانه أن زمن ذلك لا يحسب من الاعتكاف فاذا زال
ذلك جدد النية وبنى على ماضى وان كان مطلقا فعنى بطلانه أنه انقطع استمراره
ودوامه ولا بناء ولا تجديد ماضى معتد به وحصل به الاعتكاف والحاصل أن
الطارئ على الاعتكاف المتتابع اما أن يقطع تتابعه أولا والذي لا يقطع تتابعه اما
أن يحسب من المدة ولا يقضى أولا فالذى يقطعه هذه التسعة والذي لا يقطعه ويقضى
كالأرض والجنون والحيض الذى تخلوع عنه المدة غالبها والعدة التى بغير اختيارها
والذى لا يقضى التبرز والاكل وغسل الجنابة وأذان الراتب واعلم أن الوطء
والمباشرة بشهوة حرام فى المسجد مطلقا ولو من غير معتكف وكذا خارجة فى
الاعتكاف الواجب دون المستحب لجواز قطعه ولا يبطل بالغيبة أو الشتم أو كل
الحرام نعم بنقص ثوابه ويسن للاعتكاف الصوم

باب الحج والعمرة

باب الحج والعمرة

حقيقة الحج شرعا قصد الكعبة للنسك التى بيانه مع فعل الاركان الاتية وقال
ابن الرفعة هو ونفس الافعال الاتية وحقيقة العمرة شرعا قصد البيت للافعال
الاتية أو نفس الافعال والنسك آخر اركان الاسلام ومعلوم من الدين بالضرورة
فيكفر جاحده الا الجاهل المذور بأن قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء
وهو يكفر الصغائر والكبائر حتى التبعات على المعتمد ان مات فى حجه أو بعده وقبل
التمكن من أدائها لكن قال الشيرازى وتكفيره لما ذكر انما هو لاثم الاقدام لا لسقوط
حقوق الاتية بمعنى انه اذا غضب مالا أو قتل نفسا ظمأ لاعدوا وانا غفر الله له اثم
الاقدام على ما ذكره ووجب عليه القود ورد المغصوب والا فامر الله الى الله فى الآخرة
ومثله سائر حقوق الاتية وهو مخالف لا طلاق غيره وهو المشهور وتكفير الحج
للذنوب انما هو بالنسبة لأمور الآخرة حتى لو أراد شهادة بعده فلا يذمن التوبة
والاستبراء وله فضائل لا تحصى منها ما روى ابن حبان عن ابن عمر أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال ان الحاج حين يخرج لم يخط خطوة الا كتب الله له بها حسنة وخط عنه

بها خطيئة فاذا وقفوا بعرفات باهى الله بهم ملائكتهم يقول انظروا الى عبادى اتوفى
شعثا غبرا اشهدكم انى غفرت لهم ذنوبهم وان كانت عدد قطر السماء واملع الحج واذا رمى
الحجار لم يدر احد ماله حتى يوفاه يوم القيامة واذا حلق شعره فله بكل شعرة سقطت من
رأسه نور يوم القيامة فاذا افضى آخر طوافه بالبيت خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه
(يجبان) أى الحج والعمرة (على مكاف حر مستطيع مع مرة بترأخ) من حيث الاداء فلن
وجبا عليه بنفسه أو نائبه تأخيرهما بعد سنة الامكان لان الحج فرض سنة ست من
الحجرة ولم يحج صلى الله عليه وسلم الا سنة عشر ومكة قد فتحت سنة ثمان فعدم حجه سنة
ثمان وتسع دلالة على عدم وجوبه على الفور ومحل جواز التأخير ان عزم على فعلهما في
المستقبل كما في الصلاة أى فالنسك فرض عين على المستطيع ومن الشرائع
القديمة بل ما من نبي الا وحج وجوبه على التراخي لكن لو مات قبل أدائه تبين عصيانه
من السنة الاخيرة من سنى الامكان حتى لو شهد فيها شهادة ولم يحكم بها حتى مات
فلا يحكم بها والمتجه أن المراد بالسنة الاخيرة زمن امكان الحج على عادة أهل بلده
ومثل موته فيما ذكر عضبه فيتمين فسقه من آخر سنى الامكان وفيما بعده الى أن يحج
عنه ويجب عليه الاستنابة فورا ويسبغ ثني من كونه على التراخي ما لو خشى العضب
أو الموت أو هلاك ماله وكذا لو أفسد حجة الاسلام فيجب عليه قضاءها فورا أو تضيق
بالنذر ومع كون الحج على التراخي فلا بد من العزم على فعله ويسن تعجيله خروجا من
خلاف من أوجب الفور كالامام مالك والامام أحمد ولا يجب النسك بأصل الشرع الا
مرة واحدة في العمر وقد يجب أكثر منه للعارض كنذر وقضاء عند افساد التطوع
واحباء الكعبة كل عام بالحج والعمرة فرض كفاية بشرط الاستطاعة ان قام به البعض
سقط الطلب عن الباقيين ولا أئتموا جميعا والنسك شروط وأركان وواجبات وسنن
ومحظورات ومفسد ومبطل أما شروطه فالكلام فيها في خمس مقامات المقام الاول
للحجة المطلقة وشروطها الاسلام والوقت وهو في الحج من ابتداء شوال الى فجر يوم
النحر وفي العمرة جميع السنة فلا يصح من كافر أصلي او مرتد ولا يصح الاحرام بالحج
قبل وقته المذكور بل ينعد عمرة ولا الاحرام بالعمرة اذ بقي عليه شئ من اعمال الحج
ولا يشترط في الحجة المطلقة تكليف ولا تمييز فلولي المال الاحرام بالنسك عن الصغير
ولو ميزا عن الجنون كائن يقول جعلت فلانا محرما بالحج سواء كان قبل الاحرام عن
نفسه أو بعده فيصير من أحرم عنه محرما بذلك ولا يشترط حضوره ومواجهته حال
الاحرام عنه ولا يصير الولي بذلك محرما ويطوف الولي بغير المميز بشرط طهارتهما
وجعل البيت عن يسارهما ويصلى عنهما ركعتي الطواف ويسعى به ويحضره المواقف
كلها ولا يكفي حضوره بدونه ومنها المرمى وهو ما يقف فيه الزامى ولو كان خارج منى
لان المدار على اتصال الحجر المرمى فيلزمه احضاره اياه حال رميه عنه وان لم يتصور

يجبان على مكاف
حر مستطيع مرة
بترأخ

منه لان الواجب شيان الحضور والرمي فلا يسقط أحدهما بسقوط الآخر ويتناول
 الاحجار فيرميها ان قدر والارمي عنه من لارمي عليه من ولي وماذونه ولا بد في جميع
 ذلك من تقدم فعل الولي أو ماذونه عن نفسه فلا بد من تقدم رميه عن نفسه أولا والتميز
 بطوف ويسعى ويرمي الاحجار بنفسه ويجب على الولي منعه عن جميع محرمات
 الاحرام فان فعل شيئا منها فان كان غير مميز فلا فدية عليه ولا على وليه وان كان مميزا فان
 تطيب أو لبس ناسيا فلا فدية قطعاً وان تعد ذلك بني على القولين في عمد الصبي فان قلنا
 عمده عمد وجبت وان قلنا عمده خطأ فلا ولو حلق أو قلم أو قتل صيدا وجبت الفدية
 وحيت وجبت فهي في مال الولي وهي كالواجبة عليه بفعل نفسه فان اقتضت صوما
 أو غيره فعله ومثل ذلك بالاولى مالوطيه أو ألبسه أو حلق له وان كان ذلك الحاجة
 الطفل على الاصح ولوطيه أجنبي فالفدية في مال الاجنبي ولو ترك واجبا كالمين
 بزلفة أو منى أو غير ذلك وجب الدم والمجنون كالصبي فيما سبق والسفيه يكفر بالصوم
 وخرج بمن ذكر المغمى عليه فلا يحرم عنه غيره ان كان برؤه يرجح عن قرب لانه ليس
 بزائن العقل المقام الثاني في صحة المباشرة بنفسه استقلالاً وشرطها الاسلام
 والوقت والتميز ولو صبيا باذن وليه أو رقيقاً ولو كان لا يقع النسك لهما عن فرض الاسلام
 الا اذا كمل قبل الوقوف ولو كانا سعيهما بعد طواف القدوم فلا بد من اعادة السعي
 ومثل الوقوف طواف العمرة المقام الثالث صحة المنذور وشرطها الاسلام والتكليف
 فيصح من الرقيق ويكون في ذمته المقام الرابع الوقوع عن فرض الاسلام وشرطه
 الوقت والاسلام والتكليف والحرية فيجزئ ذلك من فقير لا من صغير ورقيق كالم
 ولو حج أو اعتمر بمال حرام عصى وسقط فرضه المقام الخامس الوجوب وشرطه
 ما ذكر ما عدا الوقت مع الاستطاعة وهي نوعان أحدهما استطاعة بالنفس ولا تحقق
 الا بامور سبعة أحدها وجود مؤنة السفر كالزاد وأعميته وكلفة ذهابه الى مكة ورجوعه
 منها الى وطنه وان لم يكن له فيه أهل ولا عشيرة ثانياً وجود الراحلة الصالحة لمثله
 بشراء بئس مثل أو استئجار بأجرة مثل لمن بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر قدر على
 المشي أولاً لكن يندب للقادر على المشي الحج خروجا من خلاف من أوجبه حينئذ وأما
 من بينه وبين مكة دون مرحلتين فان كان قادراً على المشي لزمه الحج ولا يعتبر في حقه
 الراحلة ولا يلزمه الحبو والزحف وان عجز عن المشي أو لحقه ضرر ظاهر فكالبعيد
 عن مكة فيشترط في حقه وجود الراحلة وان لحقه بالراحلة مشقة شديدة اشترط في
 حقه وجود المحمل وهذا في الرجل أما المرأة والخنثى فيشترط في حقه وجود المحمل
 مطلقاً وان لم يتضرر بالراحلة لانه أسترهما ويشترط وجود شريك يجلس في الشق
 الاخر لتعذر ركوب شق لا يعادله شيء ويشترط أن يليق به ذلك المعادل بأن لا يكون
 فاسقاً ولا شديداً العداوة وأن لا يكون به نحو برص ويشترط كونه ما ذكر من الزاد

والمحمل والشريك فاضلا عن دينه ولومؤجلا وعن مؤنة من عليه، وثنتهم مدة ذهابه
وايابه وعن مسكنه اللائق به الذي لم يزد على حاجته وعن عبد يليق به ويحتاج اليه
لخدمته ويلزمه صرف مال تجارته الى الزاد والراحلة وما يتعلق بهما ولا يلزمه بيع آلة
محترف ولا كتب فقيه ولا بهائم زرع أو نحو ذلك نالها أمن الطريق ولوطناني كل
محل بحسب ما يليق به نفسا وبضعا وما لا يولي سيرا ويجب ركوب البهران تعين
طريقا وغلبت السلامة في ركوبه فان غلب الهلاك أو استوى الامر أو جهل الحال
حرم ركوبه رابعا وجب وداء وزاد وعلف دابة بمحال يعتمد حملها منها بمن المثل
وهو القدر اللائق بهار زمانا ومكانا فان لم يوجد ذلك أو وجد بزيادة على غن المثل لم يجب
النسك خامسا أن يخرج مع المرأة زوجها أو محرما أو عبدا أو مسوحا أو نسوة
نقات بأن جعن صفات العدالة وان كن اماء ولو بأجرة مثل فتلزمها اذ لم يخرج الابها
ويشترط وجوب النسك عليها بقدرتها عليها لانها من أهمية سفرها سادسا الثبوت
على المركوب ولو في محل أو نحوه بلا ضرر شديد فن لم يثبت عليه أصلا أو ثبت بضرر
شديد لمرض أو غيره لا يلزمه النسك بنفسه سابعا وجب الوجود الزمن الذي يسمع السير
المعهود للنسك من بلده الى مكة بأن يكون قد بقي من الوقت بعد الاستطاعة ما يمكن
فيه من السير المعتمد لاداء النسك وهذا هو المعتمد فان وجدت الاستطاعة والباقي
زمن لا يسمع السير المعتمد لم ينعقد الوجوب في حقه في هذا العام ويعتبر في الاستطاعة
امتدادها في حق كل انسان من وقت خروج أهل بلده منه للحج الى عودهم فتي
أعسر في جزء من ذلك فلا استطاعة ولا عبرة ببساره قبل ذلك ولا بعده وهذا في حق
الحى أما من مات بعد الاستطاعة فانه يحج من تركته وان كان موته بعد حجتهم وقبل
عودهم ولا بد من وجود رفقة يخرج معهم في الوقت الذي جرت عادة أهل البلد بالخروج
فيه وأن يسيرا والسير المعتمد وهذا ان حتمج الى الرفقة له فع الخوف فان أمن الطريق
بحيث لا يخاف الواحد فيها الزمه النسك ولا حاجة للرفقة ولا نظر للوحشة لان النسك
لا يدل له ثانيا استطاعة بغيره فتجب الانابة عن غير مرتدات وعليه نسك ولو بنحو
نذر من تركته كما تقضى منها ديونه فلو لم تكن له تركته سن لو ارثه أن يفعله عنه ولو فعله
عنه أجنبي ولو بلا اذن من الوارث جاز كما يصح قضاء ديونه بلا اذن فان لم يكن عليه
نسك بأن كان أدى حجة الاسلام لا تجوز الانابة عنه الا لو أوصى بذلك والاجازت مطلقا
قال شيخنا يوسف اذا كانت الاجرة من المنيب لا من التركة جازت الانابة بلا وصية أما
المرتد فلا تجوز الانابة عنه لانه ليس من أهل العبادة بل لو خالف ما لا يقضى منه دينه
وما فضل يكون فيا وتجب الانابة عن المعضوب الذي عليه النسك وهو بالضاد المعجمة
العاجز عن مباشرة النسك بنفسه اذا كان بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر أمالو كان
دون مرحلتين أو كان بمكة فانه يلزمه مباشرة النسك بنفسه لقلة المشقة نعم ان أنها

الضنى الى حالة لا يمتثل الحركة بحال جازت النسيابة عنه اما باجرة مثل فاضلة عما مر غير مؤنة
 عياله سفر الا انه مقيم عندهم واما بوجوده متطوع بالنسك عنه ويشترط في الثائب
 مطلقاً أن يكون غير معضوب موثقاً به أدى فرضه. ويجوز كون النائب في نسك
 التطوع صديداً من أوعبد الا انهما من أهل التطوع بالنسك لانفسهما ويشترط في صحة
 عقد الاستئجار للحج معرفة العاقد من أعمال الحج فرضاً ونفلاً حتى لو ترك منه أداسقط
 من الاجرة ما يقابل به والاستئجار فيما مضى بان أحدهما اجارة عين كاستئجار تك عني أو
 عن ميتي هـ هذه السنة فان عين غير السنة الاولى لم يصح العقد وان أطلق صح وحمل
 على السنة الحاضرة ويشترط لصحة العقد قدرة الاجير على الشروع في العمل واتساع
 المدة له والمكي ونحوه يستأجر في أشهر الحج والثاني اجارة ذمة كقوله ألزمت ذمتك
 تحصيل حجة ويجوز الاستئجار في هـ هذا الضرب على المستقبلي فان أطلق حمل على
 الحاضرة فيبطل ان ضاق الوقت ولا يشترط قدرته على السفر لا مكان الاستنابة في
 اجارة الذمة ولو قال ألزمت ذمتك اتجج عني بنفسك بطلت الاجارة على ما اعتمد الرمي
 خلافاً لما نقل عن المغوى أن ذلك يصح وتكون تلك الاجارة اجارة عين ولو استأجر
 للقران فالدم على المستأجر فان شرطه على الاجير بطلت الاجارة ولو كان المستأجر
 للقران معسراً فالصوم الذي هو بدل الدم على الاجير لان الصوم يقع بعضه في الحج وهو
 لا يتأق من المستأجر لان الفرض أنه معضوب وأنه في غير مكة ولو أفسد الاجير الحج
 بالجماع لزمه قضاؤه عن نفسه فيقع القضاء له وعليه المضى في فاسده والكفارة
 وتنفسخ به اجارة العير ويلزمه رد ما أخذه من المستأجر ويبقى عليه الحج في ذمته ان
 كانت الاجارة اجارة ذمة فيلزمه فيها أن يأتي بعد القضاء عن نفسه بجمع آخر للمستأجر
 في عام آخر أو يستنبد من يحج عنه في ذلك العام أو غيره ولو استأجر المعضوب من يحج
 عنه فحج عنه ثم شفى لم يقع عنه فلا يستحق الاجير اجرة على المعتمد ويقع الحج نفلاً
 للاجير ولو حضر مكة أو عرفة في سنة حج الاجير لم يقع حج الاجير عنه لتعين مباشرة
 بنفسه ويلزمه للاجير الاجرة والفرق بين هـ هذه وما قبلها انه لا تقصير منه في حق
 الاجير في الشفاء بخلاف الحضور فانه بعد ان ورط الاجير مقصربه فلزمته اجرة (و)
 أما (أركانه) أى الحج فستة الاول (احرام) أى نية دخول في الحج فان أحرم بمحبتين
 انعقدت واحدة والافضل أن يعين في نية هـ فلو أحرم وأطلق بأن قال نويت
 الاحرام أو نويت الاحرام بالنسك فان كان في أشهر الحج صرفه الى ما شاء من النسكين
 أو أحدهما ان كان وقت الصلوات صالحاً لهما ثم بعد التعمين يأتي بما عينه فلا يجزئ العمل
 قبله وان كان في غير أشهر الحج انعقد عمره بمجرد النية المطلقة فلو صابر الاحرام ولم يشرع
 في شيء من الاعمال حتى دخلت أشهر الحج فليس له صرفه الى الحج لان وقت النية
 لا يقبل غير العمرة ويجوز أن يقول نويت الاحرام كاحرام زيد فان كان زيد غير محرم أو كان

وأركانه احرام

أخراجه فاسدا انعقد احرامه مطلقا والاف كاحرامه فان تعذر معرفة احرامه نوى قرانا ثم
أقى بعمله ويسن النطق بالنية والتلبية عقبها واذا فرغ من التلبية صلى وسلم على النبي
صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى رضوانه والجنة واستعاذ به من النار (و) الثاني
(وقوف بعرفة) ويجب فيه حضوره بجزء من أرضها أو على غصن شجرة فيها بخلاف
ما اذا ركب على طائر في هوائها أو ركب على سحاب فيه أو طار هو فيه فلا يكفي لان
هواء عرفات ليس له حكمها ويكفي الحضور بأرضها وان كان مارا في طلب آبق وان لم
يدر أنها عرفات وعلم من ذلك أن صرف الوقوف الى غير ما لا يؤثر بخلاف الطواف
والسعي ورمي الجمار فانها يضر فيها الصارف ويشترط في الواقف كونه محرما أهلا
للعباد لا مغنى عليه جميع وقت الوقوف ولا يضر النوم ووقته (بين زوال) ليوم
تاسع ذي الحجة (وفجر نحر) ففي أي وقت من ذلك وقف أجزأ ويستحب أن يجمع في
الوقوف بين الليل والنهار ويسن في الوقوف أن يكون على طهارة وكثارة الذكر
والتهليل والدعاء والتلبية وقراءة القرآن وكثارة التضرع والذلة والالحاح في الدعاء
فيسبق قبل البيت الحرام ويبسط كفيه ويقول الحمد لله رب العالمين ثم يلبي ثلاثا ويقول
الله أكبر والله الحمد ثلاثا ثم يقول اللهم انقلني من ذل المعصية الى عز الطاعة واكفني
بحلالك عن حرامك وأغنني بفضلك عن سواك ونور قلبي وقبري واهدني وأعدني من
الثمر كله واجمع لي الخير كله اللهم اني أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى اللهم
آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم اني ظلمت نفسي ظلما
كثيرا كبيرا وانه لا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك
أنت الغفور الرحيم اللهم اغفر لي مغفرة تصلح بها شأني في الدارين وارحمني رحمة واسعة
أسعد بها في الدارين وتب علي توبة نصوحا لا أنسكها أبدا وألزمني سبيل الاستقامة
لا أزيغ عنها أبدا وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال خير الدعاء دعاء يوم عرفة وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله
وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير فيسن الاكثار من ذلك حتى
قال بعضهم ان استطاع أن يأتي بها مائة ألف مرة فليفعل ومن فاته الوقوف بعرفة بأن
طلع فجر يوم النحر ولم يحضر بجزء منها بعد زوال يوم التاسع في لحظة من ليل أو نهار
فاته الحج ويجب عليه الاتيان بما بقي من أركانه وهو الطواف المتبوع بالسعي ان لم
يكن سعي بعد طواف القدوم والمحلوق وينوي عند كل منهما التحلل من حجه وبفراغها
يصير حلالا وهذا معنى قولهم تحلل بعمل عمره وأما الميبس بمزدلفة ومنى ورمي الجمار فقد
سقط عنه بفوات الحج ولا يغنيه ذلك عن عمرة الاسلام ويجب عليه القضاء فوراً من
عام قابل لهذا الحج الذي فاته سواء كان فرضاً أو نفلاً وسواء كان الفوات بعد زوال ولا
تشتط الاستطاعة بل يجب عليه ولو ما شيا ان أطاقه ولو كان بينه وبين مكة مرحلتان

وقوف بعرفة بين
زوال وفجر نحر

فأكثر ولو استدام الاحرام حتى حج به من قابل لا يجوز بخلاف ما لو وقف فانه يجوز له
مصاهرة الاحرام للطواف والسعي والحلق ولوسنين لانه لا آخر لوقتها مع تبعيتها للوقوف
وليس للحج ركن يفوت بفوات وقته الا الوقوف وأما باقي الاركان فلا آخر لوقتها كما
وانما يجب القضاء في فوات لم يشأ عن حصر فان نشأ عنه بأن أحصر فسلط طريقا آخر
ففاتته الحج وتحمل بعمل عمره فلا قضاء عليه لانه بذل ما في وسعه ومحمل ذلك ان كان
الطريق الذي سلكه أطول من الاول أما لو سلط طريقا آخر مساويا للاول أو أقرب
منه أو صابرا حرامه غير متوقع زوال الاحصار ففاتته الوقوف فعليه القضاء ومحلها أيضا في
غير الفرض أما هو ففي ذمته ان استقر عليه كحجة الاسلام بعد السنة الاولى من سني
الامكان فان لم يستقر كحجة الاسلام في السنة الاولى من سني الامكان اعتبر
استطاعة جديدة بعد زوال الحذر ان وجدت وجب والا فلا (و) الثالث (طواف
افاضة) وهو الواقع بعد الوقوف وأنواع الطواف من حيث هو سبعة طواف القدام
وطوافي الاضافة وطواف الوداع وطواف التحمل وطواف العمرة والمندور والمتمطوع
(و) الرابع (سعي) بين الصفا والمروة (سبعاً) لخبر الدارقطني أنه صلى الله عليه وسلم
استقبل الناس في السعي وقال يا أيها الناس اسعوا فان السعي قد كتب عليكم
وشروطه سبعة الاول أن يبدأ بالصفا الثاني أن يكون سبعاً يحسب ذهابه من الصفا
الى المروة مرة وعوده من المروة الى الصفا مرة أخرى الثالث أن يكون بعد طواف ركن
أو قدوم بحيث لا يتخلل بين السعي وطواف القدام الوقوف بعرفة فان تحلل الوقوف
امتنع السعي الا بعد طواف الافاضة فيمتنع حينئذ أن يسعي بعد طواف نفل وفعله بعد
طواف القدام أفضل تجب لبراءة الذمة ولا يستحب له اعادته بعد طواف الافاضة بل
تكره ويستثنى من ذلك ما لو سعى الصبي بعد طواف القدام ثم بلغ في أثناء الوقوف أو
قبله فانه يجب عليه اعادته السعي وعق الرقيق في ذلك كبلوغ الصبي ولا تشترط
المواصلة بين الطواف والسعي وظاهر كلام الجمهور أنه لا يجوز السعي الا بعد طواف
قدوم أو ركن وقال بعضهم الشرط وقوعه بعد طواف صحيح فرض أو نفل الرابع قطع
المسافة بين الصفا والمروة بحيث يلصق عقبه بما ذهب منه وأصابع رجله بما ذهب
اليه الخامس أن يكون ببطن الوادي فلا يجزئ السعي مع الخروج عنه السادس
فقد اصراف فلو سعى في طلب غريم له لم يجز السابع أن لا يكون منكوساً ولا معترفاً
ولا طائراً في الهواء كما في الوقوف والطواف (و) الخامس (ازالة شعر) من الرأس بجلن
أو قص أو تنف أو غيرها والحلق للذكور أفضل والتقصير لغيره ويسن التيامن في
ازالته واستقبال ضاحب الشعر القبلة والتكبير بعد الفراغ منه وأقله ازالة ثلاث
شعرات من رأسه ويسن لمن لا شعر برأسه امرار الموي عليه ويدخل وقت طواف
الافاضة وازالة الشعر بنصف ليلة النحر ان وقف قبل ذلك ولا آخر لوقتها كما مر ولا

وطواف افاضة وسعي
سبعاً وازالة شعر

ترتيب بينهما (و) السادس (ترتيب) لمعظم الأركان بأن يبدأ بالنية ثم الوقوف ثم الطواف والخلق ثم السعي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم وتقدم قريبا أنه لا ترتيب بين الطواف وإزالة الشعر (ولا تجبر) أي تلك الأركان اذا ترك واحد منها (بدم) ولا يغيره بل لا بد من فعلها (وغير وقوف) بعرفة (أركان الحج) لكن لا بد من ترتيب جميع أركانها بأن يفعل الطواف بعد الإحرام بها ثم السعي ثم إزالة الشعر (وشروط الطواف) بأنواعه تسعة الأول (طهر) عن الحدث الأصغر والكبر وعن النجس في ثوبه وبدنه ومكانه ومن الحدث الحيض فيمتنع أن تطوف الحائض حتى تطهر فان رحلت القافلة قبل أن تطوف طواف الركن وخافت من التخلف فلهما الرجوع إليهما بلا طواف فاذا وصلت إلى محل يتعذر عليهما الرجوع منه إلى مكة جاز لها أن تتحلل بذبح خلق أو تقصير مع نية التحلل كما لمحصر وتحل حينئذ من إحرامها ويبقى الطواف في ذمتها إلى أن تعود والأقرب أن العود على التراخي وإقامات ولم تعد وجب الإحرام عنها بشرطه وتحتاج عند فعل الطواف إلى إحرام للآتيان بالطواف فقط دون ما فعلته قبله من أركان الحج كالوقوف وإنما احتاجت إلى إحرام جديد لخروجها من الحج بالتحلل ويعني عما يشق الاحتراز عنه من نجاسة المطاف ما لم تكن رطبة أو يتعمد المشي عليها (و) الثاني (ستر) للعمرة السابقة في الصلاة مع القدرة وإن حرم اللبس لكون السائر محيطا في بني الطائف على ما مضى من طوافه إن فقد بعض شروطه في أثناءه كأن أحدث أو نجس بدنه أو ثوبه أو مطافه بغير معفو عنه أو عرى ولم يستر حاله مع القدرة على الستر وإن تعد ذلك وطال الفصل إذا اشتراط المواالات في الطواف بعد أن تطهر واستتر نعم يسن له الاستئذان خروجاً من الخلاف هذا في غير الأغماء والجنون والسكر أما من اتصف بذلك في أثناء الطواف فيجب الاستئذان للوضوء والطواف لزوال التكليف (و) الثالث (نية) أي الطواف (إن استقل) بأن كان الطواف ليس في ضمن نسك كطواف النفل والمندور من الحلال وكطواف الوداع فلا بد له من نية لوقوعه بعد التحلل بخلاف طواف الركن والقدوم للحاج فلا يحتاج إلى نية لشمول نية النسك له (و) الرابع (بدؤه بالحجر الأسود محاذياله) أي الحجر أو حجرته في مروره عليه ابتداء (ببدنه) أي بجميع منسكبه فلو تقدم شيء من منسكبه عنه لم يحسب ما طافه فإذا انتهى إليه ابتداءً منه ولو أزيل الحجر والعماء بالله تعالى وجب محاذاة محله وصفة المحاذاة أن يستقبل البيت ويقف بجانب الحجر من جهة الركن الثاني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنسكبه الأيمن عند طرفه ثم ينوي الطواف ثم يمشي مستقبلاً للحجر ماراً إلى جهة يمينه حتى يحاذيه فاذا جاوزته انقلب وجعل يساره إلى البيت ولو فعل هذا من الأول وترك استقبال الحجر جاز لكن فاتته الفضيلة وليس شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت إلا ما ذكرناه من مروره في الابتداء وذلك سنة

وترتيب ولا تجبر بدم
وغير وقوف أركان
لعمرة وشروط الطواف
طهر وستر ونيته أن
استقل وبدؤه بالحجر
الأسود محاذياله وبدنه

في الطوفة الاولى لا غير بل هو ممنوع في غيرها وهذا غير الاستقبال المستحب عند لقاء
الحجر قبل أن يبدأ بالطواف فان ذلك مستحب قطعاً وسنة مستقلة أى فيسن لمن أراد
الطواف ان يلبس الحجر الاسود بيده بعد استقباله أول طوافه ويقبله ثلاثاً ويضع يده
ذلك جهته ثلاثاً ثم يتأخر بحيث يكون طرف منكبه الايمن عند طرف الحجر ثم يمر الى أن
يجاوز فيمنفصل وحكي الاذرعى وجهها انه يجب استقباله بالوجه عند ابتداء الطواف
وانتهائه قال فالاحتمياط التام فعل ذلك (و) الخامس (جعل البيت عن يساره) ماراً
تلقاء وجهه والسادس أن يكون الطائف خارجاً بكل بدنه وثوبه عن البيت فلو
أدخل جزاً من ذلك في هواء الشاذروان أو هواء غيره من أجزاء البيت أو دخل من
احدى فتحتي الحجر المحوط بين الركنين الشاميين لم يصح بعض طوفته ومما يطلب
التفطن له في حال تقبيل الحجر الاسود انه ينبغي أن يقر قدميه في حال التقبيل في محلها
حتى يرفع قامته لاجل أن يخرج عن محاذاة الشاذروان ثم يمشی وذلك لانه اذا انحنى
للتقبيل يصير جزء من بدنه في هواء الشاذروان فلو مشى قبل رفع قامته لم يصح بعض
طوفته ويقاس بمن يقبل الحجر الاسود فيما ذكر من يستلم الركن اليماني (و) السابع
(كونه) أى الطواف (سبعاً) بقية ما ولو في الاوقات المنهى عن الصلاة فيها وان كان
راكباً لغير عذر فلو ترك منها شيئاً وان قل لم يجزئه والثامن كونه في المسجد وان وسع
ما لم يبلغ الحل بحيث تصير حاشيته في الحل بسبب التوسعة والا فلا يصح الطواف في
الحاشية التي في الحل بل لا بد أن يكون في أرض الحرم ولو كان على سطح المسجد ولو
مرتفعاً عن البيت ولو حال بينه وبين البيت حائل كرمز والسواري ونحوها فلو طاف
خارج المسجد ولو بالحرم لم يصح والتاسع عدم صرفه لغيره كطلب غريم فان صرفه لغريم
طلب الغريم انقطع (وسن) للطائف أمور عشرة الاوّل (أن يفتتح) أى الطائف
(باستلام الحجر) الاسود بعد استقباله أى بلمسه بيده وتقبيله مع تخفيف القبلة بحيث
لا يسمع لها صوت ووضع جهته عليه ثلاثاً في الجميع (و) يسن أن (يستلمه) أى الحجر
(في كل طوفة) من الطوافات السبع وهو في الاوتار أكد ويستحب أن يكون
الاستلام باليمن فان عجز عن الاستلام بيده استلم بفخوعه كما ثم يقبل ما استلم به فان عجز
أشار بيده أو بما فيها ثم قبل ما أشار به ولا يسن للنساء استلام ولا تقبيل ولا قرب من
البيت الا عند خلوا المطاف (و) سن أن يستلم (الركن اليماني) في كل طوفة ولا يقبله
لعدم نقله ويقبل بيده بعد استلامه بها ولا يستلم الركنين الشاميين ولا يقبلهما (و)
الثاني أن (يرمل ذكر) وهو ان يقارب الخطأ بسرعة من غير عدو ولا ونب وذلك (في)
الطوافات (الثلاث الاول من) السبع لاني جميعها مستوعباً بالرمال البيت وانما يسن
ذلك في (طواف بعده سعي) مطلوب في حج أو عمرة والثالث أن يضطبع وهو أن يجعل
وسط رداءه تحت منكبه الايمن ويكشفه وطرفه على عاتقه الايسر وانما يسن للذكر

وجعل البيت عن
يساره وكونه سبعاً
وسن أن يفتتح باستلام
الحجر ويستلمه في كل
طوفة والركن اليماني
ويرمل ذكر في
الثلاث الاول من
طواف بعده سعي

في طواف فيه رمل والرابع أن يقرب من البيت قال الماوردي والاحتياط الابعاد
عن البيت بقدر ذراع وقال الكرماني بقدر ثلاث خطوات ليأمن الطواف على
الشاذروان ومحل استحباب القرب من البيت ما لم يتأذى أو يؤذي بالزحام والافال بعد أولى
ومن ثم ندب له ترك الاستقبال والتقبيل حينئذ والخامس أن يطوف حافيا فلو طاف
في نعل طاهر أساء لا خلا له بالثعظيم إلا أن يشق عليه مباشرة الأرض بهاطن القدم
لشدة الحر فلا يكره والسادس أن يأتي بالطواف بتؤدة وسكينة ووقار والسابع أن
يؤلى بين الطوافات والثامن أن يأتي بالدعوات المأثورة فيه والتاسع أن ينوي
الطواف الذي في ضمن النسك والواجب كما مر والعاشرون أن يصلي ركعتين بعده
ينوي بهما سنة الطواف ويدعو بعدهما بما أحب من أمر الآخرة والدنيا ثم بعد ذلك
يأتي الحجر فيقبله ويضع جبهته عليه (وواجباته) أي الحج خمسة أولها (احرام من
مبقات) أي كون الاحرام من المبقات المكافي واعلم أن قاصد النسك إما أن يكون
مكافوا وهو من بمكة سواء كان من أهلها أو غريبا مقبلا بها أو عابرا سبيلا وإما أن يكون
آفيا وهو من بلدة وراء المواقيت الخمسة التي نظمتها بعض الفضلاء بقوله
عرق العراق يللم الين ❀ وبذي الحليفة يحرم المدنى
والشام بحفة ان مررت بها ❀ ولاهل نجد قرن فاستبن
واما أن يكون ليس واحدا منهما وهو من مسكنه بين مكة وأحد المواقيت الخمسة فهذه
ثلاثة أحوال أحال الأولى أن يكون مكافيا فيقاته للحج نفس مكة فلا يجوز الاحرام بعد
مجاورتها إلى جهة عرفة ومن فعل ذلك لزمه دم أما لو كان الحاج منها في محاذاتها فلا
حرمة ولا دم والافضل للكي إذا أراد الاحرام أن يصلي ركعتين في بيته سنة الاحرام
ثم يخرج فيحرم من باب داره ثم يأتي المسجد فيطوف للوداع ثم يتوجه جهة مقصده
الحال الثانية أن يكون آفيا وفي طريقة أحد المواقيت الخمسة حينئذ سلكه أو كان في
طريقه موضع جعل ميقانا وان لم يكن ميقانا أصليا وحكه حينئذ أنه يحرم قبل
مجاورته فان جاوزه غير محرم أساء ولزمه دم ويجوز مجاوزة المبقات إلى جهة اليمن
أو اليسرة ويحرم من مثل مبقات بلدة أو بعدد من لامبقات بطريقه فيقاته محاذاته
في بر أو بحر هذا ان سامت واحدا من المواقيت الخمسة يمنة أو يسرة فيكفي الاحرام من
محاذاتها يمنة أو يسرة ولا عبرة بالمسامة خلفا أو اماما فان كان في طريقه محاذي
مبقتين فان حاذاهما دفعة كان يكون أحدهما عن يمينه والاخر عن شماله فيقاته
مكان المحاذاة وان حاذاهما على الترتيب كان يكون كل منهما عن يمينه أو عن شماله
أو أحدهما عن يمينه والاخر عن شماله فيقاته محاذاة الاول منهما ان كان أقرب اليه
وأبعد إلى مكة ولا يجوز له انتظار الوصول إلى محاذاة الأقرب إلى مكة كما ليس للآتي
من المدينة الشريفة أن يجاوز ذا الحليفة ليحرم من الحفة فان استوى يافى القرب اليه

وواجباته / احرام من
مبقات

(قوله وان لم يكن
مبقات) أي كالسبل
فانه جعل مبقاتا لمن
مر عليه على انه لم
ينقص من مرحلتين
من مكة اه

(قوله ولزمه دم) أي
ان احرم بعد المجاوزة
فخرج بذلك من جاوز
المبقات مریدا للنسك
بغير احرام ثم لم يحرم
أصلا فانه لا دم عليه
لان الدم لنقص النسك
ومع عدم الاحرام
لانسك حتى يقال
يجبر نقص نسكه نعم
المجاوزة موجبة للآثم
فقط ومحل ذلك اذا لم
ينوعند المجاوزة العود
إلى ذلك المبقات أو إلى
مثل مسافته قبل
التلبس بنسك والا
فلا حرمة اه كردى

عند المحاذاة وكان أحدهما أبعد إلى مكة لزمه الإحرام من محاذاة الآخر عن مكة على الأصح وقيل أنه يتخير فإن شاء أحرم من الموضع المحاذي لآخرهما وإن شاء لا قربهما فإن كان الآخر أبعد إلى مكة بعد اعنائه أيضا أحرم من محاذاة أقربهما إليه وإن كان أقرب إلى مكة ومن لم يحاذ ميقاتا أصلا كالجاثي من البحر من جهة سواكن فيمقاته على مرحلتين من مكة إذ لا ميقات أقل مسافة من هذا القدر وتحصل معرفة ذلك بأن كان عنده من يعرف تلك المسافة أو بأن يجتهد فيها ويفهم من ذلك أن جدة إن كانت مسافتها إلى مكة لا تنقص عن مرحلتين يكفي أن تكون ميقاتا للجاثي من البحر من جهة اليمن والآخر فلا بد أن يحرم قبل وصول جدة بحيث تبلغ المسافة إلى مكة مرحلتين وذلك أن جهة جدة من مكة غربي وجهة يلزم منها جنوب شرقي فصارت أمام الجاثي بخلاف المار على ذي الحليفة فلا يجوز أن يؤخر إحرامه إلى الحفة لأن جهتهما من مكة متجهة الحال الثالثة أن يكون مسكنه بين مكة والميقات فيمقاته مسكنه فإن كان ساكنًا في قرية أو خيام أو واد فيمقاته ذلك ولو ترك منزله وقصد الميقات وراءه وأحرم منه جاز ولا دم عليه كالمكي إذا خرج إلى الميقات وأحرم منه فلو جاوز مسكنه إلى جهة مكة فكم جاوز الميقات الشرعي ومثل من ذكره لا فاق الذي جاوز الميقات غير مرید للنسك ثم أراد فيمقاته محله ولا يكلف العود إلى الميقات (و) ثانيها (مبيت بمزدلفة) والواجب فيه لحظة من النصف الثاني من الليل فإن دفع منها قبل النصف الثاني لزمه العود فإن لم يعد حتى طلع الفجر لزمه دم ويسن أن يأخذ منها حصي رمي يوم النحر وهو سبع حصيات وأما حصي رمي أيام التشريق فبأخذه من بطن محسراً أو من منى فتحصل السنة بالأخذ من كل منهما ويكره أخذ الحصى من المرمى لما قيل إن المقبول ربيع والمردود يترك ولولا ذلك لاسد ما بين الجبلين (و) ثالثها مبيت (بمنى) ليالي أيام التشريق الثلاثة والواجب فيه معظم الليل وهذا يتحقق بما زاد على النصف ولو لحظة ويحتمل أن المراد ما يسمى معظم في العرف فلا يكفي ذلك ومحل وجوب مبيت الليلة الثالثة إن لم ينفر النفر الأول والاسقط عنه مبيت الليلة الثالثة كما سقط عنه رمي يومها واعلم أنه قد اختصت منى بخمس فضائل رفع ما يقبل من الأحجار وكف الحداة عن اللحم المنشور والذباب عن الحلو وقلة البعوض فيها واتساعها للحجاج كاتساع الفرج للولد (و) رابعها (طواف الوداع) وإنما يجب ذلك على مرید السفر من مكة إلى مسافة القصر مكيًا كان أو غيره وعلى مرید الخروج لمنزله أو محل يقيم به ويلزم الإخبار فله ويحط عند تركه من الأجرة ما يقابله لانه وجب بمجرد إحرامه ولانه وإن لم يكن من المناسك هو من توابعها المقصودة ومن ثم لم يندرج في غيره كذا قال ابن حجر وعلى هذا القول يجب على الولي أن يطوف بالولد الصغير إن خرج الولي بالصغير عقب النسك والآخر فلا يجب أما على القول بأنه من المناسك فيلزم الولي أن يطوف بالصغير مطلقا إذا أحرم

ومبيت بمزدلفة ومعنى
وطواف الوداع

به ولا يلزم على الولي ذلك مطلقا على القول بأنه واجب مستقل ليس من واجبات
الحج وعد بعضهم من واجبات الحج بدل هذا اجتناب محرمات الاحرام (و) خامسها
(رمي) الى جرة العقبة يوم النحر والى الجمار الثلاث كل يوم من أيام التشريق فيدخل
وقت رمي يوم النحر بانتصاف ليلة النحر وأما رمي أيام التشريق فيدخل وقت رمي كل
يوم بزوال شمسها ويبقى وقت الاختيار في الجميع الى غروب يومه ووقت الجواز فيها الى
آخر أيام التشريق وشرط رمي الجمار مطلقا خمسة الاول أن يكون سبع مرات لكل
جرة فلورمي سبع حصيات مرة واحدة أو حصاتين كذلك احداهما يمينه والاخرى
يساره لم يحسب الا واحدة ولو رمي حصاة واحدة سبع مرات كفي ولا يكفي وضع
الخصي في الرمي لانه لا يسمى رميا الثاني أن يكون باليد فلا يكفي برجل ولا بفم ولا
بقلاع الثالث كونه (بمحجر) فان الرمي يجزئ بانواع الحجرومنه الزبرجد والعقيق
وليس منه اللؤلؤ ولا الخنزف ولا النورة وهو المحرق من السكك ان نعم ان ترتب على الرمي
بالياقوت ونحوه كسر أو اضاءة مال حرم وان أجزأ ولا يشترط في حجر الرمي طهارته
الرابع قصد الرمي وضبطه بعض المتأخرين بثلاثة أذرع من كل جانب الا جرة العقبة
فليس لها الا وجه واحد فلو قصد الرمي الى العلم المنصوب أو الى الحائط التي لجرة
العقبة فاصابه ثم وقع في الرمي أجزأ على ما استقر به الزركشي وهو المعتمد خلافا
لما استظهره المحب الطبري من عدم الاجزاء الخامس تحقق اصابة الرمي بالحجر ويزاد
شرط سادس في رمي أيام التشريق وهو الترتيب فيبدأ بالجرة التي تلي مسجد الخيف ثم
الوسطى ثم العقبة وهذه الاخير ليست من منى بل منى تنتهي اليها فلا بد أن يستوفي
الرمي للجر مرة الاولى قبل الثانية وللثانية قبل الثالثة فلو ترك حصاة من الاولى
أو شئت فيها هل هي من الاولى أو من غيرها جعلها من الاولى فيرمي بها اليها ويعيد
رمي الجرتين بعدها ولو ترك واحدة من سبعة يوم النحر ورمي الجمرات الثلاث في أول
أيام التشريق حسبت رمية من جرة العقبة عن المتروكة وبلغوا الباقي ويعيد الثلاث
ولا بد أن يكون رميه عن يومه بعد رميه عن أمسه وأن يكون رميه عن غيره بعد
رميه عن نفسه ومن عجز عن الرمي بنفسه أناب من يرمي عنه بان يرمي النائب الجمرات
الثلاث عن نفسه ثم يرميها عن المستنيب فلورمي عنه قبل أن يرميها عن نفسه وقعت
الرميات عن نفسه ولو زال هذا المستنيب بعد رمي النائب عنه والوقت باق فليس
عليه إعادة الرمي ويستأن أن يكون المحصى بقدر الباقي وان يرفع ان ذكر يده بالرمي حتى
يرى بياض ابطنه وأن يكون الرمي باليد اليمنى وأن يدعو ويذكر الله تعالى ويهلل
ويسبح بعد رمي الجرة الاولى والثانية والثالثة بل يذهب بعد رميها (وتحجر) أي هذه
الخمسة أي واحدة من واجبات الحج الخمسة بدم (وسننه) أي الحج ثنتا عشرة الاولى
الافراد وهو أن يحرم بالحج وحده ثم بعد فراغه من أعماله يحرم بالعمرة ويليه في

ورمي بحجر روثج
وسننه

الفضيلة التمتع وهو عكس الافراد ويليه القران وهو أن يحرم بحج وعمره معاً أو بعمره
فحج قبل الشروع في طواف العمرة ويكتفى بالنسك بين بطواف واحد وسعي واحد
وحلق واحد وكل من الافراد والقران لا يتصور الا في أشهر الحج أما اذا وصل الى
المبقات في غير أشهر الحج وهو مرید العمرة مطلقاً أو مرید الحج في تلك السنة وجب
الاحرام منه بعمره بخلاف ما اذا قصد الاحرام لغرض زيارة أو تجارة فيستحب له الاحرام
بالنسك وفي قول يجب وعلى هذا لو دخل غير محرم لم يلزمه قضاء اذا احرام تحية البقعة
فلا تقضى كتحية المسجد ولا يجبر بالدم بخلاف ما لو احرم بعد مجاوزة المبقات فعليه دم
وثانيتها الاغسال المسنونة في الحج وذلك (غسل للاحرام) بحج وكذا بعمره ولو لدخول
الحرم (ودخول مكة ووقوف) بعرفة بعد الزوال وللمبيت بمزدلفة وللوقوف بالمسعر
الحرام غداة النحر ان لم يكن اغتسل للوقوف بعرفة ولرمي الجمار في كل يوم من أيام
التشريق الثلاثة (و) ثالثتها (طيب) في البدن (قبيله) أى الاحرام سواء كان المحرم
ذكراً أم غير مشابة أم عجوزاً خلية أم لا ومحل نديه بعد غسله ويحصل باى طيب كان
والافضل المسك وأن يخلطه بماء الورد ونحوه ولا بأس باستدانة الطيب في البدن بعد
الاحرام لكن اذا لزم المرأة الاحداد بعد الاحرام لزمها ازالته أما التطيب في الثوب
فباح لا مندوب على المعتمد لكن لو نزع ثوبه المطيب ورائحة الطيب موجودة فيه
ثم لبسه لزمه الغدية (و) رابعتهما (تلبية) وهى أن يقول لبىك اللهم لبىك لبىك
لا شريك لك لبىك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ويستن وقفة لطيفة على
لبىك الثالثة وعلى لبىك بعد لا شريك لك وعلى الملك قبل لا شريك لك وليحذر الملبى
في حال تلبيته من أمور يفعلها بهض الغافلين من الضحك واللعب وليكن مقبلاً على
ما هو بصدده بسكينة ووقار وليسعر نفسه أنه يحيب البارئ تعالى فان أقبل على الله
تعالى بقلبه أقبل عليه وان أعرض أعرض عنه ومن لم يحسنها بالعربية باقى بها بلغته
ويستن للمحرم اكنار التلبية في دوام احرامه ويرفع الذكروته بها وتناً كد عند تغار
الاحوال كركوب ونزول وصعود وهبوط واختلاط رفقة واقتراقهم واقبال ليل
أو نهار (و) خامستها (طواف قدوم) اذا دخل مكة قبل الوقوف أو بعده وقبل
انتصاف ليلة النحر والحلال مثل الحاج في طلب طواف القدوم منه أما اذا دخل الحاج
مكة بعد الوقوف وبعد نصف الليل فلا يطوف طواف القدوم بل يطوف طواف
الافاضة لدخول وقته كالمعتصم فانه لا يستن له بطواف القدوم لانه يشغل بطواف العمرة
(و) سادستها (مبيت بمكة) التاسع في حال الذهاب الى (عرفة) لانه للاستراحة
للانسك (و) سابعتهما (وقوف) بالمسعر الحرام بعد صلاة الصبح في وقت ظلام الى
الاسفار أى الاضاءة وذلك بعد حصوله في مزدلفة لحظفة من النصف الثانى من الليل
وهو جبال صغير في آخر المزدلفة اسمه قرح بضم القاف وفتح الزاى والاولى أن يكون

غسل للاحرام ودخول
مكة ووقوف وتطيب
قبيله وتلبية وطواف
قدوم ومبيت بمكة
عرفة ووقوف

الوقوف فوق ذلك الجبل ان سهل والافتحة وسمى مشعر المسافيه من الشعائر وهي
معالم الدين وسمى حراما لانه ممنوع من ازالة حرمة جاهلية واسلاما وهذا هو المراد
بقوله (يجمع) وهو اسم للزدلفة كما في الصحاح والمصباح سميت بذلك لاجتماع الناس
فيها أولان آدم اجتمع هناك بمحواء (و) ثامناتها (أذكار) في الوقوف والمبيت والطواف
والسعي وفي الجمار وغير ذلك تاسعها الجمع بين الليل والنهار في الوقوف بعرفة عاشرها
شدة السير في بطن وادي محسر وهو موضع فاصل بين مزدلفة ومنى حادية عشرها أن
يخلق الذكروية صغره ثمانية عشرها ان يترك منى حيث يبيت بها الليلة الثالثة من
ليالى التشريق بأن لا ينفر النفر الاول ويسن اذا نفر من منى ان يأتي المحصب فينزل به
ويصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيت فيه للاتباع وهو مكان متسع
بين مكة ومنى وحده ما بين الجبلين الى المقبرة ثم يأتي مكة بعد طلوع النجم

فصل في محظورات النسك (يحرم باحرام) أمور وهي على ثلاثة أقسام منها
ما يحرم على رجل وأنتى وهو كثير منه (وطء) وكذا مقدماته (و) هي (قبلة) ومباشرة
ونظر ولس ومعاملة بشهوة ولومع عدم انزال أو مع حائل (و) منه (استمناء) بيد (و)
منه (نكاح) أى عقده بولاية أو وكالة وقبوله وخرج بذلك الرجعة فلا تحرم (و) منه
(تطيب) أى استعمال طيب بما يقصده رأتخته غالبا ولومع غيره دالم يستعمل فيه
كالمسك والعود والكاפור والزعفران سواء كان ذلك فى ملبوسه أو فى بدنه وسواء
كان ذلك باكل أو استعاط أو احتقان وخرج بما يقصده رأتخته ما يقصده الا كل
أوالتهداوى وان كان له ريح طيبة كالتفاح وسائر الا بازير الطيبة كالقرنفل والهيل
الهندي فلا يحرم (و) منه (دهن شعر) فى رأس ووجه بزيت أو نحوه ولو غير مطيب ولا
فرق فى الشعر بين الكثير والقليل ولو واحدة ومخلوقة (و) منه (ازالته) أى الشعر من
أى جزء من بدنه بمخلق أو قص أو تنف أو احراق أو نحوه ذلك (و) منه (قلم) للأنظفار
من اليد أو الرجل ومنه التعرض للصيد البرى الوحشى الماء كولد أو الذى كان متولدا
بين البرى الوحشى الماء كولد أو بين غيره كالنولدين حمار وحشى وحمار أهلى أو بين
شاة وطي وذلك يشمل تنفيره وازعاجه من مكانه والاعانة عليه كدفع آلة صيد
لصائده ودلالة متعرضه عليه وكما يحرم التعرض له يحرم التعرض لجذته كيدته وشعره
وغيرها (و) منها ما (يحرم) على الذكرو فقط وهو (ستر رجل بعض رأس) ولو البياض
الذى وراء الأذن سواء ستر البعض الا ستره (و) (بما يستره) عرفا كالعمامة
والطيلسان وكذا الطين والخناء الثخينان بخلاف الرقيقين وبخلاف ما لا يستره ستره
عرفا كاستغلال بحمل وان مسه وكان غسسه فى ماء كدر وكوضع يده على رأسه وان
قصده الستر وأما وضع قفقه أو نحوه على رأسه فيجوز ان لم تجمه أو غلبه ولم يقصدها
الستر (وليسه محيطا) ستر بدنه أو عضوا منه سواء كان محيطا أو منسوجا أو ملزقا وسواء

يجمع واذكار
فصل في محظورات
باحرام وطء وقبلة
واستمناء ونكاح
وتطيب ودهن شعر
وازالته وقلم وحرم
ستر رجل بعض رأس
بما يستره ستره
محيطا

كان من قطن أو جلد أو غـ ير ذلك وذلك كقميص وقباء وان لم يخرج يديه من كفيه
 وخريطة الخضاب لحيمته وقفازا يديه ومن المحيط سمر موجه لا حاطتها بالرجل والبايج
 لا حاطتها بالاصابع ويجوز لبس النعل والقباب بشرط أن لا يسترا جميع الاصابع
 والاحراما (بلاء-ذر) ومن لم يجد نحو النعلين مما يجوز لبسه جازله لبس الخفين بشرط
 أن يقطعهما أسفل من الكعبين وان بقي منهما ما يحيط بالعقب والاصابع وظهر
 القدمين وان يحتاج اليهما (و) منها ما يحرم على غير الذكرك فقط وهو (ستر امرأة بعض
 وجهه) الحاجة فيميجوز مع الفدية ويجب على الحرمة ان تستوعب رأسها بالستر للصلاة
 ولولزم على ذلك ستر بعض الوجه مراعاة للصلاة فاذا أرادت المرأة ستر وجهها عن
 الناس أرخت عليه ما لبسه من نحو ثوب متجاف عنه بنحو خشبة بحيث لا يقع
 الستار على بشرة الوجه ولها لبس المحيط في باقي بدنهما الا القفاز وهو شئ يعمل للبدن
 وتجب في جميع هذه المحرمات الفدية الا عقد النكاح فلا فدية فيه لانه لا ينفقه
 فوجوده كالعدم ولا دم في النظر بشهوة والقبلة بجائل وان أنزل بخلاف ما سوى ذلك
 من المقدمات فان فيه الدم ان باشر عمد الشهوة وبخلاف الاستمراء فلا تجب الفدية الا
 اذا أنزل وكلاهما صغائر الاقتل الصبي والجماع المفسد فانها من الكبائر ولا يفسد الحج
 بشئ من هذه المحرمات الا بالجماع وان لم ينزل بشرط أن يكون المجمع مميزا ولو صبيا
 أو رقيقا وان يكون عامدا عالما مختارا وان يكون قبل التحلل الاول في الحج فان لم يخل
 يحصل التحلل الاول منهما بفعل اثنين من ثلاثة وهي رمي جرة العقبة وازالة الشعر
 وطواف الافاضة المتبوع بالسعي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم ويحل به سائر
 محرمات الاحرام الا ما يعلق بالنساء من عقد النكاح والجماع ومقدمة مائة واذنفل
 الثالث من الثلاثة المذكورة حصل له التحلل الثاني وحل له باقي محرمات الاحرام
 ويحرم على الحلال كالمحرم التعرض للصيد البري الوحشي المأكول أو المولد بينه
 وبين غيره في الحرم والتعرض لشجر الحرم مطلقا اذا كان رطبا غير مؤذ ولا جازقا
 ولزرع الحرم غير ما يستنبته الا دميون وتجب فيه القيمة نعم يجوز اخذها لعلف البهائم
 وللتداوى والدماء الواجبة على الحاج والمعتمر واحد وعشرون دما مقسومة أربعة
 أقسام الاول دم تخيير وتقدير ومعنى التخيير وهو ان يجوز الانتقال الى الثاني مع
 القدرة على الاول ويكون تخيرا بينهما ومعنى التقدير أنه ينتقل الى شئ قدره الشارع بما
 لا يزيد ولا ينقص (وفدية ارتكاب) واحد من الاسباب الثمانية من (ما يحرم) هذا
 المذكور فالسبب الاول ازالة الشعر بأي طريق كان من مميز لم يتحلل أزال من نفسه
 أو أزيل منه باختيماره ثلاث شعرات فصاعدا من الرأس أو غيره أو بعض كل منها
 في زمان واحد عرفا في مكان واحد فلو أزال ثلاث شعرات في ثلاثة أزمان فالفدية
 لا تسكمل بل تجب عليه ثلاثة أمداد وكذا في تعدد المكان وهو السبب الثاني فلم

بلاء عند روسترا امرأة
 بعض وجهه وفدية
 ارتكاب ما يحرم

الانظار ولوانكسر بعض الظفر وتأذى به جاز قطع المنكسر أو قلعه ولا فدية كشعر
 نبت داخل الجفن والسبب الثالث اللبس من محرم مميز عامد عالم بالتحريم وللحرم
 أن يدخل يده في قميص منفصل ورجله في ساق الخف لافراده وتكرار الفدية بتكرار
 اللبس والستر مع اختلاف الزمان والمكان ولولبس فوق ملبوسه فان ستر الثاني
 زيادة على ماستر الاول تكررت الفدية والافلا والسبب الرابع دهن شئ من
 شعر رأسه أو لحية أو لحيته ولو مخلوقين بدهن ما والسبب الخامس استعمال الطيب على
 الوجه المؤلف فيه كالتجرب بالعود بخلاف أكله ورجله ووضع في النار من غير أن يعد
 متطيبا به على العادة ولا شئ يشم فحوماء الورد من غير مس اذا العادة فيه التضمخ ولا
 شئ في زهر البادية ونبتة الا انه لا يعد طبيبا عرفا ومن الطيب الرياحين كالورد واستعمالها
 يكون بملاقاتها للأنف فلا شئ يشمها من غير الصاقها بالأنف والسبب السادس
 مقدمات الجماع ولو بين التحالين لكن لو جامع بعد ذلك اندرجت فدية المباشرة
 في دم الجماع الواقع بعدها سواء كان بدنة أو شاة أو بدل البدنة وسواء أ طال الزمن
 بين المقدمات والجماع أم قصر والسبب السابع الوطء بعد الجماع المفسد
 متصلا كان أو منفصلا وتعدد الفدية بتكرار الجماع ولو كثرت المرات وان كان على
 على التوالي المتعاد مع اتحاد المكان وان لم يسبق التكفير على الصحيح والسبب
 الثامن الوطء بين التحالين واذا تكرار الجماع بين التحالين قال بعض المتأخرين الظاهر
 ان حكمه حكم تكرره بعد الافساد فهذه الاسباب الثمانية فديتها ما (ذبح شاة)
 بحرثة في الاضحية (أو تصدق بثلاثة أصع لستهة) من المساكين لكل مسكين
 نصف صاع (أو صوم ثلاثة) من الايام (و) الثاني دم ترتيب وتقدير ومعنى التقدير أنه
 لا ينتقل الى الثاني الا بعد العجز عن الاول ولهذا اسباب الخمسة منها (دم ترك مأمور)
 من الامور الخمسة الاول مجاوزة الميقات ويجب الدم على من جاوز ميقاته مريدا
 للنسك ثم أحرم بعمره مطلقا أو حج في سنته ولم يعد قبل التلبس بنسك الى ميقاته أو الى
 ميقات مثل مسافته أو أبعد منه لا أقرب وعلى حرمي أحرم بالعمره من الحرم ولم يخرج الى
 أدنى الحل قبل التلبس بنسك ولا فرق في وجوب الدم بذلك بين العالم العامد وضده
 وان افرقوا في الاثم وعدمه والثاني ترك المبيت بمزدلفة ليلة النحر بعد الوقوف أما
 المعذور فله ترك المبيت بها ولادم عليه كمن اشتغل بالوقوف عن المبيت والثالث
 ترك المبيت بمعنى معظم ليلة من ايام التشرى أما أصحاب الاعتذار فله ترك المبيت
 ولادم عليهم كالرعاء ان خرجوا نهارا وأهل السقاية مطلقا وكن ضاع له مال أو أبق له
 عبد أو خاف على نفسه أو ماله أو كان به مرض يشق معه المبيت أو كان له مريض يحتاج
 الى تعهده وفي ترك الليلة الواحدة مذو والليلتين مدان ان كان قادرا فان عجز عن مد
 واحد صام أربعة أيام والرابع ترك الرمي لثلاث حصيات فاكثر من حصي الجمار

ذبح شاة أو تصدق
 بثلاثة أصع لستهة أو
 صوم ثلاثة ودم ترك
 مأمور

ويتحقق ترك ما ذكر بغروب ثالث أيام التشريق ان لم ينفر النفر الاول وثانيه ان نفره
وسواء المعذور بمرض أو حبس مثلاً وغيره أما الحصة الواحدة ففيها مد وفي الحصتين
مدان بأن يترك ذلك من جرة العقبة آخر أيام التشريق هذا ان كان قادراً فان غفر
عن المد صام عن الحصة الواحدة أربعة أيام وذلك لان ثلث عشرة أيام ثلاثة أيام
وثلاث يوم فيكمل المنكسر فتصير أربعة لكن يصوم ثلاثة أعشارها معجلة وهو يومان
بتكميل المنكسر وسبعة أعشارها في بلدته وهو ثلاثة أيام بتكميل المنكسر
وفي الحصتين سبعة أيام بتكميل المنكسر يصوم ثلاثة أعشارها معجلة وهو ثلاثة
أيام بتكميل المنكسر وسبعة أعشارها في بلدته وهو خمسة أيام بتكميل المنكسر
والخامس ترك طواف الوداع ويجب الدم على من خرج من مكة الى وطنه أو الى موضع
يقم فيه مطلقاً أو الى مسافة القصير فلا يقرّر عليه الدم الا بوصول مقصده أو بلوغ
مسافة القصير وشتر طفي وجوب الدم بترك طواف الوداع ان لا يكون معذوراً
كالخائض والنفساء والخائف من ظالم أو فوت رفقة أو من غريم له وهو معسر
ولا يدخل طواف الوداع تحت غيره حتى لو أخر طواف الافاضة وفعله عند ارادة السفر
لم يكف **و** والسبب السادس التمتع ويجب به الدم باربعة شروط اولها أن يكون
احرامه بالعمرة في أشهر الحج ثانيها ان يحج في عامه ثالثها ان لا يكون من حاضري المسجد
الحرام حين احرامه بها والمراد بحاضريه من هو مستوطن بالحرم أو على دون مرحلتين
منه فلا يكفي مجرد الإقامة بدون استيطان **و** رابعها ان لا يعود قبل الاحرام بالحج أو
بعده وقبل التلبس بنسك الى الميقات الذي أحرم بالعمرة منه أو الى مثل مسافته أو الى
ميقات أقرب منه والافلام عليه **و** والسبب السابع القران ويجب به الدم
بشرطين أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام وان لا يعود الى الميقات قبل الوقوف
بعرفة **و** والسبب الثامن فوات الوقوف بعرفة بان يطلع فجر يوم النحر قبل حضوره
في جزء من أرضها واذا كان قارناً فوات العمرة تبعاً للحج ويجب عليه القضاء فوراً من
عام قابل سواء فاتته بعذر أو بغيره ولا يصح الذبح الا بعد دخول وقت الاحرام بالقضاء
ويمنع تقديمه عليه وان كان واجبه الصوم صار الثلاثة في حجة القضاء والقارن اذا
فات الوقوف يلزمه ثلاثة ماء دم للقوات ودم للقضاء وان افرد فيه يذبحان في عام
القضاء ودم للقران يذبح في عام القوات **و** والسبب التاسع مخالفة المنذور كأن نذر
المشي أو الركوب أو الافراد أو الحلق فخالف ذلك فالواجب في كل سبب من هذه
الاسباب التسعة مرتب مقدرو هو (ذبح) فهو مخاطب به ابتداء (ف) ان عجز عنه حساً
أو شرعاً وجب عليه (صوم) عشرة أيام (ثلاثة) في الحج أي بعد الاحرام به و (قبل)
يوم (نحر وسبعة بوطنه) أي في بلدته والمراد به المحل الذي قصد التوطن فيه سواء
الموضع انتهى خرج منه وغيره حتى لو استوطن مكة صام بها ويجب في هذا الصوم

ذبح فصوم ثلاثة قبل
نحر وسبعة بوطنه

تعيينه من كونه تمتعاً أو قراناً أو غيرها وتبينت النية فيه لانه واجب ﴿تنبه﴾
 ما تقرر من كونه بصوم ثلاثة في الحج ظاهر في ترك الاحرام بالحج من الميقات وفي المتمتع
 والقارن وفي الفوات لانه بصومها بعد الاحرام بالقضاء وفيما لو نذر الافراد أو المشي
 أو الركب في الحج فخالف ذلك أما اذا ترك المبيت بمزدلفة أو رمى أو لم يملكه
 صوم الثلاثة في الحج لان وقت الحج قد فات وكذا اذا ترك الاحرام بالعمرة من الميقات اذا
 لاج وكذا اذا نذر الحلق في النسك فخالفه وكذا اذا ترك طواف الوداع لانه واجب
 مستقل فيجب صومها بعد أيام التشريق في ترك المبيت والرمي لان ذلك وقت امكان
 الصوم بعد الوجوب وفي ترك الاحرام بالعمرة من الميقات بصومها في العمرة ان شاء
 وان شاء عقب التحلل منها وفيما لو نذر الحلق فخالفه بصومها بعد المخالفة وفي ترك
 طواف الوداع بصومها حيث وصل الى محل يتقرر عليه فيه الدم فان فعل كذلك فداء
 والافقضاء ﴿واعلم﴾ ان دم المتمتع يتعلق بسببين أحدهما الفراغ من العمرة وثانيهما
 الاحرام بالحج من عامه فيجوز الذبح بعد وجود السبب الأول وقبل وجود السبب
 الثاني لان الحق المسالى ان يتعلق بسببين يجوز تقديمه على ثانيهما بخلاف الصوم لا يجوز
 الا بعد وجود السببين جميعاً لانه ليس ما لما لو فعل قبل وجود السبب الثاني
 لا يصح وكذا دم الفوات له سببان أحدهما فوات الحج وثانيهما الاحرام بالقضاء فيجوز
 الذبح قبل وجود السبب الثاني بشرط دخول وقت الاحرام بالقضاء ولا يجوز الصوم
 الا بعد الاحرام به وباقى الدماء التسعة ليس له الاسبب واحد وهو الاحرام بالنسك
 في ترك الميقات وخلد النذر في المشي والركوب والحلق المذكورة في النسك
 وخلف الافراد المذكورة في الحج وتمام الاحرام بالحج والعمرة في القران وطلوع فجر يوم
 النحر في المبيت بمزدلفة وفراق مكة في ترك طواف الوداع وفراغ أيام منى في بقية
 الدماء التسعة فلا يجوز ذبح ولا صوم الا بعد تحقق السبب وكان الوقت يقبل الصوم
 والاخره حتى يحىء الوقت القابل له كترك المبيت بمزدلفة يتحقق بطلوع فجر يوم النحر
 فيجب تأخير الصوم الى فراغ أيام التشريق لان الوقت غير قابل له بخلاف الذبح فيجوز
 فيها ولا آخر لوقته ﴿والثالث﴾ دم ترتيب وتعديل ومعناه التقويم والعدول الى غيره
 باعتبار القيمة وهذا يجب في سببين السبب الأول الاحصار والمحصر هو محرم منه
 عدو أو حبس من سلطان أو نحوه ظلماً أو بدين لا يتمكن من أدائه وليس له بينة
 تشهد باعساره أو زوج أو سيد أو أصل في تطوع عن اتمام النسك من حج أو عمرة ولم
 يغلب على ظنه انه يكشف المانع في مديته كمنه اذ ارك الحج فيها ان كان حاجاً
 أو في ثلاثة أيام ان كان معتمراً فاذا أراد التحلل فحلل بالذبح ثم الحلق بنية التحلل به ما
 ان كان راواجداً للدم وبالحلق فقط بنية التحلل ان لم يجد دماً ولا طعاماً لا عساره
 أو غيره والأولى للمحصر المعتبر الصبر عن التحلل وكذا اللجاج ان اتسع الوقت ومن

الاعذار المجوزة للتحلل المرض ان شرط التحلل بذلك عند ابتداء الاحرام ولا يلزمه الذبح
الا اذا شرطه والالتحلل بالخلق فقط ومن الاعذار اضلال الطريق ونفاذ النفقة وبيع
المحصر حيث أحصر ولو في غير الحرم أو يرسل الشاة الى الحرم لتذبح فيه ولا يجوز له أن
يرسلها الى موضع آخر من التحل غير الذي أحصر فيه واذا أحصر في الحرم تعين عليه
الذبح فيه ولو في بقعة منه غير التي أحصر فيها ولا يجوز له ارسال الشاة الى التحل لتذبح
فيه ثم ان كان نسكه تطوعا فلا شيء عليه وان كان فرضا مستقرا كحجبة الاسلام فيما بعد
السنة الاولى من سني الامكان أو كان قضاء أو نذر ابقى في ذمته على ما كان عليه من
فورا أو تراخ فان كان غير مستقرا كحجبة الاسلام في السنة الاولى من سني الامكان
اعتبرت الاستطاعة بعد زوال الاحصار سبب الثاني الجماع المفسد للنسك من حج
أو عمرة (و) يجب الدم (على) ذكر ميمز (مفسد نسك بوطء) بأن جامع ولو بمحائل عمد
عالميا بالتحريم مختارا قبل التحلل من العمرة المستقلة وقبل التحلل الاول من المفرد
والقارن ولم يسبق منه جماع مفسد فيجب في الاحصار شاة وفي الجماع المفسد
(بدنة) فان عجز عنها فبقرة فان عجز عنها فسبع شياه فان عجز عن الدم الواجب في هذا
القسم وهو الشاة في الاحصار والبدنة في الجماع المفسد قومه بالنقد الغالب بسعر
مكة حال الوجوب واشترى بقيمته طعاما يجزئ في الغطرة وتصدق به على فقراء الحرم
ومساكينه أو أخرج ذلك مما عنده فان عجز عن ذلك صام حيث شاء عن كل مديوم
ويكمل المنكسر فلو قدر على بعض ذلك أخرجه وصام عن الباقي فان انكسر مديوم
عنه يوما ويجب على من أفسد نسكه بالجماع المضي في نسكه لانه لا يخرج منه بالفساد
(و) يلزمه (قضاء) أي اعادة (فورا) وان كان نسكه الذي أفسده نفلا ولا يبطل الحج
بالردة والعياذ بالله تعالى ولا يجوز المضي فيه لانه يخرج منه بالبطلان ففرق بين
الفساد والباطل في الحج بخلاف باقي العبادات فلا فرق فيه بين الفساد والباطل بل
هما مترادفان والثالث دم تخيير وتعديل وله سبعان وهو أحدهما الصبد البري
الوحشي المأكول هو أو أحد أصوله ولو عرض له التأنس بشرط أن يكون فاعل ذلك
ميمز اولوناسيا أو جاهلا أو مخطئا أو مكرها سبب الثاني الاشجار فيجب الدم على
من قلع أو قطع شجرة حرمية رطبة غير مؤذية نبتت بنفسها وكذا ما أنبتته الآدميون
على الصحيح فان كانت الشجرة أخذت من التحل وغرست في الحرم أو عكسه فلها حكم
أصلها فهم ما وأمانات الحرم فان كان شأنه أن يستنبته الآدميون كالقمح والذرة
جاز أخذه وان نبت بنفسه وان كان شأنه أن ينبت بنفسه لا يجوز أخذه وان استنبت
فن أخذه ضمنه بالقيمة ان لم يخلف فان أخلف بلا نقص فلا ضمان وان أخلف
ناقصا فعليه ارش النقص نعم الحشيش وهو اليابس من النبات ان حفر ومات جاز
قطعه وقلعه وان لم يمت جاز قطعه لا قلعه بشرط أن يأخذه لغير بيع أما أخذه للبيع

وعلى مفسد نسك
بوطء بدنة وقضاء فورا

فلا يجوز ويجوز ارسال اليها ثم في حشيش الحرم لرعيه ~~في~~ خاتمة ~~في~~ يستحب استحباً با
مؤكد اذ زيارة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه من أعظم القربات وأنجح المساعي
ويقصد المسجد الشريف ماشياً بسكينة ووقار ممثلاً في نفسه أنه يضع قدميه على
مواضع أقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا وصل الى باب المسجد الشريف
وينبغي أن يكون باب جبريل قصد الروضة الشريفة وهي ما بين المنبر والقبر المقدس
فيصلي تحية المسجد في موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجعل عمود المنبر حذاء
منكبه الايمن ويستقبل السارية التي الى جانبها الصندوق وتكون الدائرة التي في
القبلة بين عينيه فتلك موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا فرغ من التحية شكر
الله تعالى على ما أنعم به عليه وسأله اتمام النعمة بقبول زيارته ثم يأتي القبر الشريف
المقدس فيقف قبالة الوجه الشريف بأن يستدير القبلة ويستقبل جدار الحجرة
الشريفة ويقف على مقدار ثلاثة أذرع من الجدار ناظر الى الارض غاض الطرف
في مقام الهيبة والتعظيم والاحلال فارغ القلب من جميع العلائق مستحضراً في قلبه
جلالة موقفه ومنزلة من هو بحضرته فانه صلى الله عليه وسلم يسمع ويعلم وقوفك بين
يديه وليقل بحذور قلب وخفض صوت وسكون جوارح السلام عليك يا رسول الله
السلام عليك يا نبي الله السلام عليك يا حبيب الله السلام عليك يا صفوة الله
السلام عليك يا سيد المرسلين الطيبين الطاهرين السلام عليك وعلى أزواجك
الطاهرات أمهات المؤمنين السلام عليك وعلى أصحابك أجمعين السلام عليك
وعلى الانبياء والمرسلين وسائر عباد الله الصالحين السلام عليك أيها النبي ورحمة
الله وبركاته قال السبكي والروى عن السلف الأبحار في ذلك جداً فعن الامام مالك
رحمه الله انه كان يقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ثم ان كان أحد
أوصاءه بالسلام فليقل السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان أو نحو هذا ثم
يتحول الى جهة يمينه قدر ذراع للسلام على أبي بكر رضي الله عنه لان رأسه عند
منكب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك
يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفه وثانيه في الغار جزاك الله عن أمة رسول
الله صلى الله عليه وسلم خيراً ثم يتحول الى جهة يمينه قدر ذراع للسلام على عمر رضي الله
عنه لان رأسه عند منكب أبي بكر رضي الله عنه فيقول السلام عليك يا أمير المؤمنين
عمر الفاروق الذي أعز الله به الاسلام جزاك الله عن أمة نبيه صلى الله عليه وسلم خيراً
ثم يعود الى موقفه الاول ويتمسك به صلى الله عليه وسلم في قضاء حوائجه ويستشفع به
الى ربه سبحانه وتعالى ويدعو لنفسه ولوالديه وأولاده وللمسلمين أحب ما يحب ويختتم دعاءه
بآمين وبالصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ينبغي أن يقول في دعائه اللهم
انك قلت وقولك الحق ولوا أنهم اذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا والله واستغفر لهم

الرسول لوجدوا الله توابا رحيم اللهم اننا قد سمعنا قولك وأطعنا أمرك وقصدنا نيلك
هذه صلى الله عليه وسلم مستشفعين به اليك من ذنوبنا وما أثقل ظهورنا من اوزارنا
تائبين اليك من زللنا معترفين بخطانا وناوثة صيرنا اللهم فتب علينا وشفع نبيك هذا
صلى الله عليه وسلم فينا اللهم اغفر للمهاجرين والانصار ولاخواننا الذين سبقونا
بالايمن ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وينبغي للرازمدة
اقامته بالمدينة أن يستحضر حلالتها وفضلها وأنها البلدة التي حرمها رسول الله
صلى الله عليه وسلم أي أنشأ تحريمها أي أظهر تحريمها وأنها التي اختارها الله تعالى
لمجرة نبيه صلى الله عليه وسلم واستيطانه ودفنه وليست تحضر ترده صلى الله عليه وسلم
فيها ومشيمه في بقاعها ومن ثم ينبغي له أن لا يركب فيها وأن يصلي الصلوات كلها في
مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن يقصد الاسطوانات التي في زمنه صلى الله
عليه وسلم فلكل واحدة منها فضل اذا تخلو من صلاته صلى الله عليه وسلم أو صلاة
أحد من أصحابه اليها والذي ورد له فضل خاص منها ثمانية الاولى الاسطوانة التي في
علم المصلي الشريف في محل كرسى الشمعة كان جذعه صلى الله عليه وسلم الذي يخطب
اليه أمامها ثم اسطوانة عائشة رضي الله عنها وتسمى اسطوانة القرعة صلى الله
عليه وسلم المكتوبة بعد تحويل القبلة بضعة عشر يوما وهي الثالثة من
المنبر ومن القبر الشريف متوسطة الروضة وكان أبو بكر وعمر وغيرهما رضي الله عنهم
يصلون اليها والمهاجرون من قريش يجتمعون عندها والدعاء عندها مستجاب ويليها
من ناحية القبر اسطوانة التوبة التي ربط أبو لبابة نفسه بها وكان صلى الله عليه وسلم
اذا اعتكف يخرج له فراشه أو سريريه اليها ممالي القبلة فيستند اليها وكان صلى الله
عليه وسلم يصلي نوافله اليها والرابعة اسطوانة السرير وهي اللاصقة بالشباك اليوم
شرقي اسطوانة التوبة كان سرير صلى الله عليه وسلم يوضع عندها مرة وعند اسطوانة
التوبة مرة أخرى الخامسة اسطوانة علي رضي الله عنه وهي التي تلي القبر الشريف
وهي خلف اسطوانة التوبة من جهة الشمال وكان محل خروجه صلى الله عليه وسلم
من بيت عائشة وخلفها الشمال اسطوانة الوفود كان صلى الله عليه وسلم يجلس عندها
لوفود العرب السابعة اسطوانة مربعة يقال لها مقام جبريل وهي في حائر الحجر
الشريفة وبينها وبين اسطوانة الوفود الاسطوانة اللاصقة بشباك الحجر كانت باب
فاطمة رضي الله عنها وقد حرمت الناس من التبرك بها وباسطوانة السرير لغلق
أبواب الشباك الدائرة على الحجر الشريفة الثامنة اسطوانة التهجد كان صلى الله
عليه وسلم يصليها ومحلها الاثنان دعامة بها محراب مرخم قرب باب جبريل ونورع
في ان ذلك محلها ثم اذا عزم على الرجوع الى أهله يسن له أن يودع المسجد الشريف
بركعتين نفلا مطلقا والاولى أن يكون بمصلاه صلى الله عليه وسلم ثم بما قرب منه ثم

يدعو بما أحب دينا ودنيا ومن آ كده الابتها الى الله تعالى في قبوله زيارته ثم يأتي
القبر المكرم ويعيد جميع ما مر عنده في ابتداء الزيارة ثم يقول اللهم لا تجعل هذا آخر
العهد بيني وبين مسجدك ورحمه ويسر لي الى العود الى زيارته والعكوف في حضرته
سبيل السهلا وارزقني العفو والعافية في الدنيا والاخرة ووردنا الى أهلنا سالمين غانين ثم
ينصرف ويمشي تلقاء وجهه على العادة ولا يمشي القهقري (مرفوع) في أحكام النذور
(النذر) شرعا الوعد بخير خاصة قاله الرواني والماوردي وقال غيرهما (التزام مكلف)
قربة غير واجبة عينيا بأصل الشرع وأركانها ثلاثة صيغة وناذر ومنذور وشرط الصيغة
لفظ يشترط بالتزام وفي معناه كتابة مع نية ولو من ناطق وإشارة أخرى ولا يلزم النذر بالنية
وحدوها وان تأكد في حقه مانوا ومثل النذر غيره من سائر القرب فيمتأكد بنيتها ويكفي
في صراحة الصيغة نذرت لك كذا وان لم يقل لله بخلاف ما لو قال نذرت لفلان كذا فلا
ينعقد لان الاسم الظاهر لا يتبادر منه الانشاء بخلاف الخطاب فانه يدل على الانشاء
بحسب العرف وظاهر أنه لو نوى بذلك الاقرار ألزم به وشرط الناذر اسلام واختيار
ونفوذ تصرف فيما ينذره فيصيح نذر سكران لا كافر وغير مكلف ومكره ومحجور سفيه أو
فلس في قربة مالية عينية وشرط المنذور كونه (قربة لم تتعين) نفلا كانت أو فرض
كفاية كصلاة الضحى وصلاة الجماعة وخرج بقوله قربة المحرم كصلاة بحدث أو شرب
خمر والمكروه كصوم الدهر لمن خاف به ضررا أو فوت حق والمباح كأكل طعام طيب
وخرج بقوله لم تتعين الواجب المتعين كصلاة الظهر ولو نذر من اقترض مالا معيننا
لمرضه كل يوم مادام شيء من دينه في ذمته فان قصد أن نذره ذلك في مقابلة الربح
الحاصل له فلا يصح لانه على هذا الوجه الخاص غير قربة بل يتوصل به الى ربا النفسنة
وان جعل نذره في مقابلة حدوث نعمة يرجح المقرض ان انجز فيه أو اندفاع نعمة المطالبة
ان احتاج لبقائه في ذمته لا عسار أو انفاق صح لانه يسر للمقرض رد زيادة عما اقترضه
فاذا التزمها ابتداء بنذر انعقد ولزمته فهو حينئذ مكافأه احسان لا وصلة للربا اذ هو
لا يكون الا في عقد كبيع ومن ثم لو شرط عليه النذر في عقد القرض كان ربا ومحل الصحة
حيث نذر لمن ينعقد نذره له بخلاف ما لو نذر لاحد بنى هاشم والمطلب فلا ينعقد محرمة
الصداقة الواجبة كالزكاة والنذر والكفارة عليهم وان أطلق بأن لم يقصد شيئا من
ذلك صح النذر لان اعمال كلام المكلف حيث كان له محل صحيح خير من اهماله ولو
اقتصر على قوله في نذره مادام مبلغ القرض في ذمته ثم دفع المقرض شيئا منه بطل حكم
النذر لا نقطاع الديونة ولو نذر شيئا لذي أو مبتدع جاز صرفه لمسلم أو سني وعلى هذا ولو
اقترض من ذمي ونذره شيئا مادام دينه في ذمته انعقد نذره لكن يجوز دفعه لغيره من
المسلمين وهذا بخلاف ما لو اقترض الذمي من مسلم ونذره شيئا مادام الدين عليه فانه
لا يصح نذره لان شرط الناذر الاسلام ثم النذر قسمان أحدهما نذر تبررسمي به لانه

لم يرفع النذر بالتزام
مكلف قربة لم تتعين

لطلب البر والتقرب الى الله تعالى وهو نوعان لانه اما أن يلتزم ابتداء قرينة (بلفظ
منجز) أي من غير تعليق على شيء (كـ"الله على" كذا) أي صوم أو صدقة لفلان أو أن
أعطيه كذا ولم يرد الهبة (أو على" كذا) بدون ذكر الله (أو نذرت كذا) ولا بد للصحة من
ذكر الله أولك بالخطاب كما مر (أو) أن يلتزم قرينة بلفظ (معلق) في مقابلة حدوث نعمة
أو اندفاع بليّة ويسمى هذا المعلق نذراً لمجازاة أيضاً (كان شغافى الله أو سلمنى) أو رزقنى
ولداً (فعلى" كذا) أي اعتاق أو صوم أو صلاة (فيلزم ما التزمه حالاً) أي وجوباً موسماً
(في منجز) على الراجح كما نص عليه الشافعى واحتج له بإطلاق قوله صلى الله عليه وسلم
من نذر أن يطيع الله فليطعه وقال ثعلب لا يصح المنجز ولا يلزمه شيء لعدم المقابل ولأن
النذر عند العرب وعد بشرط (و) يلزمه الوفاء بما التزم (عند وجود صفة في معلق)
وحجة ذلك قوله تعالى وأوفوا بعهدهم الله إذا عاهدتم ولو قال عند نحو شغافى الله على عتق
لزمه ذلك جزمًا تنزيلاً لهذا منزلة المجازاة لوقوعه شكرًا في مقابلة نعمة الشفاء وثانيتها نذر
لجراح بفتح اللام وهو التصادى في الخصومة ويسمى نذراً للجراح والغضب والعلق وبين
الجراح والغضب والعلق وهو أن يمنع نفسه من شيء أو يحمله عليه بـ"تعليق التزم"
قرينة كأن يقول أن كملت فلاناً أو دخلت داره أو أن لم أسافر أو أن سافرت ونحو ذلك
فله على صوم شهر أو صلاة أو اعتاق رقبة أو أن أتصدق من مالى أو أجد ونحو ذلك
فالناذر في اللجاج مخبر عند وجود الصفة بين أن يلتزم ما التزمه وبين كفارة يمين فيخبر
فيها بين عتق رقبة أو كسوة عشرة مساكين أو إطعامهم فان عجز عن هذه الثلاثة صام
ثلاثة أيام ولا فرق في وجوب التحخير بين أن يكون ما التزمه معيناً كان كملت لله على
عتق عبدى هذا مثلاً وبين أن يكون غيره وذلك لأن نذر اللجاج يشبه النذر من حيث
أنه التزم قرينة واليمين من حيث أن مقصوده مقصود اليمين فلا سبيل الى الجمع بين
موجبهما ولا الى تعطيهما فوجب التحخير أما اذا التزم غير قرينة كأن قال أن كملت زيداً
فله على أن لا آكل الخبز فيلزمه كفارة يمين بلا خلاف ولو قال أن كلمته فعلى كفارة يمين
أو كفارة نذر لزمته الكفارة عند وجود المعلق عليه تغليباً لحكم اليمين في الصورة
الأولى ونخبه مسلم كفارة النذر كفارة اليمين في الثانية ومن نذر اللجاج ما يعتد على
السنة الناس العتق يلزمنى أو يلزمنى عتق عبدى فلان لا أفعل أولاً فعلن كذا فان
لم ينو تعليق الالتزام فلعنوا ونواه تخير ثم ان اختار العتق أو عتق المعين أجزأه مطلقاً
أي سواء كان يجزئ في الكفارة أم لا واختار الكفارة وأراد عتقه عنها اعتبر فيه صفة
الأجزاء ولم أنه لا يشترط للمندوره قبوله النذر في قسمي النذر بل الشرط عدم رده
ونذر اللجاج مكر وبخلاف غيره

بلفظ منجز كـ"الله على"
كذا أو على كذا
أو نذرت كذا أو معلق
كان شغافى الله أو
سلمنى فعلى نذر فيلزم
ما التزمه حالاً في منجز
وعند وجود صفة في
معلق
باب البيع *

باب البيع *

وهو شرعاً عقد يقضى انتقال المالك في المبيع للمشتري وفي الثمن للبائع وأركانه ثلاثة

عاقده ومعقود عليه وصيغة وقدم الصيغة على العاقد لانه لا يكون عاقدا الا بعد اتيانه
 بالصيغة فقال (يصح) أي البيع (بإيجاب) من البائع وهو ما دل على التملك دلالة
 ظاهرة وله صيغ (كبعثك) ذابكذا أو هذا مبيع منك وأنا بائعه لك بكذا أو هو لك
 بكذا أو عاوضتك أو شريتك بمعنى بعتك ذابكذا (وملكتك ذابكذا) وأما قوله
 أدخلت هذا في ملكك فكناية لاحتماله ادخاله في ملكه المحسوس وكذا قوله ثامنتك
 فهو كناية على ما عتده ابن حجر (وقبول) من المشتري وهو ما دل على التملك دلالة
 ظاهرة (كاشتريت) وما اشتق منه (وقبلت) وابتعت واخترت (هذا بكذا) سواء
 كان العاقد هاهنا أم لا والفرق بين الهزل والاستهزاء ان في الهزل قصد اللفظ المعناه
 الا أن الهزل ليس راضيه وليس في الاستهزاء قصد اللفظ المعناه فلا يصح البيع به ولذا
 لا يعتد به في الاقرار ويصح البيع الضمني بلا صيغة في اللفظ وهو ما تضمنه التماس
 الاعتق وجوابه لان الصيغة موجودة تقديرا استغناء عنها بالالتماس وذلك كأن
 يقول الملتمس بكسر الميم أعتق عبدك عني بألف فاذا قال الملتمس منه عتق العبد
 بفتح الميم أعتقه عتق عن الطالب ولزمه العوض فكانه قال بعني به وأعتقه عني فأجابه
 المطلوب ببعثك وأعتقه عنك ويشترط في الملتمس الاختيار وعدم الحجر ولا يشترط
 في الملتمس عتقه قدرته عليه ولا ينعقد البيع بالمعاطاة وهي أن يتفقا على غن ومثمن
 ولم يوجد من أحدهما لفظ صريح ولا كناية واختار النووي كجمع من حيث الدليل وهو
 قوله صلى الله عليه وسلم انما البيع عن تراض انعقاد البيع بالمعاطاة في كل ما يعده
 الناس بيعا بالمعاطاة سواء كان محقرا أو غيره كالخبز واللحم بخلاف نحو الاراضي
 والدواب فعلى اشتراط الصيغة لا مطالبة في الآخرة من حيث المال بسبب المعاطاة
 أي بما يأخذه كل من العاقدين به اللرضاء والخلاف فيها أما في الدنيا فيجب على كل
 رد ما أخذه ان كان باقيا وبذلك ان تلف بخلاف تعاطى البيع الفاسد فيطالب به في
 الآخرة اذ لم يوجد له مكفر وشرط صحة الإيجاب والقبول كونهما (بلا فصل) طويل بين
 اللفظين أو الاشارتين أو الكتابتين أو بين لفظ أحد العاقدين وكتابة الآخر أو اشارته
 أو بين كتابة أحدهما وإشارة الآخر (و) بلا (تخلل لفظ أجنبي) أي لا تعلق له بالعقد
 بأن لم يكن من مقتضاه ولا من مصالحه ولا من مستحباته من المطلوب جوابه ولو كلمة الا
 نحو قد (و) بلا (تعليق) كان مات أبي فقد بعتك هذا الا في التعليق بالمشيئة من
 أحدهما كان يقول بعتك أو شريتك منك ان شئت أو أردت أو رضيت فيقول اشتريت
 أو بعت لا شئت الا ان نوى بقوله شئت الشراء وذلك لان المشيئة من ضرورة العقد (و)
 بلا (تأقيت) كبعثك هذا شهرا أو حياتك أو ألف سنة ويشترط في القبول أن يكون
 موافقا للإيجاب في المعنى وان اختلف لفظهما حتى بالصريح والكناية فان خالفه
 معنى كبعثك بألف فزاد أو نقص أو بألف حالة فأجل أو عكسه أو مؤجلة كشهري

يصح بإيجاب كبعثك
 ومالكك ذابكذا
 وقبول كاشتريت
 وقبلت هذا بكذا
 بلا فصل وتخلل لفظ
 أجنبي وتعليق
 وتأقيت

(قوله أعتق عبدك
 الخ) ولو تقدم لفظ
 البائع كان قال أعتق
 عبدك عنك على كذا
 فقبل المشتري مع
 أيضا اه زيادي
 (قوله ان شئت) محل
 الصحة فيما إذا أخرها أما
 لو قال ان شئت بعتك
 بطل العقد قطعا لان
 ما أخذ الصحة ان المعلق
 تمام البيع لأصله
 كما قاله السبكي كالمو
 قال وكنيتك في طلاق
 فلانة ان شئت فانه
 يصح بخلاف ما لو قال
 ان شئت فلانة
 وكنيتك فانه لا يصح
 اه زيادي

فمنقص لم يصح البيع للمخالفة وكان قال البائع بألف فقال المشتري قبلت نصفه
بخمسمائة ونصفه بخمسمائة ونوى تعدد العقد أو أطلق فانه لا يصح بخلاف ما إذا نوى
تفصيل ما أجله البائع فيصح ويشترط ذكر المبتدئ للعقد بائعاً كان أو مشترياً بالثمن
فلا تنكفي نيته لا في الضرر ولا في الكناية قال الكناية تكون في الصيغة وحدها
لا في ذكر الثمن كما قاله الرملي خـ لا فالابن حجر (وشرط في عاقد) بائعاً أو غيره ابصار
(تكاليف) وعدم الحجر فيصح البيع ممن جهل رشده ورقه وحريته لان الغالب
عدم الحجر ومن حجر عليه بفلس اذا عقد في الذمة بخلاف صبي ولو مرافقاً ومجنون ومجنون
عليه بسفه مطلقاً وفلس بالنسبة لبيع عيّن ماله وانما يصح بيع العبد من نفسه ولو
سفيهاً لان مقصوده العتق ويصح بيع السكران المتعدي مع كونه غير مكلف (و)
شرط في الممتلك عدم حراية لتمام شيء من عدة حرب كسيف ورمح وخيل فلا يصح نحو
شراء ذلك لحربي لانه يستعين به على قتالنا بخلاف ذمي في دارنا لانه في قبضتنا الا اذا
خشى ارساله الى اهل الحرب وشرط فيه (اسلام لتمام) شيء من رقيق (مسلم)
ولو بطريق تبعيته لغيره ولو بشرط العتق والمراد المنفصل فيصح بيع الامّة الحامل
بمسلم عن شبهة لا تقتضي حرية الولد بأن ظنّها المسلم زوجته الامّة ومثل المسلم في ذلك
المرتد لبقاء علاقة الاسلام فيه الا أن يحكم بعتق العبد على الممتلك بدخوله في ملكه
كما اذا قال لمالكه أعتقه عني وان لم يذكر عوضاً ولو اشترى الكافر ذلك لمسلم صح (و)
شرط في الممتلك اسلام أيضاً لتمام شيء من (مصحف) وهو ما فيه قرآن فلا يصح تملك
الكافر ولو مرتد النفسه أو لملكه بنفسه أو بوكيله ولو مسلم ما فيه قرآن وان قل وان
كان في ضمن نحو مسلم نعم يتسامح بتمام الكافر الدراهم والدنانير التي عليها شيء من
القرآن ومثل المصحف الحديث ولو ضعيماً وكتب العلم التي بها التحكيمات المأثورة عن
الصالحين وخرج الجلد المنفصل عن المصحف فانه وان حرم مسسه للمحدث يصح بيعه
للكافر (و) شرط (في معقود عليه) مبيعاً كان أو غناسة أموراً حدها (ملك له) أي
لمن يصدر منه العقد (عليه) أي المعقود عليه ملكاً تاماً فخرج بيع نحو المبيع قبل
قبضه بأن يصدر العقد من عاقد ذي ولاية على المعقود عليه ملكاً أو نيابة أو ولاية
كولاية الأب والوصي والقاضي لمال الممتنع والظافر بغير جنس حقه والمثقف لما
يخاف تلفه فكل من الظافر والمثقف وكيل عن المالك باذن الشرع له في التصرف فخرج
الفضولي وهو من ليس بوكيل ولا ولي للمالك فتصرفه باطل وان أجاز المالك وقبل
صحة بيع الفضولي موقوفة على رضا المالك فان أجاز العقد نفذ والا فلا لان حديث عروة
ظاهر في ذلك وهو أنه صلى الله عليه وسلم لم يملك في شراء شاة فاشترى له شاتين ثم باع
واحدة منهما والمعتبر اجازة من يملك التصرف عند العقد ولو باع مال بالطفل فبلغ وأجاز
لم ينفذ ومحل الخلاف ما لم يحذر المالك ولو باع مال غيره بمحضرة وهو ساكت لم يصح قطعاً

وشرط في عاقد
تكاليف واسلام
لتمام مسلم ومصحف
وفي معقود عليه ملك
له عليه

وذلك اذا تسرت مراجعته بلامشقة والا كان كالغائب ويصح عقد ذى الولاية عند
العقد كأن باع مال مورثه أو أبرأه أو أعاق رقيقه أو زوج أمته طائفاً حياته فبان ميتاً
أو باع مال الغير طائفاً عدم اذنه له فبان آذناً له فيصح ذلك لتبين ولايته عليه لان العبرة
في العقود بما في نفس الامر لا بما في ظن العاقد لعدم احتياجهما النية والوقف هنا
وقف تبين لا وقف صحة وانما لم يصح تزوج الخنثى وان بان واضحاً ولا نكاح المشتبهة
عليه بمجرم موهوب بانة اجنبية لوجود الشك في حل المعقود عليه وهو أولى بالاحتياط
من الشك في ولاية العاقد (و) نانيها (طهره) أى المعقود عليه شرعاً بالتحقيق أو
بالامكان وان غلبت الخجاسة في مثله فلا يصح بيع نجس العين كجلد ميتة وان أمكن
طهره بالاندباغ وكتب ولو مع لم يبيع أحد مشتبهين قبل الحكم بطهارة أحدهما ولا
بيع متنجس لا بطهره غسل كماء تنجس وامكان طهره قليلاً بالذكاة وكثيره بزوال
التغير كما مكان طهر الخمر بالتخلل اذ طهره من باب الاحالة لا من باب التطهير بخلاف
ما يطهره غسل كثوب تنجس بما لا يستر شيئاً منه فيصح بيعه ويصح بيع دار بنيت
بالزبل لانه فيها تابع لا مقصود وأرض سمدت بنجس ورفيق عليه وشم ويصح بيع
القرؤية الدود ولو ميتاً لانه من مصلحة كالحيوان بباطنه الخجاسة ويباع القرز جافاً
ووزناً ويحل اقتناء السرجين وتربية الزرع به مع الكراهة حيث صلح نباته بدونها أما
لو توقف صلاحه عادة على التربية به فلا كراهة واقتناء الكلب الخو حرام وتربية
الجور ولذلك وان لم يكن من نسل معلم ويمتنع اقتناء الخنزير مطلقاً ويجوز الصدقة
بالتنجس والمهبة والوصية به (و) نالها (رؤيته) أى المعقود عليه وتكفي معاينته
وان جهل المتعاقدان قدره أو جنسه أو صفته ولا يشترط الشم والذوق في المشوم
والمدقوق وتكفي رؤيته قبل العقد ولولم يعمى وقته فيما لا يظن أنه يتغير غالباً الى
وقت العقد كأرض وحديد ونحاس وآنية اكتماء بتلك الرؤية والغالب بقاؤه على
ما شاهده عليه نعم بشرط ان يكون ذا كراهة حال العقد لا وصافه التي رآها كأعمى
اشترى ما رآه قبل العمى والالم يبيع ولا يبيع ما لم يره أحد العاقدين ثمناً أو ممتناً وان
كان حاضراً في مجلس البيع أو آتياً في ضوء من ستر الضوء لونه كورق أبيض
وفي قول وبه قال الاثمة الثلاثة يصح بيع ما لم ير المتعاقدان ان ذكر جنسه ويثبت
الخيار له ما عند الرؤية والرابع العلم بالمعقود عليه عينا في المعين وقدر او صفة فيما
في الذمة كما بعلم مما يأتى فيصح بيع جزء مشاع كبعثك الارض الاربعها مشاعاً ولو
بجزء آخر من مثله كبيع حصته من دار بصفة شريكه وفأدته عند استواء الحصتين
سقوط الرجوع به في نحو هبة الوالد ومنع الرد بنحو عيب ولا يصح بيع اثنين بعديهما
لثالث بثن واحد من غير بيان مال الكل منه ويصح احد الثوين أو العبدين مثلاً وان
استوت قيمتهما كما لا يصح البيع بأحد هما للجهل بعين المبيع أو الثمن وقد تكون

وطهره ورؤيته

الاشارة والاضافة كافية عن التعمين كداري ولم يكن له غيرها وكهذه الدار وان غلط
 في حدودها والخامس النفع بالمعقود عليه شرعا حالا كالماء في شط النهر والعبد الزمن
 فيصح بيعه لمنفعة عتقه أو ماله كالحش الصخر الذي ماتت أمه فلا يصح بيع
 حبتى الخنطة ونحوهما ولو في زمن الغلاء لا تنقضاء النفع بذلك لقلته ومن المنافع شراء
 حق الممر بارض أو على سقف وجازم كاله العوض على التأييد بلفظ البيع مع أنه
 محض منفعة اذ لا تملك به عين للحاجة اليه على التأييد ولذا جاز ذلك بلفظ الاجازة
 أيضا دون ذكر مدة والسادس قدرة كل من العاقدين على تسليم ما بذله للآخر
 حسا وشرعا من غير كسيرة مؤنة ومشقة وذلك لان القصد وصول المشتري الى المبيع
 والبائع الى الثمن فالشرط قدرة التسليم اما القدرة الاخذ او الباذل وهذا في غير البيع
 الضمني وفي غير من يحكم بعتقه على المشتري أما بيع ذلك فلا تنسب ترطفيه القدرة على
 ذلك فلا يصح بيع نصف معين من الاناء ولو حقير البطلان نفعه بكسره فخرج
 الشائع لا تنقضاء اضاءة المال عنه وكالاته ونحوه مما تنقص قيمته أو قيمة الباقي بكسره
 نقصا يهتم بمثله (و) الربا حرام اتفاقا وهو امار بافضل بأن يزيد أحد العوضين ومنه ربا
 القرض بأن يشترط فيه ما فيه نفع للقرض غير الرهن والكفالة والشهادة وانما جعل ربا
 القرض من ربا الفضل مع أنه ليس من هذا الباب لانه لما شرط نفعا للقرض كان بمنزلة
 انه باع ما أقرضه بما يزيد عليه من جنسه فهو منه حكما ومن شرط النفع مالواقرضه
 بمصر وأذن له في دفعه لو كيله بمكة مثلا واما ربا يدا بان يفارق أحدهما مجلس العقد قبل
 التقابض واما ربا نساء بان يشترط أجل في أحد العوضين وكلها مجمعة على بطلانها
 والقصد هنا بيان ما (شرط في بيع) ربوي زيادة على ما رثم العوضان الربويان وغيرهما
 ان اتفقا جنسا اشترط ثلاثة شروط أو علة وهي الطعم أو النقديّة اشترط شرطان والا
 كببيع طعام نقد أو ثوب أو حيوان بحيو ان ونحوه لم يشترط شيء من تلك الثلاثة اذا
 علمت ذلك علمت أنه لا يصح بيع (مطعموم ونقد بجنسه) أي المذكور من المطعموم
 والنقد الا اذا وجد فيه ثلاثة شروط (حلول) للعوضين من الجانبين ففى افترن بأحدهما
 تأجيل وان قل زمنه كدرجتين مثلا وحل قبل تفريقهما لم يصح البيع (وتقابض قبل
 تفريق) ولا بد من قبض حقيقي ولو قبض وكيل قبل مفارقة الموكل المجلس فلا تسكن
 حوالة وبراء وضمنان ويبطل العقد بالحوالة والبراء لتضمنهما الاجازة وهي قبل التقابض
 مبطلّة للعقد أما الضمان فلا يبطل العقد بمجرد بل ان حصل التقابض من العاقدين
 في المجلس فذاك والابطال بالتفريق ولو قبضا بعض العوضين صح في ذلك تفريقا
 للصفقة (ومماثلة) بين العوضين مع العلم بها حال العقد واعلم ان ضابط الجنس هو
 بأن جمع الثمن والمثل اسم خاص من أول دخولهما في الربا واشتر كافيته اشترا كما هو
 بأن يوضع اسم حقيقة واحدة تحتها أفراد كثيرة كالقمح مثلا أما الاشتراك اللفظي فهو

وشرط في بيع مطعموم
 ونقد بجنسه حلول
 وتقابض قبل تفريق
 ومماثلة

ما وضع فيه اللفظ لكل من المعاني بخصوصه فيتمدد الوضع فيه بتعدد معانيه كالقوله
فانه وضع لكل من الطهر والحيض وخرج بالخاص العام كالحب وبقولنا من أول
دخولها في الربا الادقة فانها دخلت في الربا قبل طرق اسم الدقيق لها كانت اجناسا
كاصولها وبقولنا واشتركا فيه اشتركا معنويا بالبطن الهندي والاصفر فانها اجناسان
كالجوز الهندي والجوز المعروف اذا اطلاق الاسم عليهما ليس لغير مشترك بينهما أي
ليس موضوعا للحقيقة واحدة بل لحقيقتين مختلفتين (و) لا يصح بيع مطعوم أو نقد
(بغير جنسه) الا ان وجد فيه شرطان (حلول) من الجانبين (وتقابض) والمراد به
ما يعم القبض فيكفي الاستقلال بقبض العوض المعين وان كان للبائع حق الحبس وان
لم يقد صحة التصرف وجاز التفاضل في هـ ذابن العوضين (و) شرط (في) صحة سلم ستة
أخرى اختص بها وهو بيع شيء (موصوف) في ذمة بديل يجب تجديلة بمجلس البيع
بلفظ السلم أو السلم الأول (قبض رأس مال) وهو الثمن ويجوز الاستبدال بقبض
رأس المال اذا كان معينا أما اذا كان في الذمة فلا مال يعين في المجلس فان عين فيه جاز
الاستبدال بقبضه (قبل تفرق) أو قبل لزوم عقد فلو قاما وتماشيا منازلا حتى حصل
القبض قبل التفرق لم يضر (و) الثاني (كون مسلم فيه ديننا) فلو قال أسلمت اليك هذا
الثوب أو دينارا في ذمتي في سكنى هذه سنة لم يصح السلم أو قال في هذا العبد فليس
بسلم قطعا لاختلال ركنه وهو الدينية ولا ينعقد بيعا حينئذ ومتى وضع يده عليه
ضمنه ضمان الغصوب ولا عبارة بأذنه له في قبضه لانه ليس اذا شرع عايل هو لاغ
(و) الثالث كونه (مقدورا) على تسليمه من غير مشقة كعبارة (في محله) بكسر الحاء
أي في وقت حلوله أي وقت وجوب التسليم وذلك بالعقد ان كان السلم حالا وبالحلول
ان كان مؤجلا فان أسلم في منقطة عند العقد أو الحلول كطب في الشتاء لم يصح وكذا
لوطن حصوله عند الوجوب لكن بمشقة عظيمة كقدر كثر من البها كورة فانه
لا يصح وذكره هذا الشرط مع علمه بما في البيع لبيان محل القدرة المشتركة وهو
حالة وجوب التسليم المقارنة للعقد في الحال والمتأخرة عنه الى وقت الحلول في المؤجل
بخلاف بيع المعين فان المعترف فيه اقتران القدرة بالعقد (و) الرابع كونه (معلوم قدر)
بكيل في مكيل أو وزن في موزون أو ذرع في مذروع أو عذ في معدود ويجوز التقدير
بوزن في جميع ذلك وبه أو كيل لاهامعا فلا يصح ومحل جواز كيل الموزون ان عد
الكيل في مثله ضابطا والا كفتات المسك والعنبر تعين وزنه لان ليس به المختلف
بالكيل والوزن مالية كثيرة بخلاف اللاتئ الصغار لقلتها تفاوتها كالقمح والفول
وخامسها معرفة الاوصاف المتعلقة بالسلم فيه للاحاقدن مع شاهدين عدلين التي
ينضبط المسلم فيها ويختلف الغرض بها باختلاف اظاهرا وليس الاصل عدمها لان
القيمة تختلف بسببها اذ لا يخرج عن الجهل به الا بذكر الاوصاف التي يختلف بها

وبغير جنسه حلول
وتقابض وفي موصوف
في ذمة قبض رأس
مال قبل تفرق
وكون مسلم فيه ديننا
ومتقدورا في محله
ومعلوم قدر

الغرض بخلاف ما يتسامح عادة باهماله كالسمن ومع ذلك لو شرطه وجب العمل به وما
 الاصل عدمه ككتابة الرقيق وزيادة قوته على العمل ولو شرط كون الرقيق سارقا
 أو زانيا مثلا صح فلو أقي له بغير سارق وزان وجب قبوله لانه خير مما شرطه وسادسها
 بيان محل تسليم مسلم فيه على تفصيل فيه حاصله أنه ان لم يصلح الموضع للتسليم وجب
 البيمان مطلقا وان صح لم يسلح وليس له حمله مؤنة لم يجب البيمان مطلقا وان صلح وحمله مؤنة
 وجب البيمان في المؤجل دون الحال واذا لم يشترط البيمان تعين محل العقد للتسليم
 فان عينها غيره تعين (وحرر ربا) في سائر أنواعه باتفاق العلماء قليل مطلقا وقليل حيث
 لم يوجد حيلة شرعية مخرجة من الربا وقال الرمي وابن حجر والحيلة المخرجة من ضرر
 الربا بسائر أنواعه مكروهة خلافا لمن خص الكراهة بالتخلص من ربا الفضل ولو قال
 لصير في اصرف لي بنصف هذا الدرهم فضة وبنصف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف
 نصف في مقابل الفضة ونصف في مقابل الفلوس بخلاف ما لو قال اصرف لي بهذا الدرهم
 نصف فضة ونصف فلوس لا يجوز لانه اذا قسط عليهم ذلك احتمل التفاضل ويجوز بيع
 الجوز بالجوز واللوز باللوز كيلا وان اختلفت القشور وبيع لب كل بمثله وانما امتنع
 ببيع ما ترع نواه من التمر لبطان كماله وسرعة فساد بخلاف لب الجوز واللوز ويجوز
 ببيع البيض مع قشره ببيض كذلك وزان اتحاد الجنس فان اختلف جاز متفاضلا
 (و) حرم على من ملك آدمية وولدها (تفريق بين أمة) وان رضيت أو كانت كاذرة
 أو مجنونة لها شعور تنضم معها بالتفريق أو آبة ما لم يحصل اليأس من عودها (وفرع)
 ولو من زنا (لم يميز) بان يصير الولد بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده
 ولا يقدره نسا ببيع سنين ومن غير المميز المجنون قبل افاقتة (بفحوى بيع) كبة
 وفرض وقسمة ويجوز التفريق ان اختلف المالك أو كان أحدهما حرا كما يجوز بعتق
 ووصية اذ المعتقد محسن والوصية لا تقتضي التفريق بوضعهما ويصح ببيع أحدهما لمن
 يحكم بعتقه عليه دون بيعه بشرط عتقه كما يصح لمن أقرب بحريته أو شهد بها لوردن
 شهادته ويجوز التفريق بالوقف محافظة على تحصيل القرية كالمعتقد كما اعتمد الرمي
 خلافا لابن حجر (و) التفريق كبيرة فاذا فرق بينهما ببيع أو غيره مما مر تفصيله
 (يطل) البيع (فيهما) أي الام والولد على الاظهر لا تنفقاء القدرة على التسليم شرعا
 وبيع الولد قبل سقيه اللبن باطل قطعا (و) حرم (بيع نحو عنب) كطبخ ونثر
 وزبيب (من) من معنى اللام أي لمن (ظن أنه يتخذه مسكرا) ومثل ذلك كل تصرف
 يفضي الى معصية كبيع أمر دمن عرف بالفجور وأمة لمن يتخذها الغناء محرم وخشب
 لمن يتخذه آلة لهو وودابة لمن يكلفها فوق طاقتها وورق مشتمل على نحو اسم الله تعالى
 لمن يتخذه كاعدا للدرهم ونحو ذلك مما فيه امتحان وثوب حرير للباس رجل بلا نحو
 ضرورة وسلاح لنحو باغ وقاطع طريق وديك لها رشة وكبس للنبا طحة والحرم ثابتة

وحرم ربا وتفريق
 بين أمة وبيع لم يميز
 بنحو بيع وبطل فيهما
 وبيع نحو عنب من
 ظن أنه يتخذه مسكرا

وان كان المبيع الخوصي ولم يوجد من يرغب فيه بذلك غير المتخذ المذكور (و) حرم مع
علم التحريم (احتكـ كارقوت) كتم وزبيب وبكل مجزئ في الفطرة بأن يمسك ما اشتراه
من القوت في وقت الغلاء عرفا ببيعه بأكثر عند اشتداد حاجة أهل محله أو غيرهم
اليه وان لم يشتره بقصد ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لم لا يحتكر الا خاطئ أي آثم أما
احتكـ كارقوت وغير قوت واحتكـ كارقوت لم يشتره كغلة ضيعته أو اشتراه وقت الرخص
أو وقت الغلاء لنفسه وعياله أو لبيعه لأباً أكثر أو لبيعه بأكثر وهو جاهل بالنهي
فلا يحرم ذلك الاحتكـ كارقوت الأولى بيع ما فضل عن كفاية مومنه سنة فان خاف المحتكر
حاجة في زرع السنة الثانية فله بلا كراهة امسالك كفايتها وذلك ان لم يشتره حاجة
الناس لما عنده والأجبر على بيع ما فوق كفاية سنة وهذا حيث لم يتحقق اضطرار
ناس معين والالم يبق له شيء وكما يحرم الاحتكـ كارقوت محرم صد جالب ما تكثر حاجة أهل
البلد اليه عن تعجيل بيع ولو كان نقداً أو اختصاصاً بأن يقول انسان ابتداء لمن جلبه
اتركه عندي أو عندك لا يبيعه لك على التدرج بأغلى أو بنوع أرفع أو لبيعه فلان معي
سواء كان الجالب بدو أو صاده حضر بأمر لا وان كان الجالب قادم لوطنه على ما اعتمده
ابن حجر في فتح الجواد وقال في التحفة ان بعض أهل البلد لو كان عنده متاع مخزون
فأخرجه لبيعه بسعر يومه فتهرض له من يفوضه له لبيعه تدرجاً بأغلى حرم أيضاً
لكن اعتمد الأشهر المسمى نقلا عن بعضهم عدم الحرمة لان النفوس لها تشوف لما يقدم
به بخلاف الحاضر ويختص التحريم بالصادق أما الجالب فقد دفع الأثم عنه غرضه الربح
لا باحتكـ لقوله تعالى ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم واعانة الجالب على
المعصية غير محقة لانتضاها بانقضاء كلام الصادق يحرم عليه ذلك الصدد وان لم
يجبه الجالب والعلة في تحريم الصد التضييق على الناس فان التمس الجالب من
الحاضر بأن قال له ابتداء اتزك هذا عندك لتبيعه بالتدرج أو انتفي عموم حاجة أهل
البلد الى ذلك المحبوب بأن لم يحتج اليه أصلاً أو نادراً رعت وقصد الجالب بيعه
بالتدرج فسأله الحضرى أن يفوضه اليه أو قصد بيعه بسعر يومه فقال له اتركه عندي
لا يبيعه ذلك لم يحرم لانه لم يضر بالناس ومثل البيع في ذلك الحكم الاجارة فلو أراد
شخص أن يؤجره لاجالاً فاشده شخص الى تأخير الاجارة لوقت كذا حرم ذلك لما فيه
من ابتداء المستأجر وكما يحرم صد الجالب يحرم اشتراؤه متاعاً من غير طلب منه حال كونه
خارجاً عن البلد مثلاً قبل علمه بسعره اتماع وان لم يقصد المشتري التلقي وان لم يكن
المحبوب مما تهم الحاجة اليه ولم يكن الجالب غريباً فيعصى بالشراء ويصح وللجالب
الخيار فوراً اذا عرف الأغنياء ولو قبل قدومه البلد والعلة في التحريم غبن الجالب سواء
أخبر كاذباً أم لم يخبر وقيل خشية حبس المشتري لما يشتره منه فيضيق على أهل
البلد ولا اثم للمشتري ولا خيار للجالب بتلقيه في البلد قبل الدخول للسوق لتقصيره

واحتكـ كارقوت

حينئذ ولو اشترى منه قبل التمكن من معرفة السعر حرم وثبت الخيار لعدم تقصيره
فأشبهه بالواشترى منه قبل دخوله البلد ولا خيار أيضا فيما لو عرف الجالب سعر البلد
المقصود ولو أخبر المشتري أن صدقه فيه فاشترى منه به أو بدونه ولو قبل قدومه البلد
لا انتفاء الغبن ولا فيما إذا اشترى منه بطلبه ولو غبنه ونمسا إذا لم يعرف السعر ولكن
اشترى به أو بأكثر لا خيار على ما اعتمد الرمي وابن حجر ولا اثم إذا لا تغير (و) حرم
مع علم التخريم أيضا (سوم على سوم) بأن يزيد على آخر في ثمن ما يريد أو يخرج له
أرخص منه أو يرغب المالك في استرداد المبيع ليشتريه بأعلى وأغنى بحرم ذلك (بعد
تقرر عن) بأن يكون المتبايعان قد صرحا بالتوافق على شيء معين وإن كان أنقص من
قيمته بخلاف ما لو انتفى ذلك الاستقرار أو كان المبيع يطاف به طلبا للزيادة فتجوز
الزيادة فيه إذا كانت بقصد الشراء والاحرمت لأنها من النجش بل يحرم على من لم يرد
الشراء أخذ المتاع الذي يطاف به لمجرد التفرج عليه لأن صاحبه إنما يأذن عادة في
تقليبه ليريد الشراء ويدخل في ضمانه بمجرد ذلك حتى لو تلف في يد غيره كان طرفا
في الضمان لأنه غاصب بوضع يده عليه فليمتنبه له فانه يقع كثير ألامال زائد الثمن لأعلى
نية الأخذ بل لمجرد اضرار الغير فهو حرام لأن ذلك نجش ولو زاد على نية الأخذ لا لغرض
بل لا ضرار غيره حرم ومع ذلك لا يحرم على المالك بيع الطالب بتلك الزيادة كذا قال
المشبراملسي وحرمة السوم بعد عقد وقبل لزومه بأن يكون المعقود عليه في زمن
خيار مجلس أو شرط أشد من الحرمة قبل العقد وبعد التراضي بالثمن لأن الإبداء
هنا أكثر وذلك بأن يبيع على بيع الغير بأن يرغب المشتري في الفسخ ليمتعه خيرا
من ذلك المبيع بمثل ثمنه أو مثل ذلك بأقل أو يشتري على شرائه بأن يرغب البائع في
الفسخ ليشتري السلعة منه بأكثر ومن ذلك أن يبيع بحضرة مشتر مثله المبيع
بأرخص وأن يطلب السلعة من المشتري بأكثر والبائع حاضر قبل لزوم العقد فيحرم
ذلك لادائه إلى الفسخ أو الندم (و) حرم (نجش) أي إثارة الرغبة في السلعة وهو أن
يزيد في ثمن سلعة معروفة للبيع لا لرغبة في شرائها بل ليخدع غيره أو لينفع البائع
ولا فرق بين بلوغ السلعة قيمتها أولا وكونها اليتيم أو غيره ولا خيار للمشتري لتفريطه
حيث لم يتأمل ولم يسأل وكذا الخيار فيما لو أخبر عارف بأن هذا عتيق أو فيزوج
فاستراه فبان خلافه وصورة المسئلة أن يقول بعثك هذا مئة صرا عليه أما لو قال بعثك
هذا العتيق أو الفيرزوج فبان خلافه لم يصح العقد لأنه حيث سمي جنسا فبان
خلافه فسدد بخلاف ما لو سمي نوعا وتبين من غيره فان البيع صحيح وبثبت الخيار
أفاده المشبراملسي ولو لم يواطئ البائع الناجش فلا خيار جزموا مده السلعة ليرغب
فيها بالكذب كالنجش

وسوم على سوم
تقرر عن نجش
فصل

خيار ترقروله سببان المجلس والشرط واما خيار نقص وهو المتعلق بفوات مقصود
مظنون نشأ الظن في المقصود من التزام شرطى أو تغير يرفع على أو قضاء عرفى وقد ذكر
الخيارات الثلاثة مرتبة فقال (يثبت) لكل من المتعاضدين مادام في المجلس
(خيار مجلس فى) كل معاوضة محضة واقعة على عين ليس فيها تملك قهرى ولا جرت
مجرى الرخص ويكون فى أنواع (بيع) وينقطع خيار المجلس بالتخاير من العاقدين
بأن يختار الزوم العقد صريحا كتخايرناه وأجزناه وأمضيناه وألزمناه وأبطلناه الخيار
وأفسدناه أو ضمننا بأن يتبايعا العوضين بعد قبضهما فى المجلس فان ذلك يتضمن الرضا
بلزوم الاول ومن كتابات الخيار قوله أحبت العقد أو كرهته (و) تبعض الخيار فى
ذلك باختيار لزوم العقد له أو لنحو الطفل فعلم من ذلك أنه (سقط خيار من اختيار
لزومه) أى البيع من أحد العاقدين وبقي خيار الآخر ولو كان مشترى انهم لو كان
المبيع ممن يعتق على المشتري سقط خياره أيضا للحكم بعقوب البيع بعد اختيار
البائع للزوم فان قال للآخر انقطع خيار القائل مطلقا لانه الرضا بالزوم
وكذا المقول له ان اختيار انقطاع الخيار وفسخ أحدهما مقدم على اجازة الآخر وان تأخر
عنهما (و) انقطع أيضا خيار المجلس بفرقة متولى الطرفين لمجلسه وخيار (كل) من
العاقدين (بفرقة بدن عرفا) طوعا وان وقعت من أحدهما فقط ناسيا أو جاهلا لا بموت
وجنون وانما ونوم وخرس طرأ على المجلس لهما أولا أحدهما فلا ينقطع خيار المجلس
تخييرا الشرط فينتقل الخيار لوارث تاهل ولو عا كما لا مام عن بيت المال فان لم يتأهل
الوارث نصب الامام من يفعل له الاصل ولا يبطل خيار مكره بخوف فراقه وان لم يستدفعه
بل بفرقة المجلس الذى زال فيه الا كراه اذ لا تقصير منه بوجه لان السكوت عن
الفسخ لا يقطع الخيار ويبقى خيار الآخر ان منع من اتباعه ويعتبر فى التفرق العرف
كالشئ الى ثلاثة أذرع فلا يحصل التفرق بارخاء ستر ولا باقامة جدار بينهما لان
المجلس باق (وحلف نافي فرقة) اذا تنازع العاقدان فى أصل التفرق وان طال الزمن
(أو فسخ قبلها) أى الفرقة بأن اتفقا على التفرق وتنازعا فى الفسخ قبله أى صدق
منكر أحدهما بيمينه لان الأصل دوام الاجتماع وعدم الفسخ فالخيار باق له فان اتفقا
على عدم التفرق وادعى الآخر الفسخ انفسخ العقد ادعى الفسخ ففسخ (و)
يثبت (لها) أى العاقدين ولا أحدهما المبتدئ بالايجاب أو القبول (شرط خيار)
بأن يتلفظ كل منهما بالشرط أو يتلفظ المبتدئ به ويوافق الآخر من غير تلفظ به أما
لو شرط من تأخر قبوله أو ايجابه بطل العقد والشرط لا تنفأ المطابقة نعم ان اختص شرط
الخيار بمشتر بعضه كانه أو ايمه لم يجز اعتقه عليه لاختصاص الملك به فيلزم من
نبوت الخيار عدم ثبوته بخلاف شرطه لهما وللبيع اذ لا يعتق الا بالزوم وخيار المجلس
والشرط متلازمان وقد يمنع خيار الشرط ويثبت خيار المجلس لانه أولى لتعريضه

يثبت خيار مجلس
فى بيع وسقط خيار
من اختيار لزومه وكل
بفرقة بدن عرفا
وحلف نافي فرقة
أو فسخ قبلها ولها
شرط خيار

ولا يمسكس خيمته لا يجوز شرط الخياران حرم تفرق بلا قبض كما في الربوي والسلم لانه
أولى بالمنع من التأجيل لالمتنع فيهما والخيار المشروط للمشروط له من عاقد أو موكل
أو اجنبي بالغ ولو سقم اسواء شرط العاقدان الخيار لو احدث أم أحد هما الواحد والآخر
لا تخزلان الحاجة قد تدعو الى الاجنبي لكونه أعزف دون الشارط وموكله نقول
العاقد بعث على ان أشاور يوما مثلاً صحيح وبكون شارط الخيار لنفسه فان مان
الاجنبي المشروط له انتقل الى الخيار للعاقدا مال كما كان أو وكيه الا لا الى الموكل أو مان
الوكيل انتقل للموكل لا لو ارث الوكيه ويشترط لصحة شرط الخيار ان المدة فلا بد
من بيانها والابطال العقد ويشترط أن تكون المدة (ثلاثة أيام) متوالية (فاصل)
منها الا فوقها اقتصارا على مورد النص وذلك كما في حديث رواه البيهقي اذا بايعت
فقل لاخذ لالة ثم أنت بالخيار في كل سلعة ثلاث ايام والخلاصة بكون كسر المجهمة
وبالموحدة معناه الا غبن ولا خديعة وجزاء الاقل بالاولى لكن بشرط كونه مقدرا
وتحسب المدة المشروطة (من) حين العقدان وقع الشرط فيه والابان وقع بعده
في المجلس فن (الشرط) وان مضى قبله ثلاثة أيام فأكثر فان شرط الخيار من التفريق
بطل العقد ولو شرط ثلاثة أيام من طلوع الفجر لم تدخل الليلة الثانية لليوم الثالث
لان شرط الخيار لم يتناول تلك الليلة (ويحصل فسخ) للعقد في زمن الخيار بلفظ يدل
عليه صريحا أو كناية فصرح به حاصل (بخوف فسخ) البيع كرفعة واسترجعت المبيع
وردت الثمن وكنايته نحو هذا البيع ليس بحسن (واجازة) له فيه بلفظ يدل عليها
صرحاً أو كناية فصرح بها حاصل (بخو أجرت) البيع كاضيمته والزمته وكنايتها
على المبيع بخوف وحسن ثم في ملك المبيع والثمن مع ريعهما في زمن خيار المجلس
والشرط تفصيل فان كان الخيار للبائع أو لاجنبي عنه فملك المبيع مع ريعه له وملك
الثمن مع ريعه للمشتري وان كان الخيار للمشتري أو لاجنبي عنه فله ملك المبيع
وللبائع ملك الثمن أما ان كان الخيار لهما أو لاجنبي عنهما فملك في المبيع والثمن
موقوف فان تم البيع فملك المبيع للمشتري وملك الثمن للبائع من حين العقد وان
فسخ فللبائع ملك المبيع والمشتري ملك الثمن من حين العقد (و) يشترط خيار
النقصة وهو كما مر المتعلق بفوات مقصود مظهر نشأ الظن في المقصود من التزام
شرطي أو قضاء عرفي أو تغرير برفعي فالمتعلق بالتزام شرطي هو مخالفة الشرط الى
ما هو أدون كما اذا شرط العاقد وصفا مقصودا ككون العبد كاتباً أو كون الامه حاملاً
او ذات لبن أو كثيرة وكون الدابة كذلك فيصح العقد مع ذلك الشرط لانه شرط
يتعلق بمصلحة العقد وهو العلم بصفات المبيع التي تختلف بها الاغراض ويثبت
(لمشتري) الخيار فوراً اذا لم يوجد الشرط الذي شرطه لفوات شرطه وهو المتعلق بقضاء
عرفي هو وجود عيب قديم في المتعقد عليه وقد جعله العاقد أي وجود كل ما ينقص

ثلاثة ايام فأقل من
الشرط ويحصل فسخ
بخوف فسخ واجازة
بخو أجرت واشتر

العين أو القيمة نقصا يفوت به غرض صحيح وقد غلب في العرف العام عدمه في جنس المبيع أو الثمن فيثبت لعاقده (جاهل) بالعيب سواء كان بائعا أو مشتريا (خيار) في رد الموقوف عليه سواء كان مبيعا أو موقفا (ب) ظهور (عيب) باق إلى الفسخ (قديم) أي سابق على العقد اجماعا وكذا بعيب حادث بعد العقد باق أو بفعل بائع أو أجنبي وقبل قبض والتدبير القبض واستند إلى سبب سابق على العقد أو القبض لأن المبيع حينئذ من ضمان البائع كالمواشري بكر امر ووجه وهو جاهل فأزال الزوج بكارتها فله الرد فإن كان عالما فلا خيار له ولا أرش لرضاء بسببه والوجه أنه إن كان الخيار للبائع فقط تخير بما حدث في زمن الخيار ولو بعد القبض ولا يثبت الخياران حدث العيب قبل القبض لفعل مشترك أن قطع أصبع المبيع فلا يتخير بل يمنعه ذلك من الرد بالعيب القديم وإن زال ما أحدثه على الوجه لتقصيره ولأن اتلافه قبض للتلف فيستقر عليه ضمانه بجزء من الثمن بنسبة نقص القيمة بالقطع إلى تمامه لو كان سليما فلو قطع المشتري يد عبد قيمته ثلاثون فصارت بالقطع عشرين ثم مات قبل القبض استقر عليه ثلث الثمن كذا في فتح الجواد ثم العيوب ستة أقسام الأول عيب المبيع ومثله عيب الغرة أي الرقيق الذي وجب في دية الجنين فإنه يشترط أن يكون سليما من عيب المبيع الثاني عيب الأذمية والهدى والعققة وهو ما نقص اللحم الثالث عيب الإجارة وهو ما أثر في المنفعة تأثيرا يظهر به تفاوت في الأجرة الرابع عيب النكاح وهو ما يفرع عن الوطء ويكسر الشهوة الخامس عيب الصدق إذا طلق قبل الدخول وهو ما يفوت به غرض صحيح سواء غلب في جنسه عدمه أم لا السادس عيب الكفارة وهو ما أضرب بالعمل اختيارا بيننا والعيب هنا (كاستحاضة) وتطاول طهر فوق عادة غالبية وعدم حيض بعد عشرين سنة لأن ذلك إنما يكون لعلة وجل في جارية لا بهيمة (وسرقة) ولو اختصا (وأباق) إلا إذا جاء الرقيق اليانما مسلما من بلاد الهدنة لأن هذا أباق مطلوب أو إلى الحاكم لضرر من نحو سيده أو إلى من يهتكم منه الأحكام الشرعية حيث لم يغنه السيد عنه فلا يثبت بذلك الخيار ومحل الرد بالأباق إذا عاد والأفلار دولا أرش اتفاقا (وزنا) في رقيق ذكر كان أو أنثى ولو مودة من صغيره نوع تميز وان تاب وحسن حاله ولو لواط العبد ومكينة من نفسه وسهافة الامة (وبول بفراش) مع اعتياده ذلك عرفا ولو غسه سبع سنين ومحل الرد بالبول إن وجد في يد المشتري أيضا والأفلا لتبين أن العيب زال وخرج بالفراش غيره كالمو كان يسيل بوله وهو ماش فإنه يثبت به الخيار بالطريق الأولى لأنه يدل على ضعف بالمثانة ومن عيوب الرقيق كونه غاما أو شتاما أو أكل الطين أو البنج أو الحشيش أو شار بالخمر أو تمثاما مثلا أو كذا أبا وقذا فلو اغتر المحصنات أو مقامرا أو أصم ولو في إحدى أذنيه أو أقرع أو أبله أو أبيض الشعر لهون أربعين سنة

جاهل بخيار بعيب
قديم كاستحاضة
وسرقة وأباق وزنا
وبول بفراش

وليس من العيوب ما لو وجد أنف الرقيق مثقوبا أو أذنه لانه للزينة كما افاده
 الشبراملسى (وجاح) بكسر الجيم وهو امتناعها على ركبها (وعض) وكون العانة
 نرهب من كل ما تراه وكونها كثيرة الرنس وكونها درداء أى ساقطة الاسنان لا الكبر
 أو قلة الاله الا كل (و) المتعلق بتغير رفق على وجود التديليس وهو حرام لقوله صلى
 الله عليه وسلم من غشنا فلنيس منافعنا ثبت الخيار للمشتري (بتصيرية) من نحو البائع
 وهو رباط خلاف البهيمه أو ترك حمله على خلاف عاده وتحمير وجهه وتبييض وجهه
 ايها الحسن أو سمن وتجهيد للشعر ايها ما مالم القوة البدن وهو ما فيه التواء وانقباض
 وتسويده ايها ما أنه خلقة (لا) خيار بتلطخ ثوب الرقيق بشوب ليوهم أنه كاتب أو
 خباز أو بتوريم ضرع شاة أو بتكبير بطنها بالعلف كما لا خيار (بغبن فاحش كظن)
 مشترنحو (زجاجة جوهرية) لقربها من صفتها فاشترها بغيرها القيمة تصيره بعمله بقضية
 وهمه من غير بحث ولانه صلى الله عليه وسلم لم يثبت الخيار لمن يغبن بل أرشده الى
 اشتراطه (والخيار) في الرد بالعيب (فوري) اجبا عابا أن يرد المشتري المبيع المعين
 في العقد حال اطلاعه على عيبه ولو قبل القبض لان الاصل في المبيع اللزوم فيه طل
 بالتأخير من غير عذر ولانه خيار ثبت بالشرع لدفع الضرر عن المال فكان فورا
 كالشفعة فلو قبض شيئا عما في الذمة بنحو بيع أو سلم فوجده معيبا لم يلزمه فورا لانه لا
 ملك له الا بالرضا بعيبه ولانه غير معقود عليه ولا يجب فورا في طلب الارش أيضا لان
 أخذه لا يؤدى الى فسخ العقد ولا في حق جاهل بأن له الرد وهو ممن يخفى عليه عيبه
 بقرب اسلامه أو نشئه بعبد اعن العلماء وجاهل بأن الرد على الفور ان كان عاميا يخفى
 على مثله أو جاهل لحاله فيعذر في الرد ولا بد من عيبته في جميع الصور وبشترط أيضا
 لجواز الرد ترك استعمال المبيع ممتنا أو غنما بعد الاطلاع على العيب ولا يكون استعمال
 الوكيل والولى مسقطا للرد ويعذر في ركوب جوح للرد يسر سوقها وقودها واذا سنها
 رده بتقصيره منه فلا ارش له لانه قصيره فهو المغوت له ولو حدث عنه عيب لا بسبب
 وجد في يد البائع واطلع على عيب قديم والحال انه لا خيار له أو كان الخيار للبائع سقط
 الرد القهرى ولو حدث عيب لا يعرفه القديم الا به ككسر رانجر بالعييب القديم
 ولا أرش عليه بخلاف بيع فحود جاج مذر ونحو بطيخ مذر وجميعه فانه يوجب
 فساد المبيع لانه غير متقوم فيرجع المشتري بجميع الثمن ويلزم البائع تنظيف المحل
 من قشوره لا اختصا صوابه

وجاح وعض وتبصيرية
 لا يغبن فاحش كظن
 زجاجة جوهرية والخيار
 فوري
 فصل في
 قبضه من ضمان
 بائع

فصل في حكم المبيع والتمن قبل قبضها أو بعده وبيان القبض (المبيع قبل
 قبضه من ضمان بائع) بمعنى أن المبيع ينفسخ قبل قبض وانه بعده في زمن الخيار اذا
 كان المثل للبائع بتلف المبيع بأسفة أو اتلاف بائع وأن الخيار يثبت بتعيبه وخرج
 بالمبيع زوائده المنقصلة فانها أمانة في يده ومثل المبيع الثمن وانما انفسخ المبيع

بالتلف لئلا يقر قبضه فسد الثمن ان لم يقبض والارده للمشتري (واتلاف مشتري) أهل
 لقبض المبيع حسا أو شرعا (قبض) له ان علم أنه المبيع ولم يكن له ارض يبيحه فخرج
 قتله لدفع صباه ولو على غيره ولاجل حد لزمه والمشتري الامام أو نائبه أو ولده بان زنى
 ذميا حصنا ثم حارب ثم أرق أولادته أو اخوته كراهة الصلاة فلا يكون الاتلاف في هذه
 الصور كلها قبضا سواء كان عالما أنه المبيع أم جاهلا لانه لما أتلفه بحق كان تلفه
 واقعا عن ذلك الحق دون غيره والمراد بالمشتري هو المالك وان لم يباشر العدة ولا وكيله
 وان باشره بل هو كالأجنبي وان أذن له المالك في القبض ولا وليه من أب أو جد أو
 وصي أو قيم فلا يكون اتلافهم قبضا وذلك ان كان الخيار له أو لهما أو الا انفسخ البيع
 فيسترد المشتري الثمن ويغرم للبائع بدل المبيع من قيمة أو مثل (ويبطل تصرف بهو
 بيع فيما لم يقبض) أي فلا يصح قبل قبض نحو المبيع تصرف ككتابة ورهن وصدقة
 واجارة واقراض وجعله عوضا في نحو سلم وصلي ونكاح وخلع لضعف الملك لا نفياسخ
 المبيع بتلفه وان أذن البائع مثلا وقبض الثمن أو كان تصرفه معه نعم ان باعه
 المشتري له بعين الثمن أو مثله ان تلف أو كان الثمن في الذمة صح وكان اقالة بلفظ البيع
 وخرج بالمبيع زوائده الحادثة بعد العقد فيصح بيعها له عدم ضمانها ويمتنع التصرف
 بعد القبض أيضا اذا كان الخيار للبائع أو له وللمشتري معا ولو اشترى طعاما مقدرا
 بالكيل فقبضه جزا فلا يصح التصرف فيه حتى يكيله ويدخل في ضمانه (لا بفحوا عتاق)
 من ايلاد من مشتروا أصله ولو لم يعلقا وقد يبر وتزوج واجارة لما اكترام من مؤجر فلا
 يمتنع شيء منها قبل القبض وان استحق البائع الحبس لقوة هذه المذكورات نعم يمتنع
 عتق المبيع بمال وعن كفارة الغير (وقبض غير منقول) وما عداه تابع له من أرض
 وبناء وشجر سواء كان رطباً أو يابساً ونحوها مما لا ينقل عادة كسفينة كبيرة على البر
 وغرة مبيعة وزرع ظهر منه المقصود أي قباض ذلك يحصل (بتخلية) من البائع أو
 وكيله (لمشتري) أو وكيله بلفظ يدل عليها مع تسليم مفتاح ماله مفتاح ومع اخلاء للمبيع
 حيث لم يكن غائباً من متاع بائع أو أجنبي ولا يشترط اخلاء أرض مبيعة من زرع فيها
 للبائع أو غيره بل يكفي فيها مجرد التخلية لئلا يقر بغيره ما حالاً غالباً ولا اخلاء عقار من
 من متاع مشتري نعم يسامح في حق كحصير وبعض ما عون (و) قبض (منقول) غير
 غائب كسفينة صغيرة أو كبيرة على البحر (بنقله) من محله الى محل آخر مع تفريغ
 السفينة المشحونة بالامعة التي لغير المشتري ولا يشترط في قبض الدابة تفريغ
 ظهرها من أمتعة غير المشتري ويفرق بينها وبين السفينة بانها تعذر طرफاً لما فيها الغة
 وعرفا فاشبهت الدابة بخلاف الدابة أما غائب عن محل العقد غير منقول أو منقول بيد
 مشتري أو أجنبي فيكفي في غير المنقول التخلية مع مضي زمن يمكن فيه الوصول للمبيع
 والتفريغ وفي المنقول مضي زمن يمكن فيه النقل ويكفي في حاضر بيد مشتري أو أجنبي

واتلاف مشتري قبض
 ويبطل تصرف بهو
 بيع فيما لم يقبض لا
 بفحوا عتاق وقبض
 غير منقول بتخلية
 لمشتري ومنقول بنقله

(قوله بتخلية) أي أو
 تفريغ من متاع
 غير المشتري في سفينة
 كبيرة كما قاله الزبيري

ولا أمتعة فيه لغيره. مشتر مضي زمن يمكن التخليه في غير منقول والنقل في المنقول
ولا يحتاج في الكل الى اذن البائع الا ان كان له حق الحبس وقبض خفيف يؤخذ
باليد كثوب حاصل يتناول باليد وان لم يتحول عن مكانه وان تركه بعد ذلك بدار
البائع أو كان في محل يختص به وقبض جزء شائع حاصل بقبض الجميع لكن ان كان له
شريك لم يحز نقل المنقول الا باذنه بخلاف التخليه لا تتوقف على اذن الشريك والزائد
على الجزء أمانة بيد القابض ان اذن مالكه في قبضه ويضمن البائع في هذه الصورة
بالتعدي بتسليم المشاع لا بالتخليه ويشترط في صحة التصرف أيضا رؤية القابض
للقبوض ولا يصح بيع المثلن الذي في الذمة فهو المسمم لم فيه والا لا اعتبار عنه قبل
قبضه بغير نوعه لعموم النهي عن بيع ما لم يقبض ولعدم استقراره وجاز بيع دين
مستقر غير مضمن كمثل بذمة وأجرة وصادق وعوض صلح بغير دين ممن هو عليه فقط ان
عين عوضه في مجلس الاستبدال ليخرج عن بيع الدين بالدين (وجاز استبدال عن
ثمن) ثابت في الذمة وان لم يقبض المبيع حيث كان بعد لزوم العدة لا قبله فان
استبدال موافقا في جنس الربا كذهب عن ذهب اشترط الشروط المتقدمة فلو كان
له على غيره دراهم فعوضه عنها ما هو من جنسها اشترط الحلول والمماثلة وقبض ما حله
عوضا عما في ذمته في المجلس ومحل اشتراط المماثلة حيث لم يجز التعويض بلفظ الصلح
أو موافقا في علة الربا كدراهم عن دنانير اشترط قبض البديل في المجلس حذرا من
الربا فلا يكفي التعيين عنه ولا يشترط التعيين للبديل في عقد الاستبدال بأن يقول
هذا الان انصرف عمائي الذمة جائز وان استبدال ما لا يوافق في علة الربا فلا يشترط
القبض في المجلس كالمو باع ثوبا بدراهم في الذمة لكن يشترط تعيين الثوب في المجلس
والراجع في استبدال الموافق عدم اشتراط التعيين في العقد (و) جاز استبدال عن
(دين) أي دين قرض بان تصرف فيه فله بده وكذا عن نفس القرض بان كان
باقيا في يد المقرض كما قاله الرملي وعن بدل المتلف من قيمة المنة تقوم ومثل المثلي حيث
لا ربا فلا تضر زيادة تبرع بها المؤذي بان لم يجعلها في مقابلة شيء ويكفي هذا العلم بالتعيين
ولو بانخبار المالك اذ القصود الاسقاط لاحقية المعاوضة فلو تبين خلاف الاخبار
تبين بطلان الاستبدال ولا يصح استبدال مؤجل عن حال ويصح عكسه بشرط
الاستبدال لفظ بدل عليه صريحا أو كناية مع النية كأخذته عنه والثلث النقدان قول
بغيره فان لم يوجد في أحد الطرفين بان كانا عرضين أو نقدين فالثلث ما اتصلت به الباء
والثلث مقابله

وجاز استبدال عن
ثمن ودين
فصل في دخول في
عرض ما فيها
بيع من بناء وشجر

فصل في بيع الارض والشجر والثمار (يدخل في بيع أرض) أو ساحة
أو عرصة أو بقعة (ما فيها من بناء) ولو بئر لكن لا يدخل الماء الموجود فيها وقت
البيع الا بشرطه وهو النص عليه (وشجر) ثابت رطب ولو شجر موز لا متلوع

ولا حاف ويحق بالبيع كل ناقل للملك كهيئة ووقف ووصية وصادق وعوض خلع
 و صلح وأجرة ولا يدخل ذلك في رهن وكل ما لا ينقل الملك كعارية واجارة واقرار ومثل
 الشجر ما يجز مرة بعد أخرى أو تؤخذ ثمرته مرة بعد أخرى وإن لم يبق في الأرض الأقل
 من سنة كقطن حجازي والقشاة والكرفس وإن لم يثمر (و) يدخل (في) بيع
 (بستان أرض وشجر) وعريشة وكل ماله أصل ثابت من الزرع (وبناء) فيه يدخل
 وحيطان وجدران من دماء لا نحو غصن يابس وشجرة وعروق يابسين (و) يدخل
 في بيع (دار) عند الاطلاق (هذه) أي أرض مملوكة للبائع بمجملتها حتى تخومها إلى
 الأرض السابعة وشجر رطب مغروس فيها ويا بس قصد دوامه كجعله دعامة بها مثلاً
 وكل بناء من علو أو سفلى ولو من نحو سقف (وأبواب منصوبة) أو مخلوعة وهي باقية
 بمحلها أما لو نقلت من محلها فهي كالمخلوعة فلا تدخل في البيع واجاثات مثبتة وهي
 ما يغسل فيه ورف وسلم مسهران لأن الجميع معدود من أجزاء الدار لا تصالها بها
 (لا) يدخل (في) بيع (فن) ذكر أو غيره (ثوب) عليه حالة البيع ولو سائر عورته خلافاً
 للرافعي والماوردي ولا قرط في أذنه ولا خاتم في يده ولا نعل خلافاً للسبكي (و) يدخل
 (في) بيع (شجر) رطب بلا أرض عند الاطلاق أو مع نحو أرض صريحاً أو تبعاً (عرق)
 ولو امتد وجاوز العادة ما لم يخرج عن أرض البائع (وغصن رطب) لا يابس أما الشجر
 الجاف فيتبعه غصنه اليابس وورق رطب ولا فرق في دخول الورق بين أن يكون من
 فرصاد وسدر وحناء وتوت أبيض ونيلة وإن يكون من غير ذلك كما قاله الرملي تبعاً
 لوالده واعتمد ابن حجر أن ورق الحناء وورق النيلة ونحوهما مما لا ثمر غيره لا يدخل في
 البيع والغرس اسم للتوت إلا حراً خاصة اهـ (لا) يدخل في بيع الشجر (مغرسه)
 بكسر الراء أي محل غرس الشجر وهو ما سامت الشجر من الأرض وما يمتد إليه عروقه
 فلا يتبعه في بيعه ولا في استثنائه من الأرض المبيعة لأن اسم الشجر لا يتناول فليس
 المشتري الشجر ببيعته ولا غرس بدل ذلك الشجر لو قلع لكن مستحق منفعة بلا
 عوض فيجب على مالكه أو مستحق منفعة باجارة أو وصية تمكينه منه ما بقي الشجر
 حياً تبعاً له (و) لا (ثمر) وهو ما يقصد من المبيع ولو مشموماً كطلع نخل وثمر نحو عنب
 وكم ورد ونحو رمان وجوزان (ظاهر) ذلك بتشقق وبروز وتفتح وتناثر بعد انعقاد
 وبانعقاد فلا يدخل ذلك الثمر في بيع الشجر بل هو للبائع فان شرط فيما يظهر أنه
 المشتري وفيما لم يظهر أنه للبائع عمل به (ويبقين) أي الثمر الظاهر والشجر عند
 الاطلاق فيستحق البائع بقية الثمر إلى أول أوان الجذذ فمأخذه دفعة لا على
 التدريج إلا فيه ما اعتد قطعه قبل النضج فإلى وقت عاداته أو أصابه آفة ولم يبق
 في تركه فائدته ويستحق المشتري بقية الشجر مادام حياً وإن بذل له أرش القلع
 فحكمه للعادة (و) يدخل (في) بيع (دابة) عند الاطلاق نعلها المسمر وبرتها وهي

وفي بستان أرض
 وشجر وبناء ودار
 هذه وأبواب منصوبة
 لا في فن ثوب وفي شجر
 عرق وغصن رطب
 لا مغرسه وثمر ظهر
 ويبقيان وفي دابة

(قوله أرض) أي إن
 ملكها البائع خي
 تخومها إلى الأرض
 السابعة اهـ

الحلقة التي في أنفها الاتصال بها مع كون استعمالها بالمنفعة تعود على الدابة ما لم يكونا
 من ذهب وفضة لعدم المسامحة حينئذ بهما ولا يدخل في بيعها عند ارها ومقودها
 ولجامها وسرجها ولا يصح بيع الجنين وحده للهي عن بيع الملقحة وهي
 (جملها) أي الدابة ولا يصح بيع الحامل دون الحمل لانه لا يجوز افراده بالعقد لتغير
 استثنائه لانه كعضو منها ولو قال بعته هذه الدابة وجملها أو مع جملها بطل البيع
 كما لو قال بعته كذا وابن ضرعها لان ما لا يصح بيعه وحده لا يصح بيعه مقصودا مع غيره
 ولزم من ذلك كالحمل توزيع الثمن عليهما وهو مجهول واعطاؤه حكم المعنوم انما هو عند
 كونه تبعه لا مقصودا ولو باع حاملا مطلقا من غير تعرض لدخول وعدمه دخل الحمل
 في البيع ان كان مالا كهما متبدا اجزاء والباطل البيع
 في فصول في اختلاف العاقدين وفي التحالف (ولو اختلف متعاقدان) ولو
 وكيلين أو اختلف الوارث أو المائت لأحدهما هو الآخر أو نائبه أو وراثته (في صفة
 عقد) في معاوضة محضة أو غيرهما من بيع صدق (و) الحال انه (قد صح) العقد
 باتفاقهما أو بيمين البائع وقد بقي العقد الى حال النزاع (كقدر عوض) بأن ادعى
 أحدهما نحو قدر ومدعى المشتري مثلا في المبيع أكثر أو مدعى البائع مثلا في الثمن
 أكثر أو جنس كذهب وفضة أو صفة كصحاح ومكسرة أو عين كقوله بعته العبد
 فيقول الآخر بل الامة (ولا بينة) لو احدى منهما بدعاه أو كل بينة لكن البينان
 قد تعارضا بأن أطلقا أو أطلقا أحدهما وأرخت الأخرى أو أرختا بتاريخ واحد
 (حلف كل) منهما في صورتين وان كان زمن الخيار باقيا سواء أبقى العوضان وقبضا
 أم لا نعم عند الاختلاف في القدر يشترط بقاء العوضين يميننا واحدة ملتبسة بنقل
 غيره وإثبات لقوله بأن محمعهما مقدما للنفي كأن يقول والله ما بعته بمائة بل بألف
 أو يقول ما اشتريته بألف بل بمائة لان كلا مدعى ومدعى عليه وحلف الوارث
 في الاثبات على البت اذا غلب على ظنه صدق مورثه وفي النفي على نفي العلم فيقول
 والله لا أعلم ان مورثي باع بكذا ولقد باع بكذا واذا تحالفا لم ينسخ العقد بالتحالف بل
 يدعوهما الحاكم للاتفاق (فان) رضى أحدهما يدفع ما طلبه صاحبه أجبر الآخر
 عليه وليس له الرجوع عن رضاه كما لو رضى بالعيب فان لم يتفقا على شيء بل (أصرا)
 على النزاع (فلكل) منهما الفسخ لانه لا ستراد الظلامة كالفسخ بالعيب (أو الحاكم
 فسخه) أي العقد وان لم يسألا قطعا للنزاع ثم بعد الفسخ وجب على المشتري رد
 المبيع بزوائده المتصلة دون المنفصلة ان قبضه المشتري وبقي بحاله ولم يتعلق به حق
 لازم فان تلف شرعا كأن وقفه المشتري أو حسا كأن مات أو تعلق به حق لازم
 ككتابة صحيحة لزمه قيمته ان كان متقوما ولو زادت على ثمنه ومثله ان كان مثليا ولزمه
 رد قيمة الرقيق الا ببق وهي قيمة وقت التلف الشرعي أو الحسنى (ولو) اختلفا

جملها
 في فصول في اختلاف متعاقدان
 في صفة عقد وقد صح
 كقدر عوض ولا بينة
 حلف كل فان أصرا
 فلكل أو الحاكم
 فسخه ولو

في عقدين كأن (ادعى) أحدهما (بيعا والآخر رهنا) أو هبة كأن قال أحدهما بعتهك
بألف وقال الآخر بل وهبتهني أو رهنتني فلا تخالف لعدم اتفاقهما على عقد واحد بل
(حلف كل) منهما (نفيا) أي على نفى دعوى الآخر كسائر الدعاوى ثم يرد مدعى
البيع ألقا لانه مقر بها ويسترد العين بزوائد المتصلة والمنفصلة وان اتفقا على
حدونها في ملك الراد لا تنبأت كل منهما بيمينه نفى دعوى الآخر فتساقتا وبأن
بحلفهما أنه لا عقد على أن الهبة لا تقتضي ملكا الا مع قبض باذن ولم يوجد
ولا أجر لا اتفاقهما على الاذن له في الانتفاع (و) اذا اختلفا في صحة عقد بأن ادعى
أحدهما اشتماله على مفسد من انتفاء ركن أو شرط كأن ادعى بائع أو مشتري عدم
الرؤية (حلف مدعى صحة) فيصدق غالبا مسلما كان أو كافرا لان الظاهر في العقود
الصحة ومن غير الغالب بيع ذراع من أرض يعلمان ذرعها فاذا ادعى بائع أنه أراد
ذراعا مبهما لفسد البيع بأن قال البائع عند الاختلاف أردت بقولي ذراعا أنه يفرز
لك ذراع معين من العشرة تنفق عليه وادعى مشتري الاشاعة ليصح البيع صدق
البائع بيمينه لانه أعرف بأرادته ومن غير الغالب تصديق مدعى صلح الانكار لانه
الغالب ومشتري مغصوب بأن قال كنت أظن القدرة وأنا الآخر عاجز ومدعى نحو
بيع وبه فحوصبا أمكن فيصدق لان الاصل عدم تأهله للبيع واذا اختلف العاقدان
في مردود بعيب فان كان المردود مقبوضا عما في الذمة بنحو بيع أو سلم كأن قال بائع
لمشتري هذا ثمنك الذي أقبضتني به عما في ذمتك وكان قال مسلم لمسلم اليه ان هذا المسلم
فيه الذي أقبضتني به وأنكر مشتري ومسلم اليه ذلك حلف غريم ادعى أن المردود
بالعيب هو المقبوض وهو البائع والمسلم ولو وكيل لانهما لم يتفقا على قبض ما عقد عليه
والاصل بقاؤه في الذمة وان كان المردود معيناً كأن قال بائع لمشتري هذا ثمنك المعين
في العقد أو مشتري لبائع هذا مبيعك المعين في العقد وأنكر ذو عوض معين صدق هذا
بيمينه وهو مشتري في الصورة الاولى وبائع في الثانية لاتفاقهما على قبض ما عقد
وتنازعا في سبب الفسخ وهو العيب والاصل عدمه وبقاء العقد وصدق غاصب
ردعينا وقال هي المغصوبة وكذا وديع

ادعى بيعا والآخر
رهنا حلف كل نفيا
وحلف مدعى صحة
فصل في الافتراض
سنة

فصل في القرض والرهن وهو جعل عين مال ممتولة وثيقة بدلين ليستوفي منها
عند تعذر وفائه فخرج بعين مال الاختصاصات وممتولة نحو القمحة والقمحتين
والوثائق بالحقوق ثلاثة شهادة ورهن وضمان فالاول نحو الجحد والآخران نحو
الافلاس والقرض بفتح القاف أشهر من كسرهما وهو اسم مصدر بمعنى المقرض اسم
المفعول أو بمعنى الاقتراض مصدرا (الاقتراض) الذي هو شراء تملك الشيء برده له من
المثل حقيقة في المثلي وصورة في المتيقن (سنة) متأ كدة قال صلى الله عليه وسلم من
نفس عن أخيه كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة والله

في عون العبد مادام في عون أخيه رواه مسلم ولم يجوز أن يقال تلك الكربة التي تنفس
يوم القيامة عشر كرب من كرب الدنيا لأن أمور الآخرة لا يقاس عليها وأن يقال نفس
الله عنه كربة من كرب يوم القيامة زيادة على ثواب عمله فذلك التنفيس كما المضاعفة
وفي خبر ضعيف أن درهم الصدقة بعشر والقرض بثمانية عشر ووجه ذلك أن درهم
القرض فيه تنفيس كربة وانظار إلى قضاء حاجته ورده ففيه عبادتان فكان بمنزلة
درهمين وهما بعشرين حسنة فالتضعيف ثمانية عشر وهو الباقي فقط لأن المقرض
يسترد ومن كون الأصل استرداده فالتضعيف باق ولو أبرأ منه كان له عشر وثواب
الأصل والمضاعفة ومحل ندب الاقتراض ما لم يكن المقرض مضطرا ولا كان واجبا على
المقرض وما لم يعلم أو يظن من أخذه أنه ينفعه في معصية ولا حرم عليهما مع صحة
القرض كببيع العنب لعاصرا الخمر أو في مكروه والأكره لهما ويحرم على غريم مضطر
الاقتراض إن لم يرج وفاءه من سبب قريب الحصول ما لم يعلم المقرض بحاله فان علم
فلاحرمة بل يكره أن لم يكن ثم حاجة ويجوز لمضطر مطلقا ويحرم الاقتراض على من
أخفى غناه وأظهر فقره عند القرض ما لم يعلم المقرض حاله ولو أخفى الغنا وأظهر
الغنى حالة القرض حرم الاقتراض أيضا لما فيه من التمدليس ويملك القرض ولو علم
المقرض أنما يقرضه لنحو صلاحة أو علمه وهو في الباطن بخلاف ذلك حرم عليه
الاقتراض ويملك القرض وقد يكون الاقتراض مباحا كما إذا دفع القرض إلى غنى
بسؤال من الدافع مع عدم احتياج الغنى إليه فيكون مباحا لا مستحبا لأنه لم يشتمل
على تنفيس كربة وقد يكون في ذلك غرض للدافع لحفظ ماله بأحرازه في ذمة المقرض
وأركان القرض أربعة عاقدان ومعهود عليه وصيغة في غير القرض الحكمي أما هو
فلا يشترط فيه صيغة أصلا كاتفاق على لقيط وانما يقرض (بإيجاب كقرضتك) كذا
أو اسلفتك هذا وإن لم يقل في هاتين الصيغتين بمثل لأن ذلك وضع صيغة القرض
أو خذه بمثله أو يبدله أو ماله كتكته على أن ترد بده أو خذه ورد بده أو أصره في
حوادثك ورد بده فان اقتصر على قوله خذه أو أصره في حوائجك من غير ذكر رد
بده فكناية قرض إذا سبقه أقرضني والاف هو كناية هبة أو بيع إن تقدم ذكر الثمن
في لفظ المشتري ولو اقتصر على ملكته فان نوى مغته البذل فكناية قرض ولا نية
(وقبول) متصل بالإيجاب موافق له في المعنى كاقترضت هذا وتعلم كتته بمثله وقبلت
قرضه نعم القرض الحكمي كاطعام جائع وكسوة عار لا يحتاج لصيغة ومحل عدم اشتراط
الصيغة في المضطر وصوله إلى حالة لا يقدّر معها على صيغة ولا في شرط ولا يكون
اطعام الجائع وكسوة العاري ونحوهما قرضا إلا أن يكون المقرض غنيا والابان كان
فقيرا والمقرض غنيا فهو صدقة ويصدق الأخذ فيما إذا ادعى الفقير أنكروه الدافع
لأن الأصل عدم لزوم ذمته شيئا كما قاله الشبرا المسمى والتماس المقرض كقوله اقترض

بإيجاب كقرضتك
وقبول

منى كايحابه والمقترض كقوله أقرض كقبوله ويشترط في المقرض أهلية التبرع بأن
 يكون غير محجور عليه مختاراً فلا يصح إقراض مكره إذا كان الاكراه بغير حق فلو أكره
 بحق وذلك بأن يجب عليه لهوا واضطرار صريح ويجوز إقراض كل ما يسلم فيه من حيوان
 وغيره الأمانة ولو لمحور تقاء غير مشتهاة تحل لمقترض ولو مسحوا أو كان صغيراً جداً فلا
 يجوز إقراضها وإن جاز السلم فيها وذلك لأنه ربما تبقى الأمانة عند الصغير إلى بلوغه جداً
 يمكنه التمتع بها فيه (وملك مقترض) شيئاً مقرضاً (بقبض) باذن مقرض وإن لم يتصرف
 فيه بما يزيل الملك فينقله ويعتق عليه أن كان الشيء المقرض بعضاً للمقترض ومع
 حصول الملك للمقترض جازله رد لما اقترضه بعينه وعلى المقرض قبوله إلا إذا نقص فهو
 مخير بين أن يردده مع الأرش وأن يرد ببدله مثله سليماً (ولمقرض استرداد) في عين
 المقرض إن بقي في ملك المقرض أو زال عن ملكه ثم عاد وإن كان مؤجراً فبأخذ
 مسلوب المنفعة أو يأخذ مثله أو كان معلقاً عنه بصفة أو مدبراً ويرجع المقرض مع
 زيادة متصلة لا منفصلة بخلاف ما لو تعلق بالمقرض حق لازم كرهن وكتابة وتعلق أرش
 جنسية برقبته فلا يرجع فيه حينئذ وإذا تلف مقرض ولو شرعاً وجب على مقترض
 رد مثله ما اقترضه حقيقة في المثل ولو في نقد بطل التعامل به وصورة في المنة قوم لأنه
 صلى الله عليه وسلم اقترض بكر أو در بعا بما يفتح الرأى وتخفيف الماء وهو ما دخل
 في السنة السابعة والبرك الفتي من الإبل (و) جاز من غير كراهة (نفع) يصل لمقرض
 من مقترض (بلا شرط) في العقد بل يسن ذلك للمقترض لقوله صلى الله عليه وسلم إن
 خياركم أحاسنكم قضاء وأحسن جمع أحسن وفي رواية إن خياركم محاسنكم
 قضاء ومحاسن بضم الميم معناه ذو المحاسن وقيل جمع محسن بفتح الميم نعم يتمتع على
 مقترض لهو محجوره أو جهة وقف رد الزائد والأوجه أن الإقراض ممن تعود الزيادة
 بقصد ما مكره وأن المقرض يملك الزائد من غير لفظ لأنه وقع تبعاً وأيضاً فهو يشبه
 الهدية فيمتنع على المبادل رجوعه فيه لدخوله في ملك الآخذ بمجرد الدفع والأوجه
 أن المقرض إذا دفع أكثر مما عليه وادعى أنه انما دفع ذلك ظناً منه أنه الذي عليه
 حلف ورجع فيه ولا يجوز قرض نقد أو غيره إن اقترن بشرط جرنفع مقرض كرد زيادة
 أو رد جدي عن ردى بخبر فضالة بن عبيد رضى الله عنه كل قرض جرنفعة فهو ربا أي
 كل قرض شرط فيه ما يجبر إلى المقرض منفعة فهو ربا فإن فعل ذلك ففسد العقد حيث
 وقع الشرط في صلب العقد أما لو توافقا على ذلك ولم يقع شرط في العقد فلا فساد ومن
 شرط المنفعة القرض لمن يستأجر ملكه أي مثلاً أكثر من قيمته لأجل القرض إن وقع
 ذلك شرطاً في صلب العقد اذ هو حينئذ حرام اجساعاً ولا كره عندنا وحرم عند كثير من
 العلماء وجاز في القرض شرط رهن وشرط كفيل ولا بد من تعيينهما وشرط إقرار أو شهاد
 عند حاكم لأن هذه الأمور وثائق لا منافع زائدة (و) أركان الرهن أربعة الركن

وملك مقترض بقبض
 ولقترض استرداد
 ونفع بلا شرط

الاول صيغة والى ذلك أشار المصنف بقوله انما (يصح رهن بايجاب وقبول) كرهنت
وارتهنت أو استيجاب وايجاب كارهن هذا ورهنت أو استقبال وقبول كارتهن عبدى
هـذا امكذ اوارتهنته ولو شرط الرهن فى عقد كبيع أو نكاح أو اجارة كبعتك على أن
ترهنتنى فقال اشتريت ورهنت صح الرهن وان لم يقل الاول بعده ارتهنت أو قبلت
الركن الثانى العاقدان وشرطهما أن يكونا (من أهل تبرع) بأن يكون كل منهما مكلفا
مختارا غير مجبور عليه فلا يصح الرهن من اضداد هؤلاء ثم ان صدر من أهل تبرع فى
ماله فذلك والا فالشرط وقوعه على وجه المصلحة وذلك كما اذا أقرض مال مجبور أو
باعه مؤجلا لضرورة كتهب وكما اذا باع ماله عقارا كان أو غيره مؤجلا بعبطة فليس
الارتهان بالثمن وارتهان الولي فيما ذكر جائز ان كان قاضيا والا فواجب الركن الثالث
المرهون وله شرطان الاول كونه مما يحصل به توثق ويقدر على تسليمه ومن ثم لا يرحد
صحته الرهن الا فى عين ولو جزأ مشاعا ويشترط اذن شريك فى قبض ما يتقل فقط لتوفقه
على النقل الممتنع من غير اذنه الشرط الثانى أن يكون عينا تقبل البيع وقت حلول
نعم يصح رهن أمة دون ولدها وعكسه وذلك ليستوفى من ثمنها فلا يصح رهن نحو أم ولد
وه كاتب وموقوف وجان تعلق برقبته مال ومدبر ولورهن بحال لان سببه قديمون
بجأة قبل التمكن من بيعه ومعلق عتق بصفة لم يعلم حلول الدين قبلها ولا يشترط
ملك الراهن للعين بل يصح الرهن (ولو) كانت العين (عارية) لانه يجوز استعارته
ليرهنه بدينه بالاجماع وان كانت العارية ضمنا كما لو قال لغيره ارهن عبدك على ديني
ففعل فانه كما لو قبضه ورهنه وذلك لان الرهن توثق وهو يحصل بما لا يملكه كالانهاد
والكفالة فان كلاهما يحصل به التوثق مع كونه ليس ملكا للشارط فاذا لزم الرهن
فلا رجوع للمالك ولو اذن الراهن للمرتهن فى بيع المرهون واستيفاء الحق فان باعه
بحضرة الراهن صح والا فلا لانه يبيعه لغرض نفسه فاتهم فى غيبته بالاستعجال فلو قدر
الثنان انتفت التهمة وصح البيع مطلقا كذا فى كفاية الاختيار وانما تصح العارية
للرهن من مالك عارف بالمرتهن ككونه زيدا او كونه واحدا او متعدد او بجنس الدين
كذهب أو فضة وبقدرة كعشرة أو مائة وبصفة كحبة وتكسر وحلول وتأجيل ثم
لو قال المالك للمستهير ارهن عبدى بما شئت صح أن يرهنه بأكثر من قيمته كما نقله
الرملى وابن حجر عن القمولى الركن الرابع المرهون به وله أربعة شروط لصحة الرهن
الاول كونه دينيا فى نفس الامر ولو زكاة تعلقت بالذمة بأن تلف المال بعد التمكن
من اخراج الزكاة فيجوز الرهن من المستحقين المخصرين أو من كل ثلاثة من كل نصف
أو من الامام أو منفعة كالعمل فى اجارة الذمة لاجارة العين فلا يصح الرهن بسبب الدين
المضمونة كالمأخوذ بالبيع الفاسد والمغصوبة والمستعار وألحق بالعين المضمونة
ما يجب رده فورا كالأمانة الشرعية الثانية فى كونه موجودا حالا فلا يصح بغيره وان جرى

وبصح رهن بايجاب
وقبول من أهل تبرع
ولو عارية

(قوله بايجاب وقبول)
أى كالبيع ويأتى هنا
خلاف المعاطاة
وصورة المعاطاة هنا
أن يقول أقرضنى
عشرة لأعطيك ثوبى
هذا رهننا فيعطيه
العشرة ويعطيه
الثوب ذكر المتولى
اه أسنى

سبب وجوبه كنفقة زوجته في الغد الثالث كونه لازماً في نفسه كمن المبيع بعد الخيار
دون دين الكتابة فلا يصح الرهن بجعل الجعالة قبل الفراغ من العمل الرابع كونه
معلوماً لهما لكن يجوز الرهن بقوله رهنك هذا بما على من درهم الى عشرة كما جازمان
ذلك فيكون ضامناً التسعة كما قاله الرملي وابن حجر وعلم ان الشرط في الرهن لما يوافق
مقتضاه كقديم مرتين بالمرهون عند تراحم الغرماء مؤكداً للرهن والشرط فيه بما فيه
مصلحة وهو ما ليس بلازم مستحباً كان أو مباهياً كالاشهاد بالعقد لازم والشرط فيه
بكون العبد المرهون لا يأتى كل الاكاذب الغوا لا اذا اضر العبد بأكل غدير ما شرط بأن
نقصت به الوثيقة فلا يكون ذلك الشرط لغو الوجود الغرض والشرط بما يضر أحد
العاقدين مفسد للرهن والى هذا أشار المصنف بقوله (لا) يصح الرهن (بشرط
ما يضر) المرتهن وينفع الراهن (كأن لا يباع) أى المرهون (عند المحل) بكسر الحاء
أى وقت المحل أولاً يباع إلا بأكثر من ثمن المثل فيبطل الشرط والرهن لان هذا
الشرط منافي لمقصود الرهن بالكلية (و) لا يصح الرهن بشرط ما يضر الراهن وينفع
المرتهن كـ (شرط منفعة) أى المرهون (لمرتهن) من غير تقييد بمدة فيبطل الشرط
وكذا الرهن على القول الاظهر لتغير قضية العقد أما لو قدرت المنفعة بسنة مثلاً
والرهن مشروط في بيع فهو جوع بين بيع واجارة وهو جائز وصورة ذلك أن يقول
بعثك هذا الثوب بدينار على أن ترهني به دارك هذه ويكون سكنها الى سنة فيقبل
الاخر فهذا العقد جوع بين بيع الثوب واستئجار الدار سنة بالثوب فجموع الدينار
والمنفعة المعينة ثمن والثوب مبيع وأجرة فلو عرض ما يوجب انفساخ الاجارة انفسخ
عقدها فيما يقابل أجرة مثل الدار سنة من الثوب وخرج بكون الرهن مشروطاً في بيع
ماله لم يكن الرهن كذلك كقوله رهنك هذه الدار على كذا على أن يكون سكنها سنة
بدينار فلا يصح الرهن لاشتغال العقد على شرط ما ليس من مقتضيات الرهن ولا من
مصالحه فهو مقتض للفساد فهو رهن بشرط مفسد كالمبيع دراهم لشخص بشرط أن
يقرضه كذا وهو مبطل ولو شرط رهن ما يحدث من زوائد المرهون كنتاج وثمره
فسد الرهن لعدمها مع الجهل بها ولو شرط كون المرهون مبيعاً لمرتهن عند حلول
الدين فسد عقد الرهن لتأقيته ولا تصح البيع لتعليقه ولو لم يؤت الرهن بأن قال
رهنك واذا لم أقض عند الحلول فهو مبيع منك كان الفاسد المبيع وحده دون
الرهن لانه لم يشترط فيه شيء (ولا يلزم) أى الرهن من جهة الراهن (الا) باقباضه
أو (بقبض) من المرتهن (بأذن) من الراهن في قبضه وان كان المرهون تحت يد
المرتهن لان المرهون غير مستحق بالعقد وانما يصح القبض والاقباض ممن يصح منه
عقد الرهن (واليد) على المرهون بعد لزوم الرهن بالاقباض أو القبض (لمرتهن)
غالباً فان اليد ركن أعظم في التوثيق فلا تزال الا لا تنقاع ثم يرد له وقت الفراغ وخرج

لا بشرط ما يضر كأن
لا يباع عند المحل
وشرط منفعة المرتهن
ولا يلزم الا قبض
بأذن واليد المرتهن

بالغالب رهن نحو مسلم أو مصحف من كافر ورهن سلاح من حربي فتوضع عند من له
 تملكه ممن يتفق الراهن والمرتهن عليه والا فعند عدل ورهن أمة غير صـ غير فتوضع
 عند من مرو رهن صيد من محرم فتوضع عند حلال (وهي) أي اليد (أمانة) أي يد
 أمانة على المرهون قال الحصـنى المرهون أمانة في يد المرتهن لانه قبضه باذن الراهن
 فكان كالعين المستأجرة فلا يضمنه الا بالتعدي كسائر الامانات وذلك كالاتفاق
 بالمرهون بأن كان دابة فركبها أو حمل عليها أو كانت آنية فاستعملها فلو تلف المرهون
 بغير تعدل يضمنه ولم يسقط من الدين شيء لانه وثيقة في دين فلا يسقط الدين بتلفه
 كموت الضامن والشاهد والمرهون بعد زوال الرهن بالبراءة من الدين أمانة في يد
 المرتهن لقوله صلى الله عليه وسلم الرهن من رهنه أي من ضمانه فلا يضمنه المرتهن اذا
 تلف الا بالتعدي كأن امتنع من رده بعد سقوط الدين (و) لو ادعى المرتهن تلف
 المرهون (صدق) بيمينه (في تلف) حتى لا يضمن حيث لا تغريب لانه أمين وهذا
 اذا لم يذ كر سبب التلف أو ذ كر سبباً خفياً (لا) يصدق في (رد) على الراهن لانه قبضه
 لغرض نفسه كاستأجر والمستعير بخلاف الوديعة والوكيل وسائر الامناء وبخلاف
 دعواه التلف لانه لا يتعلق باختياره فلا تمكن فيه البينة غالباً وضابط من يقبل
 قوله في الرد أن كل أمين ادعاه على من ائتمنه صدق بيمينه الا المرتهن والمكترى بأن
 اكترى حماراً مثلاً ليركبه الى التنعيم مثلاً فركبه ثم ادعى رده الى من استأجره منه
 وليس من ذلك الدلال والصـباغ والخياط والطحان في دعوى الرد لانهم أجروا
 لا مستأجروا لما في أيديهم ~~فائدة~~ قال السـبكي كل من جعلنا القول قوله
 في الرد كانت مؤنة الرد للعين على المالك (وله) أي المرتهن أحد الأمرين اما (طلب
 بيعه) أي المرهون أو وفاء دينه من غيره (ان حل دين) ولم يوف أو قرب الرهن الى
 الفساد قبل الحلول هذا ان كان رهن فقط اما اذا كان بالدين رهن وضامن طلب
 المرتهن وفاءه من أيهما شاء تقدم أحدهما أو لا واذا بيع المرهون ولم يتعلق برقبته
 جناية قدم المرتهن بثمنه على سائر الغرماء فان التقديم من فوائد الرهن لتعلق حقه
 به وبالذمة أما حقه فمرسل فيها فقط وللراهن أن يختار البيع والتوفية من ثمن
 المرهون وان قدر على التوفية من غيره وان طال المدة حيث كان للراهن غرض صحيح
 في التأخير وان وجب حق المرتهن فور الرضا المرتهن باستيفاء الدين من المرهون
 لتعليقه الحق بعين المرهون وطريق ذلك الاستيفاء بيعه قال بعضهم وطريق المرتهن
 في طلب التوفية من غير المرهون أن يفسخ الرهن لجوازه من جهة ويطلب الراهن
 بالتوفية (ويجبر راهن) أي اذا طلب المرتهن بيع المرهون فأبى الراهن منه ألزمه
 القاضي قضاء الدين من محل آخر أو يبعه ليو في منه بما يراه من حبس أو غيره (فان أصر)
 على اباته أو كان غائباً وليس له مال يوفى منه غير الرهن أو كان يبعه أصلح (باعه) أي

وهي أمانة وصدق
 في تلف لا رد وله
 طلب بيعه ان حل
 دين ويجبر راهن فان
 أصر باعه

الرهن عليه (قاض) بعد ثبوت الدين ومالك الراهن الرهن وكونه بمحل ولايته وقضى الدين من ثمنه دفعها للضرب المرتهن ولا يبيعه الراهن أو وكيله إلا بإذن المرتهن فان أبى من الاذن ألزمه الحاكم بأن يأذن في بيعه لياخذ حقه من ثمنه أو يبرئه من الدين دفعاً للضرب الراهن فان أصر على الالباء سئل فان لم يذكر عذراً سائغاً باعه الحاكم أو أذن للراهن في بيعه ومنعه من التصرف في ثمنه ثم يعلم المرتهن لياخذ حقه منه أو يأذن للراهن في التصرف فيه كيف شاء فان استمر أذن الحاكم للراهن في ذلك فان سأل الراهن الحاكم أن يقبض المرتهن حقه أمره بقبضه أو ابرائه فان امتنع من ذلك قبضه الحاكم ليرأيه الراهن وتركه في بيت المال للمرتهن ولو عجز زال الراهن عن استئذان المرتهن والحاكم جازله ببيعه على الوجه كما أن للمرتهن البيع عند العجز عن استئذان الراهن والحاكم (وعلى مالكه) أي الرهن من رهن وغيره (مؤنة) للرهن وهي التي تبقى بها عينه من نفقة رقيق وكسوته وعلف دابة وأجرة سقى أشجار ورجل اذ ثمار وتجفيفها وأجرة الحفظ والدلال عند البيع ورد الهارب وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم الرهن من رهنه له غنمه وعليه غرمه رواه ابن حبان والحاكم والغنم كثرمة وكسب عبد والغرم كاجرة حجارة وفصد ولا يجبر المالك على نحو أجرة الفصد لأنها لا تسمى مؤناً عرفاً نعم يجبر على ذلك لحق الرقيق من خالص ماله (وليس له) أي المالك بعد لزوم الرهن عليه بالقبض تصرف يزيل الملك مع غير المرتهن بغير إذنه كبيع وهبة وكتابة للمرهن لغوات التوثيق بكل ذلك فيحرم عليه ولا ينفذ منه (رهن) لغـ المرتهن ارجحته حق الاول (ووطء) للامنة المرهونة بكر أو ثيباً حذراً من الحمل فيمن يمكن حبسها وحسب الباب في غيرها ولو صغيرة نعم لو خاف الزنا لم يطأها فله ووطؤها وخرج بالوطء مقدمة ان أمن الوطء والاحرمت على الوجه (وتزويج) للرقيق المرهون وكذا اجارة للمرهن ان جاوزت مدتها من الحلول بأن كان الدين حالاً أو مؤجلاً قبل نقضاء مدتها (لا) اذا كان التزويج والاجارة (منه) أي المرتهن فلا يمتنع ان على الراهن لا انتفاء نقص القيمة وينفذ الاعتاق من الموصى بقيمة المرهون في الدين المؤجل وبأقل الامر من قيمته حالة الاعتاق ومن الدين في الحال ويتبين اليسار بما في الفطرة أما المعسر فلا ينفذ ومثل الاعتاق الاستيلاد والحاصل أن أسباب الحجر على الراهن الى وفاء الدين أو البراء في التصرفات في المرهون ثلاثة ما يزيل الملك كالبيع وما يقلل الرغبة كالنزويج والوطء وما يؤدي الى مزاحمة كالرهن ونفذ كل من التصرفات الممتنعة على الراهن بأذن مرتته لان المنع كان لحقه وقد زال باذنه ويبطل الرهن بالاذن وان رده الراهن كما أن الاباح لا ترد بخلاف الوكالة لأنها عقد فترفع بالرد والاباح ان الاذن في الوطء لا يتناول الامر بما لم تجبل منها (ولو اختلفا) أي الراهن والمرتته (في) أصل (رهن) كأن قال رهننتي كذا فأنكر (أو) في (قدره) أي

قاض وعـلى مالكه
مؤنة وليس له رهن
وطء وتزويج لا منه
ولو اختلفا في رهن
أو قدره

الرهن بمعنى المرهون كأن قال رهننتي الأرض بأشجارها فقال الراهن بل الأرض فقط
أوفي عينه كذا العبد فقال بل التجارية حيث صدقها الراهن في هذه فلا تعلق للمرتهن
بها إلا نكاحه ولا بالعبد لأن كالأموال أوفي قدر المرهون به كائنتين فقال بل مائة أوفي
صفة المرهون به كرهنتني بالالف الحال فقال الراهن بالموجب بل أوفي جنسه كالأموال
رهنته بالدنانير فقال المرتهن بل بالدراهم (صدق راهن) أو مائة العارية بيمينه وإن
كان المرهون بيد المرتهن وإن لم يبين الراهن جهة كونه في يده على الوجه لأن الأصل
عدم ما يدعيه المرتهن واطلاق الراهن في الصورة الأولى باعتبار زعم المدعي والـ
فإنكر الرهن ليس براهن وهذا حيث لم يقم بالراهن مانع من الخلف كصبا أو جنون
أو سفه أما إذا قام به ذلك وقدره من الولي فإنه الذي يحلف دونهم لعدم زوال الحجر عنهم
لو ادعى كل من اثنين على آخر أنه رهنه عبده مثلاً وأقام كل منهما بينة بما
ادعاه فإن اتحد تاريخهما أو أطلقت البيئتان أو أحدهما تعارضتا وإن أرختا بتاريخين
مختلفين عمل بسابقة التاريخ ما لم يكن في يد أحدهما والا قدمت بينته وإن تأخر
تاريخها لا اعتضادها باليد أفاد ذلك الشبراملسي

صدق راهن
فصل
جنون إلى إفاقه وصبا

فصل في الحجر وهو المنع من التصرفات المالية وشرع أما المصلحة لنفسه والغنى
كالمكاتب فيمنع على السيد بيعه بلا إذن منه لأجل حق السيد وحق الله تعالى أن
الغير فقط كالمفلس فيمنع تصرفه في عين ماله مما يضر الغرماء كوقف وهبة وبيع
بخلاف تصرفه في ذمته وكالراهن فيمنع تصرفه في المرهون إلى وفاء جميع الدين أو الأبراء
بما يزيل الملك كالبيع أو يقلل الرغبة كالنزوح والوطء أو يؤدي إلى ضرورة كالزنا
ولا تنفذ تصرفاته إلا بالاتفاق ولا يلا إذا كان موسراً ويغرم قيمته وتسكون رفاهاً
مكان المعتق والمستولدة وكالمريض فيمنع تصرفه فيما زاد على الثلث بلا عوض
يساويه إذا تصرف مع غير الورثة وفي جزء من المال ولودون الثلث إذا تصرف مع الورث
بلا عوض يساويه إلا أن يحيز باقي الورثة هذا في غير الوقف أما هو كأن وقف شيئاً يخرج
من الثلث على بعض الورثة فلا يحتاج إلى إجازة بقيتهم بخلاف الوصية فإن الملك للوصي
له وأما الوقف فالملك لله تعالى وكالعبد فيمنع تصرفه لأجل حق السيد وهو خدمته
وكالمترد فيمنع تصرفه لأجل حق المسلمين أو مصلحة النفس فقط وهو حجر الجنون
والصبا والسفه وكل أعم مما بعده وهو الموضوع له هذا الباب (حجر جنون) يثبت
بمجرد الجنون فتسلب به الولايات واعتبار الأقوال كلها وأكثر الأفعال فلا يعتد
بشيء من تصرفات الجنون أصلاً بخلاف تملكه بنحو احتطاب أو تلافه فيمنع ذابلاً
والحرمة بارتضاعه والمهر والنسب بوطئه ويغرم ما أتلفه ويستمر ذلك الحجر (إلى إفاقه)
فإن رفع بمجردها من غير فك قاض بلا خلاف وإن خلفه حجر صبا أو سفه (و) حجر صبا
بكسر الصاد يثبت بمجرد الولادة فتسلب به الولايات واعتبار الأقوال والأفعال لكن

يعتد ببعض تصرفات الصبي كالعبادة من مميّزونه عن المنكر وإصالة الهدية وإذنه في دخول دار وإبلاغه طلب مولم أن لم يجرب عليه كذب ودفع زكاة إذا عين له المدفوع إليه وتملكه المباحات ويستمر ذلك الحجر (إلى بلوغ) فيرتفع به من غير فلت قاض حجر الصبا ويخلفه حجر السفه إن لم يوجد الرشد وهو صلاح الدين والمال جميعا ويعتد بقبول المبذّر النكاح باذن من وليه ولا يزوجه وليه إلا باذنه ويصح تدبيره لأرقائه والبلوغ يحصل إما (بخمسة عشرة سنة) قرية تحديدية أي باستكمالها أو ابتداءها من انفصال جميع أجزاء الولد (أو خروج منى) لو قوت امكانه من ذكر أو أنثى في نوم أو يقظة بجماع أو غيره (أو حيض) لو قوت امكانه وهو استكمال تسع سنين قرية تحديدية في الامناء سواء في ذلك الذكر والأنثى تقرّيبية في الحيض هذا عند الرملى خلافا لابن حجر فإنه قال وقت امكان الامناء في الذكر والأنثى تسع سنين قرية تقرّيبا كما في الحيض (ونبت العانة الخشنة) التي تحتاج في إزالتها إلى نحو حلق (في) حق ولد (كافر) أو مجهول اسلامه (أمانة على بلوغه بالسن أو الاحتمال) سواء كان ذكرا أو أنثى وذلك إذا كانت العانة على فرج واضح أو فرج مشكك معا (وإذا بلغ الصبي رشيدا) بأن يحكم عليه بالرشد باعتبار ما يرى من أحواله انفك الحجر عنه بنفس البلوغ أو بلغ غير رشيد ثم رشد انفك بنفس الرشد لأن هذا حجر ثبت من غير حاكم فارتفع من غير فلت كما بخلاف حجر السفه الطارئ فإنه يجب على القاضي الحجر على السفه بقبول طارئ على من بلغ رشيدا ويسن له الاشارة على الحجر لقوله صلى الله عليه وسلم خذوا على أيدي سفهاؤكم و (أعطى ماله) ولو كان الرشيد الذي أعطى ماله امرأة فيصح تصرفها حينئذ من غير اذن زوجها خلافا لما ذهب إلى أنه لا يسلم للمرأة الرشيدة مالها حتى تترجح وحينئذ لا ينفذ تبرعها بما زاد على الثلث بغير اذنه ما لم تعرجوزا ثم بعد افاقة المجنون وبلوغ الصبي يرتفع حجر المجنون والصبا ويخلفه حجر السفه إن لم يوجد رشده وحكم السفه المحجور عليه حسبا أو شرعا أنه يصح منه اسلام وعبادة ما عدا صرف الزكاة إلا أن عين له المدفوع له لکن ينبغي أن يكون بحضرة الولي أو نائبه وتصرف غير مالى كطلاق وخلع ولو بدون مهر المثل ونفي نسب واستلحاق وينفق على المستلحق من بيت المال وكأقراره بموجب قود أو حد

فصل في الحوالة بفتح الحاء وهي عقد يقتضى تحول دين من ذمة إلى ذمة وقد يطلق على هذا الانتقال نفسه ويسن قبولها على ملى بأذن لاشبهة بماله وأركانها سبعة محيل ومحمال عليه ودين للمحيل على المحال عليه ودين للمحمال على المحيل وإيجاب وقبول (تصح حوالة) بوجود ثلاث الأركان كلها بشرطها وانما تحصل صحة الحوالة (بصيغة) وهي إيجاب المحيل وقبول المحال فالإيجاب كقوله أحمّك على فلان بكذا بالدين الذي لك على فهو صريح وإن لم يقل بالدين الذي لك على ولم ينو كما قاله

إلى بلوغ خمس عشرة سنة أو خروج منى أو حيض ونبت العانة الخشنة في كافر أمانة على بلوغه بالسن أو الاحتمال وإذا بلغ الصبي رشيدا أعطى ماله

فصل في تصحيح حوالة بصيغة

الرمل خلافا لابن حجر ولا يتعين لفظ الحوالة بل يكفي ما يؤدي معناها كنفقت حقك
الى فلان أو جعلت ما أستحقه على فلان لك أو ملكك الدين الذي عليه به بحقك ولو
قال أحلني فيك قوله يعني فيكون استيجابا قائما مقام القبول ومثله ما لو قال احتل على
فلان مالك على من الدين فقال احتملت أو قبلت فيكون استقبالا قائما مقام الإيجاب
(ورضا محيل) وانما يشترط رضاه لان له ابقاء الحق من حيث شاء ومعرفة رضاه انما
تحصل بالصيغة (ومحتمل) وانما يشترط رضاه لان حقه في ذمة المحيل فلا ينتقل لغيره
الا برضاه أما المحال عليه فلا يشترط رضاه لانه محل الحق كالرقيق المبيع ولان الحق
للمحيل فلم يتعين استيفاءه بنفسه كما أن له أن يوكل (ويلزم بها) أي الحوالة حق المحتمل
ذمة المحال عليه و (دين محتمل) وهو محال به (محال عليه) للمحتمل فيبرأ المحيل بالحوالة
عن دين المحتمل ويبرأ المحال عليه عن دين المحيل لان ذلك هو فائدة الحوالة (فان تعذر
أخذه) أي المحتمل من المحال عليه (بفلس) طرأ بعد الحوالة أو قارنها أو بموت المحال
عليه مفلسا (أو جحد) أي انكار من المحال عليه للحوالة أو ولد من المحيل وحلف ولا
يتعذر الحق بغير ذلك كتعذر المحال عليه أو موت شهود الحوالة (لم يرجع) أي
المحتمل (على محيل) لان الحوالة بمنزلة القبض وقبولها متضمن للاعتراف بشروطها
فهي عقد لازم لا يفسخ بنفسها فامتنع الرجوع (ولو) أذن مدين لدائنه في القبض
من مدينه ثم (اختلفا) في صفة الاذن (هل وكل أو أحال) بأن قال المدين الاذن لم
لم يصدر مني الا أني قلت وكتبت لتقبض لي وقال الدائن بل الصادر منك أذن أحلني
فصار الحق لي صدق المدين بيمينه لانه أعرف بيمينه وكذا لو قال المدين الاذن أردت
بقولي اقبض من فلان أو بقولي أحلتك بمائة مثلا على زيد الو كالة في صدق بيمينه
بناء على الاصح من صحة الوكالة بلفظ الحوالة لا احتمال اللفظ ذلك بخلاف ما لو لم يحتمل بأن
قال أحلتك بالمائة التي لك على علي فلان في صدق الدائن وهو مدعي الحوالة بيمينه
قطعا لان هذا اللفظ لا يحتمل غير الحوالة وصورة المسئلة أن يتفق على أصل الدين أما
لو أنكروا مدعي الوكالة أصل الدين فهو المصدق بيمينه في المسئلة وان اختلف المدين
والدائن في أصل اللفظ الصادر كان قال المدين أحلتك فقال الدائن بل وكتبتني في
القبض من فلان أو اختلفا في المراد من لفظ محتمل كاقبض أو أحلتك (صدق منك
حوالة) وهو النافي لها بيمينه اذا اصل بقاء حقه في ذمة المدين ولو اختلفا في أصل الاذن
في القبض فالقول قول المدين كما اذا اختلفا في صفة وان اقتضت الفساد كأن قال
أردت أن تقبض مالي على فلان لنفسك فان القبض في نفسه صحيح ولما ذن له باطل

ورضا محيل ومحتمل
ويلزم بهادين محتمل
محالا عليه فان تعذر
أخذه بفلس أو جحد
لم يرجع على محيل
واو اختلفا هل وكل
او أحال صدق منك
حوالة

باب *

باب في الوكالة والقراض *

الوكالة بفتح الواو وكسرها وهي تفويض شخص أمره الى آخر في عمل مخصوص على
وجه مخصوص في حال الحياء ويندب قبولها والقراض عقد يتضمن دفع المال

المخصوص

المخصوص لا يخرج ليتجرف فيه والرجح بينهما وابتهداؤه يشبه الوكالة الجعل وانتهأؤه
 يشبه الجمالة بناء على الاصحاح ان العامل يملك حصته بالقسمه لا بالظهور وأركان
 الوكالة أربعة موكل ووكيل وموكل فيه وصيغة لكن لا يشترط القبول لفظاً في وكالة
 بغير جعل بل الشرط اللفظ من أحد المجانبين والفعل من الآخر الا فيما لو كان له عين
 مؤجرة أو معارة أو مغصوبة فوهمها الآخر وأذن له في قبضها فوكل الموهوب له من هي
 بيده من المستأجر أو المستعير أو الغاصب في قبضها له فلا بد من قبول لفظاً من هي
 تحت يده لتزول يده عنها ولا يكتفى بالفعل وهو الامسالك لأنه استدامة لما سبق فلا
 دلالة فيه على الرضا بقبضه عن المؤجر أو المعير أو المالك في الاصل أما الوكالة بجعل فلا
 بد فيهما من القبول فوراً لفظاً ولا فرق بين كون التوكيل بصيغة الامر أو غيره كما أفاده
 الشبراملسي خلافاً لابن حجر وذلك فيما اذا كان العمل الموكل فيه مضبوطاً لتكون
 الوكالة حينئذ اجارة (تصح وكالة في كل عقد) كبيع وغيره (وفسخ) بفحوى سر أو اقالة
 أو تخالف (عليه) أي الموكل فيه (ولاية موكل) وقت التوكيل فان شرط الموكل فيه
 أن يملك الموكل التصرف فيه حين التوكيل أو يذكره تبعاً لذلك فلو وكل ببيع عبد
 سملكه وطلاق امرأته سينكحها بطل التوكيل لا تنفقاء ولايته عليه حينئذ ولو وكل
 الولي من تزوج موليته اذا انقضت عدتها أو طلقت لم يصح التوكيل على ما صحح
 الشيخان في الروضة وأصلها ولو قالت المرأة أوليها وهي في نكاح أو عدة أذنت لك
 في تزويجي اذا حلت صح الاذن كإذنه له الشيخان عن فتاوى المغوى والفرق بين
 التوكيل والاذن أن تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجعلية
 فالأولى أقوى وباب الاذن أوسع من باب الوكالة ويصح التوكيل في قبض حق عين
 أو دين واقباض له كذلك نعم لا يصح توكيل اقباض العين الذي يقدر على ردها بنفسه
 مضمونة أو أمانة لا تنفقاء اذن مالكها في ذلك ومن ثم ضمن به ما لم تصل بحاله المالكها
 ويصح في الدعوى بفحوى مال أو عقوبة لغير الله تعالى وفي الجواب وان كره الخصم وتصح
 الوكالة بجعل وغيره في تلك المباحات كاحياء واحتطاب واصطياد فيملكه الموكل ان
 قصده التوكيل والا فلا أما في التقاط غير المعين فلا تصح (لا) تصح الوكالة (في اقرار)
 كوكالتك لتقر عني لفلان بكذا فيقول أقررت عنه بكذا أو جعلته ممقراً وذلك لأنه
 اخبار عن حق فلا يقبل التوكيل كالشهادة نعم التوكيل في الاقرار بعين أو ماله
 اقرار بخلاف التوكيل في مطلق الاقرار (و) لا في (يمين) كاعان وإيلاء وظهار
 كأنت على موكلي كظهر أمه أو جعلت موكلي مظاهراً منك لان اليمين كالعبادات
 لتعلق حكمها بآية عظيمة تعالى وما بعد ها يشبهها ومثلها النذر وتعليق نحو الطلاق
 والعق والتمبير فالنذر يملكه باطل سوى الوصية والولاية على الجيش
 مثلاً بان يقول اذا جاء رأس الشهر فقد أوصيت له بكذا لان الوصية تقبل الجهالة وبأن

تصح وكالة في كل عقد
 وفسخ عليه ولاية
 لموكل لا اقرار ويمين

يقول اذا جاء رأس الشهر فغلان أمير في القرية الفلانية للحاجنة الى الامارة ولا يضرب
تعليق التصرف فقط كبعه لكن بعد شهر ولا يضرب توقيت الو كالة كولينك شهرا
(و) لافي (عبادة) وان لم تحتج لنية كالاذان والاقامة اذ القصد منها امتحان عين
المكلف ويستثنى من ذلك أشياء الحج والعمرة وذبح أضحية وعقيقة وهدى وشاة ولبنه
وتفريق زكاة ونذور وصدقة وكفارة وصوم الكفارات وركعتا الطواف اذا صلاها
الاجير تبعا للطواف أما اذا وكل فيها فمافقط فلا تصح الو كالة قطعا كما صرح به الرافعي
وانما تصح الو كالة (بإيجاب) وهو ما دل على اذن الموكل في التصرف من لفظ أو كتابة أو
إشارة أخرى مفهومة للوكيل فان فهمها كل أحد كانت صريحة سواء كان الإيجاب
بصيغة العقد (كوكلتك) في كذا أو أنبتك فيه أو أقتك مقامى فيه أو فوضته اليك
(أو) بصيغة الامر كقوله (بيع) أو طلق أو أعتق أو زوج اذ لا يحصل الرضا الا
بالإيجاب فالامر قائم مقام الإيجاب وأبلغ منه ولا يجب القبول لفظا بل الشرط عدم
الرد فقط نعم التوكيل يجعل لا بد فيه من قبول لفظا ولو بصيغة الامر وذلك ان كان عمل
الوكيل مضبوطا لانها اجارة فان لم يكن مضبوطا وعمل فهو اجارة فاسدة فيستحق أجره
المثل لانه عمل طامعا أى حيث لم يكن عالما بالفساد وقد يشترط القبول لفظا فيما اذا
لم تنزل اليد عن العين المضمونة الابه كما مر ~~في فائدة~~ لو قال وكلتك في أمور زوجتي
فلا يستفيد طلاق تلك المرأة حيث لا قرينة في توكيل التطليق (وباع وكيل بنين
مثل) فأكثر أو بأقل من ثمن المثل ان كان النقص مما يتسامح به وذلك يعتبر في كل
ناحية يعرف أهلها المطرد عندهم ويختلف باختلاف مقدار الاموال (حالا) من
نقد بلد البيع المأذون فيها الا بلد التوكيل (اذا أطلق الموكل) الو كالة بأن لم يقيد بنين
ولا حلول ولا تأجيل ولا نقد ومتى خالف شيئا ماذ كرفس تصرفه وضمن قيمة البيع
يوم تسليمه للمشتري ولو في مثلي لتعديده بتسليمه لمن لا يستحقه يبيع باطل وباطل
الوكيل المشتري ترى بالمثل لان المضمون به ماتلف في يده فان لم يطلق الموكل اتبع
ما عينه فاذا قال للوكيل بيع هذا بما شئت أو بما تيسر جازله ببعه بغير نقد البلد
لا بنسيئة ولا غبن لان مال الجنس أو قال بعه كيف شئت جاز بنسيئة فقط لا غبن
فاحش ولا بغير نقد البلد لان كيف للحال فشمّل الحال والمؤجل أو بعه بكم شئت
جاز بالغبن فقط لا بالنسيئة ولا بغير نقد البلد لان كم للعدد القليل والكثير لكن ينبغي
أن لا يفرط في الغبن بحيث بعد اضاعته وأن لا يكون ثم راغب بالزيادة أو بعه بما عر
وهان جاز بغير النسيئة لان مال الجنس فقرنها بصلتها المذكورة يشمل عرفا القليل
والكثير من نقد البلد وغيره واذا أمره الموكل أن يبيع بغير نقد عينه فأبطل بعد التوكيل
وقبل البيع وجد نقد آخر جاز للوكيل البيع بالجد يد لان الظاهر من حال الموكل
ارادة ما يروج في البلد وقت البيع من النقود لاسيما اذا تعذرت مراجعة الموكل كما

وعيا دة بإيجاب
كوكلتك أو بيع وبيع
وكيل بنين مثل حالا
اذا أطلق الموكل

أفاده الشبراملسى (ولا يبيع) أى الوكيل (لنفسه) ولولده الصغير أو المجنون أو السفه وان أذن الموكل فى ذلك وقت الركن ونهاه عن الزيادة لئلا يلزم تولى الطرفين لان الأت انما يتولى الطرفين فى معاملته لنفسه مع مولىه أو مولىته وهنا ليس كذلك لان المعاملة لغيره (و) اذا وكل فى شراء موصوف أو معين وان جهل الموكل عيبه توكل بالامطالق بأن لم ينص للوكيل على غير التوكيل بالشراء فالوكيل (ليس) يحسن (له) أى الوكيل (شراء معين) لان الاطلاق يقتضى السلامة وانما جازل معامل القراض شراؤه لان القصد منه الرجوع ومن ذلك لو كان القصد هنا ذلك جازله شراؤه ويجوز للوكيل الشراء نسيئة وبغير نقد البلد حيث رأى فيه مصلحة اذا ضرر فيه على الموكل (ووقع) أى الشراء (له) أى الوكيل (ان علم) العيب وكان شراء المعيب فى الذمة ولم ينص الموكل له على السليم سواء أساوى مع العيب ما اشتراه به أم زاد على ما اشتراه به لانه غير مأذون فيه عرفاً أو علم العيب وكان الشراء فى الذمة أو بالعين ولم يساوا المعيب ما اشتراه به لتقصير الوكيل اذ قد يتعذر الرد فيه تضرر الموكل أما ان جهل الوكيل العيب وقع الشراء للموكل فى الصورتين لا انتفاء المخالفة والتقصير والضرر لتمكن الموكل من رد المعيب نعم لو نص للوكيل على السليم لم يقع للموكل لانه غير مأذون فيه ولعذر الوكيل بجهله مع اندفاع الضرر بثبوت الخيار له وخرج بالذمة الشراء بعين مال الموكل فانه ليس للوكيل رده لتعذر انقلاب العقد له وان وقع الشراء للموكل أيضاً هذه الشروط التى هى عدم النص على السليم ومساواته ما اشتراه و جهل الوكيل العيب أما لو اشترى الوكيل بالعين وكان عالماً بالعيب فانه لا يقع الشراء لواحد منهما ويحرم تعاطيه عقد فاسد كما نقله الشبراملسى عن الزبائى واذا وقع الشراء فى الذمة للموكل فى صورتي الجهل فكل من الموكل والوكيل الرد بالعيب فيرد الموكل على البائع ان ذكره الوكيل فى العقد أو نواه وقد صدقه البائع والارده على الوكيل ولو رضى الموكل بالعيب امتنع على الوكيل رده بخلاف عكسه ولورده قبل علمه برضا الموكل ثم تبين أنه كان راضياً به حين الرد تبين بطلان الرد (ولا) يجوز للوكيل (توكيل بلا اذن) من الموكل (فيمائتاقى) أى بسهل (منه) أى الوكيل لان الموكل لم يرض بتصرف غيره ولا ضرورة فلا يجوز التوكيل فى قبض دين وارساله مع بعض عياله وقول القاضى أبى الحسن على بن الحسين الجورى يصح التوكيل ان وكل أحداً من عياله اذا كان أميناً للعرف رأى ضعيف كذا قال الزبائى أما اذا لم يمكن ما وكل فيه من الوكيل لكونه لا يحسنه أصلاً أو لا يليق به أو يشق عليه تعاطيه مشقة لا تحتمل فى العادة فله التوكيل عن موكله فلو وكل عن نفسه لم يصح التوكيل أو أطلق وقع عن الموكل فيما زاد على الممكن دون غيره ولو أذن الموكل فى التوكيل وقال للوكيل وكل عن نفسك ففعل فالثانى ووكيل الوكيل وللوكيل عزله وينعزل الثانى بعزل الاول اياه

ولا يبيع لنفسه وليس له شراء معين ووقع له ان علم ولا توكيل بلا اذن فيه ما يتأتى منه

وانعزاله بنحو موته أو جنونه أو عزل الموكل للأول لأن الثاني نائب الأول وإن نال
الموكل وكل عنى سواء عين الوكيل أم لا ففعل فالثاني وكيل الموكل وكذا إن أطلق
بأن لم يقل عنه لا عنى وفي التقييد بقوله عنى والاطلاق لا يعزل أحدهما الآخر
ولا ينعزل بالانعزال لا انتفاء كونه وكيلاً عنه وحيث جوزنا للوكيل التوكيل عنه أو عن
الموكل يشترط أن يوكل أميناً كافياً لذلك التصرف ولو رقيقاً إلا أن يعين الموكل غير
الأمين فيتعبد تعينه لا ذنه فيه نعم إن علم الوكيل فسقه دون الموكل لم يجز أن يوكله ولم
ينفذ توكيله كما لا يشترى ما عينه الموكل ولم يعلم عيبه والوكيل يعلمه والمعمد أنه
لا يجوز توكيل غير الأمين وإن قال الموكل للوكيل وكل من شئت بخلاف ما لو قالت
المرأة لولياها زوجني ممن شئت فإنه جازله تزويجها من غير كفء لأن المقصود هنا حفظ
المال وحسن التصرف فيه وغير الأمين لا يتأق منه ذلك ونم مجرد وجود صفة كمال هي
الكفاءة وقد يتسامح بتر كهابل قد يكون غير الكفء أصح ولو وكل الوكيل أميناً
ففسق لم يملك الوكيل عزله لأن الموكل أذن له في التوكيل دون العزل ولو وكل الوكيل
عن ولي لم يوكل إلا عدلاً مطلقاً سواء عين الموكل له فاسقاً أو غيره (وهو) أي الوكيل
(أمين) وإن كان يجعل لنيابته عن موكله في اليد والتصرف ولأنه عقد أحسان
والضمان منفر عنه وقول الوكيل في تلف المال مقبول بيمينه لأنه أمين كالوديع
وكذا قوله في الرد للمعوض أو العوض على موكله فإنه مقبول حيث لم تبطل أمانته لأنه
أخذ العين لنفع الموكل أما لو ادعى الوكيل أنه أرسل العوض للموكل مع وكيل عن
نفسه في الدفع فلا يقبل لأن الموكل لم يأتمن الرسول ولم يأذن للوكيل في الدفع إليه
فطريقه في براءة ذمته مما بيده أن يستأذن الموكل في الإرسال له مع من تيسر الإرسال
معه ولو غير معين (فإن تعدى) أي الوكيل (ضمن) ضمان الغصب كسائر الأمانات
ومن التعدى أن يضيع منه المال ولا يعرف كيف ضاع أو وضعه في محل ثم نسبته أو
نسى من عامله ولا ينعزل الوكيل بالتعدى بغير اتلاف الموكل فيه لأن الوكيل أذن
في التصرف والأمانة حكم يتفرع عليها ولا يلزم من ارتفاعها ارتفاع أصلها كالرهن
بخلاف الوديعة فإنها محض ائتمان فارتفعت بالتعدى (وينعزل) أي الوكيل (بعزل
أحدهما) أي الوكيل والموكل وصريحه عزل وفسخ وخروج وباطال ورد وازالة ورفع
ونحوها وإن لم يعلم المعزول وإنما توقف انعزال القاضى على العلم لتعلق المصالح
السكنية به وكذا المستعير لأنه مأذون له في استيفاء المنفعة فلا تضمن عليه قبل علمه
برجوع المعير لأن المقصر والمعير وينبغي الأشهاد على العزل إذ لا يصدق الموكل بعد
تصرف الوكيل في قوله كنت عزليته إلا بينة وينعزل أيضاً بسبب إنكار أحدهما
أو كالة عامداً بلا عذر له في الإنكار من نحو خوف ظالم على أخذه المال الموكل فيه
أو نسيان لأنه حينئذ رد للوكالة بخلاف الإنكار لعذر (و) ينعزل الوكيل أيضاً بزوال

وهو أمين فإن تعدى
ضمن وينعزل بعزل
أحدهما

أهلية واحد منهما (بموت أو جنون) وإن لم يعلم إلا تخربه وإن قصرت مدة الجنون أو باغماء إلا إذا لم يسقط به فرض الصلابة لمحقته نعم وكيل رضى الجمار لا ينعزل باغماء الموكل لأنه زيادة في عجزه المشترط للصحة الانابة ومثل ذلك طرق ونحو الفسق أو الرق أو التبذير فيما شرط فيه السلامة من ذلك (وزوال ملك موكل) عما وكل فيه حتى لو باعته أو وكيل ثم عاد إليه بفحوى عيب لا يبيعه ثانيا إلا بأذن جديد وزوال منفعة التي يملكها عنه كتزويج الأمة لا العبد فإذا تزوجها سببها أن عزل الوكيل في بيعها وكالات الجارة والرهن مع القبض لا شعار ذلك بالندم على التصرف وإن عزل الوكيل وهو غائب انعزل في الحال لأنه لم يحتج للرضاء فلم يحتج للعلم كالطلاق (و) ينبغي للموكل الشهادة (لا يصدق) أى الموكل في قوله كنت عزلت الوكيل (بعد تصرف) من الوكيل (الابينة) وإن وافقه بالنسبة للمشتري مثلاً من الوكيل أما في غير ذلك فإن وافقه على العزل ولكن ادعى أنه بعد التصرف ليستحق الجعل مثلاً فإذا اتفقا على وقت العزل وقال الوكيل تصرفت قبله وقال الموكل بعده حلف الموكل أنه لا يعلم أنه تصرف قبله فيصدق لأن الأصل عدمه إلى ما بعده أو اتفقا على وقت التصرف وقال الموكل عزلت قبله فقال الوكيل بل بعده حلف الوكيل أنه لا يعلم عزله قبله فيصدق فإن تنازعا في السابق بلا اتفاق في الوقت صدق من سبق بالعدوى سواء جاء معا للقاضي أم لا لأن مدعاه سابق لاستقرار الحكم بقوله فإن ادعى ما معاصدق الموكل لأن جانبه أقوى من أصل بقاء جواز التصرف الناشئ من الإذن لأن بقاءه متنازع فيه (و) القراض توكيل خاص لا امتياز به بآركان وأحكام فأركانه خمسة عاقدان وصيغة ورأس مال وعمل وربح (يصح قراض) إذا وجدت شروطه مع أركانه فالركن الأول العاقدان ولهما شروط فشرط المالك أهلية توكيل والعامل أهلية التوكل فلا يصح القراض إذا كان أحدهما مجبوراً أو عبداً أو أذن له في التجارة أو المالك مفلساً أو العامل أعمى والركن الثاني رأس المال وله شروط فمنها كونه (في نقد خالص مضروب) دراهم أو دنانير فلا يصح في فلوس وحلى وتبرع وعروض كمنها أن باعها ولا يصح في مغشوش إلا أن كان بروج رواج الخالص في كل مكان مع انتفاء الخالص وإلا أن استهلك غشه بأن لا يتميز الخصاص عن الفضة مثلاً في رأى العين ومنها كونه في معلوم القدر والجنس والصفة فلا يصح في نقد مجهول أحدها ولو مرثياً للجهل بالربح ومنها كونه قد عين في مجلس العقد وإن لم يعين في صلبه فلو قارضه على ألف في ذمته وعينه في المجلس جاز وكذا لو أعطاه ألفين أو ضربتين وقال قارضته على أحدهما فإنه يصح أن عين أحدهما في المجلس وإن لم تفتح الصرة ويصح على ما يبدغ غير مودعة أو غصبا أو غيرهما الركن الثالث العمل وله شروط منها كونه في تجارة وهي قلب المال بفحوى البيع والشراء لغرض الربح ويدخل فيها توابعها كنشروطي ومنها كون رأس

وبموت أو جنون
وزوال ملك موكل ولا
يصدق بعد تصرف
إلا ببينة ويصح
قراض في نقد خالص
مضروب

المال والتجارة بيد العامل المستقل بالتجارة وتوابعها من غير مزاحم له فيها ومنها أن
لا يضيق العمل بتعليم أو تأقيت ومن ثم بطل القراض بتعليمه وتعليمه تصرفه كقوله
قارضتك الآن ولا تتصرف إلا بعد شهر لمنافاته اغرض الربح بخلاف الو كاله وبطل
بتوقيت غير اشتراء كأن قارضه سنة وان لم يمنعه التصرف بعدها اذ قد لا يجد راغباً فيها
أما توقيت الاشتراء بأن منعه الشراء بعدها دون البيع فيصح لحصول الاشتراح
بالببيع الذي له فعله بعدها الركن الرابع كون القراض (بصيغة) انما تحصل
بإيجاب من جهة رب المال كقوله قارضتك وهما ملكتك وخذ هذه الدراهم واتجر فيها
أو ببع واشتر على أن الربح بينهما فلو اقتصصر على قوله ببع أو اشتتر ففسد القراض ولا شيء
للعامل لانه صار وكيلاً بلا جعل وبقبول فوراً من جهة العامل بأن يتصل بالإيجاب
كالبيع ويقوم مقام اللفظ المكتوبة وإشارة الآخرش المفهومة الركن الخامس
الربح وله شروط منها اختصاصه بالمالك والعامل واشترأ كما فيته وتقدر نصيب كل
منهما بحزنية ولا يصح القراض إلا ان عقد (مع شرط الربح لهما) بأن لا يختص به أحدهما
وان لا يشترط منه شيء لغيرهما ممن ليس بعامل ولا مملوك لأحدهما والابطال القراض
سواء اشترط المالك اعطاءه من نصيبه أو نصيب العامل وخرج بالشرط الوعد فلو قال
نصف الربح لك ونصفه لي ونصبي نصفه لزوجتي صح لانه وعد هبة لتلك المرأة (و) مع
شرط الربح لهما (يشترط كونه) أي الربح (معلوماً بالجزئية) كنصف وثلاث لا بغو
الوزن فان قال على أن الربح بينهما صح وكان مناصفة أو قال للربح سدس العشر صح
وان لم يعلماء عند العقد لسهولة معرفته وهو جزء من مائتين وأربعين جزءاً العشر أربعة
وعشرون وسدسه أربعة وربيع السدس واحد واذا فسد القراض انفق وان شرط
وبقي الاذن نفذ تصرف العامل نظراً لبقاء الاذن كما في الو كالة الفاسدة والربح كله
للمالك لانه نماء ملكه وعليه الخسران أيضاً (و) عليه (لعامل في فاسد أجره مثل)
وان لم يحصل ربح بل وان حصل خسران لانه عمل طامعاً في المسمى ولم يسلم له فرجع
الى الاجرة وان علم الفساد ووطن أن لا أجره أما اذا فسد الاذن لعدم أهلية العاقد فلا
ينفذ تصرفه ويضمن مال القراض ضمنان الغصوب لوضع يده عليه بلا اذن من مالكه
ولو قال المالك للعامل ببع في هذا واشترأ وقال اتجر فيه ولم يذكر ربحاً فلا شيء له لان
ما ذكره توكيل لا قراض وكذا لو قال قارضتك وجميع الربح لي فلا شيء له لانه عمل مجاف
غير طامع في شيء (ولا يمين) العامل نفسه بالنفقة وغيرهما من مال القراض حضراً
وسفراً اذا المؤنة قد تستغرق الربح فيلزم انفراد به وقد تزيد عليه فيلزم أخذه من
رأس المال وان جرت العادة بذلك فاذا اذن له المالك في ذلك فيكون من الربح لامن
أصل مال القراض فان لم يوجد ربح نحسب من رأس المال ولو شرط المؤنة سفراً
أو حضراً في العقد فسد (وصدق) أي العامل بيمينه (في تلف) لانه أمين وهذا

بصيغة مع شرط ربح
لها ويشترط كونه
معلوماً بالجزئية
وللعامل في فاسد أجره
مثل ولا يمين وصدق
في تلف

شامل للمالو ادعى تلفه ثم اعترف ببقائه ثم ادعى تلفه ولو ادعى المالك بعد تلف المال انه
 قرض والعامل انه قراض صدق المالك بيمينه اذ القاعدة أن من كان القول قوله في أصل
 الشيء فالقول قوله في صفة مع ان الاصل عدم الائتمان الدافع للضمان أما قبل التلف
 فيصدق المالك قطعا لان العامل يدعى عليه الاذن في التصرف وحصلته من الربح
 والاصل عدمهما (وعدم ربح) بأن يقول العامل لم أربح شيئا أصلا (وقدره) بأن يقول لم
 أربح الا كذا لان الاصل معه (وخسر) ممكن وان أخبر قبل ربح لانه أمين ولو أقرب ربح
 قدر ثم ادعى غلطا في الحساب أو كذبا لم يقبل لانه أقرب بحق لغيره فلم يقبل رجوعه عنه
 نعم له تخلف المالك وان لم يذكر شبهة (ورد) المال القراض اذ عاه العامل ولو بعد اخباره
 بالربح وأنكره المالك ويصدق العامل أيضا في قدر رأس المال وحنسه وصفته سواء
 أكان في المال ربح أم لا لان الاصل عدم دفع الزائد على ما قاله العامل وفي نية شراء
 للقراض وان كان خاسرا ولم نفسه وان كان رابحا لانه أعرف بقصده وفي عدم نهى من
 المالك عن شراء كذا بأن توافقا على الاذن في شرائه كأن اشترى العامل سلعة فقال
 المالك نهيتك عن شرائها فقال العامل لم تنهى فيصدق العامل وتكون للقراض لان
 الاصل عدم النهى أما لو قال المالك لم آذن لك في شراء كذا فقال العامل بل أذنت لي
 فالصدق للمالك ~~بتمت~~ الشركة نوعان أحدهما في الشيء المملوك بدون عقد سواء
 كان المالك على جهة القهر أو الاختيار كارت وشراء على جهة الشروع ولا فرق في
 المملوك بين أن يكون أعيانا أو منافع وقد تكون الشركة في مجرد الحقوق اما على العموم
 كالشوارع واما على الخصوص كحق التجبر وتانيهما أربعة أنواع شركة أبدان بأن يجعل
 الشخصان كسبهما بينهما بينهما مع تساوي الكسب واتفاق حرفة أو وضد هما سواء
 شرط أن عليهما ما يعرض من غرم أم لا وذلك كخياطين أو خطابين أو خياط ورفاء
 وهـ باطلة عنه دنا مطلقا وذلك في نحو الاحتطاب اذا لم يقصد كل منهما به نفسه
 وصاحبه فان قصدهما كان بينهما مطلقا وصحيحة عنه دأب حنيفة مطلقا وصحيحة عند
 مالك ان اتحدت الحرفة وشركة المفاوضة بأن يجعل كسبهما وربحهما بين أو مال من
 غير خلط وغرمهما بنحو غصب أو اتلاف بينهما وهـ باطلة أيضا وشركة الوجوه بأن
 يتفق وجهان على أن يشترى في ذمتها بمؤجل أو حال وربحهما بينهما أو وجهيه وخامل
 على أن يشترى الوجهية في ذمته ويبيع الخامل أو على أن يعطى الخامل المال ويعمل
 فيه الوجهية ليكون المال من هذا والعمل من هذا من غير تسليم للمال والربح بينهما وهـ
 باطلة أيضا والصورة الثالثة قراض فاسد لاستقلال المالك باليد وقد يحصل الفساد
 بغير ذلك ككون المال غير نقد فلا يتوقف الفساد حينئذ على عدم تسليم المال
 وشركة العنان وهي صحيحة اذا وجدت شروط خمسة أحدها أن تكون على ناض من
 الدراهم والمناشير بالاجماع وتصح في المغشوش الرابع في بلد التصرف على الاصح

وعدم ربح وقدره
 وخسرور

ومثله سائر المثليات ولا تصح في المدة ومات لتهـ ذر الخلط فيها لانها اعيان متميزة
وحينئذ تتعد ذر الشركة لان بعضها قديتلف فيذهب على صاحبه وحده والحيطة
في الشركة في غير المثليات من المدة ومات أن يبيع كل واحد منها بعض عرضه ببعض
عرض الآخر ويتقابضانم بأذن كل منهما للآخر في التصرف وتأنبها أن يتفقا
في الجنس فـ لا تصح الشركة في الدراهم والذهب وثالثها الخلط بشرط أن لا يبقى معه
تميز وأن يتقدم الخلط على العقد والاذن فلو اشترى كافي ثوبين من غزل واحد والصابغ
واحد لم تصح الشركة لتمييز أحدهما عن الآخر وأما عدم معرفة كل منهما ثوبه فيقال له
اشتباهاً أما لو كان المال مشاعاً كأن اشترى به معاً على الشيوع أو ورثاه فانه كاف لحصول
المقصود وهو عدم التميز ورابعها الاذن منبها في التصرف وتصرف الشريك كتصرف
الوكيل فلا يبيع بغير نقد البلد ولا يبيع بالاجل ولا يبيع ولا يشتري بغير فاحش
وخامسها أن يكون الربح على قدر المالين سواء تساوى في العمل أو تفاوتا
فصل في الشفعة وهي حق تملك قهري ثبت للشريك القديم على الحاد
فيما ملك بعوض بما ملك به لدفع الضرر رأى ضرر مؤنة القسمة واستحداث المرافق
وغيرها أو ضرر سوء المشاركة (انما تثبت الشفعة لشريك) مالك للرقبة (في بيع
أرض مع تابعها كبناء) وتوابعه الداخلة في مطلق البيع كابواب منصوبة ورفوف
مسيرة (وشجر) رطب وأصل يجز مرة بعد أخرى (وتمر غير مؤبر) عند المبيع ان شرط
دخوله كما أفاده الشـ براملسى خـ لا فالابن حجر والحاصل أن أركان الشفعة ثلاثة
أخذ وهو الشريك القديم وشرطه كونه شريكاً مالاً كالأول ومكاتباً وغير عاقل كسهل
له شقص لم يوقف بأن وهب له أو اشترى له الناظر من ربيع الوقف فإذا باع شريكه
أخذ له الناظر بالشفعة فخرج بالشريك الجار والمالك الموقوف عليه ونحوه فلا شفعة
لهم وما أخذ وشرطه أن يكون أرضاً بتابعها وما أخذ منه وشرطه تأخر سبب ملكه عن
سبب ملك الآخر أخذ فلو باع أحد شريكين نصيبه بشرط الخيار له فباع الآخر نصيب
في زمن الخيار يبيع بت فالشفعة للشـ ترى الأول ان لم يأخذ بابعه بالشفعة بأن يفسخ
البيع ويأخذ بها ويكون أخذه فسخها وأما الصيغة فأنما تجب في التملك فلا يصح
عدها ركناً وانما هي شرط للملك

باب في الاجارة

تمثلت الهمة والكسر أشهر وهي عقد على منفعة مقصودة معلومة قابلة للـ ذل
والاجارة بعوض معلوم (تصح اجارة) اذا وجدت أركانها وهي أربعة الأول
العاقدان وشرطهما كالمبايعين في الرشد وعدم الاكراه بغير حق نعم استجار كافر لمسلم
ولو اجارة عين صحيح لكن اجارة العين مكروهة ومع ذلك يجبر على اجارة مسلم فيها الازالة
البيد عنه فلو لم يفعل وخدّم المسلم بنفسه استحق الاجرة المسماة ويصح اجارة نفسه

فصل في انما تثبت
الشفعة لشريك في
بيع أرض مع تابعها
كبناء وشجر ورفوف
مسيرة
باب في تصح اجارة

نفسه لما لا يقصد من عـ له كالحج لانه يجوز له التبرع به وذلك بأن يكون غنيا بما له
 عن كسب بصرفه على نفقة نفسه ومن تلزمه مؤنته ويصح بيع السيد للعبد نفسه
 لا اجارته اياها الا فضاء يبعه الى عتقه فاعتق فيه ما لم يفتقر في الاجارة لعدم ادائها اليه
 ولو وكل شخص عبدا في شراء نفسه أو استجارها الموكلة صح الثاني الصيغة وشرط فيها
 جميع ما مر في البيع الا عدم التأقيت فحينئذ صحة عقد اجارة لا تكون الا (بإيجاب)
 وهو ما صريح أو كناية فالصريح (كأجرتك) هذا أو أكريتك هذا أو عوضتك منفعة
 هذا الدار سنة بمنفعة دارك أو ملكتك منافع هذا سنة (بكذا) وسنة ظرف لمقدر
 والتقدير انتفع به سنة ان جعل طرفا المنافع أو متعينا ان جعل طرفا لا تجر وتحتص
 اجارة الذمة بنحو الزمت ذمتك كذا أو سلمت اليك هذه الدارهم في خياطة هذا أو
 في دابة صفتها كذا الحمل كذا أو في حلى الى المحل الفلاني وعذ ذلك ايجابا مع أنه من
 المستأجر لانها سلم في المنافع والايجاب في السلم من جانب المسلم (و) لا بد مع الايجاب
 من (قبول) متصل موافق له في المعنى (كاستأجرت) أو أكثر برب أو استكرت
 أو قبلت والسكناية جعلت لك منفعة هذا سنة أو أعطيتكها بكذا أو اسكن داري
 شهرا بكذا ومنها الكناية ولا بد في الكناية من نية الركن الثالث الاجرة ولا يصح
 عقد الاجارة الا (بأجر) مذكور في العقد (معلوم) جنسا وقدر اوصفة ان كان الاجر
 في الذمة والا كفت معاينتها في اجارة العين والذمة ثم ذلك الاجر له حكم ثمن في اجارة
 عينية فلما للاجر الذي في الذمة حكم الثمن الذي في الذمة من نحو جواز استبدال عنه
 وحواذيه وعلميه وبراءته وتجهيله وتأجيله ووجوب ضبطه ووصفه ولما للاجر المعين
 حكم الثمن المعين في شروطه كالرؤية وان سبقت العقد وامتناع تأجيله وفي أنه يملك
 في الحال وله حكم رأس مال سلم في اجارة ذمة وان لم يعقد بلفظ سلم لانها سلم في المنافع
 الركن الرابع المنفعة فلا يصح عقد اجارة الا (في) محض (منفعة) حالة فلا يصح
 استجار البستان للثمار والشاة للبهن أو لصوفها أو ولدها والبركة لسمكها ولا يصح
 استجار جحش صـ غير لان وضع الاجارة على تهيجل المنافع ولا يصح الا في منفعة
 (منقومة) أي لها قيمة ليحسن بذل المال في مقابلتها كاستجار ربحان للشم وطائر
 للانس بصوته أو لونه وشجرة للزينة بظلالها فلا يصح استجار آلات اللهو
 كالطنبور والارمار والرباب ونحوها فان استجارها حرام يحرم بذل الاجرة في مقابلتها
 ويحرم أخذ الاجرة لانه من نوع كل الاموال بالباطل ولا يصح استجار الطعام
 لتزيين الحوانيت لان منفعتها تافهة ولا يدع استجار يباع على كلمة لا تتعب قائلها
 عادة نعم يجوز أخذ الاجرة على ضربة من ماهر يصلح بها ع وجاج سيف وان لم يكن فيه
 مشقة لان من شأن هذه الصنائع أن يتعب في تحصيلها بالاموال وغـ يرها بخلاف
 الاقوال ولا يصح عقد الاجارة الا في منفعة (معلومة) فان كانت المنفعة المعقود عليها

بإيجاب كاجرتك بكذا
 وقبول كاستأجرت
 باجر معلوم في منفعة
 منقومة معلومة

لا تتم قدر الا بالزمان فالشرط في صحة الاجارة فيه ان تقدر بمدة وذلك كالاجارة للسكنى
والرضاع ونحو ذلك وان كانت لا تتم قدر الا بالعمل قدر به وان ورد العقد فيه على الذمة
كالركوب والحج ونحو ذلك وان كانت تتم قدر بالمدة والعمل كالخياطة والبناء قدر
بأحدهما كقوله استأجرتك لتخيط هذا الثوب أو استأجرتك لتخيط لي ثوبا شهران
قدر بهما كأن قال استأجرتك لتخيط لي هذا الثوب في هذا اليوم لم يصح العقد وان قصد
التقدير بالعمل وذكر اليوم للتجمل وكان الثوب صغيرا بان يفجر عادة في أقل من يوم
فذلك باطل كما اعتاده الزيادة وأبو بكر المحصني خلافا لبعضهم ولا تصح اجارة أحد
عبدية وغيره في اجارة العين ومجهول العمل أو المدة ويشترط تحديد جهان
العقار حيث لم يشترطه ريدونه فلا يكفي أن يقول أجزتك قطعة من هذه الارض مثلا
بخلاف إيجار دار مثلا فتكفي مشاهدتها ولا يصح عقدا لا جارة الا في منفعة (واقعة)
للمكترى) أو موكاه أو موائمه وخرج بذلك العبادة التي لا تقبل النيابة كالصلاة
ويشترط كون عقد المنفعة في (غير متضمن لاستيفاء عين قصدا) فلا يصح عقد
الاجارة على ما يتضمن اتلاف عين فن ذلك استئجار اشمع للشعال وقد تقع العين
تبعها كما اذا استأجر امرأة للرضاع فانه جائز لورود النص والاصح أن المعقود عليه
القيام بأمر الصبي من وضعه في حجر الرضيع وتلقيمه الثدي وعمره بقدر الحاجة
وذلك هو الفعل واللبن يستحق تبعه قال الله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن
أجورهن علق الله تعالى الاجرة بفعل الارضاع لا باللبن (و) يتعين لدفع الخيار لا دفع
الاثم (على مكر تسليم مفتاح) ضربة (دار) الى المكترى لتوقف الانتفاع عليه وهو
أمانة يده فاذا تلف بتهقصيره ضمنه بقيمة الا أن أو بعده فلا وفيها يلزم المكري
تجديده فان أبي لم يجبر على التجديد ولم يأنم لكن يتخير المكترى (وعمارتها) الشاملة
لنحو تطمين سطح واعادة رخام قلعه المؤجر أو غيره (فان بادر) أي قبل مضي مدتها
أجرة لاصلاحها أو تسليم المفتاح فذلك واضح (والا) يبادر الى ذلك (فلا مكترى)
فهو على المؤجر (خيار) ان نقصت المنفعة (وعلى مكترى تنظيف عرصتها) أي الدار
(من كساسة) حصلت في دوام المدة وهي ما يسقط من نحو قشر وطعام ورماد وبعد
انقضاء المدة يحجر المكترى على نقل الكساسة لانها من فعله وأما التراب الحاصل
بالريج فلا يلزم واحد منهما نقله بخلاف كساسة موجودة عند ابتداء الاجارة فانه يجب
تفريق الدار منها على مكر ولو غير مالك صكان كان مالك المنفعة فقط (وهو) أي
المكترى (أمين) على العين المكتراة (مدة الاجارة) ان قدرت بزمان أو مدة امكان
استيفاء المنفعة ان قدرت بمحل عمل لعدم امكان الاستيفاء بالمنفعة بدون وضع يده
(وكذا بعدها) ان لم يستعمل تلك العين استعمالا لما كان ولانه لا يلزمه غير التخلية
فلا يلزمه الرد ولا مؤنته (كأجير) فانه أمين فيما في يده لا محل أن يعمل فيه كما اذا

واقعة للمكترى غير
متضمن لاستيفاء
عين قصد أو على مكر
تسليم مفتاح دار
وعمارتها فان بادر
والا فلا مكترى خيار
وعلى مكترى تنظيف
عرصتها من كساسة
وهو أمين مدة الاجارة
ولا يملك بعدها كأجير

استأجر لقصار ثوب ونحوه وتلف (فلا ضمان الابتقصير) كما إذا استأجر للخبر
فاسرف في الإيقاد أو تركه حتى اخترق أو أوصقه قبل وقته وكما لو تعدى المستأجر
في ذات العين المستأجرة كأن يكسح الدابة باللبام أو يضر بها برجله أو يعدو بها
في غير محل العدو على خلاف العادة في هذه الأمور فإنه يضمن منها بخلاف ما إذا فعل
ذلك على العادة بالنسبة لمثل تلك الدابة ويصدق أجبر الدابة في نفي تعديه ما لم يشهد
خبران بخلافه وأعلم أن المرجع في العدو وأن إلى العرف فلوربط الدابة في الاصطبل
فبانت لم يضمن وأما إن أهدم عليها فبانت فاطلق الغزالى نقلا عن الأصحاب أنه
يضمن وقال غيره إن أهدم في وقت عهد أن تكون الدابة فيه كالليل في الشتاء
وكالمطر الشديد في النهار فلا ضمان والاضمن ولوربط دابة أكثرها حمل أو ركوب ولم
ينتفع بها لم يضمن إلا إذا أهدم عليها اصطبل في وقت لو انتفع بها لم يضمن بها الهدم كذا
في كفاية الأخيار (ولا أجر) لعل كخلق رأس وخياطة ثوب (بلا شرط) بأن لم يترك
أحدهما أجر بحضرة الآخر ولم يترك ما يفهمها وأن عرف ذلك العمل بها لعدم
الترامها مع صرف العامل منفعة هذا إذا كان حرا مكافا مطلق التصرف فلو كان
عبدا أو محجورا عليه بسفه أو نحوه استحق الأجر إذ ليسوا من أهل التصرف بمنافعهم
المقابلة بالأعواز وكذا لو دخل سفينة بلا إذن فانه يجب عليه الأجر وإن علم به
المالك لأنه يجلسه فيها صار غاصب بالذلك المحل بخلاف وضع المتاع على الدابة فانه
لا يصير غاصبا لها به لأنه لا بد فيها من النقل أو الركوب أما لو دخل السفينة باذن فلا
يجب عليه أجرة لعدم اشتراطها مع اتقاء الغصب (و) متى قبض المالك على العين
المؤجرة كاللابة والدار (تقرر) أي الأجرة (عليه) أي المالك (بمضى مدة)
للإجارة (وإن لم يستوف) المنفعة ولو لم يدر منعه من الاستيفاء كخوف أو مرض
لتلف المنافع تحت يده حقيقة أو حكما فاستقر عليه بدله متى خرج المستأجر بها مع
الخوف صار ضامنا لها إلا إذا كان ذلك حالة العقد أو كان الزمن زمن خوف وعلم به
المؤجر وكذا تقرر الأجر إذا اكترى دابة لركوب إلى موضع معين وقبضها بمضى
مدة أمكان السير إليه لكونه متمكنا من الاستيفاء وهذه مقدرة بعمل فتستقر الأجرة
بمضى مدة العمل الذي ضبطت به المنفعة وتلك مدة بمرور زمن وتستقر في الإجارة
الفاسدة أجرة المثل سواء زادت على المسمى أم نقصت بما يستقر به المسمى في الحقيقة
مما ذكر وإن لم ينتفع نعم تخليصة العقار والوضع بين يديه والعرض عليه وإن امتنع
لا يكفي في الإجارة الفاسدة بل لا بد من القبض الحقيقي (وتنفسخ) أي الإجارة
(تلف مستوفى منه معين) في عقد لها شرعا كسلفة استؤجرت بنفسها الخدمة مبيحة
فخاضت فيها أو حسا كوت الدابة المعينة ولو بفعل المستأجر وإنه دام الدار كلها ولو
بفعل المالك (في) زمن (مستقبل) لا في الزمان الماضي بعد القبض الذي يقابل

فلا ضمان الابتقصير
ولا أجر بلا شرط
وتقرر عليه
بمضى مدة وإن لم
يستوفى وتنفسخ بتلف
مستوفى منه معين
في مستقبل

(قوله ولا أجر لعدم
بلا شرط) سئل مجر
الخليفة إلى عن رجل
تزوج امرأة ولها دار
مشتركة بينهما وبين
أخيهما فسكن بها
الزوج وعمر بهما ثم
يدعى أن له نصف
الدار به فله العماره
فهو يعمل بقوله
المذكور أم لا فاجاب
فحيث لم يصدر من
المرأة ولا من أخيها
إذن له بالعمارة فهو
متبرع بها لا حق له
في هذه الدار بهذه
العمارة لعدم الوجوب
لذلك شرعا بل هو
مضيع لماله فيجب
عليه أن يسلم الدار
للزوجة وأخيهما وليس
لغيرهما نازعة بوجوب
شرعي اهـ

باجرة فلا تنسخ الاجارة لاسيما تقرر بالقبض فيستقر قسطه من المسمى بالنظر لاجرة
المثل بأن تقوم منفعة المدة الماضية والباقية وتوزع المسمى على نسبة قيمتهما وقت
العقد دون ما بعد ذلك ولو كانت مدة الاجارة سنة ومضى نصفها واجرة مثله مثلا اجرة
النصف الباقي وجب من المسمى ثلثاه أو بالعكس فثلثه لا على نسبة المدة
لاختلاف الاجرة اذ قد تزيد اجرة شهر على شهر ولو قسط الاجرة على عدد الشهور كان
قال اجرتك هذه الدار سنة كل شهر منها يكسب اعتبار ما سماه موزعا ولم ينظر لاجرة مثل
المدة الماضية ولا المستقبلة عملا بما وقع به العقد أما المعين في اجارة النعمة فيبدل
وجوب بالتلف أو عيب ويجوز الابدال عند عدمهما لكن برضا المالك لا بالقبض
اختص به وخرج بالمستوفى منه غيره فلا تنسخ الاجارة بتلفه فيجوز ابدال المستوفى
بمثله أو بدونه فيركب مثله في الضرر اللاحق بالعين أو بدونه ويسكنه ويلبسه لانه
يجوز للمالك ان يستيفاء المنفعة بنفسه وبغيره الامين لانها ملكه فلو شرط عليه
استيفاءها بنفسه فسد العقد ويجوز ابدال المستوفى به مثله وان أبقى الاجر لانه
طريق للاستيفاء لا معقود عليه وذلك كما لو استأجر دابة معينة لركوب أو حمل متاع
فيجوز ابدال الركاب والمتاع بلا خلاف وكذا اذا التزم في ذمته خياطة ثوب معين
أو حمل متاع معين أو ارضاع صبي معين فيجوز ابدال ذلك بغيره بلامعاوضة على الامع
أما ان كان الابدال بلفظ بدل على التعويض كقوله عوضتك كذا عن كذا فيجوز
قطعا ويجوز ابدال المستوفى فيه كطريق بغيره مساقاة وأمناء وسهولة أو خرونة بشرط
أن لا يختلف محل التسليم اذ لا بد من بيان موضعه ~~ففرع~~ لو أعطى المالك الخياط
ثوبا ليخيطه بعد قطع الخياط اياه فخاطه قباء وقال امرتني بقطعه قباء فقال المالك
بل امرتك بقطعه قميصا صدق المالك بيمينه لانه المصدق في أصل الاذن فكذلك
في صفته فيخلف أنه ما أذن في قطعه قباء ولا اجرة عليه اذا حلف وعلى الخياط ارض
نقص الثوب وهو ما بين قيمته صحيحا ومقطوعا على معتمد ابن حجر أو بين قيمته مقطوع
قميصا ومقطوعا قباء على معتمد الرمي وعلى هذا الوجه الثاني ان لم ينقص القباء فلا شيء
عليه وللخياط نزع خيطه وعليه ارض نقص النزع ان حصل النقص في القميص
نفسه كأن نقصت قيمته بنزع الخيط عن قيمته قماش مفصلا بلا خياطة ولو قال المالك
ان كان هذا يكفيني قميصا فاقطعه فقطعه ولم يكفه ضمن ارض القميص وهو ما بين قيمته
صحيحا ومقطوعا لان الشرط لم يحصل بخلاف ما لو قال هل يكفيني فقال نعم فقال اقطع
لان الاذن مطلق (ولو اختلفا في اجرة) أو منفعة (أو مدة) أو قدر المنفعة أو قدر
المستأجر (تحالفا وفسخت) أي الاجارة ووجب على المستأجر اجرة المثل لما استوفاه
~~ففرع~~ لا تصح المخابرة وهي المعاملة على الارض ببعض ما يخرج منها والبهذا من
العامل لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يذر المخابرة فليأذن بحرب من الله ورواه أبو داود

ولو اختلفا في اجرة أو
مدة تحالفا وفسخت

ولسهولة تحصيل منفعة الارض بالاجارة ولا تصح المزارعة وهي المعاملة عليهما بذلك
والبذر من المالك لما روى عن ثابت بن الضحاك رضي الله عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم نهى عن المزارعة وأمر بالموأجرة رواه مسلم والخبر في معنى مستأجر
الارض فيلزم عليه أجرة الارض وان عطلها بالزرع والمزارع في معنى الاجير على عمل
فلا يلزمه شيء اذا عطل الارض لانه لم يستوف منفعتها ولا باشر اتلافها فلا وجه للزوم
ولا تصح المزارعة وهي أن يستأجر شخص راعيا الغنم سنة كاملة ويجعل له الأجرة ثلث
نماذجها وهذه الاجارة فاسدة لان النتاج مجهول وثبت لفاسدة من أجرة المثل ما ثبت
لمسمى في صحبة فيستحق الاجير أجرة المثل للمدة التي رعى تلك الغنم فيها لانه لم يبذل
منفعته مجانا

باب في العارية

بتشديد الباء وقد تخفف وهي شرعا باحة الانتفاع مجانا بما يحل الانتفاع به مع بقاء
عينه ومع كونها باحة ترند بالرد بخلاف مطلق الاباحة فانها لا ترند والاعارة بعد
التماسها سنة وكانت أول الاسلام واجبة وقد تجب كاعارة ثوب لدفع حر أو برد أو
لتوقف صحة الصلاة عليه واعارة ما يتقذ غريقا كخيل واعارة سكنين لذبح حيوان
أو كولي يخشى فوته وقد تحرم كاعارة صبي من محرم وأمة غيرة صغيرة من أجنبي وقد
تكره كاعارة عبد لمسلم لكافر وقد تباح وتصور الاباحة باعارة من لا حاجة له بالمعار
بوجه وأركانها أربعة الأول معبر وشرطه اختياره وصحة تبرعه ومن ثم (صح) من
شخص مختار ذي تبرع اعارة ما يأتي لان العارية تبرع بالمنفعة فلا تصح اعارة مكره بغير
حق أمابه كانوا كره على اعارة واجبة فتصح ولا اعارة بمجبور عليه لم يكن تصح اعارة
السفيه لمدن نفسه حيث لم يكن عمله مقصودا الركن الثاني المستعير وشرطه تعيينه
فلا يصح أعرت أحدا كما وصحة التبرع عليه بعقد فيصح من ذي تبرع (اعارة) أهل
لقبول التبرع فلا يصح لغير أهل لقبوله كغير مكلف وكسفيه على الوجه الذي جرى
عليه المأوردى وغيره الركن الثالث المعار وشرطه حل الانتفاع به مع ملك منفعته
وبقاء عينه وان لم يغير ذلك المعار حتى لو قال أعرتني دابة فقال ادخل الا صطبل وخذ
ما أردت صحت الاعارة بخلاف الاجارة لان الغرر لا يحتمل في المعاوضات فيجوز اعارة
(عين لا انتفاع مملوك) ولو بوصية أو اجارة أو وقف وان لم يملك المعير العين لان العارية
ترد على المنفعة فقط والمراد بملك المنفعة هنا ما يعم الاختصاص بها التبعيهم اعارة
كلب الصيد واعارة منذور أو خنية وهدي مع خروجه عن ملك المعير ولو تلف المنذور
ضمنه المعير والمستعير وليس لنا معير يضمن الا في هذه والمراد ان كلا منهما طريق في
الضمان وان القرار على من تلف المعار تحت يده ولا بد في الانتفاع المملوك من (مباح)
استيفاء للمستعير فلا يعارنخو حارز من وأمة لخدمة أجنبي وآلات الملاهي الركن

باب
صح اعارة عين لا انتفاع
مملوك مباح

الرابع الصيغة وانما تصح الاعارة (بلفظ) أو كتابة بنية أو إشارة أخرس (بشعر باذن فيه) أي يدل ذلك على الاذن في الانتفاع أو على طلبه اذا الانتفاع بملك الغير يتوقف على ذلك (كاعترك) هذا وأعترك منفعة أو أعتك منفعة أو أركب أو أخذ لتنتفع به أو أعرني أو أركبني ويكفي لفظ أحدهما مع فعل الآخر وان تأخر أحدهما عن الآخر وان طال الزمن جدا خفيت حصلت الصيغة لا يضرا التأخر ان لم يوجد من المعير ما يدل على الرجوع ولا من المستعير ما يدل على الرد (وعلى مستعير ضمان قيمة يوم التلف) للمعارب لا أو أرسا وان شرط عدم ضمانه ولو لم يفرط كسقوط الدابة في بئر حالة سيرها وهذا تلف بغير الاستعمال المأذون فيه لانه تلف في الاستعمال لانه ومنه ما لو استعار ثورا للاستعمال في ساقية فسقط في بئرها فانه يضمنه لانه تلف في الاستعمال المأذون فيه بغيره لانه ومنه أيضا ما لو أصابه السلاح مثلا من آلة الحرب فيضمنه كل من المستعير والتحارث وقرار الضمان على التحارث وشرط التلف المضمن أن يحصل (لا باستعمال) مأذون فيه فان حصل مع الاستعمال بان تلفت العين المستعارة أو جرحها باستعمال مأذون فيه كركوب معتمدا أو حمل معتمدا فخرجت أو تفرحت أو لبس معتمدا فأنحقت العين أو أنصحقت فلا ضمان لحديث التلف باذن المالك إلا في الحمل على أضيحة أو هدى مندورين فيضمنان بقيمة ثمنها ولو استعار رقية للتنظيف سطح مثلا فسقط من سلمه ومات ضمنه بخلاف ما لو استأجره ولا بشرط في ضمان المستعير كون العين في يده بل وان كانت في يد المالك لكن بعد قبض المستعير مع بقاء حكم العارية أو قبيل القبض بالفعل لكن استعمالها المالك في شغل المستعير ولو حمل متاع غيره على دابته بسؤال الغير كان ذلك الغير مستعير الكل الدابة ان لم يكن عليها شيء غير المستعير والافقة قدر متاعه ولو اختلفا في حصول التلف بالاستعمال المأذون فيه أو لا صدق المستعير بيمينه لعسر إقامة البينة عليه ولان الاصل براءة ذمته وكون الاصل في العارية الضمان هو بالنسبة للبدل لا للذمة وتعلق الضمان بالذمة أمر طارئ على الاصل كذا في النهاية (وعليه) أي المستعير (مؤنة رد) للمعار اذا استعار من المالك وكذا اذا استعار من نحو مستأجر ورد عليه لانه فوض لغرض نفسه أما اذا رده المستعير على المالك فالمؤنة على المالك ولو كان استحقاق المستأجر باقيا كما لو رد عليه معيره المستأجر (ولكل) من المعير والمستعير (رجوع) في العارية المطلقة والمؤنة قبل فراغ المدة متى شاء الا اذا أعار أرضا لدفن ميت غير حربي ومرد فيمتنع الرجوع أي استرداد المعير ورد المستعير اذا كان بعد أدلاء الميت في هواء القبر وان لم يصل الى أسفله كما يمتنع الرجوع في الكفن المعار بمجرد وضعه على الميت وان لم يلف عليه وعلى المعير اذا رجع بعد الحفر مؤنة حفر ما رجع فيه لو ان الميت سواء حفر بنفسه أو بالاستئجار لمن حفر له أو بحفر متبرع بقصد المستعير والا

بلفظ شعر باذن فيه
كأعرتك وعلى
مستعير ضمان قيمة
يوم التلف لا باستعمال
وعليه مؤنة رد
ولكل رجوع

إذا استعار ثوباً للستر أو الفراش عـلى نجس فى صلاة الفرض وشرع فيها فممتنع عـلى المعبر الاسترداد كما يمتنع عـلى المستعير الرد إلا بعد فراغ الصلاة ويلزمه الاقتصار عـلى أقل مجزئ من واجباتها بعد الرجوع بخلاف ما لو استعاره لمطلق الصلاة فالعارية لازمة من جهة المستعير فقط أن أحرم بفرض فللمعبر الرجوع وإذا رجع نزعـه المستعير وبنى عـلى صلاته ولا إعادة عـليه فإن أحرم بنقل كانت جائزة من جهتهما وإلا إذا استعار سفينة ووضع فيها متاعاً فى ماء غزير فممتنع عـلى المعبر الرجوع حينئذ أى يمتنع عـليه تفريقها حينئذ حتى تصل الى محل تأمن فيه وإن كان له الرجوع بالقول ويستحق الاجرة من حينئذ وإلا إذا استعار مكاناً للسكنى معتدة فممتنع عـلى المستعير الرد ويجوز للمعبر الاسترداد وإذا رجع المعبر نقلت المعتدة لا قرب المواضع إن لم يرض بالاجرة فلورضى بها امتنع النقل ولو استعمل المستعير بعد الرجوع جاهلاً فلا أجر عـليه بخلاف ما لو استعمل العارية بعد جنون المعبر أو اغمائه أو موته غير عالم بذلك فتلزمه الاجرة لبطلان الاذن بذلك فإن المعبر بعده ليس أهلاً للإباحة وإذا استعار للغراس والبناء لم يفعل ذلك الأمرة فإن قلعه لم يعده إلا باذن جديده ما لم يأذن له فى التجديد مرة بعد أخرى

فصل فى الغصب وهو الاستيلاء عـلى حق الغير عـلى طريق الظلم ويدخل فى الحق الاختصاصات والمنافع ككلب الصيد وجملة الميعة وخمر محترم وسرجين وحق التجبر وحق من قعد فى سوق أو مسجد أو شارع والغصب من البكائر والأصل فى تحريمه آيات كقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وأخبار كقوله صلى الله عليه وسلم فى خطبته فى منى إن دمائكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا فى شهركم هذا فى بلدكم هذا رواه الشيخان وقوله صلى الله عليه وسلم من ظلم قيد شبر من أرض طوقه من سبع أرضين رواه الشيخان (وعلى الغاصب رد) فوراعنهـد التمكن للمنفوق بنفسه أو فعل أجنبى وإن عظمت المؤنة فى رده ولو لم يكن متمولاً كحبة بروكاتب محترمة يقتنى وإن لم يطلبه المالك سواء كان ببلد الغصب أم منتقلاً عنهـه وعليه خروج من العقار بنية عدم العود اليه وتمكين المالك منه (و) عليه ضمان متمول أى متقوم كشياب وحيوان غير رقيق وغير صيد عـلى المحرم أو فى الحرم (تلف باقضى قيمه من حين غصب الى تلف) لانه فى حال زيادة القيمة غاصب مطالب بالرد فلما لم يرد فى تلك الحالة ضمن الزيادة لتعديه وتجب قيمته من نقد البلد الذى حصل فيه التلف إذا لم ينقل المغصوب فإن نقله فيعتبر نقد البلد الذى تعتبر القيمة فيه وهو أكثر البلدين قيمة وذلك باعتبار النقد الغالب فإن غلب نقدان وتساوا باعين القاضى واحداً أم الرقيق فتضمن نفسه كلاً أو بعضها بقيمة ما بلغت وبالتقويم يكون بعد الاند مال دائماً والقيمة المعتبرة كلاً أو بعضاً أقصى القيم فى المغصوب وقيمة

فصل فى الغاصب رد وضمان متمول تلف باقضى قيمه من حين غصب الى تلف

(قوله وعلى الغاصب رد) ولو غصب من مودع ومستأجر ومرتهن ثم رد اليهم برئ وكذا الرد الى المستعير فيبرأ بالرد اليه عـلى الأرجح ولو انتزع من العبد ثياب ملبوسه ونحو ذلك من الأسلات المدفوعة اليه من المالك برئ بالرد اليه اهـ زى

يوم التلف في غيره وأما الصيد فيضمن بمثله (ويضمن مثلي بمثله) ما لم يتراضيا على قيمته لأن المثل أقرب إلى حقه فإن خرج المثلي عن القيمة كالأول تلف ما بمقاراة ثم اجتمعما بمحل لا قيمة للماء فيه أصلا لزمه قيمته بمحل الاتلاف بخلاف ما إذا بقيت له قيمة ولو تافهة فلا يعدل عن المثل لأنه الأصل وهذا إذا لم يكن لنقله مؤنة والأفلا واجب القيمة بمحل التلف ثم المثلي ما جاز السلم فيه وأمكن ضبطه بالكيل أو الوزن وإن لم يعتد فيه بأن لم تجر عادة أهل الشرع بمثله فما حصره عد أو ذرع كحيوان وثياب متقوم وإن جاز السلم فيه والمجونات والجواهر ونحوها مما يمنع السلم فيه متقوم وإن حصره وزن أو كيل والمعتمد عند الرمي أن نحل التبر مثلي كبر اختلط بشعر فيجب إخراج القدر المحقق من كل منهما

باب في مطلق الهبة

(الهبة) المطلقة ثلاثة أنواع هبة وصدقة وهدية فإن أعطى محتاجا شيئا بلا عوض ولولم يقصد ثواب إلا شرة أو غنى لا أجل ثواب آخره صدقة وهي أفضل الثلاثة ثم الهبة لورود الاشتراك في الحظ عليها بالاسم بالنسبة للسافر وهي ما نقله المثلث بلا عوض إلى مكان الموهوب له لا كرام والتودد في كل من الصدقة والهبة هبة ولا عكس لأنفراد الهبة في ذات الأركان وهي (تمليك) تطوع في حياة فخرج بالتمليك العارية والضياقة والوقف وبالتطوع غيره كالبيع والزكاة والنذر والكفارة والواجب من الاضحية والهدى والعقيقة بخلاف المندوب منها وقد أعطى لغنى فهو من الهبة لوجود التملك فيه وإن امتنع التصرف فيه بنحو بيع وخرج بقوله في حياة الوصية لأن التملك فيها انما يتم بالقبول وهو بعد الموت وإذا اجتمع النقل والقصد أو النقل والاحتياج كان الموهوب صدقة وهدية (بلا عوض) فخرج بذلك الهبة بشرط عوض معلوم كقوله وهبتك هذا على أن تشيئني عليه كذا فبقيت له فأنها بيع حقيقة فيجوز فيها أحكام البيع من الخيارين والشفعة وحصول المثلث بالعقد لا بالقبض ومنع قبول بعض الموهوب ببعض العوض أو كاله لا اشتراط المطابقة في البيع بخلاف الهبة التي بلا عوض فإنه لا يصرف فيها قبول بعض الموهوب وخرج بذلك الهبة أيضا بشرط عوض مجهول فلا تكون بيعا لجهالة العوض ولا تكون هبة لأنه كالعوض وقبل تكون هبة وأركان الهبة أربعة العاقدان ويشترط فيهما ما في البائع والمشتري نعم يعتبر في المثلث أهلية التبرع وفي المثلث أهلية الملك ولو سفيها والثالث الموهوب بشرط فيه صحة جعله عوضا لافحوصة برفقته صح هبتها وإن لم يصح بيعها فنقل البدع عن الاختصاص لا يسمى هبة والاهبة موصوف في الذمة كأن يقول وهبتك كذا في ذمتي فلا يصح لأن الهبة انما ترد على الأعيان لا على ما في الذمة بخلاف البيع فإنه يرد عليهما والرابع الصيغة ولا تصح الهبة غير الضمنية إلا (بإيجاب كوهبتك)

ويضمن مثلي بمثله

باب

الهبة تملك بلا عوض
بإيجاب كوهبتك

هذا وملكته ومختكه وأكرمك بهذا وعظمتك ونحلتك وكذا أعطمتك ولو
 في غير طعام (وقبول) متصل بالإيجاب موافق له (كقبلة) ورضيت واتهمت لفظا
 في حق الناطق وإشارة في حق الآخر من لانها تملك في الحياة كالبيع ولهذا انعقدت
 الهبة بالمكناية مع النية كقوله لك كذا وكسوتك هذا وبالمعاطاة على القول بها
 ويشترط في الصيغة ما مر في البيع ومنه اعتبار الفورية ولا يضر انفصال الأبا جني
 وعلم من اعتبار الصيغة أن الأب أو الأم لو جهزا بنتهما أو ابنتهما الصغير بمجهاز ولم يصدر
 منها صيغة تملك لا يملكه ويكفي في الصيغة قول أحدهما عند نقله لدار الزوج مثلا
 هذا جهاز بنتي فيكون ملكا لها والأفوه عارية ويصدق بيمينه في عدم تملكها ذلك
 أن ادعته وخرج بالهبة الصدقة والهدية فلا يعتبر لهما صيغة بل يكفي فيهما بيع وقبض
 ولذا يصحان من الأعمى وعليه فيوكل في القبض والاقباض وقد لا تشترط صيغة
 تحلح الملو لا اعتداد عدم اللفظ فيها ولا قبول هبة النوبة للضرورة ويشترط كون
 الصيغة (بلا تعليق) فلا تصح الهبة بأنواعها مع شرط مفسد كتوقيت الواهب بعمر
 نفسه أو أجنبي كأن قال جعلت هذا لك عمري أو عمر فلان للخروج من اللفظ المعتاد
 ولما فيه من تأقيت الملك فان الواهب أو الفلان قديموت أو لا بخلاف العكس فيصح
 كأن يقول أعمرتك هذا حياتك أو ما عشت فان الإنسان لا يملك إلا مدة حياته
 فكان كلا تأقيت لأنه تصريح بمقتضى الحال ومن جملة صيغ الهبة مسائل العهدى
 والرقي ولو بغير لفظها كقوله أعمرتك هذه الدار أو هذا الحيوان مثلا فإذا امت فهي
 لورثتك فهذه الصيغة صيغة هبة طول فيها العبارة فيعتبر فيها القبول وتلزم بالقبض
 وتكون لورثته وكقوله أعمرتك هذه أو جعلتها لك عمرك أو وهبتك هذه عمرك فإذا
 امت عادت إلى أوالى ورثتي إن كنت مت فهذه الصيغة صيغة هبة الغاء للشرط
 الفاسد وقوله أرقبتك هذه أو جعلتها لك رقي أى إن مت قبلى عادت إلى وإن مت
 قبلك استقرت لك فتصح الهبة على الأصح ويلغو الشرط الفاسد فيشترط قبولها
 والقبض وذلك لخبر أبي داود والنسائي لا تعمروا ولا ترقبوا ولا ترقبوا فأن أرقب شيئا أو أعمره
 فهو لورثته أى لا ترقبوا ولا تعمروا طمعا في أن يعود إليكم فان سبيله الميراث (وتلزم)
 أى الهبة (بقبض) باذن الواهب أو وكيله فيه بعد تمام الصيغة فلو قال وهبتك هذا
 أو أذن لك في قبضه فقال قبلة لم يكف ولو اختلفا في الأذن في القبض صدق
 الواهب ولو اتفقا عليه لكن قال الواهب رجعت قبل أن تقبض الموهوب وقال
 المتهب بل بعده صدق المتهب ولا تملك الهبة بجميع أنواعها إلا بالقبض الحقيقي
 ولا يشترط فيه الفور وإن كان الموهوب بيد المتهب ولو من أب لولده الصغير ولا يكفي
 الاتلاف ولا الوضع بين يديه من غير إذن لأن قبضه غير مستحق كالوديعة فاشترط
 تحقق القبض نعم إن كان الاتلاف بالآكل أو العتق وأذن فيه الواهب كان قبضا

وقبول كقبلة بلا
 تعليق وتلزم بقبض

ويقدرا انتقاله قبيل الوضع في القم والتلفظ بالصيغة للعتق وذلك لما روى الحاكم أنه
 صلى الله عليه وسلم أهدى إلى النجاشي ثم قال لا مسملة في لا يرى النجاشي قدما
 ولا أرى الهدية التي أهديت إليه إلا سترد فإذا ردت إلى فهي لك فكان كذلك
 وفي رواية أنه أهدى إلى النجاشي مسكافيات النجاشي قبل أن تصل إليه ثم ردت إلى
 النبي صلى الله عليه وسلم فقسمه النبي صلى الله عليه وسلم لم بين نسائه ولان أبي بكر
 الصديق رضي الله عنه فحل عائشة رضي الله عنها جدار عشرين وسقما فلما مرض قال
 وددت أنك خزيتي أو قبضته وأتمها هو اليوم ملك الوارث فلو توقف الملك على القبض
 لما قال أنه ملك الوارث وقال عمر لا تتم الفخلة حتى يحوزها المخول وروى مثل ذلك عن
 عثمان وابن عمر وابن عباس وأنس وعائشة رضي الله عنهم ولا يعرف لهم مخالف كذا
 في كفاية الأخبار (ولا صل) من النسب وان بعد أو كان أنثى (رجوع فيما وهب)
 عينا أو تصدق أو أهدى (لغير) كذلك (ان بقي) أي الموهوب (في سلطنته) بأن
 يكون الموهوب خاليا عن حق الغير والامتنع الرجوع كما إذا رهن وأقبض وغير
 ذلك وان عاد الموهوب إلى الفرع لان الزائل العائد كالذي لم يعد ولو وهب الوالد شيئا
 لولده فهو له الولد لولده لم يرجع الجدة لا انتقال الملك في الولد بخلاف ما لو وهبه ابنته
 لابن ابنته فان له الرجوع والمنافع فهي في الهبة كغيرها لانها لا تملك إلا بالقبض أما
 وهب الأصل فرعه ديناعليه فلا رجوع له فيه اذ لا يمكن عوده بعد سقوطه وبجمل
 الرجوع (بنحو رجعت) فيما وهبت أو أسرت رجعت أو رددته إلى ملكي أو تفضت الهبة
 أو أبطلتها أو فسختها وبكناية مع النية كأخذته وقبضته لا يبيعه ووقفه لكال ملك
 الفرع فلم يقوا الفعل على ازالته ولا يصح الرجوع إلا مخجرا فلا يصح معلقا (وهبة دين
 لمدين) أو تصدق به عليه (إبراء) فلا يحتاج إلى قبول نظر للمعنى نعم ترك الدين للمدين
 بلفظ الترك ونحوه كناية إبراء وذلك كأن يقول تركته لك أولا آخذه منك فلا يكون
 عدم طلبه له كناية في الإبراء لا تنفائها ما يدل عليه وتصح هبة نجوم الكتابة للكتاب
 يصح الإبراء منها ولو وهب لفقير ديناعليه بنية الزكاة لم يقع عنها كذا في كفاية
 الأخيار (و) هبة دين مستقر (لغيره) أي المدين باطلا في الأصح لانه غير مقدور على
 تسليمه لان ما يقبض من المدين عين لادين ويؤيد ذلك صحة بيع الموصوف دون هبة
 والدين مثله بل أولى ويفرق بين صحة بيعه وعدم صحة هبته بأن بيع ما في الذمة التزام
 لتحصيل المبيع في مقابلة الثمن الذي استحقه والالتزام فيها صحيح بخلاف هبته فانها
 لا تتضمن الالتزام اذ لا مقابل فيها فكانت بالوعد أشبه به فلم يصح وقيل هي هبة
 (صححة) وعلى هذا القول لا تلزم إلا بالقبض الحقيقي باذن الواهب أما دين غير مستقر
 كنجوم الكتابة فانه لا تصح هبته لغير من هو عليه قطعا ~~الفرع~~ لو بعث هبة
 في ظرف أو وهب شيئا في ظرف من غير بث فان لم تجر العادة برده كزنبيل فهو له

ولا صل رجوع فيها
 وهب لفرع ابن بقي
 في سلطنته بنحو
 رجعت وهبة دين
 إدين إبراء ولغيره
 صححة

أوهبة أيضا تحكيم المعروف المطرد ككتابة الرسالة فإنه يملكه المكتوب إليه ان لم يقدل قرينة على عوده أو اخفائه بأن كتب له فيه سارد الجواب في ظهريه أما اذا أعتيد رد الظرف أو اضطربت العادة فلا يكون هدية بل أمانة في يد المهدى إليه كالوديعة ويحرم استعماله لانه انتفاع بملك غيره بغير اذنه الا في أكل الهدية منه ان اقتضته العادة عملا بها ويكون عارية حينئذ ويسن رد الوعاء حالا وهذافي مأ كول أما غيره فيختلف رد ظرفه باختلاف عادة النواحي فيعمل في كل ناحية بعرفهم ويعمل في كل قوم عرفهم باختلاف طبقاتهم

باب في الوقف

وهو حبس شيء ينتظر الا تنقاع به مع بقاء عينه بمنع التصرف في عينه على مصرف مباح وجهه والشيء يشمل المكاب العلم لانه يصح وقفه على وجهه والراجح أنه لا يصح وقفه كذا في كفاية الاخبار وهو وقربة مندوب اليها قال الله تعالى وافعلوا الخير وأول من وقف سيدنا عمر بن الخطاب بإشارته صلى الله عليه وسلم ثم تابع الصحابة رضوان الله عليهم على ذلك حتى زادوا على الثمانين وأركانها أربعة الا قول الواقف وشرطه صحة تبرعه حينئذ انما (صح وقف) ما ياتي من أهل تبرع في الحياة ككافرو ولو لم يجد نظرا لاعتقادنا أو مخف بان كتبه أو ورثه من أبيه وأعمى اذ يصح وقف غير المرقى وإمام من بيت المال على معين أو جهة فلا يصح من صبي ومجنون وسفيه ومكاتب بغير اذن سيده ومفلس وان زاد ماله على دينه كأن طرأ له مال بعد الحجر أو ارتفع سعر ماله الذي حجر عليه وفيه وولي الركن الثاني الموقوف فلا يرد الوقف الا في (عين) فلا يصح وقف المنفعة وان ملكها مؤبدا بالوصية ومن ذلك الخلوات فلا يصح وقفها ولا وقف الملتزم في الذمة لان حقيقة الوقف ازالة ملك عن عين نعم يجوز التزامه فيها بالنذر (ملوكة) ولو لغير الواقف كوقف الامام نحو أراضى بيت المال على جهة ومعين بشرط ظهور المصلحة في ذلك اذ تصرفه فيه منوط بها فلا يصح وقف حر نفسه لان ذاته غير مملوكة له ولا بد أن تكون العين مما قبل النقل فلا يصح وقف مستولدة لعدم قبولها للنقل كالحر ولا وقف مكاتب كتابة تحيية (تفيد) أي تلك العين فائدة كالنخل للضراب بخلاف اجارته له فلا تصح لانه يحتمل في القرية مالا يحتمل في غيرها أو تفيد منفعة تصح اجارتها سواء كانت حالا أو مالا كالبحش الصغير والمغصوب ولو من عاجز عن انتزاعه (وهي) أي العين (باقية) لان الوقف شرع ليهكون صدقة جارية فيصح وقف بناء وغراس في أرض مستأجرة لانها مملوكة كان ينتفع بهما مع بقاء عينهما وان استحقا القلع بعد انقضاء مدة الاجارة ويصح وقف المدبر والمعلق عتقه بصفة وان عتقا بالوت ووجود الصفة وبطل الوقف بهما لانها مملوكة ونفعه دوام انسابها بخلاف المضعوم والمشموم والائمان فلا يصح وقفها لان المضعوم انما ينتفع بأكله

باب

صح وقف عين مملوكة
تفيد وهي باقية

ملوكة

ولسرعة فساد المشموم المحصود بخلاف المزروع فيصح وقفه للشتم لبقاء ماله وان لم يطل زمنه ولان الاثمان انما ينتفع باخراجها الركن الثالث الصيغة باللفظ كالعتق أو بإشارة أخرى مفهومة أو بكتابة أو كتابة الناطق مع نيته وصريحه يحصل (وقوف) هذا على كذا (وسبغت كذا على كذا) فلا بد من بيان الموقوف عليه فلما قال وقفت هذا الكتاب لله تعالى لم يكف بل لابد أن يقول على كذا بخلاف اللفظ كذا وصيت بثلاث مائة مائة لله تعالى فإنه يصح (وجعلت هذا) المحل أو مكان كذا (مسجدا) فيصير بذلك مسجدا وان لم يقل لله ولم ينو لان المسجد لا يكون الا وقفا ووقفه للاعتكاف صريح في المسجدية وللصلاة صريح في مطلق الوقفية وقوله أذنت للصلاة كناية في المسجدية فان نواها صار مسجدا او الا صار وقفا على الصلاة وان لم يكن مسجدا كالمدرسة وذلك لان الاعتكاف لا يصح الا في مسجد بخلاف الصلاة ومثل الاعتكاف صلاة التحية فلما قال أذنت في صلاة التحية في هذا المحل صار مسجدا لانها لا تكون الا في المسجد ولو بنى البقعة على هيئة المسجد لا يكون البناء كناية وان أذن في الصلاة فيه الا في موات فيصير مسجدا بمجرد البناء مع النية لان اللفظ انما احتج اليه لاجرا ما كان في ملكه عنه وهذا لا يدخل في ملك من أحياه مسجدا لم يحتج للفظ وصار للبناء حكم المسجد تبعه ويجري ذلك في بناء مدرسة أو رباط وحفر بئر وأحياء مقبرة في الموات بقصد السبيل (وشرطه) أي الوقف (تأيد) فلما وقفت هذا على الفقراء أو على مسجد مثلا سنة مثلا فوقفه باطل لفساد الصيغة اذا وضعه على التأيد سواء في ذلك طويل المدة وقصيرها نعم ان أشبهه بالتأقيت الغرر كقوله جعلت هذا مسجدا سنة صح مؤبدا وينبغي أن يقال لو وقف على فقراء ألف سنة أو نحوها مما يبعد بقاء الدنيا اليه صح نظرا المقصود للفظ وهو التأيد دون مدله وهو التأقيت فان المقصود من الوقف قربة محضة بخلاف البيع والنكاح (وتنقيح) فلا يصح تعليق الوقف فيما لا يضاهاى التحرير كقوله اذا جاء زيد فقد وقفت كذا على كذا الان الوقف عقد يقتضى نقل المالك الى الله تعالى أو للموقوف عليه حالا كالبيع والهبة نعم يصح تعليقه بالموت كقوله اذا مت فداری وقف على كذا أو فقد وقفتها اذا المعنى فاعلموا أني قد وقفتها بخلاف قوله اذا مت وقفتها والفرق أن الاول انشاء تعليق والثاني تعليق انشاء وهو باطل لانه وعد محض قال السيد عمر البصري والحاصل أنه اذا علق الوقف بموت نفسه صح لانه وصية سواء قال اذا مت فداری وقف أو فقد وقفتها بخلاف ما اذا علقه بموت غيره فلا يصح لانه تعليق وليس بوصية حتى يعتفر فيها التعليق لان ما لا يقبل التعليق من التملك كالهبة اذا علق بالموت صح لانه وصية انتهى أما ما يضاهاى التحرير كقوله اذا جاء رمضان فقد وقفت هذا مسجدا فان الوقف يصح مؤبدا كما لو ذكر فيه شرطا فاسدا لانه حينئذ كالعتق الركن

وقوفت وسبغت كذا
على كذا وجعلت هذا
مسجدا وشرطه
تأيد وتنقيح

الرابع الموقوف عليه وشرطه ان كان معيناً واحداً أو متعدداً عدم المعصية وتعيينه
 (وامكان تملك) من الواقف في الحال لان حقيقة الوقف نقل ملك المنافع الى
 الموقوف عليه وان كان الملك لله تعالى وتملك ما لا يملك باطل كتمليك المعدوم فلا
 يصح الوقف على جمل لان الوقف تسليط في الحال ولا على نفسه لانه ذر تملك
 الانسان ملكه لنفسه لانه حاصل ويمتنع تحصيل الحاصل وله حيل وأحسنها أن يؤجر
 العين مدة طويلة معلومة بأجرة منجمة ثم يقفها ثم يستأجرها لنفسه تلك المدة ولا يصح
 الوقف على جميع الناس ولا على بهيمة غير موقوفة أما الموقوفة أو المرصدة في سبيل
 الله فيصح الوقف على علفها وكذا على حمام مكة ولا على العبد نفسه لانه ليس أهلاً
 للملك وانما يصح على الارقاء الموقوفين لخدمة نحو الكعبة لان القصود ثم الجهة
 والكلام هنا في الوقف على المعين ولا يصح على أحد من ذين ولا على عمارة المسجد
 اذ لم يبينه ولا على مرتد وحرى ولو غير آله حرب لانتفاء قصد القرية لانه لا بقاء لهما لانها
 مقتولان بكفرهما ولا يصح على ميت الا اذا كان الميت صحابياً أو ولياً فيصح الوقف اذا
 اطراد العرف بالوقف عليه بقصد الصرف في مصالح ضريحه أو زواره فان اطراد العرف
 قرينة معينة لارادة الواقف بالوقف عليه تلك الجهة لا تملك الممتنع كذا قاله عمر
 البصري ولا يصح الوقف على مسجد سيبني أو على ولده ولا ولده أو على فقراء أو لاده
 ولا فقير فيهم ولا على القراءة على رأس قبره أو قبر أبيه المحي لا تقطاع الا قول ويصح
 الوقف على المعدوم تبعاً كوقفته على ولدي ثم على ولد ولدي ولا ولد ولده وكوقفته
 على مسجد كذا وكل مسجد سيبني في تلك المحلة ويصح الوقف على جهة قريبة كالفقراء
 والعلماء والمساجد والمدارس والكعبة والقناطر وتجهيز الموتي فيختص الفقراء
 بفقراء الزكاة نعم المكتسب كفايته ولا مال له يجوز أن يأخذ من ذلك الموقوف ويختص
 العلماء بأصحاب علوم الشرع كالوصية ويختص بتجهيز الموتي من لا تركه له ولا منفق
 ويصح على جهة لا تظهر فيها القرية كالأغنياء والمعتمد عند الرمي أنه يشترط قبول
 فوراً من بطن أو أول موقوف عليه معين لان الوقف تملك ان كان أهلاً للقبول وكان
 حاضراً والاقبول عليه عقب الأيجاب ومتراخياً وان طال الزمن حيث كان الموقوف
 عليه غائب فلم يبلغه الخبر إلا بعد الطول ولا يشترط قبول من بعد البطن الا قول بل
 الشرط عدم الرد فان ردوا بطل الوقف فيما يخصهم وانتقل لمن بعدهم ويكون كمنقطع
 الوسط وان رد الاول بطل الوقف وخرج بالمعين الجهة العامة وجهة التحرير كالمسجد
 فلا قبول فيه جزماً ولا يشترط قبول ناظر المسجد ما وقف عليه بخلاف ما ذهب له ومثل
 المسجد الرباط والمدرسة والمقبرة لمساكنها المسجد في كون الحق في الله تعالى كما أفاده
 الشبرا ملسي والمعتمد عند ابن حجر أنه (لا) يشترط (قبول ولو من معين) نظراً إلى أن
 الوقف بالقرب أشبهه منه بالعقود بل الشرط عدم الرد نعم لو وقف على وارثه الحائز

وامكان تملك لا قبول
 ولو من معين

شـ ما يخرج من الثلث لزم وان رده لان القصـ من الوقف دوام الثواب للواقف بـ
 ملك الوارث رده وبطل وقف منقطع ابتداء كقوله وقفت على من سيولد لي بخلاف
 منقطع الوسط كوقفت على زيد ثم رجل ثم الفقراء ومنقطع الآخر كوقفت على زيد
 ثم بكر ثم رجل فانها يصحان (ولو انقضى) أى الموقوف عليهـ م أو جعلت أرباب
 الوقف (في منقطع آخر) فالوقف باق لان وضعه على الدوام كالعق (فصرفه) أى
 الوقف (الاقرب) أى أقرب الناس (الى الوقف) حين الانقراض والمعتبر الأقرب
 رحماً لا رفاةـ ثم وجوب ابن بنت على ابن عم ويعتبر في أقارب الواقف المذكورين
 الفقير ولا يفضل الذكر على غيره فان فقدوا أو كانوا كلهم أغنياء صرف الربيع لصالح
 المسلمين أو الى الفقراء أو المساكين ولا يختص بفقراء بلد الواقف وكذا لو كان
 الواقف الامام فيصرف وقفه اذا انقطع الآخر للمصالح لا لأقاربه ولو انقطع الاول
 في منقطع الوسط فصرفه من ذكر بعد الوسط ان لم يعرف أمداً لقطاعه كرجل مهم
 فيصرف الوقف بعدموت الاول لمن ذكر بعد الرجل بخلاف ما لو عرف أمداً لقطاعه
 بأن كان المتوسط معيناً كعبد زيد نفسه أو ذابته نفسها ثم الفقراء فانه يكون كمنقطع
 الآخر فيصرف بعدموت الاول لأقرب رحم الواقف فان لم يوجدـ فالى الـهم من
 المصالح أو الفقراء (ولو شرط) أى الواقف للملكه (شياً) كأن شرط أن لا يؤجر الوقف
 أصلاً أو سنة أو أن لا يؤجر من ذى شوكة أو أن الموقوف عليه يسكن فيه بنفسه (انج)
 شرطه في غير حالة الضرورة كسائر شروطه التى لم تخالف الشرع وذلك لما فيه من
 وجود المصلحة وخرج بغير حالة الضرورة ما لو لم يوجدـ الامن لا يرغب فيه الا على وجه
 مخالف لذلك فيجوز لان الظاهر أنه لا يريد تعطيل وقفه ويؤخذ من ذلك أنه لو وجد
 من يأخذ بأجرة المثل ويستأجر على ما يوافق شرط الواقف ومن يطلبه بزيادة على أجرة
 المثل في اجارة تخالف شرط الواقف عدم الجواز وان لم يوجدـ من يأخذ بدون أجر
 المثل ويوافق شرط الواقف في المدة ومن يأخذ بأجرة المثل ويخالف شرط الواقف
 عدم الجواز أيضاً رعاية لشرط الواقف فيهما والمثل في الموقوف على جهة أو معين
 ينتقل الى الله تعالى أى ينقل عن اختصاص الخلق كالعق فلا يكون للواقف خلافة
 للامام مالك ولا للموقوف عليه خلافاً للامام أحمد وانما ثبت الوقف بشاهدتين
 دون بقية حقوقه تعالى لان المقصود ريعه وهو حق آدمى كما قال (ولو وقف عليه
 ربيع) وهو فوائد الموقوف المحاذية لعدم الوقف كأجرة وثمرة وولد ومهر وبوط أو
 نكاح فانها ملك للموقوف عليه تصرف فيها تصرف المالك لان ذلك هو المقصود من
 الوقف وعليه زكاتها فيستوفي منافعه بنفسه وبغيره باعارة أو اجارة ان كان الموقوف
 عليه ناظرًا والامتنع عليه نحو الاجارة لانه لا يجوز أن يتعاطى ذلك إلا الناظر أو نائبه
 وذلك كسائر الاملاك والثمرات الموجودة حال الوقف للواقف ان كانت مؤثرة

ولو انقضى في منقطع
 آخر فصرفه الأقرب
 الى الواقف ولو شرط
 شيئاً تبع ولو وقف
 عليه ربيع

والافهي موقوفة كالحمل المقارن لحالة الوقف وولد الامة من شبهة حرف على أبيه قيمته
 ويملكها الموقوف عليه ولا يبطأ الموقوفة الا زوج فان وطئها الواقف أو الموقوف
 عليه حدا بحد - الا ان الموصى له بمنفعةها والمزوج للموقوفة هو الحاكم باذن الموقوف عليه
 ولا يزوجه له ولا للواقف وولد المحبس في سبيل الله وقف كاصله من غير انشاء
 وقف وهذا ان أطلق أو شرط ذلك للموقوف عليه فالموقوفة على ركوب انسان فوائدها
 من لبن وصوف وشعر ووبر للواقف ومؤنها عليه أيضا لانه لم يجعل منها للمستحق الا
 الركوب فكانها باقية على ملكه ولا يملك الموقوف عليه قيمة الموقوف اذا أتلفه
 واقف أو اجنبي أو موقوف عليه بالتعدي بل يشترى بها مثله سنا وجنسا وغيرها
 ليكون وقفامكانه مراعاة لغرض الواقف وبقيمة البطون والمشتري لذلك هو الحاكم
 وان كان للوقف ناظر خاص ثم بعد شرائه لا بد من انشاء وقفه أماما اشتراه الناظر من
 ماله أو من ربيع الوقف أو يعمره من ذلك مستقلا كبناء بيت للمسجد فالمنشئ لو وقفه
 الناظر أما اذا لم يتعد الموقوف بالثلاث الموقوف عليه فلا يكون ضامنا كما لو وقع منه
 كوز سبيل على حوض فانكسر من غير تقصير (ولا يباع موقوف وان خرب) كشجرة
 جفت أو قلعه انحدرت ودابة زمنت ومسجد انهدم وتعدت اعادته اقامة للوقف
 في عينه ولانه يمكن الانتفاع بارض المسجد كصالة واعتكاف ومجدع الشجرة باجارة
 وغيرها وبالحرم الدابة ان أكلت ولو ماتت ودبغ جلدها عاد وقفها ولو لم يمكن الانتفاع
 بمجدع الشجرة الا باستهلاكها باحراق ونحوه صارت ملكا للموقوف عليه لكنها لا تباع
 ولا توهب بل ينتفع بعينها والحاصل من هذه المسئلة انه حيث تعدت الا انتفاع بها من
 الجهة التي وقفت عليها صارت ملكا للموقوف عليه بمعنى أنه ينتفع بها كانه نافع الملاك
 بغير البيع والهبة وان لم يتعدت الا انتفاع بها من الجهة التي قصدت بالوقف لا ينتفع
 بها الموقوف عليه لنفسه بل ينتفع بها من الجهة المذكورة وان لم يكن على الوجه
 الاكمل وهذا بخلاف حصص المسجد الموقوفة بالبالية وجدوعه المنكسرة أو القرية
 الانكسار فانه يجوز بيعها اثلا يضيعا ويشترى بثمنها مثلهما أما المحصر او هوبة للمسجد
 أو المشتراة من غير وقف لها قباع جزم الحاجة وتصرف على مصالح المسجد ولا
 تباع صرفها في شراء حصص بدلهما ولا يجوز استبدال الموقوف عندنا وان خرب خلافا
 للحنفية وصورته عندهم أن يكون المحل قد آل الى السقوط فيبدل بمحل آخر أحسن
 منه بعد حكم حاكم يرى صحته وعمارة الوقف مقدمة على الموقوف عليه ويصرف ربيع
 ما وقف على المسجد وقفامطلقا أو على عمارة في بناء وتجهيز محكم وسلم ومكانس
 ومساح لنقل التراب وظلة تمنع افساد خشب باب ونحوه بمطر ونحوه ان لم يضر بالمسار
 وأجرة قيم وكذا يصرف ذلك الربيع للمؤذن والامام والمحصر والاهل اذا كان الوقف وقفما
 مطلقا ولا لاهل الوقف المهايأ الا قسمته ان حصل بها تغيير لما كان عليه الوقف ولا تغيير

ولا يباع موقوف
 وان خرب

هيمته كجعل البستان دارا وعكسه ما لم يشترط الواقف العمل بالمصلحة والا فيجوز تغيير
الوقف بحسبها قال السبكي يجوز تغييره في غير صورة الشرط بثلاثة شروط أن يكون
يسيرا لا يغير مسماه وأن لا يزيل شيئا من عينه بل ينقله من جانب الى آخر وأن يكون
فيه مصلحة للوقف فلو أن شخصا أراد عمارة جامع خرب بانه جديدة غير آتية ورأى
المصلحة في جعل بابه من محل آخر غير المحل الاول لكونه يجوار من يمنع الانتفاع به على
الوجه المعتاد جازله ذلك لان فيه مصلحة أي مصلحة للجامع والمسلمين ولو خربت البلد
وكان فيه امام مسجد وعمره مسجد بمحل آخر جاز نقل وقفه للمحل الآخر حيث تعذر ارجاؤه
على المسجد الاول بان لم يصل فيه أحد ويحوز هدم جدران المسجد لاصابة القبلة كما
يجوز توسيعه فان المسجد الحرام قد وسع مرارا (ولو) كان الوقف للاستغلال لم
يتصرف فيه الا الناظر الخاص أو العام أوليته تنفع به الموقوف عليه وأطلق أو قال
كيف شاء فله استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره بأن يركبه الدابة مثلا ليقضى له عليها
حاجة ثم ان (شرط واقف نظرا له) أي الواقف نفسه (أو غيره اتبع) كسائر
شروطه وقبول من شرط له النظر كقبول الوكيل لا الموقوف عليه الا أن يشترطه نفي
من مال الوقف (والا) أي وان لم يشترطه لا حد بان لم يعلم شرطه لا حد سواء علم شرطه
أو جهل الحال (فلقاض) أي فالنظر لقاضى ببلد الموقوف بالنسبة لحفظه ونحو اجارته
ولقاضى ببلد الموقوف عليه بالنسبة لمساعدته اذ لك نظير مال اليتيم اذ نظره عام فهو أولى
من غيره ولو واقفا وموقوفا عليه وان كان الموقوف عليه شخصا معينا فهو بشرط الناظر
وان كان هو الواقف العدالة الباطنة ولو امرأة سواء ولا الواقف أو الحاكم والكفاية
لما تولاها من نظر خاص أو عام وهي الاهتداء الى التصرف المقوض اليه ووظيفته عند
الاطلاق حفظ الاصول والغلات على وجه الاحتياط والاجارة باجرة المثل والعمارة
وكذا الاقتراض على الوقف عند الحاجة ان شرطه له الواقف أو أذن له القاضى
وتخصيل الغلة وقسمتها على مستحقيها ويلزمه رعاية زمن عينه الواقف ويستحق
الناظر ما شرط من الاجرة وان زادت على أجرة مثله ما لم يكن هو الواقف فان لم يشترطه
شي فلا أجر له

ولو شرط واقف نظرا
له أو غيره اتبع والا
فلقاض

باب *
يؤخذ باقرار مكلف
مختار

باب في الاقرار

وهو اخبار خاص عن حق سابق للغير على المخبر أو عنده فان كان الاخبار له على غيره
فدعوى أو غيره على غيره فشهادة أما الاخبار العام عن أمر محسوس فهو الرواية
أو عن أمر شرعي فان كان فيه الزام فيكم والافتوى وأركانه أربعة مقروصة
ومقرله ومقربه الاول المقر بشرطه تكليف واختيار وعدم الجبر فينشد (يؤخذ
باقرار مكلف مختار) غير مجبور عليه ولو كافرا أو فاسقا أو أقربا بجنابة وقعت منه
قبل رشده وكذا اسكران متعذب بسكره وان كان غير مكلف لاصبي ومجنون ومغنى عليه

وسكران لم يتعد ومكره أقر بما أكره ومفلس أقرب دين غير دين الجناية في حق غرمائه
 ان أسند وجوبه بعد أول الجور وسفيه الا في نذر قربة بذينة أو في نفس التدبير بان
 قال قلت لعبدى أنت حر بعد موتى وفي وصية وحدود وطلاق وخلع وظهار
 وإيلاء ورجعة وثني نسب واستلحاق له وانما صح اقرار السفيه بهذه المذكورات
 لانه يصح منه انشاؤها ويقبل اقرار الرقيق بسبب عقوبة التقود وزنا وشرب خمر
 وسرقة بالنسبة للقطع وأما المال فيثبت في ذمته تالفا كان أو باقيا **الركن الثاني**
 الصيغة (و) حينئذ (شرط فيه) أى الاقرار (لفظ) يشعر بالالتزام وفي معناه الكتابة
 مع النية وإشارة الآخر ثم الالتزام اما بدين أو عين فللاقرار بالدين صيغ (ك) قوله
 (على) لزيد كذا أو في ذمتي كذا لانه المتبادر من هذين اللفظين عرفا لكنهم قبلوا
 التفسير في قوله على بالوديعة فلو أراد بهما العين صدق في على فقط وللاقرار بالعين
 صيغ كقوله لى (أو عندى كذا) وقيل لى للحاضر وعندى له وللغائب أو معى لزيد
 ألف فلو ادعى وديعة وانها تلفت أو انه ردّها بعد ذلك في زمن يمكن فيه الرد صدق
 بميمنه وحل على الوديعة عند الاطلاق لانها أدنى المراتب وان قبل تفسيره
 بالانصوبة ونحوها وكذا بالدين لانه أغلظ وقوله لزيد كذا في قبلى بكسر ففتح صالح
 للعين والدين وقوله لزيد كذا اقرارا لكن محله في العين والا فلا بد أن يضيف اليه نحو
 على فان أتى بلفظ يدل عليهما كقوله على ومعى عشرة فيرجع اليه في تفسير بعض ذلك
 بالعين وبعضه بالدين (و) كقوله (نعم) وبلى وأجـل وحيرواى بكسر الهـمزة
 وصدقت بفتح التاء (وأبرأتني) وأبرئني منه (وقضيتـه) بالضمير وكذلك بدونه
 وأقضى غدا أو أنا مقربه ولا أنه كرماتدعى به وذلك كله (الجواب) من قال له (أليس
 لى) عليك ألف مثلا أو هل لى عليك مائة مثلا (أو) لجواب من قال له (لى عليك
 كذا) من غير استفهام ولا فرق في ذلك بين الخوى وغيره تخفائه على كثير من الخفاء
 أو قال في جواب ذلك أمهلنى في ذلك أو حتى أقعد أو أفتح الكيس أو أجـد المفتاح
 أو الدراهم مثلا **الركن الثالث** المقر له ويشترط فيه تعيينه بحيث يمكن مطالبته
 وأهلية استحقاق المقر به حسا وشرا وعدم تكذيبه المقر في اقراره بان صدقه
 أو سكت والابطال في حقه دون غيره فيصح الاقرار بقوله لا حده هؤلاء الثلاثة مثلا
 على كذا بخلاف قوله لا حد أهل هذا البلد ويصح بقوله على بسبب هذه الدابة
 لما لكها كذا أو بقوله لى كذا على أو عندى بارت من نحو أبيه أو وصية له بخلاف
 قوله هذه الدابة على كذا وقوله لمن اعتمقه عقب اعتماقه له على ألف فلا يصح لاستحالة
 أو بعد ثبوته **الركن الرابع** المقر به (و) شرط (في مقر به) أن يكون مما تجوز به
 المطالبة (أن لا يكون) ملكا (لمقر) حقيقة أى بان لا يأتى في لفظ الاقرار بما يدل على
 أنه ملك للمقر فالعبرة في الباطن بما في نفس الامر فلو قال هذه الدار لزيد ولم تكن لزيد لم

وشرط فيه لفظ كلى
 أو عندى كذا
 ونعم وأبرأتني وقضيتـه
 بجواب أليس لى أو
 لى عليك كذا أو فى
 مقر به أن لا يكون المقر

يصح الاقرار ولو قال داري التي ملكتها لزيد وكانت له في نفس الامر فهو اقرار صحيح ولا يصح الاقرار بما لا يمكن انشاؤه كاقرار به بعتق رقيق غيره . لكن لو اقر بحرية عبد معين في يده غيره أو شهد بها ثم اشتراه لنفسه أو ملكه بوجه آخر حكم بحريته بعد انقضاء مدة خيار البائع فترفع يد المشتري عنه أما لو اشتراه لوكله لم يحكم بحريته لان المالك يقع ايديا للموكل (وصح اقرار من مريض) مرض الموت بمال أو غيره (ولو وارث) حال الموت وان كذبه بقيمة الورثة أو بعضهم لان الظاهر انه محقق مع أنه انتهى الى حالة يصدق فيها الكذب ويتوب فيها الفاجر ولو اقر في صحته يدين لشخص وفي مرضه يدين لشخص آخر لم يقدم الاول بل يتساويان كما لو اقر بهما في الصحة أو المرض وكذا لو اقر يدين لشخص وأقر وارثه بعد موته يدين لا آخر فلا يقدّم الاول أما لو كان الاقراران بعين كأن قال المورث هذا العبد لزيد وقال الوارث بعد موته هذا الخالد وجب عليه تسليم المقر به لزيد ويغرم له الخالد قيمته (و) صح اقرار (بمجهول) لاي شخص كان اجماعا ابتداء كان أو جوابا لدعوى لانه اخبار عن حق سابق فيقع مجعلا ومفصلا والمراد بالمجهول ما يعم المبهم كاحد العبدين ويجب على المقر نفسه ان يفسره بما يقبل فذلك واضح والاطول بالبيان وحسب عليه ان امتنع فلو قال ما يدعيه زيد في تركتي فهو حق صح الاقرار وعينه الوارث ولو قال له على شيء قبل تفسيره بكل ما يتوّل وان قل وكذا بما لا يتوّل اذا كان من جنس ما يتخذ مالا كحبة حنطة وكذا بنجس يحل اقتناؤه ككلب معلم لحراسة أو صيد أو قابل للتعليم وميتة مضطروكل نجس يقتنى كما يقبل تفسيره بحق شفعة وحد قذف وودعة ولو قال له على حق قبل تفسيره بالعمادة فورد السلام كما قاله البغوي خلافا للقاضي حسين حيث قال لا يصح تفسيره بها كذا في كفاية الاخيار ولو اقر بمال مطلق او مال عظيم أو كبير أو كثير أو نفيس قبل تفسيره بما قل من المال وان لم يتوّل كحبة بروجع باذن فحاجة صالح للاكل والا فلا يصح لانه ليس بمال ولا من جنسه (و) صح اقرار به (نسب الحق به نفسه) من غير واسطة كهذا ابي وابني بشرط خمسة الاول أن يكون اللاحق (بشرط امكان) في اللحق فلا يثبت بالاستحقاق الانسب بمجهول ممكن كونه ولده المقر بأن يكون غير ممسوح وان يكون في سن يتصور كونه منه والالم يلحقه لان الحس يكذبه (و) الثاني ان يكون مصاحبا مع (تصديق مستلحق) بفتح الحاء وهو المقر به ان كان اهلا للتصديق بان كان بالغاً عاقل احياء فان كذب المكلف المقر أو قال لا أعلم لم اوسكت وأصر لم يثبت نسبه منه الا بيمينه أو عمن مردودة كقيمة الحق ولا يعرض على العائف والثالث ان لا يعلم نسب المستلحق لغير المقر فلا يثبت بالاستحقاق الانسب بمجهول لا معلوم من فراش نكاح صحيح وان صدقه المقر به لان النسب الثابت من شخص لا ينقل لغيره ولا يصح استحقاق ولده الزنا ولا يصح لغير ناف استحقاق منفي عن فراش

وصح اقرار من مريض
ولو وارث ومجهول
ونسب الحق به نفسه
بشرط امكان وتصديق
مستلحق

نكاح صحيح فخرج النكاح الفاسد ووطء الشبهة فلغيبير النكاح في استلحاق المنفى فيها
والرابع أن يكون المقرب به المستلحق حر الأولاء عليه فلا يستلحق إلا من لم يرق دون قن
الغير أو عميقه الصغير أو المجنون مطلقا ودون المكاف إن كذبه أو سكنت محافظته على
حق الولاء للسيد بخلاف المصدق لكن العبد المصدق ذق باق على رقه إذا لاقى بين
النسب والرق والخامس الذكورة والنكاح والاختمار لا يثبت النسب إلا
بأقرار مكاف مختار ولو كافرا سقيم اقنا وكذا السكران ذكر لا امرأة خالية أو مزرعة
لا مكان اثبات الولادة بالبينة (ولو أقرب يبيع) مثلا (أو هبة واقباض) بعد الهبة
(فادعى فساده لم يقبل) أي بالنسبة بسقوط الحق وإن قال طننت صحته لأن الاسم
عند الإطلاق يحمل على الصحيح نعم يقبل مدعى الفساد لتجفيف المقر له كالو أقرب يقبض
نحو قرض أو ثمن مبيع فإن نكل عن الحلف حلف المقر أن ذلك كان فاسدا وحكم
بالفساد وثبت ما ادعاه لأن اليمين مردودة كالأقرار وخرج بقوله واقباض ما لو اقتصر
على الإفراز بالهبة فإن الأقرار بالهبة والمالك ليس أقرا بالقبض إلا إن كان المقرب به يد
المقر له ولو قال وهبته له وقبضه بغير رضاي صدق بيمينه لأن الأصل عدم الرضا وقبل
في الإفراز استثناء متصل بالمستثنى منه أن قصده قبل فراغ الإفراز ولم يسه تغرق
المستثنى المستثنى منه وسمعه من بقربه ولو كان الاستثناء من نفى فاته من النفي اثبات
ومن الإثبات نفى فلو قال تزيد على عشرة الاتسعة الاثمانية لزمه تسعة إذا المعنى
الاتسعة لا تلمنى الاثمانية تلمنى فتضم الثمانية إلى الواحد الباقى من العشرة فإن
قال مع ذلك الأسبعة وهكذا إلى الواحد لزمه خمسة وطريق ذلك أن تجمع كل مثبت
وكل منفي وتسقط هذا من ذلك فالباقي هو الواجب فثبت هذه الصورة ثلاثون
ومنفيها خمسة وعشرون أسقطها منها تبقى خمسة فائدة لو قال تزيد على عشرة
وثلاث ما بكر وإبكر عشرة وثلاث ما تزيد فهو أقرا مجهول لأن مجموعه المقرب به مجهول
فحساب هذه المسئلة بطريق العدد أن تضرب مقام الثلث في مثله وهو ثلاثة في ثلاثة
وتضرب بسطه في مثله وهو واحد في واحد وتطرح أقل الحاصلين من أكبرهما
فيكون الفضل بينهما ثمانية وهو الامام ثم تزيد على عشرة كل ثلاث عشرة الآخر
فيجتمع ثلاثة عشر وثلاث ولنسمه مع ذلك اصطلاحا فيكون نسبة الامام إلى المعدل
كنسبة مسطح المقامين وهو تسعة إلى المطلوب فالجهول الرابع فاضرب المعدل
في مسطح المقامين واقسم الحاصل وهو مائة وعشرون على الامام يخرج خمسة عشر
وذلك جملة مال كل منهما وحسابها بالجبر والمقابلة أن تقول قدر المعطوف على عشرة
كل منهما مجهول فتقرضه شيئا فجملة المقرب له كل منهما عشرة وشئ فثلاث ذلك وهو ثلاثة
وثلاث وثلاث شئ يعدل الشئ المفروض فاطرح المشترك يبقى ثلاثة وثلاث تعدل ثلاثي
شئ فاقسم مبسوط الثلاثة والثلث وهو عشرة على مبسوط الثلاثين وهو اثنان يخرج

ولو أقرب يبيع أو هبة
واقباض فادعى فساده
لم يقبل

خسة وهو قدر المعطوف على العشرة فيكون لكل منها خمسة عشر وحسابها بطريق الخطأين أن تفرض لزيد ما شئت فكنه ثمانية عشر فيكون لغيره ثلثها على عشرته فيكون جملة ماله ستة عشر ويجب أن يكون لزيد مثل ثلثها فيجتمع له خمسة عشر وثلث وكنافرضنا له ثمانية عشر فالخطأ باثنين وثلثين وهو بالنقصان فاحفظه ثم افرض له عدد آخر فكنه واحد وعشرون فاذا جمعت ثلثها على عشرته بكرم ثلث المجتمع وهو خمسة وثلثان على عشرة زيد كان له خمسة عشر وثلثان وكنافرضنا له أحد وعشرين فالخطأ بخسة وثلث وهو أيضا بالنقصان فاضرب المفروض الأزل في الخطأ الثاني والمفروض الثاني في الخطأ الأول واقسم الفضل بين الحاصلين وهو أربعون على الفضل بين الخطأين وهو اثنان وثلثان يخرج المطلوب

باب في الوصية

وهي لغة الاتصال لان الموصي وصل خير عقباه أي انتفاعه بالثواب الحاصل بالوصية بالمال بخير دنياه أي نفعه في دنياه بالمال ولانه وصل القرية الواقعة بعد الموت بالقربات المتجرة في حياته وشرعاً تبرع بحق منسوب استحقاقه وأخذ له لما بعد الموت ليس بتدبير ولا تعليق عمق بصفة غير موت السيد توجد مع الموت سواء كان نسبته لما بعد الموت حقيقة كقوله أوصيت لزيد بكذا بعد موتي أو تقدير كقوله أوصيت له بكذا فإنه بمنزلة له بعد موتي كذا والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع قال تعالى في أربعة مواضع من القرآن من بعد وصية يوصي بها أو قال صلى الله عليه وسلم المحرم من حرم الوصية من مات على وصية مات على سبيل وسنة وبقى وشهادة ومات مغفراً له والوصية سنة مؤكدة فيمادون الثلث لغير الوارث وتكره في الزائد وقت الوصية لا وقت الموت اذ لا نعلم حال المال وقت الموت ويتوقف تنفيذه على اجازة الورثة بعد الموت أما للوارث فباحة في الثلث أو غيره ويتوقف على الاجازة مطلقاً روى الامام أحمد والدارقطني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل يعمل بعمل أهل الجنة فاذا جاز في وصيته فينتم له بسوء عمله فيدخل النار وان الرجل يعمل بعمل أهل النار سبعين سنة فيعدل في وصيته فينتم له بخير عمله فيدخل الجنة وعلم أن صدقة الشخص صحباً ثم حياً أفضل من صدقته مريضاً وبعد الموت وينبغي أن لا يغفل عن الوصية ساعة قال العلامة الحنفى والذى لم يوص من أبجل الخلاء لا نهمل بشئ يكون بعد موته وأركان الوصية أربعة موص وموصى له وموصى به وصيغة وشرط في الموصى تسكيف وحرية واختيار ولو كان كافراً حريباً أو غيره وان استرق بعد الوصية حيث عتق قبل موته أو محجور سفيه كما يقع من الوصية من المرأة للغاسلة بنحتم أو نحوه أو فلس كما قال (تصح وصية مكلف حر) مختار ولا بد من وجود هذه الاوصاف عند الوصية وذلك لصحة عبارتهم واحتياجهم للثواب الشامل للتخفيف من عذاب

باب
تصح وصية مكلف
حر

غير الكفر في حق الكافر والسكران كالمكاف وان لم يكن تميز فلا تصح الوصية من
صبي ومجنون ومغمي عليه وزفيق ولوم كاتبه ومكره كسائر العقود لعدم ملك الرقيق
أضعفه وشرط في الموصى له عدم المعصية وعدم الكراهة في الوصية له بأن تكون
الوصية (لجهة حل) سواء كان الموصى له جهة عامة أو غيرها فلا تصح الوصية لكافر
بعد مسلم ومرتد ومصحف وكتب علم فيها آثار السلف ~~لكن~~ كونها معصية إذا بقي
الموصى له على الكفر إلى موت الموصى ثم ان كانت الوصية على غير جهة اشترط
في الموصى له أيضا كونه موجودا معلوما أهلا للملك فلا تصح الوصية لحمل سيحدث وان
حدث قبل موت الموصى لأنها تملك وتملك المعدوم تمتنع ولا تصح لأحد هذين
الرجلين لان الملك لا يتصور لغيرهم مادام على ابيهامه ولذلك صح أن يقول أعطوا هذا
لأحد هذين لانه تقويض لغيره وهو انما يعطى معينا كما صح قوله لو كره له بعه
لأحد هما ولا تصح لبيت لانه ليس أهلا للملك ولا له اية غير موقوفة لذلك إلا أن فسر
الوصية لها بالنسبة في علفها فتصح لان علفها على مال كرها فهو المقتصد بالوصية
فبشرط قبوله وبتعيين الصرف الى جهة الدابة رعاية لغرض الموصى ولا يسلم علفها
للمالك بل يصرفه الوصى الذي أقامه الموصى فان لم يكن فالقاضي ولو بناثبه وشمل قوله
لجهة حل القربة كعمارة المساجد ولومن كافر وعمارة نحو قبة على قبور الانبياء
والعلماء والصالحين لما في ذلك من احياء الزيارة والتبرك بها وذلك اذا كان الدفن
في مواضع مملوكة لهم أو لدن دفنهم فيها لا بناء القبور ونفسهم اللهي عنه ولا فعل ذلك
في المقابر المسبلة فان فيه تضييعا على المسلمين والمباحة كفك أسارى كفار منا وان
كان الموصى ذميا واعطاء غنى وكافر ولو حريا ومرتدا اذا لم يمت على رذته وبناء رباط
لنزول أهل الذمة أو سكنائهم به ما لم يأت بما يدل على أنه للتعبيد وحده أو مع نزول
المسارعة فلا تصح الوصية حينئذ وكما لو وصى بأن يدفن في بيته فتصح لان الدفن فيه
مباح ليس بمكروه وتصح الوصية لقاتل بأن يوصى لشخص فيقتله هو أو سيده ولو عمدا
لأنها تملك بعهده فأشبهت الهبة لا الارث أما لو وصى لمن يقتله أو يقتل غيره عدوانا
فلا تصح لأنها معصية (و) تصح (لحمل) حرا كان أو رقية من زوج أو شبهة أو زنا ان
انفصل حيا حياة مستقرة والالم يستحق شيئا أو وجد حال الوصية يقينا أو ظنا (و) تصح
(لوارث) من ورثة متعددين (مع اجازة) باقى (ورثته) المطلقين التصرف سواء أزد
على الثلث أم لا والعبرة بأرثهم وقت الموت وبردهم واجازتهم بعهده والحيلة في أخذ
الوارث من غير توقف على اجازة من بقية الورثة أن يوصى لفلان بألف أى وهو ثلث
فقل ان تبرع لولد الموصى بخمسمائة أو بألفين فاذا قبل وأدى للابن ما شرط عليه
أخذ الوصية ولم يشارك بقية الورثة الابن فيما حصل له وشرط في الموصى به كونه
مباحا قبل النقل من شخص الى آخر فتصح بحمل موجود ان انفصل حيا أو ميتا

لجهة حل وحمل
وارث مع اجازة
ورثته

مضمونا بأن كان ولد أمة وحنى عليه بخلاف ولد البهيمة ان انفصل ممتا بجناية فان
 الوصية تبطل وما يغرمه الجاني حينئذ مما نقص من قيمة أمه يكون للوارث وبشر
 وحمل ولومعدومين وبهمم فيرجع في تفسيره للوارث ان لم يبينه الموصي وبمجرد وزن
 تسليمه وتسليمه وبفحس يقتنى ككاتب قابل للتعليم وزبل وخمر محترمة ومبنة
 لا طعام الجوارح ولومبنة كالب أو خنزير وشرط في الصيغة لفظ ايجاب يشعر بالوصية
 وصريحه حاصل (بأعطوه كذا أو هو له بعد موتي) في الاثنين (وبأوصيت له) بكذا أو هو له
 لم يقل بعد موتي لوضعهما شرعا لذلك فان اقتصر على نحو وصيته له فهدية ناجزة أو اقتصر
 على نحو ادفعوا له كذا من مالي فتوكل يرفع بموته فكل من هذين لا يكون كناية
 وصية أو اقتصر على قوله جعلته له احتمل الهبة والوصية فان علمت نيته لاحدهما صح
 والابطال أو اقتصر على قوله ثلث مالي للفقراء لم يكن اقرارا بل كناية وصية على الرابع
 ومعلوم ان الكناية تفهم الى نية أما قوله هو له فقط فاقرارا لانه من صرائحه ووجد
 نفاذا في موضوعه فلا يجعل كناية في غيره وهو الوصية وكذا الواقتصر على قوله هو صدقة
 أو وقف على كذا فيخرج من حينئذ وان وقع جوابا بمن قيل له أوص لان وقوعه جوابا
 لا يفيد في صرفه عن كونه صدقة أو وقفا وكناية كتابة ولو من ناطق فتصدق الوصية
 بهامع النية وقوله هو له من مالي وعينت له هذا أو عياني هذا له ويكتفي هنا في النية
 باقتراحها بجزء من اللفظ بخلاف ما في البيع فلا بد من اقتراحها بجممع اللفظ وتلزم
 الوصية بموت لكن (مع قبول) موصى له (معين) محصور (بعد موت موص) ولو بذخ
 فلا يصح القبول قبل الموت وذلك ان تأهل الموصى له للقبول والا فيشترط القبول من
 واهيه أو سيده أو ناظر المسجد بخلاف نحو الخيل المسبلة بالشعر ولا تحتاج لقبول لانها
 تشبه الجهة العامة ولو كان الموصى به اعتقا قاكأن قال أعتقوا عني فلا يبعد موتي فلا
 حاجة الى القبول بخلاف ما اذا أوصى للرقيق برقبته فلا بد منه ولا يشترط القبول
 في غير محصور وغير معين كالفقراء والعلوية بل تلزم الوصية بموت الموصى لتعذر القبول
 منهم ولوردوا لم ترد بردهم ويجوز الاقتصار على ثلاثة منهم ولا تجب التسوية بينهم
 بخلاف المحصورين فيجب قبولهم واسنيعابهم والتسوية بينهم والوصية بالثلث وقت
 الوصية بخلاف الاولى وينبغي أن لا يوصى بزائد على الثلث سواء كان ورثته فقراء
 أو أغنياء ولذلك (لا) تصح الوصية (في زائد على ثلث في مرض مخوف) أي يخاف منه
 الموت ويموت فيه لان المريض مجبور عليه في الزائد بخلاف ما اذا شفي منه فانه يتفقد
 لتبين عدم الحجر وذلك (ان رده) أي الزائد (وارث) خاص مطلق التصرف لانه حقه
 فان كان الوارث عاما بطلت الوصية في الزائد ابتداء من غير رد لان الحق للمسلمين فلا
 محيز أما اذا كان الوارث الخاص غير مطلق التصرف فلا يصح رده ولا اجازته بل توقف
 الى كماله ان ربحي والا كجندون مستحكم أي من برئه بطلت الوصية ظاهرا ولا بد

بأعطوه كذا أو هو له
 بعد موتي وبأوصيت
 له مع قبول معين بعد
 موت موص لا في زائد
 على ثلث في مرض
 مخوف ان رده وارث

(قوله لان المريض
 الخ) ومثل المريض
 كل من له حالة يقتضيه
 فيه التبرع من الثلث
 كالتقديم للقتل اه

وعلى كل من اليأس من برئه وعدمه فتي برأ وأجاز بان نفوذها وان أجاز الوارث
 الخاص المطلق التصرف فأجازته امضاء لتصرف الموصى بالزيادة على الثلث لصحته
 وحق الوارث انما ثبت في ثانی الحال وهو بعد الاجازة لا وقت الموت فاشبهه بعفو
 الشفيع من حيث كونه بعد البيع لا قبله ويعتبر المال ليعلم قدر الثلث منه وقت
 الموت لا وقت الوصية وبالموت تلزم من جهة الموصى فلو قتل فوجبت ديتة بنفس
 القتل بان كان خطأ أو شبه عمد ضمت لماله حتى لو أوصى بثلاثة أخذ الموصى له ثلث
 الدية أما لو كان القتل عمدا يوجب القصاص اذا عفى عنه على مال بعد موته فلا يضم الى
 التركة لانه لم يكن مال الموصى وقت الموت ولو أوصى برقيق ولا رقيق له ثم ملأ عنه
 الموت رقيقا تعلقت الوصية به ولو زاد ماله تعلقت الوصية بذلك الزائد (ويعتبر منه)
 أي الثلث الذي يوصى به (عنى علق بالموت) في الصحة أو المرض ولو مع غيره كما
 قال ان مات ودخلت الدار فانت حر نعم لو قال صحيح لرقيقه أنت حر قبل مرض موقى
 بيوم ثم مات من مرض بعد التعليق باكثر من يوم أو قبل موقى بشهر ثم مرض دونه
 ومات بعد أكثر من شهر عنى من رأس المال في الصورتين لان عتقه وقع في الصحة
 (ووقف) وعارية عين سنة مثلا وتأجيل ثمن مبيع كذلك فيعتبر من الثلث أجرة
 العارية وثن المبيع وان باعه باضعاف ثمن مثله لان تقويت يدهم كنفويت ملكهم
 (وهبة) مخبرة في مرض الموت وعنى غير مستولدة اذ هو لها فيه من رأس المال
 وبراء وهبة في صحة واقباض في مرض حيث اتفق المتهب والوارث على أن القبض
 وقع في المرض والاحلف المتهب ان القبض وقع في الصحة فيكون الاعتبار من رأس
 المال واعلم انه اذا ثبت المرض مخوفا عنه دنا في زمن المرض ومات به حكم عنه
 الموت بعدم نفوذ التبوع الزائد على الثلث حينئذ فان برأ نفذ وان ثبت عندنا في زمن
 المرض انه غير مخوف فبات فان حل على الفجأة حكمنا بعد الموت بنفوذ والا فلا ولو
 تصرف في مرض غير مخوف ثم عقبه مرض مخوف ومات به فان كان المرض الاول مما
 لا يتولد عنه الثاني عادة نفذ التصرف فيه وان كان مما يتولد عنه الثاني عادة لم ينفذ
 لان الموت منسوب اليه ولو بواسطة كما قاله عمر البصري ثم الوصية ان كانت مطلوبة
 حين فعلها اذا عرض للموصى له ما يقتضى أنه يصرفها في محرم وجب الرجوع أو في
 مكروه نذب الرجوع أو في طاعة كره الرجوع (وتبطل) أي الوصية (برجوع) عن
 الوصية وعن بعضها ويحصل الرجوع (بنحو نقضت) الوصية كابطالتها ورجعت فيها
 ورفعها ورددتها وأزالتها وفسختها وكلها صرائح كحرام على الموصى له (و) بقوله
 (هذا) أي الموصى به (لوارثي) أو ميراث عني وان لم يقل بعد موقى لانه لا يكون كذلك
 الا وقد أبطال الوصية فيه فصار كقوله رددتها (و) نحو (بيع ورهن) ولو بالقبول
 لظاهر صرفه بذلك عن جهة الوصية (وعرض عليه) وتوكيل في البيع وفي العرض

ويعتبر منه عنى
 علق بالموت ووقف
 وهبة وتبطل برجوع
 بنحو نقضت وهذا
 لوارثي وبيع ورهن
 وعرض عليه

(وغرس) وبناء في أرض سواء أ كان ذلك بفعله أم بفعل مأذونه بخلاف زرعه فيها
(وتنفع ميتا صدقة) لأجله من وارث وغیره ومنها وقف المحف وغیره وحفر قبر
وغرس شجر روى مسلم عن عائشة رضى الله عنها أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله ان أمي انفلتت نفسها ولم توص وأظنها لو تكلمت تصدقت
أفلهما أجران تصدقت عنها قال نعم اه والتصدق عن الميت بوجه شرعى مطلوب
ولا يتقيد بكونه في سبعة أيام أو أكثر أو أقل وتقيد ببعض الأيام من العوائد فقط
كما أفق بذلك السيد أحمد دحلان وقد جرت عادة الناس بالتصدق عن الميت
في ثالث من موته وفي سابع وفي تمام العشرين وفي الاربعين وفي المائة وبعد ذلك
يفعل كل سنة حولا في يوم الموت كما أفاده شيخنا يوسف السنبلاوين أما الطعام
الذى يجتمع عليه الناس ليلة دفن الميت المسمى بالوحشة فهو مكروه ما لم يكن من مال
الائتام والافحرم كذا في كشف اللثام (ودعاء) قال النووي في الاذكار أجمع العلماء
على أن الدعاء للأموات ينفعهم ويصلهم ثوابه اه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال ما الميت في قبره الا كالغريق المغوث بفتح الواو المشددة أى الطالب لأن
بغاث ينظر دعوة تلحقه من ابنه أو أخيه أو صديق له فاذا لحقته كانت أحب اليه من
الدنيا وما فيها وان هدايا الاحياء للأموات الدعاء والاستغفار وقال حسين المحلى
في كشف اللثام يحصل ثواب القراءة للميت بمجرد قصده بها وهو مذهب الائمة الثلاثة
وكذا القراءة بحضرة الميت أو بنية القارئ ثواب قراءة له أو بدعائه له عقب القراءة
ومنه اللهم أوصل ثواب ما قرأناه الى فلان واو قال بعده ثم الى أموات المسلمين اه
وقال محمد أبو خضير في نهاية الامل والذي استقر عليه الحال من خلاف كبير أن الميت
ينفعه ما يفعله له من الخيرات بعد موته لكن لا بد أن يقصد الفاعل ثواب ذلك للميت
أو يدعوله عقب الفعل بحصول الثواب له أو يكون عند قبره ويحصل لفاعل ذلك ثواب
أيضا ولو سقط ثواب الفاعل لمسقط كأن غلب الباعث الدنيوى كأن كان بأجرة فينبغي
أن لا يسقط مثله بالنسبة للميت وقال في موضع آخر يجب اعتقاد أن الدعاء ينفع
الاحياء والأموات أن دعاءهم غيبرهم ويضرهم أن دعاء عليهم بحق وروى الحاكم أنه
صلى الله عليه وسلم قال لا يغنى حذر من قدر والدعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل وان
الملاء لمنزل ويتلقاه الدعاء فيتمع الجحان الى يوم القيامة وأجمع على نفعه المسلمون
والخلف من أهل السنة وهو أعلم أن للدعاء شروطا وآدابا فمن شروطه أكل الحلال
وأن يدعو وهو موقن بالاجابة وان لا يكون قلبه غافلا وان لا يدعو بما فيه اثم أو قطيعة
رحم أو اضرار حقوق المسلمين وان لا يدعو بمحال ولو عادة ومن آدابه ان يختار الاوقات
المفضلة كأن يدعو في السحر وعند الاذان والاقامة ومنها تقديم الوضوء والصلاة
واستقبال القبلة ورفع الايدي جهة السماء وتقديم التوبة والاعتراف بالذنوب

وغرس وتنفع ميتا
صدقة ودعاء

والاخلاص وافتتاحه بالحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وختمه بهما وجعل
الصلاة في وسطه أيضا وقال ابن عطاء الله رحمه الله للدعاء أركان واجفحة وأسباب
وأوقات فان وافق أركانه قوى وان وافق أجفحته طار في السماء وان وافق مواقمته
فاز وان وافق أسبابه نجح فاركانه حضور القلب والرقعة والاستسنة كانه والخضوع
وتعلق القلب بالله وقطعه من الاسباب واجفحته الصدق ومواقمته الاسرار وأسبابه
الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم ثم ان الاجابة تتنوع فتارة يقع المطلوب بعينه
على الفور وتارة يقع ولكن يتأخر لحكمة وتارة تقع الاجابة بغير المطلوب حالا أو ما لا
وتارة يدخر بذلك ثوابا في الآخرة

باب الفرائض

أى مسائل قسمة الموارث أى التركات يبدأ أوجوبها من تركه الميت بحق متعلق
بنفس التركة كالزكاة والنذر وكفارة وجع والمرهون والجاني الملتحق بذاته مال
والمبيع بمن في الذمة اذا مات المشتري مفلسا ويقدم دين الله على دين الآدمي ثم
بكافة التجهيز للميت ولمن عليه مؤنته بالمعروف بحسب اليسار والاعسار غير زوجة
وخادمها وكافة تجهيزها على الزوج الغني ثم بالدين المرسل في الذمة لكونها حقا
واجبا على الميت ثم بالوصية من ثلث الباقي بعد الدين ثم بقسمة الباقي من التركة بين
الورثة وهم بالاسباب الخاصة قسما نذكور واثالث فالنكاح خمسة عشر الابن وابنه
للأب والجد والأخ لأبوين والأخ للأب والأخ للأبوين وابن الأخ
للأب والعم لأبوين والعم للأب وابن العم للأب والزوجة وذوالولاء
والاناث عشرة البنات وبنت الابن والام والجددة للأب والاخت للأبوين
والاخت للأب والاخت للام والزوجة وذات الولاء فلوا جتمع الذكور فالوارث أب
وابن وزوجة أو اجتمع الاناث فالوارث بنت وبنت ابن وأم وأخت لأبوين وزوجة
أو اجتمع الممكن اجتماعهم من الصنفين فالوارث أبوان وابن وبنت وأحد زوجين
هل لم يستغرق الورثة منها رد ما فضل عن الورثة على ذوى فروض غير زوجين بنسبة
فروض من يرد عليه وقال الشيخ عطاء الله وأصول الرذائنان وثلاثة وأربعة
ونخسة لانه ان كان في المسئلة سدسان كجدة وأخ لام فاصلها اثنان وان كان فيها ثلث
وسدس كام وأخ منها ثلثة وان كان فيها نصف وسدس كبنات وأم فاربعة وان
كان فيها نصف وسدسان كبنات وبنت ابن وأم أو نصف وثلث كاخت لغير أم
وأخوين لام فخمسة اه (الفروض) أى الانصباء المحصورة للورثة (في كتاب الله
تعطى) ستة الربع والثلث وضعف كل ونصفه وزيد على هذه الستة ثلث ما بقي
وليس المراد ان كل من له شئ من الانصباء يأخذه بنص القرآن لان فيهم من أخذ
بالاجماع أو القياس أحدها (ثلثان) وهو لاربعة (لاثنين) أى لاثنتين متساويتين

باب الفرائض
الفروض في كتاب الله
تعالى ثلثان لاثنتين

فأكثر من يرث النصف (من بنت وبنت ابن وأخت لابوين و) أخت (لاب) قال
الله تعالى في البنات فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك وبنت الابن كالبنت
والبناتان وبنت الابن مقيسة تان على الاختين وقال في الاختين فأكثر فإن كانتا
اثنتين فلهما الثلثان مما ترك نزلت هذه الآية في سبع أخوات لجابر بن عبد الله حين
مرض وسئل عن ارثهن منه فدللت هذه الآية على أن المراد الاختان فأكثر (وعصب
كلا) من الأربع (أخساوي) له في الدرجة فالابن يعصب البنت وابن الابن
يعصب بنت الابن التي في درجته والاخ الشقيق يعصب الاخت الشقيقة والاخ لاب
يعصب الاخت لاب ثم ان ابن الابن كما يعصب أخته وبنت عمه التي في درجته يعصب
بنت ابن فوقه وهي عمته وبنت عم أبيه ان لم يكن لها سدس كبنتين وبنت ابن وابن
ابن ابن والا فلا يعصبها كبنت وبنت ابن وابن ابن لان لها فرضا استغنت به عن
تعصبه وهو السدس وله الثلث الباقي ولو كان في هذا المثال بنت ابن ابن أيضا قسم
الثلث بينهما وبين أخيها لان هذه لاشي لها في السدس الذي هو ثلث الثلثين
فيعصبها ومعنى تعصيب الاخ أخته أن يكون للذ كرفي التركة مثل حظ الانثيين أما
تعصيب المساوي للأنثي فلقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذ كرمثل حظ الانثيين
وقوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذ كرمثل حظ الانثيين وأما النازل عنها
فبالاولى لان التي فوقه أقرب من التي في درجته وقد تعصب الشقيقة والاخت
للأب بالجد لانه بمنزلة أخيها (و) عصب (الآخرين) أي الاخت الشقيقة والاخت
لاب (الاوليان) وهما البنت وبنت الابن والمعنى أن الاخت تأخذ ما تبقى للبنت
أو بنت الابن فتأخذ الاخت الشقيقة أو الاخت لاب أو الاخوات المساويات
بالعصوبة ما فضل من فرض البنت أو بنت الابن وهو النصف ان كانت واحدة
والثلثان ان كانت متعددة والاخت الشقيقة متى صارت عصبية مع الغير صارت بمنزلة
الاخ الشقيق فتحجب الاخوة للأب وباقي العصبيات وما ذكر من أن الاخوات مع
البنات عصبيات هو مذهب الجمهور خلافا لابن عباس القائل بان البنات أو بنات
الابن يحجبن الاخوات كما قال البيهقي (و) ثانيها (نصف) وهو خمسة (لكن) أي للبنت
وابن الابن والاخت الشقيقة والاخت لاب حيث كن (منفردات) عن اخواتهن
وعن عصبهن من الذكور قال تعالى في البنت وان كنت واحدة فلها النصف وقال
في الاخت وله أخت فلها نصف ما ترك والمراد أخت الغير أم (ولزوج ليس لزوجه
فرع) واث من الولد أو ولد الابن سواء كان ذكرا أو أنثى وسواء كان من الزوج أو من
غيره لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد وولد الابن كالولد
اجمعا وقياسا أولفظ الولد يشمل بناء على أعمال اللفظ في حقيقة ومجازه كما عليه
الشافعي رضي الله عنه وفقدان الفرع الوارث بان لا يكون فرع أو كان لكنه غير

من بنت وبنت ابن
وأخت لابوين ولاب
وعصب كلا أخ
ساوي والآخرين
الاوليان ونصف
لكن منفردات ولزوج
ليس لزوجه فرع

وارث لقيام مانع أولئك وولد بنت (و) ثالثها (ربيع) وهو لاثنين (له) أي لزوج
(معه) أي مع وجود فرع وارث لميت لقوله تعالى فان كان لهن وله فلا لكم الربع مما
تركن (ولها) أي لزوجته فاكثر (دونه) أي مع فقدان فرع للزوج سواء كان من
تلك الزوجة أو من غيرها لقوله تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكنم ولد (و)
رابعها (ثمن) وهو (لها) أي لزوجته فاكثر (معه) أي فرع وارث لميت لقوله تعالى
فان كان لكنم ولد فلهن الثمن مما تركن والزوجان يتوارثان في عدة الطلاق الرجعي
وذلك داخل في كلام المصنف (و) خامسها (ثالث) وهو لاثنين (لام ليس لميتها)
فرع وارث (ولا عدد من أخوة) ذكر ان أو اثنين أو خنتين أو مختلفان من ذلك قال
تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا له الثلث فان كان له أخوة فلا له السدس
والمراد بهم انما ان لم يكن مع الام أب وأحد الزوجين والا فلا ثلث
الباقى فمسئلة زوج وأبوين من ستة ومسئلة زوجة وأبوين من أربعة وانما لم يفرض
لها في هاتين المسئلتين الثلث كاملا لئلا يأخذ الاب مثلي ما تأخذ هي على الاصل
في اجتماع ذكر وأنثى في درجة ففرضها في الحقيقة في الأولى السدس وفي الثانية
الربع لكن أبى العلماء لفظة الثلث موافقة لقوله تعالى وورثه أبواه فلا له الثلث
وبعابا بالاولى فيقال أم وورثت السدس وليس لميتها فرع وارث ولا ذوا أخوة وبالثانية
فيقال امرأة ورثت الربع بلا عول ولا رد ولا زوجية وهاتان تلقبان بالغراوين لان
هذه المسئلة غرت الام أولانها كغرة الفرس في الشهرة وبالمرءيتين لقضاء عمر رضى
الله عنه فيهما بذلك وخالف في ذلك ابن عباس حيث يعطى للام ثلث جميع المال
ووافقه ابن سيرين ووافقه الجمهور في مسألة الزوج (ولو ليهما) أي ولدى أم غاكثر
يستوى في ولد الام الذكور والانثى قال تعالى وله أخ أو أخت فلا لكل واحد منهما
السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والمراد اولاد الام بدليل قراءة
ابن مسعود وغيره وله أخ أو أخت من أم والقراءة الشاذة كالتخبر على الصحيح المنصوص
(و) سادسها (سدس) ولو اربعة (لاب وجسد لميتها فرع) وارث قال تعالى ولا يويه
لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد وأجد كالأب والمراد جد لم يدل بانثى
والا فلا يرث بخصوص القرابة لانه من ذوى الارحام (وأم لميتها ذلك) أي فرع وارث
(أو عدد من أخوة) مطلقا اثنان فاكثر وان لم يرثا كجبهما بالشخص دون الوصف كاخ
لاب مع شقيق وكأخوين لام مع جد قال تعالى فان كان له أخوة فلا له السدس والمراد
بالأخوة البنات من الأم خلافا لابن عباس القائل ان الام لا تتجرب عن الثلث
الى السدس الا بثلاث من الأخوة متمسكا بظاهر هذه الآية من أن أقل الجمع ثلاثة
ولو اجتمع مع الام فرع وعدد من الأخوة فالظاهر كما قال ابن الرفعة وغيره أن الحاجب
هو الفرع لانه أقوى (وجدة) فاكثر لام أو لاب سواء كان معها ولد أم لا وسواء كان

وربيع له معه ولها
دونه وثمان لها معه
وثالث لام ليس
لميتها فرع ولا عدد
من أخوة ولو ليهما
وسدس لاب وجد
لميتها فرع وأم لميتها
ذلك أو عدد من
أخوة وجدة

معها - مدد من الاخوة أم لا قالوا رث من الجدات كل جدة أدلت بمحض الاناث كما
 أم الام أو بمحض الذكور كما أبي الاب أو بمحض الاناث الى الذكور كما أم الاب اما
 المدلية الى الميت بذكور الى اناث كما أبي الام فهي الجدة المحجوبة فلا ترث عند
 الائمة الاربعة واما الجدة الساقطة وهي كالومات الميت عن أم الام وعن أم الاب مع
 وجود الاب فعند الامام مالك وأبي حنيفة السدس كله لام الام فقط ولا شيء لام
 الاب لحجها بالاب وكذلك عند الامام الشافعي على الرابع ومقابله عند السادة
 الشافعية أن التي من قبل الام لها نصف السدس والنصف الثاني يأخذه الاب لانه
 حجب أم نفسه وعند الامام أحمد بن حنبل السدس بين الجدتين بالسوية لان الاب
 لا يحجب أم نفسه عنده (وبنت ابن فاكثر مع بنت أو) بنت ابن مع (بنت ابن أعلى)
 لقضاء صلى الله عليه وسلم بالسدس في بنت الابن الواحدة مع بنت رواء البخاري
 عن ابن مسعود وقيس بها الا اكثر فلو كانت بنت الابن مع بنتين فاكثر فلا ترث الا اذا
 كان معها ابن ابن بعصمها (وأخت فاكثر لاب مع أخت لابوين) قياسا على التي
 قبلها فلو كان مع الأخت لاب أختان شقيقة كانا أكثر فلا ترث الا اذا كان معها أخ
 لاب بعصمها (وواحد من ولده أم) ذكر كان أو غيره قال تعالى وإن كان رجل يورث
 كلاً له أو امرأة وله أخ وأخت فلكل واحد منهما السدس فان فسر الكلالة بالورثة
 اذ لم يكن فيهم أب فاعلا ولا ابن فاسفل فقل فقله تعالى كلاً له اما حال من ضمير يورث
 فكان ناقصة ويورث خبر أو تامة فيورث صفة واما خبر فيورث صفة والرباط الضمير
 المستتر فيه وحينئذ فهو على تقدير مضاف أي ذا كلاً له واذا فسر الكلالة بالميت
 الذي لم يترك ولداً ولا والداً فلكلاً له أيضاً حال أو خبر ولا يمكن لا يحتاج الى تقدير
 مضاف واذا فسر بالقراءة غير الولد والوالدة فهي مفعول لاجله كما في معنى اللبيب ثم
 استطرده المصنف في ذكر فرض الام بعد فرض الزوجين فقال (وثالث باق لام مع
 أحد زوجين وأب) فلهذه المسئلة صورتان تلقبان بالغريتين تشبهانها بالكوكب
 الاغريتين هما بين الغرضيين وتلقبان أيضاً بالغريتين لانها رفعتا الى عمر رضى
 الله عنه فجعل للام ثلث ما يبق بعد فرض الزوجين وتلقبان أيضاً بالغريتين
 اغريتين في المسائل الغرضية ولحقا فتمت للقواعد الغرضية فالصورة الاولى زوج
 وأبوان أصلها من اثنين للزوج واحد يبق واحد على ثلاثة مخرج الثلث لا ينقسم
 ولا يوافق فيضرب اثنين في ثلاثة فالاحاصل ستة للزوج ثلاثة وللأب انسان وللأم
 واحد ثلث ما يبق والصورة الثانية زوجة وأبوان أصلها من أربعة ومنها تصح
 للزوج واحد وللأم ثلث الباقي وللأب الباقي وجعل له ضعفها لان كل أنثى مع ذكر
 من جنسها له مثلاً فاعلم من ذلك المذكور أن الستة في الصورة الاولى تصحج والاربعة
 في الثانية تأصيل وهو المحجب على نوعين حجب حرمان وهو منع الارث بالكلية وحجب

وبنت ابن فاكثر مع
 بنت أو بنت ابن
 أعلى وأخت فاكثر
 لاب مع أخت لابوين
 واحد من ولده أم
 وثالث باق لام مع
 أحد زوجين وأب

نقصان وهو ممنوع أو فر الحظين وحجب الحرمان على قسمين حجب بالوصف كرق و قتل
واختلاف دين فيدخل على جميع الورثة وحجب بالشخص فلا يدخل على ستة الابن
والبنات والاب والام والزوج والزوجة ويدخل على غيرهم وحجب النقصان لا يكون
الا بالشخص ويدخل على كل وارث سواء كان يرث بالفرض أو بالتعصيب وهو سبعة
أقسام الاول الحجب من فرض الى فرض أقل منه كالزوجة والام والثاني
الحجب من تعصيب الى فرض كحجب الاب والجد من الكل الى السادس والثالث
الانتقال من فرض الى تعصيب كالبنات وبنات الابن والاخوات الاشقاء اوللاب
اذا كان معهن ذكر يعصبن والرابع الانتقال من تعصيب الى تعصيب مثل
الاخت الشقيقة أوللاب مع البنات أو بنت الابن فانها انتقلت من التعصيب بالغير
الى التعصيب مع الغير والخامس المزاوجة في الفرض كالزوجة اذا تعددت والجمدة
كذلك والبنات وبنات الابن والاخوات الاشقاء أوللاب والسابع المزاوجة
في العول كما في المسئلة المنبرية وهي زوجة وأبوان وبنتان وكل من حجب حرمانا
لا يحجب غيره حرمانا وقد يحجب غيره نقصانا كالأخوة للام مع الام والجد فانهم
يحمون الام من الثلث الى السادس حجب نقصان (ويحجب ولد ابن بابن) سواء كان
أباه أو عمه (أو ابن ابن أقرب منه) يحجب (جد) أبوالاب وان علا (بأب) متوسط
بينه وبين الميت سواء كان الجد يرث بالتعصيب وحده كجد فقط أو بالفرض وحده
كجد مع ابن أو بالفرض والتعصيب معا كجد مع بنت فان الجد اذا كان معه أب
في حالته الثلاث ورث الاب وحجب الجد بالاب (و) تحجب (جددة لام بأم) لانها
تدلى بها (و) جددة (لاب باب) لانها تدلى به (وأم) بالاجماع ولان ارثها بالامومة
والام أقرب منها (و) يحجب (أخ لابوين) بثلاثة (بأب وابن) وابنه وان نزل اجماعا
لان جهة ابن الابن مقدمة على جهة الاخ (و) يحجب أخ (لاب) بخمسة (بهما) أي
بأب وابن وابنه وان نزل (وبأخ لابوين) لانه أقوى من المدلى بأصل واحد وبأخت
لابوين معها بنت أو بنت ابن (و) يحجب أخ (لام) بستة (بأب) وجد وان علا عند
الجمهور خلافا لابن عباس القائل بأن الاخ للام يرث مع وجود الجد وهو شاذ (وفرع)
وارث من ابن وابنه وبنت وبنت ابن (و) يحجب (ابن أخ لابوين) بستة (بأب وجد)
أبيه وان علا (وابن) وابنه وان نزل (وأخ) لابوين أولاب لانه أقرب منه (و) يحجب
ابن أخ (لاب) بسبعة (بهؤلاء) الستة (وابن أخ لابوين) لانه أقوى منه ويحجب
ابن ابن أخ لابوين بابن أخ لاب لانه أقرب منه واعلم أن ابن الاخ وان نزل لا يعصب
بنت الاخ التي في درجته ولا الانثى التي فوقه من بنات الاخ اجماعا لانهم من ذوى
الارحام وكذلك لا يعصب ابن الاخ من فوقه من الاخوات لانهن مستغنيات

ويحجب ولد ابن بابن
أو ابن ابن اقرب منه
وجد باب وجددة لام
بأم ولاب باب وأم
وأخ لابوين باب
وابن وأخ لابوين
وبأخ لابوين ولا أم باب
وفرع وابن أخ لابوين
باب وجد وابن أخ
ولاب بهؤلاء وبابن
أخ لابوين

بفرضهن بخلاف ابن الابن فانه يعصب الانثى التي في درجته والانثى التي فوقه لانها
 من ذوى السهام وهذا هو القريب الميمارك وهو من لولاء لسقطات الانثى التي
 يعصبها سواء كان اخاها مطلقا أو ابن عمها أو أنزل منها أما القريب المشؤم فهو الذي
 لولاه لورثت الانثى ولا يكون ذلك إلا مساو يالهسا من أخ مطلقا أو ابن عم لبنت ابن
 وذلك كما لو هلكت المرأة عن زوجها وأمه وأبيها وبنتها وبنت ابنها فهذه خمسة
 فالمسئلة من انثى عشر للزوج الربع وللأم السدس وللأب السدس وللبنات
 النصف ولبنات الابن السدس فتعول المسئلة لخمس عشرة فلو كان مع بنت الابن ابن
 ابن سقطت هي معه لاستغراق الفروض التركة وتكون المسئلة اذ ذلك عائلة لثلاثة
 عشر فقط فلولاء لورثت فهذه الاخ مشؤم عليهم او يحجب عم لابوين بأب وجد وابن
 وابنه وأخ لابوين ولاب وابن أخ لابوين ولاب لانه أقرب منه جهة ويحجب عم لاب
 بهؤلاء الثمانية وعم لابوين لانه أقوى منه ويحجب ابن عم لابوين بهؤلاء التسعة وعم
 لاب لانه أقرب منه ويحجب ابن عم لاب بهؤلاء العشرة وابن عم لابوين لانه أقوى منه
 ويحجب ابن ابن عم لابوين بابن عم لاب ويحجب بنات ابن بابن أو بنتين ان لم يعصب
 بنحو أخ أو ابن عم فان عصبين به أخذ من معه الباقي بعد ثلثي البنتين بالتعصيب
 وتحجب الاخوات لاب باختين لابوين فان كان معهن أخ عصبهن وبأخت لابوين
 معهن بنت أو بنت ابن ويحجب عصبته ممن حجب باستغراق ذوى فروض للتركة كزوج
 وأم وأخ منها وعم فالعم محجوب بالاستغراق ويحجب من له وللاء ذكر أو غيره
 بعصب نسب لانه أقوى منه (وما فضل) عن الفرض من التركة ان كان مع العصبه
 ذو فرض (أو الكل) أى كل التركة ان لم يكن معه ذو فرض (لعصبه) وهو من لا مقداره
 من الورثة ويسمى بذلك الواحد والجمع والمذكر والمؤنث ويسقط عند الاستغراق إلا
 اذا انقلب من عصبية الى فرض كالأخ الشقيق في المشتركة والأخت في الأكدرية فلا
 يحجبها بالاستغراق فصورة مسئلة المشتركة زوج وأم وولد وأم وأخ لابوين فأكثر فان
 الفروض فيها تستغرق التركة للزوج النصف وللأم السدس ولولدى الأم الثلث
 فالقياس سقوط الاخوة الاشقاء لان القاعدة اذا استغرقت الفروض التركة سقط
 العاصب وبه قال أبو حنيفة وأحمد وروى عن الشافعي عملا بالقياس والمذهب المعتمد
 عنه وبه قال الامام مالك أن يجعل الاشقاء أولاد أم لا شرا حكمهم في الأدلاء بها وتلغى
 قرابة الأب لئلا يسقطوا ويقسم ثلث التركة الذي هو فرض ولدى الأم عليهما وعلى
 الاشقاء على عدد رؤسهم يستوى فيه الذكور والانثى من الفريقين لان أولاد الأم اذا
 كان بعضهم ابن عم تلغى عصبوبته ويرث بالفرض فالأخ للابوين أولى فلو كان بدل الأخ
 الشقيق أخ لاب سقط ولو كان بدل الأم جدة لم يختلف الحكم ولو كان ولد الأم واحدا
 لم تكن المسئلة مشتركة لان له حينئذ السدس فيبقى للشقيق واحد وكذا لو كان بدل

وما فضل أو الكل
 لعصبه

الزوج زوجة فلا تكون مشتركة لان للزوجة الربع وللجدة السدس وللأخوة للام
 الثلث فيبقى للشقيق ثلاثة ولو كان بدل الشقيق أخت لم تكن مشتركة لان المسئلة
 تعال لها بمثل النصف فتكون من ستة عالت لتسعة ولو تعددت الأخت المسئلة
 لم تكن مشتركة لانها تعال لمن بمثل الثلثين فصارت عشرة وتسمى مسئلة المشتركة
 بالحجارية والحجرية واليمنية والمنبرية لما روي أن الأخوة للابوين قالوا العهر ب أن أبانا
 كان حمارا ما زادنا الأب الا قربا وروى أنهم قالوا هب أن أبانا كان حمارا ملقى في السيم
 ولان عمر سئل عن هذه المسئلة وهو على المنبر وبعضهم يلفز بهذه المسئلة فيقول امرأة
 حبلى رأت قومًا يقسمون مالا فقالت لهم لا تجلوا فاني حبلى فان ولدت أنثى ورثت
 وان ولدت ذكر افقط أو ذكورا وانما لم يرثوا فاجواب أن القوم الذين يقسمون المال هم
 الزوج والام والأخوة للام وهذه الحبلى زوجة الأب فان ولدت أنا ثورثن وان ولدت
 ذكورا فقط أو مع اناث لم يرثوا وصورة الا كدرية زوج وأم و جد وأخت لتسير أم
 فالمسئلة من ستة فللزوج نصف وللأم ثلث ويفضل سدس وكان القياس أن يفرض
 للجد وتسقط الأخت وبذلك قال أبو حنيفة وأحمد وهو قول أبي بكر وعلى رضي الله عنهم
 وعند الشافعي ومالك والجمهورية يفرض للجد السدس والفاضل ويفرض للأخت
 النصف لانها باطلت عصو بنتها بالجد ولا حاجب يحجبها فتعول المسئلة بنصفها من
 ستة الى تسعة ثم يعود الجد والأخت الى المقاسمة فينقلان من الفرض الى التعصيب
 ويقسمان نصيبهما أثلاثا للجد الثلثان وللأخت الثلث وسهامهما أربعة لا تقسم
 أثلاثا فتضرب ثلاثة مخرج الثلث في تسعة مبالغ المسئلة بعولها فتصح من سبعة
 وعشرين للزوج تسعة حاصلة من ضرب ثلاثة في مثلهما وللأم ستة حاصلة من ضرب
 اثنين في ثلاثة وللأخت أربعة وللجد ثمانية وبعايا هذه المسئلة فيقال هلك هالك
 وخلف أربعة من الورثة فخص أحدهم ثلث المال والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث
 باقى الباقي والرابع الباقي وسميت هذه المسئلة كدرية لان عبد الملك بن مروان
 سأل رجلا له معرفة بالفرائض يقال له أكدر فأخطأ في هذه المسئلة كما قاله ابن
 حبيب وقيل سميت بذلك لانها كدرت أصل زيد لانه لا يفرض في باب الجد والأخوة
 للأخت ولا يعيّل وقد فرض لها هنا وأعال وقيل ان المرأة الميتة كانت من أكدر
 وقيل ان الزوج كان اسمه أكدر أو لم تذكر أقوال الصحابة أولان زيد بن ثابت كدر
 على الأخت ميراثها فانه أعطاهما النصف ثم استرجعه منها واقتسما النصيبين لذلك
 مثل حظ الانثيين أولان المسؤول عنها كان يقال له أكدر أو أبوا كدر وتلقب هذه المسئلة
 أيضا بالغراء لظهورها وشهرتها كالسكوكب الا غراذ ليس في مسائل الجد والأخوة
 مسئلة يفرض فيها للأخت سواها أولان الأخت قد غرها الجد فيها ولو كان بدل
 الأخت أخ سقط أو أختان فللأم السدس ولهما السدس الباقي فاستوى للجد

المقاسمة والسدس ولو كان بدل الجدة أب لكانت إحدى الغراوين وان لم يكن في هذه
المسئلة زوج فهي المسماة بالخرقاء فللام الثلث والباقي بين الأخت والجدة يقسمانه
للجد ضعف مال الأخت فأصل المسئلة ثلاثة وصحت من تسعة (وهي) أي العصبية
بنفسه لان العصبية اذا اطلق لا ينصرف الا للثلاث (ابن فابنه) وان سفل فابن الابن
كالابن الا انه ليس له مع البنت مثلاً لانه لا يعصبها وليس له مع الاكثر مثل اثنتين
بل له الباقي (ثأب فابوه) وان علا فالجد أبوالاب كالأب الا أنه لا يحجب الاخوة
لأبوين أو لأب بل يشاركونه ثم اذا لم يكن مع الجد والاخوة ذوفرض فللجد ثلاث
حالات اما أن يقاسم مع الاخوة واما أن يأخذ ثلث المال واما أن يستوي الثلث
والمقاسمة فاذا كان معه اخوة دون مثلية فالمقاسمة أكثر وذلك في خمس صور أخ فقط
أخت فقط أختان ثلاثة اخوة أخ وأخت أو أكثر من مثليه فالثلث خير له ولا تنحصر
صوره كاخوين وأخت أو كان معه مثلاً استوي الامران وذلك في ثلاث صور أخوان
أربع أخوات أخ وأختان ويعبر الفرضيون فيها بالثلث لانه أسهل ووجه اعتبار
الثلث للجد أن له مع الام مثلي ما لها غالباً والاخوة لا ينقصونها عن السدس فلا
ينقصونه عن ضعفه ووجه المقاسمة أن الجد كالأخ في ادلائه بالأب وانما أخذ الاكثر
لانه قد اجتمع فيه جهة الفرض والتعصيب فأخذ بأكثرهما واختلف في أخذ الجد
ثلث جميع المال فقال ابن الهائم يأخذه بالفرض وقال الغزالي يأخذه بالتعصيب قال
السبكي وهذا هو الأقرب واذا كان مع الجد والاخوة صاحب فرض فله أربع
حالات اما أن يتعين له المقاسمة كبنت وجد وأخ وأخت أو يمين ثلث الباقي
كزوج وأم وجد وأخوين وأخت واما أن يتعين له سدس جميع المال كبنتين وجد
وأخوين واما أن يستوي له المقاسمة بعد الفرض مع ثلث الباقي عن الفرض ومع
السدس كزوج وجد وأخوين ولعرفة الاكثر من الثلثة ضابط وهو ان كان
الفرض نصفاً أو أقل فالقسمة أعبط ان كانت الاخوة دون مثلي الجد وان زادوا على
مثليه فثلث الباقي أعبط وان كانوا مثليه استويا وقد تستوي الثلاثة فان كان
الفرض ثلثين فالقسمة أعبط ان كان معه أخت والأقله السدس وان كان الفرض
بين النصف والثلثين كنصف وثلث فالقسمة أعبط مع أخ أو أخت أو أختين فان
زادوا أقله السدس وهذا اذا بقي أكثر من السدس والا فبأخذ الجد السدس وسقط
الاخوة ثمثال ما يبقى السدس بنتان وأم وجد واخوة ومثال ما يبقى أقل منه بنتان
وزوج وجد واخوة ومثال ما لم يبق شيء بنتان وأم وزوج وجد واخوة فتعول المسئلة
الثمانية بالسدس والاخيرة بتمامه ويعاد أولاد الأبوين على الجد أولاد الأب في
الحساب أما أولاد الام مع الجد فمحرورمون ابدان خلاف ولد الأب مع ولد الأبوين فانه ان
كان ولد الأبوين ذكراً أو هو وأنثى أو هي معها بنت سقط ولد الأب وان لم يكن كذلك
فتأخذ الشقيقة لو احدى شيأ من ثلثي النصف وتأخذ من فوقها الى الثلثين ان وجد

وهي ابن فابنه فأب
فابوه

فاخ لا بوين ولا ب
فبنوهما فعم لا بوين
فلا ب فبنوهما فعتق
فد كور عصيته

(قوله فلو اشترت
امرأة الخ) وصور
بعضهم مسألة القضاء
بما اذا اشترى ابن وابنة
اباهما الى آخر ما ذكر
ولعل الحادثة تعددت
وعلى هذا التصور قول
السبكي من بحر
الطويل
اذا ما اشترت بنت
وابن اباهما ووجادا
بعثت حاضر ونوال
لا عبده ثم المنية بحلت
عليه وما يتابعه بليالي
وقد خلفوا مالا فإما
حكم ما لهم وهل الابن
ما يحويه وليس بيالي
أم الاخت تبقى مع
أخيها وهذا من
المدكور جل سؤالي
واجاب بقوله
للأبن جميع المال
اذهو عاصب وليس
لغير البنت ارث موالى
واعتماقها ندلى به بعد
عاصب وذا حجت
فانهم حديث سؤالي
وقد غلطت فيه طوائف
أربع مئين قضاة
مادعوه بيالي اه

ما يكمل النصف أو الثلثين وبأخذ ولد الأب ما فضل عن ذلك ان كان فمثال ما تستكمل
النصف جد وشقيقة وأخ لأب فهذه المسئلة من خمسة على عدد الرؤس للجد سهمان
وللاخت سهم وللاخ سهمان يرد منهما على الاخت تمام النصف وهو سهم ونصف
يبقى في يده نصف سهم فيضرب مخرجه في أصل المسئلة تبلغ عشرة ومنها تصح وقس
عليه كما قاله الزيادي نقلا عن الكفاية ومثال ما نقص عن النصف وهو ما اذا كان
مع الاخت صاحب فرض كزوج وولد وأخت شقيقة وأخ لأب فلزوج النصف
واحد يبقى واحد فالجد المقتسم له خمسة واحد فتضرب خمسة في اثنين بعشرة
للزوج النصف خمسة وللجد اثنان وللأخت ثلاثة وهي أقل من النصف كما قاله
البحراني ومثال ما نقص عن الثلثين جد وشقيقة ثمان وأخت لأب فالمسئلة من
خمس على عدد الرؤس للجد اثنان يبقى للشقيقة ثمانية دون النصف فيقتصران
عليهما وهي ستة قسم عليهما فتضرب اثنان في خمسة بعشرة للجد أربعة وللأخت ستة
وهي أقل من الثلثين ومثال ما لم يبقى شيء عن النصف جد وأخت لا بوين وأخت
لأب للجد سهمان من أربعة وللأخت سهمان وهما قدر فرضها وترجع بالاختصار الى
اثنين وتسقط الأخت للأب كما قاله الشيخ الاسلام زكريا الانصاري في الفتح الانسية
ومثال ما لم يبقى شيء عن الثلثين جد وشقيقة ثمان وأخ لأب فالمسئلة من ثلاثة ان
اعتبرنا الثلث أو من ستة ان اعتبرنا المقاسمة للجد الثلث والباقي وهو الثلثان
للشقيقتين وسقط الأخ للأب وهما اذهو مذهب الجمهور وعن علي وابن مسعود ان
الأخوة الأشقاء لا يعدون الأخوة للأب على الجد في القسمة فعلى هذا لا تقبض لانهم
محبوبون بهم كحبيبتهم عند فقده (فاخ لا بوين) (أخ لأب) فالأخ للأب كالأخ لا بوين
الأنه ليس له مع الأخت لا بوين مثلاها لأنه لا يعصب بها والآن يحجب في المشاركة
وفي اجتماع الأخت الشقيقة مع البنت أو بنت الابن وفي اجتماع الزوج مع الأخت
الشقيقة بلا شيء للأخ للأب فيما ذكر في العلم ان الأخوة على ثلاثة أصناف بنو أعيان
وبنو علات وبنو أخلاط فبنو الأعيان هم الأخوة لا بوين وسموا أعيانا لانهم من عين
واحدة وهو أب واحد وأم واحدة وبنو العلات هم الأخوة للأب فقط لأن كل واحدة
من الأم لم تعدل ولدا الأخرى أي لم تسقه بلبنها وبنو الأخلاط هم الأخوة للأم لانهم
من أخلاط الرجال لا من رجل واحد ويقال فيهم بنو الأخياف بمعنى الأخلاط وهما
شيء واحد (فبنوهما) أي الأخ لا بوين والأخ لأب وان بعدوا (فعم لا بوين فلا ب
فبنوهما) أي العم لا بوين ولأب ثم عم الأب ثم بنوه ثم عم الجد ثم بنوه (فعتق) اذا فقد
العصبة من النسب ذكرا كان أو أنثى ولا تكون الأنثى عصبة بنفسها إلا الممتقة
(فد كور عصيته) أي الممتق من النسب لكن يقدم هذا الخو ممتق لغير أم وابن
أخيه كذلك على جده فعتق الممتق فعصيته من النسب كالترتيب في عصبة الممتق
فان فقدوا فعتق ممتق الممتق ثم عصيته وهكذا ثم بيت المال فلو اشترت امرأة باها

وعتق عليهما ثم اشترى هو عبدا وأعتقه فبات الاب عنها وعن ابن أو أخ أو عم ثم مات
عتيق الاب عنها فبرأه للابن مثلا دونها لانه عصبة معتق من النسب بنفسه وهي
معتقة معتق والاول أقوى وتسمى هذه مسألة القضاء لما قيل انه أخطأ فيها أربعاً
قاض غير المتفقة حيث جعلوا الميراث للبنات لقربها ~~من~~ وأعلم أن جهات العصبية
عند الشافعية سبع البنوة ثم الأبوة ثم الجدوة ثم الأخوة ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت
المال وعند الحنابلة جهات ثمانت بأسقاط بيت المال وعند الحنفية جهات خمس
بعد الأبوة والجدوة شيئاً واحداً (فلو اجتمع بنون وبنات وأخوة وأخوات فالتركة
للكرم مثل حظ الانثيين) قال تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين
وقال تعالى وإن كنتموا أخوة رجالاً ونساء فللكرم مثل حظ الأنثيين وذلك أن الذكر
ذو حاجتين حاجة لنفسه وحاجة لعياله وللأنثى حاجة واحدة وهي لنفسها ولأن
الذكر طلب في الجهاد في سبيل الله وهو ذاب عنها وقوام عليها وروى أن جعفر
الصادق سئل عن سبب ذلك فقال لأن حواء أخذت حفنة من الخنطة وأكلتها
وأخذت حفنة أخرى وأدخرتها ثم أخذت حفنة أخرى ورفعتها لا آدم فلما فضلت
نفسها نقصت وجرى ذلك في النساء إلى يوم القيامة اه وبنت الابن كالبنات لأنها
تحتجب بالابن لانه أقرب منها وهو عصبة والبناتين فأكثر كما مروا بالجددة كالأم لأنها
لا ترث الثلث ولا ترث ثلث ما بقي بل فرضها دائماً السدس أي لا يسمى ميراث الجددة
مثلث الباقي وإن كان مثله في زوج وولدي أم وجددة والاخت لاب كالاخت
الشقيقة إلا أنها تحتجب بالأخ الشقيق لانه أقوى منها فإن درجتها واحدة وبالعدد
من الأخوات الأشقاء ~~من~~ والناس في الارث على أربعة أقسام قسم يرث ويورث وهو
من وجد فيه سبب من أسباب الارث وتوفرت فيه الشروط وانتفت عنه الموانع
فأسباب الارث أربعة الاول قرابة ناشئة عن الرحم خاصة أو عامة والثاني نكاح وهو
عقد الزوجية الصحيح والثالث ولأء وهو عصبية سببها نعمة المعتق والرابع جهة
الاسلام إن انتظم بيت المال وشروطه أربعة الاول تحقق موت المورث حقيقة أو
الحاقه بالموتى حكماً أو تقديراً والثاني تحقق حياة الوارث بعد موت المورث أو الحاقه
بالأحياء حكماً أو تقديراً والثالث معرفة أدلة الميت بقرابة أو نكاح أو ولأء
والرابع العلم بالجهة المقتضية للارث تفصيلاً كالأبوة أو البنوة وبالدرجة التي اجتمع
الميت والوارث فيها وموانعه أربعة الرق والقتل واختلاف الدين والدور والحكمي
وقسم لا يرث ولا يورث وهو الرقيق وقسم يرث ولا يرث كالمبعض وقسم يرث ولا يورث
وهم الأتداء عليهم الصلاة والسلام لقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الأنبياء
لا نورث ما تركناه صدقة رواه الشيخان والحكمة في كونهم لا يورثون خوفاً من تمنى الوارث
موتهم فيؤدى إلى الكفر والعياذ بالله تعالى

فلو اجتمع بنون
وبنات أو أخوة
وأخوات فالتركة للذكر
مثل حظ الأنثيين

(قوله وعتق عليها)
أي قهرها اه
(قوله غير المتفقة)
أي غير المجتهدين اه

فصل في أصول المسائل وبيان ما يعول منها (أصل المسئلة عدد الرؤس ان كانت الورثة عصبات) ذكرنا كانوا كثة ثلاثة بنين أو اثنا كثة ثلاث نسوة أعتقن رقيقا بالسوية بينهم (وقد ذكرنا ان اثنين ان اجتمعا) أي الذكور والاثاث من النسب في ابن وبنت المسئلة من ثلاثة أما الولاء فلا تقدر فيه بذلك بل أصل المسئلة يخرج أجزاء المثلث في ثلث ونصف وسدس أصل المسئلة ستة وان كان المعتقون أربعة فلنأخذهم الربع ومثلث الثاني الربع ومثلث الثالث الثلث والرابع السدس فأصلها اثنا عشر وهذا في أصول المسائل التي لا فرض فيها وهي لا تخصر أما المسائل التي فيها فرض فاعداد أصول مسائل الفرائض عند المتقدمين سبعة والاختصار أن يقال ثلاثة وضعفها وضعف وضعف وضعف وضعفها واثنان وضعفها وضعف وضعفها وذلك باعتبار خارج الفروض انفرادا واجتماعا وزاد بعض المتأخرين وهو أبو النجاء على هذه السبعة أصليين في باب الجدة والاختار ثمانية عشر تركيب سدس وثلث ما بقي وستة وثلاثين تركيب سدس وربع وثلث ما بقي فمثال الأول جدة وجد وخسة اخوة لغير أم ومثال الثاني هؤلاء وزوجة للجد في المسئلة ثلث الباقي بعد الفرض فاقل عدد يخرج منه كسور الأول ثمانية عشر والثاني ضعفها لأن المعتبر في الأصل والمخرج أقل عدد يخرج منه الكسور واختار هذا جماعة منهم النووي وقال انه الأصح الجارى على القواعد لأن العمل به أحصر وقال الجهمي ورهذان أصلان ناشئان من أصلي ستة وضعفها لأن الخارج موضوعة على الفروض المقدرة في الكتاب والسنة وثلث الباقي لم يرد فيها وجعلوها تصحيحين لا تأصيلين وأصول باب التصحيح معرفة نسبة ما بين الأصناف بعضها مع بعض والنسب أربع متماتلان متوافقان متداخلان متباينان فيكتفي في المتماثلين بأحدهما كنصفين في بنت واخت لغير أم وفي المتوافقين بالحاصل من ضرب أحدهما في وفق الآخر كسدس وثمن في مسئلة أم وزوجة وابن وفي المتداخلين بأكثرهما كسدس وثلث في مسئلة أم وأخ لام وعم وكذا يكتفي بالأكثر في إحدى الغراوين وهي زوجة وابن وليس فيها تدخل إذ ثلث الباقي ليس داخل في الأربعه ومع ذلك يكتفي بالأكثر وهو الربع عن الأصغر وهو الثلث فتكون من أربعة تأصيل لا يصح ان يعتبر التباين بين مخرج الربع وثلث الباقي فتصح من اثني عشر وترجع بالاختصار إلى أربعة ويكون ذلك تصحيحا ولكن ترك تطويل الحساب ربح وفي المتباينين بالحاصل من ضرب أحدهما في الآخر كثلث وربع في مسئلة أم وزوجة وأخ لغير أم (وأصل كل فريضة) أي مسئلة (فيها نصفان ونصف وما بقي اثنان) مخرج النصف وهو من المناصفة لتسايف القسمين واستواءهما وذلك كزوج واخت لابوين اولاب وكزوج واخ لغير أم (أو ثلثان وثلث أو ثلثان وما بقي أو ثلث وما بقي ثلاثة) مخرج الثلث والثلثين

فصل في أصول المسئلة عدد الرؤس ان كانت الورثة عصبات وقد ذكرنا ان اثنين ان اجتمعا وأصل كل فريضة فيها نصفان أو نصف وما بقي اثنان أو ثلثان وما بقي أو ثلث وما بقي ثلاثة

فجميع المخرج مشتق من اسم العدد الا النصف فانه من المناصفة فمثال الاولى اختان
 لغير أم واختان لام ومثال الثانية بنتان وأخ لغير أم ومثال الثالثة أم وعم (أوربع
 ومابقى) كزوجة وعم أوربع ونصف ومابقى كزوجة وأخت لغير أم وعم (أربعة)
 مخرج الربع (أوسدس ومابقى أوسدس وثلاث) ومابقى (أو) سدس (وثلاثان) وما
 بقى (أو) سدس (ونصف) ومابقى أونصف وثلاث ومابقى (سنة) مخرج السدس
 فالاولى أم وابن أو أبوان وابن فاصل المسئلة تارة يكون من فرض واحد وتارة يكون
 من أكثر والثانية أم واخوان منها وعم والثالثة أم وبنتان وعم والرابعة أم وبنت وعم
 والخامسة زوج وأم وعم (أو ثمن ومابقى أو) ثمن (ونصف ومابقى ثمانية) مخرج الثمن
 كزوجة وابن وكزوجة وبنت وأخ لغير أم (أوربع وسدس) ومابقى أوربع وثلاث
 ومابقى أوربع وثلاثان ومابقى (اثنا عشر) مضروب وفق أحد المخرجين في الآخر
 في مسئلة زوجة وأخ لام وفي زوج وأم وابن ومضروب أحدهما في الآخر في مسئلة
 زوجة وأم وعم وفي زوج وبنتين وعم (أو ثمن وسدس) ومابقى كزوجة وأم وابن
 أو ثمن وثلاثان ومابقى كزوجة وبنتين وعم (أربعة وعشرون) مضروب وفق
 أحدهما في الآخر في المسئلة الاولى ومضروب أحدهما في الآخر في المسئلة الثانية
 وأصل كل مسئلة فيها سدس وثلاث مابقى وباقي ثمانية عشر كأم وجد واخوة لغير أم
 وأصل كل مسئلة فيها ربع وسدس وثلاث مابقى وباقي ضعفها كزوجة وأم وجد
 واخوة لغير أم ثم ان انقسم على كل وارث حظه من أصل مسئلته فالماقصود قد تم وذلك
 كمسئلة أم الارامل وهي جدتان وثلاث زوجات وثمان أخوات لغير أم وأربع
 أخوات لام ولقبتم هذه المسئلة بذلك لكثرة ما فيها من الارامل وقيل لان الورثة
 كلهن اناث ويقال لها أم الفروج بالجميم لانوثة الجميع وتلقب أيضا بالدينارية الصغرى
 وبالسبعة عشرية لانه يعاينها ويقال لناشخص خلف سبع عشرة امرأة من أصناف
 مختلفة وترك سبعة عشر ديناراً فخص كل امرأة ديناراً ووقع الكسر على جنس
 فان توافق بحظه ضرب وفقه في أصل المسئلة بلاعول او في عوله ان عالت مثال ذلك
 بلاعول أم واربعة أعمام هي من ثلاثة للام واحد يبق اثنتان يوافق عدد الاعمام
 بالنصف فيضرب نصفه اثنتان في ثلاثة فتصح المسئلة من ستة ومثاله بالاعول زوج
 وأبوان وست بنات فالمسئلة بعولها من خمسة عشر وتصح من خمسة وأربعين وان
 تبين الجنس بحظه ضرب عدد كل جنس في الأصل أو فيه بعوله مثال ذلك بلاعول
 زوج واخوان لاب هي من اثنين للزوج واحد يبق واحد للاخوين يبين عددهما
 فيضرب عددهما في اثنين فتصح من اربعة ومثاله بالاعول زوج وخمس أخوان لاب
 المسئلة من ستة وتعمل الى سبعة وتصح بضرب خمسة في سبعة من خمسة وثلاثين وان
 وقع الكسر على حيزين فاردد فريقا وافق حظه الى وفقه وأثبتته وارك فريقا مابيننا

أوربع ومابقى أربعة
 أوسدس ومابقى أو
 سدس وثلاث أو
 ثلاثان أو ونصف
 ستة أو ثمن ومابقى أو
 ونصف ومابقى أو
 أوربع وسدس اثنا
 عشرة أو ثمن وسدس
 أربعة وعشرون

(قوله بالدينارية
 الصغرى) ولهم
 دينارية لكنهم غير
 الصغرى لكونها غير
 مشهورة وهي اربع
 اخوات أشقاء أو
 اخوات واختان لام
 لاب واختان ثلاثة
 فاصلها من ستة فقد
 وتصح من ستة واذ
 خلف ست نسوة واذ
 كانت التركة ستة
 دنانير أخذت كل أنثى
 ديناراً

حظه وأنته وحصل جزء السهم وهو أقل عدد تصح قسمته على المثبت واضربه في
الاصل أو في عوله وذلك كما وسمة اخوة لام وثنتي عشرة اختالاب فالمسئلة من ستة
وتعول الى سبعة للاخوة سهمان يوافقان عدددهم بالنصف فأثبت نصفه ثلاثة
وللاخوات أربعة يوافق عدددهن بالربع فأثبت أربعة ثلاثة واضرب أحد الثلاثين
وهو جزء السهم في سبعة تصح من احد وعشرين وكجدتين وثلاثة اخوة للا م وخسة
اعمام المسئلة من ستة للجدتين سهم وللاخوة سهمان وللأعمام ثلاثة وبين عدد كل
حيز وحظه مباينة فأثبت اثنين وثلاثة وخسة وحصل أقل عدد يقسم على كل منها
يكن ثلاثين وهو جزء السهم فاضربه في الستة فتصح من مائة وثمانين وتسمى هذه
المسئلة بالصماء وهي كل مسئلة عمها التباين في الانصباء ببعضها مع بعض والاصناف
بعضها مع بعض وكل صنف مع سهماته واقبت هذه المسئلة بذلك لتحقيق الشدة فيها
بواسطة عموم التباين وكجدتين واربعة اخوة لام وستة أعمام فالمسئلة من ستة وحظ
الجدتين يباين عدددهما وحظ الاخوة يوافق عدددهم بالنصف وحظ الاعمام يوافق
عدددهم بالثلث فأثبت اثنين عدد الجدتين واثنين نصف عدد الاخوة واثنين ثلث
عدد الاعمام واضرب احد الاثنين وهو جزء السهم في ستة فتصح من اثني عشر ويقاس
على هذا المذكور الانكسار على ثلاثة فرق كعشر جدات وخسة عشر اخالام وخسة
وعشرين عماف جزء سهم المسئلة مائة وخسون حاصله من ضرب خمس الغريق الاول
في الثاني وخمس حاصل الضرب في الثالث للتوافق بين الرؤس بالخمسة وتصح من
تسعمائة حاصله من ضرب مائة وخمسين في ستة فالجدات العشر السادس واحد في
مائة وخمسين لكل واحدة خمسة عشر وللأخوة للا م الخمسة عشر الثالث اثنان في
مائة وخمسين بثلاثمائة لكل واحد عشرون وللأعمام الخمسة والعشرين الباقي وهو
ثلاثة في مائة وخمسين بأربعمائة وخمسين لكل واحد ثمانية عشر ويقاس على ذلك
الانكسار على اربعة رؤس كزوجتين وست جدات وعشرة اخوة لام وسبعة اعمام
و جزء سهم المسئلة مائتان وعشرة لتباين المحفوظات وصحت المسئلة من ألفين
وخسمائة وعشرين حاصله من ضرب مائتين وعشرة في اثني عشر فالزوجتين الربع
ثلاثة من اثني عشر مضروبة في مائتين وعشرين لكل واحدة منها ثلثمائة وخسة
عشر وللجدات الست الست اثنان من اثني عشر مضروبين في مائتين وعشرة
بأربعمائة وعشرين لكل واحدة منهم سبعون وللأخوة للا م العشرة الثالث اربعة
من اثني عشر مضروبة في مائتين وعشرة بثلاثمائة واربعين لكل واحد منهم اربعة
وثمانون وللأعمام السبعة مائتي ثلاثة في مائتين وعشرة بستمائة وثلاثين لكل واحد
منهم سبعون واذا جمعت انصباء الورثة جميعا وجدته ما صحت منه المسئلة كاملا
والحاصل اننا ننظر في سهام كل صنف وعدد رؤسهم فحيث وجدنا الموافقة ردنا للرؤس

الى جزء الوفاق والابقيناها بمجالها ثم في عدد الاصناف تماثلا وتوافقا وتداخلا وتباينا
ولا يعتبر بين الصنف وحظه الانسبتان التوافق والتباين وانما سقط التماثل لانه
لا انعكاسا فيه والتداخل لان الداخر ان كان هو النصف في حظه فلا انعكاس
ايضا او بالعكس فداخل في الموافقة ولان الا كتفاء بالاكثر يؤدي الى تصحيح المسئلة
من عدد مع امكان تصحيحها من اقل منه وذلك ممتنع و واعلم ان الاصول قسمان
تام وناقص فالتام هو الذي تساويه اجزؤه الصحيحة او تزيد عليه والناقص ما عدا
فالسنة اجزؤها تساويه والاثنا عشر والاربعة والعشرون اجزؤها تزيد عليه
بخلاف الخارج الاربعة الباقية فان اجزاء كل تنقص عنه فالتام هو الذي يعول
والناقص هو الذي لا يعول (وتعول) من اصول مسائل الفرائض ثلاثة (سنة)
فتنتهي بالاعول على التوالي (الى عشرة) فعولها السبعة كزوج واختين لغير
فلثمانية كهم وام فلتسعة كهم واخت لام فلعشرة كهم واخ لام وتلقب هذه المسئلة
بأم الفروج بالخاء المججمة لكثرة سهامها العائدة تشبيها بباطرائثي لها افراخ وبأم
الفروج بالجيم لكثرة الاناث فيها وبالشرحية لانها وقعت للقاضي شريح (واثنا عشر)
فتنتهي بالاعول ثلاث مرات (الى سبعة عشرون) فقط فعوله لثلاثة عشر كزوجة وام
واختين لغير ام والخمسة عشر كهم واخ لام ولسبعة عشر كهم واخ لام (واربعة وعشرون)
فيمتني بعوله بمثل ثمانية فقط (لسبعة وعشرين) وتلقب بالمسئلة البخيلة لقلة عولها فانها
تعول عولة واحدة وذلك كبنتين وأبوين وزوجة وتسعى هذه المسئلة بالمنبرية لان
عليها سئل عنها وهو على منبر الكوفة يخطب وكان أول خطبته الحمد لله الذي يحكم
بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجعى فسئل عنها حينئذ
فأجاب على سبيل الارتجال اي من غير ايمان للمسائل صار ثمن المرأة تسعا ومضى
في خطبته و فرع و اذا مات انسان ثم مات وارث قبل قسمة التركة فان صح قسمها
عليه فالصح الاول مغن عن المصح الثاني كأن مات امرأة عن زوج وام وعم فان
الزوج عن ثلاثة بنين فالمسئلة الاولى من ستة والثانية من ثلاثة وحظ ميتهم من
الاولى ثلاثة منقسمة على مسئلته فتصح المسئلتان من ستة وان لم يصح قسمها عليه
ضرب في الاولى مسئلة ثانية ان يباينها حظ ميتها او وفاقها فتصح المسئلتان مثال
المباينة زوج وام وعم مات الزوج عن خمسة بنين فخط الزوج من الاولى ثلاثة تباين
مسئلته وهي خمسة فاضرب الثانية في الاولى فتصحان من ثلاثين فن له شيء من الاولى
ضرب في الثانية وهو خمسة ومن له شيء من الثانية ضرب في سهم مورثه وهو ثلاثة
ومثال الموافقة زوج وام وعم مات الزوج عن ستة بنين فخطه من الاولى يوافق مسئلته
وهي ستة بالثلث فاضرب ثلثها في الاولى فتصحان من اثني عشر فن له شيء من الاولى
ضرب في وفق الثانية وهو اثنيان ومن له شيء من الثانية ضرب في وفق سهام مورثه وهو

وتعول ستة الى عشرة
واثنا عشر الى سبعة
عشرون واربعة
وعشرون لسبعة

واحد فان مات ثالث أو أكثر فاجعل ما عدا المصحح الاخير كانه المصحح الاول واجعل
 مصحح الاخيرة كانه الثاني فاعمل كما مر في زوجة وثلاثة بنين وثلاث بنات منها ثم
 مات ابن عن الباقي ثم بنت كذلك فالمسئلة الاولى من اثنين وسبعين للابن منها
 اربعة عشر توافق مسئلته وهوانثان وأربعون بنصف سبع فتصح المسئلةان من
 مائتين وستة عشر فن له شئ من الاولى ضرب في وفق الثانية ثلاثة أو من الثانية في
 وفق سهام مورثه وحينئذ فللام اربعة وثلاثون ولكل من الابنين الحيين اثنتان
 وخمسون ولكل بنت ستة وعشرون وترجعان بالاختصار الى مائة وثمانية للتوافق
 بالنصف فللام سبعة عشر ولكل ابن ستة وعشرون ولكل بنت ثلاثة عشر تبين
 مسئلة البنت الميتة وهي ستة وثلاثون فتصح المسئلة ثلاث الثلاث من ثلاثة آلاف
 وثمانمائة وثمانين فن له شئ من الاولين ضرب في ستة وثلاثين أو من الثالثة
 في ثلاثة عشر فللام ستمائة وتسعون ولكل من الابنين ألف وستة وستون ولكل
 من البنيتين خسمائة وثلاثة وثلاثون وكيفية قسمة التركات لها طرق منها أن
 تنسب سهام كل وارث من المسئلة اليها وتأخذ من التركة بتلك النسبة فالمأخوذ
 حصته فلو مات شخص عن زوجة وأم وعم وترك مائة دينار فالمسئلة من اثني عشر
 للزوج ثلاثة وللأم اربعة ولعم خمسة فنسبة ثلاثة الزوجة الى المسئلة ربعها فنحذفها
 ربع المائة وهو خمسة وعشرون ونسبة اربعة الام الى المسئلة ثلثها فلها ثلث المائة
 ثلاثة وثلاثون وثلث ونسبة خمسة العم ربع وسدس فله ربع المائة خمسة وعشرون
 وسدسها ستة عشر وثلثان وهذه الطريقة أسهل الطرق وأعمها لانها تأتي في المردود
 والموزون والمكمل

فصل في الوديعة أركان الابداع اربعة وديعة وصيغة ومودع ووديع (وشرط
 في المودع والوديع مافي موكل ووكيل) فلا يودع محرم صيدا ولا كائرا مسلما ولا نحو
 مصحف ولو أودع نحو صبي شخصا كاملا ضمن ما أخذه منه عند تلفه أو اتلافه قصر
 أم لا ضمان الغصوب نعم ان أخذه منه لرغبة ثواب الآخرة خوفا على تلفه في يده أو
 تلفه مودعه لم يضمنه وفي عكس ذلك بأن أودع كامل نحو صبي انما يضمن بالتلاف
 منه أما لو أودعه ناقص مثله فانه يضمن بمجرد الاستيلاء التام وشرط في العين المودعة
 كونها محترمة ولو نجسا ككلب ينفع أو حبة برवान لم تضمن بالتلاف (وشرط
 في الصيغة لفظ من أحد الجانبين وفعل من الآخر) أو لفظ منها معا وهو ما صريح
 (أو دعته هذا أو استخفظته أو) كناية مع النية (تخذه والوديعة أصلها أمانة) وقد
 تضمن الوديعة بعوارض عشرة نظمها الدميري بقوله

عوارض التضمن عشرة ودعها وسبق وندلها وبعدها
 وترك ايصاء ودفع مهلك ومنع ردها وتضييع حكي

فصل في
 المودع والوديع مافي
 موكل ووكيل وفي
 الصيغة لفظ من أحد
 الجانبين وفعل من
 الآخر كادعته
 هذا أو استخفظته
 أو كخذه والوديعة
 أصلها أمانة

فيه عرفه وجوباً سنة
على ابواب المساجد
وفي الموضع الذي
وجد فيها فيه
والاسواق فان لم يجد
صاحبه جازله ان
يملكه باللفظ كان
يقول تملك هذا
وما لا يبقى على الدوام
فالملتقط مخير فيه
بين اكله بعد تملكه
في الحال وغرم قيمته
لما ملكه او بيعه وحفظ
ثمنه ثم يعرفه لئلا يملك
ثمنه وما يبقى بعلاج
في فعل الملتقط ما فيه
المصلحة من بيعه كله
وحفظ ثمنه باذن
الحاكم ان وجده والا
استقل به او تحفيقه
وحفظه ان تبرع به
الواحد او غيره وما
يحتاج الى نفقة عليه
وهو حيوان لا يمتنع
بنفسه من صغار
الاسباع فالواحد مخير
ان كان في البادية بين
اكله في الحال متملكاً
له وغرم ثمنه لما ملكه
عند ظهوره او تركه
من غير بيع والتطوع
بالانفاق عليه او بيعه

والانتفاع وكذا المخالفة في حفظها ان لم يزد من خالفه
فصل في (اللقطة) وهي (على اربعة اقسام) أحدها (ما يبقى على الدوام فيه عرفه
وجوباً سنة) سواء أراد التملك او قصد باخذه الحفظ ويتأكد ان التعريف (على ابواب
المساجد) عند خروجهم من الجماعات (وفي الموضع الذي وجدها فيها والاسواق)
وبجامع الناس في بلد الالتقاط وما قرب منه (فان لم يجد صاحبه) بعد ان عرفه
بقصد التملك (جازله ان يملكه باللفظ) لا باختيار قصد التملك (كان يقول تملك
هذا) ويصير ضامناً له فان جاء صاحبه وهو باق ولم يتركه به حق لازم تعين رده اليه
(و) ثانيها (ما لا يبقى على الدوام) كالطعام الرطب (فالملتقط مخير فيه بين اكله
بعد تملكه في الحال وغرم قيمته لما ملكه او بيعه وحفظ ثمنه ثم يعرفه لئلا يملك ثمنه)
سواء وجدته في مغارة او عمران وعلى جوار لا كل يجب التعريف في العمران دون
المغارة لعدم فائدته فيها (و) ثالثها (ما يبقى بعلاج) كالرطب الذي يجفف (في فعل
الملتقط ما فيه المصلحة من بيعه كله وحفظ ثمنه باذن الحاكم ان وجده والا استقل به
او تحفيقه وحفظه ان تبرع به الواحد او غيره) لانه مال الغير فروى فيه المصلحة فان لم
يوجد من يتبرع بتحفيقه بيع بعضه لتحفيف الباقي (و) رابعها (ما يحتاج الى
نفقة عليه) كالحيوان (وهو) على قسمين أحدهما (حيوان لا يمتنع بنفسه من صغار
الاسباع) اما الضعفة كالغنم اولصغره كصغار البقر (فالواحد مخير ان كان في البادية
بين اكله في الحال متملكاً كله وغرم ثمنه لما ملكه عند ظهوره) ولا يجب التعريف
بعد الاكل عند الامام (او تركه من غير بيع والتطوع بالانفاق عليه او بيعه في
الحال) استقلالا ان لم يجد حاكماً او باذن الحاكم ان وجد (وحفظ ثمنه على صاحبه)
ويعرفه سنة ثم يملك الثمن لانه اذا لم يفعل ذلك ذهبت قيمته في نفقته فيضرب بما ملكه
وخرج بالبادية غيرها من بلد وقرية وما قرب منها فلا يأكله لتيسر البيع فيه وتخيره
بين ما ذكر ليس تشهياً بل عليه فعل الا حظ قياساً على ما لا يمكن تحفيقه ثانيها
حيوان يمتنع بنفسه مما ذكر اما بقوته كالبقرة والخيول واما بسرعة في العدو كالارنب
واما بطيرانه كالحمام فان كان في البادية لم يجزله في زمن الامن التقاطه للتملك وذلك
لامكان عيشه في البر بل الاراع وان وجدته في الحضر فهو مخير بين الشئتين المتقدمين
لانه لا يجوز اكله اذا كان في الحاضرة واذا تملك الملتقط اللقطة ولم يظهر لها صاحب فلا
شيء عليه بل هو كسب من أكسبه فلامطالبة عليه في الاخرة كذا في النهاية شرح
أبي شجاع

باب النكاح

هو عقد يتضمن اباحة وطء بلفظ الانكاح والتزويج أي ما اشتق منها لا بغيره فليس
لنا عقد يختص بحروف مخصوصة الا الكتابة والسلم والنكاح وهو حقيقة في العقد

بما زفي الوطء لصحة نفى النكاح عن الوطء (سن) أي النكاح بمعنى التزوج (لتأنيق)
 له بتوقانه للوطء ولو خصصا أو مشغلا بالعبادة (قادر) على أهبة النكاح من مهر مثل
 وكسوة فصل التمكين ونفقة يومه وليلته وحيث ندب كره تركه ويجب بالندب لا بخوف
 الزنا فان لم يقدر على ذلك فالأولى له تركه ويكسر شهوته بالصوم ندبا فان لم تنكسر
 بالصوم حرم كسرها بخوكافور بل يتزوج فان أضعف الشهوة ولم يذهبها كره (و) سن
 (نظر كل) من الرجل والمرأة (الأخر غير عورة) بلا مس شيء منها وهي من الحرة غير
 الوجه والكفين من رأس الأصابع إلى الكوع ظهرا وبطنه لالة الوجه على الجال
 والكفين على خصب البدن وعن فيهما رق ماعد ما بين سرتها ووركبتهما والمرأة اذا
 رغبت في نكاح رجل تنظر منه إلى غير عورته فانه يعجبها منه ما يعجبه منها ووقت
 النظر بعد العزم على نكاحها وقبل الخطبة لقوله صلى الله عليه وسلم للغيرة وقد عزم
 على خطبة امرأة انظر اليها فانه أخرى ان يؤدم بينكما رواه الترمذي والحاكم أي تدوم
 المودة وقوله صلى الله عليه وسلم اذا ألقى الله في قلب امرء خطبة امرأة فلا بأس أن
 ينظر اليها رواه أبو داود وغيره فان لم يتيسر ذلك النظر بعث امرأة تتأملها وتصفها له
 لانه عليه الصلاة والسلام بعث أم سليم إلى امرأة وقال انظري إلى عرقوبها وشمسي
 معاطفها (و) سن (خطبة) بضم الحاء (له) أي للنكاح عند ارادة التلفظ بالعقد
 سواء الولي أو نائبه والزوج أو نائبه واجنبى كأن يقول الحمد لله فحمده ونسبته عينه
 ونسبته غفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له
 ومن يضلل الله فلا هادي له واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده
 ورسوله ارسله بالحق بشيرا ونذيرا بين يدي الساعة من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن
 يعصها فانه لا يضره الله ولا يضر الله شيئا صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه
 يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون يا أيها الناس اتقوا
 ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة إلى قوله رقبيا يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله
 وقولوا قولا سديدا إلى قوله عظيما أما بعد فان الأمور كلها بيد الله يقضى فيها ما يشاء
 ويحكم ما يريد لا مؤخر لما قدم ولا مقدم لما أخر ولا يجتمع اثنان ولا يفترقان الا بقضاء
 وقدر وكتاب قد سبق وان مما قضى الله تعالى وقد رآه قد خطب فلان بن فلان فلانة
 بنت فلان على صداق كذا أقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم اجمعين ويستحب
 قول الولي فقط قبل العقد زوجتك على ما امر الله تعالى به من امساك بمعروف
 أو تسريح باحسان ثم يذكر الايجاب ذانبا ويسن الدعاء للزوج ممن حضر سواء الولي
 وغيره عقب العقد بقوله بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير وينبغي ان
 من لم يحضر العقد يندب له ذلك اذا لقي الزوج وان طال الزمن ما لم تنته نسبة القول
 إلى التهنئة عرفا ويستحب ان يقال لكل واحد من الزوجين بارك الله لك واحد

سن لتأنيق قادر ونظر
 كل الآخر غير عورة
 وخطبة له

(قوله ان يؤدم بينكما)
 هكذا في نسخة
 الاصل التي بأيدينا ولم
 نجد له في القاموس
 معنى يناسب هنا
 ولعله محرف عن
 يدوم يدل على التفسير
 بعده وتحرر الرواية
 اه مصححه

منكما في صاحبه وجع بينكما في خير ويستحب للزوج الاخذ بناصية زوجته اول
 لقيها ويقول بارك الله لكل منا في صاحبه ثم اذا اراد الجماع تعظيما بنوب وقد ما قبله
 التنظيف والتطيب والتقبيل ونحوه مما ينشط له ويستحب قول كل منهما وان ايس
 من الولد باسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا وايتحررا استحضار
 ذلك القول بصديق في قلبه عند الانزال فان له اثر ايدنا في صلاح الولد وغيره ويكره
 ان يتكلم أحدهما في اثنا ثمة بما لا يتعلق به لا بما يتوقف عليه مقصوده من الجماع
 كأن يطلب منها أن تكون على صفة يتكلم معها من تمام مراده في الوطء (ودينة)
 بحيث توجد فيها صفة العدة لا العفة عن الزنا فقط (ونسبية) أي معروفة الاصل
 طيبة لنسبتها الى العلماء والصلحاء (وجيلة) بان يوجد فيها اوصاف قائم بالذات
 مستحسن عند ذوى الطباع السليمة (و) قرابة (بعيدة) وهي أن لا تكون في أول
 درجات الخولة والجمومة (وبكر) بالغة وافرة العقل حسنة الخلق خفيفة المهر
 (وولود) ويعرف في البكر بأقاربها (أولى) من غيرها وكل مما ذكره مستعمل بالنسب
 فيندب أن لا يزوج بنته البكر الا من بكر لم يتزوج قط نعم الشيب أولى للعاجز عن
 الافتضاخ ولمن عنده عيال يحتاج الى كاملة تقوم علمهن ويكره نكاح بنت الزنا
 والفاسق ولقيطة ومن لا يعرف أبوها ويكره نكاح ذات الجمال المفرط لانها ما سلمت
 من فتنة أو تطلع فاجر اليها أو تقول له عليها ويكره نكاح القرابة القريبة وهي من في أول
 درجات النساء اللاتي تحل لان نخافة الولد الناشئة غالباً عن الاستحياء من القرابة
 القريبة معنى ظاهر يصلح أمه لئلا يكره ولو تعارضت تلك الصفات فالأولى تقديم
 ذات الدين مطلقاً أي سواء كانت جيلة أم لا ثم العقل وحسن الخلق ثم النسب ثم
 البكارة ثم الولادة ثم الجمال ثم ما المصلحة فيه أظهر بحسب اجتهاده ويسن أن يتزوج
 في شوال وفي صفر لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تزوج عائشة رضي الله عنها
 في شوال وزوج ابنته فاطمة عليها في شهر صفر على رأس اثني عشر شهراً من الهجرة
 وأن يعقد في المسجد وأن يكون العدة مع جمع وأول النهار ويوم الجمعة (أركانه) أي
 النكاح خمسة (زوجة وزوج وولي وشاهدان) عددهما ركنا واحدا لعدم اختصاص
 أحدهما بشرط دون الآخر بخلاف الزوجين فانه يعتبر في كل منهما ما لا يعتبر
 في الآخر (وصيغة وشرط فيها) أي الصيغة (الاجاب كزوجتك أو أنكحتك) موليتي
 فلانة مثلاً قال عمر البدرى حيث تقرر أن أنكحتك لغنة فالظاهر انه يصح الاعتدال بها
 حتى من غير أهلها وان كان عارفاً بالأصل قادر على انتهى فلا بد من دال على
 المنكوحه من نحو اسم أو ضمير أو إشارة ولا يصح النكاح الا بلفظ مشتق من التزويج
 أو الانكاح فيصح نحو أنا منزوجتك الى آخره بخبر مسلم اتقوا الله في النساء فانكم
 أخذتموهن بآمانه الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله وكلمته تعالى ما ورد في كتابه من

ودينة ونسبية وجيلة
 وبعيدة وبكر وولود
 أولى أركانها زوجة
 وزوج وولي وشاهدان
 وصيغة وشرط فيها
 اجاب كزوجتك
 أو أنكحتك

فحقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقوله تعالى فلما قضى زيد منها وطرا
 زوجناكمها فلم يصح النكاح بفحوا لفظ اباحة وتعليم وهمية (وقبول متصل به) أى
 الايجاب (كترزوجهما أو نكحتهما أو قبلت أو رضيت) أو أحببت أو أردت (نكاحها)
 بمعنى انكاحها فهو مصدر مضاف لمفعوله أو قبلت تزويجها أو قبلت النكاح أو
 التزويج بخلاف قبلتها وقبلته بضمير يرجع الى المنكوحة وبضمير يرجع الى النكاح
 فانه لا يكفي وقبلت فقط من غير ذكر نكاحها أو تزويجها ولا يضر اختلاف الايجاب
 والقبول في الصيغة فاذا قال زوجتك فقال قبلت نكاحها أو العكس صح العقد
 (وصح) أى عقد النكاح (بترجمة) للفظ تزويج أو انكاح بسائر اللغات وان أحسن
 قائلها العربية اعتبارا بانعنى وذلك بشرط أن يفهم معناها العاقدان والشاهدان
 وأن بعدهما أهل تلك اللغة صريحة في لغتهم وقيل لا يصح اعتبارا باللفظ الوارد وقيل
 ان عجز عن العربية صحح والا فلا وصح النكاح بتقديم قبول على ايجاب لمقصود
 وذلك كأن يقول الزوج قبلت نكاح فلانة فيقول الولي أنكحتموها ويقول الزوج
 زوجني فلانة مع قول الآخر عقبه زوجته أو يقول الولي تزوج بنتي فلانة مع قول
 الزوج عقبه تزوجتها لوجود الطلب الجازم الدال على الرضا وبشرط لصحة النكاح
 ذكر الزوجية من الجانبين باسمها صريحا أو بهاء الضمير واسم إشارة لها أو قصدها
 وبلغى الاسم اذا عارضه القصد أو الوصف نحو زينب الكبيرة وكان قصده الصغيرة
 (لا) يصح النكاح (مع تعليق) فلو بشر شخص بولد ذكر فقال ان كان أنثى فقد
 زوجتكها فقبل وبانت أنثى لم يصح النكاح بخلاف ما لو بشر بانثى فقال ان صدق المخبر
 فقد زوجتكها فانه يصح لان ان بمعنى اذ فليس بتعليق اذا تبين صدق المخبر والا فلا
 يصح لان لفظان للتعليق ومثل ذلك ما لو أخبر شخص بموت زوجته ووطن صدق المخبر
 فقال ان صدق المخبر فقد تزوجت بنتك ولو قال ان كانت فلانة موليتي فقد زوجتكها
 صح العقد اذا علم أنها موليتة لان ذلك ليس بتعليق حينئذ ولو قال زوجتك ان شئت
 صح أيضا اذا لم يرد التعليق ولو كانت المرأة غابت وتحدث بموتها ولم يثبت فقال الولي
 زوجتك بنتي ان كانت حية لم يصح العقد لان ان في هذا التركيب ليست بمعنى اذ لان
 الشك منع من حملها على معنى اذ وأوجب استعمالها للتعليق (وتوقيت) سواء كان
 مدة معلومة كسنة أو مجهولة كمدة عمره أو عمرها أو مدة لا تبقى الدنيا لها لان العبرة
 بصيغ العقود لا بمعانيها وقد صرح الاصحاح في البيع بأنه اذا قال بعثك هذا حيوانك
 لم يصح البيع فالنكاح أولى ومحل عدم صحة التأقيت اذا وقع في صلب العقد أما اذا
 توافقا عليه قبل وتركاه فيه فانه لا يضر لكن ينبغي كراهته كالحلل وذلك للنهي عن
 نكاح المتعة وهو النكاح الى أجل مسمى بذلك لان الغرض من النكاح مجرد التمتع
 أى التمتع والتلد دون التوالد والتوارث وكان التوقيت جائزا في صدر الاسلام

وقبول متصل به
 كترزوجهما أو نكحتهما
 أو قبلت أو رضيت
 نكاحها وصح بترجمة
 لا مع تعليق وتوقيت

رخصة للضطر كأي كل الميتة لكثرة الرجال وفلة النساء اللاتي أسلمن ثم حرم عام خبير ثم
 جاز عام الفتح وقيل حجة الوداع ثم حرم أبدا وكذا الحوم الحجر الأهلوية حرمت مرتين وكذا
 القبلة والحجر والوضوء مما مسته النار وقد نظم الجلال السيوطي ذلك فقال
 وأربع تكرر النسخ لها ❀ جاءت بها الأخبار والآثار
 فقبلة ومتمعة وخمرة ❀ كذا الوضوء مما مس النار
 (و) شرط (في الزوجة خلوم من نكاح) فلو أذنت المرأة لوليها فأنكحها أحد هار جلا
 والآخرون رجلا آخر فان وقع نكاحها معها أو جهل السابق والمعينة أو عرف سبق
 أحدهما ولم يتعين وأيس من تعيينه فالأنكاحان باطلان بخلاف ما إذا أذنت لأحدهما
 فمتعين الصحة لهما فإذا زوج الآخر لم يصح وإن عرف عين السابق بيينة أو تصديق معتبر
 ولم ينس فهو الصحيح فان نسي وجب التوقف حتى يتبين فلا يجوز لواحد منهما وطؤها
 ولا يجوز لثالث نكاحها قبل أن يطلقها أو يموت أو يطلق أحدهما ويموت الآخر
 وتنقض عدتها من دخل بها أو مات عنها (و) من (عدة) من غيره فلا يصح نكاح
 المعتدة من غيره لعلحق حق الغير بها بخلاف المعتدة من النكاح لان الماء له سواء كانت
 العدة عن وفاة مطلقة أو عن طلاق بعد الدخول أو عن وطء شبهة كأن ظن بها أمته ولا
 يصح نكاح المشكوك في انقضاء العدة ونكاح المرتابة في وجود الحمل قبل انقضاء
 عدتها فلو نكحها رجل بعد انقضاء عدتها والريبة التي وجدت في العدة موجودة حالة
 العقد ثم بان أنه لا حمل فالنكاح باطل بخلاف ما لو نكحت بعد العدة وليس هناك ريبة
 ثم طرأت فالنكاح صحيح وكذا لو انقضت ولا ريبة ثم طرأت ثم نكحت فانه صحيح أيضا
 فتى وقعت الريبة بعد العدة فلا يضرسوء وقعت قبل النكاح أو بعده لكن بسن
 الصبر عن النكاح انزول الريبة (و) شرط في الزوجة حل فلا يصح نكاح المحرمة
 بنفسك ولو بين التحللين ولو نكح من ظنها محرمة فبان أن لا إحرار فالنكاح باطل للتردد
 في الحل (و) (تعيين) فلا يصح نكاح إحدى امرأتين للإيهام ويكفي التعيين بوصف
 أو رؤية أو نحوهما كقوله زوجتك بنتي وليس له غيرها أو بنتي التي في الله أو ليس فيها
 غيرها أو هذه وان سماها بغير اسمها في الكل وكقوله زوجتك هذا الغلام وأشار لبنته
 تعويلا على الإشارة ولان البنتية صفة لازمة مميزة فاعتبرت ولغا الاسم ❀ ❀ ❀
 الزيادة عن رجل خطب امرأة وعقد ثم أتى له بامرأة غير المخطوبة فاجاب بأن العقد
 باطل لانه لم يقع معها اه (وعدم محرمية) فلو نكح من ظنها محرما ثم بان ان لا محرمية
 فالنكاح باطل وفازق مالو باع مال أبيه ❀ ❀ ❀ حماة فبان ميتا حيث صح البيع
 بالاحتياط للإيضاح وبأن الشك في ذلك شك في الولاية وهذا شك في المعقود عليه
 الذي هو الزوجة وهو أشد في الاحتياط بخلاف مالو زوجت زوجة المفقود قبل ثبوت
 موته أو طلاقه فبان ميتا قبل تزوجها بمقدار العدة حيث صح التزوج الخلو عن الموانع

وفي الزوجة خلوم من
 نكاح وعدة وتعيين
 وعدم محرمية

في الواقع فانهم لم يتخاطب بعدة ظاهرة حتى يستصحب بقاؤها فاعتبر ما في نفس الامر
 لان العبرة في العقود بما في الظاهر ونفس الامر معاً وللحرمة ثلاثة أسباب وهي اما
 (بنسب) وفي ضابطه عبارتان احدهما يحرم على الرجل أصوله وفصوله وفصول اول
 أصوله وأول فصل من كل أصل غير الفصل الاول فالأصول الامهات والفصول
 البنات وفصول اول الاصول الاخوات وبنات الاخ وبنات لاخت وأول فصل من كل
 أصل غير الأصل الاول الامهات والمخالات فان أول فصل من الأصل الاول هم الاخوة
 والاخوات واولادهم فغير الأصل الاول هو الأصل الثاني وما بعده وهم الاحداد
 والمجندات وان علواً وخرج بأول فصل لثاني فصل فلا يحرم من وقت أولاد الامهات
 والمخالات وهذه العبارة لا يسيحق الاسفرايين ثانیتهما تليده ابي منصور البغدادي
 وهي لا يجازها اختارها المصنف فقال (فيحرم) بالنسب (نساء قرابة غير) من دخلت
 تحت (ولد عمومة و) ولد (خوالة) والمعتمد عند الرمي انه يجوز للامتناع كالحجبة
 وعكسه ويجوز وطؤها ان غلب على ظنه انها زوجته ولو على صورة حمار مثلاً وثبتت
 أحكام النكاح للانسى منهما فيمنته قض وضوءه بمسها ويجب عليه الغسل بوطؤها وغير
 ذلك (اورضاع فيحرم به من يحرم بنسب) لقوله صلى الله عليه وسلم حرما من الرضاغة
 ما يحرم من النسب فرضعتك ومن أرضعتها أو ولدتها أو ولدت أباً من رضاع أو أرضعته
 أو أرضعت من ولدك بواسطة أو بغيرها ام رضاع والمرضاغة بلبنك أو ابن فروعك
 نسبا أو رضاعاً وبناتها كذلك وان سفلت بنت رضاع والمرضاغة بلبن أحد ابويك نسبا
 أو رضاعاً اخت رضاع وكذلك مولودة أحد ابويك رضاعاً وبنت ولد المرضعة أو الفحل
 نسبا أو رضاعاً وان سفلت ومن أرضعتها اختك أو أرضعت بلبن أخيك وبناتها نسبا
 أو رضاعاً وان سفلت وبنت ولد أرضعته امك أو أرضعت بلبن أهلك نسبا أو رضاعاً وان
 سفلت بنت أخى رضاعاً أو بنت اخت رضاعاً واخت الفحل أو أخته أو أبا المرضعة
 بواسطة أو بغيرها نسبا أو رضاعاً عم رضاعاً وأخت المرضعة واما أم الفحل بواسطة
 أو بغيرها نسبا أو رضاعاً خالة رضاع ولا تحرم في الرضاع أربعة وقد نظمها المدايني
 فقال مرضعة الاخ والاخت تحل * أو ولد الولد ولو أنثى جعل

كذلك أم مرضع للولد * وبناتها وهي ختام العدد

فخرج * لا يثبت التحريم بالرضاع الا بكون اللبن لادمية بلغت تسعاً من السنين
 الهلالية تقريباً ونفصول اللبن أو وصول ما حصل منه للجوف من معدة أو دماغ بواسطة
 منفذ غير الفرج وبكون الرضيع لم يبلغ جواً ينحسب بالاهلة في ابنة اداء الخامسة
 يقيناً وبكون الرضاع أو الحلب في حياتها حياة مستقرة وبكونه خمس رضعات
 يقيناً عرفاً ولو كانت الرضعات الخمس غير مشبهات والرضيع ان قطع الرضاع اعراضاً
 عن الثدي أو قطعته عليه المرضعة كذلك تعدد مطلقاً أو قطعته لشغل أو قطعته هو

بنسب فيحرم نساء
 قرابة غير ولد عمومة
 وخوالة أو رضاع
 فيحرم به من يحرم
 بنسب

للمواوتة نفس او نوم او تحول من ندى الى آخر فان طال الزمن تعددوا فلا يثبت
 الرضاع برجلين وبرجل وامرأتين وباربع نسوة ويثبت الاقرار به بشهادة رجلين
 وتقبل شهادة مرضعة لم يسبق لها طلب أجرة مع ثلاث نسوة غيرها او مع رجل وامرأة
 (او مصاهرة) وهي خاطة توجب تحريمها (فتحرم زوجة اصل) وهو من ولدك بواسطة
 او غيرها من قبل الاب والام من النسب او الرضاع وان لم يدخل بها وخرج بزوجة
 اصل امها وبنتها (و) زوجة (فصل) وهو من ولده بواسطة او غيرها وان لم يدخل بها
 وخرج بها امها وبنتها وخرج ايضا زوجة من تبناه (واصل زوجة) اي امها بواسطة
 او غيرها من نسب او رضاع سواء ادخل الزوج بالزوجة ام لا ولو تأخر ثبوت الامومة
 عن النكاح كان يطلق صغيرة فترضعها امرأة ويعتبر في زوجتي الابن والاب وفي ام
 الزوجة عند عدم الدخول بهن ان يكون العقد صحيحا (وكذا فصلهما) اي الزوجة
 بنسب او رضاع بواسطة او غيرها فتحرم ايضا بنت الربيبة وبنت الربيب (ان دخل)
 اي الزوج (بها) اي الزوجة في الحياء ولو في الدبر بمقد صحيح او فاسد ومثل الوطء
 استدخال الماء ولو في الدبر ايضا والمراد الماء المحترم حال الانزال بان لا يخرج منه على
 وجه الزنا لا حالة الادخال فلو انزل في زوجته فسادت بنته فحملت منه لحقه الولد
 فاسد استدخال المني المحترم حكمه حكم الدخول في حقوق النسب وعدم بينونة المرأة اذا
 طلقت قبل الدخول ولا تصير باس استدخال ماء زوجها المحترم حليلة ازوجها الاول
 ولا تصير محصنة ولا يثبت لها مهر ولا يجب عليها غسل فان لم يدخل بالزوجة لم تحرم
 بنتها الا ان تكون منفية بلعانه بخلاف امها لان الدخول بالامهات يحرم البنات
 والعقد على البنات يحرم الامهات والفرق ان الرجل يتبلى بمكائنة الام عقب العقد
 لترتيب اموره فحرم بالعقد ليسهل ذلك بخلاف بنتها وخرج بفصل الزوجة زوجة
 الربيب وهو ابن الزوجة وزوجة الراب وهو زوج الام وكل من وطئ في الحياء امرأة
 بمالك اليمين حرم عليه امهاتها وبناتها وحرمت هي على آباءه وتحريمها مؤبد بالاجماع
 وكذا الموطوءة الحية بشبهة كأن ظنها زوجته او امته ووطئها او وطئ الامة المشتركة
 بينه وبين غيره او امة فرعه او وطئ امرأة بنكاح على طريقة من يعتد بخلافه ككني
 من غير تقليد له فيحرم عليه امهاتها وبناتها وتحريم هي على آباءه وبناته لان الوطء
 بمالك اليمين نازل منزلة الوطء بعقد النكاح والوطء بشبهة ان كانت منه وحده توجب
 نسباً وعدة لا مهرا اذ لا مهر لبني او كانت منها وحدها توجب المهر فقط دون النسب
 والعدة او كانت منها توجب الجماع ولا يثبت بالشبهة مطلقاً محرمة فلا يحل لابي
 الواطئ وابنه نظراً ولا لمس ولا خلوة اما المرأة المزني بها فلا يثبت بزناها حرمة المصاهرة
 فلا زاني نكاح ام من زني بها وبنتها ولا بنه وابنه نكاحها هي وبنتها لان الزنا لا يثبت
 نسباً ولا عدة ولا فرع كولو اختطبت محرماً بنسب او رضاع او مصاهرة او محرمة بسبب

او مصاهرة فتحرم
 زوجة اصل وفصل
 واصل زوجة وكذا
 فصلها ان دخل بها

آخر كاهان أو توثن بنسوة غير محصورات نكح ان أراد منهن ولو قد در بسمه ولة على متيقنة الحل رخصة له من الله تعالى أو بمحصورات لم ينكح واحدة منهن نعم لو تيقن صفة بمحرمة كسواد نكح غير ذوات السواد مطلقا أي انحصرن أولا واجتنبت ذوات السواد ان انحصرن ثم ما عسر عده بمجرد النظر غير محصور وما سهل محصور وابتداء غير محصور خمسمائة والمائة ثمان فاقل محصورات وما بينهما مشكوك فيمحل بالمحصورات ولو اختلطت زوجته باجنبيات امتنع وطء واحدة منهن مطلقا أي محصورات أم لا ولو باجتهاد لان الوطء انما يباح بالعقد دون الاجتهاد ولا يحل لمسلم نكاح كافرة الا كتابية خالصة ذمية كانت أو حربية فيحل نكاحها مع الكراهة والكتابية يهودية أو نصرانية متمسكة بالتوراة أو الانجيل دون سائر الكتب ومحل الكراهة ان لم يخش العنت ولم يرج اسلامها فان رجي سن له ذلك ومحل ذلك أيضا ان يجد مسلمة صالحة للتمتع والافلا كراهة بل هي أولى من مسلمة زانية ثم الكتابية على نوعين اسرائيلية نسبة الى اسرائيل وهو يعقوب بن اسحق بن ابراهيم عليهم السلام وغير اسرائيلية وشرط حل نكاح الاسرائيلية أن لا يعلم دخول أول جديد يمكن انتسابها اليه ولو انتسابا بالغويا في ذلك الدين بعد بعثة تنسخه كبعثة موسى فانها ناسخة لما قبلها وبعثة عيسى ناسخة لبعثة موسى وبعثة نينا ناسخة لهما سواء علم دخوله فيه قبل بعثة تنسخه أم شك وسواء علم دخوله فيه بعد تحريفه أو بعد بعثة لا تنسخه كبعثة سيدنا يوشع وشرط حل نكاح غير الاسرائيلية أن يعلم دخول أول جديد يمكن انتسابها اليه ولو من جهة الام في ذلك الدين قبل بعثة تنسخه ولو بعد تبديله ان تجنبوا المبدل أما لو علم دخوله فيه بعد نسخة أو شك في دخوله قبل النسخ وبعده أو علم دخوله قبله ولم يتجنبوا المبدل فلا تحل لمسلم (و) شرط (في الزوج) حل واختيار وعلم بحل المرأة فلا يصح نكاح محرم ولو بوكيله ولا مكره بغير حق أما اذا كان الا كراه بحق كان أكره على نكاح المظلومة في القسم فيصح بان ظلمها هو فيتمتعين عليه نكاحها بالبيت عندها ما فاتهما ولا نكاح من شك في حلها كالخنثى أو المعتدة و (تعيين) فلا يصح نكاح غير معين كقول الولي زوجت بنتي أحد كما وان نواه وقبل لانه يعتبر من الزوج القبول فلا بد من تعيينه ليقع الا الشهادة على قبوله الموافق للإيجاب (وعدم محرمية) بنسب أو رضاع (للخطوبة) كائنة (تحتة) أي الزوج فيحرم ابتداء وود واما جمع امرأتين بينهما نسب أو رضاع لو فرضت احدهما ذكرا حرم تناكحها كأمراة وأختها أو خالتها بواسطة أو بغيرها فان جمع بين أختين بعقد واحد بطل النكاح ان أو بعقدين مرتبا وعرفت السابقة ولم تنس بطل الثاني ان صح الاول لان الجمع حصل به ومن حرم جمعها كاختين بنكاح حرم جمعها في الوطء بملك ويحل محرار ربع فقط ولغيره ثنتان فقط فان زاد من ذكر في عقد واحد بطل العقد في الجميع أو في عقدين فكما مر

وفي الزوج تعيين
وعدم محرمية
للخطوبة تحتة

وتحل أخت ونحوها وزائدة في عدة بائن لأنها أجنبية منه لا في رجعية ومختلفة عن
 الاسلام ومرتدة بعد وطء وقبل انقضاء العدة لأنها في حكم الزوجات (و) شرط
 (في الشاهد من أهلية شهادة) وهي حرية كاملة فيهما واذ كورة محقة وكونهما انسيين
 وعدالة وسمع وبصر ونطق وعدم حجر سفه وانتفاء حرفة دينية تحل بمروءة وعدم
 اختلال ضبط لغلة أو نسيان ومعرفة لسان المتعاقدين فلا يكتفي اخبار رقة بمناه
 بعد تمام الصيغة (وعدم تعيينهما) أو تعين أحدهما (للولاية) فلا يصح النكاح بحضرة
 من انتفى فيه شرط من ذلك كأن عقد بحضرة عبد من أو امرأتين أو خنثيين إلا ان بانا
 ذكرين فيصح أو جنينين إلا ان علمت عدتهما الظاهرة أو فاسقين أو غير مكافئين أو
 أصمين إلا ان كان العاقد آخرس وله اشارة يفهمها كل أحد فلا يشترط في الشاهد من
 السمع لأن المشهود عليه إلا أن ليس قولاً أو اعميين أو من كان في ظلمة شديدة لعدم
 علمهما بالموجب والقابل فلو سمعا الايجاب والقبول من غير رؤية للموجب والقابل
 ولكن جزمًا في أنفسهما بان الموجب والقابل فلان وفلان لم يكف ذلك لذلك أو
 آخرسين أو محجور عليهم بسفه أو عاذمين لمروءة أو مغفلين ولا بحضرة متعين للولاية فلو
 وكل الأب والابن المتفرد في النكاح وحضر مع شاهد آخر لم يصح النكاح لأنه ولي عاتد
 فلا يكون شاهداً كالزوج ولو شهد وليان كأخوين من ثلاثة اخوة والعاقد غيرهما
 من بقية الاولياء صح النكاح ان كانت المرأة أذنت له في تزويجها أما ان خصت الاذن
 بالأخوين الآخرين وأذنت لهما في تزويجها من شاء فوكلها أمثال فلا يصح لأنه
 لصرف العقد عن كونه وكيلًا يصير مزوجاً بلا اذن وهو باطل ومحل الصحة ايضا ان كان
 التزويج من كفء اذ لا يشترط حينئذ اذن الباقي والا فلا يصح لاشتراط اذنه
 ويسن اشهاد على رضا المرأة البالغة ولو مجبرة وانما لم يشترط لان رضاها ليس من نفس
 النكاح المعتبر فيه الاشهاد وانما هو شرط فيه ورضاها الكافي في العقد يحصل باذنها أو
 باخبار من يصدق قوله في القلب ولو فاسقاً أو صبيها أو باخبار وليها مع تصديق الزوج
 أو عكسه ولو كان الولي حاكماً كما افتى به القاضي والبعوى (وصح) النكاح ولو كان
 العاقد حاكماً (بمستوري عدالة) وهما من لا يعرف لهما مفسق على ما اعتمد جمع وهذا
 صادق بمن لم يعرف له فسق ولا طاعة أو من عرف ظاهرهما بالعدالة بان عرفت
 بالمخالطة ولم يزكها عند الحاكم على ما اعتمد النورى بحريانه بن اوساط الناس والوام
 فلو كافوا بمعرفة العدالة الباطنة ليحضر المتصف بها طال الامر عليهم وشق والاعتماد
 الا كتهاء بالعدالة الظاهرة مطلقة حتى بالنسبة للحاكم كما قاله الزيادي وبطل السنن
 بتجريح عدل ويلزم التفريق بين الزوجين ولم يلحق الفاسق اذا تاب بالمستور فلا بد
 من مضي مدة الاستبراء وهو سنة ويسن استنابة المستور وعند العقد ولا يصح النكاح
 بمستوري اسلام أو حرية أو بلوغ كأن وجب ذلك ولم يعرف حاله اسلاماً ولا رقة ولا

وفي الشاهد من أهلية
 شهادة وعدم تعيينهما
 للولاية ووصح بمستوري
 عدالة

بلوغ فلا ينعقد النكاح بشهادته الا ان بان الشاهدان مسلمين حرين بالغين فيدمح
 وبعده قول الشاهد انه مسلم أو حر أو بالغ (وبان بطلانه) أى النكاح في حق
 الزوجين (بجحة) من بينة أو علم حاكم (فيه) أى النكاح (أو باقرار الزوجين بما يمنع
 صحته) أى النكاح كفسق الشاهد ووقوع النكاح في الردة وانما يتبين الفسق
 أو غير مدعى لم الحاكم حيث ساع له الحكم بعلمه بأن كان مجتهدا فيه - لزمه التفريق بين
 الزوجين وان لم يترافعا اليه ما لم يحكم حاكم يراه بصحته وذلك اذا تبين عند العقد أو قبل
 مضى زمن الاستبراء في الشاهد بخلاف ما اذا تبين قبل العقد وحالا لاحتمال حدوث
 ذلك المانع ثم محل بطلان النكاح باتفاق الزوجين انما هو فيما يتعلق بحقهما دون
 حق الله تعالى فلو طلقهما اثلاثا ثم توافقا أو اقاما أو أقام الزوج بينهما بفساد النكاح لم
 يلغى ذلك بالنسبة لسقوط التحليل لانه حق الله تعالى فلا يرتفع بذلك ولا يؤثر
 في ابطال النكاح اقرار الشاهدين بما يمنع صحته فلا يقبل قولهما على الزوجين نعم له
 اثر في حقهما فلو حضرا عقد أحتهما مثلما ماتت وورثاها سقط المهر قبل الوطء وفسد
 المسمى بعده فيجب مهر المثل ان لم يكن أكثر من المسمى ولو أقر الزوج بما يمنع صحة
 النكاح فسخ مؤاخذه له بقوله وهذه الفرقة لا تنقص عدد الطلاق وعليه المهران
 دخل بها والا فنصفه ولا يرثها وورثته لكن بعد حلفها وجوبا أنه عقد بعدلين أما
 لو أقرت الزوجة بخلل ولى أو شاهد فلا يفرق بينهما - لكن لو مات لم يرثه وان ماتت أو
 طلقها قبل وطء فلا مهر أو بعده فلها أقل الأمرين من المسمى ومهر المثل ويسن
 الاشهاد على رضا المرأة بالنكاح سواء كانت غير مجبرة أو مجبرة بالغة ورضاها الكافي
 في العقد يحصل باذنها أو باخبار من يصدق قوله في القلب ولو فاسقا أو صبيا أو باخبار
 وإيها مع تصديق الزوج أو عكسه (وحلفت) امرأة (مدعية محرمية لم تره) أى
 الزوج أى فتصدق تلك المرأة بيمينها ان زوجت بغير اذنها بأن كانت مجبرة أو باذن
 مطلق من غير تعيين زوج مالم تمكنه من نفسها بالوطء مختارة ولها مهر مثل ان وطئها
 الرجل ولم تكن عالة مختارة حينئذ والافرانية وان لم يطأها فلا شيء لها لتبين فساد
 النكاح (وحلف) أى رجل مدعى محرمية أو منكركها (راضية) بأن زوجت منه
 برضاها به بأن عنته في أذنها أو مكنته من نفسها فان (اعتذرت) أى الراضية
 في الاذن أو التمكن بنسبها أو غلط سمعت للعدو والافلا (و) شرط (في الولى
 عدالة) المراد بها عدم الفسق حالة العقد (وحرية) كاملة (وتكليف) ورشد وهو
 صلاح الدين والمال فلا ولاية لفاسق غير الامام الاعظم ولو تاب الفاسق توبة صحيحة
 زوج حالان الشرط عدم الفسق لا العدالة وبينهما واسطة ولذا زوج المستورا ظاهر
 العدالة والمراد بتوبة الولى في الحال أن يعزم عزمه مضمنا على رد المظالم وعلى قضاء
 الصلوات مثلا وان لم يوجد منه رد ولا قضاء بالفعل بخلاف الشاهد فلا بد أن يعضى

وبان بطلانه بجحة
 فيه أو باقرار الزوجين
 بما يمنع صحته وحلفت
 مدعية محرمية لم
 تره وحلف لراضية
 اعتذرت وفي الولى
 عدالة وحرية
 وتكليف

(قوله ويسن الاشهاد
 الخ) قد سبق التنبيه
 في الطبعة الاولى على
 ان هذه الجملة مكررة
 مع ما تقدم آتفا عند
 المرور عليهم من مصلى
 أصل هذه الطبعة
 وضعوا عليها اشارة
 اختلافي النسخ
 احتياطا لحاجت
 الصواب لنوع مغايرة
 بين ألفاظ الجملة
 فلذا أثبتناها ام
 مصححة

بعد توبته سنة اذا كان فسقة بمخذور فعلى كسها مدة زوروق - مذى ايداء ولا ولاية لرقيق
 نعم لو ملك المبعوض أمة زوجها لانه يزوج بالملك لا بالولاية ويجوز كون الرقيق وكيلا
 في القبول لا الايجاب ولا ولاية لصبي ومجنون فيزوج الابعد زمن الجنون فقط ولا
 تنتظر افاقتة - نعم لو قل جدا كيوم في سنة انتظرت كالاغماء ويشترط بعد افاقتة
 صفاؤه من آثار حمل يحمله على حدة في الخلق ولا ولاية على محتل نظر بهرم أو غفلة
 وكثرة أسقام شغلته عن اختبار الا كفاء ولا على مجبور عليه بسفه لبلوغه غير رشيد
 مطلقا أو بتبذيره في ماله بعد رشده ووجع عليه (وينقل ضد كل) من المذكورات
 (ولاية لا بعد) لا لحاكم ولو في باب الولاء فلو أعتق أمة ومات عن ابن صغير وأب زوج
 الاب لا الحاكم (وهو) أي الولي في التزويج (أب فأبوه) وان عـلا (في زوجان بكر أو
 ثيبا بلاوط) كمن زالت بكارتها بسقوط من علو أو خلقت بلا بكاره كبيرة كانت
 أو صغيرة عاقلة أو مجنونة (بغير اذنها) بشروط لصحة ذلك التزويج وبحوازالاقدام
 لذلك فاما الشرط للصحة فهو أن يزوجهما (الكف) موصرا بحال مهر مثلهما بأن يكون
 في ملكه ذلك نقدا كان أو غيره سواء دخل في ملكه بقرض اذ ذاك أو بغيره فالمدار
 على كونه في ملكه عند العقد وأن يزوجهما مع عدم عداوة بينهما وبينه لظاهرة
 ولا خفية وعدم عداوة ظاهرة بينهما وبين الاب وهي بحيث لا تخفى على أهل محلتها
 والا فلا يزوجهما الا باذنها وأما الشرط لجواز الاقدام لذلك فكون المهر بمهر المثل
 الحال من نقل البلد وذلك فيمن لم يعتد التأميل أو غير نقد البلد والاجاز بالموحل
 وبغير نقد البلد ويسن لهما استئذان بكر مكلفة تطيب بالقلبيها (لا) يزوجان (ثيبا بلاوط)
 في قبلها حلال أو حرام أو شبهة وان عادت البكاره وان كان الوطء حالة النوم أو من
 نحو قرد (الا باذنها نطقا بالغة) عاقلة فان كانت الثيب صغيرة عاقلة حرة لم تزوج حتى
 تبلغ لوجوب اذنها وهو متعة عذر مع صغرها أما المجنونة فتزوج وأما القننة فيزوجها
 السيد مطلقا أي ثيبا أو غيرها صغيرة أو كبيرة (وتصدق) أي البالغة (في) دعوى
 (بكاره بلا عين) في دعوى (ثيوبة قبل عقد) عليها (بيمينها) وان لم تتزوج ولم تذكر
 سببا أمادعواها الثيوبة بعد أن يزوجهما الاب بغير اذنها بظنه بكر افلا تسمع بل لو
 شهدت أربع نسوة بثبوتها عند العقد لم يطل النكاح (ثم) بعد الحد (عصبتها
 وهو) المجمع على ارثهم كترتيبهم فيقدم (أخ لاوين فلا ب فبنوها) أي الاخ لاوين
 والاخ لا ب وان سفلوا (فعم) لاوين ثم عم لا ب ثم ابن عم كذلك وان سفل نعم لو كان
 أحد العصبة أخا لام أو كان معتقا قدم (ثم) بعد العصبة النسبية (معتق فعصباته)
 ثم معتق المعتق فعصبته بسبب استحقاق العصبوبة ونزوح عتيقة المرأة في حياتها
 وليها بعد فقولي العتيقة من النسب فيزوجها أبو المعتقة ثم جدوها ولا يزوجهما ابن
 المعتقة ويعتبر في تزويجها رضاها ولا يعتبر اذن المعتقة اذ لا ولاية لها ولا اجبارا لكون

وينقل ضد كل
 ولاية لا بعد وهو
 أب فأبوه في زوجان
 بكر أو ثيبا بلاوط
 بغير اذنها الكف
 لا ثيبا بلاوط الا باذنها
 نطقا بالغة وتصدق
 في بكاره بلا عين
 وثيوبة قبل عقد
 بيمينها ثم عصبتها وهو
 أخ لاوين فلا ب
 فبنوها فعم ثم معتق
 فعصباته

بسن استئذانها ويزوج عتيقة المرأة بعد موتها من له الولاء على العتيقة من عصباتها
 فيقدم ابنها على أبيها (فيزوجون) أي هؤلاء المذكورون (بالغة) نديا أو بكرًا عاقلًا
 (بأذن نيب بوط) في قبلها (نطقًا) ولو بلغ - ظ الو كالة أما الخرساء فاذن بها بإشارتها
 المفهومة أو بكتابتها مع نية الاذن ويعلم ذلك بكتابتها نانيًا فلو لم تكن إشارة مفهومة -
 ولا كتابة فهي كالجنونة فيزوجها الأب ثم الج - د ثم الحماكم دون غيرهم وحينئذ سواء
 كانت صغيرة أو كبيرة نديا أو بكرًا (وصمت بكسر) لم يقترن بص - ياح أو ضرب خد
 (استؤذنت) ولو لم يغير كفء وان ظنته كفأ لا بدون مهر مثل أو كونه من غير نقد البلد
 وان لم تعلم الزوج سواء علمت أن سكوتها اذن أم لا وسواء كان الاستئذان من المحبر
 أو من غيره أما اذ لم تستأذن وانما زوج بمحضرتها فلا يكفي سكوتها (ثم) بعد فقد
 الاولياء المذكورين (قاص فيزوج) من هي حالة العقد في محل ولايته ولو مجتازة أو أذنت
 له وهي خارجة عن محل ولايته ثم يزوجها بعد عودها له لا قبل وصولها له ولو كانت
 المرأة بمحل ولايته والزوج خارجة بأن وكل فعقد الحماكم مع وكيله - له صح فالعبرة بالمرأة
 دون الزوج وعلم بما ذكر أنها لو أذنت له ثم خرجت لغير محل ولايته ثم عادت ثم زوجها
 صح وتخلل الخروج منها أو منه غ - ير مبطل للاذن وولاية القاضى تشمل بلاد ناحيته
 وقراها وما بينهما من البساتين والمزارع والبادية وغ - يرها فيزوج القاضى (بكفء
 بالغة عدم وليها) بأن لم يوجد الولي الخاص بنسب أو ولاية بالمرأة (أوغاب) أي الولي
 الاقرب نسبًا أو ولاية (مرحلتين) وليس له وكيل حاضر في التزويج والا قدم على
 القاضى خلافا للبلقينى فاذا تبين كونه دون مسافة القصر حالة العقد بينة أو بحلفه لم
 يصح تزويج القاضى (أو) غاب دون مرحلتين وقد (تعذر وصول اليه) أي الولي
 الاقرب (لخوف) في الطريق أو مشقة لا تحتمل عادة وتصدق المرأة بيمينها في غيبة
 وليها وخلوها من الموانع ويس - تحب طلب بينة منها بذلك وان لم تقم بينة فيحلفها
 وجوبا (أو فقد) أي الولي الاقرب بأن انقطع خبره بحيث لا يعلم موته ولا حياته ولم ينته
 الى مدة يحكم فيها بوته (أو عضل) أي الولي أي منع (مكافئة) ولو سفهية (دعت الى
 كفء) وان كان منعه لنقص المهر بخلاف ما لو دعت الى غ - ير الكفء ولا بد من
 ثبوت العضل عند الحماكم ليزوج ومن خطبة الكفء لها ومن تعينها له ولو بالنوع
 بأن خطبها أ كفاء ودعت الى أحدهم ومحل تزويج القاضى بالعضل اذ لم يترك رفاق
 تكررثا لا ولم تغلب طاعاته على معاصيه في ذلك اليوم عددًا ماركبيرة يفسق بها
 العاضل فيزوج الابعد والا فالولاية للقاضى وان تكرر العضل ألف مرة والمراد
 بالثلاث الثلاث بالنسبة لعرض الحماكم ولو في نكاح واحد ولا يشترط أن تكون في
 ثلاثة أنكحة ويزوج القاضى أيضا إذا أحرمت الولي أو تعززا أو توارى أو حبس وقد منع
 وصول الناس اليه أو تزوج بموليته ولم يكن لها ولي في درجته كما لو كان لها ابن عم شقيق

فيزوجون بالغة
 باذن نيب بوط
 نطقا وصمت بكسر
 استؤذنت ثم قاض
 بلفء بالغة
 فيزوج بلفء
 غ - ير وليها أو غاب
 مرحلتين أو تعذر
 وصول اليه لخوف أو
 فقد أو عضل مكافئة
 دعت الى كفء

وان عم لاب وأراد ابن العم الشقيق ان يتزوجها فلا يصح ان يزوج نفسه من نفسه
ولا يصح ان يزوجه له ابن العم للاب محبة به بخلاف العكس أو جنت بالغة فقدت المحر
(ثم محكم عدل) قال الشريعة أوى فان فقد الحماكم باز للزوجين أن يوليا أمرهما حرا عدلا
ليعقد لهما وان لم يكن محتدا ولومع وجود محته بخلاف ما اذا وجد الحماكم ولو حاكم
ضرورة فانه لا يجوز لهما أن يوليا أمرهما الا بمحتد او لا فرق في ذلك بين المحضر والسفر نعم
لو كان القاضي يأخذ دراهم لهما مدة عظم لا تحتل عادة بالنسبة للزوجين جاز لهما
تولية أمرهما حرا عدلا مع وجود القاضي فعلم أنه لا يجوز للمرأة أن توكل مطلقا (ولقاض
تزوج من قالت أنا خلية عن زكاح وعدة) وبسبب طلب بيعة منها بذلك والا فيخلفها
وجوبا فان ألح في الطاب بلا بيعة ولا يمين أجريت ومحل ذلك (مالم يعرف) أي
القاضي (لها زوجا) معينة (والاشترط) في صحة تزويج الحماكم لها (اثبات لفراقه) سواء
أحضر أم غاب وان كان القياس قبول قولها في المعين أيضا حتى عند القاضي لان
العبرة في العدة بقول أربابها فالنكاح يحاط له أكثر أما الولي الخاص فاذا قالت المرأة
له زوج - نى فان زوجي طلقني أو مات وانقضت عتي في تزوجهما مع تعيين الزوج اذا
صدقها (ولمحر) أو أيمته (توكيل في تزويج مولايمته بغير اذنها) كماله تزويجها بغير
اذنها نعم يندب للوكيل استئذنها ويكفي سكوتها (و) يجب (على وكيل رعاية حفظ)
عند الاطلاق فلا يزوج بمهر المثل وثمن من يبدل أكثر منه أي يحرم عليه ذلك وان صح
العقد ولا يزوج غير كف (واغیره) أي المحر كالاب في الثيب توكيل (ببد اذن) منها
(له) أي غير المحر (فيه) أي التزويج بان قالت له زوجني وأطلقت فلم تأمره بتوكيل
ولانتهه عنه أو قالت له وكل فانتهه عن التوكيل فلا يوكل فليقل وجوبا ووكيل
الولي للزوج زوجته - كذا بنت فلان ابن فلان ويرفع نسب به الى أن يتميز ثم يندل موكل
أو وكالة عنه مثلا ان جهل الزوج أو الشاهدان أو أحدهما وكالته عنه والام يجمع
لذلك (ولزج توكيل في قبوله) للنكاح فليقل الولي لو كمل الزوج زوجته بنتي فلان
ابن فلان كذلك وليقل وكيمله قبلت نكاحها له أو زوجته اله مثلا (فرع * يزوج عتيقة
امرأة حية) بعد فقد عصبه العتيقة من النسب (وايها) أي المرأة الحية لانه لما
انتهت ولاية المرأة للنكاح طلبت أن يتبع الولاية عليها الولاية على عتيقها فيزوجها
أو بالعتيقة ثم جدها على ترتيب الاولياء (باذن عتيقة) ويكفي سكوتها ان كانت بكرة
ولا يعتبر اذن المعتقة على الاصح (و) يزوج (أمة) امرأة (بالغة وايها) أي السيدة
البالغة (باذنها) أي السيدة نطقا ولو بكرة اذا تستحي فان كانت صغيرة ثيبا متنع على
أيها تزويج أمته الا اذا كانت مجنونة وليس للاب اجبار أمة البكر البالغ فلا بد من
اذن منها ان كانت بالغة والا فلا يزوج (و) يزوج (أمة صغيرة بكرة وصغ - يرأب) جذا
(لغبطة) في التزويج اكتم بالهر والنفقة فلا تزوج أمة صغيرة عاقلة ثيب ولا يزوج

ثم محكم عدل ولقاض
تزوج من زكاح
خاتمة عن زكاح
وعدة مالم يعرف لها
زوجا والاشترط اثبات
لفراقه ولمحر توكيل
في تزويج مولايمته بغير
اذنها وعلى وكيل
رعاية حفظ وغيره بعد
اذن له فيه ولزوج
توكيل في قبوله
* فرع * يزوج عتيقة
امرأة حية وليها
باذن عتيقة وأمة بالغة
وليها باذنها وأمة
صغيرة بكرة وصغ - يرأب
لغبطة

السلطان أمة صغيرة وصغير مجنونة بل يزوجه الأب والجد لان لها اجبارا - يديها
فما زلها اجبارها تبع السيد بها (لا عبدها) أي أمة الصغيرة والصغير (و) يزوج
(سيد) بالملك لا بالولاية (أمنه) التي يملك جميعها ولم يتعلق بها حق لازم على
النكاح (ولو) كانت الامه بكرة أو ثيبا (صغيرة) أو كبيرة ولا يصح بدون رضاها اذا
زوجها من غير من يكافئها في نحو العفة والسلامة من العيوب ودناءة الحرفة نعم له
اجبارها على رفيق ودنىء النسب اذ لا نسب لها و يزوج ولي نكاح ومال من أب
وان علا وسلطان أمة موليه من ذى صغرو وجنون وسفه ولو كان الولي أنثى باذن ذى
السفه اكتسابا للمهر والنفقة بخلاف عبد موليه فلا يزوج لما فيه من انقطاع
اكتسابه عنه (ولا ينكح عبد) سواء كان قنأ أو مدبرا أو مبعضا أو مكاتبا أو معلقا
عنه بصفة (الا باذن سيده) الرشيد غير المحرم نطقا ولو كان السيد كافرا أو أنثى لقوله
صلى الله عليه وسلم أيما مملوك تزوج بغير اذن سيده فهو عاهر واذا بطل النكاح لعدم
الاذن تعلق مهر المثل بذمته فقط اذا كان في غير خصوصه صغيرة والا بأن كانت صغيرة
أو مجنونة أو كبيرة لم تكن مخنارة تعلق برقبته لوجوبه بغير رضا مستحقة وكذا اذا وطئ
أمة غير مأذونة فيتعلق مهر المثل برقبته

فصل في الكفاءة وهي معتبرة في النكاح دفعا للعار لا تعتبر لصحة - على
الاطلاق وانما تعتبر حيث لا رضا من المرأة وحدها في حب وعنة ومع وليها الا قرب
فيما سواهما وسقطت بالاسقاط والصفات المعتبرة في الكفاءة ليستبرم مثلها في
الزوج خمس والعبرة في الصفات بحالة العقد نعم الحرفة الدنيئة لا بد من مضي زمن
يقطع نسبتها عنه بحيث صار لا يعبر بها أحدها حرية في الزوج وفي الآباء وثانها
عفة عن الفسق فيه وفي آباءه وثالثها نسب والعبرة فيه بالآباء كالا سلام ورابعها
حرقة فيه أو في أحد من آباءه وهي ما يتحرف به لطلب الرزق من الصنائع وغيرها
 وخامسها سلامة للزوج من العيوب المثبتة للخيار فحينئذ (لا يكافئ حره) ولو عتيقة
ومبعضه (ولا عفيفة) وسنية ورشيده (ونسنية) من هاشمية ومطلبية وقرشية
وعربية (وسلمية من حرف دنيئة ومن عيب نكاح كجنون وجذام وبرص غير) ممن
به أو بأبيه الا قرب رق ومن فاسق ومبتدع ومحجور عليه بسفه ومن غير هاشمي
ومطلبي وقرشي وعربي ومن صاحب حرف دنيئة وهي ما دلت ملاسته على انحطاط
المروءة وسقوط النفس فانصوا عليه لا يعتبر فيه عرف عام ومالم ينصوا عليه يعتبر فيه
عرف بلد الزوجنة لا بلد العقد لان المدار على عارها وعدمه فكناس ولو في المسجد
الحرام اذا كان بأجرة وراع وحجام ودباغ ونحوهم من كل ذى حرفة فيها مباشرة نجاسة
لا يكافئون بنت خباط ثم الخباط لا يكافئ بنت تاجر أو برار أوها الا بكافئان بنت قاض أو
عالم اذا كان عاملا ولا افه ومثله حرفة شريفة ومن به جنون أو جذام أو برص لا يكافئ

لا عبدها وسيد أمتها
ولو صغيرة ولا ينكح
عبد الا باذن سيده
فصل لا يكافئ
حره ولا عفيفة ونسبية
وسلمية من حرف
دنيئة ومن عيب
نكاح كجنون وجذام
وبرص غير

ولومن بها ذلك وان اتحد النوع وكان ما بها أقيح لان الانسان يعاف من غيره مالا يعافه من نفسه أو جنب أو عنة لا يكافئ رتقاء أو قرناء أما العيوب التي لا تثبت الخمار فلا تؤثر كجى وقطع أطراف وتشوه صورة (ولا يقابل بعضها) أى خصال الكفاءة (بعض) فلا تزوج حرة عجمية برقيق عر بى ولا سلب ممة من العيوب دنيئة بمعيب نسيب ولا حرة فاسقة بعبد عفيف وقيل ان دناءة نسبه تخبر بعفته الظاهرة وان الأمة العر بية يقابلها الحر العجمي قال ابن قاسم نقلا عن الرملى ويعتبر العلم فى الزوج وفى آباءه فالجاهل ابن العالم لا يكافئ العالم بنت الجاهل لان بعض الخصال لا يقابل ببعض (ويزوجها بغير كف ولى) منفرد أو أقرب (لا قاض برضا كل) ويزوجها بغير كف وبعض الأولياء المستوين برضا الباقيين أما القاضى فلا يصح تزويجها بغير كف قطعا اذا كان انخوعية الولى أو عضله أو احرامه لبقاء حقه وولائه والاصح على ما صححه البلقينى ولو طلبت المرأة من القاضى تزويجها بغير كف ولم يجبهما وليس ثم قاض يرى تزويجها من غير الكف فلها تحكيم عدل ليزوجها منه للضرورة قال ابن حجر ان كان فى البلد حاكم يرى تزويجها من غير الكف فعين فان فقد ووجدت عدلا تحكيمه ويزوجها تعين فان فقد او خافت الزنا لم القاضى الذى لم يرتز ويزوجها من غير الكف واجابته للضرورة

ولا يقابل بعضها
بعض ويزوجها
بغير كف ولى لا قاض
برضا كل
فصل
نكاح أمة الابحجر
عن نص الخاتمة
ونحوه زنا

فصل فى نكاح من فيه ارق لا ينكح الرجل من يملكها أو بعضها ولو كانت المرأة مستولدة ومكاتبه ولو كان الرجل مبعضا فيحرم النكاح عليه له عا طيه عقدا فاسدا فان وطأها جائز له من غير عقد اتنا قض أحكام الملك والنكاح اذا الملك لا يقتضى فحوقه وطلاق والزوجة ثقة تضيها ولو ملك زوجها أو بعضها ما كانا مطلقا بطل نكاحه لانه أضعف ولا تنكح المرأة من تملكه أو بعضها ما كانا مطلقا احكامهما لانها تطأ اليه بالسفر للشرق لانه عبدها وهو يطأ اليها للغرب لانها زوجته وعند تعذرا الجمع بسقط الاضعف ويحل للمرأة نكاح عبدا أيها أو ابنها لانه لا يلزمه اعفافها وليس كتزويج الاب أمة ابنه لشبهة الاعفاف ويحل للولد نكاح أمة أبيه ولا ينكح الحر كله حرة ولدها رقيق بان أوصى لرجل يحمل أمة دائما فاعقدها الوارث كما (حرم الحر نكاح أمة) للغير (الا) بخمسة شروط أحدها (ببجز عن تصلح لمتنع) من حرة أو أمة ولو كتبية بان لم يفضل عمامه أو منع فرعه الذى يلزمه اعفافه ما نفي بمهر مثلها وقد طلبته أولم ترض الاب زيادة عليه وان قلت وقد ر علمها نعم لو وجد حرة وأمة لم يرض سيدها الا باكثر من مهر مثل ثلاث الحرة ولم ترض هذه الحرة الا بما طلبه السيد لم تحل له الأمة والمراد بصلاحيتهما للاستمتاع باعتبار العرف لا باعتبار ميل طبعه (و) نازها (نحوه زنا) ولو خصيا بان تغلب شهوته تقوا له قوله تعالى ذلك لمن خشى العنت منكم وثالثها بعدم من تصلح للاستمتاع تحتها من حرة أو أمة ولو كتبية ووجودها تحتمه أبلغ

من استطاعة مهرها المانع بنص الامة وهذا الشرط لا يغنيه ما قبله لاننا نجد كثير من تحتها صالحة لذلك وهو يخاف الزنا ورائعها ان لا تكون الامة موقوفة عليه ولا موصى له بمنفعتها أو بخدمتها أبدا ولا ملوكة لمكاتبة أو ولده وخامسها أن تكون الامة مسلمة وهذا الشرط مختص بالمسلم عام للحر وغيره أما نكاح التحر المحوسى أو الوثنى الامة المجوسية أو الوثنية فهو كنكاح الكتابي الكتابية فانه يحل وصورة المسئلة اذا طلبوا من قاضينا ذلك والألف نكاح الكفار محكوم بصحته (وحل لمسلم وطء الكتابية) بالملك لا الوثنية والمجوسية لما قيل انه صلى الله عليه وسلم لم يكن يطأ صفيية ويريحانة قبل اسلامها لكن المعتمد انه صلى الله عليه وسلم لم يطأها الا بعد الاسلام

فصل في الصداق وهو ما يجب بعقد في غير المفوضة أو وطء فيها وفي وطء الشبهة والنكاح الفاسد أو بتقويت بضع قهرا كما لو أرضعت الكبرى الصغرى فيجب للصغرى على الزوج نصف المسمى ان كان صحيحا والا فنصف مهر المثل ويجب على الكبرى له نصف مهر مثلها وبرجوع شهود كما لو شهدوا بطلاق بائن أو رضاع محرم أو ايمان ثم رجعوا عن ذلك فيلزمهم المهر كله للزوج ولو قبل الوطء فقد وجب المهر في هذه للرجل على الرجل وفي التي قبلها للرجل على المرأة وقد يجب للمرأة على المرأة كما لو تزوج المملوك لامرأة بصغيرة وأرضعتها أمه أو زوجته فانه يفسخ نكاحه وتغرم أمه أو زوجته المهر لسيدته لانها المستحقة له وقد يجب للمرأة على الرجل وهو الاصل فيه (سن ذكر صداق في عقد) لانه صلى الله عليه وسلم لم يخل نكاحا منه ولانه أدفع للخصومة نعم لو زوج عبدا بامته ولو كتابية لم يسن ذكره اذ لا فائدة فيه فالتسمية خلاف الاولى وقد يجب ذكره لعارض لكن لا يبطل العقد بتركه وذلك بان كانت المرأة غير جائرة التصرف أو ملوكة لغير جائر التصرف أو كانت جائرة وأذنت لوليها أن يزوجه أو لم تفوض فزوجها هو أو وكيله أو كان الزوج غير جائر التصرف وحصل الاتفاق في زواجه على أقل من مهر مثل الزوجة وهي بالغه رشيدة وفي الصور السابقة على أكثر منه والزوج بالغ رشيد متعين التسمية في ذلك بما وقع الاتفاق عليه ولا يجوز اخلاؤه منه فلو لم يسم أتم وصح العقد بمهر المثل وقد يحرم كالأول زوج محجور عليه بمن لم ترض الابا أكثر من مهر مثلها فيقبل الولي ساكتا ويسن ان لا ينقص المهر عن عشرة دراهم خالصة وترك المغالاة فيه هو أن لا يزيد على خمسمائة درهم فضة خالصة وان يكون من الفضة لقول سيدنا عمر لا تغالوا بصداق النساء فانها لو كانت أى هذه الخصلة مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله كان أولى بهارسول الله صلى الله عليه وسلم ويستحب أن لا يدخل بها حتى يدفع لها شيئا من الصداق خروج من خلاف من أوجب به سواء كان حالا كله أو بعضه أو مؤجلا اذ لا مانع من التعجيل (وما صح ثمنه صداقا) فتلغو تسمية غير متمول وما لا يقابل بمتمول وتسمية جوهرية

وحل لمسلم وطء
الكتابية
فصل في سن ذكر
صداق في عقد وما
صح ثمنه صداقا

في الذمة لا امتناع السلم فيها (ولها) أي المالك لا امرها التي لم يدخل بها (حبس
نفسها) للفرض والقبض ان كانت مفوضة والا فلا حبس (لتقبض) مهر املكته
بالنكاح (غير مؤجل) أي معيناً أو حالاً كله أو بعضه لرفع خبر فوت بعضهما
بالتسليم فخرج ما لو كان المهر مؤجلاً فلا حبس لها وان حل الاجل قبل تسليمها
نفسها له لوجوب التسليم عليها قبل القبض لرضاها بالتأجيل فلا يرتفع بالحلول وما
لزوج أم ولد. فعتقت بموته أو أعتقها لانه ملك للوارث أو المعتق لا لها وما للزوج
أمة ثم أعتقها أو وصى لها بمهرها لانها انما ملكته بالوصية لا بالنكاح ويحبس الامة
سيدها المالك للمهر أو وليه والمحجورة وليها ما لم تكن المصلحة في التسليم (ولو أنكح)
بكر (صغيرة) أو مجنونة أو سفیهة بدون مهر المثل (أو) أنكح (رشيدة بكر بلا اذن) له
منها في النقص عن مهر المثل (بدون مهر مثل) بما لا يتسامح به فسد المسمى وضع
النكاح بمهر المثل لان فساد الصداق لا يفسده (أو) قالت رشيدة لوليها غير المحبر
زوجني و (عينت له قدرا) كالف (فمنقص عنه) أو أطلقت له الاذن بان لم تتعرض
فيه لمهر فنقص عن مهر مثل أو زوجها بلامهر (صح) أي النكاح (بمهر مثل) ولو
توافق الزوج والولي أو الزوجة الرشيدة على مهر سر أو أعلنوا زيادة وجب ما عتده
أولاً وان تكرر عقد قل أو كثر اتحدت شهود السر والعلن أم لا لان المهر انما يجب بالعقد
فلم ينظر اغـيره فالعقود اذا تكررت اعتبار الاول وحلوا نص الشافعي في موضع على أن
المهر مهر السر اذا تقدم وفي موضع آخر على أنه مهر العلق ان تقدم (وفي وطء نكاح
فاسد) يجب (مهر مثل) لاستيفائه منفعة البضع ويعتبر بمهرها وقت الوطء لانه وقت
الاتلاف ولو تكرر وطء بشبهة واحدة فهو واحد (ويقرر كله) أي المهر (بموت)
لا حدهما في نكاح صحيح قبل وطء لبقاء آثار النكاح بعده من التوارث وغيره وقد
لا يستقر بالموت فيما لو قتلت أمة نفسها أو قتلها سيدها (أو وطء) بتغيب حشفة
أو قدرها من فاقدها وان لم تنزل البكارة سواء أوجب بنكاح أو فرض وان حرم الوطء
كوطء حائض أو دبر لا باستدخال منى وإزالة بكارة بغير ذكر فان طلقها بعد إزالة
البكارة بغير آلة وجب لها الشطر دون أرش البكارة فان فسخ النكاح ولم يجب لها
مهر وجب أرش البكارة (ويستقط) أي كل المهر (بفراق) منها في الحماية (قبله)
أي وطء في قبل أو دبر (كفسخها) بعبه أو باعساره أو بعتة هاو كردتها أو أسلامها
أو أراضاها له أو أزوجته أخرى له أو ملكها له أو أراضاها كأن دبت وارتضعت من
أمة مثلاً أو بسبب فيها كفسخه بعيها (ويتشطر) أي المهر (بطلاق قبله) أي
الوطء ولو خلعاً أو رجعيان استدخلت ماء المحترم أو باسلامه وحده وردته
وحده أو معها ولعانه وأرضاع أمة لها وهي صغيرة أو أراضاع أمهاله وهو صغير وملكه
لها سواء طلقها بنفسه أو فوض الطلاق اليها ففعلت أو علق طلاقها بدخولها الدار

ولها حبس نفسها
لتقبض غير مؤجل
ولو أنكح صغيرة أو
رشيدة بكر بلا اذن
بدون مهر مثل أو
عينت له قدر فنقص
عنه صح مهر مثل
وفي وطء نكاح فاسد
مهر مثل ويتقرر كله
بموت أو وطء ويستقط
بفراق قبله كفسخها
ويتشطر بطلاق قبله

ونحوها (وصدق نافي وطاء) من الزوج بيمينه أو وافقته للأصل فإن الأصل عدم الوطاء وينشطر المهر لأن ذلك فائدة تصدقه إلا إذا انكحها بشرط البكارة ثم قال وجدها ثيبا ولم أطأها فقالت بل زالت بوطئك فتصدق الزوجة بيمينها بالدفع الفسخ (وإذا اختلفا) أي الزوجان (في قدره) أي مهر مسمى كأن قالت نكحتني بألف فقال بخمسمائة (أو) (في صفته) كأن قالت بألف دينار فقال بألف درهم أو قالت بألف صحيفة فقال بألف مكسرة (ولا بينة) لو احدى منهما أو لكل منهما بينة وتعارضتا (تحالفا) كما في البيع ويبدأ هنا بالزوج لقوة جانبه ببقاء البضع له (ثم) بعد التحالف (يفسخ) المهر (المسمى) بالبناء للجهول أي يفسخه كلاهما أو أحدهما أو الحاكم وينفذ الفسخ باطنا أيضا من الحق فقط لمصير به التحالف مجهولا ومن الكاذب يفسخ القاضي ولا يفسخ المسمى بنفس التحالف كالبيع (ويجب مهر المثل) وإن زاد على ما أدعته الزوجة لأن التحالف يوجب رد البضع وهو متعذر فوجب قيمته وهي مهر المثل وهو ما يرغب به عادة في مثلها أنسا وصفة وركنه الأعظم في النسبية نسب فإعراعي أقربهن من نساء العصابة فتقدم أخت لابوين ثم إن فقدت أوجهل مهرها أو كانت مفوضة ولم يفرض لها مهر مثل أخت لاب ثم بنات أخ وان سفلن ثم عمات لابناتهن لابوين ثم لاب ثم بنات عم ثم بنات أولاد عم وان سفلن كذلك فإن لم توجد نساء العصابة أو لم ينكحن أوجهل نسبهن أو مهرهن فقرابات اللام من جهة الأب أو الام ويعتبر مع ذلك سن وعفة وعقل وجمال ويسار وفصاحة وبكارة وثوبة وكل ما اختلف به غرض من علم وشرف وانما لم يعتبر نحو المال والجمال في الكفاءة لأن مدارها على دفع العار ومدار المهر على ما تختلف به الرغبات فإن اختصت عنهن بفضل بشيء مما ذكر أو بنقص بشيء من ضده زيد عليه أو نقص عنه لائق بالحال بحسب ما يراه قاض باجتهاده (و) على الجديد (ليس أولى عفوعن مهر) كسائر ديونها وحقوقها وعلى القديم لذلك بشروط أن يكون الولي أبأ أو جدا وإن يكون قبل الدخول وإن تكون بكر صغيرة عاقلة وإن يكون بعد الطلاق وإن يكون الصداق ديناً في ذمة الزوج لم يقبض

فصل في القسم والنشوز وعشرة النساء (يجب قسم) بفتح فسدون (ازوجات) وإن كن اماء هذا إن مكث في الحضر عند بعضهن لئلا أو نهرا فيلزمه المكث مثل ذلك الزمن عند الباقيات تسوية بينهن فلو تركه كان كبيرة ولو قام بهن عذر كمرض وحيض ورتق وقرن واحرام وجنون يؤمن منها لأن المقصود الانس لا الوطاء وكما تستحق كل منهن النفقة (غير ناشرة) أي خارجة عن طاعته بأن تخرج بغير إذنه أو تمنعه من التمتع بها أو تغلق الباب في وجهه ولو مجنوناً أو تدعى الطلاق كذباً وغير معتدة عن وطاء شبهة حرمة الخلوة بها وغير صغيرة لا تطيق الوطاء ومغصوبة ومحبوسة

وصدق نافي وطاء وإذا اختلفا في قدره أو صفته ولا بينة تحالفا ثم يفسخ المسمى ويجب مهر المثل وليس لولي عفوعن مهر فصل في يجب قسم الزوجات غير ناشرة

ولو ظلمها او حبسها الزوج لحقه عليها وغیرامة لم يتم تسليمها ومسافرة باذنه وحدها
 لحاجتها كمال النفقة لمن ولو اعرض عن الواحدة ابتداء او عنهن عند استكمال النوبة
 لم يأنم لان المبيت حقه وان كان يستحب ان لا يعطل زوجته واحدة كانت او اكثر من
 الجماع والمبيت تحصينها لئلا يؤدي الى فسادها او اضرارها سيما ان كانت عنده
 مربية جميلة اثرها عليها ويستحب أن لا يخلى الزوجة عن ليلة من كل أربع ليل
 اعتبارا بمن له أربع زوجات (وله) أي للزوج الذي عماده الليل (دخول في ليل على)
 زوجة (أخرى) أي غير صاحبة النوبة (الضرورة) كمرضها الخوف ولو ظن ان طالت
 مدته وشدة الطلق وخوف النهب والحريق ويحرم ذلك الحاجة لما فيه من ابطال حق
 ذات النوبة (و) لمن ذكر دخول (في نهار الحاجة) كوضع متاع واخذته وتسليم نفقة
 وتعرف خبره وله تمتع بغيروطء في دخوله في غير الاصل اما بوطء فيحرم (بلا اطالة)
 في المكث عرفا على قدر الحاجة فلا طالة حرام على ما اعتمده ابن حجر لان الزائد على
 الحاجة كابتداء دخول لغيرها وهو جائز لكنه خلاف الاولى على ما اعتمده الرمي
 لوقوعه تابعا ويغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره والحاصل أنه اذا دخل في الاصل لضرورة
 وطال زمن الضرورة عرفا أو أطالها فانه يقضى الجميع لان حق الاذى لا يسقط بالعذر
 والا فلا للمساحة في القليل وان دخل في التابع لحاجة وطال زمن الحاجة فلا قضاء
 وان أطال المكث فوق الحاجة قضى الزائد فقط وأقل نوب القسم لمن ذكر ليلة ليلة
 ومن عماده النهار كالحارس نهار نهار فلا يجوز تبعضهما الا برضا من وذلك أفضل من
 الزيادة عليه للتابع ولقرب زمنه بهن (وأكثره ثلاث) فتحرم الزيادة عليها
 بغير رضا من وان تفرق في البالد لما فيها من الاضرار بالايجاش فن لزوجته بمكة
 وأخرى بالطائف مثلا امتنع عليه أن يبيت عند احدها من أكثر من ثلاث عند عدم
 رضا من فاذا بات عند احدها من ثلاثا امتنع عليه أن يبيت عندها الا بعد أن يرجع
 الى الاخرى ويبيت عندها ثلاثا وكان قبل امكان الرجوع اليها يبيت في مسجد مثلا
 والتسوية بينهما في قدر نوبهن واجبة لكن لحرمة ضغفامة تجب نفقتها ولو لمبعضه ومن
 عتقت قبل تمام نوبتها التحقت بالحرث فلم تعلم هي بالعتق الا بعد ادوار وهو يقسم
 لها قسم الاماء لم يقض لها ما مضى فان علم الزوج بالعتق وجب عليه القضاء من
 وقت علمه بذلك لتعديده حينئذ (وبجديدة بكر) أي حقيقة أو حكما كتيب بغيروطء
 كمرض ووثبة أو مخلوقة كذلك ولو أمة وكافرة حرة (سبع) من الليلي مع أيامها ولا
 بلا قضاء للباقيات (و) بجديدة (تيب) بوطء حلال أو حرام (ثلاث) ولا بلا قضاء
 ويسن تخيير التيب بين ثلاث بلا قضاء وسبع بقضاء وكيفية القضاء أن يقرع بينهما
 ويدور فالي ليلة التي تخصها يبيتها عند واحدة من الباقيات بالقرعة أيضا وفي الدور
 الثاني يبيت عند واحدة أخرى بالقرعة أيضا وفي الدور الثالث تعين الليلة للثالثة

وله دخول في ليل
 على أخرى لضرورة
 وفي نهار الحاجة بلا
 اطالة وأكثره ثلاث
 وبجديدة بكر سبع
 وتيب ثلاث

(قوله وهو جائز) فيه
 نظر والصواب ان
 يقول وهو غير جائز
 واعل لفظ غير سقط
 من ناسخ المبسطة
 وعليك بالتأمل اه
 مصححه

ففي كل اثنتى عشرة ليلة تخص كل واحدة ليلة وهكذا يفعل في بقية الادوار الى أن تتم
 السبع لكل واحدة وتماها من أربع وثمانين ليلة (وهجر) ندبا (مضجعا) أى
 وطأ أو فراشا (وضربها) ان شاء بشرط أن يعلم افادة الضرب ولو بسوط أو عصا
 ولا يجوز ضرب مدم أو مبرح ولا على وجهه وان لم يؤذ أو مهلك (بنشوز) أى بسبب
 نفقة والحاصل أنه ان ظهر أمارة نشوزها كخشونة جواب بعدلين وتعميس بعد
 طلاقة واعراض بعد اقبال حذر هاند باعقاب الدنيا بالضرب وسقوط المؤمن والقسم
 وعقاب الاخرة بعد ذاب النار وينبغي أن يذكر لها خبر الصحيحين اذا باتت المرأة
 هاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبح وخبر الترمذى ايما امرأة باتت
 وزوجها راض عنها دخلت الجنة وذلك بلا هجر في الكلام فيحرم الهجر فيه فوق
 ثلاثة أيام ولو لغير الزوجين الا لعذر شرعى ولا ضرب فلعلها تبتدى عذرا أو تتوب عما
 وقع منها بغير عذر أما الهجر في الفراش فاذا لم يتحقق النشوز جاز لانه حقه هذا اذا لم
 يفوت حقه لها من قسم أو غيره والاحرم وان تحقق النشوز كمنع تمتع وخروج بغير عذر
 وعظها كأن يقول لها اتقى الله في الحق الواجب لى عليك واحذرى العقوبة وبين
 لها أن النشوز بسقط النفقة والقسم كما مر وهجر هاند با فى الوطء أو الفراش وضربها
 وان لم يتكرر النشوز ان أفاد الضرب والاولى العفو بخلاف ولى الصبي فالاولى له عدم
 العفو لان ضربه للتأديب مصلحة له وضرب الزوج زوجته مصلحة لنفسه ولو ادعى أن
 سبب الضرب النشوز وأنكرت صدق بيمينه حيث لم تعلم جراته واستهتاره وحينئذ
 والام بصدق الابينة فان لم يقرها صدقت في أنه تعدى بضربها فيه عزه القاضى
 فمحل تصديق الرجل بيمينه بالنسبة لسقوط التعزير أما بالنسبة لسقوط شئ من
 حق المرأة فلا وهو ان ادعى كل من الزوجين تعدى الاخر عليه واشتبه الحال على
 القاضى بعث القاضى وجوبا كمين برضاها يبعثها لينظر افي أمرها ثم يفعلان
 المصلحة بينهما من اصلاح ان سهل وتفرق بطلقة فقط ان عسر الاصلاح فان اختلف
 رأى الحكيم بعث القاضى آخري ليجتمع على شئ ولا يجوز اوكيل في طلاق أن يخانع
 ولا لو كمل في خلع أن يطلق مجانا

(فصل) في الخلع بضم الخاء مأخوذة من الخلع بفتحها وهو النزاع والدليل عليه
 قوله تعالى ولا جناح عليهما فيما افتدت به وقوله صلى الله عليه وسلم لما ثبت بن قيس
 اقبل الحديقة وطلقةا تطلقة وسببه أن امرأة ثابت جديبة بنت سهل الانصارية
 جاءت للنبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ثابت بن قيس ما أنقم عليه
 في خلق ولا دين ولكن أكره الكفر في الاسلام أى كفر النعمة أى أن يكون للزوج
 منة على فقال أتردين عليه حديقة أى بسبب ما نه الذى أصدقه لك فقالت نعم فقال
 صلى الله عليه وسلم له اقبل الحديقة وطلقةا تطلقة (الخلع فرقة) من زوج يصح

وهجر مضجعا وضربها
 بنشوز
 فصل في الخلع
 فرقة

(قوله وحينئذ والالا)
 لعل المناسب حذف
 احدهما من اللفظين كما
 هو ظاهر اه محكيه

طلاقه (بعوض) مقصود كناية وقود لها عليه راجع (لزوج) أى لجهة زوج وحده
 او مع الاجنبي فلو قال ان أبرأتني وفلاناً فأنت طالق فأبرأتها وقوع الطلاق باننا
 وحصلت البراءة لكل منهما نظر الجهة الزوج (بلفظ طلاق) أى بلفظ محصل لطلاق
 صريح او كناية (أو) بلفظ (خلع) ولا يكون صريحاً الا مع ذكر المال أو نيته سواء
 أضمر أو التماس قبولها فقبلت أم لا ثم ان ذكر المال بانته وان نواه فان توافقا
 في النية وقبلت وجب المسمى أيضاً وان اختلفا فمهر المثل ومن الخلع
 لفظ المفاداة كقوله افتدى منى أو فاديتك (فلو جرى) أى الخلع مع الزوجة (بلاعوض
 بنية التماس قبول فمهر مثل) والحاصل أنه ان وقع الخلع ولم يذكر المال ولم ينو كان
 كناية ان لم ينو به الطلاق لم يقع شيء وان نواه به فان لم يضر التماس قبولها وقوع
 رجعيها وان أضمره فان قبلت بانته بمهر المثل والا فلا وقوع والحاصل أن المعتمد أنه
 ان صرح بالعوض أو نواه وقبلت بانته وان عرى عن ذلك ونوى الطلاق فان أضمر
 التماس قبولها وقبلت وهى رشيدة بانته بمهر المثل وان لم يضر مهر أو لم تكن رشيدة
 وقع رجعيها ان قبلت في الثاني والا لم يقع عليه شيء كما لو لم ينو الطلاق فعلم أنه عند ذكر
 المال أو نيته صريح ولا بد فيه من القبول وعند عدم ذلك كناية وان أضمر التماس
 قبولها وقبلت وان جرى مع أجنبي مع السكوت واضمر التماس قبوله وقع رجعيها
 ولا مال كما لو كان معه والعوض فاسد أو ذكر العوض ونوى الطلاق وقع بانته أو نواه
 فمهر المثل أو نفاه فقال خالعتك بلا عوض ونوى الطلاق وقع رجعيها (واذا بدأ) أى
 الزوج (ب) صيغة (معاوضة ك) قوله (طلقتك) أو خالعتك (بألف فمعاوضة) أى فمهر
 عقد معاوضة بشوب تعليق لاخذ عوضاً في مقابلة البضع المستحق له ولتموقف وقوع
 الطلاق في ذلك على قبول المال (فله رجوع قبل قبولها) كما هو شأن المعاوضات
 (وشرط قبولها) أى المختلعة الناطقة (فورا) أى من غير انفصال بكلام أجنبي
 طويل أو بسكوت كذلك بلفظ كقبلت أو خالعت أو وضعت أو بفعل كأعطائه
 الألف على المعتمد أو بإشارة خرساء مفهومة (أو بدأ) أى الزوج (ب) صيغة (تعليق)
 في اثبات (ك) قوله (متى) أو أى وقت (أعطيتني كذا فأنت طالق فتعليق) من
 جانبه فيه شوب معاوضة (فلارجوع له) قبل الاعطاء ولا طلاق قبل تحقق الصفة
 ولا يبطل بطرق جنونه عقبه (ولا يشترط قبول) لفظا لعدم اقتضاء الصيغة ذلك
 (ولا اعطاء فورا) لذلك أما في النفي كمتى لم تعطني ألفاً فأنت طالق فللفور فاذ مضى
 زمن يمكن فيه الاعطاء ولم تعط طلقت وان بدأت الزوجة بطلب طلاق كطلقتي بكلام
 أو ان أو اذا أو متى طلقتني فذلك على كذا فأجابها الزوج فمعاوضة من جانبها مع شوب
 جمالة فلها الرجوع قبل جوابه ويشترط فور لجوابه في مجلس التواجب نظر الجواب
 المعاوضة (وشرط فور في ان أعطيتني) والحاصل أن أدوات التعليق لا يقتضين

بعض زوج بلفظ
 طلاق أو خلع فلو
 جرى بلا عوض بنية
 التماس قبول فمهر
 مثل وإذا بدأ معاوضة
 كطلقتك بألف
 فمعاوضة فله رجوع
 قبل قبولها وشرط
 قبولها فورا أو بدأ
 بتعليق كمتى أعطيتني
 كذا فأنت طالق
 فتعليق فلا رجوع له
 ولا يشترط قبول ولا
 اعطاء فورا وشرط فور
 في ان أعطيتني

بالوضع فوراً في المعلق عليه في مثبت كالدخول ان لم يكن عوض ولا تعليق بمشيتها
 أمام العوض فيشترط الفور في بعضها كان واذا ولو ونحوها من كل أداة لا اشعار لها
 بالزمان نحو ان ضمنت أو أعطيت بخلاف نحو متى وأى ونحوهما من كل أداة تشعر
 بالزمان وكذلك مع التعليق بمشيتها خطاباً بان واذا ونحوها كان شئت فأنت طالق
 بخلاف ما لو قال ان شاءت فلانة فلا فوراً ما في منفي فيقتضين الفور الا في ان فلو قال ان
 لم تدخلي الدار فأنت طالق لم يقع الطلاق الا باليأس من الدخول كأن مات أو ماتت
 قبله فيحكم بالوقوع قبيل موته أو موتها بما يسع الدخول وفائدة ذلك الارث والعدة فان
 كانت بائناً لم يرنها ولا ترثه فاذا مات هو بائناً العدة قبيل موته بزمان لا يسع
 الدخول وتعد عدة طلاق لا وفاة ونظم بعضهم قاعدة الادوات من بحر الخفيف بقوله
 أدوات التعليق في النفي للفو ✽ رسوى ان وفي الثبوت رأوها ✽

للتراخي الا اذا ان مع الما ✽ لوشئت وكما كرروها

فلو قال وتحتة نسوة أربع كلما طلقت واحدة من نسائي فعبداً من عبيدي حر وكما
 طلقت ثنتين فعبداً حران وكما طلقت ثلاثاً فثلاثة احرار وكما طلقت أربعاً فربعة
 احرار فطلق أربعاً معاً أو مرتباً معاً خمسة عشر عبداً لان صفة الواحدة تكررت أربع
 مرات لان كلاماً من الاربع واحدة في نفسها وصفة الثنتين لم تذكرا لمرتين لان
 ما عد باعتبار الابعاد ثانياً بذلك الاعتبار فالثانية عدت ثانية لانضمامها الاولى
 فلا تعد الثالثة ثانية لانضمامها للثانية بخلاف الرابعة فانها ثانية بالنسبة للثالثة ولم
 تعد قبل ذلك كذلك وثلاثة وأربعة لم تكرر بهذا التوضيح ان كلما لا يحتاج اليها الا
 في التعليقين الاولين لانها المتكرران فقط فان أتى بها في الاول فقط أو مع الاخيرين
 فثلاثة عشر وفي الثاني وحده أو معهما فاثنا عشر

✽ فصل في الطلاق ✽ وهو حل عقد النكاح بلفظ طلاق ونحوه وتعتريه الاحكام
 الخمسة فيكون واجباً كطلاق المولى والمحكمين في الشقاق ويكون حراماً كالبدعي
 وهو طلاق مدخول بها في حيض بلا عوض منها أو في طهر جامعها فيه وطلاق من
 لم يستوف قسمها وطلاق المريض بقصد حرمان الزوجة من الارث ويكون مندوباً
 كطلاق العاجز عن اتيان بحقوق الزوجية أو من لا يميل اليها بالكلية ويأمره أحد
 الابوين لغیر تعنت أو تكون غير عفيفة ما لم يخش فجور غيره بها والا كان الطلاق
 مباحاً لان في ابقائها اصولاً لها وان علم ذلك لو طلقةا وانتفاء عنها مادامت في عصمته
 حرم طلاقها ان لم يتأذبه قائلها تأذياً لا يحتمل عادة ومن المندوب طلاق سيئة الخلق
 بحيث لا يصبر على عشرتها بأن يحصل له منها مشقة لا تحتمل عادة لا مطلقاً لان سوء
 الخلق غالب في النساء كما أشار اليه قوله صلى الله عليه وسلم لم المرأة الصالحة في النساء
 كالغراب الاعصم وهو كناية عن ندره وجودها اذا الاعصم وهو أبيض الجناحين أو

الرجلين أو أحدهما كذلك ويكون مكروها كطلاق مستقيمة الحال لقوله صلى الله عليه وسلم أبغض الحلال إلى الله الطلاق وذلك لما فيه من قطع النسل الذي هو المقصود الأعظم من النكاح ولما فيه من إيذاء الزوجة وأهلها وأولادها إن كان لها أولاد ومعنى البغض الكراهة وعدم الرضا وذلك صادق بالمكروه ولا ينافي ذلك وصفه بالحل لأنه يراد به الجائز ويكون مباحا كطلاق من لا يشتهيها شهوة كاملة ولا تسمع نفسه بمؤنتها من غير تمتع بها (يقع لغير بائن طلاق) زوج (مكاف) بالتنجيز أو التعليق أما وكيل الزوج أو الحاكم في المولى فلا يصح منهما تعليق الطلاق ولا يصح تعليق ولا تنجيز من نحو صبي ومجنون ومغمى عليه ونائم وإن عصى بالنوم (و) طلاق (متعدد بسكر) وهو كل من زال عقله بما أثم به من نحو شراب أو دواء (لا) يقع طلاق (مكروه بمحذور) بما يناسب حاله ويختلف المحذور باختلاف طبقات الناس وأحوالهم حتى إن الضرب اليسير بحضرة الملاء أكره في حق ذوى المروات لا في حق غيرهم وإن الاستخفاف في حق الوجهية أكره وإن الشتم في حق أهل المروات أكره والضابط أن كل ما يسهل فعله على المكروه بفتح الراء ليس أكرهًا وعكسه أكره وليس من الأكره قول شخص طلق زوجته ك (بمشتق طلاق وفراق وسراح) بفتح السين لا شتمها هذه ويقع طلاق من ذكر (بمشتق طلاق وفراق وسراح) بفتح السين لا شتمها هذه الالفاظ في معنى الطلاق الذي هو جل العصمة أما المصادرون فكنايات إن وقعت خبرا كانت طلاق فإن وقعت فاعلا كقوله يلزمنى الطلاق أو مفعولا كأوقعت طلاق فلانة أو مبتدأ كقوله على الطلاق كانت من الصريح (وترجمته) أى ويقع الطلاق بترجمة مشتق ما ذكر ولو بمن أحسن العربية فترجمة الطلاق صريح على المذهب لشهرة استعمالها عند أهلها شهرة استعمال العربية عند أهلها والطريق الثانی أنها كناية اقترانها في الصريح على العربي أما ترجمة الفراق والسراح فكناية على المعتمد (و) بقوله طلقت بعد أن قيل له طلقتها وبقول الزوجة طلقت أيضا بعد قول زوجها طلق نفسك وبقوله (أعطيت طلاقك وأوقعت عليك الطلاق) ولا يفتقر وقوع الطلاق بصريحه إلى نية إيقاعه أمانة قصد الطلاق لمعناه أى استعمال لفظ الطلاق في دخل العصمة فلا بد منها إن كان هناك صارف في كل من الصريح والكناية إلا في المكروه عليه فإنه يحتاج إلى قصد الإيقاع وقصد اللفظ لمعناه فصريحه كناية ولو قال ما كدت أن أطلقك لم يكن إقرارا بالطلاق لأن معناه ما قاربت أن أطلقك وإذا لم يقارب طلاقها كيف يكون مقاربه وإنما يكون إقرارا بالطلاق على قول من يقول إن نفي كدائبات أو لرعاية العرف فإن أهله يفهمون من ذلك القول الإثبات والصحيح أن كد كسائر الأفعال فنفيه ليس إثباتا ولا ينافي قوله تعالى وما كادوا يفعلون قوله تعالى فذبحوها إلا خلة لاف وقتيها إذا المعنى أنهم ما كادوا أن يفعلوا حتى انتهت

فصل * يقع لغير
بائن طلاق مكاف
ومتعدد بسكر لا مكروه
بمحذور بمشتق
طلاق وفراق وسراح
وترجمته وأعطيت
طلاقك وأوقعت
عليك الطلاق

مقالاتهم وانقطعت أعمالهم ففعلوا كالمضطر المجل إلى الفعل ولو قال طلقك الله وقع الطلاق لانه صريح بخلاف ما لو قال باعك الله فانه كناية لان الصيغ في نحو طلقك الله قوية لاستقلالها بالمقصود اعدم توقفها على شيء آخر بخلاف صيغة البيع فانها غير مستقلة بالمقصود لتوقفها على القبول والقاعدة ان كل ما يستعمل به الشخص اذا اذا اضافته الى الله كان صريحا وكل ما لا يستعمل به اذا اضافته الى الله كان كناية وقد نظم بعضهم هذه القاعدة من الرجز بقوله

ما فيه الاستقلال بالانشاء ❀ وكان مسند الذي الالاء
فهو صريح ضده كناية ❀ فكن لذا الضابط ذا درايه

ونعم صريح في الطلاق في جواب من قال له اطلقت زوجتك فان اراد القائل طلب انشاء الطلاق من المطلق فنعم بمنزلة قوله هي طالق فتتوقف صراحته على نية السائل وبذلك يلغز فيقال لنا لفظ من شخص تتوقف صراحته على نية غيره ولو اختلفا في القصد فالعبرة بقصد السائل على المعتمد هذا ان لم يوجد عند الزوج ظن فلو قصد السائل بقوله اطلقت زوجتك الانشاء فظنه الزوج مستخبرا أو بالعكس اعتبر ظن الزوج وقبلت دعواه انه ظن ذلك ولا عبرة بقصد السائل حينئذ وان اراد القائل الاستخبار فنعم اقرار بطلاق سابق فان كان المسؤل كاذبا فهي زوجته في الباطن ويفرق بينهما ظاهرا فان قال أردت طلاقا ماضيا وبانت وجددت نكاحها صدق ظاهرا ان عرف ذلك والا فلا وان قال أردت طلاقا ماضيا وراجعت بعده صدق بيمينه لاحتمال اللفظ له وان جهل مراد القائل لعدم معرفته ذلك او لموت او سفر فيحمل على الاستخبار (و) يقع الطلاق (بكناية) وهي ما احتمل الطلاق وغيره (مع نية) لابقاع الطلاق (مقترنة بأولها) والمعتمد انه يكفي اقترانها بأي جزء من الاول او الاخر او الوسط وشرط وقوع الطلاق بصريح او كناية رفع صوته بحيث يسمع نفسه لو كان صحيح السمع ولا عارض ولا يقع بغير لفظ ولا بصوت خفي بحيث لا يسمع به نفسه ويعتمد بإشارة آخرس سواء كان خرسه عارضا او اصليا وان قدر على الكتابة في طلاق وغيره الا في الصلاة فلا تبطل بها ولا في اداء الشهادة فلا يصح بها اما تجملها فيصح من الاخرس ولا في حنث فلا يحصل بها في الحلف على عدم الكلام ونظم بعضهم هذه المستثنيات الثلاثة بقوله

إشارة الآخرس مثل نطقه ❀ فيما عدا ثلاثة لصدقه
في الحنث والصلاة والشهادة ❀ تلك ثلاثة بلا زياده

وكناية الطلاق الفاظ لا تنحصر (كانت على حرام) اي محرمة ممنوعة للفرقة ومثله مالو زاد على ذلك الفاظ اتوا كد بعده عنها كانت حرام كالخنزير أو كالميتة وغيرهما كما اشتهر من قول العامة انت حرام كما حرم على ابن امي ومن قولهم ان أتيتك أتيت مثل امي واختي

وبكناية مع نية مقترنة
بأولها كانت على
حرام

او مثل الزاني فان نوى بذلك طلاقا وقع والا بان نوى تحريم عينها او نحوها كوطئها او
 فرجها او راسها او اطلق بأن لم ينوش شيئا لم يقعه شيء وعلميه كفارة يمين اي مثلها حالاً ولولم
 يطأها وان قال ذلك ابداً (و) أنت (خليفة) اي خالية مني (وبائن) بدون تاء مربوطة وهي
 اللغة الفصحى والقليل بانه اي مفارقة او بعدة لبعدها عن حال المخاطبة (وحرة)
 فكل لفظ للاعتاق صريح او كناية فهو كناية طلاق وكل لفظ للطلاق صريح او كناية
 فهو كناية اعتاق لدلالة كل منهما على ازالة ما يملكه (و) أنت (كأني ويا بنتي) فكل من
 كناية الطلاق والظهار يكون كناية في الاخر لان ألفاظ كناية الطلاق حيث احتملته
 احتملت الظهار أيضاً وكذا عكسه لما في كل منهما من الاشعار بالبعد عن المرأة والبعد
 يكون بكل من الطلاق والظهار ولوقال لزوجته حرمتك مثلًا ونوى طلاقاً أو ظهاراً وقع
 المنوى أو نواهما تخير وثبت ما اختاره منهما ولا يثبتان جميعاً لان الطلاق يرفع النكاح
 والظهار يثبت به والا فلا تحريم عليه وعلميه كفارة يمين (واعمة قمتك) فلو قال لزوجته ذلك
 او لامك لي علمك ونوى الطلاق طلقت او قال لبعده طلقته او ابنتك ونوى العتق
 عتق (وتركتك وازلتك وتزوجي) ومثله قول الزوج لولي الزوجة زوجها فذلك كناية
 في الاقرار بالطلاق ثم ان كان كاذباً آخذناه به ظاهرًا ولم نحرم باطنًا وهذا بخلاف كناية
 الطلاق فانه اذا نواه حرمت به ظاهرًا وباطنًا ولوقال لوليها زوجها فانه اقرار بالطلاق
 وبانقضاء العدة ان لم تكذبه والا لزمته العدة مؤاخذه لها باقرارها (واعندي)
 استبرئي رجلك اي لاني طلقته سواء في ذلك المدخول بها وغيرها (وخذي طلاقك)
 وذوق اي مرارة الفراق (ولا حاجة لي فيك) اي لاني طلقته انت وشأنك انت
 ولية نفسك وسلام علمك وكلني واشربي وانما كان هذا كناية لانه يحتمل كل شيء
 الفراق واشربي شرابه أو كلني واشربي من كيسك لاني طلقته (وذهب طلاقك
 اوسقط طلاقك وطلاقك واحداً) يقع الطلاق بقوله (طلاقك عيب ولا قلت
 كلمتك او حكمتك) وان نوى بذلك الطلاق لانها ليست من الكنايات (وصدق منك
 نية بيمينه) فلو ادعت زوجته انه نوى وانكر صدق بيمينه فان ذلك حلفت وحكم
 بالطلاق فربما اعتمدت على قرائن منه تجوز الحلف ولو قال لزوجته ان كان الطلاق
 بيدك طلقيني فقالت انت طالق فليس صريحاً ولا كناية لان العصمة بيده فلا تملكها
 هي بقوله ذلك ولو قال لزوجته ان قبلت ضرتك فانت طالق فقبلها بعد موتها لم
 تطلق لانه لا شهوة بعد الموت بخلاف تعليقه بقبيل أمه فانها تطلق بتقبيله لها مينة
 لانه للشفقة والا كرام ولو قال لزوجته أنت طالق كلما حلت حرمت وقعت عليه
 طلقة فلوراجعها في العدة وقعت عليه الطلقة الثانية فلوراجعها وقعت عليه الثالثة
 وبانت منه البينة الكبري والمخلص له الصبر من غير مراجعة الى انقضاء العدة ثم
 يعقد عليها (ولو قال طلقته) او انت طالق او نحو ذلك من سائر الصرائح والكنايات

وخليفة وبائن وخز
 وكأني ويا بنتي
 واعمة قمتك وتزوجي
 وازلتك وتزوجي
 واعندي وخذي
 طلاقك ولا حاجة لي
 فيك وذهب طلاقك
 اوسقط طلاقك
 وطلاقك واحداً
 لا طلاقك عيب
 ولا قلت كلمتك
 او حكمتك وصدق
 منك نية بيمينه
 ولو قال طلقته

(ونوى عددًا) ننتين أو ثلاثًا (وقع منوى) ولو في غير موطوءة لان اللفظ لما احتمل كان
 كناية فيه فوقع قطعاً وبذلك فارق ما لو نوى الاستثناء فقط حيث يلغوا لانه قصـد رفع
 الطلاق ثم من غير ما يدل على الرفع لا صريحاً ولا كناية ولو نوى عدد ابصر يح كانه
 طالق واحدة بالنصب على المحالة من المبتدأ أو بالرفع على أنه خبر بعد خبر
 أو بالسكون أو بكناية كانت واحدة كذلك وقع المنوى حملاً للتوحيد على التفرد عن
 الزوج بالعـد المنوى ولو قال لزوجته أنت طالق وأشار بأصبعين أو غيرهما بدل
 على عدد كعودين لم يقع عدد أكثر من واحدة إلا بنية عند قوله طالق ولا تكفي
 الإشارة لان الطلاق لا يتعد إلا بلفظ أو بنية ولم يوجد واحد منها (ويقع طلاق
 الوكيل ب) قوله (طلقت) فلانة ونحوه (ولو) ففوض طلاقها لاجنبي كأن (قال لا آخر
 أعطيت) أو جعلت بيدك (طلاق زوجتي فتوكيل) فلا يشترط القبول بل الشرط
 عدم الرد فله الرجوع عن التفويض قبل الفراغ من تطليقها لان كلام التملك
 والتوكيل يجوز لموجبه الرجوع قبل قبوله ويزيد التوكيل بجواز ذلك بعد القبول
 أيضاً (ولو قال لها) أى الزوجة المكلفة لا غيرها (طلقت نفسك ان شئت فتملك
 للطلاق) (فبشرط) لوقوع ذلك الطلاق (تطليقها فوراً بطلقت) ولا يكفي بقولها
 قبلت لان تطليقها وقع جواب التملك فكان كقبوله وقبوله فوراً فان آخرت
 التطليق بقدر ما يتقطع به القبول عن الإيجاب ثم طلقت لم يقع نعم لو قال طلقت نفسك
 فقالت كيف يكون تطليقي لنفسى ثم قالت طلقت وقع الطلاق لانه فصل بسير ولا
 يضرب السير ولو أجنبي كما تلحق على ما عتمده الا كميلان ومحل اشتراط الفورية ما لم
 يعلق بمشيئة فان علق به لم يشترط فوراً واقتضى التملك اشتراطه على
 ما عتمده جمع خلافاً لابن حجر (وصدق مدعى الكراه) على الطلاق (أو اغواء) وقت
 التلفظ بالطلاق (أو سبق لسان بيمينه ان كان ثم قرينة) تدل على صدق دعواه (والا
 فلا) بصدق الا باليمين أى لا يصدق ظاهره فى دعواه ما يمنع الطلاق الا بقرينة
 كقوله ان اسمها طالق يا طالق ولم يقصد طلاقاً فلا تطلق فان قصد الطلاق طلقت
 وان قصد النداء والطلاق وقع أما باطناً فينفعه مطلقاً أى سواء كان هذا القرينة
 أم لا (فرع) لحرق طلقت ثلاثاً ولم فيه رق وان قل طلقتان فن طلق زوجته ولم
 يستكمل ما يملكه وراجعها أو جدد نكاحها عادت له ببقية ماله ولو بعد زوج آخر
 سواء دخل بها أو لم يدخل كما لو لم تزوج به غيره أصلاً فان استكمل كل ما يملكه وتحللت
 عادت بما يملكه أيضاً فان كان الامر كذلك (حرم محر) أى لكامل الحرية (من طلقها
 ثلاثاً) سواء كانت حرة أم غيرها (ولعبد) أى من فيه رق وان قل (من طلقها ننتين)
 سواء كانت أمة أو حرة قبل الدخول أو بعده فى نكاح أو أنكحة (حتى) يوجد شروط
 الا قول أن تنقضى عدة المدخول بها من المطلق والثانى أن (تنكح) نكاحاً صحيحاً

ونوى عددًا وقع
 منوى ويقع طلاق
 الوكيل بطلقت ولو
 قال لا آخر أعطيت
 طلاق زوجتي فتوكيل
 ولو قال لها طلقني
 نفسك ان شئت
 فتملك فبشرط
 تطليقها فوراً بطلقت
 وصدق مدعى الكراه
 أو اغواء أو سبق
 لسان بيمينه ان كان ثم
 قرينة والا فلا فرع
 حرم محر من طلقها
 ثلاثاً أو لعبد من
 ننتين حتى تنكح

رجلا (غيره) أى المطلق ولو عبد امكافأ أو مجنون أو قال عبد الله النبر اوى ومثل العبد
والمجنون صبي حريمكن وطؤه وفي تزويجه مصالحة لارقية - ق اه فلا يحلل الوطء في
النكاح الفاسد ولا في ملك اليمين ولا وطء الشبهة (و) الثالث أن (يوجب) أى ذلك
الغير في قبلها خاصة (حشفة) منه وان لم ينزل المني أو قدرها في نفسها صغرت أو كبرت
إذا كانت مقطوعة بخلاف المفقودة خلقة فالاعتبار قدر الحشفة على حشفة غالب
أمثال فاقدها ولو كان عليها حائل كأن لف عليها خرقة ويكفي تغيبها من غير ايلاج
منه كان نزلت المرأة عليه في بقطة أو نوم ويكفي الايلاج فيها وهى نائمة والرابع
مفارقة لها منه بطلاق أو فسخ أو موت والخامس انقضاء عدتها من الزوج الثاني
والسادس كون الدخول (بانتشار) للالة بالوجود لا بالقوة وان ضعف الانتشار
وذلك بحيث يقوى على الدخول ولو باعانة بغواص - بعبه أو أص - بعبها بخلاف ما لم ينتشر
لشلل أو عنة أو غيره فلو أدخل السليم ذكره بأص - بعبه بلا انتشار لم يحلل وان انتشر
داخل الفرج والسابع كون الزوج ممن يتصور منه ذوق اللذة بأن يكون متشوقا
للجماع بأن يكون مرافقا فلا يكفى غيره وان انتشر ذكره والثامن الافتضاض وذلك
في تحليل البكر ولو غورا (ويقبل قولها) أى المطلقة ثلاثا (في تحليل) لافي وجوب
المهر أى فتصدق في أنها زوجت وأنه أدخل حشفته وان العدة انقضت عند
الامكان بأن مضى زمن يمكن فيه التزوج وانقضاء العدة (وان كذبها الثاني) كأن
أنكر الحمل بعد طلاقها الوطء فحينئذ تصدق بيهمينها أما إذا لم يعارض أحد وصدقها
الزوج الاوّل فلا حاجة الى اليمين (وللاوّل نكاحها) وان ظن كذبها لكن يكره بحيث
لم يصرح بالظن فان صرح به فلا بد أن يقول تبين لي صدقها لان العبرة في العدة بقول
أربابها وأنه لا عبرة بالظن اذا لم يكن له مستند شرعى ولو أنكرت الوطء لم تحل للاول
وان اعترف به المحلل ولو أنكرت النكاح ثم كذبت نفسها وادعت نكاحا بشروطه
فللاول تزوجها ان صدقها ولو كذبها الغير والولى والشهود فعند بعضهم تحل للاول
وعند آخر لا تحل (ولو أخبرته) أى الزوج الاول (أنها تحللت ثم رجعت) عن الاخبار
بالتحليل (قبلت قبل عقد) من الزوج الاول (لا بعده وان صدقها الثاني) ولو حرمت
عليه زوجته الامة بازالة ما يملكه عليها من الطلاق ثم اشتراها قبل التحليل لم يحل له
وطؤها الظاهر قوله تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ولو رجع من غيبته
وادعى موت زوجته حل له نكاح نحو أختها بخلاف ما لو رجعت إحدى الاختين
وادعت موت الأخرى فلا تحل لزواج أختها التي ادعت موتها والفرق أن الزوج قادر
على حل نحو الاخت بنفسه بطلاق مثلا بخلافها

بغيره ويوجب حشفة
بانتشار ويقبل قولها
في تحليل وان زدها
التي - أنى وللأول
نكاحها ولو أخبرته
أنها تحللت ثم رجعت
قبلت قبل عقد لا بعده
وان صدقها الثاني
فصل

فصل في الرجعة وهى لغة المرة من الرجوع وشرعا رد الزوج أو من قام مقامه
من وكيل وولى امرأته الى موجب النكاح وهو الحل في العدة من طلاق غير بائن

بشروط وأركانها ثلاثة محل ومرتبج وصيغة أما الطلاق فهو سبب لاركن وأشار
المصنف الى ذلك بقوله (صح رجوع مفارقة بطلاق دون أكثره مجانباً بعد وطء قبل
انقضاء عدة) فخرج بالطلاق الفسخ والظهار ووطء الشبهة والحاصل انه شرط
في المرتبج اختياراً وأهلية نكاح بنفسه فتصح رجعة سكران وعبد وسفيه ومفلس
ومحرم وان لم يأذن ولي وسيد لا مرند وصبي ومجنون ومكره وشرط في المحل ستة أمور
الاول كون المطلقة لم يستوف عدد طلاقها ولو كان الطلاق بتطبيق القاضي على
المولى والثاني كونها موطوءة ولو في الدبر ولو لم تنزل بكارتها كان كانت غوراء وكالوطء
استدخل المني المحترم ولو في الدبر والثالث كونها مطلقة بلا عوض منها أو من غيرها
والرابع كونها في انشاء العدة أو قبل الشروع فيها بان طلقت حائضاً فله الرجعة
في ذلك وان لم تشرع في العدة لا بمجيء الطهر أو طلقت في مدة جل ووطء الشبهة
والمراد بكونها في العدة ما يشمل احتمالاً كما لو شك هل راجع في العدة أم بعدها لان
الاصل بقاء العدة وصحة الرجعة ولو فازنت الرجعة انقضاء العدة لم تصح والخامس
كونها قابلة للحل للمراجع فلو أسلمت الكافرة واستمرت زوجها وراجعها في كفره
لم تصح الرجعة وان أسلم بعد مراجعتها أو ارتدت المسلمة لم تصح مراجعتها في حال
ردتها لان مقصود الرجعة الحل والردة تنافيه وكذا الوارث الزوج أو ارتد أمعابخلاف
مالو أسلم هو فقط وكانت تحل له أو أسلمت أمعاباً فأن النكاح يدوم فيها سواء كان
قبل الدخول أو بعده وضابط عدم صحة الرجعة انتقال أحد الزوجين الى دين يمنع
دوام النكاح والسادس كونها معينة فلو طلق احدى زوجتيه وأبهم ثم راجع بأن
قال راجعت المطلقة أو طلقتهما جميعاً ثم راجع احدهما بمهمة لم تصح الرجعة ولو شك
في الطلاق كان علقه على شيء وشك في حصوله فراجع احتياطاً ثم اتضح الحال صحت
الرجعة لان العبرة في العقود بما في نفس الامر بخلاف العبادات فالعبرة فيها بما في نفس
الامر وظن المكلف وشرط في الصيغة لفظ يشعر بالمراد وتجهيز وعدم توقيت
وتحصل الرجعة بالصريح والكناية فالصريح حاصل (براجعت زوجتي) أو رجعتك
أو ارتجعتك أو أمسكتك أو رددتلك الى فجملة ألفاظ الصريح خمسة وفي معناها سائر
ما اشتق من مصادرهما كانت مراجعة وما كان بالجممية وان أحسن العربية
والإضافة اليه بخوالي أو والي نكاحي في الرد واجبة في كونه مريضاً فان لم توجد كان
كتابة بخلاف غير فانها سنة فيقول راجعت زوجتي لعقد نكاحي وأمسكتها على
عصمتي أما الإضافة اليها فلا بد منها في جميعها أما للاسم المظهر أو للضمير أو للاسم
الإشارة كراجعت هذه فان اقتصر على راجعت كان لغوا الا اذا وقع جواباً لقول
شخص له التماساً أراجعت زوجتك والكناية نحو أعدت حلك ورفعت تحريرك
وتزوجتك ونكحتك واخترت حلك أو اخترت رجعتك أو أنت زوجتي فلا بد في ذلك

صح رجوع مفارقة
بطلاق دون أكثره
مجانباً بعد وطء قبل
انقضاء عدة براجعت
زوجتي

من نية الرجعة والا فلا تصح وترجمة الصريح صريح وترجمة الكناية كناية ولا يشترط
 لصحة الرجعة الاشهاد عليها لانها في حكم استدامة النكاح ومن ثم لم يحتج لولي ولا
 لرضا المرأة بل يندب الاشهاد قال الزركشي ففي الكناية يشهد على اللفظ ويبقى
 النزاع في النية لكن قال الشبرايملى المصدق الزوج لان النية لا تعرف الا منه
 فيقبل قوله فيها ولو بعد انقضاء العدة ولا تشترط الشهادة على المرأة مع أنها عا
 النكاح ويحرم الاستمتاع بالرجعية ولو بمجرد النظر لان النكاح يبيحه فيحرمه الطلاق
 لانه ضده فان وطئ فلا حد وان اعتمد حرمة الوطء للقول الضعيف في اباحته
 وحصول الرجعية به ويعزر على الوطء ومقدماته حتى النظر معتقد تحريره بخلاف
 معتقد حله وفاعل جاهل بتحريره لا قدمه على معصية عنده (ولو تزوج) أى شخص
 حر أو رقيق (مفارقة بدون ثلاث) للحر وبدون ثنتين للرقيق (ولو بعد زوج آخر)
 قبل الاصابة أو بعدها (عادت) له (ببقية) أى ببقية ماله من عدد الطلاق ولا يهدم
 الزوج الثانى ما وقع من الطلاق واحتج أصحاب الشافعى بما روى عن عمر رضى الله
 عنه أنه سئل عن طلق امرأته طلقتين وانقضت عدتها فترجعت غيرة وفارقهام
 تزوجها الاول فقال هى عنده بمابقى من الطلاق وروى ذلك ايضا عن على وزيد
 ومعاذ وعبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهم وبذلك قال عبيدة السلماني وسعيد
 ابن المسيب والحسن البصرى وايضا ان الطلقة والطلقتين لا يؤثران في التحريم الخوج
 الى زوج آخر فالنكاح الثانى والدخول فيه لا يهدمان الطلاق كوطء السيد الامة
 المطلقة وهذا عندنا خلافا لابي حنيفة في قوله ان النكاح يهدم ما وقع فترجعه بماله
 وهو الثلاث في الحرة والثنتان في الامة لان العبرة عنده بالزوجة لا بالزوج
 فصل في العدة وهى لغة مأخوذة من العدد لا شتما لها عليه غالبا فمن غير
 الغالب مالو كانت المرأة حاملا عند الطلاق او موت الزوج فوضعت حالا بعد ذلك
 فينثلم تشتمل العدة على العدد وشرعا مدة تتربص فيها المرأة لبراءة رحمها من الحمل
 فيمن تحبل وكان زوجها يولد له وكانت فرقة حياة اولت بعد في صغيرة او آيسة وكان
 زوجها لا يولد له وكانت فرقة حياة اولت حزنها في فرقة الموت (تجب عدة لفرقة زوج
 حي) بطلاق او فسخ بنحو عيب او انفساخ بنحو لعان (وطئ) بذكر متصل ولو في دبر
 ولومن فحوصى بهي تهمل الوطء ولا بد من موطوءة كذلك ولو من خصى وان كان الذكر
 أشل وفي معنى الطلاق ونحوه ما لو مسخ الزوج حيوانا فتمت عدة الطلاق ومثل الوطء
 استدخل المنى المحترم وقت انزاله وهو الذى خرج على وجه جائز كأن خرج بالا احتلام
 وان دخل على وجه محرم كأن ادخلته زوجته على ظن انه منى الغير أما قبل الوطء فلا
 عدة كزوجة محبوب لم تستدخل منيه اذا علم ذلك اما اذا ساقها ونزل منيه ولم يعلم
 هل دخل فرجها او لا فتجب به العدة ويلحق به الولد وتنقضى عدتها بالحمل الحاصل

ولو تزوج مفارقة
 بدون ثلاث ولو بعد
 زوج آخر عادت ببقية
 فصل في نكاح عده
 لفرقة زوج حي وطئ

منه وأزوجه مسح سواء أسـمد دخلت ماء أو لا وان ساحتها حتى نزل ماؤه في
فرجها اذ لا يلحقه الولد (وان تيقن براءة رحم) كما في الصغيرة التي يمكن وطؤها
والآيسة وكما في الملق طلاقها على يقين البراءة فاذا مضى لها بعد وضع الحمل ستة
أشهر طلقت وعليها العدة تعبد (و) نجب عذة (لوطء شبهة) وهو كل ما لم يوجب
حد على الواطئ وان أوجبته على الموطوءة كوطء مجنون أو مراهق أو مكروه عاقلة بالغة
ولو زنا منها تلتزمها العدة لا احترام الماء في المجنون حقيقة وفي المراهق حكم الكونه
مظنة الاتزال ولعدم وجوب الحد على المكروه وما دامت المرأة في عدة الشبهة
لا يستمتع بها الزوج بوطء جرما وبغيره على المذهب لانها ممتدة عن غيره جملا كان
أو غيره حتى تقضيها بوضع أو غيره لا اختلال النكاح بتعلق حق الغير بها ويؤخذ من
هذا التعليل حرمة نظره اليها ولو بلا شهوة والخلو بها وتكون العدة (بثلاثة قروء)
وان اختلفت وتطاول ما بينهما وان استعملتا بدواء (على حرة تحيض) وكذا لو كانت
حامل من زنا فانها تعبد بثلاثة قروء اذ جل الزنا لا حرمة له ولو جهل حال الحمل ولم يمكن
لحوقه بالزوج بان ولده في وقت اكثر من أربع سنين من وقت امكان وطء الزوج لها
كان كان مسافرا يحمل بعيد جل أنه زنا وأما لو أمكن لحوقه به بان ولده في وقت دون
سنة أشهر من نكاح الثاني ودون أربع سنين من طلاق الاول حكم بلحوقه للاول
ويبطل به نكاح الثاني وانقرء هو الطاهر المختوش بدمين فان طلقت طاهرا وقد
بقي من الطاهر لحظة انقضت العدة بالطعن في حيضة ثالثة أو طلقت حائضا وان لم
يبق من زمن الحيض شيء فتنقض عدها بالطعن في حيضة رابعة اذ ما بقي من الحيض
لا يحسب قرأ قطعا ولو طلقت في النفاس فلا بد من ثلاثة أقراء بعده لان النفاس
لا يحسب من العدة ولو طلقت من لم تحض أصلا لم تنقض عدها الا بالطعن في الحيضة
الرابعة كن طلقت في الحيض (و) تكون العدة (بثلاثة أشهر) بالاهلية (ان لم تحض)
أي الحرة لصغرها أو لعلة أو جبهة منعتها رؤية الدم أصلا أو ولدت ولم ترد ما قبل الحمل
(أو يئست) من الحيض بعد ان رأته والمعتبر في اليأس بأس كل النساء في كل الأزمنة
باعتبار ما يبلغن خبره وهو اثنتان وستون سنة باعتبار الغالب فان طلقت في أثناء
شهر فعدته ثلاثان ويكفي الاول المنكسر ثلاثين يوما من الرابع وان نقص فان
حاضت من لم تحض أو آيسة في أثناء الشهر فعدته بالأقراء وجوبا لاجتماعها الاصل
في العدة وقد قدرت عليها قبل الفراغ من بدنها فتنتقل اليها كالتيمم اذا وجد الماء
في أثناء التيمم أو حاضت من لم تحض بعد تمام الشهر لم تنتقل الى الأقراء بخلاف
الآيسة فانها ان حاضت بعد تمام الشهر ولم تنكح زوجا آخر فانها تعبد بالأقراء
لتبين أنها ليست آيسة فان نكحت آخر فلا شيء عليها لا تقضاء عدها طاهرا مع
تعلق حق الزوج بها وللشروع في المقصود كما اذا قدر التيمم على الماء بعد الشروع في

وان تيقن براءة رحم
ولوطء شبهة بثلاثة
قروء على حرة تحيض
وبثلاثة أشهر ان لم
تحض أو يئست

الصلاة (ومن انقطع حيضها) من حرة أو غيرها قبل الطلاق أو بعده في العدة لعلة
تعرف عند الأطباء كرضاع ونفاس ومرض وان لم يرج برؤيته تصبر اتفاقا حتى تحيض
فتعتمد بالأقراء أو حتى تياس فتعتمد بالأشهر وان طالت المدة وطال ضررها بالانتظار
ويمتد زمن الرجعة إلى اليأس ومثلها النفقة لأنها تابعة للعدة وقد قلنا بقائها
وطريقه في الخلاص من ذلك ان يطلقها بنية الطلقات الثلاث أمام من انقطع دمها
(بلاعلة) تعرف عند الأطباء ففيها خلاف ففي القول الجديد المعتمد أنها (لم تنزج
حتى تحيض أو تياس) بلوغها إلى سن اليأس وفي القديم تنزج بص تسعة أشهر أو حتى
مدة الحمل غالبا يعرف فراغ الرحم وبعدها تنزج بثلاثة أشهر وهذا موافق لقول
الإمام مالك تصبر سنة بيضاء أي خالية عن الدم لأن ضم الثلاثة أشهر للتسعة سنة
كاملة وفي قول من القديم تنزج بص أربع سنين لأنها أكثر مدة الحمل فتتيقن براءة
الرحم ثم ان لم يظهر حمل تعتمد بالأشهر كما تعتمد بالأقراء المعلق طلاقها بالولادة مع تيقن
براءة رحمها ولهذه المرأة ولمن لم تحض أصلا استعجال الحيض بدواء (و) تحب عدة
(لوفاة زوج حتى على رجعية وغير موطوءة باربعة أشهر وعشرة أيام) بلياليها بعد
وضع الحمل ان كانت حاملا من غير زنا بأن كان من شبهة لان عدة الحمل مقدمة تقدمت
أو تأخرت عن الموت بان وطئت بشبهة في أثناء العدة وحلت فانها تقدم عدة الشبهة
وبعد وضع الحمل تبني على ماضى من عدة الوفاة يعني أن عدة الحرة المعتمدة عن وفاة
كانت حائلا أو حاملا من غير الزوج أربعة أشهر وعشرة أيام بلياليها وان كانت ذات
أقراء وان لم توطأ أو كانت صغيرة أو زوجة ممسوخ ذكره وأنثياه أو زوجة صبي لم يبلغ
تسع سنين بخلاف ما اذا بلغ أو ان الاحتمال معتمد الحامل بالوضع ولومات شخص عن
مطلقة رجعية انتقلت إلى عدة وفاة مع عدم حسابان ماضى وسقطت بقية عدة
الطلاق وتسقط نفقتها أو مات عن مطلقة بائن كمفسوخ نكاحها فلا تنتقل إلى عدة
الوفاة بل تكل عدة الطلاق ولها النفقة ان كانت حاملا (مع احداد) أي يجب الاحداد
على معتمدة وفاة ولا فرق في وجوبه بين المسلمة والذمية ولو كان زوجها ذميا ولا بين
الحرة والامة ولا بين المكلفة وغيرها والولي يمنع الصغيرة والمجنونة مما تمنع منه
المكلفة ويستحب الاحداد لبائن بخلع أو استيفاء عدد الطلاق لئلا تنقض زينتها
لفسادها وفي قول قديم يجب عليها أو أم المفسوخ نكاحها بعيب ونحوه ففيها طريقان
أحدهما على القول في البائن بالطلاق وقيل لا يجب قطعا وأما الرجعية فقد نص
الشافعي على أن الاحداد مستحب لها وذهب بعض الأصحاب إلى أن الأولى أن تنزج
بما يدعوه إلى رجعتها وذلك حيث رجعت عوده بالترين ولم يتوهم أنه لفرحها بطلاقه
والاحداد هو ترك لبس مصبوغ بما يقصد لزيينة ليلا ونهارا وترك التحل بحب يتحلى به نهارا
كلواؤه وممنوع من ذهب أو فضة أو غيرها كنفاس ان كانت المرأة ممن تتحلى به وذلك

ومن انقطع حيضها
بلاعلة لم تنزج حتى
تحيض أو تياس
ولوفاة زوج حتى على
رجعية وغير موطوءة
باربعة أشهر وعشرة
أيام مع احداد

تخلخال وسوار وخاتم وترك تطيب في بدن وثوب وطعام وكحل وترك دهن شـ عر
لرأسها وترك اكتمال بكحل زينة الحاجة كرمدة فتكحل به ليل لا وتسمه نهارا
ويجوز للضرورة نهارا وترك اسـ فيداج وهو ما يطلى به الوجه وترك دمام وهي حرة
يورد بها الحد وترك خضاب ما ظهر من البدن كالوجه واليدين والرجلين بنحو خضاب
وحل تجمل فراش وأثاث وحل لها تنظف بنفسـ ل رأس وامتشاط بلا ترجيل
بدن وقلم ظفر وازالة نحو شعر عانة وازالة وسخ بسدر أو نحوه لأنها ليست من الزينة
الداعية الى الجماع ولو تركت المحدة المكلفة الا حداد الواجب عليها كل المدة
أو بعضها عصت ان علمت حرمة ذلك وانقضت العدة مع العصيان وان نشأت بين
العلماء ولو تركت التزين وكانت على صورة المحدة لم تأثم لعدم قصده (وتعتمد غيرها)
أى الحرة (بنصف) من الحرة فتعتمد عن الوفاة بشهرين هلالين وخمسة أيام بلياليها
مالم يطأها طائفاً نهاراً ورجته الحرة والا اعتدت بأربعة أشهر وعشرة أيام صحاح وان
كانت عدة الوفاة لا تتوقف على الوطء وبيان ذلك أن يطأ زوجته الأمة طائفاً نهاراً
زوجته الحرة ويستمر طئه الى موته فتعتمد للوفاة عدة حرة اذا الظن كان قتلها من الاقل الى
الاكثر في الحياة فكذا في الموت وتعتمد ذوات الاشهر عن الطلاق وما في معناه من
الفسخ والانفساخ بشهر هلالى ونصف شهر لا مكان التنصيف في الاشهر بخلاف
ذات الاقراء فتعتمد عن ذلك بقراين (و) انما (كمل الطاهر الثاني) لتعذر تنصيفه
كالطلاق اذا لا يظهر نصفه الا بظهور كاه فلا بد من الانتظار الى أن يعود الدم فان
عتقت في عدة رجعة فكحرة فتكمل ثلاثة أقراء لان الرجعية كالزوجة في كثير من
الاحكام فكأنها عتقت قبل الطلاق بخلاف ما اذا عتقت في عدة بينونة أو وفاة
لأنها كالأجنبية فكأنها عتقت بعد انقضاء العدة (وتعتمدان) أى الحرة ومن فيها
رق عن فرقة الحياة وفرقة الموت (بوضع) جميع (حل) بشرط نسبته الى ذى العدة حيا
كان أو ميتاً أو مضغة ولو على غير صورة الاذى ولو مع وطء غير الاذى تلك المرأة
المعدة واحتمل كونه من الزوج لان الشرط نسبته الى ذى العدة ولو احتمل وهو
موجود هنا اما العلة وهي منى يصير دماغاً غليظاً فان لم يكن فيها صورة خفية فلا تنقض
بها العدة لأنها لا تسمى حلاً ولا افتتقنى بها كما قاله ابن حجر في شرحه على المنهاج قبيل
كتاب الصلاة (و) حلفت المرأة في انقضاء العدة بغير أشهر من أقراء أو وضع وان
استنجلت بدواء ويحرم الاستجمال ان نفخت فيه الروح والا فيكره اذا أنكره الزوج
ولا يجوز لها النكاح ولها النفقة عملاً بانكاره فيها (متصدق) بيمينها (في انقضاء عدة)
بغير أشهر (أمكن) وان خافت عادت في الحيض بأن كانت عادت في كل شهرين
حيضة فادعت أنها حاضت في شهر حيضة لان النساء مؤمنات على أرحامهن حيضا
وحلاً والمؤمن على الشئ يصديق فيه بيمينه وكذا تصدق المرأة في بقاء العدة وان

وتعتمد غيرها بنصف
وكل الطاهر الثاني
وتعتمدان بوضع حل
وتصدق في انقضاء
عدة/مكن

وصلت الى سن اليأس ولها النفقة وخرج بانقضاء العدة غيره كنسب كأن تدعى أن هذا الحمل من وطء فلان لها بشبهة فلا يقبل قولها الا بيينة على الولادة بعدمضى مدة من امكان الوطء يمكن فيها ذلك وخرج بغير الاشهر انقضاءها بالا شهر فیه صدق الزوج بيمينه ولو انعكست الصورة فادعى الانقضاء وقال طلقته في رمضان فقالت بل في شوال صدقت بيمينها لانها غلظت على نفسها وهذا بالنسبة لتطاول العدة خاصة وأما النفقة فانها لا تستحقها في المدة الزائدة على ما يقوله الزوج وله أن يتزوج أختها وخرج بامكان الانقضاء ما اذا لم يمكن كقرب الزمن من الطلاق فيصدق بيمينه أما في حق الصغيرة فكان ينبغي الزوج بلا يمين وأما في حق الآيسة فيصدق بالرجل تقوية لجانبه لان المرأة مادامت حية فيضها يمكن (ولا يقبل دعواها) أي المرأة (عدم انقضائها) أي العدة (بعد تزوج) لرجل آخر (وتتقطع عده) بالاقراء والاشهر (بمخالطة رجعية ولا رجعة بعدها) أي العدة الأصلية ويحقها الطلاق الى انقضاء العدة احتياطاً وتغليظاً عليه لتقصيره ولا يصح منها ايلاء ولا طهار ولا لعان ولا نفقة ولا كسوة لها ويجب لها السكنى ولا يجذبوطها وله أن يتزوج براءة والمراد بالمخالطة أن يدوم على حاله التي كان معها قبل الطلاق من النوم معها ايلاً ونهاراً والخلو بها كذلك وغير ذلك والحاصل أنه ان عاشرها بغير وطء كخلوها أو بوطء فان كانت رجعية لم تنقض عدتها بالا قراء لا بالاشهر بالنسبة للحقوق الطلاق وانقضت بالنسبة للرجعة فلا رجعة بعد الاقراء والاشهر وللتوارث فلا توارث بينهما فاذا زالت المعاشرة بأن نوى أنه لا يعود اليها أتمت على ماضى من عدتها قبل المعاشرة ان كان والا فلا معاشرة بأن استمرت المعاشرة من حين الطلاق فتستأنف العدة من حين زوال المعاشرة وان كانت بائناً فلا عبرة بالمعاشرة بغير وطء ولا بوطء بلا شبهة أما ان عاشرها بوطء بشبهة فكالرجعية في أنها لا تتزوج حتى تنقضي عدتها من انقطاع المعاشرة وليست كالرجعية مطلقاً فلا يلحقها الطلاق وله أن يتزوج نحو أختها أما عده الحمل فلا أثر للمعاشرة فيها ولو مع الوطء فتتقضى بوضعه (فرع) في الاستبراء وهو التبرص بالمرأة منها أو من سببها مدة بسبب حدوث المثل أو زواله أو بسبب تجديد حل الوطء لبراءة الرحم فمن تحبل أو للتعبد في الصغيرة والآيسة والمشتراة من امرأة أو وصى بعقد وليه فالاول كما في المسبية والمشتراة والموروثة والثاني كما في الامة التي أعتقها سببها بعد وطئها وأراد تزويجها الغيرة والثالث كما في المطلقة قبل الدخول والمكاتبه اذا عجزت عن أداء الخجوم والمرتدة اذا أسلمت (يجب استبراء الحمل) في تمتع أو تزويج بسببين أحدهما (بملك أمة) أي بحدوثه ولو معتدة من غيره بشرائه أو وارث أو وصية أو سبي أو رد بعيب ولو بلا قبض في الجمعيه أو هبة بقبض (وان تيقن براءة رحم) كصغيرة وآيسة وبكر وسواء أملاكها من صبي أم من امرأة أم عن استبراءها بالنسبة

ولا يقبل دعواها
عدم انقضاءها بعد
تزوج وتقطع عده
بمخالطة رجعية فيها
ولا رجعة بعدها
يجب
محل بملك أمة
استبراء
وان تيقن براءة رحم

(قوله ينبغي الزوج)
لعل فيه سقطاً تقديره
تصدق الزوج مثلاً

(قوله لا بالاشهر)
الصواب أن يقول
ولا بالاشهر اه

الحمل التمتع أما بالنسبة لروم التزويج فقد لا يجب الاستبراء (و) ثانيهما (نزوال فراس
عن أمة موطوءة) غير مستولدة (أو مستولدة بعتقها) أو بعت السيد عنها كزوال
فراس الحرة الموطوءة أما بعتة قبل وطء فلا استبراء عليها قطعاً ولو استبراء السيد
أمة موطوءة له غير مستولدة فأعتقها لم يجب إعادة الاستبراء وتزوج في الحال (ولا
يصح تزويج موطوءاته) مستولدة كانت أولاً (قبل استبراء) حذر من اشتباه المأين
أما غير موطوءاته فإن كانت غير موطوءة لا حذر فيه تزويجها من كل أحد بلا استبراء
أو موطوءة غيره فله تزويجها من الماء منه وكذا من غير صاحب ذلك الماء إذا كان الماء
غير محترم أو استبراءها من انتقلت منه اليه ويجوز ذكاح موطوءاته مستولدة كانت
أولاً بلا استبراء أن أعتقها كما يجوز تزويجها المعتدة منه (وهو) أي الاستبراء (لذات
أقراء حيضة) واحدة بعد انتقال ملكها اليه وإن لم يقبضها فلا يكفي بقية الحيضة
إني وجد السبب في أثناءها فإذا كانت الأمة تحيض ثم انقطع حيضها صبرت حتى
تحيض فتستبرئ بحيضة كاملة أو تبلغ سن اليأس فتستبرئ بشهر (ولذات أشهر) ممن
لم تحض أو أبست (شهر) ما لم تحض فيه والاحصل استبراءها بالحيضة لانهما صارت
من ذوات الأقراء (والمحمل لا يعتمد بالوضع) كزوجة ومسبية غير مزوجة (وضعه)
أي الحمل قال عبد الله النبراوي ولا يلزم توقف الاستبراء على وضع حمل الزنا فان
الاستبراء يحصل بالاستبراء من الوضع والحيض ومضى الشهر إن كانت لا تحيض
(وتصدق) أي المستبرأة بلا عین (في قولها حضرت) لأن الحيض لا يعلم إلا من
جهتها لأنها لو نكحت لم يقدر السيد على الحلف على عدم الحيض وإذا صدقناه ووطن
كذبها حل له وطؤها على الأوجه قياساً على ما لو ادعت التحليل فكذبها (وحرم)
قبل تمام استبراء في مسبية ومشتراة من حربي وطء دون غيره كقبلة ولمس ونظر
بشهوة لأن ابن عمر قبل أمة وقعت في سهمه قبل الاستبراء لما نظر عنقه كابر يق فضة
أي كسيف من فضة فلم يتمالك الصبر عن تقبيلها والناس ينظرونه ولم يذكر أحد
عليه رواه البيهقي ومحل امتناع الوطء ما لم يخف الزنا فان خافه جازله كما قاله الشبرا مليسي
وحرم (في غير مسبية تمتع) بوطء كما في المسبية وبغيره كمنظر بشهوة (قبل استبراء)
لادائه إلى الوطء المحرم وإنما حل في المسبية لأن غايتها أن تكون مستولدة حربي وذلك
لا يمنع الملك أي فلا يحرم التمتع وإنما حرم الوطء صيانة لمائه عن اختلاطه بماء الحربي
لأحرمة ماء الحربي بمعنى أننا لا ندري هل هو من حربي أو غيره فلا نأمن أن الرحم إذا
استمدفه لا يقبل مني آخر نعم الخلوة بها جائزة ولا يحال بينه وبينها بغيره فبعض الشرع أمر
الاستبراء إلى أمانته إلا إذا كان السيد مشهوراً بالزنا وعدم المسكة وهي جميلة في حال
بينه وبينها ولو وطئ السيد قبل الاستبراء أو في أثناء الحيض لم يجمع للاستبراء فإن
وإن أم به فإن حملت منه قبل الحيض بقي قهرمها إلى وضعها وحملت منه في أثناءه

ونزوال فراس من
أمة موطوءة أو
مستولدة بعتقها ولا
يصح تزويج موطوءاته
قبل استبراء وهو
لذات أقراء حيضة
ولذات أشهر شهر
والمحمل لا يعتمد بالوضع
وضعه وتصدق في
قولها حضرت وحرم في
غير مسبية تمتع قبل
استبراء

(قوله والمحمل لا يعتمد
الخ) الصواب حذف
لأن المعتدة عن
فرقة الصلاة إن كانت
حاملًا فعدتها وضع
الحمل لصريح قوله تعالى
وأولات الأحمال
أجلهن أن يضعن
حملهن ولأن المقصود
وهي حاصلة بوضع الحمل
تأمل أم محرم

حلت بانقطاعه لتمامه هذا ان مضى قبل وطئه أقل الحيض والا فلا تحل له حتى تضع
 كالواحب لها قبل الحيض ومع ذلك المذكور الولد حرقى المسئلتين
 فصل في النفقة والكسوة والاسكان (يجب لزوجة) ولو ذمية أو أمة أو مريضة
 أو رقيقة في النسب والقدر (مكنت) من نفسها بالتمكين التام نفقة وكسوة
 واسكان وذلك لما أباح الله للزوج أن يضر المرأة بثلاث ضرائر وبطلانها ثلاثا جعل لها
 ثلاثة حقوق النفقة والكسوة والاسكان وهو يتحملها بالتمسك غالب الضعف عقلها
 فكان له علمها بضعف مالها عليه من الحقوق وهو الستة المتقدمة الثلاث ضرائر
 والطلقات الثلاث والمراد بالزوجة هي الزوجة حقيقة وهي التي في العصمة أو حكما
 فتدخل الرجعية وان كانت حائلا والباثن الحامل فيجب لهما ما يجب للزوجة ما عدا
 آلة التنظيف ولذا قال (ولو رجعية) وقد جمع بعضهم ما يجب للزوجة فقال
 حقوق الى الزوجات سبع ترتبت على الزوج فأحفظ عدمها ببيان
 طعام وأدم كسوة ثم مسكن وآلة تنظيف متاع لبنيان
 ومن شأنها الاخداع في بيت أهلها على زوجها فأحكم بخدمة انسان
 والمراد بالبنيان البيت ومعنى متاع لبنيان فرش البيت الذي تجلس عليه أو تنام
 عليه أو تغطي به وهو شامل أيضا لآلة الطبخ والآلة الاكل واشرب وخرج بالتمكين
 التام التمكن غير ان تمام كما اذا كانت صغيرة لا تطيق الوطء ولو تمتع بالمقدمات وما اذا
 كانت أمة مسلمة له نهار الا ليلا أو بالعكس وما اذا مكنت في دار مخصوصة مثلا أو في
 نوع من التمتع دون آخر أو كانت معتمدة عن شبهة فلا نفقة لها ولو وقع التمكين في أثناء
 اليوم أو الليلية وجب لها من النفقة بقسطه من الباقي بخلاف ما لو نشزت وعادت لم
 يجب لها شيء من نفقة اليوم أو الليلية فان كانت قبضتها فله استردادها ونفقة الزوجة
 مقدرة على الزوج ولو صغيرا بحسب حاله ودليل التفاوت قوله تعالى لينفق ذو سعة من
 سعته ومن قدر عليه رزقه أي ضيق فلينفق مما آتاه الله وبيان ذلك أنه يجب بفجر
 كل يوم (مد طعام) من غالب قوت مكانها ويجب تسليمه لها بقصد أداء ما رزقه من
 غير افتقار الى لفظ (على معسر) في فجر كل يوم (ولو مكنتها) أي ولو كان كسبه ولسعا
 جدا (ورقيق) ولو مكاتباً ومبعضاً ولو موسرين وانما الحق بالمعسر لضعف ملك
 المكاتب ونقص حال المبعوض (ومدان على موسر) وهو من لا يصير بتكليفه مدين
 معسرا (ومد ونصف على متوسط) وهو من يرجع بذلك معسرا وذلك (ان لم تواكاه)
 فان أكلت رشيدة برضاها أو غير رشيدة باذن وليها مع الزوج أكلت كالعادة بان
 تتناول كفايتها إعادة سقطت نفقتها الا كتفاء الزوجات بذلك في الاعصار وجرى ان
 الناس عليه فيها ومن جملتهم المجتهدون لان الاجماع لا يكون الامنهم أما ان كانت
 غير رشيدة فأكلت معه بغير اذن وليها لم تسقط نفقتها بذلك ويكون الزوج متطوعا

فصل في
 لزوجة مكنت ولو
 رجعية مد طعام على
 معسر ولو مكنتها
 ورقيق ومدان على
 موسر ومد ونصف على
 متوسط ان لم تواكاه

فلارجوع له عليها بشئ من ذلك ان كان غير محجور عليه وان قصده به جـ له عوضا
عن نفقتها والا فلوليه الرجوع عليها او مالها كالت معـه دون الكفاية طالبتة
بالتفاوت بين ما اكلته وكفايتها في اكلها المعتاد ويعرف ذلك بعادتها في الاكل بقيمة
الايام ومثل ذلك مالواضافها شخص اكراماله وحده فتسقط نفقتها بخلاف مالوا
اضافها اكرامالها فينبغي سقوط النصف اولها فلا يسقط شئ من النفقة ويجب
ما ذكر (بأدم) أي مع آدم غالب محل الزوجة ويختلف بالفصول الاربعة فيجب
في كل فصل ما يعتاد الناس فيه حتى الفواكه فيجب من الادم ما يليق بالقوت
واستحب الشافي التوسعة يوم الجمعة والاوجه وجوب سراج لها اول الليل في محل
جرت العادة باستعماله فيه ولها ابدا بغيره (وملح وماء شرب ومؤنة) كاجرة طحن
وخبز وطبخ وان اعاتدت فعل ذلك بنفسها وكذا مؤنة اللحم وما يطبخ به من الحطب
الذي يوقـه وان اكلته نيا (والآلة) لاكل وشرب وطبخ واغتسال كقدر وقصعة
ومغرفة وكوز وجرة ونحوها ويكفي كونها من خرف او حجر او خشب والزيادات على
ذلك من رعونات النفس (و) يجب لها على الزوج لفصل الشتاء والصيف كسوة
على قدر الكفاية وتختلف بطول المرأة وقصرها وهزالها وسمنها وباختلاف البلاد
في الحر والبرد فيجب في كل ستة اشهر (قميص) وهو ثوب مخيط ستر على البدن
وفي تعبيرة بقميص اشعار بوجوب الخياطة على الزوج (وازار وخار) لرأسها او ما يقوم
مقامه ويجب الجمع بين الخار والمقنعة ولو اعتادوا العري وجب ستر العورة لحق الله
تعالى وتجب بقية الكسوة لاستمرارها بين السرة والركبة فقط بخلاف الرقيق والفرق
ان كسوة الزوجة تملك ومعاوضة وان لم تلبسها ولم تحتج اليها وكسوة الرقيق امتناع
(ومكعب) بضم ففتح او بكسر فسكون ففتح وهو ما يداس فيه ويلحق به الطبقات الا
اذا لم يعتادوه (مع محاف لشتاء) أي في وقت البرد ولو في غير الشتاء (و) يجب (عليه)
لها (آلة تنظف) من الاوساخ التي تؤذيها وذلك (كمشط) وخلال وسدر (ودهن)
ولو لم يجمع بدنها ويتبع في الدهن عرف بلدها فان ادهن اهلها بزيت او شرج او سمن
او زيت مطيب بورد مثـ لا وجب ويرجع في مقداره الى كفايتها كل اسبوع (لا)
يجب لها عليه (طيب) ولا خضاب ولا كحل ولا ما تزين به ومنه ما جرت به العادة
من استعمال الورد ونحوه في الاصداغ ونحوها للنساء فلا يجب على الزوج لكن اذا
احضره لها وجب عليها استعماله اذا طلب تزينها به (و) لا يجب لها عليه (دواء)
ولا اجرة طبيب وحاجم ونحو ذلك ويجب لها طعام ايام المرض ولها صرفه في الدواء
ونحوه كاسفنداج ويجب لها عليه ماء غسل بسببه كوطئه وولادتها منه بخلاف
الحيض والاحتلام لان الحاجة الى الماء في الاول من قبل الزوج بخلافها في الثاني
ويقاس بذلك ماء الوضوء فيفرق بين أن يكون بمسه وأن يكون بغيره وعليه اجرة

بأدم وملح وماء شرب
ومؤنة وآلة تنظف
وازار وخار ومكعب
مع محاف لشتاء وعليه
آلة تنظف كمشط
ودهن لا طيب ودواء

القابلة ويلحق بالاحتلام استدخالها لذكر الزوج وهو نائم أو مغنى عليه وان حبلى لعدم فعله كغسل زناها ولوم كرمته وولادتها من وطء شبهة فساء هذه عليها دون الواطئ ويلحق بماء الوضوء ماء غسل نجاسة (و) يجب (عليه) لها (مسكن يليق بها) عادة من دار أو حجرة أو غيرها كبشر أو خشب أو قصب وان كانت من قوم لا يعتادون السكنى وذلك بحيث تأمن فيه على نفسها أو مالها وان قل والقاعدة أن كل ما كان تملكها كالفقة والكسوة والاواني براعى فيه حال الزوج وما كان امتاعا كالمسكن والخادم براعى فيه حال الزوجة وقد نظم بعضهم ذلك فقال

ما كان امتاعا كمسكن ويجب * لمرأة فراع حالها تثب
وان يكن تملكها كالكسوة * فحال زوج راعه لا الزوجة

ولا يشترط في المسكن كونه ملكا فيكفي كونه مكترا بل (ولوم عارا) ومنه ما لو سكن معها في ملكها أو في ملك نحو أبيها نعم ان سكن في ذلك بغير اذن ولا منع من خروجه لزمته الاجرة (و) عليه (اخدام حرة تخدم) والحاصل أن الزوجة اذا كانت ممن يخدم مثلها الكونها لا يليق بها اخدمة نفسها وجب عليه اخدامها وان لم تخدم بالفعل في بيت أبيها الشخ مثلا واذا كانت ممن لا يخدم مثلها السكن هذه خدمت في بيت أبيها بالفعل لم يجب عليه اخدامها فلمو خدمت في بيت زوج قبل فلا يجب على الزوج الثاني اخدامها والواجب خادم واحد ولو ارتفعت مرتبتها أو احتاجت لاكثر من واحدة الا ان مرضت واحتاجت لما يزيد ويشترط كون الخادم امرأة أو صبيا أو محرما أو ممسوحا وسواء في وجوب الاخدام موسر ومتوسط ومعسر ومكاتب وعبد كسائر المأون (وتسقط) أي مؤنها اجساغا (بنشوز) أي خروج عن طاعة الزوج (ولو ساعة) وان لم تأثم كصغيرة ومجنونة ومكرهة وان قد رعى ردها للطاعة وترك فلو نشزت اثناء يوم أو ليلة سقطت نفقته الواجبة بفجوره أو اثناء فصل سقطت كسوته الواجبة بأوله ويحصل النشوز (بمنع تمتع) ولو بلمس ما لم يكن امتناع دلال بتغطية وجهها أو اذ بارها عنه وان مكنته من الجماع لان التمتع حقه كالوطء (لا) تسقط المؤن ان منعه عنه (لعذر) كعباله وهي كبراله كرجيم لا تحتله الزوجة ومرض يضره الوطء وحرا حرة في فريجهما وعلمت أنه متى لمسهما جامعها وثبتت عياله بأربع نسوة فان لم تمكن معرفتها لا ينظرهن اليهما مكشوفى الفرجين حال انتشار عضوه جاز يشهدن ولا يثبت المرض الا برجلين من الاطباء لانه مما تطلع عليه الرجال غالبا وليس من العذر كثرة جماعه وتكرره أو بقاءه حيث لم يحصل لها منه مشقة لا تحتمل عادة (و) (ب) خروج من مسكن) أي محل رضى الزوج باقامتها فيه (بلا اذن) منه ولا ظن رضاه ولها اعتداد العرف الدال على رضا أمثاله بمثل الخروج الذي تريده نعم لو علم مخالفته لامثاله في ذلك فلا ولو اختلفا في الاذن فهو المصدق لان

وعليه مسكن يليق
بها ولو عارا واخدام
حرة تخدم وتسقط
بنشوز ولو ساعة بمنع
تمتع لا لعذر وخروج
من مسكن بلا اذن

الاصل علمه أوفى ظن الرضا فهي المصدقة لانه لا يعلم الا منها ويجوز لها الخروج اذا
 أشرف البيت على الانهدام ولا بد من قرينة تدل عليه عادة ولا يقبل قولها خشيت
 انهدامه مع نفي القرينة أو خافت على نفسها أو ما لها من فاسق أو سارق وان قل المال
 بحيث لا يكون نافعا جدا أو احتاجت الى الخروج لقاض تطلب عنده حقها أو لتعلم
 للأموال دينية لا الدنيوية أو للاستفتاء لا لمريحتاج اليه بخصوصه وأرادت السؤال
 عنه أو تعلمه حيث لم يغتها الزوج الثقة أو نحو محرمة أو أخرجهما معير المنزل أو متعد ظما
 أو خرجت الى اكتسابها النفقة إذا أعسر بها الزوج (وبسفرها) وحدها الى محل يجوز
 القصير منه للسافر (بلاذن) منه ولولغرضه (أو) بالاذن وبغير سؤال من الزوج لكن
 (لغرضها) أو لغرض أجنبي وكذا الغرضها معا أو مع الأجنبي أو الأجنبي (لا) تسقط
 المؤن بسفرها باذنه (معه) أي الزوج ولو لحاجتها أو حاجة أجنبي أو سفرها وحدها
 باذنه لحاجته ولو مع حاجة غيره لأنها ممكنة في الأولى ولأنه مفوت لحقه في الثانية أما
 إذا سافرت معه بغير اذنه فلا تجب لها النفقة عليه الا زمن التمتع دون غيره نعم يكفي في
 وجوب نفقة اليوم تمتع لحظة منه بعد النشوز وكذا الليل واعتمد ذلك الشبرام لسي
 ولو امتنعت من النقلة معه لم تجب مؤنها الا ان كان يمتنع بها في زمن الامتناع فتجب
 وبصير تمتعه بها عفوا عن النقلة حينئذ (فرع) في فسخ النكاح (الزوجة مكلفة فسخ
 نكاح من أعسر) مالا وكسبا حلالا (بأقل نفقة) واجب مستقبل وهو مد (أو) أقل
 (كسوة) وهو مالا بد منه بخلاف نحو السر او بيل والمكعب فانه لا فسخ بذلك (أو بمسكن)
 أي أي مسكن كان سواء كان لا ثقا أو لا (أو بمهر) حال كذا أو بعضا (قبل وطء)
 لأنها إذا فسخت بالجب والعنة فبالعجز عن ذلك أولى لان البدن لا يقوم بدونه بخلاف
 الوطء فلا فسخ باعساره بنفقة ماضى ولا بنفقة ائحادم ولا باعساره عن الادم ولا اذا
 وجد المسكن ولو غير لائق بها ولا بالمهر المؤجل وان حصل لانها رضيت بذمته ولا بعد
 الوطء في المهر وفارق غيره حيث تفسخ بالعجز ولو بعد الدخول بأن المهر في مقابلة الوطء
 فاذا استوفاه الزوج كان تالفا فية عذر عوده بخلاف غير المهر فانه في مقابلة التمكن
 ولا فسخ لولي امرأة حتى صغيرة ومجنونة لان الخيار منوط بالشهوة فلا يفوض لغير
 مستحقة فنفقة في مالهما ان كان والا فعلى من تلزمه مؤنتها قبل النكاح وان كان دينيا
 على الزوج والسفينة البالغة كالرشيعة هنا فلها الفسخ وقدرة الزوج على الكسب
 الحلال كالقدرة على المال لاندفاع الضرورة به فلو كان يكتسب في كل يوم ما يفي
 بثلاثة أيام ثم يبطل ثلاثة ثم يكتسب ما يفي بها فلا فسخ لعدم مشقة الاستدانة حينئذ
 فصار كالموسر واذا عجز عن الكسب بمرض يرجى زواله في ثلاثة أيام فلا فسخ وان
 طال فلها الفسخ وخرج بالكسب الحلال الكسب بالخمر وآلات الملاهي وبالتخيم
 ونحو ذلك ومثل الكسب غيره كالسؤال للغير حيث كان لا ثقابه (فلا فسخ بامتناع

وبسفرها بلاذن
 أو لغرضها لا معه
 (فرع) لزوجة
 مكلفة فسخ نكاح
 من أعسر بأقل نفقة
 أو كسوة أو بمسكن
 أو بمهر قبل وطء فلا
 فسخ بامتناع

مطلب فسخ النكاح

غيره) أى المفسر من الاتفاق سواء كان موسرا أو متوسطا وسواء أحضر أم غاب عنها
(ان لم ينقطع خبره) لانتفاء الاعسار المثبت للفسخ وهي متمكنة من خلاص حقها
فى الحاضر بالحكم بأن يلزمه بالحبس وغيره وفى الغائب يبعث الحاكم الى حاكم بلده
ان كان موضع معلوم فليزمه بدفع نفقتها وان لم يعرف موضعه بأن انقطع خبره وتعد
استيفاء النفقة من ماله ولم يعلم غيبة ماله فى مرحلتين عن البلدة التى هو مقيم بها فى
هذا خلاف فقيل لا فسخ مادام الزوج موسرا وهذا هو المعتمد عند ابن حجر والرملى
كالرويانى وقيل لها الفسخ وهذا هو المعتمد عند السنباطى كشيخ الاسلام وابن
الصلاح وقال السيد عمر البصرى وهذا الأيسر والاول أحوط وانما تفسخ الزوجة بعجز
الزوج عن نفقة معسر فلو عجز عن نفقة موسرا أو متوسطا لم تفسخ لان نفقته الا أن نفقة
معسر فلا يصير الزائد عنها دينا عليه والحاصل أن المثبت للفسخ خمسة قيود الاعسار
وكونه بالنفقة وكونها نفقة الزوجة وماضية وكونها نفقة معسر لكن مثل النفقة
الكسوة والمسكن فلا فسخ بالاعسار عن الاوفى والفرش ولو لم لا يد منه للشرب
والجلوس والنوم وان لم أن تنام على البلاط والرخام المضرب (و) لا فسخ باعسار بهر
أو نحو نفقة (قبل ثبوت اعساره) أى الزوج (عند قاض) أو محكم بشرطه بأن يكون
مجتهدا ولو مع وجود قاض أو مقلدا وليس فى البلد قاضى ضرورة فلا بد من الرفع اليه
ويثبت اعسار الصغرى بالبينة كغيره واعسار غيره بها ان عرف له مال والا كفى
اليمين على المعتمد (ف) اذا ثبت الاعسار (يعمل) أى القاضى أو المحكم وجوبا (ثلاثة)
من الايام بلياليها ولو فى المهر على المعتمد وان لم يطلب الزوج الامهال ليتحقق عجزه
فانه قد يعجز لعارض ثم يزول وهى مدة قربية يتوقع فيها القدر بقرض أو غيره ولها
خروج فيها التحصيل نفقة مثلا يكسب أو سؤال وعليها رجوع الى مسكنها اليه لالانه
وقت الراحة وليس لها منعه من التمتع فى غير أوقات التحصيل (ثم) بعد الامهال
(يفسخ هو) أى القاضى بنفسه أو نائبه صبيحة الرابع فان سلم نفقة الرابع فلا فسخ
لتبين زوال ما كان الفسخ لاجله فان أعسر بعد ان سلم نفقة اليوم الرابع بنفقة الخامس
ثبت الفسخ على المدة فلها الفسخ حالا فى أنفق ثلاثة أيام متوالية وعجز استأنفت وان
أنفق دون الثلاثة ثبت على ما قبله والحاصل أنه ان تحمل بين اليسار والاعسار دون
ثلاثة ثبت والاستأنفت (أو هى) أى الزوجة (بأذنه) أى القاضى لها فى الفسخ لانه
مجتهد فى ذلك الاعسار كالعنة فلا ينفذ منها قبل ذلك الاذن ظاهر او لا باطنا وعدتها
تحتسب من وقت الفسخ وليس لها مع علمها بالعجز الفسخ قبل الرفع الى القاضى أو
المحكم ولا بعده قبل الاذن فيه نعم ان عجزت عن الرفع الى القاضى أو المحكم كأن قال
لها لا أفسخ حتى تعطينى مالا وفسخت نفقا الفسخ ظاهر او باطنا للضرورة وان لم يكن
فى محلها قاض ولا محكم استعملت بالفسخ فتقول فسخت ذلكا وصورة المسئلة ان

غيره ان لم ينقطع
خبره وقبل ثبوت
اعساره عند قاض
فيعمل ثلاثة ثم يفسخ
هو أو هى بأذنه

الرفع للقاضي سبق اذ لا عبرة بمهلة بلا قاض وكذا يقال فيما سبق قال بعضهم والقياس لزوم الاشهاد لها وسئل الرملي عن شخص غاب عن البلد فهل تفسخ عليه زوجته في صبيحة الرابع كالحاضر أو كان الحكم خاصاً بالحاضر فأجاب بأنه ان شهدت بيعة شرعية بأنه معسر الآن عن نفقة المعسرين ولو باستنادها الى الاسمة صحاب بشرطه أمهله الحماكم ثلاثة أيام ومكنها من الفسخ صبيحة الرابع وحينئذ فالحكم شامل للحاضر والغائب **مهمات** سئل بعضهم عن رجل يملك عصاة عليها ذهب وفضة ولو أودفعها لزوجته على السكوت من غير أن يذكر لها أنها أودعته أو هبته فهل تملكها بمجرد وضع اليد عليها أم كيف الحال فأجاب بقوله العصاة المذكورة أمانة شرعية بيد الزوجة المذكورة وللزوج نزعهما منها فحرا عليها أي وقت اراده لانها ملكه ولم يصدر منه صيغة شرعية تنقل ملكه عنها للزوجته فهي باقية على ملكه وما اشتهر على السنة العامة من أن كل شيء تتمتع فيه المرأة بصير ملكها كلام باطل لأصل له ولو اختلف الزوجان أو وارانها أو أحدهما ووارث الآخر في أمتعة دار فان صلحت لأحدهما فقط فله والا فلا كل تحليف الآخر ان لم يكن بيعة ولا اختصاص بيد فان حلفا جعلت بينهما وان نكل أحدهما حلف الآخر وقضى له بها ولو اشترى حلياً وديماً لزوجته وزينها بذلك لا يصير ملكها بذلك التزين ولو اختلفت هي والزوج في الاهداء والعارية صدق ومثله وارثه ولو جهز بنته بجهازه لم تملكه الا بايجاب وقبول والقول قوله انه لم يملكها وبؤخذ من ذلك أن ما يعطيه الزوج مصلحة أو صباحية كما اعتد به بعض البلاد لا يملك الا بلفظ أو قصداً واهداً وأما مصروف العرس فليس بواجب فاذا صرفته باذنه ضاع عليه وأما الدفع أي المهر فان كان قبل الدخول استرده أي استرد نصه والا فلا تقرر به فلا يسترد بالدخول والمصلحة هي ما يناله الزوج لزوجته من دراهم أو دنابر وقت لقائه معها الا أن من ثاب بعد يوم مثلاً من لقائه والصباحية هي ما يأكله الضيف وقت الصباح في ليلة دخوله بها من طعام والمصروف ما يصرف للزوجة مثلاً وغيرها من السراج وغيره

باب الجنابة

أي على الأبدان عبر بهادون الجراح أشبهت بها التمثل بسم أو مثقل أو سحر والقتل ظلماً كبير الكائن بعد الكفر ومثبت لاستحقاق العقوبة في الدنيا والآخرة ولا يتحتم دخول القتال في النار ولا يخلد فيها وأمره الى الله ان شاء عذبه وان شاء غفر له وتقبل توبته أما الخلود في الآخرة فمحمول على طول المدة أو محمول على من استحله وبالقيود أو العفو لا يتبع مطالبته أخروية وما أفهمه بعض العبارات من بقائه محمول على حقه تعالى اذ لا يسقطه التوبة صحبة والجنابة على البدن ثلاثة عمد وشبهه وخطأ (لاقصاص الا في عمد) ظلم (وهو قصد فعل وشخص) أي انسان مع ظن كونه انساناً

باب الجنابة
لاقصاص الا في عمد
وهو وقصد فعل
فشخص

(بما يقتل) بالنسبة لذلك الانسان كسيف أو مثقل كأن رض رأسه بحجر كبير
(وقصد هما) أي الفعل والانسان وان ظن كونه غير انسان (بغيره) أي غير ما يقتل
(شبه عمد) سواء أقتل كثير أم نادرا كضربة يمكن عادة حالة الهلاك عليها بخلافها
بخطو قلم أو مع خفتها جدا أو ثقلها مع كثرة الثياب فوته موافقة قدر وكذا بما يقتل غالبا
حيث لم يقصد عين المقتول ومن شبه العمد ضرب بسوط أو عصا خفيفين بلا توال ولم
يكن الضرب بمقتل ولم يكن بدن المصروب نحيفا ولا ضعيفا ولم يقتل بشدة حر أو برد ولا
فعمد وكالتوالي ما لفرق الضربات وبقي ألم كل إلى ما بعده (وعدم قصد) الفعل وعين
الانسان أو قصد (أحدهما) بأن لم يقصد الفعل كأن زلق فوق على غيره فأت أو قصد
الفعل وقصد عين انسان فأصاب غيره من الأدميين (خطأ) فخرج بالأدميين الجن
فانه لا يضمن لأن السارح لم يتكلم عليه في القود ولا نه لا يعلم مكافأته والحية وانأت
فانها تضمن من غير تفصيل والوقوع منسوب للواقع وفقد قصد الفعل يلزمه فقد
الشخص وعكسه محال وهو قصد الشخص دون الفعل وهو أعلم أن الفعل غير المزهق
يتقسم إلى ثلاثة أيضا فلو غرز ابرة بمقتل كالدماغ والعين والحلق والمخاضرة فأت فعمد
وكذا لو غرزها بغيره كالالية والفخذان تألم تألما شديدا دام به حتى مات لذلك وهذا اذا
كان الغرز في بدن غير صغير أو شيخ هرم أو ضعيف الحلقة والاف وهو عمد مطلقا قطعافان
لم يشتد الألم أو اشتد ثم زال ومات في الحال أو بعد زمن يسير فشبه عمد ولو غرزها فيما
لا يؤلم كجلدة عقب ولم يتألم به فأت فلا شيء فيه بحال من قصاص أو دية لانه لم يمت به
والموت عقبه موافقة قدر ولو منعه طعاما أو شرابا وطلب اليه حتى مات فان مضت مدة من
ابتداء منعه يموت مثله فيها غا الباجوع أو عطشا فعمد لظهور قصد الاهلاك به وان لم
تمض المدة المذكورة فان لم يسبق منعه جوع أو عطش فشبه عمد وان سبقه وعلمه
المانع فعمد وان لم يعلمه فنصف دية شبه العمد وخرج بالمانع ما ألوأخذ طعامه أو شرابه
بغفارة وحده فيها فأت بذلك فعمد لانه لم يحدث فيه صنعا كما قاله السنباطي ومثل المانع
من الطعام التعرية عن الثياب وقت البرد والدخن بالدخان (ولو وجد) في واحد حال
كون الفعلين (من شخصين معا) أي حال كونهما متربنين في زمن الجنائية بأن تقارنا
في الاصابة (فعلان مزهقان) أي مخرجان للروح (مذفغان) أي مسرعان للقتل
(كحز) أي قطع للرقبة (وقد) أي شق للبدن (أولا) أي غير مذففين (كقطع
عضوين) أو عضوين واحد وعضاء كثيرة من آخر فأت المقطوع منهما (فقاتلان)
يجب عليهما القصاص فان آل الامر إلى الدية وزعت على عدد الرؤس لا الأعضاء
والجراحات اذ بجرح له نكابة في الباطن أكثر من جروح وان كان أحدهما مذففا
دون الآخر فالمدفوف هو القاتل فلا يقتل الآخر وان شككنا في تذييف جرحه لان
الاصل عدمه والقود لا يجب بالشك مع سقوطه بالشبهة (أو) وجد الفعلان من اثنين

بما يقتل وقصد هما
بغيره شبه عمد وعدم
قصد أحدهما فخطا
ولو وجد من شخصين
معا فعلان مزهقان
مذفغان كحز وقد أولا
كقطع عضوين
فقاتلان أو

في واحد (مرتبة فالاول) هو القاتل (ان أنهاء) أي أوصله (الى حركة مذبح) بأن
لم يبق في المضروب ابصار واختيار ونطقه وحركته لانه صيره الى حالة الموت ولا فرق
في فعل الاول بين كونه عمدا أو خطأ أو شبه عمد (وبعز الثاني) لهتك حرمة ميت وان
لم ينه الاول الى حركة مذبح فان ذفف الثاني كحر بعد جرح فهو القاتل وعلى الاول
ضمان جرحه قودا أو مالا وان لم يذفف الثاني أيضا ومات المجنى عليه بالجناية بين كأن
أجفاه أو قطع الاول يده من الكوع والثاني من المرفق فهما قاتلان بطريق السرية
فعليهما الضمان وواعلم ان أركان القود في النفس ثلاثة قتيل وقاتل وقتل وأن
أركانه في الاطراف ثلاثة أيضا قاطع ومقطوع وقطع وأن أركانه في المعاني كذلك
مزبل ومزال وازالة (وشرط) لوجوب القصاص في القتل كونه عمدا ظاهرا فلا قود
في الخطأ وشبه العمد وغير الظلم بأن كان قصاصا أو (في قتيل عصمة) بايمان أو أمان
كعقد جزية أو عهد أو أمان مجرد أو ضرب رق لانه بضرب الرق يصير مالا للمسلمين
وما لهم في أمان لعصمته حينئذ فيه درصائل بالنسبة لكل أحد اذا تعين قتله في دفع
شره ومن عليه قصاص بالنسبة لقاتله لاستيفائه حقه أما بالنسبة لغيره كغيره
في العصمة وحر بي ولو صبيا وامرأة وعبد أو مرتد في حق معصوم فيقتل بمرتد مثله
وزان محصن قتله مسلم ليس كذلك لاستيفائه حد الله تعالى سوء أثبت زناه باقراره
أم بيينة أو ما لوقته مثله أو مرتد أو ذمي فيقتل به (و) شرط في (قاتل) أمران
(تكليف) ولو من سكران أو ذمي أو مرتد فلا يقتل صبي ومجنون حال القتل وان
تقطع جنونه ولو قال كنت وقت القتل صبيا وأمكن صباه فيه أو مجنونا وعهد جنونه
قبله حلف فيه صدق أو قال أنا صبي الآن وأمكن فلا قصاص ولا يخلع على صباه
(ومكافأة) أي مساواة من المقتول لقاتله حال الجناية بأن لا يفضل قتيله حينئذ
(باسلام) أو أمان (أو حرية) كاملة (أو أصالة) أو سيادة فلا يقتل مسلم ولو زانيا محصنا
بكاثر ولو ذميا خلافا لابي حنيفة وان ارتد المسلم لعدم المكافأة حال الجناية اذا العبرة
في العقوبات بحالها ويقتل ذو أمان بمسلم وبذی أمان وان اختلفا ديناً أو أسلم القاتل
ولو قبل موت الجريح له كفاهما حال الجناية ويقتل مرتد بغير حربي لذلك ولا يقتل حر
بغيره ولو بمعضال عدم المكافأة ولا ببعض بمنه وان فاقه حرية كأن كان نصف
المقتول حر أو ربع القاتل حر أو يقتل رقيق برقيق وان عتق القاتل ولو قبل موت الجريح
لا مكاتب برقيقه الذي ليس أصله ولا قود بين رقيق مسلم وحر كافر ويقتل فرع بأصله
لا أصل بفرعه ولا أصل لأجل فرعه كان قتل رقيقه أو زوجته أو عتيقه أو أمه أو زوجته
نفسه وله منها ولله لانه اذا لم يقتل بجنايته على فرعه فلا أن لا يقتل بجنايته على من له
في قتله حق أولى (ويقتل جمع بواحد) لان عمرضى الله عنه قتل سبعة أو خمسة من
أهل صنعاء بربح واحد واسمه أصل وسببه قتله زوجة أبيه فقتلوه غيلة أي غفلة

مرتبة فالاول ان
انها الى حركة مذبح
وبعز الثاني وشرط
في قتيل عصمة وقاتل
تكليف ومكافأة
باسلام أو حرية أو
أصالة ويقتل جمع
بواحد

في موضع خال وقال لو تم لا علمية أهل صنعاء لقتلتهم جميعا به وقتل على رضى الله عنه
ثلاثة بواحد وقتل المغيرة سبعة بواحد وقال ابن عباس اذا قتل جماعة واحد اقتلوا
به ولو كانوا مائة وحاصل ذلك أنهم اذا ألقوه من شاهق جبل أو في ماء أو نار قتلوا مطلقا
أي سواء تواطؤوا أو لا وأما اذا قتلوا بجراحات أو ضربات فيمفصل فان كان فعل كل يقتل
لو انفرد قتلوا مطلقا أيضا وان كان فعل كل لا يقتل لو انفرد لكن له دخل في القتل
فيمفصل فان تواطؤوا قتلوا أو لا فلا يقتلون وتجب الدية وكل ذلك اذا كان فعل كل له
دخل في القتل فان كان خفيفا لا يؤثر أصلا فصاحب ذلك الفعل لا دخل له لا في قصاص
ولا دية وأما اذا كان فعل بعض يقتل لو انفرد وفعل بعض لا يقتل لو انفرد لكن له دخل
في القتل في الجملة فصاحب الاول يقتل مطلقا وصاحب الثاني يقتل ان تواطؤوا ولا
فلا يقتل بل تجب حصته من الدية وللولى العفو عن بعضهم بحصته من الدية وقتل
البعض الآخر وعن جميعهم على اخذ الدية ثم ان كان القتل بجراحات وزعت الدية
باعتبار عدد الرؤس لان تأثير الجراحات لا ينضبط وقد يزيد ضرر الجرح الواحد على
جراحات كثيرة فتوزع الدية على عددهم فعلى الواحد من العشرة عشرها وسواء كانت
جراحة بعضهم أخف أو جراحات بعضهم أكثر لا ولو كانت جراحات بعضهم ضعيفة
لا تؤثر في الزهوق كالخدشة الخفيفة فلا اعتبار بها وان كان بالضرب فعلى عدد
الضربات لانها تلاقى الظاهر ولا يعظم فيها التفاوت بخلاف الجراحات وذلك حيث
اتفقوا على عدد الضربات فان اتفقوا على أصل الضرب واختلّفوا في عددها أخذ من
كل المتيقن ووقف الامر فيما بقي الى الصلح ولو ضربوه بسيماط فقتلوه وضرب كل منهم
لا يقتل لو انفرد ومجموعها يقتل غالبا قتلوا ان تواطؤوا على ضربه والابان وقع الضرب
اتفاقا فدية العمد تجب عليهم باعتبار عدد الضربات وانما لم يعتبر التواطؤ في الجراحات
ونحوها لان ذلك يقصده الاهلاك بخلاف الضرب بنحو سوط أما اذا كان ضرب كل
منهم يقتل فيمقتلون مطلقا واذا آل الامر الى الدية وزعت على الضربات (موجب
العمد) في نفس أو طرف وهو بفتح الجيم أي مسبب العمد (قود) بفتح الواو أي قصاص
سمى قود لانهم يقودن الجاني وغيره يحمل أو نحره (والدية) في النفس وأرض غيرها
(بدل) عن المجنى عليه عند سقوط القصاص بموت الجاني أو ارض بعض القصاص أو
بعفو عنه على الدية فلو عفي المستحق عن القصاص مجانا كان يقول عفوت عنه بلا
دية أو مطلقا بان لم يتعرض للدية بالاثبات ولا بالنفي فلا شيء لان القتل لا يوجبها
والعفو اسقاط ثابت وهو القود لا اثبات معدوم وهو الدية والعفو سنة مؤكدة وبغير
مال أفضل (وهي) أي الدية الواجبة ابتداء كما في قتل والد ولد على نوعين أما الدية
الواجبة بدلا عن القود لا تكون الا مغلظة الاوّل مغلظة من وجه واحد كما في شبه
العمد وهو كون الدية مثلثة أو من ثلاثة أوجه كما في العمد وهي كونها على الجاني وحالة

موجب العمد قود
والدية بدل وهي

ومن جهة السن والثاني مخففة من وجهين كما في شبه العمد وهما وجوهها على العاقلة
 وجوبها مؤجلة في ثلاث سنين أو من ثلاثة أوجه كما في الخطا وهي كونها خمسة
 وعلى العاقلة وكونها مؤجلة في ثلاث سنين فدية حر مسلم ذكر معصوم غير جنين اذا
 صدر القتل من حر (مائة بعير) اجسا عاسواء أوجبت بالعفو أو ابتداء كقتل اليهودي
 والنصراني أما اذا صدر قتل ذلك من رقيق فالواجب أقل الامر من قيمة القتيل
 والدية هذا اذا كان الرقيق غير رقيق المقتول (مثلثة في عمد وشبهه) وكذا في خطا
 في مواضعه الا تية ويزيد تغليظ دية العمد بكونها على الجاني (ثلاثون حقة وثلاثون
 جذعة وأربعون خلفه) بكسر اللام أي حامل لا بقول خبرين عدلين وان لم تبلغ
 خمس سنين (وخمسة في خطا من بنات مخاض وبنات لبون وبنات لبون وحقاق)
 أي اناث (وجذاع) أي اناث فالحقاق تشمل الذكور والاناث لكن المراد هنا الاناث
 والجذاع كذلك كما نقل عن المختار فالجذع بفتحين يجمع على جذعان وجذاع والجذعة
 وهي الانثى تجميع على جذعات وجذاع أيضا لكن المراد هنا الاناث لان اجزاء
 الذكور منها لم يقل به أحد من أصحاب الشافعي (الا) ان وقع الخطأ (في مكة) أي
 حرها وان خرج المجرع فيه موات سرية خارجة بخلاف عكسه فلورحى من بعضه
 في الحل وبعضه في الحرم أو رحي من الحل انسا فافيه فبالسهم في هواء الحرم غلظ ولا
 يختص التغليظ بالقتل فان الجراح في الحرم مغلظة وان لم يمت معها أو مات معها
 خارجة بغير السراية بان مات خارجة فورا (أو) في (أشهر حرمة) ذي القعدة وذى
 الحجة والحرم ورجب له ظم حرمتها ولا يلتحق بها شهر رمضان وان كان سيد الشهور
 لان المتبع في ذلك التوقيف (أو محرم رحم) بالاضافة كام وأخت فخرج نحو بنت
 عم هي أم زوجة لان المحرمية ليست فاشئة من الرحم أي القرابة بل ناشئة من كونها
 أم زوجته (فثلثة) فاسباب تغليظ الدية خمسة كون القتل عمدا أو شبه عمدا وفي الحرم
 أو في الأشهر الحرم أو في محرم رحم وأسباب تنقيص الدية أربعة الانوثة والرق وقتل
 الجنين والكفر فالاول بردها الى الشطر والثاني الى القيمة والثالث الى الغرة والرابع
 الى الثلث أو أقل (ودية عمدا على جان مججلة) لانها قياس بدل المتلفات (ودية غيره)
 من شبه عمد وخطا (على عاقلة مؤجلة بثلاث سنين) في آخر كل سنة ثلث من الدية
 فدية الخطا وان تثلثت لاحد الاسباب المذكورة فهي مخففة من وجهين ودية شبه
 العمد وان خففت من هذين فهي مغلظة من وجه واحد فهذا لا خذمه شبه من العمد
 والخطا ملحق بكل منهما من وجه ويجوز في مججلة ومؤجلة الرفع خبرا والنصب حالا
 وعاقلة جان عصبتها المجمع على ارنهم وقت الجناية من النسب أو الولاء اذا كانوا
 ذكورا مكلفين فعلى الغنى منهم نصف دينار والمتوسط أربع دنانير كل سنة من الثلاث
 بمعنى مقدار النصف والرابع لا عينها لان الابل هي الواجبة وما يؤخذ بصرف اليها

مائة بعير مثلثة في عمد
 وشبهه ثلاثون حقة
 وثلاثون جذعة
 وأربعون خلفه
 وخمسة في خطا من
 بنات مخاض ولبون
 وبنات لبون وحقاق
 وجذاع الا في مكة أو
 أشهر حرمة أو محرم رحم
 فثلثة ودية عمدا على
 جان مججلة وغيره على
 عاقلة مؤجلة بثلاث
 سنين

وضابط الغنى هنا أن يكون مال كازيادة على كفاية العمر الغالب عشرين ديناراً والمتوسط أن يكون مال كازيادة على ذلك فوق ربع دينار ودون عشرين ديناراً وإذا لم يملك كفاية العمر الغالب يكون فقيراً أو الفقير لا يجب عليه التحمل فان فقد العاقل أو لم يف بالواجب عقل بيت المال عن المسلم الكل أو ما بقي فيؤخذ من سهم المصالح منه فان فقد بيت المال أو منع متولاه ذلك ظلماً أو كان ثم مصرف أهم فعلى الجاني ولا يحمل أصله ولا فرغه لانه الأصل في الإيجاب بخلافهما وشرط تحمل العاقلة أن تكون صالحة لولاية النكاح (ولو عذمت ابل) حسابان لم توجد في موضع يجب تصليها منه أو شرعاً بان وجدت فيها أكثر من ثمن المثل أو بعدت وعظمت المؤنة والمشقة (فقيمتها) تلزم وقت وجوب تسليمها وهو وقت طلبها الا وقت الجناية بالغنى ما بلغت لانها بدل متلف فيرجع الى القيمة عند اعوازها وتقوم بتقدير بلد العلم الغالب لانه أقرب من غيره وأضبط فان كان فيه نقدان فاكثر لا غالب فيهما تخير الجاني بينهما هذا ان لم يمهله المستحق فان أمهله بان قال له المستحق أنا أصبر حتى توجد ابل لزمه امتثاله لانها الأصل ولو أخذت القيمة فوجدت ابل لم ترد لتشتري ابل لان انفصال الامر بالاخذ (والقود) يثبت (للورثة) العصبية وذوى الفروض بحسب ارثهم المال سواء كان الارث بنسب أم بسبب كالزوجة والعتق وينتظروا جواً غائبهم الى أن يحضروا أو يأذن وكال صبيهم ببلوغه ومجنونهم بافاقةه ويجب على الحاكم حبس الجاني على نفس أو غيرها الى حضور المستحق أو كاله من غير توقف على طلب ولي ولا حضور غائب ضبط اللحق مع عذر مستحقه ولا يخلو بكفيل لانه قد يهرب فيفوت الحق وهذا في غير قاطع الطريق أما هو فبقتله الامام مطلقاً ولا يستوفي القود الا واحد من الورثة أو من غيرهم بتراض منهم أو بقرعة بينهم اذا لم يتراضوا بل قال كل أنا استوفيه مع اذن من الباقيين في الاستيفاء بعدها فنخرجت قرعته تولاها باذن الباقيين وليس لهم أن يجتمعوا على استيفائه لان فيه تعدياً بالاعتصام منه ولهم ذلك اذا كان القود بنحو انقراق

ولو عذمت ابل فقيمتها
والقود للورثة
باب في الردة
الردة قطع مكاف
اسلاماً بكفر عزم

باب في الردة

أعذنا الله تعالى منها وهي أخفش أنواع الكفر وأغلظها حكماً لان من أحكام الردة بطلان التصرف في أمواله بخلاف الكافر الأصلي ولا يقرب بالجزية ولا يصح تأمينه ولا مهادنته بل متى لم يتب حالاً قتل وهي محبضة للعمل كانه لم يعمل شيئاً ان اتصلت بالموت والاحبط ثوابه دونه فلا تلزم اعادته (الردة) انعة الرجوع عن الشيء الى غيره وقد تطلق مجازاً لغوياء على الامتناع من أداء الحق كإعني الزكاة في زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه فانهم لم يردوا حقيقة وانما منعوا الزكاة بتأويل وان كان باطلاً وشرعاً (قطع مكاف) مختاراً لصي ومجنون ومكره (اسلاماً) أي دوامه (بكفر عزم) بان نوى

أن يكفر في الحال أو أن يكفر في غد فيكفر حالا لان استدامة الاسلام شرط فاذا عزم
على الكفر كفر حالا (أو قولا أو فعلا بآفة عقاد) أي مع ائمة عقاد لذلك العزم أو القول أو
الفعل كأن قال لشخص يا كافر معتكف أن المخاطب متصف بذلك حقيقة (أو) مع
(عناد) أي معاندة شخص ومخاصمة له وقد عرف بباطنه أنه الحق وامتنع أن يقربه
(أو) مع (استهزاء) أي تحقير واستخفاف فخرج به من يريد ابعاد نفسه أو الاطلاق
بقوله لا أفعل كذا وان جاء في النبي مثلا وخرج عن ذلك من سبق لسانه الى قول مكفر
وذلك (كنفي صانع) كالهريين الزاعمين ان العالم لم يزل موجودا كذلك بلا صانع أو
اعتقاد حدوث الصانع أو قدم العالم (و) نفى (نبي) مجمع عليه في نبوته أو نفى رسول
كذلك أو تكذيبه أو تنقيصه بأي منقص كأن صغرا اسمه مريد اتحقيره أو تجويز نبوته
أحد بعد وجود نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وتنتي النبوة بعد وجود نبينا محمد عليه
الصلاة والسلام كتنفى كفر مسلم بقصد الرضا به لا انتشيد عليه لكونه ظلمة مثلا
ويؤخذ من هذا جواز الداء على الظالم بسوء الخاتمة كما نقله الشبرا مليسي عن ابن قاسم
(و) جمع عليه معلوم من الدين بالضرورة وهو ما يشترك في معرفته الخاص والعام
كالصلاة المكتوبة أو الراتبة وكفوا النصف للزوج ارضا وحلال البيع والنكاح
وحرمه الزنا والخمر أما ما لا يعرفه الا خواص كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت
الصلب وكحرمة نكاح المعتدة للغير فلا كفر بجحد له لانه ليس فيه تكذيب وان علمه
ثم أنكره كما اعتداه الشبرا مليسي (وسجود المخلوق) الا لضرورة كأن كان في بلاد الكفار
وأمر به وخاف على نفسه وخرج بالسجود الركوع فلا كفر به وان كان حراما مالم
يقصد به التعظيم للمخلوق كتعظيم الله والا كان كفرا أيضا أما ما جرت به العادة من
خفض الرأس والانحناء الى حد لا يصل به الى أقل الركوع فلا كفر به ولا حرمة أيضا
لكن ينبغي كراهته كما قاله الشبرا مليسي (وتردد في كفر) هل يكفر أولا وانما كان مكفرا
لان استدامه الايمان واجبة والتردد فيها وفي الحاق التردد في فعل مكفر بالتردد
في الكفر خلاف وانما هو الحاق بل هو منه اذا اللقاء المحفف مثلا في قاذورة كفر
فالتردد في الالقاء تردد في الكفر تأمل (ويستتاب) وجوبه حالا (مرتد) بأن يؤمر
بالشهادتين فيما بقي بهما مع ترتيبهما وموالاتهما وان كان مقرا بأحدهما وان كان كفره
بما لا ينافي الاقرار بهما أو بأحدهما كان كافرا مجمع عليه الا أنه لا بد في هذا مع الاتيان
بالشهادتين من الاعتراف بما أنكره أو التبري من كل دين يخالف دين الاسلام وفي
قولهم هل بسبب الاستماتة ثلاثة أيام بمعنى أن كل يوم تعرض التوبة عليه فأول يوم
من الثلاث يخوف بالضرب الخفيف وثاني يوم بالتقيل والثالث بالقتل (ثم) ان تاب
بالنطق بالشهادتين بشرطه ترك ولو كان منافقا أو تكرر ذلك منه لم يكن يعززان
تكرروا الا (قتل) والقتل هنا بضرب العنق دون غيره بخلاف القتل قصاصا في قتل

أو قولا أو فعلا بآفة عقاد
أو عناد أو استهزاء
كنفي صانع ونبي و
مجمع عليه وسجود
المخلوق وتردد في كفر
ويستتاب مرتد ثم
قتل

القاتل بمثل فعله للناسبة ولا يتولى القتل سوى الامام أو نائبه فان افتات عليه احد
عزر (بلا امهال) الا ان كان المرتد سكران فيسن التأخير الى الصحو والا اذا كانت
المرتدة حاملا فتمهل حتى تضع حملها لما يلزم عليه من اتلافه وذلك لقوله صلى الله عليه
وسلم من بدل دينه فاقتلوه

باب الحدود

أى حد الزنا بقسميه وحد القذف وحد شرب الخمر وحد السرقة وأشار المصنف الى
الاول بقوله (يجلد) وجوبا (امام) أو نائبه (حرام كلها) فاعلا كان أو مفعولا وان كان
الاخر غير مكاف (زنى) بابللاج حشفة ذكر أصلى متصل أو قدرها عند فقد هاء في فرج
واضح محرم في نفس الامر لعين الابللاج خال عن الشبهة مشتمل على طبعها بان كان
فرج حتى آدمى أو جنى وان لم يكن على صورة الا آدمى (مائة) من الجلدات ولأول
فرقها نظرفان لم يزل الا لم يضر والا فان كان خمسة لم يضر فينبى على ما جلدته أولا
وان كان دون ذلك ضرفيسه تأنف لان الخمسين حد الرقيق (ويغرب) أى الزانى
(عاما) الى مسافة قصيرفا كثر (ان كان) أى الزانى (بكرا) سواء كان واطئا أو موطوا
وهو من لم يوطأ أو يوطأ في نكاح صحيح والحاصل أن شروط التغريب ستة أن يكون من
الامام أو نائبه وان يكون عاما وان يكون الى مسافة القصير فافوق وان يكون الى بلد
معين وان يكون الطريق والمقصود أمنا وأن لا يكون بالبلد طاعون محرمة دخوله
ويزاد في حق المرأة والامرد الجميل ان يخرج جامع نحو محرم ويصدق بيمينه في مضي
عام عليه حيث لا بدنة ويحلف ندبان انهم لبناء حق تعالى على المساحة (لا) ان زنى
(مع ظن حل) كأن جهل تحريم ذلك لقرب عهده بالاسلام أو بعده عن العلماء وكان
وطئ امرأة أجنبية نظنها زوجته أو وطئ أحد الشريكين الامة المشتملة تركتهما
فلا حد بذلك لشبهة الفاعل والمحل وليس من شبهة المحل بيت المال فيحد بوطء أمة
بيت المال وان كانت من سهم المصالح الذى له حق فيه وان خاف الزنا اذا لا يستحق
فيه التزويج بحال بخلاف أمة ولده فلا يحد بوطئها لانه يستحق التزويج ولو قالت امرأة
بلغنى وفاة زوجى فاعتدت وتزوجت فلا حد عليها وان لم تقم قرينة على ذلك (أو) مع
(تحليل عالم) يعتد بخلافه لشبهة اباحتها وهى المسماة بشبهة المذهب فانه لا يحد
بها وان لم يقصد بدليله ولا يعاقب عليها فى الاخرة كنكاح بلاولى بان تزوج
نفسها مع الشهود كذهب الى خنيقة ونكاح بلاشهود وقت العقد ووقت الدخول
على المرأة كذهب مالك فالواجب عنده وجود الشهود والشهرة عند ارادة
الدخول حيث لم توجد وقت العقد وكنكاح مع التأقيت وهو نكاح المنعة ولو لم يبر
مضطر كذهب ابن عباس بخلاف النكاح بلاولى ولاشهود معا أو مع انتفاء
أحدهما لكن حكمه باطلاله أو بالفرقة بين الزوجين من يعتد بالبطلان ووقع الوطء

بلا امهال
باب الحدود
يجلد امام حرام كلها
زنى مائة ويغرب عاما
ان كان بكرا لا مع ظن
حل أو مع تحليل عالم

بعد علم الواطي به فيحد اذا لاشبهة حينئذ والحاصل ان شروط وجوب حد الزنا بالجلد
 أو بالرجم اثنا عشر أحدها ان يكون المولج مكلفا ولو كان المولج فيه غير مكلف فيحد
 المكلف وكذا عكسه فيحد المولج فيه ثانياً واضح الذكورة يخرج الخنثى المشكك
 الذي له آلتان للرجال والنساء اذا أوجع آله الذكورة فلا حد عليه ولا احتمال انوثته
 ولا احتمال كون هذا عرفاً زائداً ما اذا لم يكن له الا آلة واحدة فيجب الحد سواء كان
 مولجاً أو مولجاً فيه فالثالثها أوجع جميع حشفته فخرج مالو أوجع بعض الحشفة فلا حد
 رابعها أصالة الذكورة فخرج مالو خلق له ذكران مشتبهان فأوجع أحدهما فلا حد
 للشك في كونه أصلياً خامسها اتصال الذكورة فخرج الذكر المبين فلا حد فيه سادسها
 ايلاج الحشفة في قبل واحد والآنوة فخرج مالو أوجع في فرج خنثى مشكك فلا حد
 لاحتمال ذكوريته وكون هذا المحل زائداً سابعها ان يكون الايلاج محرماً لذاته فخرج
 المحرم لامر خارج كوطء زوجته أو أمته في نحو حيض وصوم ودبر وقبل مضي مدة
 الاستبراء ومن المحرم لذات الايلاج زوجة خامسة فيحد بوطئها لانها المازادت عن
 العدد الشرعي كانت كاجنبية فجعلت محرمة لعينها لعدم ما يزيل التحريم القاسم بها
 ابتداء ومثلها معاملة منة ثلاثاً وملاعنة ومعتدة ومردة وذات زوج ومحرم ولو
 بمصاهرة ومحرمة لتوثن فيحد بوطئها وان كان قد تزوجها لانه لا عبرة بالعقد الفاسد
 أما مجوسية تزوجها فلا يحيد بوطئها للاختلاف في حل وطئها فامنها ان يكون
 الايلاج محرماً في نفس الامر فخرج مالو وطئ زوجته في قبلها طائفاً بأنها اجنبية
 فلا حد عليه لا انتفاء حرمة الفرج في نفس الامر وان اثم اثم الزنا باعتبار ظنه فيه فسق
 به وتسقط شهادته وتسلب الولايات عنه فيحرم عليه وطء زوجته اذا ظنها اجنبية
 كما يحرم وطؤها بمثلها باجنبية تاسعها الخلو عن الشبهة المسقط للحد فخرج وطء
 أمته المروجة والمعتدة وأمته المحرم بنسب او رضاع او مصاهرة فلا حد لشبهة الملك
 والوطء باكره وبجبهة ابا حها عالم بعتة بخلافه فلا حد لشبهة الاكره والخلاف عاشرها
 ان يكون الفرج مشتملياً بطبعاً فخرج وطء المبتة والبهيمة فلا حد فيه لان فرجهما
 غير مشتملياً بطبعاً لكنه يعزى بذلك ولو في أول مرة حادى عشرها ان يكون الواطي
 ملتزماً بالاحكام ولو حكماً كما مر قد فخرج وطء حربي ولو معاهداً وثاني عشرها ان يكون
 عالماً بالتحريم فلا حد على جاهل به حيث قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيداً عن
 العلماء (ويرجم) أي الامام او نائبه (محصناً) رجلاً كان او امرأة حتى يموت أجماعاً
 نعم لا رجم على الموطوء في دبره بل حده كحد المبكر وان أحصن ولو زنى قبل احصانه
 ولم يحد ثم زنى بعده جلد ثم رجم ويسقط التعزير والرجم يكون بدراً وجارية معتدلة
 والاختيار ان يكون ما يرمي به ملء الكف ويجب ان يتوفى الوجهه وشرط احصان
 حد الزنا الوطء في نكاح صحيح مع الشروط واعلم ان الاحصان له في اللغة معان منها

ويرجم محصناً

المنع كما في قوله تعالى لتحصنكم من بأسكم ومنها البـلو غ والعقل كما في قوله تعالى فاذا
أحصن فان أتيت بفاحشة ومنها الحرية كقوله تعالى فعلمين نصف ما على المحصنات
من العـذاب ومنها العفة عن الزنا كما في قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ومنها
التزويج كقوله تعالى والمحصنات من النساء ومنها الوطء في النكاح كما في قوله تعالى
محصنين غير مسافحين والمراد هنا الوطء في نكاح صحيح ولو مع حمض وعدة شبهة
أو في نهار رمضان لان حقه بعدد أن استوفى تلك اللذة الكاملة اجتناب الزنا بخلاف
من لم يستوفها أو استوفها في دبر أو مثا أو وطء شبهة أو نكاح فاسد ولو لان الوطء
في النكاح يقوى طريق حل الزوجة وهو العقد بسبب دفع المينونة برده أو طلقة
فلا تحصل المينونة إلا بثلاث طلقات أو بانه قضاء العدة اذا كان الطلاق دونها ولا بالردة
الا اذا لم يجمع الزوجين اسـلام في العدة بخلاف الطلاق أو الردة قبل الوطء فانه محصل
للمينونة فعلم من هذا ان للوطء مزية تقتضى توقف الاحصان عليه فلا يكتفى فيه
بمجرد العقد (وأخرجهم) لزوال جنون طرأ بعد الاقرار (لوضع حمل وفطام) حتى
يوجد للولد كافل بعد فطمه فلما اقيم على الحامل حد حرم واعتدبه ولا شئ في الحمل لانه
لم يتحقق حياته وهو انما يضمن بالغيرة اذا انفصل في حياة امه وأما ولدها اذا مات لعدم
من يرضعه فينبغي ضمانه لانه بقية لـامه أثلف ما هو غذاء له كما قاله الشـهراملسي
ولا يؤخر الرجم لمجرد مفرطين ولو ثبت باقرار ولا مرض ولو ربحى برؤبـوخـلاف الجلد
فانه يؤخر لذلك وللحمل الا اذا كان بهـلا لا ينقل حرها او بردها فلا يؤخر ولا ينقل الى
الميلاد المعتدلة لما فيه من تأخير الحد والحقوق المشقة والا اذا لم يرج برء مرض او جرح
لكن لا يجلد بسوط ولا بـعمال اذا كان ألمها فوق ألم العرجون بل باطراف ثياب
ويعرجون عليه مائة غصن فيضرب به الحرمررة فان كان عليه خمسون غصنا ضرب
به مرتين لتكميل المائة وعلى هذا القياس فيه وفي الرقيق (ويثبت) اى الزنا
(باقرار) اى حقيقى مفصل ومنه أن يقول في وقت كذا في مكان كذا اولوقبل لاحاجة
الى تعيين ذلك منه بل يكفي في صحة اقراره ان يقول ادخلت حـشـة فتي في فرج فلانة
على وجه الزنا لم يبعد لانه لا يقر الا عن تحقيق ويكفي في الاقرار ان يكون مرة
ولا يشترط تكرره اربعا خلافا لابي حنيفة ومثل الاقرار اشارة اخرس ان فهمها كل
احد وخرج بالاقرار الحقيقى المحكى كاليمين المردودة بعد ذلك كقول الخصم فلا يثبت به
زنا لكن يسقط به احد القلذف (ويبينه) فصلت بذكر المرنى بها وكيفية الادخال
ومكانه وزمانه كأن تقول اشهد انه ادخل حشفته او قدرها في فرج فلانة بمحل كذا
وقت كذا على سبيل الزنا ويجب التفصيل ولومن عالم موافق في المذهب وسـمـا تـمـنى
في فصل الشهادات انها أربع رجال (ولو أقر) بالزنا (ثم رجع) عن الاقرار قبل
الشروع في الحد او بعده بنحو قول رجع او كذبت او ما زنت اى فاقرارى به كذب

وأخرجهم لوضع حمل
وفطام ويثبت باقرار
ويبينه ولو أقر ثم رجع

أولاً أخذت فظننته زناً وان شهد حاله بكذبة (سقط) أي الحدوان قال بعد رجوعه
كذبت في رجوعي وعلى قاتله بعد رجوعه الدية لا القود لاختلاف العلماء في سقوط
الحد بالرجوع ولا يقبل رجوعه لاسقاط مهر من قال زنت بهامكرهه لأنه حق آدمي
بخلاف ما لو قال ما أقررت بالزنا فلا يكون رجوعاً فلا يسقط به الحد لأنه مجرد تكذيب
للبيينة الشاهدة بالاقرار أما الحد الثابت بالبيينة فلا يسقط بالرجوع كما لا يسقط هو
ولا الثابت بالاقرار بالتوبة ولو شهد دواء على اقراره بالزنا فإن قال ما أقررت فلا يقبل
لأن فيه تكذيباً للشهود بخلاف ما لو كذب نفسه فإنه يقبل ويكون رجوعاً سواء
أكان كل ذلك بعد الحكم أو قبله ولو أقرت وقامت عليه بيينة بالزنا ثم رجع عمل بالبيينة
لا بالاقرار سواء تقدمت عليه أم تأخرت لأن البيينة في حقوق الله تعالى أقوى من
الاقرار عكس حقوق الآدميين وكالزنا في قبول الرجوع عما أقر به كل حد لله تعالى
كشرب خمر وسرقة بالنسبة للقطع أما المال فيؤخذ منه وفهم من ذلك أن الزنا إذا ثبت
بالبيينة لا يتطرق اليه رجوع لكنه يتطرق اليه السقوط بغير الرجوع كدعوى
زوجته لمن زنى بها وكانت متزوجة بغيره أو ماله أمة ووطن كونها حليته فيصدق في
ذلك ودعوى الأكرام ~~فروع~~ مثل الزنا اللواط وهو اللواط في البر فيفصل فيه بين
المحصن وغيره لكن المفعول به يجلد ويغرب وان كان محصناً كرا كان أو أنثى وهذا
ان كان مكلفاً مختاراً ولا فلاشئ وفي وطء الحليلة في دبرها التعزير ان عادله بعد نهى
الحاكم له عنه وفي اتیان البهيمه في قبلها أو دبرها التعزير فقط سواء كانت من
المأكولات أم لا وقيل انه يقتل مطلقاً أي سواء كان محصناً أم لا وفي كيفية قتله أقوال
أربعة قيل بالسيف وقيل بالرجم وقيل بهدم جدار عليه وقيل بالقائه من شاهق
جبل ومثل البهيمه الميتة ففيها التعزير فقط ~~والصلح~~ وهو ذلك الذكراً حرام فاذا استمنى
شخص بيده عزز لانها مباشرة محرمة بغير ابلاج ويقضى الى قطع النسل فخرم كباشرة
الأجنبية فيما دون الفرج وقد جاء في الحديث ملعون من نكح يده وتساحق النساء
حرام ويعزرن بذلك لأنه فعل محرم قال القاضي أبو الطيب واثم ذلك كاثم الزنا لقوله
صلى الله عليه وسلم إذا أنت المرأة المرأة فهما زانيان ولو استمنى الرجل بيد امرأته أو امته
حازلها محل استمتاعه وفي فتاوى القاضي لو غزت المرأة ذكر زوجها أو سيدها بيدها
كره وان كان باذنه إذا أمنى لأنه يشبه العزل والعزل مكروه والله أعلم ثم شرع في
القسم الثاني وهو حد القذف وهو شرعاً الرمي بالزنا في مقام التوبيخ لافي مقام الشهادة
وهو لرجل أو امرأة من أكبر الكبار بعد القتل والزنا (وحد قاذف) ملزم للإحكام
عالم بالتحريم مختار غير مأذون في قذفه غير أصل (محصناً) وهو هنا مسلم بالغ عاقل حر
عفيف عن زنا ووطء محرم مملوكة له وعن وطء زوجته في دبرها (ثمانين) جلدة ان كان
القاذف حراً أو أربعين ان كان رقيقاً حالة القذف وعزر عيزو أصل والقذف يكون

سقط وحد قاذف
محصناً ثمانين

مطلب الصلح

مطلب حد القذف

صريحاً وكناية فالصريح كقوله زنت وزنت بفتح التاء وكسرهما ويازاني ويازانية ولا
يضر التعديل بالنذر كبر للمؤنث وعكسه وزنت في الجمل بالياء وبالانط وبالقحبة
والكناية كقوله زنأت في الجمل أو السلم أو نحوه بالهمز ويا فاجر ويا فاسق ويا خبيث
و يا فاجرة ويا فاسقة ويا خبيثة وأنت تحبين الخلوة أو الظلمة وأنت لا تردن بدلامس
وهذا كناية عن سرعة الاجابة وبالوطى ويا مخنث ويا عاهرو ويا علق فان أنكر شخص
في الكناية ارادة قذف به صادق بيمينه لانه أعرف بمراده فيحلف أنه ما أراد قذفه ثم
عليه التعزير لئلا يذء وهذا اذا كان ذلك على وجه السب والذم أما اذا كان على
وجه المزح أو الهزل أو اللعب فلا تعزير ~~في خلافة~~ اذا سب شخص آخر فلا تخزان
بسبه بقدر ماسبه في العدد لا في اللفظ اذا كان فيه قذف أو كذب أو سب الأب أو
الأم وإنما يسبه بما ليس كذبا ولا قذفا نحو يا أحمق يا ظالم اذا لا يكاد أحد ينقل عن
ذلك لان الأحمق هو من وضع الشيء في غير موضعه وكذلك الظالم ثم شرع في القسم
الثالث وهو حد شرب الخمر فقال (ويجحد) أي الامام أو نائبه (مكلفاً) ملتزماً
للاحكام مختاراً (عالمًا) بالتحريم (شرب) من غير ضرورة (خراً) ولودرد يا وان لم
يسكر (أربعين) جلدة ان كان حراً وعشرين ان كان غيره بدون رفع الضارب يده فوق
رأسه مثلاً لما فيه من زيادة الايلاام بأحد أمرين اما (بأقراره) أي الشارب (أو
بشهادة رجلين) أنه شرب خراً أو شرب مما شرب منه غيره فمسكر لان كلاهما حجة
شرعية فلا يجحد باليمين المردودة لانها وان كانت منزلة منزلة الاقرار الا أن استمراره على
الانكار بمنزلة رجوعه وهو مقبول وصورتها أن يرمى غيره بشرب الخمر فيدعي عليه بأنه
رماه بذلك ويريد تعزيره فيطلب الساب اليمين ممن نسب اليه شربها فيمتنع ويردها
عليه فيسقط عنه التعزير ولا يجب الحد على الراد لليمين المردودة ولا يجحد بشهادة رجل
وامرأتين لان اليمين ناقصة ولا يبريح خراً ولا يسكر ولا فيء لاحتمال أن يكون شرب
غالباً أو مكرهاً أو اجتهقن أو استعط بها أو الحد يدرباً بالشبهة ولا يستوفي القاضي الحد
بعلمه فلا يقضى بعلمه في حدود الله تعالى نعم سيد العبد يستوفيه بعلمه لا صلاح ملكه
ولا يشترط في الاقرار والشهادة تفصيل كان يقول كل من المقر والشاهدانه شربها وهو
عالم بها مختار لان الاصل عدم الاكراه والغالب من حال الشارب علمه بما شربه ويجحد
الذكر قائماً والانتى جالسة وذلك على سبيل الندب ويكون جلد القوي السليم بسوط
أو يد أو نعال أو أطراف ثياب بعد قتله وشده وجوباً حتى يؤلم أمانضوا الخلقة فيجلد
بضوء عرجون ولا يجوز بسوط فخرج بالمكاف الصبي والمجنون فلا حد عليهم ما سكن
بعززان اذا كان لهما نوع تميز وبالماتزم للاحكام الحربي والمؤمن والمعاهد والذمي لعدم
التزامهم وبالمختار المصوب في حلقه قهراً والمكروه على شربه فلا حد ولا حرمة وخرج
بالعالم بالتحريم من جهل الحرمة وكان مغذوراً فلا حد ولا يلزمه قضاء الصلوات

ويجحد مكلفاً عالمًا
شرب خراً أربعين
بأقراره أو شهادة
رجلين
مطلب حد شرب المسكر

الفائدة مدة السكر ولو قال السكران بعد الاصحاء كنت مكرها ولم أعلم أن الذي شربته
مسكر صدق بيمينه ولو قرب اسلامه فقال جهلت تحرر يمسك لم يجد لانه قد يخفى عليه
ذلك والحديد رأب الشبهات ولا فرق في ذلك بين من نشأ في بلاد الاسلام أم لا وخرج
بالشرب الحقنة بالخمر بأن أدخلها في دبره والسعوط بأن أدخلها في أنفه فلا حد
بذلك ويجزى لانه تلوخ بالفحاسة بلا ضرورة وخرج بالخمر ما حرم من الجاهلات غير الخمر
المنعقدة فلا حد فيها وإن أذيت حرمت وأسكرت وذلك ككثير البنيج والزعفران
والعنبر والجوزة والافدون والحشيش الذي يأكله الاراذل فكل الكثير منها حرام
دون القليل والمراد بالكثير من ذلك ما يغيب العقل بالنظر لغالب الناس وإن لم يؤثر
في المتناول له لا اعتماد تناوله وخرج به غير ضرورة ما لو غص بلقمة ولم يجد غير الخمر
فأساغها بالخمر فلا حد عليه ولو جوب شربها عليه حيث خشي الهلاك من تلك
اللقمة أن لم تنزل جوفه ولم يتمكن من إخراجها ولو مات بشرب الخمر حينئذ مات
شهيد الوجوب تناوله لها حينئذ أمالو وجد غيرها ولو بول الكلب مثلاً حرم أساغة
اللقمة بالخمر ووجب حده ولا يجد بشرب المسكر فيما استهلك فيه ولم يبق له طعم ولا لون
ولا ريح ولا حد وحرم ولا بأكل خبز عجن دقيقه به ولا بأكل لحم طبخ به بخلاف مرق
اللحم المطبوخ به إذا شربه أو غس فيه أو ثرد به فانه يجد لبقاء عينه ويجرم تناول
الخمر الصرفة لدواء أن وجد غيرها أو لعطش وإن لم يجد غيرها ولا يجد لذلك وإن
وجد غيرها الشبهة قصد التداوي ومحل حرمة شربها للعطش ما لم تتعين له دفع
الهلاك والأجاز بل وجب ويلحق بالهلاك نحو تلف عضو أو منفعة ويجوز سقيها
للصغير إذا شرب راحتها وخيف عليه إذا لم يسق منها مرض تحصل معه مشقة وإن لم
يخف منه الهلاك وكذا الوتد على إقتضا البكر إلا باطعامها ما يغيب عقلها من
بنج أو غيره فيجوز ذلك لانه وسيلة إلى تمكن الزوج من الوصول إلى حقه ومحل جواز
وطها ما لم يحصل لها به أذى لا يحتمل معه في إزالة البكارة ويجوز التداوي بدرف
النخس غير صرف الخمر والحاصل أن شرب الخمر تارة يفتى بحرمة والحد وذلك إذا
شربه عبثاً مع العمد والعلم والاختيار وتارة يفتى بحرمة دون الحد إذا شربه لعطش
أو تداوياً ولم ينته به الأمر للهلاك وكذا الوشرب الكافر فانه يحرم عليه ولا يجد لانه
مكلف بفروع الشريعة ولكن النسي لا يلتزم بالنهية إلا ما يتعلق بالذم بين وتارة
لا يفتى بحرمة ولا حد إذا غص بلقمة أو انتهى به العطش للهلاك ولم يجد غيره
فيهما وإن كان ذلك الغير بولاً من مغلظ وإذا سكر بما شربه لتداوياً أو عطشاً أو أساغة
قضى ما فات من الصلوات لانه تعدد الشرب لمصلحة نفسه بخلاف الجاهل المعذور
وهو من جهل التحريم لقرب عهد ونحوه أو جهل كونه المشروب خرافانه لا يجد
ولا يلزمه قضاء الصلوات مدة السكر ثم شرع في القسم الرابع وهو حد السرقة

(قوله الكافر أي
سواء كان حربياً أو
زمية)

مطلب حد السرقة

فقال (ويقطع) أي الامام بعد طلب المالك المال وثبوت السرقة بشروطها (كوع
 عيني بالغ سرق) نصا بآية من أن أخرج (ربيع دينار) ذهباً خالصاً مضروباً (أو) فضة
 أو غيرة يساوي (قيمه من حرز) وقت الإخراج منه وإن لم يأخذ ذلك كما لو قطع
 الجيب فانصب ما فيه شياً فاشياً فلو نقصت قيمة المخرج بعد ذلك لم يسقط القطع فلا
 قطع بسرقة ما ليس محرراً أو حاصل الحرز أن المحل كان حصناً منفصلاً عن العمارة
 فلا يشترط دوام الملاحظة بل الشرط كون الملاحظة قاطنة أو يأسه وإن كان الباب
 مفتوحاً أو مغلقاً أو نائماً مع إغلاق الباب وإن كان المحل في العمارة فلا يشترط قوة
 الملاحظ ولا تيقظه بل الشرط كون الباب مغلقاً مع وجوده هذا الملاحظ أو نظيره مع
 يقظته زمن أمن نهاراً وأما إن كان الباب مفتوحاً فإن كان الملاحظ متيقظاً كان
 المحل محرراً ولا فاعلم من ذلك أن الأحرار قد تكفي فيه الحصانة وحدها وقد تكفي فيه
 الملاحظة وحدها وقد تحتمل أن لا نفراد الحصانة بالراقدة على المتاع وبالمقار
 المتصلة بالعمارة فإنها حرز لا كفن والحاصل أن أركان السرقة الموجبة لثلاثة سرقة
 فالسرقة الثانية مطلق الأخذ خفية والاولى الأخذ خفية من حرز وسارق ومسروق
 فالسرقة أخذ مال خفية من حرز مثله فلا يقطع مختلس ومنتهب وجاحد الخو وديعة
 وشرط في السارق كونه ملتزماً للأحكام عالماً بالتحريم مختاراً بغير إذن في دخول
 دار أو صلة وشرط في المسروق أربعة شروط الاول كونه ربيع دينار خالصاً أو مئة قوماً
 به مع وزنه إن كان ذهباً فإن لم يعرف قيمته بالدينار فيقوم بالدرهم ثم هي بالدينار فإن
 لم يكن بمحمل السرقة ديناراً ثقل لا قرب محل اليها فيه ذلك وتعتبر قيمة ما يساوي
 ربيع دينار حالة السرقة والثاني كونه ملاً كالغيرة السارق فلا قطع بسرقة ماله من يد
 غيره ولو مرهوناً أو مكترى أو ملاً كقوله قبل إخراج من الحرز بارت أو غيره أو بعده وقبل
 الرفع إلى الحاكم أما بعده فلا يفيد ولو قبل الثبوت لأن القطع انما يتوقف على الدعوى
 وقد وجدت ولو ادعى السارق ملك المسروق أو بعضه لم يقطع لاحتمال صدقه فصار
 شبهة مسقطاً للقطع وكذا لو ادعى أنه أخذه من الحرز بأذنه أو أن الحرز مفتوح أو أن
 المسروق دون النصاب وإن ثبت كذبه وهذه من الخيول المحرمة بخلاف دعوى
 الزوجية في الزنا فمن الخيل المباحة والفرق أن دعوى المالك هنا يترتب عليها الاستيلاء
 على مال الغير ودعوى الزوجية يترتب عليها إسقاط المحل والثالث كونه لا شبهة له
 فيه سواء في ذلك شبهة المالك كمن سرق ما لا مشتر كدينه وبين غيره أو شبهة الفاعل
 كمن أخذ ما لا خفية من حرز مثله يظن أنه ملاً كقوله أو ملاً أصله أو فرعه أو شبهة المحل
 كسرقة الابن مال أحد الأصول أو سرقة أحد الأصول مال فرعه وإن سفل فلا يقطع
 لما بينهما من الاتحاد وإن اختلف دينهما وإن مال كل منهما مراً صد الحاجة الآخر
 كما في الحديث أنت ومالك لأبيك بخلاف سائر الأقارب وسواء كان السارق من

ويقطع كوع عيني بالغ
 سرق ربيع دينار أو
 قيمته من حرز

الاصل أو الفرع حرام رقيقا ولو سرق طغاما من قحط وهو لا يقطع در على ثمنه فلا يقطع
 لشبهة وجوب حفظ نفسه عليه والرابع كونه محرزا ويتحقق الاحراز بملاحظة
 للمسروق من قوى متيقظا وحصانة موضعه (لا) يقطع ان سرق (مغصوبا) وان اخذه
 بغيرية الرد على المالك لان مال الكه لم يرض باحرازه محرزا للغاصب فكأنه غير محرز
 (أو فيه) اي او سرق من حرز مغصوب ولو غيّر مال الكه لانه ليس حرزا للغاصب لقوله
 صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق وفسر العرق بأن يجبي الرجل الى ارض قد
 أحيها غيره فيغرس فيها او يحد فيمأ شيئا ليستوجب الارض وكذا لو سرق مالا
 او اختصاصا وحرزه بمحرزه فسرق المالك منه مال السارق فلا يقطع عليه لان له دخول
 الحرز وهتكه لا خد ماله او اختصاصه فلم يكن حرزا بالنسبة اليه ولم يفترق الحال بين
 التميز عن ماله والمخلوط به (ويقطع بمال وقف) أي بسرقة مال موقوف على غيره ممن
 ليس نحو اوصاله ولا فرع ولا مشار كاله في صفة من صفاته المعتبرة في الوقف اذ لا شبهة له
 فيه حينئذ ومن ثم لم يقطع بسرقة موقوف على جهة عامة كبكرة بئر مسجلة للشرب
 وان كان السارق ذميا لان له فيها حقا (و) يقطع غير البواب والمجاورين في المسجد
 بسرقة ما يتعلق بتحصين (مسجد) وعمارته وابنته كبابه وجذعه وهو السهم الذي
 يسقف عليه وساريتة وسقفه وشبابيكه وقناديله التي للزينة والرخام المثبت
 للجدران لان ذلك انما يقصد بوضعه صيانة المسجد لا انتفاع الناس (لا) بما يتعلق
 بانتفاعنا من (حصره) أي المسجد والقناديل التي تسرج فيه وان لم تكن في حالة
 الاخذ تسرج والبلاط والرخام الذي في أرضه والمنبر وذكة المؤذن وكرسی الواعظ
 فلا يقطع بها وان كان السارق لها غير خطيب ولا مؤذن ولا واعظ والحاصل ان كل
 ما كان لتحصين المسجد وحفظه كعماميد واثوابه وما كان للزينة كحصر الزينة التي
 تفرش في الأعماد ونحوها يقطع بسرقة وما كان للانتفاع به كالمنبر لا يقطع بسرقة
 ويقطع بأبواب الأخلية لانها تتخذ للسرية عن اعين الناس حيث كان السارق
 مسلما له فيها حق بخلاف الذمي والمسلم الذي لاحق له في ذلك بأن اختصت بطائفة
 ليس منهم (ولا) يقطع (بمال صدقة) اي زكاة أفرزت (وهو مستحق) لها بوصف فقر
 او غيره فلا يقطع للشبهة وان أخذ زيادة على ما يستحقه وان لم يوجد فيها ما يجوز الاخذ
 بالظفر وان لم يكن له فيها حق كغنى أخذ صدقة واجبة وليس غار مالا صلاح الفساد
 بين القوم ولا غار يقطع لانتفاء الشبهة ومثل الغنى من حرمت عليه لشرفه (و)
 لا يقطع بسرقة مال (مصالح) وان كان غنيا لان له فيه حقا لان ذلك قد يصرف في عمارة
 المساجد والرباطات والقناطر فينتفع بها الغني والفقير من المسلمين لان ذلك
 مخصوص بهم بخلاف الذي في قطع بسرقة ما في بيت المال ولا نظر الى انفاق الامام
 عليه عند الحاجة لانه انما ينفق عليه للضرورة وبشرط الضمان بأن يقول له الامام

لا منصرفا او فيه
 ويقطع بمال وقف
 ومسجد لا حصره ولا
 بمال صدقة وهو
 مستحق ومصالح

أنفق عليك وأرجع إذا قدرت كما ينفق الأغنياء على المضطر بشرط الرجوع عليه
إذا قدر وهذا إذا كان غنياً لـ كن ماله غائب مثلاً ولا رجوع وانتفاع الذي
بالقناطر والرباطات بالتبعية من حيث أنه قاطن بدار الأسـ لـ لا اختصاصه بحق
فيها فلا نظر إلى ذلك الانتفاع في دفع الحد (و) لا بسرقة مال (بعض) من أصل أو فرع
(وسيد) وأصل سيد أو فرعه فلا قطع لشبهة استحقاق نفقته عليهم في بعض الأحوال
وكذا لو سرق السيد ماله كـ عبده ببعضه الحرف لا قطع للشبهة وذلك أن ماله ملكه
بعضه الحر بصير ماله كـ الجملـ العبد وللـ سيد فيها حق وهو جزؤه الرقيق (والأظهر
قطع أحد الزوجين بالآخر) أي بسرقة ماله المحرز عنه فخرج به ما إذا لم يكن محرراً
كأن كان له متاع في صندوقها مثلاً فنقله وأخذ متاعها بخلاف ما إذا لم يكن له فيه شيء
وفتحه فببطلان فان أخذه من المكان بدون فتح فلا قطع لأنه غير محرز عليه حينئذ ومن
المحرز عليه الخلل حال الذي في رجلها والسوار الذي في يدها والطوق الذي في عنقها
فإذا سرق ذلك منها حال نومها مثلاً قطع لأن رجلها ويدها وعنقها حرز ذلك وشبهة
استحقاقها النفقة والكسوة في ماله لا أثر لها لأنها مقطرة معدودة وفرض المسئلة أنه
ليس لها عند شيء منها فإن فرض أن لها شيئاً من ذلك حال السرقة وأخذته بقصد
الاستيفاء لم تقطع كدائن مرق مال مدينه بقصد ذلك أي فإن الدائن إذا سرق مال
غريمه الجاحد للدين الحال أو المماطل وأخذته بقصد الاستيفاء لم يقطع لأنه حينئذ
مأذون له في أخذه شرعاً وغير جنس حقه كجنس حقه ولا يقطع بزائد على قدر حقه
معه وإن بلغ الزائد نصاً بخلاف ما إذا سرق مال غريمه الجاحد للدين المؤجل فببطلان
وكذا مال غريمه غير المماطل (فإن) كانت يده اليمنى مفقودة بعد السرقة فلا قطع أو
قبلها انتقل للرحل اليسرى كـ (عاد) أي سرق ثانياً بعد قطع يمينه وأند ماله (فرجله
اليسرى) هي التي تقطع بخلاف ما إذا سرق مراراً ولم تقطع يده اليمنى فإنه لا تقطع إلا
هي لاتحاد السبب مع كون القطع حقاً لله تعالى كحد الزنا وشرب الخمر (فإن) سرق
ثلاثاً قطعت (يده اليسرى) إن سرق رابعاً قطعت (رجله اليمنى) والمراد بالقطع من
الكوع في اليد ومن الكعب في الرجل والحكمة في قطع اليدين والرجلين أنها
آلات السرقة بالاختد والمشي وقدمت اليد لقوة بطشها وقدمت اليمنى لأن الغالب
كون السرقة بها لأنها أقوى فكان البداءة بها أردع وإنما لم يقطع ذكر الزاني لأنه ليس
له مثله وبالبطلان يغوت النسل المطلوب بقاؤه ولم يقطع لسان القاذف إبقاء للعبادات
وغيرها (ثم) إن سرق بعد قطع الأربع (عزر) وحبس حتى يموت على ما نقله
الشبرا منسى عن العباب ونقل الحصني عن بعضهم أنه حبس حتى يتوب وعن بعض
آخر حبس حتى تظهر توبته ويجب على السارق مع الحد كوررد المسروق إلى
صاحبه إن بقي والأفبدله من مثل أوقية لأن الحد حقه تعالى والغرم حق الآدمي فلا

وبعض وسيد
والأظهر قطع أحد
الزوجين بالآخر فإن
عاد فرجله اليسرى
فبطلان اليسرى فرجله
اليمنى ثم عزر

بسقط أحدهما الآخر وتجب أيضا أجرته مدة وضع يد السارق عليه (وتثبت) أي
السرقه وقطعها (برجلين) كسائر العقوبات غير الزنا فلو شهد رجل وامرأتان أو
رجل وحلف المالك عمدا لا قطع وثبت المال ان كانت الشهادة بعد دعوى المالك أو
وكيله والالم يثبت المال أيضا لانها حينئذ شهادة حسبة والمال لا يثبت بها (واقرار)
من السارق فيقطع مؤاخذه له بقوله ولا يشترط تكرار الاقرار وثبوت القطع بالاقرار
بشرطين الاول أن يكون بعد الدعوى عليه فلو أقر قبله لم يثبت القطع في الحال بل
يوقف على حضور المالك وطلبه للمال أما المال فيثبت والثاني أن يفصل الاقرار ولو
كان فقيها موافقا كما في الشهادة فيبين السرقه والمسروق منه خوفا من أن يكون أصلا
أوفرا أو سيدا وقد المسروق وبين المحرز بيمين أو ووصف (و) تثبت السرقه
(بيمين رد) من المدعى عليه على المدعى لانها كالاقرار وذلك كأن يدعى على شخص
سرقه نصاب فينكل ذلك الشخص عن اليمين فنرد على المدعى فيحلف فيثبت القطع
والمعتمد عند أكثر العلماء لا قطع كما لا يثبت بها حد الزنا لان القطع حق الله تعالى وهو
لا يثبت بها ولا نها وان كانت كالاقرار إلا أن استمراره على الانكار بمنزلة رجوعه عن
الاقرار ورجوعه عنه مقبول بالنسبة للقطع وأما المال فيثبت بلا خلاف والحاصل
أن اليمين المردودة لا يثبت بها القطع ويثبت بها المال (وقبل رجوع مقرر) عن
اقراره بالسرقه بالنسبة الى القطع ولو في أثنائه لانه حق الله تعالى أما المال فلا يقبل
رجوعه فيه لانه حق آدمي ولو أقر بالسرقه ثم رجع ثم كذب رجوعه فلا يقطع كما قاله
الدميري ولو أقر بها ثم أقيمت عليه البينة ثم رجع سقط عنه القطع لان الشبوت كان
بالاقرار (ومن أقر بعقوبة الله) أي بمقتضاها كالزنا والسرقه وشرب الخمر (فلقاضي
تعريض) له (برجوع) عما أقر به وبأنكاره أيضا اذ لم يكن بيته ما لم يخش أن ذلك
يحمّله على انكار المال أيضا كما أن يقول له في الزنا لعالم فاخذت أو لمست أو باشرت وفي
السرقه لعالم أخذت من غير حرز وفي الشرب لعالم لم تعلم أن ما شربته مسكر فلا يصرح
بذلك كأن يقول له ارجع عن الاقرار أو اجهده فيما ثبت به لانه أمر بالكذب أي يباح
للقاضي تعريض اذا كان بعد الاقرار ويندب له ذلك اذا كان قبله وكذلك أن يعرض
للسهود ليمتنعوا من الشهادة أو يرجعوا عنها ومثل القاضى غيره بل اولى من القاضى
بالجواز لا تمتناع التلقين على الحاكم دون غيره فلا يمتنع اذ لم يحمل على انكار المال ولا
يجوز التعريض اذا ثبت ذلك بالبينة ولا يحل التعريض بالرجوع عن حق الادعى
وان كان رجوعه لا يقبل لان في ذلك حملا على محرم اذ هو كتمعاطى العقد الفاسد
فصل في التعزير وهو لغة التأديب وشرعا تأديب على ذنب لا حد فيه
ولا كفارة غالبا ومن غير الغالب قد يشرع التعزير حيث لا معصية ككفعل غير
مكلف ما يعزربه المكلف أو يحدو كمن يكتسب باللهو المباح فلا والى تعزير الاخذ

وتثبت برجلين واقرار
وبيمين رد وقبل
رجوع مقرر من أقر
بعقوبة الله فللقاضي
تعريض برجوع
فصل

والمعطى للمصلحة وقد ينتفى التعزير مع انتفاء الجسد والكفارة كقطع شخص أطراف
نفسه وكفى صغيرة لا حد فيها وأول زلة ولو كبيرة صدر تأمن لم يعرف بالشركة قوله صلى
الله عليه وسلم أقبلوا ذوى الهيئات عنراتهم إلا الحد ودود وفسر هذا الحد بذكر
المد كوروكن رأى زانيا محصنا بأهله فقتله لعذره اذ القتل جائز باطننا اذ اعجز عن
اثبات زناه عند الحاكم لكن يقتص به ظاهر بخلاف من قدر عليه فلا يجوز القتل
لا مكان رفعه للحاكم وكقذفه لمن لا عنها وتكليفه رقيقة أو دابة ما لا يطيق وضرب
حليته تعديا ووطئها في دبرها قبل نهى الحاكم له في الجميع وقد يجتمع التعزير مع
الكفارة كما في الظهار واليمين الغموس اذا اعترف بحلفه كذبا وفساد يوم من
رمضان بجماع حليته وقد يجتمع التعزير مع الحد كتمليق يد السارق في عنقه ساعة
زيادة في نكاله وقد يجتمع الكل كمن زنى بأمة في الكعبة صائما رمضان معتكفا محرما
فيلزمه الحد والعق والبدنة والتعزير لقطع رجه وانتهالك حرمة الكعبة (وعزير)
أى الامام او نائبه (لمعصية) لله أولا آدمي (لا حد) أى لا عقوبة (لها ولا كفارة غالبا)
كمباشرة أجنبية في غير الفرج وسب ليس بقذف كما أفتى بالتعزير على كرم الله وجهه
فيه من قال لا سخر يا فاسق يا خبيث وتزوير كحكاكة خط الغير وشهادة زور وضرب بغير
حق بخلاف الزنا لا يجابه الحد وبخلاف التمتع بطيب ونحوه في الاحرام لا يجابه الكفارة
ويكون التعزير (بضرب) غير مبرح (أو حبس) أو توبيخ باللسان أو تغريب دون سنة
في الحرم دون نصفها في غيره أو كشف رأس أو تسويد وجه أو حلق رأس لمن يكرهه
أو اركابه الحمار مثلا من كوسا والدوران به كذلك بين الناس أو تهديده بانواع العقوبات
أو صلبه ثلاثة أيام فأقل فيجتهد الامام في جنس التعزير وقدره لا اختلاف باختلاف
مراتب الناس والمعاصي وله العفو فيما يتعلق بحق الله تعالى ان رأى المصلحة
(وعزير أب) وان علا (وماذونه) كالمعلم (صغيرا) ومجنونا وسقيها للتعلم وسوء الادب
وأذب السيد رقيقه ولو لحق الله تعالى (و) عزير (زوج) امراته (لحقه) كالنشوز لا لحقه
تعالى ويصدق في ذلك بالنسبة لعدم تعزيره لالسقوط نفقتها ولو عفا مستحق الحد فلا
يجوز للامام التعزير ولا الحد أو مستحق التعزير فله التعزير لعلقه بنظره وان كان
لا يستوفيه الا بعد طلب مستحقه ولا يجوز تركه ان كان لا آدمي عند طلبه

فصل في الصيال وهو الهجوم والقهر وفي حكم الختن (يجوز) للمصول عليه
(دفع صائل على معصوم بل يجب) عليه دفعه (عن بضع) ولو لمهمة (ونفس قصدها
كافر) ولو معصوما اذ غير المعصوم لا حرمة له والمعصوم بطلت حرمة بصياله ولان
الاستسلام للكافر في الدين وكذا اذا قصدها لمهمة لانها تدفع لاستبقاء الا آدمي
فلا وجه للاستسلام لها ومثل الكافر الزانى المحصن لقوله صلى الله عليه وسلم من
قتل دون دينه أى لاجل الدفع عن دينه فهو شهيد أى بأن حله الصائل على الردة أو

وعزير لمعصية لا حد لها
ولا كفارة غالباً بضرب
أو حبس أو عزير
وماذونه صغيراً وزوج
لحقه
فصل في معصوم
صائل على معصوم
بل يجب عن بضع
ونفس قصدها كافر

الزنا ومن قتل دون دمه أى فى المنع عن الوصول الى دمه فهو شهيد ومن قتل دون أهله
فهو شهيد ومن قتل دون ماله أى قدام ماله فهو شهيد والخاص أن إذا صال شخص
ولو غير عاقل كجنون وبهيمة أو غير مسلم أو غير معصوم ولو آدمية حاملا على شئ معصوم
له أو لغيره نفساً أو عضواً أو منفعة أو بضعة أو مالا وان قل أو اختصا صا كذلك فله دفعه
جوازاً فى المال والاختصاص وجوباً فى غيرهما فان وقع صيال على الجميع فى زمن واحد
ولم يمكن الادفع واحد فواحد قدم وجوباً بالنفس أى وما يسرى اليها كالجرح بالبضع
فالمال الخطير فالحقير إلا أن يكون لدى الخطير غيره أو وقع على صبي يلاط به وامرأة
يرزى بها قدم الدفع عنها وجوباً لان حد الزنا يجمع عليه ولما يخشى من اختلاط الانساب
ولذلك كان الزنا أشد حرمة من اللواط لكن قال ابن حجر ان كانت المرأة فى مظنة الحمل
قدم الدفع عنها لان خشيته اختلاط الانساب أغلظ فى نظر الشارع من غيرها والا
قدم الدفع عن اللواط وشرط وجوب الدفع عن البضع وعن نفس الغير أن لا يخاف
الدافع على نفسه أما الدافع عن بضع نفسه فيجب دفعه وان خاف القتل فيحرم على
المرأة أن تستسلم لمن صال عليها ليزنى بها مثلاً وان خافت على نفسها إذا سبيل
لاباحة نحو البضع ولا يجب الدفع إذا قصد نفسه مسلم معصوم الدم ولو مجنوناً بل يجوز
الاستسلام له بل يسن لقوله صلى الله عليه وسلم كن خيراً بنى آدم أى وهو هابيل الذى
قتله قابيل وخيرهما المقتول لكونه استسلم للقاتل ولم يدفع عن نفسه ومحل جواز
الاستسلام مالم يقدر على الهرب والا وجب وحرمة الوقوف ومالم يكن ملاً كاعادلاً
متوحداً فى ملكه أو عالماً متوحداً فى زمانه أو شجاعاً أو كريماً وكان فى بقائه مصلحة
عامة والا فلا يجوز له الاستسلام بل يجب حينئذ الدفع عن نفسه كما يجب الدفع عن
العضو والمنفعة (وليدفع) أى الصائل المعصوم (بالاخف) فالاخف باعتبار غلبة
ظن المصول عليه (ان أمكن) فيدفعه بالهرب منه فيما الزجر كتوبيخ وتذكير بوعيد
الله وأليم عذابه أو استغاثته فهو خير بينهما ان لم ينشأ من الاستغاثته الحاق ضرر أقوى
من الزجر كما سالك حاكم جائر للصائل والا وجب الترتيب بينهما فيزجر ثم يستغيث
فالشرب باليد فبالسوط فبالعصا فبالقطع فبالقتل لان دفع الصائل جوازاً للضرورة
ولا ضرورة فى الاثقل مع امكان تحصيل المقصود بالاخف وفائدة هذا الترتيب أنه
متى خالف وعدل الى رتبة مع امكان الاكتماء بما دونها ضمن ولو بالقصاص اذا
وجدت شروطه بأن دفعه بما يقتل غالباً وحصلت الحرمة فقط اذا دفعه بغيره ولو لم يجد
المصول عليه إلا سيافاً جازله الدفع به وان كان يندفع بعصا إذا لا تقصير منه فى عدم
استحبابها ولذلك من أحسن الدفع بطرف السيف بدون جرح يضمن به بخلاف من
لا يحسن ولو التحم القتال بينهما وخرج الامر عن الضبط سقط مراعاة الترتيب سيما
لو كان الصائلون جماعة اذ رعاية الترتيب حينئذ تؤدى الى اهلاكه ولو اختلفا

وليدفع بالاخف ان
أمكن

في الترتيب أو في عدم إمكان التخلص بدون ما دفع به صدق الدافع لعمس رقاقة البيضة على ذلك بخلاف ما لو تنازعا في أصل الصيال فلا يصدق إلا بقرينة ظاهرة كتجريد سيف أو نحوه أو بيضة أما المهدركزان محصن وتارك صلاة بشرطه وحري ومرند فلا تجب مراعاة هذا الترتيب فيه بل له العـدول الى قتله لعدم حرمة ما لم يكن مثله (ووجب) قطع سره المولود بعد ولادته بعد نحو ربطها لتوقف امسالك الطعام عليه ووجب أيضا (ختان) لذكر وأنثى ان لم يولد مختونين (ببلوغ) وعقل لا تنفاه التكليف قبلها فيجب ذلك فوراً بعد ما لم يخف من الختان في ذلك الزمن والآخر الى ان يغلب على الظن السلامة منه فلو غلب على ظنه احتمال للختان وان السلامة هي الغالبة فختنه فان لم يضمه ويندب تعجيله في سابع يوم ولادته ويكره قبل السابع فان أخر عنه ففي الاربعين والاف في السنة السابعة لانها وقت أمره بالصلاة وبعدها ينبغي وجوبه على الولي ان توقفت صحت الصلاة عليه ولا يحسب من السبعة يوم ولادته لانه كلما أخر قوى عليه فكان ابلامه أخف وبذلك التعجيل فارق العقيقة حيث يحسب فيها يوم الولادة من السبعة لانها برئ من الاسراع اليه وبسن اظهار ختان الذكور واخفاء ختان الاناث عن الرجال دون النساء ولا يلزم من نذب وليمة الختان اظهاره فيهن ثم كيفية الختان في الذكر بقطع جميع ما يغطي حشفته حتى ينكشف كلها واذا نبتت الغرلة بعد ذلك لا تجب ازالتهما للحصول الغرض بما فعل أولاً وعلم من ذلك ان غرلته لو تقلصت حتى انكشف جميع الحشفة فان أمكن قطع شئ مما يحجب قطعه في الختان منها دون غيرها ووجب ولا نظر لذلك التقلص لانه قد يزول فيستتر الحشفة والاسقط الوجوب كما لو ولد مختوناً وفي الانثى بقطع جزء يطلق عليه اسم الختان من اللحم الموجودة بأعلى الفرج فوق ثقبه البول تشبهه عرف الديك وتسمى المظرف اذا قطعت بقي أصلها كالنواة وتقليل المقطوع أفضل لقوله صلى الله عليه وسلم للخاتنة أشمى ولأنهم كى فانه أحظى للمرأة وأحب للبعـل أى لزيادته في لذة الجماع وفي رواية أسرى للوجه أى أكثر لما فيه ودمه (وحرم تثقيب أذن) قال الزيادى والأوجه ان ثقب أذن الصغيرة لم يلبق الحلق حرام لانه جرح لم تدع اليه حاجة وغرض الزينة لا يجوز بمثل هذا التعذيب هذا ما قاله الغزالي في الاحياء وأنثى بذلك الشيخ الرملى ورجح في موضع آخر الجواز وهو المعتمد كذا في تحفة الحبيب أما خرم أذن الصبي فحرام قطعاً كما يحرم خرم الانف ليجعل فيه حلقة من ذهب أو نحوه ولا فرق في ذلك بين الذكر والأنثى ولا عبرة باعتياد ذلك لبعض الناس في نسائهم

ووجب ختان ببلوغ
وحرم تثقيب أذن
باب الجهاد
هو فرض كفاية كل عام

باب الجهاد

أى القتال في سبيل الله (هو فرض كفاية كل عام) اذا كان الكفار يبلادهم وأقله مرة في كل سنة فاذا زاد فهو أفضل ما لم تدع حاجة الى أكثر من مرة والاوجب

كقيام بحجج دينية
وعالوم شرعية ودفع
ضرر معصوم وأمر
بمعروف

(قوله وطلب علوم
شرعية الخ) فاشتغال
العلوم أفضل من
الاشتغال بالأدكار
والنوافل بل ولو كان
من العوام حضوره
مجالس العلم أفضل
من الاشتغال بالأوراد
لما في حديث أبي ذر
أن حضرة صاحب
الذكر أفضل من صلاة
ألف ركعة وشهود
ألف جنازة وعبادة
ألف مريض وقوله
صلى الله عليه وسلم لم
أذكر أيا من رياض الجنة
فارتعوا فقليل يا رسول
الله وما رياض الجنة
قال خلق الله كرا قال
عطاء الله كره ومجالس
الحلال والحرام
وكيف تشتري وتبيع
وتصلي وتصوم وتحتج
(قوله زائد على مالا
بدمنه) فطلب ذلك
فرض كفاية ثم إن
طلب ما زاد عن فرض
الكفاية أفضل من
صلاة النافلة وتليه

ويسقط طلب الجهاد بأحد أمرين إما بدخول الإمام أو نائبه دارهم بالجيش لقتالهم
وأما بتشجيع المؤمنين ورأي أطراف بلادنا بكافئين لهم لوقف دوننا مع أحكام الحصون
والخنادق وتقلد ذلك للأمراء المؤمنين المشهورين بالشجاعة والنصح للمسلمين
وحكم فرض الكفاية أنه إذا فعله من فيهم كفاية وإن لم يكونوا من أهل فرضه كصبيان
وإناث ومجانين سقط الحرج عنه إن كان من أهل وعين الباقي رخصة وتخفيفا عليهم
نعم القائم بفرض العين أفضل من القائم بفرض الكفاية كما قاله الرملي وفروض
الكفاية كثيرة (كقيام بحجج دينية) أي براهين علمية مثبتة لعقائد التوحيد
تقصيلا كتبوت الصانع وما يجب له وما يمنع عليه وغير ذلك كتبوت حدوث العالم
المستدل عليه بقولك العالم متغير وكل متغير حادث أما على سبيل الاجمال ففرض عين
وخرج بذلك الحجج العملية كقيام بالصلاة لئلا على وجوبها فالقيام بذلك سنة
ولا يكون الامتناع المجتهد المطلق (و) طلب (علوم شرعية) كتفسير وحديث وفروع
فقهاء زائد على مالا يدمنه في العبادات والمعاملات إلى أن يبلغ درجة الافتاء فإذا
بلغها كان ما بعد ذلك سنة إلى بلوغ درجة الاجتهاد المطلق أما مالا يدمنه في
العبادات والمعاملات ففرض عين على كل مكلف ومثل العلوم الشرعية ما يتعلق
به من علوم العربية وأصول الفقه وعلم الحساب المضطر إليه في الموارث والقرارات
والوصايا وغير ذلك فيجب الا حاطة بذلك كله أشد الحاجة إلى ذلك (ودفع ضرر)
آدمي (معصوم) أي محترم باطعام المضطر ما يحتاجه المالك في ثانی الحال وكسوة
العاري إذا لم يندفع ضرره بانحوصية ونذر ووقف وزكاة وبيت مال من سهم المصالح
وهذا على من ملك زائدا على كفاية سنة له ولمونه وعلى وفاء ديونه وما يحتاج إليه الفقيه
من الكتب والمحترف من الآلات قال الشيرازي ينبغي أن لا يشترط في الغنى
أن يكون عنده مال يكفيه لنفسه ولمونه جميع السنة بل يكفي في وجوب المواساة أن
يكون له نحو وظائف يتصل منها ما يكفيه عادة جميع السنة ويتحصل عنده زيادة على
ذلك ما يمكن المواساة به (وامر معروف) أي واجب ونهي عن محرم باليد فاللسان
فالقلب سواء الفاسق وغيره وفي الحديث أن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه
أوشك أن يعمهم الله بعذابه والمراد بالنهي عنه بالقلب هو أن يتوجه بهمة إلى الله
تعالى في إزالة سوء الظاهر أنه يكتفي بتوجه البعض ولا يشترط توجه الجميع بخلاف الكراهة
بالقلب فإنها فرض عين لأن انتفاءها في فردينا في الإيمان والعباد بالله تعالى ومحل
ذلك الأمر والنهي في واجب أو حرام مجمع عليه أو في اعتقاد الفاعل بالنسبة لغير
الزوج إذ له شافعيًا منع زوجته الحنفية من شرب النبيذ مطلقا أي مسكرا كان
أو غيره وبالنسبة لغير القاضي إذا عبرة باعتقاده وغير مقلد من لا يجوز تقليده لكونه

الصلاة والصوم فالحج فالزكاة كما في اعانة المستعين للشيخ علي بن أحمد بن سعيد أم

مما ينقض فيه قضاء القاضي فاعتقاده الحل لا يمنع من الانكار عليه ويجب الانكار
على معتقد التحريم وان اعتقد المنكر اباحته لانه بعتد حرمة بالنسبة لفاعله باعتبار
عقيدته ويمتنع على عامي مجهل حكم ما رآه انكار حتى يخبره عالم بأنه مجمع عليه
أو محرم في اعتقاده فاعله وعلى عالم أن ينكر مخالفا فيه حتى يعلم من فاعله اعتقاده تحرره
له حالة ارتكابه لاحتمال أنه حينئذ قد القائل بحله أو جهل حرمة لكنه يرشده بأن
يبين له الحكم ويطلب اجتنابه منه بلطف أما من ارتكب ما يرى اباحته بقليل
صحيح فلا يحل الانكار عليه لكن لو طلب للخروج من الخلاف برفق نفوس هذا كله
في غير المحتسب أي من ولي الحسنة وهي الانكار والاعتراض على فعل ما يخالف
الشرع أما هو فينكر وجوبه على من أدخل بشئ من الشعائر الظاهرة ولو سنة كصلاة
العيد والاذان ويلزمه أمر الناس بهادون ببقية السنن التي ليست من الشعائر
الظاهرة ولكن لو احتج في انكار ذلك لقتال لم يفعله الا على أنه فرض كفاية ويجب
عليه النهي عن المكروه بخلاف غيره فيندب وليس لاحد التجسس واقتحام الدور
بالظنون للبحث عما فيه انعم ان غلب على ظنه وقوع معصية ولو بقرينة ظاهرة كاخبار
ثقة حازله بل وجب عليه التجسس ان فات تداركها كالقتل والزنا والافلاول لم ينزجر
الا بالرفع للسلطان وجب وشرط وجوب الامر والنهي على مكلف أن يأمن على
نفسه وعضوه وماله وان قل كدرهم وعرضه وعلى غيره بأن لم يخف مفسدة عليه أكثر
من مفسدة المنكر الواقع ويحرم مع الخوف على الغير مع خوف المفسدة المذكورة
وبسبب مع الخوف على النفس (وتجمل شهادة) على أهل له وهو العدل وحضره
المشهود عليه أو دعاه قاض أو معذور رجعة ولم يعذرا بالطلب (وأدائها) على من تحملها
ان كان أكثر من نصاب وهو اثنان والاف هو فرض عين (ورد سلام) مسنون من ميز
غير متحمل به من صلاة وان كرهت صيغته كعليكم السلام ولومع رسول أو في كتابة
ويجب الرد فوراً (عن جمع) بان كان المسلم عليهم جماعة من مسلمين بالغين عاقلين
فيكفي رد واحد منهم ويسقط الطلب عن الباقي ويختص الثواب بمن رد فلو ردوا كلهم
ولو مرتباً أثبوا ولا يسقط الطلب برد الضي وان كان الذي سلم صبياً أيضاً ويشترط
في كفاية الرد اسماع المسلم واتصاله بالسلام كاتصال القبول بالايجاب في نحو البيع
والشراء وصيغته التي يجب فيها الرد السلام عليكم أو سلام عليكم بتنوين سلام
ويكره عليكم السلام وعليكم سلام وان وجب الرد فيها ولا يكفي سلام عليكم بترك
التنوين وأل وكذا الوقال وعليكم السلام بالواو أو اقترن بالصيغة ما هو من تحية
الجاهلية كأن قال السلام عليكم صححكم بالخير أو صححكم بالخير السلام عليكم فلا
يجب الرد في ذلك ولو قال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وجب الرد ولكن الاولى
التقليل عن ذلك ليمتدح للرادشئ يزيد به على المبتدئ بالسلام كما هو الاكمل له

وتجمل شهادة وأدائها
ورد سلام عن جمع

والقارئ كغيره في استعجاب ابتداء السلام عليه ووجوب الرد باللفظ على المعتمد
ويجب الجمع بين اللفظ والأشارة في الرد على الأصم وتجزئ الإشارة من الآخر
ابتداء ورد أو الإشارة من الناطق باللفظ خلاف الأولى ولا يجب لها رد والجمع بينها
وبين اللفظ أفضل وإذا سلم كل منهما على الآخر مع الزم كلا منهما الرد أو مرتبا كفى
الثاني سلامه في الرد ان قصده به ويندب أن يسلم الراكب على الماشي والماشي
على الواقف والقاعد والمضطجع والعظيم على الحقيرو والكثير على القليل فلو عكس
لم يكره ويسلم الوارد مطلقا على من ورد عليه ومن دخل داره سلم ندبا على أهله أو موضعا
خاليا فليقل ندبا السلام عليه أو على عباد الله الصالحين ويسمى الله قبل دخوله
ويدعو ولو تكرر ذلك منه ولو سلم جماعة متفرقون على واحد فقال وعليكم السلام
وقصد الرد على جميعهم أجزأ وسقط عنه فرض الجميع وكذا لو أطلق على الصحيح
ولو سلم عليه من وراء حائط أو ستر وجب الرد وكذا الوسلم عليه مع رسول وبلغه وجب
الرد ان حصل صيغة شرعية من المرسل أو الرسول أو منهما كأن قال المرسل السلام
على فلان فقال له الرسول فلان يسلم عليك أو قال المرسل سلم لي على فلان فقال
الرسول السلام عليك من فلان أو قال المرسل السلام على فلان فقال الرسول السلام
عليك من فلان وجب الرد في الجميع فان لم تخصص صيغة شرعية لا من هذا ولا من
هذا كأن قال سلم لي على فلان فقال الرسول فلان يسلم عليك لا يجب الرد ويجب
على الرسول في جميع ذلك تبليغ السلام ولو بعد مدة طويلة كأن نسي ثم تذكر وهذا
مما يقع التهاون فيه فم يصح عزل نفسه بحضرة المرسل لا في غيبته فيقول عزلت
نفسى ولو كان المسلم عليه واحدا كان الرد فرض عين عليه ويحرم السلام من
الشابة الأجنبية ابتداء وردا وكذا الخنثى مع مثله ويكرهان من الرجال عليهما بخلاف
جميع النساء ولو شواب والمجوز فلا يكرهان عليهما ولا يحرمان منهما بخلاف ما إذا كان
هناك محرمة أو زوجة أو سيدة فلا يكره ولو سلم الذمي وجب الرد عليه بخبر وعليك
فقط ويحرم أن يتدنى السلام عليه كالفاسق وكذا الخبيث بغير السلام كصبيك الله
بالخير وكذا خطابه بكل ما يفيد تعظيمه ولو كلمة الاعتذار ولو سلم على شخص وهو يجهل
حاله فتبين أنه ذمي استرجع سلامه قيل وجوبا وقيل ندبا فيقول استرجعت سلامي
مثلا ولا يجب رد سلام على إلا كل ان كان الضعام في فيه أما قبل وضعه فيه فيجب
عليه الرد (وابتداءؤه) أي السلام على مسلم ليس بفاسق ولا مبتدع ولا نحو قاضى
حاجة ولا آكل في فيه اللقمة عند اقباله أو انصرافه (سنة) عينا لا واحدا وكفاية للجماعة
كالسمية للآكل و (كتشيمت عاطس) مسلم (حمد الله) ولم يكن العطاس بفعله
بأن يقول للبالغ يرحمك الله أو يرحمك ربك وللصغير أصحك الله أو بارك الله فيك أو
أنشأ الله انشاء صالحا ويكره قبل الحمد فلا يعتد به ويأتى به ثانيا بعد الحمد فان شئت

وابتداءؤه سنة
كتشيمت عاطس حمد
الله

هل حمد العاطس أولا قال برحم الله من حمد أو يرحم الله ان حمدته وتحصل به اسنة التسميت ويسن قد كره الحمد للحديث المشهور من سبق العاطس بالحمد أمن من الشوص واللوص والعلوص فالشوص وجع الضرس واللوص وجع الاذن والعلوص وجع البطن ونظمها بعضهم فقال

من يتلوى عاطسا بالحمد يأمن من شوص ولوص وعلوص كذا وردا ويكرر التسميت الى ثلاث ثم يدعو له بعد ما بالشفاء كأن يقول عافاك الله أو شفاك الله ويسن للعاطس وضع شئ على وجهه وخفض صوته ما أمكنه وأجابه مشتمه كأن يقول غفر الله لكم أو يهديكم الله ولوزاد على ذلك ويصلح بالكم كان حسنا ولم يجب لانه لا اخافة بتركه ويسن للعاطس ان لم يشمت أن يقول يرحمني الله والمصلى بحمد سرا ونحو قاضي الحاجة بحمد في نفسه بلا لفظ وبق من فروض الكفاية احياء الكعبة كل سنة بالزيارة بحج وعمرة ولا يغني أحدهما عن الآخر ولا الصلاة والاعتكاف والطواف عن أحدهما لانها القصد الاعظم من بناء البيت وفيها احياء تلك المشاعر ولا بد في القائمين بذلك من عدد يحصل بهم الشعار عرفا وان كانوا من أهل مكة كما قاله الرمي وابن حجر ثم قال الزيادي ولا يشترط في القيام باحياء الكعبة عدد مخصوص من المكلفين اه والحرف والصنائع مما يتيم به المعاش كالتجارة والحجامة لتوقف قيام الدين على قيام الدنيا وقيامها على تينك وفي الحديث اختلاف أمي رجة فسر الحليم بأختلاف همهم في الحرف والصنائع اه وحفظ القرآن عن ظهر قلب فيجب أن يكون في كل مسافة عدد من جماعة يحفظونه كذلك كما يجب فيهما قاض وفي كل مسافة قصر مفت فان اختلفت المذاهب في تلك المسافة وجب تعدده بعدد ما والا فلا ومثل ذلك تعليمه والاشتغال بحفظه أفضل من الاشتغال بالعلم الزائد على فرض العين ونسيانه أو شئ منه كبيرة ولو بعد ذكر مرض واشتغال بعيني وضابطه أن يحتاج في استرجاعه الى الحالة التي كان يقرؤه عليها الى عمل جديد على المعتمد وقيل ضابطه أن يتقص عن الحالة التي كان يقرؤه عليها وانما يجب الجهاد (على مكلف ذكره مستطيع له سلاح) فلا جهاد على صبي ومجنون لعدم تكليفهما ولا على امرأة لقوله صلى الله عليه وسلم لم جهاد كن الحج والعمرة ولا نهامجبولة على الضعف ومثلها الخنثى ولا على عديم ولوجه عضاً ومكاتباً لنقصه وان أمره سيده ولا على غير مستطيع كاعمى وفاقد أكثر الانامل ومن به عرج بين وان قدر على الركوب أو رمد أو مرض يمنعه الركوب أو اقامتال بأن يحصل له مشقة لا تحتمل عادة وان لم تبح التيمم وكعدور بما يمنع وجوب الحج الا خوف طريق من كفار أو لصوص مسلمين فلا يمنع وجوب الجهاد لان مبناه على ركوب المخاوف ولا على عدم أهبة قتال كسلاح ومؤنة ذهابا وإيابا واقامة ومركوب في سفر قصر فاضل ذلك عن مؤنة من تلزمه نفقته (وحرم) على مدين

على مكلف ذكره
مستطيع له سلاح

وحرم

موسر عليه دين حال وان قل كفلس ولولذمى وان كان به رهن وثيق أو ضامن (سفر)
 للجهاد وغيره وان قصر كميل ونحوه تقديما لفرض العين وهو رعاية حق الغير على غيره
 ولو كان رب الدين مسافرا معه أو في البلد الذي قصدها من عليه الدين لانه قد يرجع
 قبل وصوله اليها ويموت أحدهما (بلا اذن غريم) وبلا ظن رضاه وبلا استنابة بمن
 يقضيه من مال حاضر والا فلا تحريم لوصول الدائن الى حقه في الحال بخلاف مال
 غائب لانه قد لا يصل ولا بد من علم الدائن بالوكيل ومن ثبوت الوكالة ومثل المال
 الحاضر دين ثابت لمريد السفر على ملىء لكن لا يكفي الاذن لمن عليه الدين في الدفع
 للدائن لان الشخص لا يكون وكيلاً عن غيره في ازالة ملكه وطريقه في ذلك أن يحيل
 رب الدين بماله على المدين (و) بلا اذن (أصل) مسلم وان علام من سائر الجهات ولومع
 وجود الاقرب وان كان رقيقا لان بر الاصل فرض عين ويحرم بلا اذنه مع الخوف وان
 قصر مطلقا وسفر طويل ولومع الامن الا لعذر كالسفر لبيع أو شراء لئلا يتيسر بيعه
 أو شراؤه في بلده أو يتيسر لكن يتوقع زيادة في ثمنه من البلد الذي يسافر اليه (لا)
 سفر (لتعلم فرض) ولو كفاية كصناعة وطلب درجة الفتوى فلا يحرم عليه وان
 لم يأذن أصله والحاصل أنه لا يعتبر اذن الاصل في السفر اطلب علم شرعى أو آله ولو
 كان فرض كفاية أو أمكن في البلد وجا بخروجه زيادة فراغ أو ارشاد شيخ أو نحو
 ذلك وله ترك طلب العلم غير المتعين بعد شروعه فيه وان ظهر انتفاعه بخلاف صلاة
 الميت فاذا شرع فيها لا يجوز قطعها ولا يعتبر الاذن في السفر لتجارة وغيرها حيث
 لا خطر فيه بخلاف ما فيه خطر عظيم كركوب بحر أو بادية خطيرة وان غلب الامن
 فيحتاج الى اذن الاصل واستشك كل ذلك بان الجهاد فرض كفاية مع حرمة السفر له
 الا بالاذن وأجيب بأن فيه من الاخطار ما ليس في غيره اذ هو مبني على المخاوف (وان
 دخلوا) أى استكفأ (بلدة لنا) أو صار بينهم وبينها دون مسافة انقصر كان خطبا
 عظيما ويلزم أهلها الدفع لهم بالممكن من أى شئ أطاقوه ويكون الجهاد حينئذ قد
 (تعين على أهلها) ثم في ذلك تفصيل فان أمكن تأهب للقتال بان لم يهجموا بغتة
 وجب الممكن في دفعهم على كل منهم حتى على من لا يلزمه الجهاد من فقير وولد
 ومدين وعبد وامرأة فيها قوة بلا اذن ممن مروى بغتة ذلك لمثل هذا الخطر العظيم
 الذى لا سبيل لاهماله وان لم يمكن تأهب لهجومهم بغتة فن قصده عدو دفع عن نفسه
 بالممكن وجوباً ان علم انه ان أخذ قتل وان كان ممن لا جهاد عليه لامتناع الاستسلام
 لكافروا وجوز الاسر والقتل فله ان يدفع وان يستسلم ان ظن انه ان امتنع منه قتل
 لان ترك الاستسلام حينئذ تجميل للقتل ويلزم المرأة الدفع ان علمت ودفع فاحشة
 بها حالاً بما أمكنها وان أفضى الى قتلها اذ لا يساح بخوف القتل أما لو لم تعلمه حالاً فيجوز
 لها الاستسلام ثم ان أريد منها الفاحشة وجب عليها الامتناع والدفع وان أدى الى

سفر بلا اذن غريم
 وأصل لانه علم فرض
 وان دخلوا بلدة لنا
 تعين على أهلها

قتلها (و) كاملها (من) هو (دون مسافة قصر منها) وان لم يكن من أهل الجهاد
 فيجب عليه المجيء اليهم وان كان فيهم -م كفاية على الاصح مساعدة لهم لانه في حكمهم
 وكذا يلزم على من فوق تلك المسافة الموافقة لاهل ذلك المحل في الدفع بقدر الكفاية ان
 لم يكف أهله ومن يليهم دفعا عنهم وانقاذهم وذلك حيث وجدوا زادوا وسلاحا
 ومركوبا وان أطاقوا المشى (وحرم) على من كان من أهل فرض الجهاد (انصراف عن
 صف) بعد ملاقات العدو وان غلب على ظنه قتله لو ثبت أما ان قطع به فلا يحرم
 الانصراف (اذا لم يزيدوا) أي الكفار (على مثلينا) الامتنع لا عن محله ليتمكن
 في موضع ويهجم أولا رفع منه أو أصون منه عن نحو ربح أو شمس أو عطش أو ذاهبا
 الى فئة وان قلت وبعثت من المسلمين ليستنصر بها على العدو وحكمة مصابرة الضعف
 أن المسلم يقاتل على احدى الحسينين الشهادة أو الفوز بالغنيمة مع الاجر والكافر
 يقاتل على الفوز بالندى فقط فان زادوا على المثلين جاز الانصراف مطلقا أي سواء كان
 المسلم في صف القتال أم لا نعم يحرم الانصراف ان قاومناهم وان زادوا على مثلينا
 بواحد أو اثنين أو ثلاثة لا بأكثر منها على المعتمد ويجوز انصراف مائة ضعفاء مناعن
 مائة وتسعة وتسعين أبطالا من الكفار (وبرق ذراري كفار) وعبيدهم ولو مسلمين
 بان أسلموا وهم في أيدي الكفار (باسر) أي يصرون بمجرد الاسر أرقاء لنا ويكونون
 كسائر أموال الغنيمة الخمس لاهله والباقى للغنائم والمراد برق العبيد استمراره
 لا تجرده ودخل في الذراري زوجة المسلم التي في دار الحرب وزوجة الذمي الحربية
 وهي التي لم تدخل تحت قدرتنا حين عقد الذمة له والعتيق الصغير أو المجنون الذمي
 فيرقون بالاسر كما في زوجة من أسلم (ولامام) أو أمير الجيش بأن لم يكن الامام غازيا
 بأن أرسل جيشا وأمر عليهم -م أمير (خيار في) أسير (كامل) ببلوغ وعقل وذكورة
 وحرية بفعل الاحظ وجوب اللاسلام والمسلمين باجتهاده لا بتشبهه (بين) أربع
 خصال من (قتل) بضرب العنق لا بتحريق وتغريق وتثمل (ومن) بتخليه سبيله
 بلا مقابلة (وفداء) بأسرى من رجال أو نساء أو خنثاى أو من الذميين ولو واحدا
 في مقابلة جنح أو مال من أموالهم أو من أموالنا التي في أيديهم (واسترقاق) فتخمس
 رقابهم أيضا في الاسترقاق والفداء حظ المسلمين وفي المن والقتل حظ الاسلام فان
 خفي عليه الاحظحالا حبسهم وجوبا حتى يظهر له الصواب بامارات تعين له ما فيه
 المصلحة ولو بالسؤال من الغير في فعله (واسلام كافر) كامل أو بذل الجزية (بعد أسر)
 وقبل اختيار الامام فيه -م منا ولا رقا ولا فداء (يعصم دمه) من القتل لاهله وزوجته
 وبقي الخيار في باقى الخصال السابقة أو بعد اختيار الامام خصلة غير القتل تعينت
 ومحل جواز الفداء والمن مع ارادته الاقامة في دار الكفر اذا كان له ثم عشهيرة يأمن
 معها على نفسه ودينه والا فلا يجوز للامام فداءه لحرمة الاقامة بدار الحرب على من

ومن دون مسافة قصر
 منها وحرم انصراف
 عن صف اذا لم يزيدوا
 على مثلينا ويرق
 ذراري كفار بأسر
 ولا مام خيار في كامل
 بين قتل ومن وفداء
 واسترقاق واسلام
 كافر بعد أسر يعصم
 دمه

ليس له ما ذكر (و) اسلام مكلف أو بذل الجزية (قبـله) أى قبل أسير ووضع أيدينا عليه (يعصم دما) من القتل وضرب الرق (ومالا) بدارنا ودارهم من الغنم وفرع احرا صغير او مجنون ومن السبي وبحكم باسلامه تبـماله وخرج ضده فلا يعصمه اسـلام أبيه من السبي لزوجته ولو حاملا منه فلا يعصمها اسلام الرجل عن الاسـتـتـقـال لها فان سببت انقطع نكاحه حالا ولو بعد الوطء لزوال ملكها عن نفسها فلئلا الزوج عنها أوتى ومحرمه نكاح الامة الكافرة على المسـلم ابتداء ودواما (واذا أرق) أى كافر (وعليه دين) لغير حربى (لم يسقط) اذ لم يوجد ما يقتضى اسقاطه من أداء أو ابراء فيقضى من ماله ان غنم بعد ارقاقه وقد زال ملكه عنه بالرق كالموت بتقديس الدين على الغنيمة كالوصية كما يقتضى دين المرتد وان حكم بزوال ملكه بالردة أمّا اذا لم يكن له مال فيبقى في ذمته الى عتقه فيطالب به وأما اذا غنم قبل ارقاقه أو معه فلا يقتضى منه لان الغنم ملكه ان قلنا لئلا الغنيمة بالحيازة أو تعلق حقهم بعينيه فكان أقوى بناء على القول ان الغنيمة انما تملك بالقسمة وهو الراجح * واعلم انه كثر اختلاف الناس فى السرارى والارقاء المجلوبين وحاصل الاصح عندنا ان من لم يعلم كونه من غنيمه لم تخمس يحل شراؤه وسائر التصرفات فيه لاحتـمـال ان من أسره أو لاوباعه حربى أو ذمى فانه لا تخمس عليه وهذا كثير لا نادر فان تحقق ان آخذه مسـلم بنحو سرقة أو اختـلاس لم يجز شراؤه الا على القول المرجوح انه لا تخمس فالورع لمريد التسرى أن يشتري جارية شراء ثانيا بثن ثان غير الذى اشترى به أولا بثن مثلها من وكيل بيت المال لان الغالب عدم التخمس والياس من معرفة مال ملكها فيكون ملكا لبيت المال

باب القضاء

وهو فصل الخصومة بين خصمين فاكثر بحكم الله تعالى والدليل عليه قوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله وقوله صلى الله عليه وسلم اذا اجتهتـم فاختأفـله أـجر وان أصاب فله أجران وهذا فى حاكم عالم مجتهد أهل للحكم ان أصاب فله أجران باجتهاده واصابته وان أخطأ فله أجر باجتهاده فى طلب الحق أما من ليس بأهل للحكم فلا يحل له أن يحكم وان حكم فلا أجر له بل هو آثم فلا ينفذ حكمه سواء أوافق الحق أم لا هذا اذا كان عدم أهليته بسبب عدم معرفة الاحكام فصارت أحكامه كلها مردودة لان اصابته اتفاقية ليست صادرة عن دليل شرعى أما اذا كان عدم الأهلية بسبب آخر وكان فيه طرف من معرفة الاحكام فينفذ حكمه اذا وافق الحق وقال صلى الله عليه وسلم القضاء ثلاثة قاضيان فى النار وقاض فى الجنة فأما الذى فى الجنة فرجل عرف الحق وقضى به واللذان فى النار رجل عرف الحق فجار فى الحكم ورجل قضى للناس على جهل فأطلق الحديث بأن من قضى على جهل فهو فى النار ولم يفصل بين

وقوله يعصم دما ومالا
واذا أرق وعليه دين
لم يسقط
باب القضاء

مصادفته للحق وعدمها والذي يستفيد القاضى بالولاية اظهار حكم الشرع وامضاؤه
 فيما يرفع اليه بخلاف المفتى فانه مظهر لا مضموم ومن ثم كان القيام بحقه افضل من
 الافتاء لان فيه الفتيا وزيادة تنفيذ الحكم وهو ايضا افضل من الجهاد (هو) أى تولى
 القضاء (فرض كفاية) بل هو أعلى فروض الكفايات والحاصل أن تولى القضاء تطرأ
 عليه الاحكام غير الاباحية فيجب اذا تعين عليه في وطنه وما حواله الى مسافة
 العدوى دون ما زاد ويجب قبوله وطلبه ولو بذل مال زائد على ما يكفيه يومه وليامته
 وان حرم أخذه منه فلا عطاء جائز والاخذ حرام ويندب ان لم يتعين وكان أفضل من
 غيره فليس له حينئذ طلبه وقبوله ويكره ان كان مفضولا ولم يتمتع الافضل ويحرم بعزل
 صالح للقضاء ولو لم يفضولا وتبطل عدالة الطالب ببذل مال لعزل ذلك القاضى فلا تصح
 توليته والمعزول به على قضائه حيث لا ضرورة لان العزل بالرشوة حرام وتولية المرتضى
 للراشى حرام قال صلى الله عليه وسلم من استعمل عاملا على المسلمين وهو يعلم أن غيره
 أفضل منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين رواه البيهقي والحاكم ونحو ذلك كل من
 تولى أمرا من أمور المسلمين وان لم يكن ذلك شرعا كمنصب مشايخ الاسواق والبلدان
 ونحوهما أما تولية الامام الاعظم لا حد الصالحين للقضاء ففرض عين عليه لانه
 مشغول بما هو أهم من القضاء فوجب من يقوم به فان امتنع الصالحون له أمموا وأحبر
 الامام أحدهم وكذا يجب تولية صالح على قاضى الاقليم فيما عجز عنه ولا يجوز اخلاء
 مسافة العدوى عن قاض أو خليفة له لان الاحضار من فوقها مشق وإيقاع القضاء
 بين المتخاصمين فرض عين على الامام أو نائبه ولا يحل له الدفع اذا أفضى تعطيل أو
 طوا نزاع (وشرط قاض كونه أهلا للشهادات) بأن يكون مسلما مكلفا حرا ذكرا
 عدلا سميعا بصيرا ناطقا (كافيا) أى ناهضا للقيام بأمر القضاء بأن يكون ذابضة تامة
 وقوة على تنفيذ الحق فلا يولى مغفل ومختل نظر بكبر أو مرض وجبان ضعيف النفس
 (مجتهدا) وهو العارف بأحكام الكتاب والسنة والقياس وبأنواعها كالعام
 والخاص والمجمل والمبين والنص والظاهر والناسخ والمنسوخ وكالماتر والاحاد
 والمتصل وغيره وكالاولى والمساوى والادون وبحال الرواة ضعفا وقوة وبلسان
 العرب لغة ونحوها وصرفا وبلاغة وبأقوال العلماء اجتمعا واختلافاء لا يخالفهم
 في اجتهاده (فان) لم يوجد رجل متصف بذلك الشرط ف(ولى) سلطان أو (ذو شوكة)
 بأن يكون فى ناحية انقطع غوث السلطان عنها ولم يرجعوا الا اليه مسلما (غير أهل)
 للقضاء كفاسق أو جاهل بالاحكام الشرعية (نفذ) أى تلك التولية ونفذ قضاؤه
 الموافق لمذهبه المعتد به وان زاد فسقه للضرورة لئلا تعطل مصالح الناس ولو استل
 الناس بولاية امرأة أو غيب أو أعرج فيما اضبطه نفذ قضاؤه للضرورة لا كافروا الحق
 ابن عبد السلام الصبى بالمرأة ونحوها (وتجوز تحكيم اثنين) فأكثر (أهلا لقضاء)

هو فرض كفاية وشرط
 قاض كونه أهلا
 للشهادات كافيا
 مجتهدا فان ولى ذو
 شوكة غير أهل نفذ
 ويجوز تحكيم اثنين
 أهلا لقضاء

واحد أو أكثر في غير عقوبة لله تعالى ولومع وجود قاض أهل إذا كان المحكم محتمدا
بخلاف ما إذا لم يكن كذلك أو في قود أو نكاح أما غير الأهل فلا يجوز تحكيمه مع وجود
القاضي ولو قاضي ضرورة إلا إذا كان القاضي يأخذ مالاً له وقع فيجوز التحكيم حينئذ
حتى في عقد نكاح امرأة لا ولي لها خاص ويجوز التحكيم في ثبوت هلال رمضان
وبنفذ على من رضى بحكمه فيجب عليه الصوم دون غيره أما عقوبة الله من حد أو تعزير
فلا يجوز التحكيم فيها إذ لا طالب لها معين وكذا لا يجوز التحكيم في حق الله المالى
الذى لا طالب له معين وذلك كالزكاة إذا كان المستحقون غير محصورين وبشرط علم
المحكم بتلك المسئلة فقط ولا ينفذ حكمه إلا برضا الخصمين قبل الحكم إن لم يكن
أحدهما قاضيا والأفلا يشترط رضاها ولا بد من الرضا لفظا فلا يكفي السكوت فلو
حكما اثنين لم ينفذ حكم أحدهما حتى يجتمعا لأن التولية للمحكم انما هي من الخصمين
ورضاها معتبر فالحكم من أحدهما دون الآخر حكم بغير رضا الخصم (وينعزل
القاضي) الذي لم يتعين بعدلى شهادة في عزله أو استفاضة لا بأخبار واحد ولا بمجرد
كتاب وان حقت قرائن تبعد تزويره (و) الأصح أنه ينعزل (نائبه) أى القاضي
بانعزاله بموت أو غيره لانه فرع والراجع أن نائبه لا ينعزل إلا إذا بلغه العزل وان لم يبلغ
الأصل فيمنعزل حينئذ النائب لا الأصل وكذا لو بلغ العزل الأصل دون النائب فإنه
ينعزل الأصل دون النائب (لا) من استخلفه القاضي بقول الامام الأعظم استخلف
عنى فلا ينعزل بذلك لانه ليس نائبه بل خليفة (عن امام) والقاضي وكيل في التولية
بخلاف ما لو قال له استخلف عن نفسك أو أطلق له الاستخلاف فيمنعزل بذلك لأن
الغرض من الاستخلاف المعاونة له وقد زالت ولايته فبطلت المعاونة والمذهب
لا ينعزل القاضي إلا (بخبره) أى ببلوغ خبر العزل اليه لعظم الضرر بنقض الأحكام
وفساد التصرفات لو انعزل فله الحكم قبل بلوغه ونائبه مثله ولو تصرف بعد العزل
وقبل بلوغ الخبر بتزويج من لا ولي لها مثل المملوك يلزم الزوج باطنيا ولا ظاهرا انعزالها
ويجوز للأمام عزل قاض لم يتعين بجمل ظهر منه لا يقتضى انعزاله ككثرة الشكاوى
منه أو ظن أنه ضعيف أو زالت هيئته في القلوب وبأفضل منه وان لم يظهر منه خلل
رعاية للأصالح للمسلمين وبمصلحة كتسكين فتنة سواء كان هناك مثله أو دونه وان
لم يكن شئ من ذلك حرم عزله ولكنه ينفذ مع اثم السلطان والقاضي الثانى بذلال طاعة
السلطان بخلاف القاضي فان له عزل نوابه بلا سبب بناء على ان عزلهم بموته أما إذا
تعيين بأن لم يكن ثم من يصلح للقضاء غيره فانه ليس له عزله ولو عزله لم ينعزل هذا فى الامر
العام أما الوظائف الخاصة كامامة وأذان وتصوف وتدريس وطلب ونظر ونحوها
فلا تنعزل أربابها بالعزل من غير سبب ثم العبرة فى السبب الذى يقتضى العزل بعقيدة
الحاكم ومحل ذلك حيث لم يكن فى شرط الواقع ما يقتضى خلاف ذلك بأن كان فيه أن

وينعزل القاضي
ونائبه لا عن امام
بخبره

للمناظر العزل بلا جفحة ولو كان للقاضي نظرو وقف بشرط الواقف فأقام شخصاً عليه
 انعزل بانعزاله لانه في الحقيقة نائبه (و) ينعزل القاضي ومثله نائبه بأحد أمور (عزل
 نفسه) فله ذلك كالوكيل وان لم يعلم موليه الا اذا تعين للقضاء بان لم يكن ثم من يصلح
 غيره فلا ينفذ عزله حينئذ والمستخلف عزله خليفته ولو بلام موجب ولو ولي آخر ولم
 يتعرض للاول ولا ظن فحوموته لم ينعزل على المعتمد نعم ان اطردت العادة بان مثل ذلك
 المحل ليس فيه الا قاض واحد تعين الانعزال (وجنون) واغشاء ولو لحظة وغفلة
 ونسيان يحل بالضبط وعي وصمم وخرس ومرض لا يرجي زواله وقد عجز معه عن الحكم
 (وفسق) وزيادة فسق من لم يعلم موليه بفسقه الاصل أو الزائد حال توليته ولو زالت
 هذه الاحوال لم تعد ولايته الا بتولية جديدة والقاعدة أن كل من له الولاية اذا انعزل
 لم تعد ولايته الا بتوابعه ثانياً الا أربعة الأب والجدة والناظر بشرط الواقف ومن له
 الحضانة ونقل عن بعضهم ان الاعمى اذا عاد بصيرا عادت ولايته (لا) ينعزل (قاض)
 غير قاضي ضرورة ولا قاضي ضرورة اذا لم يوجد بمجتهد صالح ولا من ولايته عامة كناظر
 بيت المال والجيش والحسبة والاقاقف (بموت امام) أعظم ولا بانعزاله لعظم الضرر
 بتعطيل الحوادث ومن ثم لو ولا للمحكم بينه وبين خصمه انعزل بفراغه منه ولان
 الامام انما يولي القضاء نيابة عن المسلمين بخلاف تولية القاضي لتوايه فانه عن نفسه
 ودخل في قاضي ضرورة الصبي والمرأة والعبد والاعمى فلا ينعزل واحد منهم بموت
 السلطان ان لم يوجد ثم مجتهد صالح أجمع وجوده فان رجي توابعه انعزل والا فلا اذا
 لا فائدة في انعزاله (ولا يقبل قول متول) للقضاء (في غير محل ولايته) ولو على أهل محل
 ولايته (حكمت بكذا) الا بيينة لانه لا يملك الحكم حينئذ فلا يقبل اقراره به سواء قالها
 على وجهه الاقرار أو الانشاء فقوله في غير متعلق بقول وقوله حكمت مقول القول
 والمراد بجعل ولايته نفس بله قضائه المحوطة بالسور والبناء المتصل بها (ك) ما لا يقبل
 ذلك القول من (معزول) وان كان انعزاله بالعمى ومن محكم بعدم مفارقة مجلس حكمه
 لانها حينئذ لم يقدرا على انشاء الحكم أمالوا ضاف المعزول القول لما قبل العزل كقوله
 كنت حكمت بكذا فانه يقبل (وليسق) أي القاضي وحبوا (بين الخصمين) وان وكلاء
 في سبعة أشياء الاول في المجلس بأن يجلس بهما بين يديه أو أحدهما عن يمينه والاخر عن
 يساره والمجلس بين يديه أولى وكون المجلس على الركب أولى ولا يرتفع الموكل على
 الوكيل والخصم لكن يجب رفع مسلم على كافر في مجلس والثاني في استماع
 كلامهما الا لا يكره قلب أحدهما والثالث في نظرهما والرابع في دخولهما عليه
 فلا يأذن لأحدهما دون الآخر والخامس في القيام لهما فلا يخص أحدهما بقيام ان
 علم أنه في خصومة فان لم يعلم الا بعد قيامه له فاما أن يعتذر لخصمه من ترك القيام له
 كأن يقول اني ما علمت أنه جاء في خصومة أو يقول قصدت القيام لكما واما أن يقوم

وعزل نفسه وجنون
 وفسق لا قاض بموت
 امام ولا يقبل قول
 متول في غير محل
 ولايته حكمت بكذا
 المعزول وليسق بين
 الخصمين

له كقيامه للاول وهو اولى فلو كان أحدهما يستحق القيام دون الآخر ترك القيام
محافظة على التسوية والسادس في جواب سلام منهما ان سلاما عافان سلم عليه
أحدهما انتظر الآخر حتى يسلم فيجيبهما معا واذا علم عدم السلام من الآخر بالمرّة
وجب على القاضى أن يقول له سلم لا جيبكما والسابع في طلاقه وجهه وسائر أنواع
الأكرام فلا يخص أحدهما بشئ منها وان اختلف بفضيلة أو قرابة (وحرم قبوله) أى
القاضى (هدية من لا عادة له) بتلك الهدية (قبل ولاية) لل قضاء أوله عادة بها وزاد عليها
قدرا أو صفة (ان كان) أى قبول الهدية (في محله) أى محل ولايته (و) حرم قبوله أيضا
ولو في غير محلهما هدية (من له خصومة) عنده وان اعتماده قبل ولايته لانها في
الآخرة توجب الميل اليه وفي غيرها سبب الولاية وحيث حرمت الهدية لم يملكها
(والا) بأن كان القبول في غير محل ولايته أو لم يزد المهدى على عادته ولا خصومة
فيها (جاز) أى قبول هديته والحاصل انه ان كان للمهدى خصومة في الحال أو غلب على
الظن وقوعها عن قرب امتنع قبول الهدية مطلقا سواء كان المهدى من أهل عمله أم لا
وسواء كان له عادة بالهدية أم لا وسواء أهدي له في محل ولايته أم لا وان لم يكن
له خصومة ولا عادة بالهدية امتنع قبولها أيضا سواء كان من أهل عمله أم لا وان كان له
عادة بها وزاد عليها قدر أو جنسا أو صفة بعد المنصب أى وكان ذلك في محل ولايته
في هاتين الصورتين فالعتمدان تميزت الزيادة جنسا أو قدرا حرمت الزيادة وحدها والا
حرم الجميع وان كان له بها عادة ولم يزد لا جنسا ولا قدرا ولا صفة جاز قبولها ولا فرق
في هذا التفصيل بين الجانب وأبعاض القاضى على المعتمد والاولى لمن جاز له قبول
الهدية ان يشيب عليها اذا قبلها أو يرد المال كها أو يضعها في بيت المال وأولى من
ذلك سد باب القبول مطلقا حسم اللباب والضيافة والصدقة فريضا أو نفلا كالهديّة
ويجوز لمن حضر ضيافة القاضى الاكل منها اذا قامت قرينة على رضا المالك بأكل
الحاضرين من ضيافته والا فلا يجوز لانه انما حضره للقاضى وبأقوى مثل هذا التفصيل
في سائر الأعمال ومن ذلك ما جرت العادة به من احضار طعام لشاذ البلد أو نحوه من
الملتزم أو الكاتب والعارية ان كانت مما يقابل بأجرة كسكنى دار وركوب دابة
فحكها كالهديّة والا فلا يقبل الرشوة حرام وهى ما يبذل للقاضى ليحكم بغير الحق
أو ليمتنع من الحكم بالحق واعطاؤها كذلك لانه اعانة على معصية أو مالورشى ليحكم
بالحق جازل دفع وان كان يحرم على القاضى الاخذ على الحكم مطلقا أى سواء أعطى من
بيت المال أم لا ويجوز للقاضى اخذ الاجرة على الحكم لانه شغل عن القيام بحقه
بقرينة يندب قبول الهدية لغير الحاكم حيث لا شبهة قوية فيهما وحيث لم يظن
المهدى اليه ان المهدى أهدها حياء أو في مقابل والا لم يجز القبول مطلقا في الاول
وكذا في الثانى ان لم يشبهه بقرينة في ظنه بالقرائن وينبغي للمهدى اليه ان تصرف في

وحرم قبوله هدية من
لا عادة له قبل ولاية
ان كان في محله ومن
له خصومة والا جاز

الهدية عقب وصولها إلى أهديت لأجله اظهار الكون الهدية في محل القبول وانها
 وقعت الموقوع ووصلت وقت الحاجة اليها واسارة الى تواصل المحبة بينه وبين المهدي
 اليه حتى أن ما أهدها اليه له مزية على غيره مما هو عنده وان كان أعلى وأعلى ولا يشترط
 في ذلك صيغة بل يكفي البعث والاخذ (و) اذا حكم قاض باجتهاد أو تلميذ ثم بان
 حكمه بمن لا تقبل شهادته كعبددين بان أن لا حكم فيمنه (نقض) أي القاضى وغيره
 من الحكماء وجوبا (حكما) تبين الخطأ فيه أي أظهر بطلانه بنحو قوله نقضه أو
 أبطلته أو فسخته كما اذا بان الحكم (بخلاف نص) من كتاب أو سنة أو نص مقلده
 (أو اجماع) ومثل مخالفة الاجماع ما خالف شرط الواقف أو خالف المذاهب الاربعة
 أو خالف القواعد الكلية أو خالف القياس الجلي وهو ما يعم الاولى والمساوى (أو)
 بان الحكم (مخرج) لما نقل القرافي وابن الصلاح الاجماع على أنه لا يجوز الحكم
 بخلاف الراجح في المذاهب والمراد بعدم الجواز عدم الاعتماد بذلك الحكم فيجب
 نقضه لكن قال ابن الصلاح ومن تبعه وينفذ حكم من له أهلية الترجيح اذا رجع قولاً
 ولو مرجوحاً في مذهبه بدليل جيد وليس له أن يحكم بشاذ أو غريب في مذهبه الا ان
 ترجع عنده ومما ينقض فيه الحكم لمخالفة ما مر من الحكم قاض بصحة نكاح زوجة
 المفقود بعد أربع سنين ومدة العدة أو بنفي خييار المجلس ونفي بيع العرايا ومنع
 القصاص في المثل وصحة بيع أم الولد وصحة نكاح الشغار ونكاح المنعة وحرمة
 الرضاع بعد حواين وقتل مسلم بذمي وتورث بين مسلم وكافر أو باستحسان فاسد
 استناد العادة الناس من غير دليل أو على خلاف الدليل (ولا يقضى) أي لا يجوز
 للقاضي القضاء (بخلاف علمه) أي ظنه المؤكد وان قامت به بينة والا كان قاطعاً
 ببطلان حكمه والحكم بالباطل محرم وذلك كما اذا شهد رجلان عنده برق من يعلم
 حريته أو بنكاح من يعلم بينونتها أو بملك من يعلم عدم ملكه ولا يجوز له القضاء في هذه
 الصورة بعلمه لمعارضة البينة له مع عدم التماس ظاهر ابل يتوقف عن الحكم حتى يظهر
 فسق البينة فيحكم بعلمه أو نحو ذلك كرفع الدعوى الى حاكم آخر غير موكل أن علم أن
 المدعى أبرأ المدعى عليه مما ادعاه وأقام به بينة أو أن المدعى عليه قتله وقامت بينة
 بانه حي فلا يقضى بالبينة فيما ذكر كما قاله التحلي (ويقضى) أي القاضي ولو قاضى
 ضرورة (بعلمه) ان شاء كان رأى المدعى عليه اقترض من المدعى ما ادعى به أو سمعه
 بقرينه وان ذكره وذلك في يقضى به عليه مصرحاً بأنه يعلم ذلك كأن يقول علمت ان له
 عليك ما ادعاه وقضيت او حكمت عليه ان يعلمى فان ترك احد اللفظين لم ينفذ حكمه
 ويقضى بعلمه في الجرح والتعديل والتقويم قطعاً وكذا على من أقر بمجلسه اى
 واستمر على اقراره لكنه قضاء بالاقراء دون العلم فان انكر كان قضاء بالعلم ويقضى
 بعلمه في القصاص وحد القذف كالمال لانها حدود الادمين بخلاف حدود الله

ونقض حكم بخلاف
 نص أو اجماع أو
 مرجوح ولا يقضى
 بخلاف علمه ويقضى
 بعلمه

تعالى كحذرنا ومحاربنا وسرقه او شرب وذا تعازيره فلا يقضى بعلمه لنسب الستر
 في أسبابها واسقوطها بالشبهة نعم من ظهر له منه في مجلس حكمه ما يوجب تعزيرا
 عزره وان كان قضاء بالعلم وقد يحكم بعلمه في حدود الله تعالى كما اذا علم من مكاف
 أنه أسلم ثم أظهر الردة في قضى عليه بموجب ذلك وكذا اذا اعترف في مجلس الحكم
 بموجب حد ولم يرجع عنه في قضى فيه بعلمه وان كان اقراره سرا وكذا اذا ظهر بموجب
 الحد منه في مجلس الحكم على رؤس الاشهاد كرده وشرب خمر (ولا) يقضى القاضي
 مطلقا لنفسه و (لبعض) من أصله وفرعه ورقيق كل منهم ولو مكاتب وشريك كل
 في المشترك للثمة في ذلك ويقضى لكل منهم اذا وقع له خصومة امام أو قاض آخر
 مستقل أو نائب عن القاضي دفعا للثمة (ولو رأى) أى انقضى أو الشاهد (ورقة
 فيها حكمه) أو شهادته على شخص بشئ أو شهد على القاضي شاهدان انك حكمت
 بكذا أو أخر الشاهد انك شهدت بهذا (لم يعمل به) أى القاضي بذلك الحكم
 ولم يشهد بتلك الشهادة الشاهد أى لا يجوز لكل منهما العمل بذلك في امضاء حكم
 ولا أداء شهادة (حتى تذكر) أى المذكور الواقعة بتفصيلها ولا يكفي تذكره أن
 هذا خطه فقط لا مكان التزوير ومساواة الخط والمطلوب علم الحاكم والشاهد ولم
 يوجد (وله) أى الشخص (حلف على استحقاق) للحق له على غيره أو أدائه لغيره
 (اعتمادا على خط) نفسه وان لم يتذكر وعلى اخبار عدل وعلى خط مكاتبه الذى مات
 مكاتبه أن له على فلان كذا أو انه أدى ما عليه وعلى خط مأذونه ووكيله وشريكه
 و (مورثه ان وثق) بخط كل منهم بحيث اتفق عنه احتمال تزويره (بأمانته) بأن علم
 منه عدم التساهل في شئ من حقوق الناس اعتضادا بالقرينة وضابط ذلك أنه لو وجد
 مثله بأن لمزيد على كذا سمحت نفسه بدفعه ولم يحلف على نفيه وفارقت هذه اليمين
 القضاء والشهادة بأن خطرهما عام بخلافها المتعلقة بنفسه (والقضاء على غائب) عن
 البلد أو المجلس أو أوتعزز (جائز) في كل شئ غير عقوبة الله تعالى (ان كان المدعى حجة
 ولم يقل هو) أى الغائب (مقر) بالحق بأن قال هو جاحد له أو أطلق لانه قد يعلم بحوده
 في غيبته ويحتاج الى اثبات الحق فتجعل غيبته كسكوته ثم تلك الحجة ما علم القاضي
 وامينة ولو شاهد او عينا فما يقضى فيه بهما ولا بد من يمين ثانية للاستظهار وثق
 المسقطات بعد اليمين المأكلة للحجة هذا في الغائب وكذا في الصبي والمجنون والميت أما
 لو قال هو مقر وانما أقيم البينة استظهارا مخافة أن ينكر لم تسمع بينته ولغت دعواه
 وكذا لو قال هو مقر لكنه ممتنع فلا تسمع عند الرمى خلافا لابن حجر اذا لفائدة في البينة
 مع الاقرار ويستثنى ما اذا كان للغائب عين حاضرة في عمل الحاكم الذى وقعت عنه
 الدعوى وان لم تكن ببلده وأراد إقامة البينة على دينه لم يوفيه فتسمع البينة وان قال
 هو مقر ويستحب للقاضي نصب مسخر ينكر عن الغائب ومن ألحق به لتهكون

ولا لبعض ولو رأى
 ورقة فيها حكمه لم يعمل
 به حتى يتذكر وله
 حلف على استحقاق
 اعتمادا على خط
 مورثه ان وثق
 والقضاء على غائب
 جائز ان كان المدعى حجة
 ولم يقل هو مقر

الحجة على انكار منكر وينبغي له أن يورد في انكاره على الغائب ومن في معناه
(ووجب تخليفه) أي المدعي بمن الاستظهار فيما إذا لم يكن للغائب وكيل حاضر سواء
أكانت الدعوى بدني أم عين أم بصحة عقد أم ابراء كأن أحال الغائب على مدني له
حاضر فادعى ابراءه لاحتمال دعوى أنه مكر عليه (بعد) إقامة (بينة) وتعديلها (أن
الحق) في الصورة الاولى ثبت (في ذمته) الى الآن احتياطاً للغائب لانه لو كان حاضراً
لربما ادعى أداء أو ابراء ولا بد أن يقول مع ذلك وانه يلزمه تسليمه الى " لان الحق قد
يكون عليه ولا يلزمه أدائه لتأجيل أو نحوه وهذا لا يتأق في الدعوى بعين بل يحلف
فيها على ما يليق بها كأن يقول والعين باقية تحت يده يلزمه تسليمها الى " وكذلك
الابراء ولا بد أن يتعرض مع الثبوت لزوم التسليم الى أنه لا يعلم أن في شهوده قاذحاً
في الشهادة مطلقاً أو بالنسبة للغائب كفسق وعداوة وتهمة لان المدعي عليه لو كان
حاضراً وطلب تخليف المدعي على ذلك أجيب ولا يبطل الحق بتأخير هذا اليمين عن
اليوم الذي وقعت فيه الدعوى ولا ترد بالرد بأن يردها على الغائب ويوقف الامر
الى حضوره او يطلب الانهاء الى حاكم ببلده ليحلفه وذلك لان هذه اليمين ليست مكحلة
للحجة وانما هي شرط للحكم ولو ثبت الحق وحلف ثم نقل الى حاكم آخر ليحكم به لم تجب
اعادتها أما اذا كان للغائب وكيل حاضر فانه يتوقف التخليف على طلبه حيث وقعت
الدعوى على الوكيل فان وقعت على الموكل لم يتوقف على ذلك (كما لو ادعى) أي
شخص (على صبي) أو مجنون لا ولي له أو له ولي ولم يطلب فانه يحلف احتياطاً لمن ذكر
ولا تتموقف اليمين على طلبه (وميت) ليس له وارث خاص حاضر فان المدعي يحلف لما
مره أمامه له وارث كذلك كامل فلا بد في تخليف خصمه بعد إقامة البينة من طلبه
لان الحق في هذه يتعلق بالتركة التي هي للوارث فتركه لطلب اليمين اسقاطاً لحقه
بخلاف الولي فانه انما يتصرف عن الصبي بالمصلحة ولو ادعى قيم لموليه شيئاً أو أقام به بينة
على قيم شخص آخر وجب انتظار كمال المدعي له ليحلف ثم يحكم له (واذا) حكم الحاكم
على الغائب أو الميت بمال وقد (ثبت مال) عليه بالحكم (وله مال) حاضر في محل
عمله أو دين ثابت على حاضر في ذلك (قضاء منه) بعد طلب المدعي لان الحاكم يقوم
مقامهما ولا يطالبه بكفيل لان الاصل بقاء المال ولا يعطيه بمجرد الثبوت لانه ليس
بحكم ولو باع قاض مال غائب في دينه فقدم وأبطل الدين بأبناث فهو فسق الشاهد به
بطل البيع (والا) بان لم يكن له مال في محل ولايته أو لم يحكم (فان سأل المدعي انهاء
الحال) في ذلك (الى قاضي بلد الغائب) أو الى كل من يصل اليه الكتاب من القضاء
(أجابه) وجوباً وان كان المكتوب اليه قاضي ضرورة مسارعة لبراءة ذمة غيره
ولو ضوله الى حقه (فيمنه الى) أي ذلك القاضي (سماع بينة) ثبت بها الحق ثم ان
عدله لم يفتح المكتوب اليه الى تعديلها والا احتاج اليه (ليحكم بها) أي البينة (ثم)

ووجب تخليفه بعد
بينة ان الحق في ذمته
كما لو ادعى على صبي
وميت واذا ثبت مال
وله مال قضاء منه
والا فان سأل المدعي
انتهاء الحال الى قاضي
بلد الغائب أجابه
فمنه الى سماع
بينة ليحكم بها ثم

يستوفي الحق أو ينهى اليه (حكما) ان حكم (ايستوفي) المال له عاء الحاجة الى ذلك
ويكتب في انهاء الحكم قامت عندي حجة على فلان لفلان بكذا وحكت له به فاستوف
حقه وقد ينهى علم نفسه (والانتهاء ان يشهد) أي القاضى الكاتب (عدلين بذلك)
أي بما جرى عنده من ثبوت أو حكم يؤدبانه عند القاضى الآخر ويعتبر فيه رجلان
فلا يكفي غيرهما ولو في مال أو هلال رمضان والمراد بهما شاهدان غير شاهدي الحق
أما هما فلا يذهبان الى القاضى المكتوب اليه وإنما اللذان يذهبان شاهد الحكم
ويسن مع الاشهاد أن يذكروا في الكتاب ما يميز الخصمين الغائب وذو الحق ويسن
ختمه بعد قراءته على الشاهدين بحضوره وختم الكتاب من حيث هو سنة متبعة
والمراد بجتمه جعل نحو شمع عليه بعد طيه ليصونه ويختم عليه بخاتمه ويقول أشهد كما
أنى كتبت الى فلان بما سمعتهما ويضعان خطهما فيه ولا يكفي أن يقول أشهد كما أن
هذا خطي وأن ما فيه حكى ويدفع للشاهدين نسخة أخرى بلا ختم ليطالعاهما
ويتذكر عند الحاجة ويشهدان عند القاضى الآخر على القاضى الكاتب بما جرى
عنده من ثبوت أو حكم ان أنكر الخصم المحضر أن المال المذكور فيه عليه ولو خالفاه
أو انحى أوضاع فالعبرة بقولهما ^{في تنبيهه} صورة الكتاب حضر فلان واذعى على فلان
الغائب المقيم ببلد كذا يدين وحكت له بحجة أو جبت الحكم وسألنى أن اكتب اليك
بذلك فأجبتته وأشهدت بالحكم شاهدين أو شهد عندي بالحق شاهدان ويسمى في
انتهاء سماع الحجة من غير حكم شاهدي الحق ان لم يعدلها والا فله ترك تسميتهما أما انهاء
الحكم فلا حاجة لذلك البينة التي أوجب الحكم لانه لا مسامح لشهادة بينة الحكم به
قبل تعدلها كما لا مسامح للحكم قبل تعديل بينة الحق والحاصل أن انهاء الحكم
أو ثبوت الحق من غير حكم لا بد فيه من التعديل بخلاف انهاء سماع البينة من غير
حكم فتارة يكون معه تعديل وتارة لا فاحتاج الامر حينئذ الى ذكر الشاهدين

باب الدعوى والبينات

الدعوى جمع ادعوى وألفها للتأنيث لانها بوزن فعلى وهي لغة الطلب ومنه قوله
تعالى ولهم ما يدعون أي يطلبون وشرع اخبار عن ثبوت حق للخبر على غيره عند حاكم
أو محكم أو سيد أو ذي شوكة والبينة الشهود سموها لان بهم يتبين الحق (المدعى من
خالف قوله الظاهر) وهو براءة الذمة في دعوى المال (والمدعى عليه من وافقه)
ولذلك جعلت البينة على المدعى لانه أقوى من اليمين التي جعلت على المنكر ليخبر
ضعف جانب المدعى بقوة حجته وضعف حجة المنكر بقوة جانبه وقيل المدعى من لو سكت
خلى ولم يطالب بشئ والمدعى عليه من لا يخلى ولا يكفيه السكوت فاذا طالب زيد عمرا
بحق فأنكر فزيد يخالف قوله الظاهر من براءة عم - ر - ولو سكت ترك وعمرو يوافق قوله
الظاهر ولو سكت لم يترك فهو مدعى عليه وزيد مدعى على القولين ولا يختلف موجبهما

يستوفي الحق أو يحكم
لا يستوفي والانتهاء أن
يشهد عدلين بذلك
باب الدعوى
والبينات
المدعى من خالف قوله
الظاهر والمدعى عليه
من وافقه

غالباء والذي يترتب عليه بالخصوص خمسة أشياء اثنتان منها في جانب المدعي وهما الدعوى
والبيينة والثلاثة الباقية في جانب المدعى عليه وهي اليمين والنكول وحواب
الدعوى وهو الاقرار أو الالانكار وشرط كل منهما كونه معينا معصوما مكلفا أو سكران
ولو مجبور عليه بسفه فيقول وواي يستحق تسلمه وتشرط الدعوى عند حاكم أو من
في معناه في غير مال سواء كان في عقوبة لا آدمي كقصاص وحد قذف أو في غير عقوبة
كالنكاح والطلاق والرجعة والبيع وغيرهما من سائر العقود والفسوخ ولا يجوز
للمستحق الاستقلال بذلك أعظم خطره أما المال ففيه تفصيل وهو ان يستحق شخص
عينا عند آخر ثلاث أو أجرة أو وقف أو وصية بمنفعة أو وصاية اشترط الدعوى بها عند
حاكم ان خاف بأخذها فتنة أي مفسدة تفضي الى محرم كأخذ ماله لو اطلع عليه والافله
أخذها مستغلا به أي بدون رفع الى القاضي لمصلحة الرفع للقاضي والمؤنة أو استحق دينه
حالا على غير ممتنع من الاداء طال به فلا يأخذ شيئا له بغير مطالبة ولو أخذ لم يملكه
مالم يوجد شرط التقاص ولزمه رده ويضمنه ان تلف عنده ضمان الغصوب أو استحق
دينا حالا على منكر أو على من لا يقبل اقراره أو على ممتنع مقرا كان أو منكرا وعجز عن
أخذه بحيث لا بينة له عليه أوله بينة وامتنعوا الوطيل وامننه مالا يلزمه او كان حاكم علمته
جائرا لا يحكم بالبرشوة وان قلت وقدر على أخذ ماله ممن ذكر جازله أخذ جنس حقه من
ذلك المال ظفر أي استيفاء لحقه به لعجزه عن حقه الا بذلك فان كان مثليا او متقوما
أخذ مما ناله من جنسه لا من غيره فان لم يوجد جنس حقه أخذ نقدا ولا يجوز العدول
الى غيره الا ان فقد فمأخذ غيره هذا اذا كان الغريم مصدقا أنه مملكه فلو كان منكرا
كونه له لم يجزله أخذه قطعا وان كان متصرفا فيه تصرف المالك يجوز ان يوصوب
وتعدي بالتصرف فيه أو أنه وكيل عن غيره ولو كان الدين على مجبور فلس أو على
ميت لم يأخذ الا قدر حصته بالمضاربة ان علمها والا احتياط فمأخذ ما يمين أن
المأخوذ لا يزيد على ما يخصه ثم مثل الدين المنفعة المتعلقة بالذمة فلم يستحقها أن يأخذ
من مال من هي في ذمته قدر قيمته ان كان ممتنعا (و) حيث كان الامر كاد كرجاز (له)
أي الشخص المستحق (بلا فتنة) عليه أو على غيره وان لم يكن له به ارتباط (أخذ ماله)
أي حقه أو جنس حقه ظفرا اذا عجز عن حقه أو غير جنس حقه ولو أمة ان تعذر
جنس حقه كما (من مما طل) استقلالا بذلك الاخذ لما في الرفع الى الحاكم من المشقة
والمؤنة هذا كله في حق الادعي أما الزكاة او امتنع المالك من ادائها وظفر المستحقون
بجنسها من ماله فليس لهم الاخذ وان انحصر والتوقف اجزاؤها على النية ثم لمن جاز
له الاخذ فعل مالا يصل للمال الا به ككسر باب ونقب جدار وقطع ثوب لغريمه فلا
يضمن ذلك ان كان مملكه كاللغريم ولم يتعلق به حق لازم كرهن واجارة ويجوز الاستعانة
بذلك لعاجز عن نحو الكسر بالسكينة كما قاله ابن حجر هذا في غير صبي ومجنون وهائب اما

وله بلا فتنة أخذ ماله
من مما طل

هؤلاء فليس له الاخذ من مالهم ان ترتب عليه كسر او نقب لعذرهم خصوصا الغائب
وان لم يترتب على الاخذ ما ذكر اخذ من مالهم كغيرهم على المعتمد ولو لم يجد ما يأخذه
بعد الكسر والنقب ضمن لخصته في فعله وعدم العلم بحقيقة الحال لا ينافي الضمان
مرفوع يقع كثيرا في القرى اكرام الشاد مثلا أهل قريته على عمل للملتزم المستولى
على القرية فالضمان على الشاد لان الملتزم لم يكرهه على اكرامهم فان فرض من الملتزم
اكرام الشاد فكل من الشاد والملتزم طريق في الضمان وقراره على الملتزم ففائدة
لو كان لكل من اثنين على الاخر دين ووجد أحدهما فلا يخر أن يجحد قدر دينه
لمقع التقاص وان لم يكونا من النقة وودواختلف الجنس (ثم ان كان) أي المأخوذ
(جنس حقه ملكه) بدلا عن حقه ان كان بصفته أو بصفة أدون فيملكه حينئذ
بمجرد الاخذ بنية الظفر من غير صيغة تملك اذ لا يجوز له بنية غيره كأن أخذه لكون رهنا
بحقه فلا يجوز الاخذ وان كان المأخوذ غير جنس حقه أو هو لكنه بصفة أرفع باعه
مستقلا كما يستقل بالاخذ ولما في الرفع من تضييع الزمان ومحل الاستقلال بالبيع
ان لم يتيسر علم القاضى به لعدم علمه ولا بنية أو مع أحدهما لكنه يحتاج لمؤنة ومشقة
والا فلا يبيع الا باذن الحاكم واذا باعه فليبعه بنقد البلد وان كان غير جنس حقه ثم
بشترى به الجنس ثم يملك الجنس بصفة تملك كأن يقول تملكته هذا عوضا عن
حقى فان تلف قبل تملكه ولو بعد البيع ضمنه ولو آخر بيعه لانه قصير فنقصت قيمته
ضمن النقص ولا يأخذ فوق حقه ان أمكن الاقتصار على قدر حقه وان لم يمكن بأن
لم يظفر الا بمتاع تزيد قيمته على حقه أخذه ولا يضمن الزيادة لعذره وباع منه بقدر
حقه ان أمكن تجزئته والاباع الكل وأخذ من ثمنه قدر حقه ورد الباقي بهبة أو نحوها
بحيث لا يعلم أنه من تلك البهية وكذا لو أخذ غير جنس حقه وباعه وفضل من ثمنه شيء
فرد على خصمه بوجه من الوجوه (وشروط للدعوى) أي لصحتها (بنقد) خالص
أو مغشوش (أو دين) مثلى أو متقوم (ذكر جنس ونوع وقدر) وصفة تؤثر في القيمة
كأثرة درهم فضة أو ربحية صحاح أو مكسرة أما اذا لم تؤثر الصفة فلا يجب ذكرها الا في
دين السلم (و) للدعوى (بعين) حاضرة بالبلد يمكن احضارها بمجلس الحكم مثلية أو
متقومة تنضبط بالصفات كحبوب وحيوان وصفها بذكر (صفة) السلم وجوبا في المتقوم
دون المثلى ولا يجب ذكر قيمة فان لم تنضبط بالصفات كجوهر أو ياقوتة وجب ذكر
القيمة مع جنس ونوع ولون واختلاف وان تلفت العين وهي متقومة وجب ذكر القيمة
مع الجنس دون الصفات بخلاف المثلية فلا يجب ذكر القيمة ويكفي الضبط بالصفات
(و) للدعوى (بعقار) ذكر (جهة وحدود) أربعة اذ لم يعلم الا بها (و) للدعوى
(بنكاح) في الاسلام وصفه بذكر صحة (ولى وشاهدين عدول) وذكرا رضا المرأة ان
شرط لكونها غير مجبرة وذكرا اذن وليه ان كان سفيها واذن سيده ان كان عبدا فلا

ثم ان كان جنس حقه
ملكه وشروط للدعوى
بنقد أو دين ذكر
جنس ونوع وقدر
ولبعين صفة وبعقار
جهة وحدود وبنكاح
ولى وشاهدين عدول

يكفي في دعوى النكاح الاطلاق لان النكاح فيه حق الله تعالى وحق الادعى فاحتياط
له (و) للدعوى (بعقد مالي) كبيع وولوسلمة ووهبة ولولامة ذكر (صحته) ولا يحتاج الى
تفصيل كما في النكاح لانه دونه في الاحتياط (وتلغو) أى الدعوى (بتناقض كشهادة
خالفت) دعوى كمالو ادعى ملكا بسبب فذكر الشاهد ملكا بسبب آخر فلا تسمع
تلك الدعوى ولا يطلب من المدعى عليه جوابها ولا تسمع دعوى محال شرعا كحج
في شهر رجب او حسا وعادة كمثل جبل أحد ذهبا أو فضة وإنما تصح الدعوى بذلك
لانه قرب من المحال العقلي لبعده وقوعه وتسمع دعوى محال عادة كدعوى على جليل
انه استؤجر لشيل الزبل فالحاصل أن المحال العادى قسيمان مالا يمكن وقوعه في العادة
فلا تصح الدعوى به كمالو ادعى قدر من ارز ونحوه وكان الشخص لا يملكه عادة وما
يمكن فتصح فيمكن أن الجليل يؤجر نفسه اشيل الزبل تخلفا من عين وقعت عليه كان
حلف انه لا يبدان يفعل ذلك ترويضاً لنفسه مثلاً (ومن) أى والمدعى عليه الذى
(قامت عليه بينة) وحدها بثبوت حق (ليس له تخليف المدعى) على استحقاقه
مدعى لانه كقطع في الشهود ويستثنى مالو ادعى الذى قامت عليه البينة منقطاً
للمدعى كاداء له أو ابراء منه أو شرائه منه فيحلف مدعى نحو الاداء مقيم البينة على نفى
الاداء وما بعده لاحتماله هذا اذا ادعى حدوث شئ من ذلك قبل قيام البينة والحكم
بخلاف مالو ادعى ذلك بعد الحكم فلا يحلفه لثبوت الحق على خصمه بالحكم ويستثنى
أيضاً مالو قامت بينة بأعسار المدين فللدائن تخليفه لجواز أن يكون له مال باطن ومال
شهود له بينة بعين فقال الشهود لا نعلمه بأع ولا وهب فلخصمه تخليفه انها
ما خرجت عن ملكه بوجه وخرج بالبينة وحدها الشاهد واليمين والبينة مع عين
الاستظهار وذلك بلا حلف المدعى قبل ذلك امام شاهد أو مع عين الاستظهار
فلا يحلف بعده الدعوى على نفى ما ادعاه الخصم لانه قد تعرض في عينه لاستحقاقه
الحق ولا تسمع دعوى ابراء من الدعوى لانه باطل (وأهمل) أى القاضى وجواب من
قامت عليه البينة بكفيل أو بالترسيم عليه ان خيف هربه اذا طلب الامهال (ثلاثة)
من الايام (ل) لا حل الاتيان بـ (دافع) من نحو اداء أو ابراء وذلك بعد تفسيره بالدافع
ويمكن من سفر ليحضره ان لم تزد المدة على الثلاث فانها مدة قريبة لا يعظم الضرر فيها
ولو حضر بعد الامهال في ذلك شهو ذلك الدافع أو شاهد واحد أو أهمل ثلاثة أخرى
للتعليل أو التكميل ولو عين جهة ولم يأت بينة ثم ادعى أخرى عند انقضاء مدة المهلة
واستهل لم يمهل أو أثناءها أهمل بقيتها فقط (ولو ادعى رقب بالغ) مجهول نسب
ولو سكران (فقال ان احرأصالة) وهو رشيد ولم يسبق اقراره بالملك (حلف) فيصدق
وان قدواته الايدى بالبيع وغيره لموافقة الأصل وهو الحرية ومن ثم قدمت بينة
الرقب على بينة الحرية لان مع الاولى زيادة علم بنقلها عن الأصل أما لو قال أعتقه في

وبعد مالي صحته
وتلغو بتناقض
كشهادة خالفت ومن
قامت عليه بينة ليمين
له تخليف المدعى
وأهمل ثلاثة لدافع
ولو ادعى رقب بالغ فقال
أنا حرأصالة حلف

أو اعترفني الذي باعني منك فلا يصدق بغير بينة وإذا ثبتت حرته الأصلية بقوله يرجع
مشتريه على بائعه باليمن وإن أقبله بالملك لئلا يثبت على ظاهر اليد (أو ادعى رقب (صبي)
أو نحوه) ليس في يده لم يصدق (الابحجة) عن شهود أو علم قاض أو عيّن مردود لأن
الأصل عدم الملك نعم لو كان يدين غيره وصدقه الغير كفي تصديقه مع تحليف المدعي كالمو
كان يدينه وجهل لقطه فيحلف ويحكم له برفق لانه الظاهر من حاله ولا يضرا نكاره بعد
بلوغه لأن اليد حجة وانما حلف لخطر شأن الحرية فان علم لقطه لم يصدق (الابحجة) لأن
اللقط محكوم بحرته ظاهر بخلاف غيره ~~في تنبيهه~~ من شروط الدعوى أن لا ينافيها
دعوى أخرى وأن لا يكذب أصله ولو ثبت اقرار رجل بأنه عباسي فادعى ولده أنه
حسني لم تسمع دعواه ولا يثبت دعواه والشروط الثلاثة المعلومة مما سبق وهي العلم والالزام
وعدم المناقضة معتبرة في كل دعوى ويريد عليها في الدعوى على من لا يحلف ولا يقبل
اقراره ولي بينة أريد أن أقیمها فلو طلق امرأة ثم نسكت آخر فادعى أنه نسكتها في
عدته لم تسمع دعواه حتى يقول ولي بينة أريد أن أقیمها على أني طلقته سا يوم كذا فلم
تقض عدتي وفي الدعوى لعين بخوبيع أو هبة على من هي بيده واشترى بها أو اتهم بها
من فلان وكان يملكها أو وسلمت لها إلا أن الظاهر أنه انما يتصرف فيما يملكه وفي الدعوى
على الوارث بدين ومات المدين وخلف تركته تنفي بالدين أو يكذمانه وهي بيده هذا وهو
يعلم الدين أي أولى به بينة

~~في فصل~~ في جواب الدعوى من المدعي عليه وما يتعلق بالجواب (إذا أقر المدعي
عليه) حقيقة أو حكما (ثبت الحق) بالاقرار من غير حكم لوضوح دلالاته بخلاف البينة
ومن ثم لو كانت صورة الاقرار مختلفا فيها احتج للحكم (وان سككت عن الجواب أمره
القاضي) جوازا (به) أي الجواب وان لم يسأله المدعي لأن المقصود فصل الخصومة
وبذلك تنفصل (فان سككت) أي أصر المدعي عليه على سكوته عن جواب الدعوى
الصحيحة وهو عارف أو جاهل فنبه ولم يتنبه (فكم نكر) فيقول القاضي للمدعي احلف
بعد عرض اليمين عليه فمئن ثم يحلف المدعي ولا يمكن السكوت من الحلف لو أراد إلا
برضى المدعي ويندب له تكرير أجبته ثلاثا نعم ان غلب على ظنه أن سكوته لغو ذهشة
أو غباوة وجب اعلامه بالحال بأن يقول له إذا أطلت السكوت حكمت بنكولك
وقضيت عليك (فان سككت) أي أصر على السكوت (فنا كل) فيرد القاضي اليمين
على المدعي فلو حلف قبل ردها من القاضي لغت مالم يحكم بنكول الخصم والا فلا
توقف على رد القاضي فيحلف المدعي ان اختار ذلك ويستحق المدعي به بفرار اليمين
من غير توقف على حكم لأنها كالاقرار وهو لا يتوقف على حكم لا بنكول خصمه وبين
القاضي وجوبا وقبل نكول الخصم بالنكول للجاهل به بأن يقول له ان نسكت عن اليمين
حلف المدعي وأخذ منك الحق وللخصم بعد نكوله العود الى الحلف مالم يحكم بنكوله

أو صبي ليس في يده
لم يصدق (الابحجة)
في فصل ~~في~~ إذا أقر
المدعي عليه ثبت
الحق وان سككت عن
الجواب أمره القاضي
به فان سككت فكم نكر
فان سككت فكل

حقيقة بأن حكم القاضي بنكوله كقوله حكمت بنكوله أو جعلته فاكلاً أو تنزيلاً
كقول القاضي للمدعي ائلف فانه نازل منزلة الحكم بنكول المدعي عليه والافليس له
العود اليه الا برضا المدعي واذا نكل ثانياً لم يحلف المدعي لانه أسقط حقه برضا بحلف
خصمه (فان ادعى) عليه (عشرة) مثلاً (لم يكف) في الجواب (لا تلزمني) أي تلك
العشرة (حتى يقول ولا بعضها وكذا يحلف) ان توجهت اليمين عليه لان مدعى العشرة
مدعى لكل جزء منها فاشترط مطابقة الانكار واليمين دعواه وانما يطابقاها ان نفي كل
جزء منها فان حلف على نفي العشرة فقط فمنا كل عمادون العشرة فيحلف المدعي على
استحقاقه بجزء وان قل بلا تجديد دعوى وبأخذه نعم لو كان المدعي به مسنداً الى عهده
كان ادعت نكاحاً بخمسين كفاه نفي العقد بها والحلف عليه فان نكل لم يحلف هي
على البعض لانه يناقض ما ادعته أولاً وهو النكاح بالخمسين فيجب مهور المثل (أو)
ادعى عليه شخص (مالاً) فانكر وطلب منه اليمين فقال لا أحلف وأعطى المال لم
يلزمه قبوله من غير اقرار من المدعي عليه بل يجوز والمدعي تحليف المدعي عليه لانه
لا يأمن أن يدعى عليه بما دفعه بعد وكذا لو نكل عن اليمين وأراد المدعي أن يحلف
يمين الرد فقال خصمه أنا أبذل المال بلا يمين فيلزمه الحكم بان يقر ولا يحلف المدعي
أو ادعى عليه مالاً (مضافاً للسبب كقرضك) كذا (كفاه) في الجواب (لا تستحق)
أنت (على شيئاً) أولاً يلزمي تسليم شيء اليك ولا يشترط التعرض لنفي السبب فان
تعرض لنفيه جاز لان المدعي قد يكون صادقاً وتعرض ما أسقط المدعي به من نحو أداء
أو ابراء أو اعسار ولو اعترف به وادعى مسقطاً طوياً باليمين وقد يجوز عنهما فدعت
الحاجة الى قبول الجواب نعم لو ادعى عليه ودعيه لم يكفه في الجواب لا يلزمي التسليم
اذ لا يلزمه التسليم وانما يلزمه التخليه فالجواب الصحيح لا تستحق على شيئاً أو ينكر الا بداع
أو يقول هاتك الوديعة أو ردتها وحلف على حسب جوابه هذا يطابق الحلف
الجواب فان أجاب بنفي السبب المذكور بأن قال ما أقرضتني أو ما بعث لي أو ما غصبت
حلف عليه أو بالاطلاق فكذلك لي مطابق اليمين الانكار واعلم أن النكول يحصل
بأمر منها أن يقول بعد عرض اليمين عليه أنا نكل أو يقول له القاضي ائلف فيقول
لا أحلف أولاً فقط ومنها أن يقول له قل بالله فيقول بالرحمن وهذا فيمن ظهرفيه الجهل
بان يصير عليه بعد تعريفه بوجوب امتثال أمر الحاكم ومنها الامتناع من تغليب
اليمين ومنها السكوت لالدهشة وغباوة بعد قول القاضي له ائلف كما قال المصنف
(ولو أصر المدعي عليه على سكوت عن جواب) للدعوى الصحيحة بعد عرض اليمين
عليه لانه هشة (فمنا كل) ان حكم القاضي بنكوله بان يقول له جعلته فاكلاً
او نكاحاً بتشديد الكاف لا متاعه ولا يصير هنأنا كلاً من غير حكم او مافي معناه
من طلب تحليف المدعي لان ما صدر عن الساكت ليس صريح نكول ويسن للقاضي

فان ادعى عشرة لم يكف
لا تلزمني حتى يقول
ولا بعضها او كذا يحلف
أو مالا مضافاً للسبب
كقرضك كفاه
لا تستحق على شيئاً ولو
أصر المدعي عليه على
سكوت عن جواب
فمنا كل

عرض اليمين عليه ثلاثا والعرض من القاضى على الساكت أكد ولو ظهر منه جهل
حكم النكول وجب عليه تعريفة بان يقر له ان نكولك بوجوب حلف المدعى وانه
لا تسمع بينتك بعده باداء أو نحوه فان حكم عليه ولم يعرفه نفذ وأثم بعد عدم تعليمه لانه
المقصر بعدم تعلمه حكم النكول وقول القاضى للمدعى بعدم امتناع المدعى عليه من
الحلف أو بعد سكوتة احلف واقباله عليه ليحلفه وان لم يقر له احلف نازلا منزلة
قوله حكمت بنكوله فليس للمدعى عليه أن يحلف الا ان رضى المدعى (واذا ادعى) أى
كل من اثنين (شياً فى بدائل) أى غير هذين الاثنين لم ينسبه الى أحدهما قبل البينة
ولا بعدها (وأقاما) أى كل منهما (بينة) بذلك الشئ (سقطتا) أى البينتان اذا تساوتا
تاريخا وعدد التعارضهما ولا مرجح فأشبهتا الدليلين اذا تعارضتا بلا ترجيح وحينئذ
فيحلف لكل منهما بما عينا فان أقر ذو اليد لأحدهما قبل البينة أو بعدها رجحت بينته
ولو زاد بعض حاضري مجلس قبل صفة مثالا الا ان احتفت القرأى الظاهرة على ان
البينة ضابطون له من أوله الى آخره فقالوا لم نسبه مع الاصغاء الى جميع ما وقع وكان
مثلهم لا ينسب للعقلة فى ذلك فحينئذ يقع التعارض لان النفي المحصور يعارض الاثبات
الجزئى (أو) ادعى كل من اثنين شياً (بيدهما) ألا يبدأ أحد كعقار أو متاع ملقى فى
طريق وليس المدعى ان عنده ثم بينة لكل منهما (فهو) أى الشئ المدعى به (لهما) أى
بالبينة القائمة لا باليد السابقة على اقامة البينتين والا فمالها اذ ليس أحدهما أولى به
من الآخر والفرق بين البينة القائمة واليد السابقة هو الحاجة الى الحلف فى الثانى
لا فى الاول (أو يبدأ أحدهما) تصرفاً أو امساكاً أو يسمى الداخل (قدمت) من غير يمين
(بينته) وان تأخر تاريخها أو كانت شاهداً أو عينا وبينة الخارج شاهدين أو لم تبين
سبب المثلث من شراء أو غيره ولو أزيلت يده ببينة وأسندت بينته المثلث الى ما قبل ازالة
يده ترجيحاً لبينته بيه الحكمة والحسبة ما لم يكن مع بينة الخارج زيادة علم كالمو قال
الخارج هو ملكى اشتريته منك أو أكثرته منى فقال الداخل هو ملكى وأقاما بينتين
بما قال مرجح الخارج لزيادة علم بينته بما ذكر ومحل اذ لم يسند انتقال المثلث عن شخص
واحد والا فدمت بينة الخارج ان كانت أسبق تاريخا ومحل ترجيح بينة الداخل (ان
أقاما بعد بينة الخارج) ولو قبل تعدد يدها بخلاف ما لو أقامها قبلها لانها انما تسمع
بعدها لان الاصل فى جانب اليمين لانه مدعى عليه فلا يعدل عنها مادامت كافية وهى
كافية مادام الخارج لم يقيم بينة ولو قامت بينة بالرق وبينته بالحرية قدمت بينة الرق لان
معها زيادة علم لانها ناقلة وبينته الحرية مستحبة ولو ادعى القبطا بيه أحدهما وأقام
كل بينة استويا لانه لا يدخل تحت اليد (وترجح بتاريخ سابق) كان شهد بينة
لواحد عملك من سنة الى الآن وبينته أخرى لآخر عملك بأكثر من سنة الى الآن والعين
بيدهما أو يبدع غيرهما ألا يبدأ أحد وانما رجحت بينة ذى اكثر المديتين وهى الاسبق

واذا ادعى شيئاً فى يد
ثالث وأقاما بينته
سقطتا أو يبدعها فهو
لهما أو يبدعها
قدمت بينته ان أقامها
بعد بينة الخارج
وترجح بتاريخ سابق

تاريخ العدم المعارضة في الزائد على الاخرى بل تعارض في السنة المتأخرة واذا تعارضا
 فيها تساقطا بالنسبة لها فيستحب الملك السابق ولصاحب التاريخ السابق اجرة
 وزيادة حادثة من يوم ملكه بسبب الشهادة وهو الوقت الذي اُرخت به المدينة لا من
 وقت المحكم فقط لانها مائة ملكه نعم لو كانت العين بيد الزوج أو البائع قبل القبض لم
 يلزمه اجرة اُمالو كانت العين بيد أحد هارحت بيته وان كانت شاهداً أو عينا أو تأخر
 تاريخها لان البينتين متساويتان في اثبات الملك في الحال فيتساقطان فيه وتبقى اليد
 في مقابلة الملك السابق وهي أقوى من الشهادة على الملك السابق بدليل انها لا تزال
 بها (و) يرجح (بشاهدين) وبشاهد وامرأتين وباربع نسوة فيما يقبض بشهادتهن
 (على شاهد مع عين) للآخر في غير بيعة الداخل بل ترجح مطلقة على من ذكر ويمكن
 تصوير ذلك بالحوصل المتنازع بينهما في عيب تحت الثياب في أمة يؤدي الى المال أو في
 حرة لتبعض المهر مثلاً (لا زيادة شهود) صفة أو عدد الاحد هما لم يبلغوا عدد التواتر
 والا فيرجع لفائدة العلم الضروري حينئذ وكذا لا ترجح بيعة وقف على بيعة ملك ولا بيعة
 انضم اليها حكم بالملك على بيعة بلا حكم ولا برجلين على رجل وامرأتين ولا على أربع
 نسوة لكمال الحجّة في الطرفين (ولا) بيعة (مؤرخة على) بيعة (مطلقة) لان المؤرخة
 وان اقتصت الملك قبل الحال فالمطلقة لا تنفيه ولا من مجرد التاريخ ليس بمرجح لاحتمال
 أن المطلقة لو فسرت فسرت بما هو أكثر من الاولى نعم لو شهدت احدهما بين والاخرى
 ببراء من قدره رجحت بيعة البراء لانه انما يكون بعد الوجوب والاصل عدم تعدد
 الدين بخلاف ما لو أثبت على زيد اقرارا بدين فثبت زيد اقرارا المدعي بعدم استحقاقه
 عليه شيئاً فان اقرارا المدعي لا يؤثر في الاقرار لاحتمال حدوث الدين بعد ولان الثبوت
 لا يرتفع بالنفي المحتمل (ولو ادعى) أي كل من اثنين (شيأً بيد ثالث) فان أقرب به
 لاحدهما لم له وللاخر تخليفه اذ لو أقرب له أيضاً غرم له بدله وان أنكر ما ادعى
 ولا بيعة حلف لكل منهما عينا وترك في يده (و) ان ادعى كل من اثنين على ثالث
 بيده شيء أنكرهما ثم (أقام كل) منهما (بيعة انه اشتراه) منه وهو يملكه وسلمه ثمنه (فان
 اختلف تاريخهما حكم للاسبق) منهما تاريخا لان معاز زيادة علمه ولان الثاني اشتراه
 من الثالث بعد زوال ملكه عنه ولا نظراً لاحتمال عوده اليه لانه خلاف الظاهر
 (والا) بان اتحد تاريخهما أو طلقتا التاريخ أو احدهما (سقطتا) لاستحالة اعمالهما وصار
 كأن لا بيعة فيحلف الثالث لكل منهما عينا انه ما باعه ولا تعارض في الثمين فيلزم انه
 أي يرجع كل منهما عليه بالثمن لثبوت البيعة (ولو ادعى اموالا لمورثهم) الذي مات
 (وأقاموا شاهداً) بذلك المال (وحلف بعضهم) أي المدعين على أن المدعي به لمورثهم
 (أخذ) أي ذلك البعض (نصيبه ولا يشارك فيه) أي نصيب البعض على من لم يحلف
 فيه فصل في بيان قدر النصاب في الشهود المختلف باختلاف المشهود به وفي بيان

وبشاهدين على
 شاهد مع عين لا زيادة
 شهود ولا مؤرخة على
 مطلقة ولو ادعى شيئاً
 بيده ثالث وأقام كل
 بيعة انه اشتراه فان
 اختلف تاريخهما
 حكم للاسبق والا
 سقطتا ولو ادعى اموالا
 لمورثهم وأقاموا شاهداً
 وحلف بعضهم أخذ
 نصيبه ولا يشارك
 فيه فصل

شروطهم (الشهادة) بحسب ما تقبل فيه وهو المشهود به سبعة أنواع لانه اما حق الله تعالى واما حق الاذى فحق الله على ثلاثة أقسام الاول ما يقصد به العبادة فيمكن في (رمضان) أى لرؤية هلال رمضان بالنسبة للصوم وما ألحق به ولشوال بالنسبة للأحرام بالحج ولذى الحجة بالنسبة للوقوف (رجل) واحد (و) الثاني ما لا يقبل فيه أقل من أربعة رجال فيشترط (زنا) ولواط واثبات بهيمة وميتة (أربعة) لا بد أن يقولوا رأينا أو أدخل حشفته في فرج ثلاثة على وجه الزنا ولا بد من ذكر المرأة المزني بها وأما مكان الزنا وزمانه فلا يشترط ذكرهما حيث لم يذكرهما أحد والاوجب سؤال باقهم لاحتمال وقوع تناقض يسقط شهادتهم والثالث ما يقبل فيه رجلان وهو أسباب الحد وسواء كان الحد قتلًا للمرتد أو لقاطع الطريق ان قتل مكافئة له أم قطعًا في سرقة أو في قطع الطريق أم جلد الشارب خمر ولا تقبل في حقوق الله تعالى النساء أصلاً (و) حق الاذى على أربعة أقسام الاول ما يشترط (مال) أينما كان كودعة أو ديناً أو منفعة كسكنى دار (و) لمحق مالى أو عقد مالى أو فسخه من (ما قصد به مال) ماعد الشركة والقراض والكفالة أما هي فلا بد فيها من رجلين إلا أن يريد في الاولين اثبات حصته من الربح وذلك (كبيع) ومنه الحوالة لأنها بيع دين بدين وإقالة وضمان وإبراء وقرض ووقف وصلى ورد ببيع وشفعة ومساواة وغصب ووصية بمال وإقرار ومهر في نكاح أو وطء شبهة وخلع وقتل خطأ وقتل صبي ومجنون وقتل حر عبداً ومسلم ذمياً وقتل والد أو امرأة أو سرقة لا قطع فيها (ورهن) وخيار وأجل وكذا اجنابة ترجب مالا فيمكن في ذلك كله أحد ثلاثة أمور إما (رجلان أو رجل وامرأتان أو رجل ويمين) من المدعى بعد أداء شهادة شاهده وبعد تعديله ويدكر وجوباً في حلقه صدق شاهده لان اليمين والشهادة حجتان مختلفتان الجنس في غير هذه الصورة فاعتبر ارتباط احدهما بالآخرى ليصير كالجنس الواحد ثم هل القضاء بالشاهد واليمين معاً أو بالشاهد فقط واليمين مؤكدة أو بالعكس أقوال أصحها أولها وتظهر فائدة الخلاف فيما لو رجع الشاهد فعلى الاول يغرم النصف وعلى الثاني يغرم الكل وعلى الثالث لا شيء (و) الثاني ما شرط (لغير ذلك) أى المذكور من الزنا والمالى وهو ما لا يقصد منه المال أصلاً كعصا ص وقذف وكدمات الزنا كقبلة ومعانقة وكالات قرار بالزنا وكوطء الشبهة اذا قصد بالدعوى به اثبات النسب أما اذا قصد بالدعوى به المال وشهده به حسبة فيثبت بما يثبت به المال (ولما يظهر للرجال غالباً) والمراد بالغلبة كثرة اطلاع الرجال عليه وان كان اطلاع النساء عليه أغلب فليس المراد بالغلبة بالنسبة اليهن وذلك (كنكاح وطلاق) ورجعة (وعتق) وإقرار بفحوزنا وموت ووكالة وأيضاً وشركة أى عقدها وقراض وكفالة وشهادة على شهادة وودعة ومصورته أن يدعى ماله كما غصب ذى اليد لها وذو اليد يدعى أنها

الشهادة لرمضان رجل
ولزنا أربعة ولمال وما
قصد به مال كبيع
ورهن رجلان أو رجل
وامرأتان أو رجل
ويمين ولغير ذلك ولما
نظـهر للرجال غالباً
كنكاح وطلاق
وعتق

ودبعة فلا بد من شاهد من لان المقصود بالذات اثبات ولاية الحفظ له وعدم الضمان
 بتوثيق على ذلك ثم حق الادعى في النكاح المتم والنقطة والكسوة وفي الطلاق
 والرجعة العدة وفي الاقرار بخوفا خوفا اشتباه الانساب وفي الموت العدة وفيما بعده
 الولاية ثم صورة العدة هي أن يكون الزوج غائبا وشهد شاهدان بموته لا حل أن تعتد
 زوجته عدة الوفاة والمراد بقوله كنه كاح أي لأجل اثبات العصمة فان ادعته المرأة
 لاثبات المهر أو شرطه أو للارث فيثبت بشاهد وعين والمراد بالطلاق سواء كان
 بعوض أو بغيره هو ان ادعته الزوجة فان ادعاه الزوج بعوض ثبت بشاهد وعين وزيد
 على ذلك الاسلام والردة والبلوغ والعفو عن القصاص فلا يقبل في ذلك كله الا
 (رجلان و) الثالث ما شرط (لما يظهرون للنساء) غالبا (كولادة وحيض) وبكارة
 وثبوت وجل ورضاع من الثدي وعيب امرأة تحت ثوبها وصباح ولد عند الولادة
 ليعطى حكم الكبير في الصلاة وغيرها والمراد بقوله كولد أي من حيث ثبوت
 النسب ففيها حق ادعى وذلك بأن أتت بولد فادعى الزوج أنه مسمة عارفا قامت بينة
 على أنها ولده والمراد بالحيض كأن علمق طلاقها على حيضها ثم ادعته فانكر فقامت
 حجة على ذلك وبالبكارة كأن تزوج امرأة بشرط البكارة ثم ادعى أنه وجدها ثيبا فقام
 كل منهما حجة والمراد بكون الرضاع فيه حق ادعى أن يصور بما اذا شهد شخصان على
 شخص بأنه ارتضع على أم زوجته ليكون النكاح باطلا والمراد بعيب امرأة هو ان
 ادعى أنها ارتقاء أو قرناء وأقام بذلك بينة له فسخ النكاح أو لترده في البيع فيمكن
 في ذلك كله أحد ثلاثة أشياء اما (أربع) من النساء (أورجلان أو رجل وامرأتان)
 تنبيه ما قبل فيه شهادة النسوة على فعله لا تقبل شهادتهن على الاقرار به فانه مما
 يسمعه الرجال غالبا كسائر الاقارب والرابع ما يقبل فيه شاهدان وعين في صور سبعة
 الاولى دعوى المشترى جواز رد المبيع بعيب قديم والثانية الدعوى الكائنة
 في صور العنة وصورتها اذا ثبتت العنة بالاقرار فضرر القاضي له سنة ثم بعد السنة
 ادعى الوطء فيها وأنكرته وهي بكر فلا بد أن تقيم البينة بكارتها وتختلف على عدم
 الوطء لاحتمال عود البكارة والثالثة دعوى الجراحة في عضو باطن ادعى الجراح أنه
 غير سليم قبل الجناية وصورته أن يختلفا في أصل الجناية أي هل جنى أولا فلا بد من
 بينة على وجودها فاذا ثبتت ثم اختلفا في سلامة العضو المجنى عليه وعدمها أي هل
 هو سليم فتجب فيه الدية أو أشل فتجب فيه الحكومة وكان ذلك العضو من الاعضاء
 الباطنة كالكلى والاثنتين فيختلف المجنى عليه أنه كان سليما بعد قيام البينة بذلك أما
 لو ثبتت الجناية من أول الامر ثم اختلفا في السلامة وعدمها فان كان الاختلاف
 في عضو ظاهر صدق الجاني بيمينته أو باطن صدق المجنى عليه كذلك والرابعة دعوى
 اعسار نفسه اذا عهد له مال فان لم يعهد ذلك صدق بيمينته وصورة ذلك أن يكون عليه

رجلان ولا يظهرون للنساء
 كولد وحيض أربع
 أورجلان أو رجل
 وامرأتان

دين ويطالب به فيدعي تلف ماله بسبب ظاهر لم يعرف فلا بد من بينة على وجود ذلك
السبب ثم يخلف على تلف المال به والوديعة ومال القراض والشركة وغيرها
كالا عسار اذا ادعى تلفها بسبب ظاهر لم يعرف والخامس الدعوى على الغائب
فوق مسافة العدوى بأن ادعى أن له عليه دراهم وأراد أخذها من ماله والسادس
الدعوى على الميت والصبي والمجنون والمفقود والمتعزز والمتوارى والسابع فيما اذا
قال لزوجته أنت طالق أمس ثم قال أردت أنها طالق من غيري بأن كانت متزوجة
قبل ذلك فيقيم في هذه الصور السبعة البينة بما ادعاه ويخلف معها طلب اللال حتى لا
لاحتتمال تزوير البينة والمراد بالخلف عليه في الصورة الاولى قدم العيب وفي الثانية
عدم الوطاء وفي الثالثة عدم السلامة وفي الاخيرة ارادة طلاق غيره صورتها أن امرأة
كانت متزوجة وطلقت وانقضت عدتها ثم تزوجها رجل آخر وقال لها أنت طالق
أمس ثم قال أردت من غيري فاذا أقام بينة بتطليق الغير اياها وانها كانت متزوجة
حلف على ارادته طلاق غيره اياها والخلف عليه هنا غير ما ادعاه ولا يضر ذلك
(وشرط في شاهد) عند أداء الشهادة عشرة في غير هلال رمضان ونحوه مما الغرض
منه تحقيق الغرض اذ ليس فيه مشهود عليه ولا له ونظمها بعضهم من بحر الطويل
فقال

بلوغ وعقل ثم الاسلام نطقه * وعدل كذا حرية مروءة
وذو بقة لا حجر ليس بمتهم * فهذه لشهادتها عشرة

الاول (تسكليف) فلا تقبل شهادة صبي لقوله تعالى من رجالكم ولا مجنون بالاجماع
(و) الثاني (حرية) ولو بالدار كأن كان لقيط ابدار الاسلام فلا تقبل شهادة رقيق
خلاف الامم الثالث أن يكون متيقظا فلا تقبل شهادة مغفل لا يضبط والرابع
أن يكون ناطقا فلا تقبل شهادة الاخرس وان فهمت اشارته لكل أحد والخامس
أن يكون غير محجور عليه بسفه فلا تقبل شهادته والسادس أن يكون مسلما
فلا تقبل شهادة الكافر على المسلم ولا على الكافر خلافا لابي حنيفة في قبوله شهادة
الكافر على الكافر ولا حجة فيها اذا شهد كافر في الوصية في السفر لا في غيره سواء
كان المشهود عليه مسلما أو كافرا متسكبا بقوله تعالى أو آخران من غيركم ان أنتم
ضربتم في الارض وانما لم تقبل شهادة الكافر عنه دنا لانه ليس بعدل ولانه أفسق
الفساق ويكذب على الله تعالى فلا يؤمن من الكذب على خلقه وقد قال تعالى
واستشهدوا شهيدين من رجالكم أي المسلمين أما قوله تعالى أو آخران من غيركم
فاحجب عنه بان معناه من غير عشيرتكم أو هو منسوخ بقوله تعالى وأشهدوا ذوي
عدل منكم (و) السابع أن يكون له (مروءة) وهي لغة الاستقامة فلا تقبل الشهادة
من عادم مروءة لان من لا مروءة له لا حياء له ومن لا حياء له قال ما شاء لقوله صلى الله

وشرط في شاهد
تسكليف وحرية
ومروءة

(قوله عشرة) أي
في النظم اما في النسخ
فتسعة لدخول البلوغ
والعقل في التسكليف
ره

عليه وسلم اذ لم تستخ فاصنع ما شئت والمروءة شر عاتق في الادناس عرفا وتختلف باختلاف الاشخاص والاحوال والاما كن فيسقطها كل وشرب وكشف رأس وليس فقيه قباء أو فليسوة بمكان لا يعتاد لفاعلاها كأن يفعل الثلاثة الاول غير سوق في سوق ولم يغلبه عليه في الاولين جوع أو عطش و يفعل الرابع فقيه في بلد لا يعتاد مثله لبس ذلك فيه ويسقطها أيضا قملة زوجة أو أمة بحضرة الناس الذين يستحبها منهم في ذلك واكثر ما يضحك بينهم او اكثر لعب شطرنج او استماعه ورقص (و) الثامن أن يكون له (عدالة) فلا تقبل شهادة فاسق ولو نصبه الامام للشهادة لقوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ولو كان الفاسق يعلم الفسق من نفسه وصدق في شهادته فالمعتمد عند الرمي أنه يحل له أن يشهد وينبغي ان لا يتقدم على أهل الفضل كما قاله ابن قاسم نقلا عن الرمي ولو كان الشاهد يعلم فسق نفسه والناس بعة دون عدالة جازله أن يشهد والعدل يتحقق بخصلتين (باجتناب كبيرة) كتقديم الصلاة او تأخيرها عن وقتها بلا عذر ومنع الزكاة وترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بشرط أن يكون مجتمعا عليه او منكر اعند الفاعل وان لم يكن منكر اعند الناهي وان يأمن الخمر على نفسه وماله ونحوهما وان لا يخاف الوقوع في مفسدة أعظم من النهي عنه سواء كان الناهي ممثلا للنهي او الامن الولاية او الافاد للنهي او لا ونسب ان القرآن كلا او بعضا ان كان حفظه بعد البلوغ وامن مكره تعالى بأن يستترسل في المعاصي ويجزم بالعفو اعتمدا على سعة فضل الله و يفعل الطاعات ويترك المعاصي ويجزم بالنجاة وا كل الربا وا كل مال اليتيم والافطار في رمضان من غير عذر وعقوق الوالدين ولو كافرين والزنا واللواط والقذف والقتل وشهادة الزور وضرب المحترم بغير حق والنميمة وهي نقل الكلام على وجه الافساد سواء قصده الافساد ام لا وأما الغيبة فان كانت في اهل العلم وحمل القرآن فهي كبيرة والافصغية (و) اجتناب (اصرار على صغيرة) والاصرار هو الاكثر من نوع او انواع من الصغائر مع ان طاعته لا تغلب معاصيه فالمدامومة على النوع الواحد من الصغائر كبيرة وضبط الغلبة بالعدد من جاني الطاعة والمعصية من غير نظر لكثرة ثواب في الاولى وعقاب في الثانية لان ذلك امر اخر وى اى فتقابل حسنة بسنة لا بعشر سنين والمراد الغلبة باعتبار الامر بأن تحسب الحسنات التي فعلها في عمره والسيئات ايضا وينظر الغالب وليس المراد الغلبة باعتبار يوم بيوم فمن الصغائر النظر المحرم وهجر المسلم فوق ثلاثة ايام والنيابة وشق الجيب والتهجتر في المشى وادخال صبيان أو مجانين في المسجد يغلب تنجيسهم له واستعمال نجاسة في بدن او ثوب لغير حاجة (و) التاسع (عدم تهمة) في الشهادة لقوله تعالى ذلكم اقسط عند الله واقوم للشهادة وادنى ان لا ترتابوا فاسم الاشارة راجع لان تكتبوه وقوله اقسط عند الله اى اكثر قسطا اى لا يفتقر قوله واقوم

وعدالة باجتناب كبيرة واصرار على صغيرة وعدم تهمة

للمهادنة أي وأثبت لها وأعوان على أقامتها ۞ قوله وأدنى أن لا ترتابوا أي وأقرب
في أن لا تشكوا في جنس الدين وقدره وأجله وفي الشهود أي أقرب من عدم الرتبة
فتى كانت هناك رتبة امتنعت الشهادة والرتبة خاصة بالمتهم فلا تقبل شهادة
محصل لنفسه نفعا بأن يظهر حال الشهادة أن فيها جرت نفع له فشهادته بمال لا تخ
ميت له أين حال الشهادة مقبولة وإن مات الابن بعدها ولو كان لشخص على آخر دين
جأحه له فله أن يحبس به شخصا ويدعي المحتمل على المحال عليه بالدين ويقيم الحمل
شاهد الله عليه فإنه تقبل شهادته له ولا يقال إن هذه شهادة جرت نفعاً فلا تصح لأن
الدين انتقل للمحتمل كما لا تقبل شهادة دافع عن نفسه ضرراً كشهادة عاقلة بفسق
شهود قتل يحملون بدله وهو الدية من خطأ أو شبه عمد وشهادة غرماء مفلس حجر عليه
بفسق شهود دين آخر ظهر عليه لأنهم يدفعون بها ضرر المزاحمة (فترد) أي الشهادة
(لرقية) سواء كان مأذوناً له في التجارة وغيرها أم لا ومكاتبه لأن له فيه علة ولغيرهم
له ميت بأن ادعى وارث الميت المدين يدين له على آخر وأقام صاحب الدين شاهد الله
فلا تصح للتهمة لأنه إذا أثبت للغريم شيئاً أثبت لنفسه المطالبة به وخرج بالميت
الغريم المحي وهو موثر أو معسر ولم يحجر عليه حجر فليس فتقبل شهادة الغريم له لقوله
صلى الله عليه وسلم لا تجوز شهادة ذى الظنة ولا ذى الحنة رواه الحاكم والظنة التهمة
والحننة العداوة (و) ترد الشهادة (لبعضه) من أصل للشاهد وان علا وفرع له وان
سفل ولو بالرشد أو بالتزكية له أو شاهد له لأنه بعضه فكانه شهد لنفسه والتزكية
وان كانت حقاً لله تعالى لأن فيها اثبات ولاية للفرع وفيها تهمة (لا) الشهادة (عليه)
أي بعضه بشئ فتقبل إذا لتهمة حيث لا عداوة والالم تقبل ولا ترد الشهادة على أبيه
بطلاق ضرة أمه طلاقاً بائناً أو أمه تحتها أو قذف الضرة المؤدى للعان المؤدى لفراقها
على الاظهر اضعف تهمة نفع أمه بذلك إذ له طلاق أمه متى شاء مع كون ذلك حسبة
تلزمه الشهادة به أما إذا كان الطلاق رجعيًا فتقبل قطعاً هذا كله في شهادة حسبة
أو بعد دعوى الضرة فان ادعى الاب الطلاق لاسقاط نفقة ونحوها لم تقبل شهادة
بعضه للتهمة وكذا لو ادعت الام الطلاق ولو ادعى الفرع على آخر يدين لموكله فأنكر
المدين فشهد به أبو الوكيل قبل وان كان فيه تصديق ابنه كما تقبل شهادة الاب وابنه
في واقعة واحدة لأن التهمة ضعيفة جداً ولا ترد شهادة أحد الزوجين والأخوين
والصديقين للآخر منهم لا انتفاء التهمة (و) ترد الشهادة (بما هو محل تصرفه) من
قيم أو وصي أو وكيل وذلك كأن ادعى سفيه على شخص بشئ وأقام قيمه شاهداً فلا
تقبل شهادته وكما لو ادعى أحد وصيين بمال للصبي وأقام الوصي الثاني شاهداً فلا تقبل
شهادته وكما لو ادعى الموكل شيئاً وأقام الوكيل شاهداً به فلا تقبل شهادته وذلك كأن
وكل زيد في بيع شئ فادعى شخص أن هذا الشئ ملك له فأراد الوكيل وهو زيد أن

فترد لرقية وللبعضه
لا عليه وبما هو محل
تصرفه

شهده بأنه ملك للموكل فلا تقبل شهادة كل ان شهده بذلك في حال ولايته أو وصايته
 أو وكالته فان شهده بعد عزله ولم يكن خاصمه قبلت وتثبت الوكالة بأصول الوكيل
 وفروعه وبأصول الموكل وفروعه بخلاف الوصاية لا تثبت بذلك لأنها أقوى من الوكالة
 ومنه ل ذلك الامام والقاضي وناظر الوقف والمسجد اذا ادعوا شيئا ثم أقاموا أصولهم
 أو فروعههم شهودا فان شهادتهم تقبل (و) ترد الشهادة (من عدو على عدوه)
 في عداوة دنيوية ظاهرة لان العداوة من أقوى الريب بخلاف شهادته له فتقبل اذا
 لا تهمة ومن ذلك أن يشهد رجلان على ميت بحق فيقيم الوارث بينة بأنهما عدوان
 للوارث فلا يقبلان عليه لانه الخصم في الحقيقة لا يقال التركة ملكه وعدو الشخص
 من يحزن بفرحه ويفرح بحزنه (و) ترد الشهادة (من مبادر) بشهادته قبل ان تطلب
 منه قبل الدعوى أو بعدها لقوله صلى الله عليه وسلم خير القرون قرني ثم الذين يلونهم
 ثم الذين يلونهم ثم يأتي قوم يشهدون ولا يستشهدون رواء الشيطان أي فان ذلك
 في مقام الذم لهم والمراد بقوله صلى الله عليه وسلم قرني أصحابه وبالذين يلونهم التابعون
 وبالذين يلونهم الثاني من يأخذون عن التابعين وانما ترد الشهادة من المبادر لانه
 متهم ولو في مال يتيم أو زكاة أو كفارة أو وقف أو غائب أو غير ذلك بل ينصب القاضي
 من يدعي ثم يطلب البينة ولا تحتاج الى حضور خصم ولا يشترط في الشاهد معرفته
 بفروض الصلاة والوضوء مثلا اذا لم يقر في التعلم بأن أسلم قريبا أو كان في شاهر
 جبل ولا يضرتوقفه في الشهادة المعادة بأن لم يرض باعادتها خوفا من رده كارد أو لا
 ولذلك لو أعاد الشهادة في المجلس جاز ما بها بعد طلبها منه قبلت (الا) في شهادة حسبة
 وهي ما نوى به وجه الله فتقبل قبل الاستشهاد ولو ببلاد عدوى لقوله صلى الله عليه وسلم
 ألا أخبركم بخير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن يسئلها وانما تقبل في حق الله
 تعالى كصلاة وزكاة وكفارة وصوم وحج عن ميت بأن يشهد بتركها وحق لمسجد
 ويتيم ومجنون أو في حمله تعالى بأن يشهد بعوجهه والافضل فيه السر كحد الزنا
 والسرقة وقطع الطريق أو (في حق مؤكده) وهو ما لا يتوقف وقوعه على رضا
 الا آدمي بل يقع قهر اعنه بمقتضى الشهادة (كطلاق وعق) ونسب وعفوع عن قود
 ونقاء عدة وانقضائها وخلع لكن بالنسبة للفراق لا للمال بأن يشهد بالخلع لينع من
 مخالفة ما ينشأ منه وصورة الشهادة لذلك أن يقول الشهود للقاضي حيث لا دعوى
 نشهد على فلان بكذا وهو ينكر فأحضره لنشهد عليه فان ابتدوا فقالوا فلان زني فهم
 قذفة وانما تسمع شهادة الحسبة عند الحاجة اليها حالاً فلو شهد اثنان أن فلانا أعتق
 عبده أو أنه أخو فلانة من الرضاع لم يكف حتى يقولوا وهو يريد أن يسترقه أو هو يريد
 أن ينكحها ولا عبرة بقولهما نشهد لك لا ينكحها وان كانا يريدان سفرا وخشيما أن ينكحها
 في غيبتها أما حق الا آدمي كقود وحرق وقذف وبيع واقرار فلا تقبل فيه شهادة الحسبة

ومن عدو على عدوه
 ومن مبادر الا في حق
 مؤكده كطلاق
 وعق

كما لا تسمع في محض حدود الله تعالى وحينئذ فتسمع في السرقة قبل رد مالها وتنبه
قد تسمع الشهادة بلا دعوى صحيحة في مسائل آخر كتصرف حاكم في مال تحت ولايته
واحتماج لمعرفة نحو قيمته أو ملكه أو يده فله سماع البينة بذلك من غير دعوى اكتفاء
بطلبه كما في تعديل الشاهد أو جرحه وكذا في نحو مال محجور شهده اثنتان أن وصيه خانه
ومال غائب شهدا بقواته ان لم يقبضه الحاكم ونظير ذلك قضاؤه انحوصي في عمله بعد
الثبوت عنده من غير طلب أحد حكمه (وتقبل) أي الشهادة (من فاسق) أو خاتم
مروءة (بعد توبة) بشرط عدم وصوله لحالة الغرغرة لان من وصل الى تلك الحالة أيس
من الحياة فتوبته انما هي لعلمه باستحالة عوده الى مثل ما فعل وعدم طلوع الشمس من
مغربها (وهي) أي التوبة (ندم) على المعصية من حيث المعصية لا خوفا عقوبة لو علم
بمحاله أو فوات مال أو نحو ذلك (ب) شرط (اقلع) عنها في الحال ان كان متلبسا بها أو
عازما على معاودتها (وعزم أن لا يعود) اليها ما عاش ان تصور منه والا كحبيب بعد
زناه لم يشترط فيه العزم على عدم العود له بالاتفاق (وخروج عن ظلامة آدمي) بأي
وجه قدر عليه ما لا كانت أو عرضا نحو قود وحده قد فأن أفلس وجب عليه الكسب
فان عجز عن رد الظلامة الى المالك ووارثه دفعه لحاكم ثم نقة فان تعذر صرفه فيما شاء من
مصالح المسلمين عند انقطاع خبره بنية القرض وغرم بدله اذا وجد واما احتياج لنية
القرض لئلا يضيع على مالكه اذا ظهر لكونه نائبا عنه في الصرف فان أعسر عزم
على الاداء عند قدرته فان مات قبله فلا مطالبة عليه في الاخرة ان لم يعص بالتزامه
والمرجو من فضل الله تعالى أن يعرض المستحق واذا بلغت الغيبة المغتاب اشترط
استحلاله فان تعذر لموته أو تعمير لغيبته الطويلة استغفر له كأن يقول اللهم اغفر لفلان
ولا أثر لتحليل وارث ولا مع جهل المغتاب بما حمل منه أما اذا لم تبلغه كفي فيها الندم
والاستغفار له أما لو اغتاب صغيرا مميزا وبلغته الغيبة فلا يكفي الاستغفار له لان للصبي
أمد ايتنظر وبفرض موته يمكن استحلال وارث الميت من المغتاب بعد بلوغه ويكفي
الندم والاقلاع عن الحد ومن لزمه حد وخفي أمره نذب الستر على نفسه فان ظهر
أق للامام ليعقبه عليه لفوات الستر ولا يكون استيفاءه مزيلا للمعصية بل لا بد معه
من التوبة اذ هو مسقط لحق الا آدمي فقط وأما حق الله تعالى فيتموقف على التوبة
فاذا لم يتب عوقب على عدم التوبة وعلى الاقدام على الفعل المنهي عنه وتصح التوبة
من ذنب وان أصر على غيره ومن ذنب تاب منه ثم عاد اليه ولو تكرره منه ذلك مرارا ومن
مات وله دين لم يسـتموفه وارثه كان المطالب به في الاخرة هو دون الوارث على الاصح
وبشرط قول في صحة توبة من معصية قولية من حيث حق الا آدمي لتقبل شهادته
كأن يقول القاذف قذفي باطل وأنا نادى عليه ولا أعود اليه أو ما كنت صادقا
في قذفي وقد ثبت منه أو نحو ذلك ويقول شاهد الزور شهادتي باطلة وأنا نادى عليها

وتقبل من فاسق بعد
توبة وهي ندم باقلاع
وعزم ان لا يعود
وخروج عن ظلامته
آدمي

(و) بشرط (استبراء سنة) تقريرا بعد توبة في صحة توبة من معصية فعلية كالعداوة كما رجحه ابن الرفعة خلافا للبلقيني وكبحرم المروءة ومن شهادة زور وقذف ايداء لان التوبة من أعمال القلوب ووجههم باظهارها لترويج شهادته وعود ولايته وانما قدرت مدة الاستبراء بسنة لان للفصول الاربعة تأثيرا يدينا في تهيج النفوس لما تشبه به فاذا مضت السنة على السلامة أشعر ذلك بحسن السيرة ومحل الاستبراء في الفاسق اذا ظهر فسقه فلو كان يسره وأقر به ليقام عليه الحد قبلت شهادته عقب توبته كما قاله شيخ الاسلام ~~في تنبيه~~ اشتراط القول في القولية والاستبراء في الفعلية انما هو لقبول الشهادات وعود الولايات أم لا سقاط الاثم فلا يشترط ذلك (و) بشرط لشهادة بفعل كرتا) وغصب ورضاع وولادة واتلاف (ابصار) للفعل مع فاعله لو صول اليقين به فلا يكفي في ذلك السماع من الغير فيقبل في ذلك أصم لا بصاره ويجوز تعدد المد النظر لفرجى الزانيين لتحمل الشهادة لانهما متكاهن أنفسهما (و) شرط لشهادة (بقول كعقد) وفسخ واقرار (هو) أي ابصار للقائل (وسمع) للقول حال صدوره منه ولو من وراء نحو زجاج فلا يكفي سماعه من وراء حجاب وان علم صوته لان ما أمكن ادراكه بأحدى الحواس لا يجوز أن يعمل فيه بغلبة ظن بجواز تشابه الاصوات نعم لو كان المقر مثلا بيت وحده وعلم أن الصوت ممن في البيت جازله اعتماد صوته وان لم يره سواء كان عدم الرؤية لظلمة أو وجود حائل بينهما وكذا لو علم انهن بيت لانهما وسمعهما يتعاقدان وعلم الموجب منهما من القابل لعلامة بمالك المبيع أو نحو ذلك فله الشهادة بما سمعه منهما ولا تقبل الشهادة بقيمة عين الامن رآها وعرف جميع أوصافها وان طال الزمن حيث كانت مما لا يغلب تغيره في تلك المدة وتسمع دعوى من غصبها مثلا بأنها تغيرت صفاتها عن وقت رؤية الشاهد ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة اعتمادا على صوتها لان الاصوات تتشابه فان عرفها بعينها أو باسم ونسب أو أمسكها حتى شهد عليها جاز التحمل عليها منتقبة للاداء ولا يجوز كشف الوجه حينئذ اذ لا حاجة اليه وذلك كائن طلقها وزوجها والشهود يعرفون أن زوجته فلانة بنت فلان مطلقة من زوجها أو زوج شخص بنته مثلا بحضور الشاهدين فاذا ادعى الزوج نكاحها بعد وأنكرت شهادتها عليها بأنها بنته ويشهد عند الاداء بما يعلم من اسم ونسب فان لم يعرف ذلك كشف وجهها وضبط جليتها وكذا يكشفه عند الاداء وجوز بعضهم اعتماد قول ولدها الصغير وهي بين نسوة هذه أمي فيجوز حينئذ التحمل على المنتقبة بصفة من طول وقصر (وله) أي الشخص (بلامعارض شهادة على نسب) لذكروا نثي من أب أو أم (وعتق ونكاح) وولاء وأصل وقف وموت ورضاع (بتسامع) أي استفاضة (من جمع يؤمن كذبه) أي توافقه على الكذب لكثرتهم ويحصل الظن القوي بصدقهم ولا يشترط فيهم حرية ولا ذكورة ولا عدالة لكن يشترط تكليفهم ولا يكفي أن يقول سمعت الناس يقولون

واستبراء سنة وشروط
لشهادة بفعل كرتا
ابصار وبقول كعقد
هو وسمع وله ربا
معارض شهادته
على نسب وعتق
ونكاح بتسامع من
جمع يؤمن كذبه

كذاعلى سبيل التردد بل لا بد من أن يقول على سبيل البت بان يقول أشهد أنه ابنه
مثلا لانه قد يعلم خلاف ما سمعه من الناس وانما اكتفى بالتسامع في المذكورات وان
تسرت مشاهدة أسباب بعضها لان مدتها تطول فيعسر إقامة البينة على ابتدائها
فتنس الحاجة الى اثباتها بالتسامع وصورة الاستفاضة بالملك أن يستفيض أنه ملك
فلان من غير اسناد اسباب فان استفاض سببه كالبيع لم يثبت بالتسامع الا الارث لانه
ينشأ عن النسب والموت وكل منهما يثبت بالتسامع وخرج بأصل الوصف شروطه
وتفاصيله فلا يثبتان به استقلا ولا تبعاً وخرج بقوله بلا معارض ما لو عارض التسامع
ما هو أقوى منه كانكار المنسوب اليه النسب أو طعن من لم تقم قرينة على كذبه في
الانتساب فيمتنع الشهادة بالتسامع لاختلال الظن حينئذ (و) له شهادة (على ملك
به) أي بالتسامع ممن ذكر (أوبى - د) وتصرف تصرف ملاك) من سكى أو هدم أو بناء
أو بيع أو فسخ أو اجارة أو رهن وعلى حق كحق اجراء الماء على سطحه أو أرضه اذ رأى
الشاهد ذلك المذكور بذلك (مدة طويلة) عرفا حيث لا يعرف له منازع لان امة داد
الابدى والتصرف مع طول الزمان من غير منازع يغلب على الظن الملك أو الاستحقاق
فلا تكفى الشهادة بمجرد اليد لانه قد يكون عن اجارة أو اعاره ولا بمجرد التصرف لانه قد
يكون من وكيل أو غاصب ولا بهما معافي مدة قصيرة فان انضم الى اليد والتصرف
الاستفاضة ونسبة الناس الملك اليه جازت الشهادة قطعاً وان قصرت المدة ولا يكفى
قول الشاهد رأيت ذلك سنين ويستثنى من ذلك الرقيق فلا تجوز الشهادة فيه بمجرد
اليد والتصرف في المدة الطويلة الا ان انضم لذلك السماع من ذى اليد والناس أنه
له فلا يكفى السماع من ذى اليد من غير سماع من الناس ولا عكسه للاحتياط في
الحرية وكثرة استخدام الاحرار تنبيهه صورة الشهادة بالتسامع أشهد أن هذا اولد
فلان أو أنه عتيقه أو أنه مولا أو وقفه أو أنها زوجته أو أنه ملكه لا أشهد ان فلانة
ولدت فلانا وان فلانا أعتق فلانا أو أنه وقف كذا أو أنه تزوج هذه أو أنه اشترى هذا
لما من انه يشترط في الشهادة بالفعل الابصار وبالقول الابصار والسمع واما يثبت
بالتسامع ايضا ولاية القضاء والجرم والتعديل والرشد واستحقاق الزكاة ومثل التسامع
الاستصحاب لما سبق من نحو ارث وشراء وان احتمل زواله للحاجة الداعية الى ذلك
ولا يصرح في شهادته بالاستصحاب فان صرح به وظهر في ذكره تردد لم يقبل وذلك
كان يقول أشهد بالاستصحاب بكذا فلا يقبل كما لا يقبل قوله أشهد بالاستفاضة بكذا
بخلاف ما اذا ذكرها لتقوية كلام او حكاية حال بان جزم بالشهادة بعلمه ثم قال
مستندى الاستفاضة والاستصحاب فتسمع شهادته (وتقبل شهادة على شهادة)
مقبول شهادته (في غير عقوبة لله) تعالى وغير احصان من حقوق الادنى وحقوق
الله تعالى كزكاة وحدا الحماكم لشخص على نحو زناه وهلال نحر رمضان للحاجة الى ذلك

وعلى ملك به أو بيلد
وتصرف تصرف ملاك
مدة طويلة وتقبل
شهادة على شهادة
في غير عقوبة لله

ومن عقوبة لا دمي كقود واحد قدف فيقبل ذلك بخلاف موجب عقوبة لله تعالى كزنا
وشرب وسرقة وكذا الحصان من ثبت زناه وما يتوقف عليه الاحصان كالتكاح الصحيح
وصورته بأن ادعوا على شخص بالزنا وأثبتوا زناه بينة ثم ادعى انه غير محصن حتى
لا يرجع وهناك شهود علموا بانه محصن وأرادوا ان يحملوا الشهادة غيرهم فيمتنع
عليهم التحمل وخرج بمقبول الشهادة غيره فلا يصح تحمل شهادة مردودها كفاسق
ورقيق وعدو وكذا لا يصح تحمل النساء وان كانت الشهادة في ولادة اورضاع لان
شهادة الفرع تثبت شهادة الاصل لا ما شهد به الاصل ومن ثم لم يصح تحمل فرع واحد
عن اصل واحد فيما ثبت بشاهد معين وان اراد المدعي الحلف مع الفرع وانما تقبل
الشهادة على الشهادة لعدم شرط وجوب اداء الشهادة وذلك (بتعسر اداء اصل)
ولو وجوب الاداء شروط ثلاثة ١ احدها ان يدعي المتحمل من مسافة العدو فأقل فان
دعي لما فوقها لم يجب الحضور للضرورة مع امكان الشهادة على الشهادة بخلاف ما لو
دعي من تلك المسافة فيجب لعدم قبولها حينئذ وثانيها ان يكون المتحمل عدلا فان
دعي ذو فسق مجمع عليه ظاهر لم يجب عليه الاداء لانه عيب بل يحرم عليه لانه يحمل
الحكام على حكم باطل بخلاف ما لو خفي فسقه فيجوز الاداء اذا لم ينحصر خلاص
الحق فيه لان في قبوله خلافا بل يجب اذا انحصر خلاص الحق فيه وكان في الاداء
انقاذ نفس او عضو او بضع ٢ وثالثها ان لا يكون معه مذور او مرض ونحوه من كل عذر
مرخص في ترك الجماعة نعم ان المذرة تعذر دون غيرها فان كان معه ذورا
بذلك أشهد على شهادته او بعث القاضى من يسمعهما دفعا للمشقة عنه واذا اجتمعت
الشروط الثلاثة وكان في صلاة او طعام فله التأخير الى ان يفرغ ويلزمه الاداء عند
نحو امر وقاض فاسق لم تصح توليته ان توقف خلاص الحق عليه (و) تحمل الشهادة
على الشهادة المعتد به انما يحصل بأحد ثلاثة أمور ١ أحدها (بإسترعائه) اى الاصل
أى التماسه من الفرغ رعاية شهادته وضبطها ليودعها عنه لان الشهادة على الشهادة
نسابة فاعته برفقها اذن المنوب عنه أو ما يقوم مقامه نعم لو سمعه يسرعه غير حازله
الشهادة على شهادته وان لم يسترعه هو بخصوصه (فيقول أنا شاهد بكذا) فلا يكفي
أنا عالم أو خبير أو عرف أو أعلم (وأشهدك) أو أشهدتك أو أشهد (على شهادتي) به
او اذا استشهدت على شهادتي فقد اذنت لك ان تشهد ونحو ذلك ٢ وثانيها بسماعه
الاصل يشهد عندكم او محكم ان لفلان على فلان كذا فله ان يشهد على شهادته
وان لم يسترعه لانه انما يشهد عند الحكماء بعد تحقق الوجوب فأعناه ذلك عن اذن
الاصل له فيه ٣ وثالثها بسماعه الاصل بين سبب الشهادة كأن يسمعه يقول أشهد
ان لفلان على فلان الفاقرضا فلسماعه الشهادة على شهادته وان لم يسترعه ولم يشهد
عندكم لان اسناده للسبب يمنع احتمال التساهل فلم يحتج لادنه ايضا (و) لا بد من

تبعسر اداء اصل
وباسترعائه فيقول
أنا شاهد بكذا أو أشهدك
على شهادتي

(تبين فرع) عند الاداء (جهة تحمل) كان يقول أشهد أن فلانا شهد بكذا وأشهد في
على شهادته ثم يقول وأنا شاهد على شهادته بذلك هذا ان استرعاه الاصل والا قال ان
فلانا شهد عندنا كما بكذا أو قال ان فلانا أسند المشهود به الى سببه ليتحقق القاضي
صحة شهادته اذا كثر الشهود لا يحسنها هنا فان لم يبين جهة تحمله ووثق القاضي
بعلمه وموافقه له في تلك المسئلة فلا بأس اذا لم يورد فلا يجب حينئذ البيان فيكفي
أن يقول أشهد على شهادة فلان بكذا الحصول الغرض نعم يندب للقاضي استيفصاله
(و) لا بد من (تسميته) أي الفرع (ايه) أي الاصل وان كان عدلا لتعرف عدالته بان
يدكر اسمه أو لقبه أو كنيته بحيث لا يخفى ذلك الاصل على الحاكم لانه قد يعرف جرحه
لو بين اسمه مثلا ولو حدث بالاصل عداوة بينه وبين المشهود عليه أو فسق برودة أو
غيرها منع الفرع من الشهادة لان كلا يورث ريبة فيما مضى الى التحمل فلوزالت هذه
الامور اشترط تحمل جديد بعد مضي مدة الاستبراء التي هي سنة ليتحقق زوالها أما
حدوث ذلك بعد الحكم فغير مؤثر الا اذا كان قبل استيفاء عقوبة ولو تحمل الفرع
الشهادة ناقصا بان كان فاسقا وعبد او ضيائما أداها وهو كامل قبلت شهادته كالاصل
اذا تحمل ناقصا ثم ادى بعد كماله (ويكفي فرعان لاصلين) أي تكفي شهادة رجلين على
كل من الشاهدين فلا يشترط لسكل من الاصلين فرعان كما اذا شهدا على اقرار كل من
رجلين فلا تكفي شهادة واحد على هذا وواحد على الآخر ولا واحد على واحد في
هلال رمضان وشرط قبول شهادة الفرع موت أصل أو عذره بعد رجعة كمرض وعي
وجنون وخوف من غريم واستثنى الاغماء حضرا فينظر لقرابته أو غيبته فوق
مسافة عدوى فلا تقبل في غير ذلك لانها انما قبلت للضرورة ولا ضرورة حينئذ وان
يسميه فرع وان كان الاصل عدلا لتعرف عدالته فان لم يسمه لم يكف لانه ينسد باب
الجرح على الخصم ~~بوجه~~ يسن تغليظا بمن مدع غريم مريض وزمن وحائض ومن
حلف بالطلاق انه لا يحلف بمينا مغلظة اذا حلف مع شاهد أو ردت اليمين عليه
ويعين مدعي عليه وان لم يطلب الخصم تغليظها فيما ليس بمال ولا يقصده مال كتمكاح
ولعان وطلاق وفي خلع ان بلغ عوضه نصا بامطلاقا والافعل الحالف منهما ان كان
المدعي الزوجة فان كان المدعي الزوج فلا تغليظ عليها وفي مال يبلغ نصاب زكاة نقد
عشرين مثقالا ذهبا أو مائتي درهم فضة أو ما قيمته ذلك تخرج النصاب الذي لم يبلغ
نصاب النقد ولا قيمته كخمسة من الابل لا تساوى عشرين مثقالا ولا مائتي درهم
والتغليظ يكون بالزمان والمكان وبزيادة أسماء وصفات كأن يقول والله الذي لا اله
الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر والعلانية ومن التغليظ أن
يحلفه القاضي على المصحف فيضع المصحف في حجره ويفتحه ويقول له ضع يدك على سورة
براءة ويقرأ عليه ان الذين يشتركون بالله وأيمانهم ثمنا قليلا الآية فان هذا مرعب

وتبين فرع جهة تحمل
وتسميته اياه ويكفي
فرعان لاصلين

قال بعضهم ويندب تحليفه قائما وان كان المخالف يهوديا حلفه القاضى بالله الذى
 أنزل التوراة على موسى ونجاه من الغرق أو نصرانيا حلفه بالله الذى أنزل الانجيل على
 عيسى أو مجوسيا أو وثنيا حلفه بالله الذى خلقه وصوره ولا يجوز لقاض أو محكم أو
 نحوه أن يحلف أحد ابتلاق أو عتق أو نذر فلو حلف بما ذكر انعقدت اليمين حيث
 لا إكراه منه فيخرج الخصم فله التحليف بذلك قال الشافعي رضى الله تعالى عنه ومتى
 بلغ الإمام أن قاضيا يستحلف الناس بطلاق أو عتق أو نذر عزله وجوباً عن الحكم
 لأنه جاهل ان كان شافعيما فان كان حنفيا أو مالكيما لم يعزله لأنه يرى ذلك ولا يحلف
 قاض على تركه ظلماً في حكمه ولا شاهداً على أنه لم يكذب في شهادته ولا مدع صواباً ولو
 اجتمعا لا بل يمهله حتى يبلغ الا كافر امسياً أنبت العانة وقال تعجلت انبات العانة
 فيحلف لسهو القتل بناء على أن الانبات علامة البلوغ وهو الراجح وقيل انه بلوغ
 حقيقة وعليه فلا يقبل قوله واليمين من الخصم تقطع الخصومة حالاً لا الحق فتسمع
 بينة المدعى بعد حلف الخصم ولو ادعى رق غير صبي ومجنون مجهول نسب فقال أنا حر
 أصالة صدق بيمينه لان الأصل الحرية وعلى المدعى البينة ولو ادعى رق صبي أو مجنون
 وليس سيده لم يصدق الا بحجة أو يده وجهل لقطعهما حلف وحكم له برقهما لانه
 الظاهر من حالهما وإنكارهما بعد ذلك لهما العوف فلا بد لهما من حجة ولا تسمع دعوى بدين
 مؤجل وان كان به بينة اذ لا يتعلق بها الزام في الحال فلو كان بعضه حالاً وبعضه
 مؤجلاً صحت الدعوى به لاستحقاق المطالبة ببعضه

باب *

باب (في بيان العتق الاختياري والاجباري)

والعتق بالقول قرينة سواء المنحز والمعلق حتى من الكافر فيخفف به عنه عذاب غير
 الكافر وأما صيغة فان تعلق بها حدث أو منع أو تحقيق خبر فليست قرينة والا كانت
 قرينة كان طلعت الشمس فأنت حر مثلاً وأما العتق بالفعل وهو الاستيلاء فليس
 قرينة لانه متعلق بقضاء الا وطار الا ان قصد به حصول عتق أو ولد فيكون قرينة قال
 النبي صلى الله عليه وسلم أيمان رجل أعتق امرأته مسلماناً استنفذ الله بكل عضو منه عضواً
 منه حتى الفرج بالفرج روى الشيخان فالضمير الاول للعتيق والثاني للعتق والفرج
 الاول للعتق والثاني للعتيق وروى أنه صلى الله عليه وسلم أعتق ثلاثاً وستين نسمة
 وعاش كذلك ونحر بدنه بيده الشريفة في حجة الوداع كذلك وأعتق عائشة تسعة
 وستين نسمة وعاشت كذلك وأعتق أبو بكر كثير وأعتق العباس سبعين وأعتق
 عثمان وهو محاصر عشرين وأعتق حكيم بن خزام مائة مطوقين بالفضة وأعتق عبد الله
 ابن عمر ألفاً واعتبر كذلك وجج ستين حجة وحبس ألف فرس في سبيل الله وأعتق
 ذوالكراع الحميري في يوم واحد ثمانية آلاف وأعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألفاً
 رضى الله عنهم وحشرنا معهم آمين * ختم المصنف رحمه الله تعالى كتابه بباب العتق

نقاؤلا ان الله بعتقه وقارثه وشارحه وناسخه من النار اى من حيث وجود لفظ العتق
 فى الآخر (صح عتق مطلق تصرف) اى ناذمه حر كامل الحرية مختار ولو كافر احر بيا
 كسائر التصرف المالى فلا يصح من مكاتب ومبعوض ومكره بغر حرق ومجبور علمه
 ولو بفلس (بخو أعتقتك أو حررتك) من قوله فسكت رقبته أو أذنت عتيق أو
 أنت حرا وأنت فسكتك الرقبة أو أعتقتك الله أو الله أعتقتك وصح بكناية معنية أعتق
 كقوله لا مالك لى علمك أو لا سلطان لى علمك أو لا سبيل لى علمك أو لا يد لى علمك أو
 بأعتك الله أو أقالك الله أو أنت مولاي أو أنت سائمه أو أنت سمدنى أو أنت لله ولو
 قال لعبده أنا منك حر فليس بكناية بخلاف قوله أنا منك طالق فإنه كناية لان النكاح
 وصف للزوجين بخلاف الرق فإنه وصف للمملوك لكن قال الشبرا ملى وينبغى
 أن يكون محل كونه غير كناية هنا ما لم يقصد به ازالة العلة بينه وبين رقبته وهى عدم
 النفقة ونحوها بحيث صار منه كالا جنى والا كان كناية (ولو بعوض) ولو فى بيع فلو
 قال أعتقتك بألف أو بعتك بنفسك بألف فقبل حالا عتق ولزمه الألف ولو قال العبد
 لسيده أعتقنى على ألف فاجابه عتق فورا حيث لم يذكر السبد أ جلا فان ذكره ثبت
 فى ذمته ولزمه الألف ووجب انظاره الى الدسار كالمليون اللازمه لغسرو ولو قال لعبده
 بعتك نفسك بألف فى ذمتك حالا أو مؤجلا تؤديه بعد العتق فقال اشتريت صح
 البيع على المذهب وبعثق فورا وعليه ألف فى ذمته عملا بعتق العتق وهو عقد
 عتاق لا بيع فلا خيار فيه أما لو قال له به فلا يصح لانه لا يملكه ومع ذلك يعتق
 ويحب قيمته كما لو قال له أعتقتك على خمر والولاء لسيده ولو كان كافرا وان لم يرثه
 وفائدة أنه قد يسلم السيد فيه وعكسه كعكسه وذلك لانه عقد عتاق لا بيع وعليه
 لو باعه بعض نفسه سرى عليه ولا حظ هنا الضعف شبهه بالكنابة (ولو أعتق حاملا)
 بمملوك له (تبعها) فى العتق وان استثناه لانه كالجزم منها فعتقه بالتبعية لا بالسراية
 لان السراية فى الأجزاء الربع لافى الأشخاص وقوة العتق لم يطل بالاستثناء
 بخلافه فى البيع ولو أعتق حملا مملوكا له دون الحامل عتق فقط ان نفخت فيه الروح
 والا لى على الأصح ولا تتبعه أمه لان الأصل لا يتبع الفرع أما لو كان لا يملك حملا
 مان كان لغيره بوصية مثلا فلا يعتق أحدهما بعتق الآخر (أو) أعتق رقبته
 (مشتركا) بينه وبين غيره سواء كان شريكه مسلما أم لا كثر نصيبه أم قل (أو) أعتق
 (نصيبه) منه كقوله نصفك حر وهو يملك نصفه (عتق نصيبه) لانه مالك التصرف
 فيه (وسرى) منه (بالاعتاق) أى بمجرد تلفظه به من مؤسر بقيمة حصته شريكه
 وقت الاعتاق (لما أسربه) من نصيب الشريك أو بعضه من غير توقف على أداء
 القيمة ما لم يثبت له الايلاد بأن استولدها مالك الباقي معسرا والا فلا سراية على
 المعتق الذى هو غير المستولد ولا يمنع السراية دين ولو مستغرقا كما سرى بالغلق من

صح عتق مطلق تصرف
 بخو أعتقتك
 أو حررتك ولو بعوض
 ولو أعتق حاملا تبعها
 أو مشتركا أو نصيبه
 عتق نصيبه وسرى
 بالاعتاق لما أسربه

(قوله بأن استولدها
 مالك الباقي) أى ثم
 أعتق شريكه نصيبه

أه
 (قوله فلا سراية مخ)
 أى على الأصح لان
 السراية تنضم من
 نقل المالك والمستولدة
 لا تقبله أه ج

الموسر الى ما يسر به من نصيب الشريك أو بعضه ولو مدينا وبيع كل ما فضل عن قوته وقوت من تلزمه نفقته في يومه وليلمته وودست ثوب يلبسه وسكنى يوم ويصرف الى ذلك وللشريك مطالبة المعتق أو المولد بدفع القيمة واجباره عليها فلو مات أخذت من تركته فان لم يطالبه طالبه القاضى وإذا اختلفا في قدر قيمته فان كان العبد حاضرا وقرب العهد ووجع أهل التقويم أو مات أو غاب أو طال العهد صدق المعتق لانه غارم وعليه بمجرد السراية قيمة ما أسير به لشريكه وقت الاعناق أو العلوق لانه وقت الاتلاف ولو كان يساره بمال غائب لانه لا يشترط للمعتق دفع القيمة بالفعل وعليه لشريكه في المستولدة حصته من مهر مع ارض بكاره ان كانت بكر ان تأخر الانزال عن تغيب الحشفة كما هو الغالب والا فلا يلزمه حصته مهر لان الموجب له تغيب الحشفة في ملك غيره وهو منتف لا قيمة حصته من الولد لان أمه صارت أم ولد حالا فيكون العلوق في ملك المولد فلا تجب القيمة ولا يسرى تدبير لانه كتمه لم يق عتق بصفة (ولو ملك) أى كامل الحرية ولو غير مكلف (بعضه) أى أحد اصوله وان علا ولو من جهة الام أو أحد فروعها وان سفل من النسب ولو جلا أو منقيا بلعان بعد الاستحقاق (عتق عليه) أى عتق جميعه ان ملك جميعه أو ملك بعضه وباختياره وكان موسرا بقيمة البعض الآخر والاعتق عليه ما ملكه كما فاقط ان لم يكن موسرا بشئ من البعض الآخر أو مع ما أسير به من البعض الآخر أى سواء ملكه ملكه كاختياره كالشراء والهبة أو ملكه كاقهره كالارث كأن ورث أمه من اخيه لايه او ورث أباه أو أمه من عمه ولو ملك زوجته الحامل منه عتق جملها فلو اطلع على عيب امتنع الرد ووجب له الارش (ومن قال لعبد) بقول صريح كقوله (أنت حر بعد موتى) أو أعتقتك بعد موتى أو حررتك بعد موتى أو دبرتك أو أنت مدبر وان لم يقل بعد موتى لان حروف التدبير لا تحتاج الى ذلك بخلاف غيرها أو بكناية كقوله خلعت سبيلك بعد موتى أو حبستك بعد موتى أى منعت عنك التصرفات ببيع وغيره وهو ناو للمعتق (فهو مدبر) وحكمه أنه (يعتق) عليه (بعد وفاته) أى السيد محسوبا من ثلث ماله ان خرج كله من الثلث والاعتق منه بقدر ما يخرج منه ان لم تجز الورثة بعد الدين وبعد التبرعات المنجرة وان وقع التدبير في الصحة فلو استغرق الدين التركة لم يعتق منه شئ أو نصفها وهي هوفقط ببيع نصفه في الدين وعتق ثلث الباقي منه وهو سدسه وان لم يكن دين ولا مال غير معتق ثلثه والحيلة في عتق الجميع بعد الموت وان لم يكن له مال سواء أن يقول هذا الرقيق حر قبل مرض موتى بيوم أو أقل أو أكثر وان مات فجأة فقبل موتى بيوم فاذا مرض أو مات بعد التعليقين بأكثر من يوم عتق في الحال ولا سبيل لاحد عليه أما لو لم يزد على قوله بيوم ذلك التنجيز فنزل به المرض قبل مضي يوم من التعليق واستمر المرض أكثر من يوم ثم مات فلا يعتق لعدم تقدم يوم قبل المرض ويصح

مطلب العتق الاجبارى

ولو ملك بعضه عتق عليه ومن قال لعبد أنت حر بعد موتى فهو مدبر يعتق بعد وفاته

مطلب التدبير

التدبير مقيد بشرط كقوله ان مات في ذال شهر أو ذال مرض فأنت حر فان مات فيه عتق
والافلا ومعلقة بصفة كقوله ان دخلت الدار فأنت حر بعد موق فان وجدت الصفة
قبل الموت ثم مات عتق والافلا ولا يصح يراد به حتى يدخل ولو مات السيد قبل
الدخول فلا تدبير (وبطل) أي التدبير بازالة ملكه عنه (بخوييمع) للمدبر فلا
يعود التمدبير وان ملكه ثانيا ويصح للنفذ التصرف أن يتصرف في المدبر بأنواع
التصرفات المزيلة للملك كالوقف الارض فلا يصح ولو على حال لاحتمال موت سيده
فجاءت في فوت الرهن بعتقه فان باع بعض المدبر فالباقي مدبر وبطل أيضا بايلا للمدبرته
لان الايلا أقوى من التدبير بدليل أنه لا يعتبر من الثلث ولا يمنع منه الدين بخلاف
التدبير فلذلك رفعه الاقوى (لابرجوع لفظا) كفسخته أو نقضته كسائر
التعليقات ولا بردة المدبر أو سيده صيانة لحق المدبر عن الضياع لان الردة تؤثر
في العقود المستقبلة دون الماضي فمعتق بموت السيد من الثلث وان كان ماله فيأ
لا ارثا لان الشرط تمام الثلثين لمستقيمهما وان لم يكونوا ورثة ويحل وطء المدبرة لبقاء
ملكه ويصح تدبير المكاتب ويصح تعليق كل من المدبر والمكاتب بصفة ويعتق
بالاسبق من الوصفين فيقول للمدبر اذا جاء رمضان فأنت حر وللمكاتب مثل ذلك فاذا
مات السيد في الاولى قبل رمضان عتق بالتدبير واذا أذى النجوم في الثانية قبل
رمضان عتق بالكتابة (الكتابة) وهي عقد عتق بلفظ مشتمل على حروف الكتابة
ككاتبك أو أنت مكاتب على كذا حال كون العتق بعوض مؤجل بوقتين فاكتر
(سنة) اذا كانت (بطلب عبد أمين) والمراد بالأمين هنا من لا يضيع المال في معصية
وان لم يكن عدلا لئلا يترك صلالة (مكتسب) أي قوى على الكسب الذي يفي بمؤنته
ونجومه وهـ ان شرطان للاستحباب فان فقد أحدهما كانت الكتابة مباحة اذا
أما الطلب فليس شرطا للسنة بل لو لم يطلبها العبد بقيت على استحبابها وانما الطلب
شرط لكونها سنة متأكدة (وشرط في صحتها) أي الكتابة (لفظ يشعر بها) حال
كون اللفظ (ايحيا ككاتبك) أو أنت مكاتب (على كذا) كالف (منجما) أي
مؤدى الى مرتين فاكتر في سنة مثلا (مع) انضمام ذلك الى قوله (اذا أديته) أي ذلك
المقدار أو اذا برئت منه أو اذا فرغت ذمتك منه (فانت حر) وانما احتيج لما ذكر لان
لفظ الكتابة يصلح للخارجة فاحتيج لتمييزها بما ذكر ويشمل لفظ البراءة حصول
ذلك بإداء النجوم والبراءة المفوضة بها وفراغ الذمة شامل للاستيفاء والبراءة باللفظ
حال كون ذلك القول ملفوظا أو منويا عنه - مدخر من الصيغة في الكتابة الصحيحة أما
الفاصلة فلا بد فيها من التصريح بالقول المذكور لان الغلب فيها التعليق وهو
لا يحصل بالنية ثم اطلاق القول على النية نظرا لتسميتها بقولا لنفسها (وقبولا) فورا
(كقبليات) ذلك (و) شرط في الكتابة (عوض) من دين ولو منفعة فلو كان العوض

وبطل بخوييمع لا
يرجع لفظا الكتابة
سنة بطلب عبد أمين
مكتسب وشرط في
صحتها لفظ يشعر بها
ايحيا ككاتبك على
كذا منجما مع اذا أديته
فانت حر وقبولا
كقبليات وعوض
مطلب الكتابة

منفعة في الذمة كبناء دارين في ذمته وجعل لكل واحد منهما وقتا معلوما جازوا
تأخرت عن العقد كقوله كاتبك على بناء دارين في ذمتك في شهر كذا وفي شهر كذا وذكر
المدة لبيان أول العمل في كل وقت لاجتماع وقت العمل أما لو كان العوض منفعة عين
فانه لا يجوز أن لا يصح عقد الكتابة كقوله كاتبك على أن تخدمني الشهر القابل
والذي بعده لان العين أي عين المكاتب أو عينا من أعيان ماله بان كان مبعضا
ومالك يبعضه الحر أعيانا لا تقبل التأجيل بان أخرت عن وقت العقد كقوله كاتبك
على أن تخدمني شهر اربعه هذا الشهر فلا يصح بخلاف ما اذا اتصلت بالعقد وضم اليها
مالا آخر مؤجلا فلا يصح وان كان العوض منفعة عين المكاتب فقط حاله نحو كاتبك
على أن تخط لي ثوبا بنفسك شهرا فلا بد معها من ضمانة ما بمالك كقوله وتعطيني
دينارا بعد انقضاء الشهر أو بمنفعة أخرى كان يقول وتبني داري في وقت كذا أي
وقت الشروع في البناء والضميمة شرط في الكتابة ليمتأق النجمان والحاصل أن
الشرط أن يتأخر اعطاء الدينار عن الخدمة فلو قدم زمن اعطاء الدينار على زمن الخدمة
لم يصح للمسلم من شرط اتصال المنفعة المتعلقة بالعين بالعقد وخرج بمنفعة عين
المكاتب منفعة غيرها كان كاتب العبد على منفعة دابة من معينتين لزيد يدفعها له
في شهرين فلا يصح وان أمكن أن يشتريها من زيد ويدفعها للسيد وخرجت المؤجلة
فلا تصح الكتابة عليها والحاصل أنه يشترط في منفعة العين الحول والضميمة
بخلاف منفعة الذمة فلا يشترط فيها شيء منها بل الشرط تعددها باعتبار زمانها وشرط
في العوض (مؤجل) أي مؤقت الى وقت معلوم ليحصله ويؤديه فلا تصح الكتابة
بالحال ولو في مبيع وان كان قد يملك يبعضه الحر ما يؤديه لان الكتابة عقد خالف
القياس في وضعه لان فيها يبيع ماله بماله فاعتبر فيه سنتي السلف (منجم بنجمين) أي
مضروب بوقتين (فاكثر) بان يؤجل بعهذه الى وقت معلوم وبعضه الى آخر ذلك
سواء تساوى البعضان أم تفاوتا كقوله كاتبك على مائة تؤدي نصفها في وقت كذا
ونصفها الاخر في وقت كذا أو أقل الاجل وقتان ولو قصيرين فلا تصح الكتابة بأقل
من نجمين ولو جازت على أقل منها لفعلة الكتابة لانهم كانوا يتبادرون الى القرابات
والطاعات ما أمكن ولان الكتابة مأخوذة من الكتب بمعنى ضم النجوم بعضها الى
بعض وأقل ما يحصل به الضم نجمان والمراد بالنجم هنا الوقت المضروب ويطلق على
المال المؤدى فيه من تسمية الحال باسم المحل (مع بيان قدره) أي العوض (وصفته)
بما مر في السلم نعم ان كان بمحل العقد نقد غالب لم يشترط بيانه كالبيع وبيان عدد
الاقوات استوت أو اختلفت وقسط كل عوض يؤدي عند مجيء كل وقت لان
الكتابة عقد معاوضة فاشترط فيه معرفة العوض وابتداء الاوقات من العقد (ولزم
سيدا) أو وارثا في كتابة صحيحة قبل عتق (حط متقول منه) أي عوض المكاتب

مؤجل منجم بنجمين
فاكثر مع بيان قدره
وصفته ولزم سيدا
حط متقول منه

او دفعه له من جنس العوض وان كان من غير عين العوض ان رضى به المالك
 بخلاف ما اذا كان من جنسه فيجب قبوله والخط أولى من الدفع لان القصد بالخط
 الاعانة على العتق وهي محقة فيه وهو مومة في الدفع اذ قد يصرف المدفوع في جهة
 أخرى وكونه في النجم الاخير أولى من غيره وكونه ربع النجوم أولى من غيره أى مما
 هو دونه ولو تعدد السيد واتحد المالكات وجب قسط على كل منهم أو تعدد الرقيق
 وجب الخط لكل منهم ويقدم ذلك على مؤنة تجهيز السيد ولومات وقت وجوب
 الأداء أو الخط وذلك بأن لم يبق من مال الكتابة إلا مقدار ما يجب في الايتاء أما لومات
 السيد قبل ذلك الوقت وجب تجهيزه مقدما على ما يجب في الايتاء وان أخر ذلك عن
 العتق أثم وكان قضاء وقت وجوبه من العقد ويتضمن اذ بقي من النجم الاخير قدر
 ما يفي به (و) الكتابة الصحيحة لازمة من جهة السيد ولذلك (لا يفسخها) لانها عقدت
 لحظ مكاتبه لا لحظه فكان في الكتابة كالراهن لان دوامها حق عليه أما الكتابة
 الفاسدة فهي جائزة من جهته على الاصح (الا ان يحجز مكاتب عن أداء) عند مجيء
 الاجل لنجم أو بعضه غير الواجب في الايتاء اما هو فليس له الفسخ بالججز عنه (او
 امتنع عنه) عند ذلك مع القدرة عليه (او غاب) بغير اذن السيد عند ذلك وان حضر
 ماله او كانت غيبة المالكات دون مسافة قصر وفوق مسافة العدو فله فسخها
 بنفسه وبجما كم متى شاء لتعذر العوض عليه وليس لحاكم أداء من مال المالكات
 الغائب عنه بل يمكن السيد من الفسخ لانه ربما يحجز نفسه او امتنع من الاداء لو حضر
 (و) الكتابة جائزة من جهة المالكات كالرهن بالنسبة للرهن فحينئذ (له فسخ) متى
 شاء وان كان معه وفاء وله تجيز نفسه ولومع القدرة على الكسب وتحصيل العوض فاذا
 يحجز نفسه فلا سيد الصبر والفسخ بنفسه او بالحاكم فلا تنسخ الكتابة بمجرد التجيز
 (وحرم عليه) اى السيد (تمتع بمكاتبه) ولو بالنظر لغير ما بين سرتها وركبتها لانها
 كالأجنبية لا اختلال ملكه فيها ويجب لها بوطته مهر وان طأ وعته لشبهة الملك
 الدافعة للزنا ولا يترك ربه تكرار الوطء الا اذا وطئ بعد أداء المهر ولو عجزت قبل اخذ مسقط
 او حل نجم قبله وقع التقاص بشرطه ولا حرج عليها لانها ملكه لكن يعز من علم
 التحريم منها والولد منه حر لانها علمت به في ملكه ولا يجب عليه قيمته لانه لا عقاده
 حر او صارت بالولد مستولدة مكاتبه فان عجزت عتقت بموت السيد (وله) اى المالكات
 (شراء اماء لتجارة) توسيعا له في طرق الاكتساب (لاتزوج الا باذن سيد) لما فيه
 من المؤن (ولا تسير) أى وطء أمته وان لم ينزل وان اذن له سيد لضعف ملكه وليس
 له الاستمتاع بما دون الوطء أيضا لانه ربما جره الى الوطء وانما حر وطؤها مع كونها
 ملكه خوفا من هلاكها بالطلاق فان وطئها فلا حد عليه لشبهة الملك ولا مهر لانه
 لو ثبت له كان له والانسان لا يجب له على نفسه شئ والولد من وعته نسيب لا حق به

ولا يفسخها الا ان يحجز
 مكاتب عن أداء او
 امتنع عنه او غاب
 وله فسخ وحرم عليه
 تمتع بمكاتبه وله شراء
 اماء لتجارة لا تزوج
 الا باذن سيد ولا تسير

ليس من زنا الشبهة المالك (إذا أحبل حر) كله أو بعضه ولو كافراً أصلياً أو مجنوناً أو
مكرهاً أو سقيماً أو مفلساً (أمتة) أي الملوكة له كلاً أو بعضاً ولو بلاوطاً كاستدخال
منه المحترم حال خروجه أو بوطاً محرم لعارض بسبب حيض أو أحرام أو فرض صوم
أو أعتة كاف أو لا يكونه قبل استبرائها أو لا يكونه ظاهر منها ثم ملكها قبل التكفير أو
لا يكونها محرماً له بنسب أو رضاع أو لا يكونها مزروجة أو معتدة أو مجوسية أو وثنية
أو مرتدة أو مكاتبة أو لا يكونها مسلمة وهو كافر (فولدت حياً) أو ميتة (أو مضغة
مصورة) بصورة آدمي ظاهرة أو خفية أخبر بها القوابل أربع نسوة منهن أو رجلان
خبيران أو رجل وامرأتان صارت أم ولد (عتقت) من رأس ماله (بموتة) ولو بقتلها
له بقصد الاستعجال ويكون عتقها من حين الموت وإن تأخر الوضع عنه فيكون كسبها
لها من حينه ومثل الموت مسخ السيد حراً أو نصفه الأعلى ومثله أيضاً ما إذا صار إلى
حركة مذبوح بان لم يبق معه نطق ولا إبصار ولا حركة اختيارية وسبب عتقها بموت
انعقاد الولد حراً وهو جزء منها فيسرى العتق منه إليها وإن مات توقف على موت السيد مع
أن الموجب له الولادة لأن لها حقاً بالولادة وللسيد حقاً بالملك وفي تعجيل عتقها بالولادة
إبطال لحقه من الكسب والتمتع ففي تعليقه بموت السيد حفظ للحقين فكان أولى
ثم المراد بأمته ما يشمل أمته تقديراً كان وطئ الأصل أمة فرعه التي لم يستولد لها الفرع
ولو مزروجة فإنه يقع دخولها في ملك الأصل قبيل العلوق فسقط ماؤه في ملكه
صيانة لحرمة أمته ومثلها أمة مكاتبه أو مكاتبة ولده وللأمة شرطان الأول أن تكون
مملوكة للسيد حال علوقها منه الثاني أن لا يتعلق بها حق لازم غير الكتابة حال
العلوق والسيد معسر ولم يزل عنها بل بيعت فيه ولم يملكها السيد بعد ذلك بان
لا يتعلق بها حق أصلاً أو يتعلق بها وهو غدير لازم أو لا لازم وهو كتابة أو غدير كتابة لكنه
زائل عنه العلوق أو مستمر والسيد موسر أو معسر وقد زال بعد ذلك عنها بنحو أداء أو
إبراء أو لم يزل وبيعت فيه لكنه ملكها السيد بعد ذلك ففي هذه الصور كلها يثبت
الأيلاذ ما إذا يتعلق بها ذلك فلا يثبت الاستيلاء والحق اللازم مثل الرهن بعد القبض
وارش الجناية أما الوطء في الدبر فلا يثبت به استيلاء ولا نسب لأنه محرم لعينه وكذا
ادخال المنى المحترم في الدبر بخلاف ما لو تلذذ بمعلقة الدبر فامنى فإن منيه يكون محترماً
كذا قال الشرقاوى ومن وطئ الأمة بشبهة ثم ملكها فلا تكون أمة ولده على المعتمد
(كولدها) الحاصل من غير السيد (بنكاح) حال كون الولد رقيقاً بان كان الشخص
متزوجاً بها مع علمه بربقتها بخلاف ما لو غر بجزيتها فإن الولد يكون حراً (أو) ولدها الحادث
من (زنا بعد وضعها) ولد للسيد أي بعد صيرورتها أم ولد فإن ذلك الولد يعتق بموت
السيد وإن ماتت أمه في حياة السيد لأن الولد يتبع أمه في الرق والحرية وكذا
في سبب أحكام الحرية اللازم وهو الاستيلاء بخلاف الولد الحاصل بشبهة من

مطلب الاستيلاء

إذا أحبل حرمة
فولدت حياً أو
مضغة مصورة عتقت
بموتة كولدها بنكاح
أو زنا بعد وضعها

الواطي وقد ظن أن أمة الغير زوجته الحرة أو أمة فلا يكون بمنزلة الام لان عقاده حرا
 فان ظن أنها زوجته الامة فكأنه في الرق الا اذا نكحها زوجته بشرط أن أولادها
 الحادثن منه أحرار فالولد ح والافهورقيق ملك لسيدها وبخلاف الولد الحادث بنكاح
 أوزنا قبل صيرورتها أم ولد فانه رقيق لحدوثه قبل ثبوت حق الحرية (وله) أي للسيد
 (وطء أم ولد) ما لم يقيم به مانع ككونها محرمة أو مسلمة وهو كافر أو موطوءة ابنة
 أو مكاتبته أو كونه مبعوضا وان أذن له مالك بفضله وله التصرف فيها بالاستخدام
 والجارة والاعارة ما لم تكن مكاتبته والامتنع الاستخدام وغيره مما ذكر معه وتزويجها
 جبرا وله ارض جنانية عليها وفيه منتهى اذا قتلت لمقاء ملكه عليه ما وعلى منافعها
 كالمدبرة (لا تملكها) لغيرها يبيع أو هبة ولا رهنها أما الهبة فلانها تنقل ملكا الى الغير
 وأما الرهن فلانه تسليط على ذلك فأشبهه البيع وأيضا انما امتنع بيعها وهبتها
 لاستحقاقها العتق فلا تقبل النقل ولا تصح الوصية بها ولا وقفها ولا تدبيرها وتجوز
 كتابتها والحاصل أن حكم أم الولد حكم القنة الا فيما ينتقل به الملك أو يؤدي الى
 انتقاله ومحل عدم صحة ذلك اذا لم يرتفع الا بالادفان ارتفع بان كانت كافرة وليست
 لمسلم وسببت وصارت قنة صح جميع ذلك ويستثنى من ذلك مسائل يجوز بيعها
 الاولى المرهونة رهنا وضعا بآن رهن المالك في حياته أو شرعا بآن يموت المالك
 وعليه دين فالتركة مرهونة به رهنا شرعا وذلك حيث كان المسلم متولدا معسرا حال
 الايلاد الثانية الجانية وسيدها معسرا حال الايلاد الثالثة مستولدة المفلس الرابعة
 بيعها من نفسها بناء على أنه عقد عتاقة وهو الاصح وكبيعهها في ذلك هبتها بخلاف
 الوصية بها لاحتياجها الى القبول وهو انما يكتفون بعد الموت والعتق يقع عقبه
 الخامسة اذا سبي سيد المستولدة واسترق فيصح بيعها ولا تعتق بموته السادسة اذا
 كانت حربية وقهرها حربي آخر ملكها وظاهر أن أم الولد التي يجوز بيعها بالعلقة
 رهن وضعي أو شرعي أو جنسية أو نحوها تمتنع هبتها (كولدها التابع لها) في العتق
 بموت السيد فلا يصح تملكه لغيره ولا رهنه وعتقه من رأس المال وان حبست به من
 سيدها في مرض موته أو أوصى بعتقه وأمه من الثلث كافتقاره المال في الشهوات من
 المسائل والمشارب فلا يؤثر فيه ذلك بخلاف ما لو أوصى بحجة الاسلام من الثلث
 ولا فرق في ذلك الحكم بين أن تكون الام موجودة أم لا فلو ماتت قبل موت السيد
 بقي حكم الاستيلاء في حق الولد وهذا أحد المواضع التي يزول فيها حكم المتبوع ويبقى
 حكم التابع كما في نتائج الماشية في الزكاة والولد الحادث بين أبوين مختلفي الحكم
 على أربعة أقسام الاول ما يعتبر بالأبوين جميعا كما في الأكل وحمل الذبيحة
 والمناكحة والزكاة والتضحية به وجزاء الصيد واستحقاقهم سهم الغنيمة والثاني
 ما يعتبر بالأب خاصة وذلك في سبعة أشياء النسب وتوابعه والحرية اذا كان من أمة

ولد وطء أم ولد لا تملكها
 كولدها التابع لها

أومن أمة غربيتهما أو ظنهما زوجته الحرة أو أمة أو من أمة فرعه والكفاءة والولاء
فانه يكون على الولد ما والى الأب وقد راجزة ومهر المثل وسهم ذوى القربى والثالث
ما اعتبر بالام خاصة وهو شيان الحرية اذا كان أبوه رقية أو الرق اذا كان أبوه حراً وأمه
رقية الا في صور ولد أمة ومن غربيتهما ومن ظنهما زوجته الحرة أو أمة وولد أمة
فرعه وحمل حرة من مسلم والرابع ما اعتبر باحد هما غير معين وهو ضربان أحدهما
ما اعتبر بأشرفهما وهو منقسم الى قسمين أحدهما ما يتبع فيه من له كتاب كما في الاسلام
والجزية وثانيهما ما يتبع فيه أغلظهما كما في ضمان الصمد والدية والعترة والضرب
الثاني ما اعتبر باخسهما وذلك في النجاسة والمناكحة والذبيحة والاطعمة والاضحية
والعقيقة واستحقاق سهم الغنمة وولد المدبرة والمعلق عتقها بصفة لا يتبعها في العتق
الا ان كانت حاملاً عند العقد أو وجود الصفة وولد المدبرة كاتبة الحادث بعد الكتابة
يتبعها رقا وعتقاً بالكتابة ولا شيء عليه للبدن وولد الاضحية والمهدي الواجبين
بالتعيين له أكل جميعه وجرى جماعة على أنه أضحية وهدي فليس له أكل شيء منه
بل يجب التصديق بجميعه وولد المبيعة الذي لم ينقص يتبعها ويقتبله جزء من الثمن
وولد المرهونة والحمانية والمؤجرة والمعاراة والموصى بها أو بمنفعتها وقد حملت به
في الصورتين بين الوصية وموت الموصى سواء أولدته قبل الموت أم بعده وولد
الموقوفة وولد مال القراض والموصى بخدمتها والموهوبة اذا ولدت قبل القبض لا يتبعها
أما اذا كانت الموصى بها أو بمنفعتها حاملاً به عند الوصية فانه وصية أو حملت به بعد
موت الموصى أو ولدته الموهوبة بعض القبض وقد حملت به الهبة فانه يتبعها الحصول
المثل فيهما للقبائل حينئذ فان كانت الموهوبة حاملاً به عند الهبة فهو هبة ولو رجع
الاصل في الموهوبة لا يتغير رجوعه في الولد الذي حملت به بعد الهبة وولدته بعد القبض
وولد المغصوبة والمعاراة والمقبوضة يبيع فاسد أو بسوم والمبيعة قبل القبض يتبعها
في الضمان لان وضع اليد عليه تابع لوضع اليد عليها ومحل الضمان في ولد المعارة اذا
كان موجوداً عند العارية او حادثاً وتمكن من رده فلم يردده وولد المرتدان انعقد
في الردة وأبواه مرتدان فترددان انعقد قبلها أو فيها أو أحدهما أصله مسلم فسلم ولو نجس
عتق أم الولد والمدبرة لم يتبعها وولدها بنحو خلاف الكتابة ولو كان ولده أم الولد انثى لم يجز
للسيد وطؤها لانه انما شبهه بها في العتق بموت سيده ولو بيعت أم الولد في رهن وضعي
أو شرعي أو في جنابة ثم ملكها المسلم تولى هي وأولادها تصير أم ولد على الصحيح وأما
أولادها الذين وجدوا منها بعد البيع وقبل عودها الى ملكه فارقاء لا يعطون حكمها
لانهم ولده وأقبل الحكم باستملاكها اما الحادثون بعد ايلادها وقبل بيعها فلا يجوز له
بيعهم وان بيعت امهم للضرورة لان حق المرتن والمجنى عليه مثلاً لا تعلق له بهم
فبعتهم دون موتهم بخلاف الحادثين بعد البيع كحدوثهم في ملك غيره

وهذا آخر ما سره الله عنه وكرمه ونسأل الله تعالى أن يتقبله منا وأن ينفع به أولادنا
 كما نفع بأصوله اخواننا وأن يرحمنا برحمته الواسعة وأن ينجينا من أهوال يوم القيامة
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم بعدد كل
 حرف حرى به القلم والحمد لله رب العالمين

❦ يقول الراجي من مولاه غفر المسأوى السيد حماد الفيومي العجاوى ❦
 حمد المن غرس أغصان الشريعة في رياض قلوب المتفقهين وشحن سفن الاحكام
 في سبيل بصائر أهل اليقين وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خير من قام بفرائض العبودية
 في أرفع الدرجات القائل وما ينطق عن الهوى من أحياسنتي فقد أحبني ومن أحبني
 كان معي في الجنة وانما الاعمال بالنيات وعلى آله وأصحابه شمس أفق الرشاد
 الخائزين بعالي همهم في ميادين الهداية قصبات الاسعاد ❦ أقامه ❦ فان فن
 فروع الدين خير فن ينفق العاقل في التحلي بعقود فرائده جواهر اللحظات وأفضل
 علم عكف على القيام بواجب خدمته قديما وحديثا جهاذا لا تئمة الثقات فهو
 روضة قرب ينابيع حياضها بصائر العلماء وشجرة وصل أصلها ثبات وفرعها
 في السماء كيف والقائم على حدوده معتمصم بأسبب الاقوى والواقف لدأوامره
 جالس على بساط التقوى هذا وما وفق للسعي في تلك المناهج العزيزة المرام
 العلامة الاجل الفاضل الشيخ محمد نووي أحدا كابر العلماء الاعلام وانتظم في
 سلك المتشرفين بخدمة الشريعة تحريرا وتأليفا وتهذيبا وتوضيحا وتصنيفا ابرز من
 فيض بحر علمه هذا الشرح المشرح للصادر وأودع فيه من درر المسائل ما به يتوفر
 للصاب دواعي الجبور وقد ظهرت من آيات اخلاص مؤلفه عليه اعلام القبول
 وبلغ الواقف عليه من كنوز لا لئله نهاية المأمول وتنافس المطابع المصرية في
 اجادة طبعه وتسابقة اداها العجوة في اتقان تصحيحه وتحسين وضعه حتى صار
 في هذا الطبعة نكالا للجبين واكسيرا للذهب ودعا الى اقتطاف ثماره بلسان
 حاله انسترشدين من العجم والعرب وذلك بالتزام كل من الفاضل الامجد والهام
 الاوحد الحاج ودا محمد الكشميري والحاج أبي طالب الميمن جزاهما الله تعالى الجزاء
 الاحسن وتوجه عنابة المطبعة العامرة المصرية الشرفية ذات الادوات
 الباهرة والالات البهيمية وأفلت شمس التمام وفاح مسلك
 الختام في أواخر شهر رسول الله المعظم شعبان من سنة
 ثمان وتسعين بعد المائتين والالف من هجرة
 سيد الأكرام صلى الله عليه وعلى آله
 وصحبه وسلم وعظم وشرف
 وكرم آمين

